

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٢)

علاقات مصر العربية

١٩٧٠ - ١٩٨١

(مرحلة السادات)

الدكتور حسن أبو طالب

علاقات مصر العربية

١٩٧٠ - ١٩٨١

(مرحلة السادات)



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٢)

علاقات مصر العربية
١٩٧٠ - ١٩٨١

(مرحلة السادات)

الدكتور حسن أبو طالب

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
أبو طالب، حسن
علاقات مصر العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ (مرحلة السادات)/ حسن أبو طالب.
٤١٠ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٢)
ببليوغرافية: ص ٣٧٩ ـ ٤٠٢.
يشتمل على فهرس.
١. مصر ـ العلاقات الخارجية ـ البلدان العربية. ٢. مصر ـ السياسة الخارجية (١٩٧٠ ـ ١٩٨١). أ. العنوان. ب. السلسلة.
327.620174927

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ - بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى
بيروت، شباط/فبراير ١٩٩٨

الإهداء

إلى ولدي أحمد وعبد الرحمن
رمزا لأمل أفضل في المستقبل
واللذين برغم صغر سنهما يؤمنان جزماً
بحتمية الانتصار على الصهيونية وتحرير فلسطين

المحتويات

قائمة الجداول ٩
قائمة الأشكال ٣
تقديم ٧
مقدمة منهجية ٩

الفصل الأول : مصر والعروبة والنظام العربي ٩
أولاً : مصر والعروبة ١
ثانياً : مصر والنظام العربي ٠٢

الفصل الثاني : التعاملات الرسمية المصرية مع الدول العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ .... ٥
أولاً : الاتصالات السياسية المصرية ـ العربية ٨
ثانياً : التعاون العسكري المصري المعلن مع الدول العربية ٠٣
ثالثاً : الاتفاقيات بين مصر والدول العربية ٢٣
رابعاً : التبادل الثقافي والإعلامي بين مصر والدول العربية ٣٩

الفصل الثالث : التعاملات المختلطة بين مصر والدول العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ .... ٦١
أولاً : التجارة المصرية ـ العربية ٦٤
ثانياً : الطلاب العرب في الجامعات والمعاهد المصرية ٨٠
ثالثاً : الاستثمارات العربية في مصر ٠٠

الفصل الرابع : التعاملات الشعبية بين مصر والدول العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ .... ١٧
أولاً : العمالة المصرية في الدول العربية ٢٠
ثانياً : السياحة العربية في مصر ٤٦
ثالثاً : الاتصالات الهاتفية بين مصر والدول العربية ٦١

الفصل الخامس : التعاون والصراع في علاقات
مصر مع الدول العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ .... ٢٧٥
أولاً : بناء قياس التعاون لعلاقات مصر مع الدول العربية ٢٧٩
ثانياً : تطبيق قياس التعاون في علاقات مصر العربية ٣٠١
ثالثاً : الصراع في علاقات مصر مع الدول العربية ٣٢٥
رابعاً : تحليل الارتباط بين التعاون والصراع ٣٤٨
خاتمة ٣٥٩
الملاحق ٣٦٩
المراجع ٣٧٩
فهرس ٤٠٣

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢ ـ ١	الاتصالات السياسية حسب الأنواع بين مصر والدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٨٤
٢ ـ ٢	الاتصالات السياسية المصرية ـ العربية حسب النوع للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٨٥
٢ ـ ٣	لقاءات القمة المصرية ـ العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٨٧
٢ ـ ٤	زيارات المبعوثين الخاصين لرئيس الدولة حسب الدول، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٩٤
٢ ـ ٥	البرقيات والاتصالات الهاتفية الرئاسية حسب الدول، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٩٥
٢ ـ ٦	لقاءات رئيس الوزراء حسب الدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ ..	٩٨
٢ ـ ٧	إجمالي لقاءات الوزراء المصريين والعرب موزعة على الدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	١٠٠
٢ ـ ٨	اللقاءات العسكرية المصرية ـ العربية وفق مستوى وزراء الدفاع، ١٩٧١ ـ ١٩٧٩	١٠٥
٢ ـ ٩	مباحثات كبار العسكريين المصريين والعرب، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ ..	١١٣
٢ ـ ١٠	أشكال التعاون العسكري المصري المعلن مع الدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	١٢٢
٢ ـ ١١	الاتفاقيات الموقعة بين مصر والدول العربية حسب المجالات، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	١٢٦
٢ ـ ١٢	تطور الاتفاقيات الموقعة بين مصر والدول العربية حسب السنوات والنوع، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	١٢٧
٢ ـ ١٣	اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين مصر والدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	١٢٩

٢ ـ ١٤ الاتفاقيات الفنية الموقعة بين مصر والدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ .... ١٣٣
٢ ـ ١٥ الاتفاقيات الثقافية والإعلامية والسياحية الموقعة بين مصر والدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٧٨ .... ١٣٥
٢ ـ ١٦ تطور التبادل الثقافي بين مصر والبلدان العربية حسب السنوات مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ .... ١٥١
٢ ـ ١٧ التبادل الثقافي بين مصر والدول العربية حسب الأنشطة، ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ .... ١٥٤
٢ ـ ١٨ التبادل الإعلامي بين مصر والدول العربية مرتبة تنازلياً للسنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ .... ١٥٦
٣ ـ ١ صادرات وواردات مصر العربية والدولية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ ..... ١٦٧
٣ ـ ٢ الأهمية النسبية لحجم التجارة بين مصر وعدد من الدول العربية للفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٦ .... ١٧٢
٣ ـ ٣ إجمالي التجارة المصرية (صادرات وواردات) مع الدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ .... ١٧٤
٣ ـ ٤ تجارة مصر العربية تبعاً للمجموعات الجغرافية ١٧٥
٣ ـ ٥ بيان مقارن بأعداد الطلاب الوافدين مقسمين إلى الطلاب العرب والأجانب، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ .... ١٨٥
٣ ـ ٦ إجمالي الطلاب الوافدين المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا من البلدان العربية (مرحلة الليسانس والبكالوريوس والدراسات العليا) حسب الجنسيات مرتبة تنازلياً، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ .... ١٨٧
٣ ـ ٧ الطلاب العرب المقبولون سنوياً في الجامعات المصرية حسب الجنسيات مرتبة تنازلياً، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ .... ١٩٢
٣ ـ ٨ المتدربون العرب حسب الجنسيات، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ .... ١٩٦
٣ ـ ٩ تطور مساهمة العرب في رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ العاملة داخل البلاد ٢٠٧
٣ ـ ١٠ إجمالي مساهمات الدول في المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٨١/١٢/٣١ حسب القطاعات ٢٠٩
٣ ـ ١١ مبالغ الدعم العربي والهبات للسنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ .... ٢١٣
٤ ـ ١ تقدير عدد المصريين الموجودين بالخارج موزعين حسب أقسام المهنة الرئيسية بالخارج وحسب الدول الموجودين فيها في منتصف الثمانينيات ٢٢٧

٤ ـ ٢	تقدير عدد المصريين الموجودين ويعملون في الخارج موزعين حسب سنوات السفر للعمل لأول مرة وحسب أقسام المهنة الرئيسية قبل السفر، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧	٢٢٩
٤ ـ ٣	تقديرات العاملين المصريين ونسبتهم المئوية موزعين على الدول العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (سنوات مختارة)	٢٤٠
٤ ـ ٤	تقدير عدد المصريين الموجودين ويعملون في الدول العربية موزعين حسب سنوات السفر للعمل لأول مرة فيها للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧	٢٤٣
٤ ـ ٥	تطور حركة السياحة الدولية إلى مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ مقسمة إلى عرب وغير عرب	٢٤٩
٤ ـ ٦	تطور الإيرادات السياحية وعدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون في مصر حسب الجنسيات، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٢٥٠
٤ ـ ٧	حركة السياحة العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ حسب الجنسيات مرتبة تنازلياً	٢٥٣
٤ ـ ٨	إجمالي ونسب السائحين العرب تبعاً للمجموعات، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١	٢٥٣
٤ ـ ٩	إجمالي حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية (صادر ووارد)، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (سنوات مختارة) موزعة على الدول العربية وغير العربية	٢٦٣
٤ ـ ١٠	حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية (الصادر والوارد) بين مصر والدول العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (سنوات مختارة)	٢٦٥
٤ ـ ١١	تطور حركة الاتصالات الهاتفية بين مصر والدول العربية مقسمة إلى صادر ووارد حسب المجموعات، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ (سنوات مختارة)	٢٦٩
٤ ـ ١٢	إجمالي حركة الاتصالات الهاتفية مع الدول العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (سنوات مختارة) حسب مجموعات الدول قبل المقاطعة وبعدها	٢٧٠
٥ ـ ١	درجات التعاون للدول العربية موزعة على المجالات الرئيسية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٣٠٦
٥ ـ ٢	النسب المئوية لدرجات التعاون منسوبة للدول العربية حسب المجالات الرئيسية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٣٠٩
٥ ـ ٣	الدول العربية مرتبة حسب درجات التعاون موزعة على المجالات الرئيسية، ١٩٧١ ـ ١٩٧٧	٣١٢

٥ ـ ٤ الدول العربية مرتبة حسب درجات التعاون موزعة على المجالات الرئيسية، ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ .... ٣١٤
٥ ـ ٥ النسب المئوية لمساهمة مجالات التعاملات الرئيسية في الفترات الزمنية الثلاث ٣١٨
٥ ـ ٦ درجات الصراع بين مصر والدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ .... ٣٣٢
٥ ـ ٧ جدول مقارن بدرجات الصراع للدول العربية في الفترات الزمنية الثلاث ٣٣٥
٥ ـ ٨ نتائج معامل سبيرمان لارتباط رتب الدول العربية في الصراع والتعاون في الفترات الزمنية الثلاث ٣٥٢

قائمة الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
٢ ـ ١	الاتصالات السياسية مع الدول العربية الاثنتي عشرة الأكبر للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٨٥
٢ ـ ٢	تطور إجمالي الاتصالات السياسية المصرية ـ العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٨٦
٢ ـ ٣	أحجام الاتصالات السياسية المصرية ـ العربية حسب النوع، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٨٦
٢ ـ ٤	تطور لقاءات القمة المصرية ـ العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٩٠
٢ ـ ٥	تطور البرقيات والاتصالات الهاتفية الرئاسية المصرية ـ العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٩٦
٢ ـ ٦	تطور لقاءات المبعوثين الخاصين لرئيس الدولة، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٩٦
٢ ـ ٧	تطور لقاءات رئيس الوزراء، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	٩٩
٢ ـ ٨	تطور لقاءات الوزراء المصريين والعرب، ١٩٧١ ـ ١٩٧٩	١٠١
٢ ـ ٩	تطور اللقاءات العسكرية بين مصر والدول العربية (مستوى الوزراء)، ١٩٧١ ـ ١٩٧٩	١٠٦
٢ ـ ١٠	الدول العربية مرتبة تنازلياً تبعاً للقاءات العسكرية مع مصر وفق مستوى الوزراء، ١٩٧١ ـ ١٩٧٩	١٠٦
٢ ـ ١١	إجمالي الاتفاقيات الموقعة بين مصر والدول العربية حسب نوعيتها، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	١٢٧
٢ ـ ١٢	تطور الاتفاقيات الموقعة بين مصر والدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١	١٢٨
٢ ـ ١٣	تطور التبادل الثقافي بين مصر والدول العربية، ١٩٧٢ ـ ١٩٨١	١٥٢

٢ ـ ١٤ أنشطة التبادل الثقافي والفني بين مصر والدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ .... ١٥٣

٢ ـ ١٥ تطور التبادل الإعلامي بين مصر والدول العربية، ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ .... ١٥٦

٣ ـ ١ تطور إجمالي تجارة مصر مع الدول العربية (صادر ووارد)، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ .... ١٦٨

٣ ـ ٢ تطور إجمالي تجارة مصر مع المجموعات الجغرافية الأربع، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ .... ١٧٥

٣ ـ ٣ تطور نسب مساهمة المجموعات الجغرافية إلى إجمالي تجارة مصر العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ .... ١٧٦

٣ ـ ٤ الطلاب العرب المقيدون في الجامعات والمعاهد العليا حسب الجنسيات مرتبين تنازلياً، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ .... ١٨٨

٣ ـ ٥ تطور الطلاب العرب المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ .... ١٩٣

٣ ـ ٦ المتدربون العرب مرتبين تنازلياً حسب الجنسيات، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ .... ١٩٥

٣ ـ ٧ تطور مساهمة العرب في رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ .... ٢٠٨

٣ ـ ٨ تطور مبالغ الدعم العربي، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ .... ٢١٤

٤ ـ ١ تقدير عدد المصريين الموجودين في الخارج موزعين حسب أقسام المهنة الرئيسية ٢٢٦

٤ ـ ٢ اتجاهات تطور العمالة المصرية في الدول العربية الخمس الأكبر المستقبلة للعمالة، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (سنوات مختارة) ٢٤١

٤ ـ ٣ اتجاه تطور إجمالي العاملين المصريين المهاجرين للدول العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧ (حسب سنوات السفر لأول مرة) ٢٤٣

٤ ـ ٤ تطور أعداد السائحين العرب، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ .... ٢٥٠

٤ ـ ٥ إجمالي السائحين العرب تبعاً لجنسياتهم، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ .... ٢٥٤

٤ ـ ٦ النسب المئوية لإجمالي السائحين العرب حسب الجنسيات، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ .... ٢٥٤

٤ ـ ٧ تطور أعداد السائحين العرب تبعاً لمجموعات الدول، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ .... ٢٥٧

٤ ـ ٨ تطور أعداد السائحين لجنسيات الاتجاه الصاعد، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ .... ٢٥٧

٤ ـ ٩ تطور الاتصالات الهاتفية بين مصر والخارج مقسمة على الدول العربية وغير العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (سنوات مختارة) ٢٦٦
٤ ـ ١٠ الدول العربية مرتبة تنازلياً حسب إجمالي الاتصالات الهاتفية مع مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (سنوات مختارة) ٢٧٠
٤ ـ ١١ تطور حركة الاتصالات الهاتفية تبعاً لمجموعات الدول، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ .... ٢٧١
٥ ـ ١ درجات التعاون للدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ .. ٣٠٦
٥ ـ ٢ درجات التعاون للدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٧٧ .. ٣١٣
٥ ـ ٣ درجات التعاون للدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ .. ٣١٥
٥ ـ ٤ منحنى تطور درجات الصراع بين مصر ومجموع الدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ .... ٣٣١
٥ ـ ٥ الدول العربية مرتبة تنازلياً حسب درجات الصراع، ١٩٧١ ـ ١٩٨١ .... ٣٣٧
٥ ـ ٦ الدول العربية مرتبة تنازلياً حسب درجات الصراع، ١٩٧١ ـ ١٩٧٧ .... ٣٣٨
٥ ـ ٧ الدول العربية مرتبة تنازلياً حسب درجات الصراع، ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ .... ٣٣٩

تقديم

الأصل في هذه الدراسة أنها قدّمت لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وعنوانها الأصلي: «العلاقات المصرية العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١»، ولاعتبارات خاصة بالنشر العام تم الاقتصار على نشر الجزء الأكبر من الرسالة، والذي يعالج علاقات مصر مع الدول العربية. وهو جزء تطبيقي، استُخدم فيه التحليل الكمي إلى جانب التحليل الكيفي، وهدف إلى دراسة المجالات التعاونية بين مصر والبلدان العربية كل على حدة، ولذلك تم إعطاؤه عنواناً جديداً يتناسب مع طبيعة المادة المنشورة بالفعل، وهو «علاقات مصر العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ (مرحلة السادات)».

وسوف يلاحظ القارئ أن الدراسة اهتمت ببحث وتحليل مجالات تعامل قليلاً ما تأخذ حظها من البحث والتحليل رغم أهميتها، وأنها اعتمدت على بيانات إحصائية تنشر للمرة الأولى، استغرق الحصول عليها من الجهات المعنية وقتاً طويلاً وإجراءات معقدة. بيد أن وضع هذه البيانات وما تتضمنه من تحليلات واستنتاجات أظهر أهمية النظر إلى علاقات مصر والدول العربية نظرة واقعية، تعتمد على ما يجري بالفعل من وقائع وأحداث، بعضها ظاهر للعيان وبعضها خفي، ولكنه جزء من الواقع بكل تعقيداته وتأثيراته المتبادلة.

لقد خضع دور مصر في القضايا العربية المختلفة، وفي النظام الاقليمي العربي لكثير من البحث والدراسة والتمحيص، وهناك العديد من الدراسات القيمة المنشورة حول هذه القضايا، لكن دراسة وفحص التعاملات المصرية مع الدول العربية في المجالات المختلفة لم ينل حظه من الدراسة بطريقة مناسبة تتوافق وتتناسب مع أهميته. وإن كانت هناك دراسات عديدة حول ظاهرة هجرة العمالة المصرية، أو إشارات للاستثمارات العربية في مصر، فهي لا تفي باكتشاف جوهر العلاقات بين مصر ومجموع الدول العربية أو بعضها على الأقل.

ولما كانت الدراسة تهتم بفحص وتحليل العديد من مجالات التعامل وفق تقسيم جديد استهدف التفرقة بين ما هو رسمي خالص وما هو شعبي خالص وما هو

مختلط، فهنا تظهر سمة القرب من واقع الأشياء. ولما كان الواقع يمزج بين التعاون والصراع - بمعنى تنازع الإرادات حول مسألة ما أو مورد محدود أو مصلحة محددة - فكان لا بد، استكمالاً للنظرة الواقعية، من دراسة الصراع بين مصر والدول العربية، وإجراء مقارنة بينهما لفحص التأثيرات المتبادلة. ومن هنا تبلورت فكرة إجراء قياس تأشيري للتعاون بين مصر والدول العربية، يمكن استخدامه في إجراء قياسات للتعاون بين الدول العربية وغير العربية متى توافرت المادة المناسبة.

وعلى الرغم من الجهد الذي بذل في الدراسة، وما تحمله من جديد منهجياً ونظرياً في بعض أجزائها، فلا مجال للادعاء بالشمول أو أن الدراسة صاحبة القول الفصل حول علاقات مصر مع الدول العربية في عقد السبعينيات. وكل ما في الأمر محاولة لتوظيف مناهج علمية معترف بها لدراسة واختبار افتراضات حول قضايا بعينها في فترة زمنية محددة، مستهدفة أقل قدرة من التحيز والانطباعات الذاتية، وأكبر قدر ممكن من الالتزام بوقائع ملموسة لا خلاف عليها، مع اجتهاد في التفسير والتحليل.

ولا يسع الباحث في هذا التقديم إلا التوجه بالشكر الجزيل إلى مركز دراسات الوحدة العربية وإلى مديره العام الدكتور خير الدين حسيب على الاهتمام بنشر هذا العمل بعد إعداده، تعميماً لما قد يحتويه من فائدة علمية.

العريش، آب/أغسطس ١٩٩٧

حسن أبو طالب

مقدمة منهجية

١ ـ التعريف بالدراسة وأهدافها العامة

تعالج هذه الدراسة موضوع العلاقات المصرية مع الدول العربية في فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨١، وهي فترة حكم السادات، وقد تزامن اختيار الموضوع للدراسة والبحث مع قرار قمة عمان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ بعودة العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية ومصر، وبدء مرحلة جديدة. وبذلك اعتبرت مرحلة المقاطعة العربية مرحلة مكتملة من حيث البداية والنهاية. ولما كانت قرارات المقاطعة العربية ذاتها قد اتخذت في الثلث الأخير من حكم الرئيس السادات، وبعد فترة من نمو العلاقات التعاونية بين مصر والعديد من الدول العربية، فقد تم اختيار فترة الدراسة باعتبار أنها تشكل مرحلة مكتملة، وأنها شهدت مزيجاً من التعاون والصراع بين مصر والدول العربية، ومن ثم فإن دراستها كوحدة زمنية واحدة تساعد على استخلاص العلاقة بين تعاملات التعاون من جهة، وتفاعلات الصراع من جهة أخرى، واستخلاص النتائج التي تساعد على تعميق العلاقات المصرية ـ العربية في المستقبل، فضلاً عن إمكانية اكتشاف مجالات العلاقات التي تحظى بدرجة أكبر من التأثير في المجالات الأخرى، وأيضاً عمليات التأثير المتبادل بين مجالات التعامل المختلفة.

تتضمن أهداف الدراسة:

١ ـ دراسة العلاقات المصرية مع الدول العربية بصورة تجمع بين مجالات التعامل المختلفة الرسمية والشعبية والمختلطة.

٢ ـ دراسة مدى تأثير هذه المجالات بعضها في بعض، وكذلك مدى تأثرها بالمقاطعة العربية التي تقررت في عام ١٩٧٩.

٣ ـ تكوين خريطة لتفاعلات مصر مع الدول العربية، بمعنى أي الدول أكثر تعاملاً مع مصر، وأيها أقل تعاملاً، وأي المجالات أكثر تركيزاً للتعامل، وأي المجالات أقل تركيزاً للتعاملات.

٤ ـ إبراز نمط تطور العلاقات المصرية مع الدول العربية سواء في المجالات المختلفة كل على حدة أو بالنسبة للمجالات مجتمعة.

٥ ـ تحديد أثر قرارات المقاطعة العربية في مضمون التعاون ومجالاته بين مصر والدول العربية.

٦ ـ دراسة العلاقة بين تطور التعاون وتطور الصراع في علاقات مصر مع الدول العربية.

تدخل دراسة العلاقات المصرية مع الدول العربية بالمعنى المشار في إطار بحثي أكثر شمولاً وهو دراسة سلوك دولة رئيسية في إطار نظام اقليمي فرعي معين، مع الدول المنتمية معها إلى النظام الاقليمي نفسه. وبالطبع فإن النظام الاقليمي المعني هنا هو النظام الاقليمي العربي، وهناك إجماع على أن مصر هي إحدى دول القلب في هذا النظام، وأن لها دوراً مؤثراً في صياغة سياسات وأولويات هذا النظام منذ نشأته وحتى الوقت الراهن. ولما كانت الدول العربية المنتمية معها في النظام نفسه تختلف من حيث الإمكانيات والأدوار، فمن الطبيعي أن تحدث درجات مختلفة من التفاعل بشقيه التعاوني أو الصراعي بين مصر وهذه الدول العربية. ومثل هذه الدرجات المختلفة تبدو أمراً طبيعياً في تفاعلات الدول بعضها مع بعضها الآخر. أضف إلى ذلك، أن علاقات الدول تخضع لحالات من المد والجزر، ومن القوة والضعف، ومن الشمول والمحدودية. وهذه كلها حالات واقعية يمكن وصفها وتحليلها بدرجة أكبر من الدقة وأقل درجة من التحيز عبر إجراء قياس كمي مُستند إلى بيانات متواترة عن الاتصالات والتعاملات بمختلف أنواعها عبر فترة من الزمن. ومن هنا تدخل الدراسة في إطار بحثي آخر وهو إطار الاتصالات وتدفق التعاملات بين الدول وما يرتبط بها من علاقات تأثير متبادلة. وفيما يلي عرض مكثف للأفكار الأساسية لهذا الأطار البحثي.

٢ ـ المفاهيم الأساسية لاقتراب الاتصال وتدفق التعاملات

أ ـ نظرة عامة على اقتراب الاتصال

تستند الدراسة بصفة عامة إلى اقتراب الاتصال في دراسة العلاقة بين الدول والجماعات. وتمثل الأفكار التي طرحها الاستاذ كارل دويتش عام ١٩٥٤ وطوّرها فيما بعد على الصعيدين النظري والتطبيقي، الأساس الذي قام عليه هذا الاقتراب. ونظرية الاتصال في العلاقات الدولية لا تنفصل عن المقولات الرئيسية للنظرية العامة للاتصال، والتي تتجسد في علاقة ثلاثية الأبعاد بين المرسل وقناة الإرسال والمستقبل، وما يتصل بهما وبالقناة من محتوى الرسالة ومضمونها ورموزها الظاهرة والباطنة.

ومن منظور العلاقات الدولية، فإن الاتصال يمكن تعريفه بأنه «يشمل كلاً من هيكل ومحتوى تدفقات الرسائل الاجتماعية التي تنقل عبر الزمن، وبين الحدود القومية للدول. فالتبادل الدبلوماسي والمفاوضات بين الحكومات الوطنية تدخل بسهولة في إطار هذا التعريف. كما أن أي صراع لا يمكن حدوثه بين الدول دون تدفق من المعلومات التي تحمل الأفكار والمشاعر والنوايا والمقاصد بين الأطراف المتصارعة»[(١)].

أدى هذا المزج بين دراسة الاتصال ودراسة العلاقات الدولية إلى «توسيع النموذج التقليدي للعلاقات الدولية، إذ بات يُنظر للدولة القومية كمنظمات معقدة تتعامل مع المعلومات الواردة عبر شبكات الاتصال، وتنقل ردود أفعالها إلى الخارج في صورة مطالب واستجابات، الأمر الذي جعل منها مصادر للاتصال، حيث تُولِّد مطالبها واستجاباتها رسائل تتدفق بين الدول»[(٢)]. ومن ثم صارت مُهمة دراسة العلاقات الدولية هي «تتبع تدفقات الاتصالات، لتحديد هيكلها ومحتواها، وقياس المكانة والحجم، والتنوع في الرسائل، واكتشاف أفضل الطرق التي تُتبع لتوظيف المعلومات، وبالتالي تقليل عدم اليقين عند اتخاذ القرارات»[(٣)].

تطور استخدام مفاهيم الاتصال في العلاقات الدولية عبر ثلاث مراحل متداخلة فيما بينها، على النحو التالي:

المرحلة الأولى كانت تركز على المفاهيم الأساسية التقليدية الشائعة في العلاقات الدولية، كالاهتمام بالعلاقات بين الدول، والنظر إلى الدولة باعتبارها فاعلاً أساسياً مُتماسكاً، وأن الأمن السياسي والعسكري هي الاهتمامات والدوافع الرئيسية للدول. ومن هنا كان اهتمام باحثي الاتصال في العلاقات الدولية بدراسة العلاقات الرسمية بين نخب الدول، والتركيز الأكبر على الرسائل الدبلوماسية ومحتوياتها وردود الفعل حولها[(٤)].

المرحلة الثانية شهدت تطورات أساسية نتيجة الاقتران بين مفاهيم الاتصال والمنهج السلوكي، ومن هنا نشأت افتراضات جديدة تحدث الافتراضات التقليدية للعلاقات الدولية، ولا سيما الافتراض الخاص بأن الدولة هي الفاعل الوحيد. كما حدث اهتمام أكبر بالمناهج الكمية والمؤشرات وقياس السلوك، وتقلصت المسافة بين السياسات الداخلية والخارجية للدولة[(٥)].

---

(١) *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 17 vols. (New York: Macmillan Company; Free Press; London: Macmillan Publishers, 1972), vols. 3 and 4, p. 96.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٤) R. I. Tooze, «Communications Theory,» in: Trevor Taylor, ed., *Approaches and Theory in International Relations* (London: Longman, 1978), pp. 206-209.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٠ - ٢١٢.

المرحلة الثالثة لا تختلف كثيراً من حيث أدواتها البحثية عن المرحلة الثانية، وإنما حدث بعض التطور فيما يتعلق بالتركيز على النظام الدولي ككل، وإثارة الأسئلة والبحث عن إجابات عنها حول القياس والمفاهيم والعلاقة بين المفهوم والقياس والمؤشر. وفي هذه المرحلة حدث تراجع أكبر في قيمة القوة العسكرية، وزاد الاهتمام بدراسة الاتصالات عبر الحدود القومية، ودرجة ارتباط الحكومات في عمليات الرفاه الاقتصادي، ومن ثم تركز الاهتمام على السلوك التعاوني أكثر من السلوك الصراعي، كما تقلصت أكثر المسافات بين السياسات الداخلية والخارجية للدولة، وزاد الإدراك بأهمية دور الأفراد والمجموعات المختلفة داخل الإطار السياسي للدولة(٦).

واقع الأمر أن تأثير المرحلة الثانية من حيث الأدوات البحثية ما زال قائماً، وأن الجديد الذي أتت به المرحلة الثالثة هو في بعض الإضافات إلى قائمة الموضوعات محل الدراسة، وفي الوقت نفسه هناك اهتمام بإعادة إحياء المضامين الأساسية لمفاهيم كارل دويتش حول التكامل الاقليمي، مع مراعاة التطورات الدولية. ومن المحاولات الأخيرة في هذا الصدد دراسة دينا زينس وروبرت مونكاستر حول تدفقات التعامل والعمليات التكاملية، والتي أعادا فيها استخدام معادلة القبول النسبي (Relative Acceptance Equation)(٧) بين الدول كنموذج وصفي للعلاقات بين دولتين يقوم على أساس ثلاثة عناصر وهي: حجم التعامل، وتوازن التعامل، وروح الجماعة بين الدولتين(٨).

ب ـ الأفكار الأساسية لكارل دويتش

يُعد الافتراض الأساسي الذي قامت عليه أفكار الاستاذ كارل دويتش، هو وجود علاقة وثيقة بين كثافة الاتصالات (Communications Intensity) والاتجاه إلى تحقيق تكامل سياسي وأمني في إطار منطقة أو اقليم معين، وعلى أساس «أن المشكلة الرئيسية للسياسة الدولية والمنظمات العالمية هي إيجاد وتشكيل الظروف التي يمكن من خلالها جعل العلاقات الدولية أكثر قوة واستقراراً وأمناً وسلمية»(٩). وقد افترض

---

(٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٦.

(٧) للتعرف على مضمون المعادلة وكيفية تطبيقها، انظر الهامش رقم (١٤) ضمن الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٨) انظر: Dina A. Zinnes and Robert G. Muncaster, «Transaction Flows and Integrative Processes,» in: Claudio Gioffi Revilla, L. Merritt and Dina A. Zinnes, eds., *Communication and Interaction in Global Politics*, Advances in Political Science; v. 5 (Beverly Hills, CA: Sage Publications, °1987), pp. 27-35.

(٩) Karl Wolfgang Deutsch, *Political Community at the International Level: Problems of Definition and Measurement* (New York: Doubleday and Company, 1954), p. 33.

دويتش أن «كل الجماعات والشعوب تتميز بوجود حجم متميز من التعاملات (Transactions) بينها، وأن الدول المنعزلة عن بعضها، والتي ليست لها تعاملات بارزة فيما بين شعوبها لن تكون أعضاء في جماعة واحدة إطلاقاً»[١٠].

والافتراض الضمني هنا هو أن كثافة التعاملات والاتصالات بكافة أشكالها وأنواعها هي التي تحدد العضوية في جماعة واحدة، وليس بالضرورة الانتماء إلى اقليم جغرافي واحد، أو بعبارة أخرى أن الانتماء إلى اقليم جغرافي واحد ليس بالضرورة شرطاً أساسياً للانتماء إلى جماعة واحدة سياسية أو أمنية، وذلك على عكس افتراض النظم الاقليمية الذي يتطلب اقليماً جغرافياً كأحد الشروط للانتماء إلى نظام تفاعلات اقليمي. ومثل هذه الافتراضات الضمنية تجد أسانيدها في أطروحات دويتش حول مفاهيم الجماعة السياسية وجماعة الأمن وعلاقة كل منهما بعمليات التكامل، الذي يعني تغيرات هيكلية في العلاقة بين عدة أطراف أو أقاليم عبر مدى زمني معين، سواء فيما بين أجزاء الدولة ذاتها أو بين عدة دول.

ووفقاً لما طرحه كارل دويتش في دراسته الأولى حول القومية والاتصال الاجتماعي[١١]، فإن هناك علاقة وثيقة بين تشكل ووجود هوية قومية لجماعة من الناس في اقليم معين وكثافة اتصالاتهم الاجتماعية فيما بينهم. وفي الدراسة ذاتها كانت أولى المحاولات لاستخدام مفاهيم كمية من الإحصاءات الخاصة بمجالات اجتماعية وتعليمية وسياسية واقتصادية، من أجل «توقع عملية التباين أو الاستيعاب القومي لمجموعة مختلفة من الشعوب في اقليم جغرافي مُعين»[١٢]، والفترة الزمنية المحتملة والمطلوبة، والأدوار المتضاربة بين الثقافات واللغات والقوميات السائدة والفرعية.

وقد انتقل دويتش من الاهتمام بدور الاتصالات الاجتماعية في تشكل القوميات وعمليات الاستيعاب القومي، إلى الاهتمام بدراسة دور الاتصالات والتعاملات عموماً في تشكل الجماعات السياسية على المستوى الاقليمي والدولي، وكان الهدف العام الذي حدده هو «بناء نموذج للمستقبل - للعلاقات بين الدول - يؤدي إلى منع الحرب وبناء مجتمع سياسي أوسع»[١٣]، ومن هنا جاءت تفرقته بين الجماعة السياسية (Political Community) وجماعة الأمن (Security Community).

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١١) Karl Wolfgang Deutsch, *Nationalism and Social Communication: An Inquiry into the Foundations of Nationality* (Cambridge, MA: MIT Press, 1953).

(١٢) المصدر نفسه، ص vi.

(١٣) Karl Wolfgang Deutsch [et al.], *Political Community and the North Atlantic Area; International Organization in the Light of Historical Experience* (New York: Greenwood Press, 1957), p. 3.

الأولى هي جماعة اجتماعية لها عمليات اتصال سياسية ولديها بعض آليات للضغط والإذعان، ولكنها ليست بالضرورة قادرة على منع الحرب. وأما **الثانية** فهي الجماعة التي صارت أكثر ترابطاً وتكاملاً فيما بينها - بحكم تواتر وكثافة عمليات الاتصال بين أطرافها وأعضائها - وبالتالي أصبحت أكثر قدرة على بناء السلام وتحقيق الأمن[١٤].

ووفقاً لدويتش، فإن كثافة الاتصالات وتشكل الجماعة، وخاصة جماعة الأمن، مرتبط بأمرين: **أولهما** نمو معنى أو روح الجماعة (Sense of Community)، والتي تنبع من أن زيادة حجم الاتصالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الأمم يدعم الحاجة إلى بلورة قواعد لضبط وتنسيق هذه التدفقات الاتصالية، ومن ثم تتجه الأطراف إلى الاتفاق على قواعد لتنظيم اتصالاتها ووظائفها الجماعية والاتفاق على أساليب سلمية لحل مشكلاتها[١٥]. أما **الأمر الثاني** فهو أن «التكامل السياسي هو عملية متعددة الأبعاد، وأنه من الصعوبة التعبير عنها أو قياسها وفق عامل واحد»[١٦]. ومن هنا يصبح من الضروري التأكيد على مبدأ «التوازن في تدفقات التعاملات بين الأطراف»، والذي يؤدي إلى تقييمها إيجابياً من كل الأطراف المشاركة، ومن ثم يتبلور حرص مشترك على استمرار هذه الاتصالات/التعاملات. وكما يشير دويتش فإن «افتقاد هذا التوازن يجعل من الصعوبة تحقيق قدر من التكامل المناسب بين الأطراف وبعضها، وربما وجدت صيغة من التكامل ولكنها غير مستقرة»[١٧].

وتلخيصاً لما سبق، فإن «الجماعة» - ولا سيما جماعة الأمن - تزيد روابطها كلما زاد حجم اتصالاتها المتبادلة بين أطرافها وشملت مجالات عدة، وكلما اتصفت هذه الاتصالات/التعاملات بالتوازن المتبادل، والتقييم الإيجابي من كل الأطراف الداخلة في هذه العملية.

وفي دراسته الخاصة بمنطقة الأطلسي، استخدم فيها دويتش تحليل مجموعة من الحالات التاريخية دارت كلها حول المنطقة، لدراسة عمليات التوحد والتكامل، ومن ثم الخروج بمجموعة من الشروط التي تساعد على «بناء نموذج للمستقبل - للعلاقات بين الدول - يعمل على منع الحرب، واستخلاص الشروط التي إذا توافرت - كما أوحت بذلك دراسة حالات الماضي حسب تعبير دويتش نفسه - قد لا يحدث التكامل الناجح المرغوب»[١٨]. وبعد التفرقة بين نوعين من عمليات التكامل، «الاندماجية/

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣ - ٤.

(١٥) Deutsch, *Political Community at the International Level: Problems of Definition and Measurement*, pp. 39-40.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٠ - ٥١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٨) Deutsch [et al.], Ibid., p. 10.

الواحدية (Amalgamated) أي التي تؤدي إلى دمج رسمي لوحدتين مستقلتين في وحدة دولية أكبر، والتعددية (Pluralistic) وهي التي تحدث بين طرفين أو أكثر مع احتفاظ كل منهم باستقلاله القانوني للحكومات»[١٩]، انتهى دويتش في دراسته إلى وجود تسعة شروط جوهرية تعمل على تشكيل جماعة الأمن الواحدة، وهي: «١ ـ التوافق المتبادل حول القيم الأساسية. ٢ ـ طريقة مميزة للحياة. ٣ ـ توقعات حول علاقات اقتصادية قوية أو عوائد متبادلة. ٤ ـ زيادة ملحوظة في القدرات الإدارية والسياسية على الأقل بالنسبة للوحدات المشاركة في العملية. ٥ ـ نمو اقتصادي قوي لبعض الوحدات على الأقل. ٦ ـ صلات غير مقطوعة للاتصال الجماعي، سواء جغرافي بين الأقاليم، أو اجتماعي بين الشرائح الاجتماعية المختلفة. ٧ ـ توسيع للنخبة السياسية. ٨ ـ تعبئة الأفراد على الأقل بالنسبة للشرائح السياسية المعنية. ٩ ـ مدى متنوع للاتصالات والتعاملات». أما الشروط الإضافية فهي: «نظام لتدفق الاتصالات والتعاملات، وتكرار متواصل لقواعد وأخلاقيات الجماعة، وقدر معقول من القابلية المتبادلة للتحكم في السلوك»[٢٠].

وقد أعاد دويتش شرح هذه الأفكار في كثير من دراساته اللاحقة، ولا سيما كتابه المُجمع لخلاصة أفكاره حول تحليل العلاقات الدولية، والذي صاغ في بعض أجزائه خلاصة لبعض هذه الأفكار حول الاتصال والتكامل، مُشيراً إلى أن شروط التكامل أربعة وهي: أهمية الوحدات إحداها للأخرى، والاتفاق حول القيم الأساسية وتشابه بعض نظم الثواب والعقاب الموجودة فعلاً، والتجاوب المتبادل، ووجود درجة معينة من التطابق والولاء المشترك، وأن هذه الشروط تتفاعل معاً، ويدعم أحدها الآخر. وانه من حيث المبدأ يمكن التحقق من كل منها على حدة، حيث تتضح الأهمية المتبادلة بين الوحدات من حجم المعاملات بينها في مجالات التجارة والانتقال والبريد ووسائل الاتصال[٢١].

إن اهتمام كارل دويتش بنشوء وتشكيل مجتمع أمني متعدد، ولا سيما في أوروبا، نبع من الاهتمام بتجاوز الخبرات السلبية للنظام الدولي الذي ساد في القرن الثامن عشر، وقام على تعدد مراكز القوى والتنافس المفتوح بينها، الأمر الذي قاد إلى الحروب الواسعة المدى. أما المجتمع الأمني المتعدد ـ كما لدى دويتش ـ فهو الذي تتعدد فيه المراكز وتتعمق فيه الاتصالات فيما بينها، وبالتالي ينتفي توقع أو استعداد أي

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٦.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٢١) كارل ولفغانغ دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة شعبان محمد محمود؛ مراجعة وتقديم عز الدين فودة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣)، ص ٢٦١.

منهم لاستخدام القوة العسكرية في علاقاتهم المتبادلة»[٢٢].

إن فهم الصلة بين مجمل هذه الأفكار التي طرحها كارل دويتش باقتراب الاتصال لدراسة العلاقات بين الدول تقتضي الإشارة السريعة إلى الدور الذي لعبته مفاهيم السيبرنطيقا (مفاهيم الاتصال والتحكم) التي نشأت أساساً من تحليل ومقارنة العلاقة بين حركة الكائن الحي وحركة الآلات المستندة إلى أسس ذاتية للحركة والتحكم إلى حد معين، والتي كان لها تأثير مباشر في توجيه اهتمام الباحثين في مجال الاتصال الإعلامي ببحث مضمون الرسالة الإعلامية وقياس المعلومات والتحكم في مواصفاتها وصولاً إلى أقصى درجات التأثير في مستقبليها[٢٣]. وهو ما أشار إليه دويتش في معرض شرحه للعلاقة بين نظرية الاتصال والتكامل السياسي من منظور القدرة على التحكم في النتائج، بقوله: «إنه إذا نظرنا إلى الأمم والحكومات كنظم اتصال، غير شخصية ودلائل يمكن الحصول عليها قابلة للإثبات، فبالتالي يمكن فحص المقولات والتأكيدات الوصفية أو الكمية العامة عن القومية وعن السيادة وعن اندماج الدول»[٢٤].

ووفقاً لدويتش فإن هذا الفحص ـ لعلاقة الاتصالات/التعاملات ـ سواء للمجتمع الواحدي المندمج أو التعددي يقوم على عدد من العوامل والعلاقات، **أولها**، «أن تدفق التعاملات يقيم صلة متبادلة بين الأطراف، فعندما يتعامل طرف مع آخر، فهذا يعني أن هناك صلة بين الطرفين، ولكن هذا لا يعني أن التعاملات مرتبطة بالضرورة بالعوائد والمنافع، أو أنها متحررة تماماً من الصراع»[٢٥]. **العامل الثاني**، أن هناك بالضرورة علاقة استجابة متبادلة «يمكن أن تقاس كاحتمال للحصول على استجابة مناسبة في غضون مدى زمني مقبول»[٢٦]. والوجه الآخر لهذا العامل هو «أن الفشل من قبل جماعة أو مجموعة أو أفراد في الاستجابة إلى موقف معين يكون من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تحطيم الجماعة ذاتها»[٢٧]. وهو ما يقود إلى العامل

---

(٢٢) ودودة بدران، «الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد،» في: محمد السيد سليم، محرر، **النظام العالمي الجديد** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٣١.

(٢٣) حول مفهوم السيبرنطيقا وعلاقتها بنظرية الاتصال ككل، انظر: صلاح الدين طلبة، «السيبرنطيقا أحدث علوم القرن العشرين،» **عالم الفكر**، السنة ٢، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٧٢)، ص ٩ ـ ٦٩.

(٢٤) Karl Wolfgang Deutsch, «Communication Theory and Political Integration,» in: Philip E. Jacob and James V. Toscano, eds., *The Integration of Political Communities* (Philadelphia; New York: Lippincott Company, 1964), p. 49.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٧٠.

الثالث، أي القدرة والإمكانيات في مواجهة مستوى الطلب. «فالاستجابة هي وظيفة ليس فقط لقدرة الفاعلين الأساسيين، ولكن أيضاً لمستوى الطلب الذي يوضع أمامها، فالنمو في الطلب ليس تحت سيطرة صانعي السياسة، وإنما هو راجع إلى التطورات في الصناعة والاقتصاد والتغير التكنولوجي والهجرة والتغير في أذواق المستهلكين والتغير في الثقافة على المدى الزمني البعيد، فضلاً عن التحديات الدولية»[٢٨].

مثلت هذه الأفكار الأساس الذي قام عليه اقتراب الاتصال في تحليل العلاقات بين الدول، ومع الاقتران بالمنهج السلوكي، تم التركيز على دراسة تدفق التعاملات (Transaction Flows) بين الوحدات الدولية لدراسة نمو ترابطها المتبادل وأشكاله والعوامل المؤثرة فيه، وقياس درجة هذا النمو وإجراء مقارنات بين الوحدات الدولية. وهو ما أشار إليه دويتش عن تدفقات التعاملات كمؤشرات للتماسك السياسي، باعتبارها «يمكن أن تقدم أدوات للباحثين السياسيين تساعدهم على مزيد من الفهم الأعمق للجماعة واتجاهات تطورها المختلفة»[٢٩].

هذا العرض الإجمالي لأفكار كارل دويتش ذات الصلة باقتراب الاتصال في العلاقات الدولية، يقود إلى طرح ملاحظة رئيسية وهي أن مجمل الأفكار التي شرحها دويتش في كثير من مؤلفاته وأبحاثه انطوت على افتراض ضمني مؤداه أن هناك صلة بين التغير الاجتماعي ـ الناتج عن اتصالات وتعاملات مختلفة المستويات ـ وبين ضرورة حدوث تكامل اقليمي. ووفقاً لوليام فيشر في تحليل له عن تأثير الاتصالات الاجتماعية في التكامل السياسي كما عبرت عنها نظرية كارل دويش، فإن «شعوب الدول المختلفة تستمر في إحداث التعاملات ذات العوائد المتبادلة مع بعضها، ومن ثم تطور مشاعر الثقة المتبادلة والتفاهم الأعمق، وأنه إذا ما استمرت هذه العملية لفترة كافية من الزمن، فمن المحتمل أن تتشارك الشعوب في إدراكات متشابهة للمشكلات الدولية، وتتوافق بالتالي على حلول مشتركة لهذه المشكلات»[٣٠].

إن العلاقة بهذا المعنى المشار إليه هي علاقة إيجابية بالضرورة، الأمر الذي لم يكن محلاً للاتفاق بين الباحثين، وكان محلاً للاختيار الإمبريقي سواء على مستوى الافتراضات الداخلية أو على مستوى الوقائع ـ الجماعة الأوروبية ـ أو على مستوى أساليب البحث ذاته. وقد انتهى بوتشالا في إحدى دراساته حول تدفقات التعاملات

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٢٩) Karl Wolfgang Deutsch, «Transaction Flows as Indicators of Political Cohesion,» in: Ibid., p. 90.

(٣٠) William E. Fisher, «An Analysis of the Deutsch Sociocausal Paradigm of Political Integration,» *International Organization*, vol. 23, no. 2 (Spring 1969), p. 257.

والتكامل الاقليمي إلى «أن تدفقات التعاملات لا تسبب - بالضرورة - التكامل الاقليمي بالمعنى الذي أورده دويتش»[٣١]. ومعروف أن بوتشالا أحد الذين نادوا بوضع مفاهيم فرعية للتكامل، للتغلب على غموض المفهوم.

وإذا ما تم استبعاد جزئي لبعض القيم والأهداف بعيدة المدى التي استند إليها كارل دويتش في دراساته المختلفة والتي عكست تأثراً كبيراً بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة في القارة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك استبعاد بعض الاستنتاجات محل الخلاف، يمكن القول إن تحليل الاتصالات والتعاملات بين الوحدات الدولية يساعد على «توضيح واكتشاف الأشكال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرمزية للاتصالات الدولية والدرجة التي تسهم بها تدفقات الاتصالات والتعاملات في تشكيل السلوك السياسي للدول»[٣٢]. وربما كان تعريف الاستاذ بوتشالا لمفهوم تدفق التعاملات كأداة بحثية تحليلية هو الأكثر وضوحاً في هذا الصدد، حيث يقول: «إنه في المستوى الدولي، فإن التعاملات هي اتصالات (Contacts) سواء بين الحكومات أو غير الحكومات، وان تعاملات الدول هي ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية، وربما كان لها صلة بموضوعات اجتماعية أو تكنولوجية أو ثقافية، أو أي موضوعات فرعية تدخل تحت هذه الفروع الرئيسية. وإنه في الإطار التحليلي، فإن التعاملات يمكن أن تُدرس من خلال التركيز على «من» يتعامل مع «من»، واتجاهات الاتصالات الدولية. فالدول المختلفة حين تتبادل أحجاماً مختلفة من الاتصالات والتعاملات في فترات مختلفة من الزمن، فإن تحليلها يساعد على اكتشاف الاستمرارية والتغير في نمط تدفق التعاملات، ويبرز الحركة سواء بالاتجاه إلى أو بعيداً عن التكامل الاقليمي. وبالمثل فإن كثافة التعاملات تختلف أيضاً، تماماً مثل اتجاهات تدفقات التعاملات. وهكذا فإن عوامل الكثافة والاتجاه والزمن تحدد نمط التدفق في التعاملات، كما تصف هيكل وعملية النظام الدولي. وان تحليل تدفقات التعاملات يفتح الباب نظرياً أمام ملاحظة وتسجيل من يتعامل مع من، وكيف وإلى أي مدى، وحول ماذا ومتى»[٣٣].

هذا التعريف يقتضي الإشارة إلى أن مجالات التعاملات تتكامل مع بعضها، كما أن دراسة أي منها يمكن أن يُسهم في فهم عمليات التأثير المتبادل بين هذه المجالات المختلفة، وكذلك في فهم أفضل لطبيعة هيكل النظام الدولي والاقليمي في مرحلة زمنية معينة. ومن هنا كان التركيز مثلاً على دراسة التجارة الدولية وأنماطها واتجاهات

---

(٣١) Donald J. Puchala, «International Transactions and Regional Integration,» *International Organization*, vol. 24, no. 4 (Autumn 1970), p. 762.

(٣٢) Tooze, «Communications Theory,» p. 205.

(٣٣) Puchala, Ibid., p. 733.

تطورها لا ينفصل عن محاولة فهم النتائج السياسية لهذه الاتجاهات والأنماط. والافتراض الضمني الذي تقوم عليه مثل هذه الدراسات أن ثمة «إمكانية من أن تقدم أنماط التجارة الدولية خدمة للباحثين تتمثل في تقديم قوائم وإحصاءات متماسكة، يُعتمد عليها كمؤشر على مدى الاستقرار والتغير السياسي الدولي، وهو ما يفيد إجمالاً في فهم عملية تشكيل المجتمع الدولي، كما يفيد في بحث بعض افتراضات اقتراب تدفق التعاملات ذاته»[٣٤].

وليست التجارة الدولية وحدها هي التي يمكن أن تقدم مثل الجانب المساعد المتعلق بالاستقرار والتغير في البيئة الدولية أو الاقليمية، أو التعرف على اتجاهات التكامل الاقليمي في المناطق المختلفة والمقارنة بينها[٣٥]، فهناك مؤشرات أخرى كانت محلاً للدراسة، مثل الزيارات الرسمية والتبادل الدبلوماسي والعضوية المشتركة في المنظمات الدولية والعلاقات العسكرية. وقد مزجت بعض الدراسات بين أكثر من مؤشر في آن واحد سواء لاختبار مقولات نظرية ومدى صلتها بالواقع المُعاش، أو تحليل وقائع معينة بهدف استكشاف الاستقرار والتغير السياسي، وهيكل العلاقات الدولية، ووصف شبكة التفاعلات الدولية، وعمليات التأثير المتبادل بين الوحدات الدولية وغيرها[٣٦].

ومما سبق على صعيدي الاجتهادات النظرية أو الخبرات التحليلية المختلفة يمكن

(٣٤) Alker Hayward (Jr.) and Donald J. Puchala, «Trends in Economic Partnership: The North Atlantic Area, 1928-1963,» in: Joel David Singer, ed., *Quantitative International Politics: Insights and Evidence*, International Year Book of Political Behavior Research; v. 6 (New York: Free Press, [1968]), p. 288.

(٣٥) انظر على سبيل المثال الدراسة الصادرة حديثاً عن أهمية التكامل الاقليمي كجزء من عملية الاستقرار الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي: Jaime De Melo and Arvind Panagariya, eds., *New Dimensions in Regional Integration* (London: Centre for Economic Policy Research; Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1993).

(٣٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: Jon A. Christopherson, «Structural Analysis of Transaction Systems, Vertical Fusion or Network Complexity?» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 20, no. 4 (December 1976), pp. 637-662; Steven J. Brams, «Transaction Flows in the International System,» *American Political Science Review*, vol. 60, no. 4 (December 1966), pp. 880-898; Robert A. Bernstein and Peter D. Weldon, «A Structural Approach to the Analysis of International Relations,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 12, no. 2 (June 1969), pp. 159-181, and Charles W. Kegley (Jr.) and Eugene R. Wittkopf, «Structural Characteristics of International Influence Relationships,» *International Studies Quarterly*, vol. 20, no. 2 (June 1976), pp. 261-299.

النظر إلى تحليل تدفق التعاملات والاتصالات كاقتراب تحليلي على النحو التالي:

١ ـ على صعيد الأطراف، فإن استخدام اقتراب الاتصالات وتحليل نمط تدفق التعاملات لا يقتصر على دراسة تعاملات الدولة وحسب، ولكنه يمتد إلى وحدات أخرى في البيئة الدولية والاقليمية والمحلية أيضاً. ومن هنا يمكن إخضاع تعاملات المنظمات الدولية والإقليمية لنوع التحليل نفسه، وكذلك تعاملات الأفراد والجماعات مع بعضها عبر الدول.

٢ ـ إن التعاملات بالمعنى المشار إليه هي سلوك يعكس خصائص نفسية وذاتية وجماعية وبيئية لفترة معينة من الزمن.

٣ ـ إن السلوك له وجهة معينة، ويختص بقضية محددة، وهو يخضع للزيادة والنقصان تبعاً لشروط مختلفة مرتبطة بالقضية محل السلوك، وبعناصر أخرى مساعدة.

٤ ـ إن هذا السلوك من طرف معين يقابله سلوك آخر من طرف ثان، يدلل به على استجابة معينة، وأن كلاً من السلوك والاستجابة ـ والتي هي أيضاً سلوك في الاتجاه المقابل ـ يدل على قدر معين من القبول النسبي بين الطرفين أو من الرفض أو التعارض النسبي.

٥ ـ إن هذا السلوك قد يستمر فترة من الزمن، وان دراسته عبر هذه الفترة تساعد على اكتشاف نتائجه المختلفة، من حيث الحجم والاتجاه والتأثير والتداخل مع مجالات وسلوكيات أخرى وهكذا.

٦ ـ إنه لدراسة السلوك، فإن أساليب القياس تبدو أمراً ضرورياً، فعبر القياس يمكن اختبار علاقات معينة، كما يمكن وضع خريطة لعلاقات التفاعل بين الوحدات المختلفة في الإقليم نفسه أو عبر أقاليم مختلفة، خلال فترة زمنية معينة.

٧ ـ إن هدف التكامل الذي قال به كارل دويتش بين الوحدات المختلفة ذات التعاملات المستمرة، يمكن أن يساعد على اكتشاف علاقات معينة، ولكنه ليس الهدف الوحيد عند استخدام أسلوب تحليل الاتصالات وتدفق التعاملات بين الوحدات المختلفة. بعبارة أخرى انه يمكن وضع أهداف ومستويات وعلاقات تحليلية أخرى، تكون محلاً للبحث والدراسة، ولعل أهمها دراسة قوة التعاون وتطوره بين الدول، وكذلك علاقته بالصراع الذي قد ينشأ بين الأطراف نفسها في الفترة الزمنية نفسها.

٨ ـ إنه يمكن استخدام أسلوب تحليل الاتصالات والتعاملات في معرفة خصائص جماعة اقليمية معينة عبر فترة من الزمن، سواء على مستوى العلاقات الفوقية بين الحكومات أو العلاقات التحتية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة عبر الحدود القومية للدول، أو بعبارة أخرى اكتشاف الدرجات المختلفة من التساند والترابط بين

أطراف جماعة اقليمية معينة خلال فترة من الزمن، ودرجات القبول النسبي المتبادل، ومدى التوازن بين الأنواع المختلفة للتعاملات والاتصالات.

٩ ـ إنه يمكن استخدام أكثر من تعامل واتصال كمؤشر يقبل القياس، لدراسة حالة التنسيق والاعتماد المتبادل بين وحدة سياسية وعدد آخر من الوحدات في الاقليم نفسه، أو رسم مصفوفة علاقات وتفاعلات بين عدد من الوحدات في إقليم معين أو عبر عدد من الأقاليم المختلفة.

٣ ـ افتراضات بحثية

وضعاً في الاعتبار الخصائص التحليلية السابقة لاقتراب الاتصالات وتدفق التعاملات بين الدول، فإن مجمل الدراسة سيكون تطبيقاً لهذا الاقتراب فيما يتعلق بعلاقة مصر والدول العربية في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١، من خلال دراسة عدد من مجالات التعامل ذات الطبيعة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، بهدف تقديم وصف تحليلي شامل لهذه العلاقات، والتحقق من أربعة افتراضات على النحو التالي:

١ ـ إنه رغم شمول العلاقات المصرية مع الدول العربية لمجالات مختلفة، فإن هناك قدراً من عدم التوازن في هذه العلاقات وما تتضمنه من مجالات مختلفة. بعبارة أخرى ان هناك تركيزاً نسبياً أعلى للتعامل مع دول دون أخرى، وفي مجالات معينة دون أخرى. وبالتالي فإن سمة الشمول هي قاصرة على الوصف الإجمالي للعلاقات المصرية مع الدول العربية، وبالمقابل فإن سمة المحدودية والتركيز هي السمة الأغلب بالنسبة لعلاقة مصر مع كل دولة عربية على حدة.

٢ ـ إن التعاملات بين مصر والدول العربية، حتى مع افتراض شمولها وقوتها، لم تُلغِ تماماً احتمال نشوء صراع أو خلاف مع أطراف عربية.

٣ ـ إن الدرجة الكبيرة من تعاملات مصر مع بعض الدول العربية أسهمت في تخفيف الصراع أو وضعه في حدود معينة يصعب تجاوزها، ومن هنا صارت التعاملات والاتصالات الواسعة مدخلاً للسيطرة النسبية على الصراع في مجالات معينة، وصارت بالتالي أحد مداخل تحقيق الاستقرار النسبي في علاقات مصر مع بعض الدول العربية، وليس كلها.

٤ ـ إن علاقات مصر مع الدول العربية الأكثر اتصالات وتعاملات كانت الأقل صراعاً، بمعنى أن هناك علاقة إيجابية بين الأمرين، الاتصالات والتعاملات الأكثر حجماً وتعدداً في المجالات، وبين صراع أقل شدة.

٤ ـ المنهاجية

كما سبق القول فإن الدراسة تعتمد المفاهيم الأساسية في اقتراب الاتصالات وتدفق التعاملات بين الدول، وصولاً لرسم خريطة تفاعلات مصر مع الدول العربية في فترة زمنية محددة، وتحديد درجات هذا التفاعل ونمط تطوره. وهي أمور ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقياس الكمي، باعتبار أن هذا التفاعل هو سلوك يمكن التعبير عنه رقمياً. كما سيعتمد الباحث أيضاً على أسلوب التحليل الكيفي. ويعود اعتماد الدراسة على أسلوبي التحليل الكيفي الكمي معاً إلى أربعة أسباب وهي:

١ ـ طبيعة الدراسة ذاتها التي تفترض نوعاً من القياس الكمي لكل من التعاون والصراع في علاقات مصر مع الدول العربية في الفترة محل الدراسة.

٢ ـ قدرة المنهج الكمي «على تنظيم المادة وتبويبها وعرضها، وتوفير رسوم وجداول ومنحنيات تفيد في الوصف المباشر»[٣٧] للمادة محل الدراسة.

٣ ـ الحدود المعروفة للمنهج الكمي إذا ما استخدم وحده، والتي تقصر عن الوفاء بتقديم تفسير لبعض الظواهر محل الدراسة.

٤ ـ إن استخدام المنهجين معاً يتيح قدراً من التكامل، وبالتالي الوفاء بدراسة الافتراضات وإثبات أحكامها أو نفيها على نحو أكثر دقة.

وبالاستعانة بالمنهج الكمي أمكن بناء قياس تأشيري (Index) يحدد درجات التعاون في علاقات مصر مع الدول العربية، تضمن ثمانية مؤشرات تمثل التعاملات في المستويات الرسمية والشعبية والمختلطة. أما بشأن الشق الصراعي فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الخاصة الواردة في قياس الصراعات العربية ـ العربية للدكتور أحمد يوسف أحمد. ومن خلال نتائج القياسين والمقارنة بينهما أمكن دراسة الافتراضات على نحو أكثر دقة وأقل تحيزاً من قبل الباحث.

٥ ـ نوعية البيانات وطرق معالجتها

ترتبط المنهاجية الكمية بنوعية معينة من البيانات، هي البيانات الإحصائية الخالصة، أو البيانات الكيفية التي يمكن التعبير عنها في صورة إحصائية. ولقد اعتمدت الدراسة بصورة رئيسية على بيانات إحصائية أولية حول التعاملات المصرية العربية في مجالات عديدة، تم تدبيرها والحصول عليها من جهات حكومية مختلفة بصورة رسمية أحياناً، أو من خلال متابعة نشرات الإحصاء الرسمية التي تصدرها

---

(٣٧) مصطفى علوي، «الاتجاهات الكمية في التحليل السياسي والواقع العربي،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، السنة ٣، العدد ٢ (١٩٨٨)، ص ٤١.

بعض الجهات الحكومية. ولقد شملت البيانات عدداً من مجالات التعاملات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والسياحية، كما يلي:

١ ـ بيان إحصائي عن تطور عدد الطلاب العرب المقبولين في الجامعات المصرية، وتم الحصول عليه بصفة رسمية من إدارة الوافدين بوزارة التعليم العالي.

٢ ـ بيان إحصائي بالاتفاقيات الموقعة بين مصر والدول العربية، تم الحصول عليه بصفة رسمية من بنك المعلومات بوزارة الخارجية، واتبع بقائمة أخرى أضافها الباحث من خلال مسح شامل لمضابط مجلس الشعب المصري للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨١.

٣ ـ بيان إحصائي عن تطور حجم التجارة المصرية بشقيها الصادر والوارد مع الدول العربية، ثم تجميعه مع النشرات الخاصة بالتجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٤ ـ بيان إحصائي عن التدفق السياحي للمواطنين العرب، وتم الحصول عليه رسمياً من إدارة الإحصاء بوزارة السياحة.

٥ ـ بيان إحصائي عن تطور حجم التبادل الإعلامي بين وزارة الإعلام المصرية والوزارات الإعلامية العربية، وتم الحصول عليه بصفة خاصة من إدارة الإحصاء بوزارة الإعلام المصرية.

٦ ـ بيان إحصائي عن تطور حركة هجرة العمالة المصرية للدول العربية، وتم الاستعانة في تجميعه بمصادر رسمية وغير رسمية.

٧ ـ بيان إحصائي عن تطور حجم الاتصالات التليفونية بين مصر والدول العربية، وتم تجميعه من نشرات مختلفة صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٨ ـ الاتصالات السياسية بين مصر والدول العربية، وهو جهد تجميعي قام به الباحث من مصادر صحفية وبحثية، مثل جريدة **الأهرام** اليومية، وثبت الأحداث في مجلة *The Middle East Journal*، ونشرة *Arab Report & Record*، فضلاً عن مصادر توثيقية أخرى سوف يشار إليها تفصيلياً في متن الدراسة.

٩ ـ بيان إحصائي عن التبادل الثقافي بين مصر والدول العربية تم تجميعه من مصادر مختلفة.

١٠ ـ بيان إحصائي عن أشكال التعاون العسكري المُعلن بين مصر والدول العربية، تم تجميعه من المصادر المنشورة الموثوق بها.

١١ ـ بيانات إحصائية متنوعة عن الاستثمارات العربية في مصر، ومبيعات المواد التليفزيونية والإذاعية من القطاع الاقتصادي بوزارة الإعلام المصرية إلى محطات التليفزيونات العربية.

وبالنظر إلى هذه القائمة من البيانات، يمكن القول انها متنوعة وتعكس الشمول في علاقات مصر مع الدول العربية، كما أنها تتضمن المستويات الرئيسية، الرسمية أو المخرجات الحكومية والرئاسية، والمختلطة التي تمتزج فيها التعاملات الشعبية مع التعاملات والضوابط الحكومية، والشعبية التي تعبر عن البنية التحتية للعلاقات القائمة بين الدول.

لم يكن الحصول على بيانات رسمية مسألة يسيرة، إذ واجه الباحث عدداً من الصعوبات عند جمع البيانات يمكن الإشارة إلى بعضها في ما يلي:

أ ـ غلبة النظرة الأمنية البيروقراطية للجهات الإحصائية في الوزارات والجهات الرسمية المختلفة، مما حال دون الحصول على بعض بيانات، وأضاف عبئاً زمنياً مُبالغاً فيه أحياناً عند الحصول على البيانات التي سُمح بها لأغراض البحث العلمي.

ب ـ تضارب البيانات حول بعض المؤشرات، خاصة بين الجهات الرسمية ومصادر منشورة منسوبة لجهات بحثية مختلفة، وقد اعتمد الباحث على البيانات الرسمية.

ج ـ عدم توافر بعض البيانات التي كان يطمح الباحث للحصول عليها وإخضاعها للتحليل، ولا سيما في مجالات تمس التعاملات الشعبية مثل تبادل الصحف ومبيعات المواد السينمائية، وتطور مراكز الإعلام المصرية في الدول العربية، وتطور حركة إعارات المدرسين المصريين إلى الدول العربية. وهي مجالات تفاعل حيوية بين مصر وعدد لا بأس به من الدول العربية. وكانت ستضيف كثيراً في تفهم التفاعلات المصرية ـ العربية حال الحصول عليها وإدماجها في القياس التأشيري للتعاون.

وبالنسبة لتحليل البيانات فقد تم إجراؤه على مستويين:

المستوى الأول: خاص بكل مجال من مجالات التعاملات على حدة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه التحليل الرأسي. وغلب عليه الوصف الإحصائي للمادة الخام، بغية استخلاص نمط التطور والاتجاه وترتيب الدول. وتم الاستعانة بعدد من الرسوم التوضيحية المناسبة ولا سيما الخطوط البيانية والأعمدة. وأدمج هذا مع التحليل الكيفي المناسب.

المستوى الثاني: وهو الجماعي الكلي، حيث وُظفت البيانات لكل مجالات

التعاملات في صورة كلية لتشكيل قياس لتحديد درجات التعاون بين مصر والدول العربية، بهدف اختبار فرضيات الدراسة. وقد استفاد الباحث من التجارب التطبيقية السابقة في قياس التعاون والصراع، التي اعتمدت على الإجراءات المعروفة في منهج تحليل الأحداث، والدراسات التي اعتمدت على مفاهيم تدفق التعاملات والاتصالات. وسوف يتم شرح العمليات الإجرائية التي تم بها تشكيل القياس، وما تلاه من تطبيق واستخلاص للنتائج في: أولاً، وثانياً من الفصل الرابع.

وفي كلا المستويين تم استخدام الحاسب الآلي، ولا سيما عند تصميم الجداول واستخراج الرسوم البيانية والمنحنيات، وفي خطوات بناء قياس التعاون، وعند تصنيف الدول العربية وفقاً لدرجة تعاونها أو درجة صراعها، وفي إجراء كل المعاملات الارتباطية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تصنيف التعاملات وفق المجالات الرئيسية الرسمية والشعبية والمختلطة، كان محلاً للتحكيم من قبل ١٥ استاذاً وباحثاً في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والاقتصاد والاجتماع والبحوث العسكرية، وتم الاستعانة بهذا التصنيف في القياس المقترح للتعاون، وعند وضع خطة الدراسة، حيث تم بحث التعاملات المختلفة وفقاً لمجالاتها الرئيسية التي اتفق عليها المحكمون، كل في فصل مستقل على النحو الذي سيرد ذكره.

الفصل الأول

مصر والعروبة والنظام العربي

أولاً: مصر والعروبة

مثّل الفتح العربي الإسلامي لمصر في عام ٦٤١م نقلة جوهرية في حياة المصريين كأفراد وكمجتمع. ومنذ ذلك الحين تبلورت الهوية العربية الإسلامية للمجتمع المصري وفق مرحلتين رئيسيتين: **الأولى** مرحلة التعريب المجتمعي والوجداني للشعب المصري، و**الثانية** مرحلة التعريب السياسي. وتعد المرحلة الأولى وهي الأطول زمنياً مرحلة **تعريب المجتمع** وتعرفه على اللغة العربية وثقافتها والتحول إليها. وارتبط بتلك المرحلة تحول مصر أيضاً إلى الدين الإسلامي، والانفتاح على منطقة الشرق المسلمة، واستيطان هجرات من القبائل العربية فيها واندماجهم في بيئتها الطبيعية والاجتماعية، والانضواء تحت كافة الأشكال والتطورات السياسية التي مرت على الشرق المسلم ككل، باعتباره وحدة واحدة. وقد لعب المفهوم الذي أتى به الفكر الإسلامي حيث ربط بين الأمة والدين دوراً كبيراً في هذا الارتباط العضوي بين مصر وعموم الشرق المسلم والذي من بينه البلدان الناطقة بالعربية.

أما المرحلة الثانية والتي تعرف بـ **مرحلة التعريب السياسي**، فهي التي بدأت منذ الثلاثينيات من القرن العشرين وصاعداً، حيث تبلورت وضعية الفكرة العربية ـ كمذهب سياسي ـ تدريجياً كمحدد لعلاقات مصر بالمحيط الاقليمي المباشر. وهو ما ظهر في تكون الجمعيات والأحزاب والمنظمات السياسية التي دعت إلى ارتباط خاص بين مصر والبلدان العربية وفقاً لاعتبارات وحدة اللغة والثقافة والمصير. وهي الأفكار التي مهدت فيما بعد إلى تبلور ايديولوجية القومية العربية كمحدد رئيسي لعلاقات مصر العربية والدولية، كما عبرت عنها الحقبة الناصرية أبلغ تعبير.

وفي كل مرحلة من هاتين المرحلتين كانت الفكرة العربية تأخذ شكلاً يتناسب مع حالة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام في مصر، جنباً إلى جنب مع مستوى التطور العام في عموم المنطقة العربية والإسلامية. كما تأثر تطور الفكرة العربية كمحدد لتفاعلات مصر العربية بإدراك النخبة الحاكمة فيها سواء كانت نخبة

مصرية محلية أو وافدة عليها من الخارج. ولعبت البيئة الدولية دوراً مهماً في تشكيل تلك الوضعية في كثير من اللحظات التاريخية. وكلا المرحلتين مرتبط بعضها ببعضها الآخر، وتعد الأولى المقدمة الطبيعية للثانية.

ويمكن تعريف الفكرة العربية كمحدد للحركة السياسية بأنها قدرة مصر ـ المجتمع والدولة ـ وفقاً لظروف المرحلة التاريخية على استيعاب الانتماء لأمة عربية واحدة تضم شعبها وشعوب كل البلدان والكيانات الناطقة بالعربية، والتي تمثل جميعها البيئة الجغرافية الاجتماعية لتلك الأمة، وذلك في سعيها نحو بلورة الكيان السياسي الملائم لها، والمعبر عن طموحاتها وآمالها البعيدة المدى، كذلك استيعاب متطلبات هذا الانتماء وما يفرضه من سلوك اجتماعي وسياسي معين.

ووفقاً لهذا التعريف يمكن النظر إلى تطور الفكرة العربية سواء في مصر أو في البلدان العربية والكيانات العربية الأخرى وفق مستويين رئيسيين:

الأول، مستوى يتعلق بالشعور العام بين قطاعات المجتمع المختلفة بالانتماء إلى محيط أكبر يمثل البيئة الطبيعية للوجود والحركة الفاعلة، والمحيط المعني هنا هو محيط ثقافي واجتماعي وجغرافي في آن واحد.

الثاني، مستوى سلوكي/حركي يسعى إلى تجسيد الطموحات الكبرى لهذا الانتماء على المدى البعيد.

ويتيح هذا التعريف التفرقة بين مراحل ارتباط مصر المختلفة بالفكرة العربية، والتمييز بين درجات هذا الارتباط والتعرف على أشكال التعبير عن هذا الارتباط سواء من قبل النخب الحاكمة أو النخب الثقافية أو مجموع الشعب المصري في لحظة تاريخية معينة.

هذا التعريف الإجرائي يجيز القول إن حدود ومضمون ودور الفكرة العربية في التاريخ والسياسة المصرية لا يقتصر وحسب على ما يردده المثقفون وقادة الرأي حول تلك الفكرة في كل مرحلة زمنية على حدة، وإنما يتطلب الخوض في السلوك الفعلي للنظام الحاكم ودراسة أطروحات النخب الثقافية، إلى جانب التحركات الشعبية العفوية والمخططة على السواء، التي تعكس درجات مختلفة من الانتماء للفكرة العربية بمحتوياتها المختلفة. وتمثل المستويات الثلاثة من التفاعل (النظام الحاكم ـ النخب الثقافية ـ التحركات الشعبية العفوية والمخططة) مستويات متكاملة على الصعيد العملي، وتصل إلى قمة تأثيرها إذا كانت متجهة إلى تحقيق أكبر درجات الاندماج العربي والترابط سعياً إلى تحقيق كيان سياسي واحد على المدى البعيد. وما نود أن نركز عليه هنا هو أن الفكرة العربية التي نعنيها هي حركة اجتماعية شاملة بجوانبها الفكرية والعملية، وليست مجرد جماع أفكار ـ أياً كان تعبيرها عن الواقع بحكمة وموضوعية

ودقة ـ عن الارتباط باللغة أو بالأرض أو بالمصير المشترك. ويتضح هذا الشمول بالنسبة للحالة المصرية من خلال التعرف على مستويين: **أحدهما** يتعلق بما يمكن وصفه بتعريب مصر تاريخياً. **والثاني** تعريب مصر سياسياً.

فيما يتعلق بـ **تعريب مصر تاريخياً**، فهناك مدرستان رئيستان، كل منها تنطلق من فرضية معينة خاصة بالعلاقة بالتنوع والاستمرارية في التاريخ المصري، وأثر ذلك في هوية المجتمع المصري الحديث: «إحداهما تؤكد استمرارية مصر وتتطرف أحياناً إلى الزعم بأن مصر الحديثة لا تزال فرعونية جوهراً، والثانية تؤيد فكرة تنوع مصر وتتطرف أحياناً إلى الزعم بأن مصر العربية الإسلامية أو على الأقل مصر الحديثة منبتة الصلة بما قبلها، وليس هناك بالتالي إطار واحد للتاريخ المصري، وليست هناك علاقة ما بين المصريين المُحدثين والمصريين القدامى»[1].

وإلى جانب هاتين المدرستين، يمكن أن نشير إلى مدرسة ثالثة تطرح موقفاً توفيقياً، وترى أن تاريخ مصر هو في جوهره تاريخ لأمة مصرية ـ أو على الأقل تاريخ لمجتمع مصري مُحدد الملامح ـ ولكنه متنوع الحلقات التي تقود إحداها إلى الأخرى، وأن هناك تكاملاً وتداخلاً بين تلك الحلقات التي لا يمكن إنكار تأثير أي منها أو المبالغة في تأثير إحداها في ما عداها. وتنتهي تلك المدرسة إلى الاستنتاج بأنه «ليس هناك تعارض بين الذاتية المصرية والعقيدة الإسلامية والقومية العربية، وأن التعارض ينشأ عند محاولة وضع إحداها في غير موضعها الصحيح»[2].

ودون التعصب إلى مدرسة دون الأخرى، فإن التنوع الفكري في دراسة التاريخ المصري يعكس غنى هذا التاريخ وتشعبه. فدراسة التاريخ المصري تكشف عن أربع مراحل رئيسية وهي الفرعونية والهلينية والبيزنطية والإسلامية/العربية. وانه في كل مرحلة من تلك المراحل الكبرى كانت مصر تقدم عطاءً خاصاً يتناسب مع ما وصلت إليه حضارتها وتراثها الإنساني والمادي الخاص مقارنة بما وصلت إليه حضارات وتراث الأطراف العربية والإسلامية الأخرى في اللحظة الزمنية ذاتها. كما تكشف عن أن الفتح الإسلامي العربي لمصر كان مزيجاً من التواصل والانقطاع في التاريخ المصري في آن واحد.

ففيما يتعلق بالتواصل بقي لمصر دورها المرهون بجوانبه المادية كالموقع والسكان والبيئة الطبيعية. أما الجوانب التي عبرت عن انقطاع فقد تبلورت تحديداً في الدين

---

(١) محمد العزب موسى، وحدة تاريخ مصر، ط ٢ (القاهرة: المركز العربي للصحافة، ١٩٨٠)، ص ٦ ـ ٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩.

واللغة والثقافة والمزاج النفسي الجماعي[٣]. وهي مجالات مثلت جوانب عطاء وتفاعل خلاق لمصر في الفترة اللاحقة على الفتح الإسلامي العربي لها وحتى الوضع الراهن.

لقد كان التطور الفكري الذي أحدثه العرب الفاتحون لمصر ولبلدان مشرقية أخرى نتيجة لعاملين: أحدهما ديني محض، والآخر اجتماعي في جوهره. ومع أن العاملين مضيا في طريقين متوازيين غير أنهما كانا متمايزين، ويختلف أحدهما عن الآخر اختلافاً كبيراً في نقطتي البداية والنهاية. «تمثل الأول في الدعوة إلى الإسلام ونشره، فاستطاعت العقيدة الجديدة التي دعا إليها النبي محمد (ﷺ) أن تبدل من الحياة الروحية لملايين الناس الذين اعتنقوها، وتمثل العامل الثاني في التعريب. وكان له مظهران أحدهما التعريب اللغوي حيث أخذ أهل البلاد المفتوحة يكتسبون اللغة العربية بالتدريج حتى حلت محل لغتهم الأصلية. والثاني التعريب العرقي وقد تم بهجرة جماعية كبيرة من العرب الخلص إلى تلك البلاد، فنجم عن امتزاجهم بأهلها وتزاوجهم أن اختلط الدم العربي بدمائهم، بل غلب عليها في بعض الأحوال»[٤]. مع ملاحظة أن نشر اللغة وانتشار العنصر العربي قد اختلفا في قوة الأثر وفي اتساع المدى، «فالقيود الطبيعية والاقتصادية حددت طاقة كل قطر على استيعاب المهاجرين الوافدين من خارجه. أما انتشار اللغة فلم يخضع لهذه القيود، ولذلك فقد ظلت اللغة العربية تنتشر حتى أصبحت لها الغلبة الكاملة بينما انحصر انتشار العنصر العرقي في مجال أضيق»[٥].

وتمثل مصر حالة نموذجية في دراسة أثر الفتح العربي الإسلامي للبلدان الأخرى، حيث أخذت كلاً من الدين واللغة، وفتحت الباب أمام تفاعل بشري مع العناصر العربية التي وفدت إليها في مراحل مختلفة[٦]. ومزجت كل ذلك بخبراتها

---

(٣) هناك وجهات نظر عديدة حول الاستمرارية والتغير في التاريخ المصري، ومن المصادر التي قدمت عرضاً مكثفاً لها، انظر: طاهر عبد الحكيم، **الشخصية الوطنية المصرية: قراءة جديدة لتاريخ مصر** (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٩٤ ـ ٩٥. أما عن وجهة النظر القائلة بوجود مزيج من التواصل والانقطاع في التاريخ المصري عبر التمييز بين الجوانب المادية والأخرى المعنوية والنفسية، فانظر تفصيلاً لها في: جمال حمدان، **شخصية مصر**، ٤ ج (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)، ج ٢: **دراسة في عبقرية المكان**، بخاصة الفصل ٥: «ثوابت جغرافية ومتغيرات تاريخية،» ص ٣٦٣ ـ ٦٠٢ و ج ٤، بخاصة الباب ١١: «مصر والعرب،» ص ٦٣٣ ـ ٦٦٦، وخيرية قاسمية، «مصر في كتابات ساطع الحصري القومية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ٧ (أيار/مايو ١٩٧٩)، ص ١٣٠.

(٤) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس؛ تقديم نبيه أمين فارس، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ٧٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٦) يرى بعض الباحثين أن تعريب مصر عرقياً كان أسبق من الناحية التاريخية من الفتح العربي=

وتراثها السابق. وأصبحت في النهاية عربية اللغة والثقافة، وإسلامية الدين، وعنصراً رئيسياً في سياسات الشرق العربي المسلم في آن واحد.

وهكذا لعب ارتباط المجتمع المصري بعنصري الدين الإسلامي واللغة العربية دوراً كبيراً في تشكيل هوية المجتمع المصري الحديث ووجدانه وثقافته العامة وقيمه الكلية. وظل هذا التأثير مستمراً دون انقطاع وفي حالة تصاعد حسبما تسمح بذلك ظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العام في مصر وفي المنطقة العربية ككل.

وقاد ذلك إلى ما يمكن تسميته بـ **التعريب السياسي لمصر**، حيث يتفق الباحثون في تاريخ مصر السياسي على أن عقد الثلاثينيات من القرن العشرين كان بداية تعريب مصر السياسي، بمعنى تحول مصر رسمياً وشعبياً إلى الاهتمام بالقضايا التي كانت تثور في المنطقة العربية من منطلق قومي عربي وليس من منطلق ديني/وجداني كما كان يحدث في السابق. وانه في تلك الحقبة وضعت الفوارق بين التوجه العروبي والتوجهات الأخرى سواء كانت الوطنية المصرية الخالصة، التي وصلت إلى أقصى معاني التعصب بمحاولة إحياء النزعة إلى الفرعونية، أو الانتماء إلى الشرق المسلم ككل من خلال التمسك بالجامعة الإسلامية واستمرار الارتباط بدولة الخلافة العثمانية. وبالطبع لم يكن هذا التحول وليد لحظة تاريخية بذاتها، ولكنه كان امتداداً لتحولات وتطورات سابقة جرت بهدوء وتدرج، مهدت إلى الإيمان بالفكرة القومية العربية على مدى واسع وأكثر تشعباً. ونستطيع أن نشير إلى نوعين من العوامل التي ساهمت في تعريب مصر سياسياً، أو بعبارة أخرى تحولها إلى بدايات اعتناق الفكرة القومية مثلما بدا عليه الوضع في عقد الثلاثينيات. النوع **الأول** عوامل رئيسية ارتبطت أساساً بالتحولات في الميدان الفكري والثقافي التي بدأت في التبلور في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في مصر وبلدان المشرق العربي. أما النوع **الثاني** فهي عوامل مادية وسلوكية مساعدة.

فبالنسبة إلى **العوامل الفكرية الرئيسية** التي مست أساساً الجوانب الإدراكية والوجدانية لدى المصريين نخبة ـ سياسية وثقافية ـ وشعباً، فقد تمثلت في نمو الفكرة القومية العربية ونضجها فكرياً وسياسياً في المشرق العربي في مطلع القرن العشرين في

= الإسلامي لها، وأن مصر شهدت هجرات عربية إليها منذ القدم، انظر في ذلك: صبحي وحيدة، **في أصول المسألة المصرية**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، [١٩٧٤])، ص ٦٠ وما بعدها. انظر أيضاً: محمد عزة دروزة، **عروبة مصر في القديم والحديث أو قبل الإسلام وبعده**، ط ٢ (صيدا: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٦٣)، ومصطفى كامل شملول الشريف، **عروبة مصر من قبائلها** (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٦٥).

مواجهة محاولات الدولة العثمانية فرض التتريك بالقوة على عموم الولايات العربية التابعة لها(٧)، والدور الذي لعبه بعض المفكرين الذين قدموا من الشام في الأدب والصحافة والفكر في مصر في نهاية القرن التاسع عشر، وساهموا في إحداث نقلة فكرية وسياسية فيها، خاصة فيما يتعلق بمدى أحقية الرابطة العربية على الرابطة الإسلامية، دون تجاهل الثانية(٨)، والدور الذي لعبته الحركة الوطنية المصرية التي تفجرت في عام ١٩١٩ وبعدها، وتجاوبها مع الحركة العربية التي اشتدت آنذاك في كل من بلاد الشام والعراق، الأمر الذي أعطى زخماً للأفكار العربية التي كانت وليدة في مصر في هذا الوقت(٩).

أما **العوامل المادية والسلوكية المساعدة**(١٠)، فتبدو في تحسن المواصلات البرية والبحرية والجوية بين مصر والأقطار العربية، وإرسال المعلمين والأساتذة المصريين إلى البلدان العربية لمساعدتهم في بناء نهضتهم العلمية والثقافية، وتعدد الزيارات المشتركة، وخروج المصريين لزيارة سوريا وفلسطين ولبنان والعراق، الأمر الذي ساعد على مزيد من التعرف السياسي والفكري لقضايا المشرق العربي وعاداته المختلفة، ولا سيما بعد الكتابات التي نشرها مثقفون مصريون عن هذه الزيارات، وعبرت عن نوع من إعادة اكتشاف المصريين للشام والمشرق العربي سياسياً وثقافياً وحضارياً(١١).

---

(٧) لمزيد من التفاصيل حول نمو الفكرة القومية في المشرق العربي، انظر: أنطونيوس، المصدر نفسه؛ ذوقان قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، وألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩**، ترجمة كريم عزقول، ط ٢ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥).

(٨) انظر: علي المحافظة، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩١٤: الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية** (بيروت: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥)، ص ١٤٣ - ١٤٤. وحول دور هؤلاء المفكرين والصحفيين والفنانين من المشرق العربي أمثال إبراهيم اليازجي ويعقوب صروف وفارس نمر ورفيق العظم وغيرهم، انظر: محمد عبد الرحمن برج، **مصر والحركة العربية**، سلسلة مصر النهضة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، وبخاصة الفصل ٥: «الشوام في مصر،» ص ٤٧ - ٨٢. وهناك وجهة نظر نقدية لدور بعض هؤلاء المشرقيين وما ارتبط ببعض سلوكياتهم من مثالب أدت إلى تأخير نمو الفكرة القومية في مصر، انظر: أماني عبد الرحمن صالح، «جذور الفكرة القومية لثورة يوليه،» في: سعد الدين إبراهيم، محرر، **المشروع القومي لثورة يوليه**، سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليه ١٩٥٢؛ ٣ (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٤)، ص ٤٥ - ٥٨.

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: دروزة، **عروبة مصر في القديم والحديث أو قبل الإسلام وبعده**، ص ١٩٣ - ١٩٤.

(١٠) مزيد من التفاصيل حول دور هذه العوامل المادية المساعدة في: نبيه بيومي عبد الله، **تطور فكرة القومية في مصر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، ص ٦٨ - ٦٩.

(١١) من أمثلة تلك الكتابات المصرية التي عبرت عن إعادة تقديم الأقطار العربية للمواطن المصري ما كتبه محمد حسين هيكل بعنوان **عشرة أيام في السودان** و**منزل الوحي** عن انطباعاته في الحجاز **والعراق** =

ومما يلفت النظر في تلك المرحلة تبلور الاهتمام المصري العربي المشترك بإقامة علاقات وروابط مهنية وثقافية واجتماعية مختلفة الأشكال والمستويات. ونشير في هذا الصدد إلى ظاهرتين اختلط فيهما العمل الرسمي وشبه الرسمي، والعمل الشعبي العفوي والمُخطط معاً.

الظاهرة الأولى إقامة المؤتمرات العربية التي شاركت فيها مصر رسمياً وشعبياً سواء التي اجتمعت في عواصم عربية أو تلك التي اجتمعت على أرضها، و«مما أمكن رصده في هذه الفترة الزمنية «مؤتمر الآثار الأول» في بيروت ١٩٢٦، و«المؤتمر الإسلامي العربي» في مكة ١٩٢٦، و«المؤتمر الطبي الأول» في القاهرة ١٩٢٨، و«المؤتمر الأول للآداب والفنون» في القاهرة ١٩٢٩، و«المؤتمر الصناعي الزراعي الأول» في القاهرة ١٩٣٦، و«مؤتمر الطلاب العرب الأول» ١٩٣٦، و«مؤتمر الجراد العربي الأول» ١٩٣٧، و«المؤتمر البرلماني العربي الأول» ١٩٣٨، و«مؤتمر المحامين العرب الأول» بدمشق ١٩٤٤، و«مؤتمر المهندسين العرب الأول» في الاسكندرية ١٩٤٥، و«المؤتمر الثقافي العربي الأول» في بيروت ١٩٤٧»[١٢]، وغيرها من المؤتمرات التي جسدت محاولات شعبية عربية ومصرية مشتركة لتدعيم الروابط المهنية والثقافية والفنية والاجتماعية والسياسية. وتكشف تلك المؤتمرات عن أنه في تلك المرحلة المبكرة كان عنصر الوعي العربي ـ في كل من مصر والبلدان العربية معاً ـ قد بدأ ينمو ويعمل على بلورة نفسه في أشكال مؤسسية تنظيمية خلاقة تتصف بالديمومة والاستمرارية والفاعلية، وتكون في الوقت نفسه بعيدة عن أي هيمنة حكومية.

الظاهرة الثانية خاصة بالروابط والجمعيات والأحزاب التي تشكلت في مصر وعبرت عن اهتمام خاص بالفكرة العربية والمنطلقات القومية. ومن أمثلة تلك الجمعيات «الرابطة الشرقية» التي تكونت في آذار/مارس ١٩٢١، وكانت تمثل في أفكارها حلاً توفيقياً للصراع بين الفكرة العربية والإسلامية، وكانت وراء طرح مشروع عقد مؤتمر عربي دوري يتنقل بين البلدان العربية ويحضره مندوبون عنها لبحث وسائل ترقية اللغة العربية ونشر الثقافة العربية. وهناك «جمعية الشبان المسلمين» ١٩٢٧ والتي نادت ـ رغم اسمها ـ بالقومية العربية والوحدة العربية على أن يعقبها على المدى البعيد وحدة إسلامية، ولعبت دوراً كبيراً في تنظيم المساعدات الشعبية لدعم انتفاضة شعب فلسطين عام ١٩٢٩ أثناء تصاعد أحداث حائط البراق، ومواجهة ادعاءات

= كما رأيته لأحمد حسن الزيات وحياتي لأحمد أمين. انظر: محمد جابر الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، هامش رقم (٤٨)، ص ١٤٢.

(١٢) أنيس صايغ، **الفكرة العربية في مصر** (بيروت: هيكل الغريب، ١٩٥٩)، ص ١٨١ ـ ١٨٢، نقلاً عن: عبد الله، المصدر نفسه، هامش رقم (١)، ص ٦٨.

اليهود بأحقيتهم في هذا الحائط، وفي الدفاع عن عروبة مراكش ومقاومة السياسة الاستعمارية الفرنسية هناك، و«جماعة الإخوان المسلمين» ١٩٢٨ والتي أعطت اهتماماً خاصاً بقضية فلسطين، وفندت آراء الذين هاجموا عروبة مصر.

وفي عقد الثلاثينيات تكونت الجمعيات التي نادت صراحة بأفكار قومية عربية، ونادت بتحقيق الوحدة العربية، وأن تكون مصر مركزاً لها، وقدمت الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني، وأيدت سوريا ولبنان في الاستقلال. ومن أمثلتها «الرابطة العربية» ١٩٣٦، «وجماعة الوحدة العربية»، و«الاتحاد العربي» ١٩٤٢. وفي الحقل الثقافي والفكري تشكلت «جماعة أدباء العروبة»، وكان مقرها القاهرة، وكان من بين أعضائها أدباء عرب، كما تم إنشاء المجمع اللغوي العربي ١٩٣٢، وعُين فيه أدباء وعلماء عرب من مختلف الأقطار[١٣]. وتكونت أيضاً «جماعة الأنصار» في الأربعينيات، ومثلت اتجاهاً فلسفياً خاصاً تمثل في الاهتمام بالبيئة العربية وإحياء تقاليدها من خلال الارتباط بالبيئة البدوية، والإقامة فيها، والدعوة إلى تشكيل تجمعات سكانية في الأماكن الصحراوية[١٤].

على صعيد الأحزاب، فقد كان حزب «مصر الفتاة» الذي ظهر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٦ نتيجة تطور دور وأفكار «جماعة مصر الفتاة» التي تشكلت قبل ثلاثة أعوام، هو أول حزب سياسي مصري نص في برنامجه على **فكرة العروبة**، وكان من بين أهدافه توحيد الأمم العربية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وتشريعياً، وتحريرها من كل نفوذ أجنبي. وبعد أن تطور في عام ١٩٤٨ إلى التمسك بالنهج الاشتراكي وصار اسمه «حزب مصر الاشتراكي»، فقد ظل على إيمانه بالفكرة القومية العربية، داعياً إلى توحيد الشعوب العربية في ظل دولة واحدة يُطلق عليها اسم «**الولايات العربية المتحدة**». وفي الإطار الحزبي نفسه تشكل تنظيم «جبهة مصر» في نهاية الأربعينيات، الذي تضمن برنامجه تدعيم الجامعة العربية، والعمل على تمكين أواصر العودة والإخاء بين شعوبها[١٥].

لم تكن هذه الأشكال التنظيمية والحزبية وما تولّد عنها من أفكار وممارسات سوى تعبير عن تعمق الإيمان بالبعد العربي في السياسة المصرية وفي الوجدان الشعبي

---

(١٣) لمزيد من التفصيل عن هذه الجمعيات والروابط الوارد ذكرها في المتن، انظر: فؤاد المرسي خاطر، **حول الفكرة العربية في مصر: دراسة في تاريخ الفكر السياسي المصري المعاصر**، سلسلة مصر النهضة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ص ٨٢ - ٩٣.

(١٤) حول «جماعة الأنصار» وأفكارها الفلسفية والعملية وما آلت إليه، وعلاقة ذلك بالمد العربي في مصر في الأربعينيات، انظر: أحمد عبد المعطي حجازي، **رؤية حضارية طبقية لعروبة مصر: دراسة ووثائق** (بيروت: دار الآداب، ١٩٧٩)، ص ٢٤٤ وما بعدها.

(١٥) انظر في ذلك: خاطر، المصدر نفسه، ص ٩٤ - ٩٩.

على السواء. وساعد على ذلك التطورات الحادثة في القضية، وما أثارته لدى مصر رسمياً وشعبياً من محفزات ودوافع للتمسك بعروبة فلسطين، والسعي إلى تقديم كافة صنوف الدعم السياسي والمعنوي والمادي للشعب الفلسطيني في مواجهته لعملية تهويدها وفرض الخيار الصهيوني عليها(١٦). وقد لعبت الضغوط الشعبية دورها - إلى جانب عوامل وملابسات أخرى - في دفع الملك إلى اتخاذ قرار الدخول في حرب عام ١٩٤٨ حتى دون الاستعداد الكافي لذلك. وكان من نتائج تلك الحرب وما نتج عنها من هزيمة للجيش المصري فيها أن تولد نوعان من ردود الفعل: **أولهما** ردود فعل دعت إلى الانطواء على الذات المصرية، والابتعاد قدر الإمكان عن الانغماس في القضايا العربية التي لم تجلب إلى مصر سوى الهزيمة. **والثاني** ردود فعل تبلورت بعد حين وكان قوامها إدراكاً متعاظماً بأن المصلحة الوطنية المصرية الخالصة تستدعي الاهتمام وتوثيق الترابط مع البيئة العربية المحيطة مهما كانت الأعباء التي على مصر أن تتحملها. وكان رد الفعل الثاني أكثر تبلوراً في حركة الضباط الأحرار وتحديداً في فكر قائدها عبد الناصر، والذي استخلص درساً من حرب فلسطين قوامه «حاجة العرب المصيرية إلى التضامن والوحدة، وأن الانعزال الاقليمي ليس طريق السلامة بل هو الطريق الذي يفتح الباب واسعاً أمام إعادة أو تثبيت الهيمنة الاستعمارية وتوسع السرطان الصهيوني»(١٧).

وهكذا لعبت التطورات السياسية التي مرت على مصر دوراً كبيراً في نمو الأفكار العروبية في مصر، وجاء حصولها على الاستقلال الرسمي/القانوني بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، وما تلاه من نزوع النخبة الحاكمة إلى بلورة دور قيادي لمصر في المحيط العربي المباشر، والاهتمام بتعظيم الارتباط بالقضايا والمسائل العربية المختلفة، ليدفع بالسياسة المصرية إلى مزيد من الترابط العملي من منطلق واقعي مع القضايا العربية، وهو ما بدا في سعي حكومة النحاس باشا الوفدية في مطلع الأربعينيات إلى لعب دور رئيسي في جهود إنشاء جامعة الدول العربية، وتحييد النزعات القيادية الهاشمية العراقية، والسعودية، وإقناع القيادات العربية الأخرى بقبول دور قيادي مصري في السياسات العربية من خلال قبول مقر الجامعة العربية في القاهرة وأن

(١٦) حول استجابة المصريين كالحكومة والصحافة والأزهر والجمعيات الشعبية التطوعية للتطورات التي جرت في فلسطين في الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٩، وعلاقاتها بنمو التوجهات العروبية في مصر، انظر الدراسة التفصيلية والمهمة في: James Jankowski, «Egyptian Responses to the Palestine Problem in the Interwar Period,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 12, no. 1 (1980), pp. 1-38.

(١٧) ياسين الحافظ، «تطور الوعي الوحدوي العربي في فكر الرئيس جمال عبد الناصر،» **الفكر العربي**، السنة ٣، العدد ٢٢ (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١) ص ٥٥٢.

يكون أمينها العام مصري الجنسية[١٨].

لم تكن هذه المسارات بعيدة عن نشوء مصالح مباشرة بين مصر والبلدان العربية ولا سيما المشرقية في تلك الآونة، خاصة مع النمو البطيء للرأسمالية المصرية، ورغبتها في فتح أسواق لها في البلدان العربية المجاورة. وتبدو في هذا الصدد دعوات طلعت حرب إلى «تنشيط التبادل التجاري المصري العربي، والتأكيد على أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي بين مصر والبلدان العربية كأسلوب يستهدف تعميم الخير على الجميع وزيادة الثروة الأهلية والقوى الحيوية»[١٩].

إن تأثير عقد الثلاثينيات في ما يتعلق بالتعريب السياسي لمصر يبدو جلياً فيما شهده من مناظرات وحوارات فكرية بين المثقفين والمفكرين المصريين، وبين هؤلاء أو بعضهم من جهة، ونظرائهم العرب من جهة أخرى. وقد أظهرت الحدة التي ميزت هذه الحوارات حول مسألة العروبة في الثقافة والسياسة المصرية، وبما «أثارته من احتشاد فكري داخل طرفي النزاع انها كانت مسألة هوية مصيرية وانتماء كياني لا بد أن تُحسم»[٢٠]. وقد شهد عام ١٩٣٣ عدة معارك فكرية/سياسية، حول توصيف الفتح العربي لمصر وهل هو غزو أم فتح حضاري، وحول التراث العربي والتراث الفرعوني وأيهما أجدر بالاقتباس والاقتداء والاستلهام. وفي عام ١٩٣٨ تفجرت مناظرة أخرى بين طه حسين وساطع الحصري حول الفرعونية والعروبة، وعلاقة الفكر القومي بالخصوصيات التي ترتبط بالكيانات والمجتمعات العربية[٢١]. وجوهر هذه المناظرات كان تحديد هوية مصر وانتمائها.

ويلاحظ أن حوار الثلاثينيات امتد قبل وبعد الحصول على الاستقلال في ١٩٣٦، وأنه تفاعل مع هذا الحدث السياسي الوطني الكبير، وأبرز حاجة مصر - سواء النخبة المثقفة أو النخبة الحاكمة - إلى تحديد هويتها ووضع موجهات لحركتها الخارجية في ظل ذلك الاستقلال الذي حصلت عليه. ومن الحوارات التي دارت ظهرت المواجهة بين دعاة العروبة ودعاة الرابطة الشرقية أو الاقتصار على الوطنية

---

(١٨) حول ملابسات الدور المصري تصوراً وسلوكاً في إنشاء جامعة الدول العربية، انظر: عبد الحميد محمد الموافي، **مصر في جامعة الدول العربية: دراسة في دور الدولة الأكبر في التنظيمات الإقليمية، ١٩٤٥ - ١٩٧٠**، تقديم عز الدين فودة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣)، بخاصة الفصل ٢: «دور مصر في إنشاء جامعة الدول العربية،» ص ٧٧ - ١٢٧.

(١٩) مجلة: **الهلال** (نيسان/أبريل ١٩٣٩)، ص ٤٩، نقلاً عن: عبد العاطي محمد، «تطور الفكرة العربية في مصر،» في: سعد الدين إبراهيم، مشرف، **عروبة مصر: حوار السبعينات** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)، هامش رقم (٣٠)، ص ٦٣.

(٢٠) الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠**، ص ١٣٨.

(٢١) انظر تفاصيل هذه المناظرات في: المصدر نفسه، ص ١٣٩ - ١٤٧.

المصرية، أو الذين نظروا إلى مصر كبلد ما زال فرعونياً في جوهره.

لقد ظهرت الدعوات إلى تبني خيار العروبة كواحدة من الخيارات القوية والمستندة إلى أسس واقعية وملموسة، إلا أنه وُجدت داخل هذا التيار العروبي العريض بعض الثنائيات، دارت حول مدى الاندماج في دعوة الوحدة العربية وجهود إقامة كيان سياسي عربي واحد. وظهر من يدعو إلى تحقيق الاندماج المصري الكامل بالبيئة العربية والسعي إلى تحقيق وحدة المنطقة العربية، وأن ذلك يمثل بداية تحقيق المجد الوطني المفقود والنهضة الثقافية والعريضة. أما التيار الثاني فهو التيار الذي يمكن وصفه بالواقعي المتحفظ، وكان يدعو إلى إيجاد روابط وثيقة بين مصر والبلدان العربية مع صلات أدبية وثقافية، ولكن دون القفز على الخصوصية المصرية، والنظرة إلى الوحدة العربية كأمل بعيد التحقيق. أما المشترك بين هذين التيارين، فكان الحاجة إلى تأكيد هوية مصر العربية ثقافياً وسياسياً وحركياً والإصرار عليها.

وهذا بلور عقد الثلاثينيات وما بعده وعمّق من الترابط المصري مع القضايا والهموم العربية، ودفع إلى تبني مصر رسمياً وشعبياً خيار العروبة بآفاقها السياسية والفكرية والعملية، وتحييد الخيارات الأخرى المنافسة أو البديلة. وعلى الصعيد الرسمي فسوف نلاحظ ما يمكن تسميته بالرؤية الواقعية، التي انطلقت أساساً من محاولة تقليل أية مخاطر محتملة في تبني الفكرة القومية على الذاتية المصرية، ورأت صعوبة إقامة الكيان العربي الواحد، والاهتمام بوجود الكيانات العربية المستقلة، مع دعوتها إلى التعاون والتنسيق فيما بينها[٢٢]. وتجسدت هذه الرؤية الواقعية خير تجسيد في عملية إنشاء جامعة الدول العربية وفقاً لأطروحات حكومة الوفد المصرية آنذاك. ففي تلك الأطروحات التي امتزجت بجهد عملي أمكن تحقيق هدفين: **الأول** القيام بدور قيادي مصري في السياسات العربية، وسحب البساط من تحت الكيانات العربية المنافسة ولا سيما العراق الهاشمي والسعودية الصاعدة. **والثاني** إشاعة روح الواقعية السياسية في المنطقة العربية من خلال الحفاظ على الأمر الواقع والتماشي مع الضغوط الدولية التي عبرت عنها بريطانيا آنذاك ورغبتها في إيجاد صيغة للتنسيق بين الكيانات العربية، والتي سهلت عملياً فيما بعد إنشاء الجامعة العربية، والتأكيد على الهويات الذاتية والسيادات القطرية للكيانات العربية، والنظر إلى الأفكار العربية من زاوية تدعيم العلاقات والروابط في المجالات المختلفة، ومعارضة أي تعديل في الوضع

---

(٢٢) من أنصار هذا الرأي محمد علي علوبة باشا الذي أشار في عام ١٩٤٢ إلى اعتقاده بأن فكرة الجامعة العربية أو الجامعة الإسلامية بجمع أشتاتها تحت راية واحدة أو مملكة أو امبراطورية واحدة، هي فكرة خاطئة وغير قابلة للتنفيذ وغير مجدية، وأن الذي يجب التفكير فيه هو تضامن تلك الأمم العربية وتعاونها في كل المجالات. راجع: محمد علي علوبة باشا، **مبادئ في السياسة المصرية**، ط ٢ (القاهرة: الدار المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠)، ص ٣١١ - ٣١٨.

الاقليمي القائم في المنطقة العربية، وتأجيل البحث في إقامة كيان عربي واحد، واعتباره هدفاً بعيد المنال ويحتاج إلى تحضيرات سياسية واجتماعية واقتصادية كثيفة، وإلى زمن طويل.

وهذا يبرز أحد أوجه التأثير الكبيرة التي حملتها مصر عبر سياستها الرسمية في ذلك الوقت في تطور فكرة القومية العربية في كل من مصر ذاتها وعموم المنطقة العربية، وفي الأحلام التي داعبت رواد الفكرة القومية العربية بإقامة كيان عربي واحد يضم في جنباته كل الشعوب الناطقة بلغة الضاد[٢٣]. ونستطيع أن نلمح في هذه المرحلة قدراً من التداخل والمصالحة بين روح الوطنية المصرية التي تبلورت منذ ثورة ١٩١٩، ونزعات التوجهات العروبية بآفاقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع الاقتصار على الشق الخاص بالتنسيق الآني والحفاظ على الذاتيات العربية الآخذة في التبلور.

ثانياً: مصر والنظام العربي

مع تأسيس جامعة الدول العربية في منتصف الأربعينيات، لم يتوقف دور مصر عند حد تشكيل مؤسسة النظام العربي وإيجادها، ولكنه تعدى ذلك إلى المساهمة القوية في صياغة سياساته وتحالفاته ووضع قائمة أعماله وتوجهاته الكبرى في المراحل التاريخية المختلفة. وثمة رابطة جدلية بين دور مصر ـ سلباً أو إيجاباً ـ في إطار النظام الاقليمي العربي وبين عدد من المحددات سواء التي تتعلق بمصر ذاتها أو تتعلق بغيرها من القوى الرئيسة في النظام العربي أو بمجمل خصائص النظام وإمكاناته الكلية. وتعكس هذه العلاقة الجدلية هيكل القوة في النظام العربي وما طرأ عليه من تحولات في المراحل المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار «أن هذا الهيكل ليس ظاهرة ساكنة، وإنما هي ظاهرة متطورة وتتفاعل مع المستجدات المختلفة، سواء في العناصر المادية أو الايديولوجية أو النظامية أو المؤسسية»[٢٤].

وبالنسبة لمصر هناك محددات مثل مدى قوة النظام الحاكم في الداخل ومدى الاستقرار الداخلي إجمالاً، وتطور القدرات الاقتصادية والمادية عموماً، والتوجهات أو المحتوى الايديولوجي الذي عبرت عنه السياسة الخارجية المصرية، وخصائص القيادة

---

(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول أوجه التأثير التي حملتها السياسة المصرية على الصعيد العربي، انظر: مارسيل كولومب، **تطور مصر، ١٩٣٤ ـ ١٩٥٠**، ترجمة زهير الشايب (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د.ت.])، ص ٢١٠ ـ ٢١٤.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه العناصر، انظر: علي الدين هلال، محرر، **العرب والعالم**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٠٧ ـ ١١٠.

السياسية ورؤيتها لدورها مصرياً وعربياً. يقابل ذلك مدى تطور قدرات الدول العربية الأخرى، خاصة الفاعلة منها، والتوجهات السياسية التي عبرت عنها تلك الدول، ومدى قابليتها للتعاون أو الصراع مع التوجهات التي طرحتها القيادة المصرية في كل مرحلة تاريخية. ويتداخل مع هذه المحددات مجتمعة قدرة النظام العربي كوحدة واحدة على مواجهة التدخلات الخارجية ـ من النظام الدولي أو الاقليمي المباشر ـ أو قابليته للاختراق والتغلغل من قبل القوى الخارجية.

ولما كانت هذه المحددات في حالة حركة وتغير دائمين، فمن هنا يأتي اختلاف دور مصر في النظام الاقليمي العربي بين مرحلة وأخرى، وذلك تبعاً للاستراتيجيا التي ارتضتها النخبة الحاكمة في كل مرحلة على حدة. ونستطيع أن نميز بين استراتيجيتين رئيسيتين حكمتا علاقة مصر بالنظام العربي في الفترة منذ ثورة تموز/يوليو وحتى نهاية السبعينيات: **أولهما** استراتيجية المبادرة القومية، **والثانية** استراتيجية الانسحاب التدريجي والانكفاء إلى الداخل.

١ ـ استراتيجية المبادرة القومية

تجسّدت طوال عقد كامل من منتصف الخمسينيات وحتى منتصف الستينات، والتي تعرف بمرحلة المد القومي عموماً في النظام الاقليمي العربي، وخلالها تمتعت مصر بقدرات شاملة ـ ولا سيما في المجالات السياسية والثقافية والعسكرية ـ مقارنة بالدول العربية الأخرى، أهلتها لقيادة النظام ولتغليب آليات معينة وضح فيها الطابع السياسي سواء على صعيدي المواجهة أو التعاون. وفي إطار هذه الاستراتيجيا لعبت مصر بقيادة عبد الناصر الدور الأكبر في إبراز هوية النظام العربي القومية. وكان لها القدرة على فرض آليات وأولويات معينة على النظام ككل، ومارست الدور الأكبر في صياغة قضايا النظام السياسية والأمنية وفقاً لرؤيتها حول المتطلبات القومية. وكانت القيادة المصرية محل مراعاة، حتى من قبل الدول التي طرحت مفاهيم مختلفة جزئياً أو كلياً عما طرحته القيادة المصرية. وكان تأييد الجماهير العربية للدور المصري تحت القيادة الناصرية بمثابة «عامل ضغط على النظم العربية كي لا تنحرف كثيراً عن التوجهات التي يحددها النظام المصري للعمل العربي»[٢٥].

ووفقاً لأدبيات التنمية وصعود النظم القومية وتصاعدها، هناك شرطان وهما «وجود دولة قاعدية تتميز بالموقع والمركز والنفوذ الثقافي والتطور التنظيمي، والثاني

---

(٢٥) أحمد يوسف أحمد، معد، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، إشراف وتقديم أحمد بهاء الدين، المستقبلات العربية البديلة، الآثار غير المدروسة للثروة النفطية؛ ٧ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٢٦.

وهو وجود قيادة كاريزيمية يمكن أن تتعلق بها الجماهير، أي وجود الزعيم»[٢٦]. ولقد تجسد هذان الشرطان في حالة مصر الناصرية تجسيداً قوياً منذ منتصف الخمسينيات فصاعداً.

ووفقاً لهذه الاستراتيجيا سعت مصر إلى تعبئة موارد النظام العربي السياسية والجماهيرية حول قضايا أو آليات معينة أو توجهات بذاتها، ولا سيما في مجالات الاستقلال السياسي والاقتصادي وإثبات السيادة الوطنية وتدعيمها، إلى جانب إعلاء شأن الأفكار القومية وجعلها معياراً للحركة السياسة للنظام ككل ولأعضائه منفردين. وبعض هذه المحاولات أصاب نجاحاً كبيراً، كإنهاء الاستعمار ومواجهة الأحلاف الأجنبية وتأميم قناة السويس وعملية التنمية، وبعضها الآخر أصاب نجاحاً جزئياً يختلف مداه من قضية إلى أخرى مثل تطبيق فكرة الوحدة العربية ومواجهة القوى العربية المحافظة والتغير الاجتماعي أو الاشتراكية العربية. وهناك بعض المحاولات انتهت إلى الإخفاق. وتعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ أبرز جوانب الإخفاق ليس فقط في مستوى نطاق المواجهة المصرية/العربية ضد إسرائيل، ولكن أيضاً في نطاق عملية تعبئة موارد النظام العربي العسكرية والأمنية لتحقيق حد أدنى من الأمن العربي وفق مفاهيم العمل العربي المشترك.

ارتبط الدور القيادي المصري المبادر قومياً بعدد من العوامل، منها القيادة الناصرية، والقدرات المادية التي توافرت للنظام في مصر، فبالنسبة للقيادة الناصرية فقد بلورت رؤية قومية عربية كمحدد رئيسي في سياسة مصر الخارجية وفي تفاعلاتها مع غيرها من الأطراف العربية، وهي الرؤية التي تطورت عبر ثلاث مراحل كل منها تقود إلى الأخرى، وهي:

أ ـ **مرحلة أولوية القضية الوطنية**، حيث برزت عناصر الرؤية القومية على نحو تضمن تحديد دوائر الحركة المصرية وفقاً لثلاث دوائر هي العربية والافريقية والإسلامية، على أن تكون الدائرة العربية هي مركز تلك الحركة، وأن تضطلع مصر فيها بدور أساسي قوامه الدفاع عن الوطن العربي وتوحيده[٢٧]. وقد ارتبط بهذا المفهوم تصور محدد للمنطقة العربية، قوامه أن هذه المنطقة ليست مجرد امتداد جغرافي متاخم لحدود دولة كبرى ـ كما كان تصور دالاس ـ ولكنها أساساً تتمثل في وجود

---

(٢٦) بهجت قرني، «أزمة التجمع العربي: بحث في مقدمات ونتائج الاقتصاد السياسي العربي المعاصر،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/فبراير ١٩٨٤)، ص ٣٩.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، بخاصة الفصل ٤ : «النسق العقيدي الناصري: السنوات التكوينية (١٩٥٣ ـ ١٩٥٦)،» ص ٨٥ ـ ١٢٨.

أمة واحدة ذات مصالح مشتركة وأولويات أمنية واحدة. كما أنها تواجه العدو الأساسي نفسه وهو الاستعمار وإسرائيل. وأنه في أي مشروع أمني للدفاع عن المنطقة العربية فإن مصر تلعب فيه دوراً رئيسياً، إضافة إلى السعي نحو تحقيق تكامل البلدان العربية.

ب ـ **المرحلة الثانية وتمتد من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٧**، وتمثل سنوات التحول الثوري للرئيس عبد الناصر وللسياسة المصرية عموماً[٢٨]. وفيها تأكدت مرحلة بلورة هوية عربية لمصر وتأكيدها، وجعلها موجهاً رئيسياً في الحركة السياسية الخارجية.

ج ـ **المرحلة الثالثة وهي مرحلة سنوات النكسة ما بين ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠**، كان فيها هدف استعادة الأرض العربية على قمة أولويات التحرك المصري، إلا أن عبد الناصر ربط ذلك الهدف بالتعبئة الكاملة للموارد العربية، الأمر الذي استدعى مهادنة النظم المحافظة العربية، وعدم الدخول في مواجهات فرعية مع أي منها[٢٩].

وما يهمنا في هذا المجال هو التأكيد على أن عبد الناصر كان أول حاكم مصري يؤكد بجلاء هوية مصر العربية، و«أن العلاقة بينها وبين الأمة العربية هي علاقة الرأس بالجسد، والطليعة بالجماهير والقيادة بالقاعدة»[٣٠].

إن تأكيد الهوية العربية الأصيلة لمصر في المرحلة الناصرية على صعيد الفكر والرؤية والممارسة السياسية، لا يعني في واقع الأمر أننا أمام حالة مثالية امتزجت فيها كافة صنوف ومستويات الحركة العربية الواعية شعبياً ورسمياً. والصحيح هو أن عروبة مصر وقوميتها لم تعد محلاً للتساؤل، إلا أن البعد الجماهيري في التفاعلات القومية بدا غالباً إلى حد كبير، إذ اقتصر الأمر على السلوك والمواقف التي عبر عنها عبد الناصر وكل النخبة الحاكمة معه طوال ثمانية عشر عاماً، وهنا يكمن أحد أوجه النقص الخطيرة في السلوك المصري عربياً في تلك الفترة. وهو ما بدا واضحاً في أكثر من تجربة وأكثر من مجال سلوكي، منها على سبيل المثال تجربة الوحدة المصرية ـ السورية التي غاب عنها تماماً أي بعد تفاعلي شعبي يتجاوز مظاهرات التأييد، ويعطي للمنظمات الشعبية والتطوعية والمؤسسات الجماهيرية عموماً دوراً مباشراً في إنجاز الوحدة ووثائقها ومؤسساتها وتشريعاتها، ومن ثم اقتصرت العملية الوحدوية على دور

---

(٢٨) المصدر نفسه، بخاصة الفصل ٥: «النسق العقيدي الناصري: التحول الثوري (١٩٥٧ ـ ١٩٦٧)،» ص ١٢٩ ـ ٣٢٦.

(٢٩) المصدر نفسه، بخاصة الفصل ٦: «النسق العقيدي الناصري: سنوات النكسة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)،» ص ٢٣٧ ـ ٢٦٩.

(٣٠) مارلين نصر، **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠: دراسة في علم المفردات والدلالة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص ٣٨٣.

القيادتين الحاكمتين في البلدين. ولعل ذلك كان واحداً من الأسباب الهيكلية التي أدت إلى الانفصال فيما بعد إلى جانب أسباب أخرى(٣١). ومن الأمثلة أيضاً تعثر تشكيل أي تنظيم سياسي ذي طابع قومي على المستوى المصري والعربي يكون نابعاً من حركة شعبية خالصة، أو على الأقل بتنسيق رسمي شعبي، فضلاً عن أن أشكال التفاعل الشعبي الأخرى كانتقال العمالة والسياحة واجهتها قيود شديدة حدت منها عملياً، ويدخل في ذلك محدودية التجارة العربية المصرية لأسباب هيكلية اقتصادية مصرية ـ عربية، إلى جانب أسباب سياسية.

ويمكن تفسير غياب البعد الشعبي في التفاعلات المصرية ـ العربية في تلك المرحلة بعدة أسباب:

أ ـ طبيعة القيادة الناصرية ذاتها، والتي قامت على أساس التعبير عن أماني الجماهير وفقاً لتصوراتها الذاتية، وبالتالي لم تكن تعطي للحركة الجماهيرية الواقعية والعملية سوى وزن محدود.

ب ـ إن تبلور علاقات مصر مع الدول العربية في تلك الفترة والذي تأثر بالصراع حول الهوية الاجتماعية للدولة العربية، أدى إلى وجود تنافر ورغبة في الانكفاء على الذات لدى العديد من الدول العربية. ومن ثم برزت روح الشك المتبادل بين الأنظمة العربية.

ج ـ النزعة السلطوية التي أصابت كل الأنظمة العربية دون استثناء، وأدت في النهاية إلى تقييد حركة شعوبها بعضها تجاه بعضها الآخر(٣٢). وقاد ذلك في النهاية إلى

---

(٣١) حول غياب الدور الشعبي وغياب سمات الديمقراطية في عمل دولة الوحدة المصرية ـ السورية، انظر: أحمد يوسف أحمد، «تجربة الجمهورية العربية المتحدة: مساهمة في قراءة جديدة لها،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١٢١ (آذار/مارس ١٩٨٩)، ص ٦١ ـ ٦٣؛ هيثم الكيلاني، «تقييم التجارب الوحدوية السابقة: ظروف قيامها وأسباب فشلها،» **الوحدة**، السنة ٦، العدد ٦٥ (شباط/فبراير ١٩٩٠)، ص ٤٥ ـ ٤٩، وعبد الله عبد الدائم، «تجربة الوحدة المصرية السورية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١،» **شؤون عربية**، العدد ٤٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ١٢٢ ـ ١٢٥.

(٣٢) لمزيد من التفصيل حول النزعة السلطوية في البلاد العربية سواء التقليدية أو الجمهورية، وانعكاساتها السلبية على تطور المجتمعات المدنية العربية، يمكن الرجوع إلى الدراسات التالية: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ قاسمية، «مصر في كتابات ساطع الحصري القومية،» ص ١٣٠؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج العربي والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ اليزابيث بيكار، «العسكريون العرب في السياسة: من المؤامرة الثورية إلى الدولة السلطوية،» ص ٥٢٩ ـ ٥٥٥، ورشيد =

سيطرة النزعة الحكومية على كل أشكال التفاعل العربي التي يفترض أنها أشكال شعبية خالصة كالتفاعل النقابي أو المهني على المستوى العربي أو حتى التجاري.

د ـ نمو النزعة القطرية لدى الدول العربية، والتفافها على كل محاولات تحرير العلاقات العربية/ العربية ـ أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ـ من التأثيرات السياسية والصراعات ذات الطابع الشخصي بين القيادات العربية الحاكمة.

هـ ـ قصور التطور الاقتصادي في البلدان العربية في تلك المرحلة، ووجود فجوات كبيرة بين الاقتصادات العربية، وغياب التصور التكاملي بين تلك الاقتصادات، وفي حالة الاتفاق على آليات من هذا النوع في إطار الجامعة العربية، جاء غياب الإرادة السياسية ليعطل تلك المحاولات على نحو متعمد ويجمدها.

وبالتالي فقد تجمعت عوامل مصرية وعربية أدت في النهاية إلى تقليص أي مد شعبي حقيقي بعيداً عن السيطرة الحكومية. وإذا كانت هوية مصر العربية في تلك الفترة بعيدة عن أي شك، إلا أن تفاعلاتها ظلت محصورة عملياً في إطار حكومي غلب عليه الطابع الصراعي، وتحييد الدور الجماهيري والشعبي فيه.

بالنسبة إلى **القدرات**، فإذا نظرنا إلى ما تمتعت به مصر من قدرات شاملة في تلك المرحلة، وتحديداً في مطلع الستينيات، لوجدنا أنها في الجانب السكاني، قد استحوذت على ٥٠ بالمئة من إجمالي سكان مجموعة الدول العربية المشرقية، و٥٢ بالمئة من إجمالي الطلاب المتعلمين في هذه الدول مجتمعة، و٥٨ بالمئة من مجموع الطلاب المقيدين في المدارس الثانوية في هذه البلدان معاً. وعلى **الصعيد الثقافي** استحوذت مصر على ٦٩,٥ بالمئة من إجمالي الطلاب المقيدين في التعليم العالي، و٦٨ بالمئة من إجمالي إنتاج الكتب في تلك البلدان، و٥٣,٥ بالمئة من إجمالي التسهيلات الإذاعية. أما في **الجانب العسكري** فقد استحوذت مصر على ٤٣ بالمئة من إجمالي القوات المسلحة، و٤٢,٥ بالمئة من إجمالي عدد الدبابات، و٦٠ بالمئة من إجمالي عدد الطائرات المتوافرة لدى الأقطار العربية المشرقية. وفي مجال القدرات الاقتصادية فقد استحوذت مصر على ٣٨ بالمئة من إجمالي الدخل القومي، و٣ بالمئة فقط من متوسط الدخل القومي للأفراد، و٦٠,٥ بالمئة من جملة إنتاج الطاقة الكهربية، و١٤,٥ بالمئة من إجمالي الاحتياطيات المالية[٣٣].

= خالدي، «التحول الاجتماعي والسلطة السياسية في الدول العربية الراديكالية،» ص ٦٨١ ـ ٦٩٥، ورقتان قدمتا إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (ندوة)، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

(٣٣) الأرقام الواردة في المتن مأخوذة من: Paul C. Noble, «The Arab System: Opportunities, Constraints and Pressures,» in: Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, CO: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1984), tables nos. (3-1), (3-2), (3-3) and (3-4), pp. 52-55.

وتدل هذه الأرقام إجمالاً على تنوع القدرات المصرية وانتشارها، إلا أنها تكشف أيضاً عن قدر من عدم الاتساق بين هذه العناصر. ففي حين جاءت مصر في المرتبة الأولى وبفارق كبير بينها وبين الدول التي احتلت المراتب التالية لها في المجالات السكانية والثقافية والعسكرية، فإن قدراتها الاقتصادية جاءت محدودة نسبياً بالقياس إلى واقعها السكاني وبالمقارنة مع الدول العربية التي احتلت المرتبتين الثانية والثالثة، أي الكويت والسعودية، مما وضع قيداً عملياً على حركتها الاقتصادية في إطار النظام العربي، ودفع بها إلى تغليب ممارسة أساليب سياسية ودعائية في علاقاتها مع أطراف النظام العربي أكثر من ممارستها الأساليب الاقتصادية المتعارف عليها كالمنح والمعونات والاستثمارات(٣٤). وهو أمر طبع النظام العربي في إجماله بالطابع السياسي والدعائي، والذي اتسم بالحدة في بعض الأحيان. ولذا فقد جاءت غالبية التحالفات والصراعات العربية ـ العربية والتي كانت مصر طرفاً فيها مُغلفة بالصراع حول قيم سياسية وايديولوجية.

واقع الأمر أن محدودية القدرات الاقتصادية نسبياً، لم تمنع مصر من ممارسة دور قيادي ذي محتوى قومي. ومن أبرز المؤشرات التي تعكس هذا الدور القيادي في سياسات النظام العربي ككل:

ـ ان مصر استأثرت بمقر ٢٨ منظمة واتحاداً من مجموع ٣٩، أي بنسبة ٧٢ بالمئة تقريباً، شملت كافة مجالات النشاط المهني والعلمي والثقافي والاقتصادي والإعلامي وغيرها. وجاء لبنان في المرتبة الثانية بنسبة ١٣ بالمئة، حيث استحوذ على خمسة مقار فقط(٣٥).

ـ الدور الذي لعبته مصر، أو بالأحرى قيادة عبد الناصر في إعادة إحياء العمل بأسلوب القمم العربية عام ١٩٦٤، بعد أن توقف العمل بهذا الأسلوب لمدة ثمانية أعوام بعد انعقاد قمة بيروت ١٩٥٦. وقد استضافت مصر قمتين (٤٠ بالمئة)، وهما قمتا القاهرة والاسكندرية من إجمالي خمس قمم عربية عقدت حتى نهاية السبعينيات، وكان من بينها القمة العربية الخامسة التي عقدت في الدار البيضاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، ولكن أعمالها لم تكتمل. كما بادرت مصر بالدعوة إلى عقد القمة الخاصة ببحث الأزمة الأردنية ـ الفلسطينية التي اجتمعت بالقاهرة في أيلول/سبتمبر

(٣٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٢ ـ ٥٥.

(٣٥) الأرقام والنسب مستخرجة من: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، الجدول رقم (٨) بعنوان: «توزيع مقار الاتحادات العربية والمنظمات المتخصصة التي أنشئت حتى عام ١٩٧٠ حسب طبيعة نشاطها،» ص ١٦٠.

١٩٦٩، والتي توفي على اثرها الرئيس عبد الناصر، بعد أن توصلت إلى عدد من القرارات التي ساهمت في احتواء الأزمة[٣٦].

وبالرغم من سعي قوى عربية أخرى حاولت منافسة الدور المصري في إطار بعض سياسات وتوجهات النظام العربي ككل، فإنها لم تكن تملك المقدرات الشاملة التي تتيح لها تجاوز الدور المصري أو تجاهله. وكان من أهم النتائج التي ارتبطت باستراتيجية المبادرة القومية، نشوء ضغوط نظامية كفلت ـ كما سبق القول ـ حداً مناسباً من الترابط الداخلي وتماسك النظام ككل وبروز الطابع القومي له[٣٧]. وقد برزت مثل هذه الخاصية أكثر ما تكون في فترة ما بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. فلولا تماسك النظام العربي نسبياً بفعل الضغوط النظامية المصرية الموروثة من قبل الهزيمة، أي في فترة المد القومي ووهج القيادة الناصرية، فضلاً عن الحاجة الشديدة التي فرضت نفسها على كل الدول والقيادات العربية لإعادة الانتظام والاستقرار للعلاقات العربية وفق أسس جديدة تراعي مقتضيات مواجهة آثار الهزيمة، لما أمكن ممارسة حد أدنى من العلاقات العربية ـ العربية التي قامت في جوهرها على رفض الهزيمة والسعي العربي الجماعي ـ وفق صيغة حد أدنى عبرت عنها قرارات قمة الخرطوم في آب/أغسطس ١٩٦٧ ـ لمعالجة آثار الاحتلال الإسرائيلي، مع بلورة صيغة تعاون عربي سياسية وعسكرية واقتصادية، بين ما اصطلح على تسميته دول الدعم العربي ودول المواجهة[٣٨].

٢ ـ استراتيجية الانكفاء على الذات

مع مجيء عقد السبعينيات، تغيرت إلى حد كبير معطيات القوة المصرية مقارنة بغيرها من الدول العربية، مما قاد بدوره إلى انعكاسات سلبية على طبيعة الأداء المصري

---

(٣٦) حول دور مصر في سياسة مؤتمرات القمة، انظر: حسن أبو طالب، «مؤتمرات القمة وتحديات العمل العربي المشترك،» **السياسة الدولية**، السنة ٢١، العدد ٨٠ (نيسان/أبريل ١٩٨٥)، ص ١١ ـ ١٤.

(٣٧) من بين مظاهر الضغوط النظامية التي ارتبطت بالقيادة القومية لمصر حتى مطلع السبعينيات، خفوت حدة مظاهر الصراعات في إقليم الوسط الذي يضم مصر والسودان وليبيا، انظر في ذلك تحليل: أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٣٨) انظر تحليلاً لقمة الخرطوم ودلالاتها المختلفة بالنسبة إلى القيادة الناصرية ودورها العربي والعلاقات العربية عموماً وقضية تحرير فلسطين وإزالة آثار العدوان، في: فيصل حوراني، **العمل العربي المشترك وإسرائيل: الرفض والقبول، ١٩٤٤ ـ ١٩٦٧** (نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٩)، الفصل ٣: «القمة الرابعة ولاءاتها: قمة المساومة بين الدول العربية المختلفة،» ص ١٨٥ ـ ٢٢٧، وحسن أبو طالب، «المقدمات السياسية لحرب أكتوبر، تشرين أول ١٩٧٣: قراءة جديدة لبعض وقائع ما قبل الحرب،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٣، العدد ١٠ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ٩ ـ ٢٤.

في سياسات النظام العربي وفي تماسكه ذاته، وفي التخفيف من الأعباء القومية. وهكذا تبلورت عملياً استراتيجيا جديدة قوامها اتجاه السياسة المصرية في علاقاتها العربية إلى التخفيف من التزاماتها القومية وفق الصيغة الموروثة من قبل، والاتجاه إلى فك العلاقة المباشرة بين السياسة المصرية وتوجهاتها وأهدافها العامة من جهة، وعمليات تعبئة موارد النظام العربي لخدمة أهداف مصرية وعربية متكاملة بعضها مع بعض من جهة أخرى.

ارتبط بهذا التوجه الجديد قدر متزايد من الانكفاء على الذات وإعطاء الأولوية لتعضيد العلاقات الثنائية بين مصر وعدد مختار من البلدان العربية وخاصة الخليجية، وفي الوقت نفسه إعادة توجيه السياسة الخارجية المصرية ناحية الغرب من جهة، والابتعاد التدريجي عن الارتباط مع بلدان الكتلة السوفياتية من جهة أخرى، وهي توجهات بدأت في الظهور تدريجياً قبل حرب تشرين الأول/اكتوبر، ثم تحولت لتصبح مكوناً رئيسياً في السياسة المصرية إزاء البيئة العربية، وبحيث يمكن التمييز بين ثلاث مراحل في سياسة مصر العربية في السبعينيات[٣٩].

الأولى مرحلة سياسة الحشد العربي واستمرت حتى ١٩٧٣، وتعد بمثابة امتداد للمرحلة الأخيرة لحكم عبد الناصر، وتحدد هدفها في تعبئة موارد النظام العربي والموارد المصرية لخوض حرب محدودة ضد إسرائيل.

الثانية مرحلة الانسحاب المصري من القضايا العربية، وبروز الخلافات العميقة مع سوريا، واستمرت حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، وترافق معها داخلياً تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو التعددية الحزبية المقيدة.

الثالثة مرحلة التردي والمقاطعة العربية لمصر (١٩٧٧ ـ ١٩٨١)، ويبدو أن أهم ما في هذه المرحلة هو الإصرار على متابعة سياسة تسوية سياسية دون أي غطاء عربي، والمراهنة الكاملة على الدور الأمريكي في التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة.

يمكن القول إذاً، إن انكفاء مصر على ذاتها وسعيها إلى فك روابطها القومية مع النظام العربي بالصيغة التي كانت مطروحة في عقدي الخمسينيات والستينيات لم يُلغ دورها التأثيري في عمل النظام، بل انه أخذ شكلاً جديداً قوامه التأثير القائم في

---

(٣٩) لمزيد من التفصيل حول هذه المراحل، انظر: حسن أبو طالب، «السياسة المصرية في البيئة العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١،» في: أحمد يوسف أحمد، محرر، **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ٦١٢ ـ ٦١٧، وقاسمية، «مصر في كتابات ساطع الحصري القومية،» ص ١٣٠.

طرح أولويات وقضايا وآليات معينة، دون أن يكون ذلك مرتبطاً بالضرورة بتعبئة موارد النظام العربي لخدمة هذه الأهداف أو الإصرار على أن يكون هناك غطاء عربي للتحرك المصري، مع ترك التداعيات العملية تفعل فعلها في تفاعلات النظام الكلية، وذلك بغض النظر عن وجود مُعارضين أو مؤيدين لمثل هذه الأولويات والقضايا.

صاحب هذه التوجهات المصرية قدر أكبر من الاعتماد والتداخل الاقتصادي/الاجتماعي مع البلدان العربية النفطية على وجه التحديد، نتيجة للنمو المتسارع لظاهرة هجرة العمالة المصرية إلى تلك الدول بعد عام ١٩٧٤، وقيام هذه العمالة بتحويل بعض مدخراتها المالية، التي اعتمد عليها النظام المصري في إحداث قدر من التوازن في الموازنة العامة، والتي كانت تعاني قدراً كبيراً من الخلل بين المدفوعات بأنواعها المختلفة والمتحصلات بأنواعها المختلفة.

لقد بدا هذا التأثير المصري ذو الطابع السلبي ـ أي من خلال التداعيات المباشرة ـ في أكثر من مناسبة كإدارة حرب تشرين الأول/اكتوبر والاتجاه إلى أسلوب التسوية السياسية لحل قضية احتلال الأراضي العربية، وفك الروابط مع الكتلة السوفياتية، وترك مساحات من التأثير لدول عربية أخرى ـ كالسعودية على وجه الخصوص ـ في قضايا عربية معينة، والانسحاب شبه الكامل من قضايا وأحداث عربية ـ عربية أخرى، ومن أبرزها الحرب الأهلية اللبنانية منذ منتصف السبعينيات فصاعداً. وكان من أخطر نتائج هذا السلوك المصري أن السياسة المصرية ـ وبالذات بعد حرب ١٩٧٣ ـ فقدت «قدرتها الكاملة على تهدئة الصراعات العربية، سواء نتيجة غياب الزعامة المقبولة عربياً، أم لاتباع سياسات تلقى معارضة عربية واضحة تصل إلى حد الإجماع في بعض الأحيان، واحتفظت هذه السياسة فقط بقدرتها على تصعيد الصراعات في النصف الثاني من السبعينيات، لا من أجل التغيير، كما كان الحال في مرحلة المد القومي، وإنما نتيجة لاتباع سياسات تخرج، جزئياً أو كلياً، عن القيم المستقرة للنظام الاقليمي العربي»(٤٠).

رافق ذلك السلوك في النطاق العربي توجيه الاهتمام بشؤون الداخل وإعطائها الأولوية على غيرها من القضايا العربية العامة، وإعلاء شأن «الوطنية المصرية» باعتبارها بديلاً في أحسن الأحوال، ومناقضاً موضوعياً في أسوأ الأحوال لأفكار وشعارات القومية العربية. وهو ما أبرزته بعض شعارات تم الترويج لها داخلياً ـ إعلامياً وسياسياً ـ بعد عام ١٩٧٧، وجسدت منحَى انكفائياً واضحاً، ومن بينها شعار «مصر أولاً». فضلاً عن إثارة التساؤلات حول جدوى الالتزام المصري بالقضايا العربية،

---

(٤٠) أحمد، الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية، ص ١٢١.

وتضخيم التأثيرات السلبية التي نتجت عن مثل هذا الالتزام في السابق، وتصوير العرب «كجماعة منقسمة غير قادرة على العمل وحتى فاسدين وأشرار وغير مسؤولين وعاطفين وناكرين للجميل ويحاولون إذلال مصر»[٤١].

بدت نزعات بعض المثقفين الانكفائية، أو بالأحرى المؤيدة لأسلوب العمل الرسمي الذي تبناه السادات في ذلك الوقت في ذلك الحوار الفكري/السياسي الذي تفجر في صيف ١٩٧٨، حين دعا توفيق الحكيم إلى تبني مصر خيار الحياد كسياسة رسمية بين العرب وعدوهم. ثم تبع ذلك ردود فعل عنيفة حول المقال وما تضمنه من الأفكار ودلالاتها السياسية. ومن خلال ما طرحه المشاركون في الحوار من أفكار ومساهمات فقد تكشفت اتجاهات وطنية مصرية ذات مناح عدة، منها ما دعا إلى خيارات انعزالية انكفائية، وأخرى دعت إلى ارتباط خاص بالعروبة حتى مع الاعتراف بأعباء وتضحيات خاصة يجب على مصر أن تقدم عليها بطيب خاطر. كما أخذت الإسهامات الفكرية والسياسية والصحفية تطرح قضايا عدة نظرية وعملية، كالقومية العربية ومدى علاقة مصر بها، وما هي الهوية الحقيقية لمصر شعباً وتاريخاً وتراثاً، وإلى أي مدى تمثل مصر قومية منفردة، وما هي العلاقة المُثلى بين مصر والمحيط العربي حولها[٤٢].

ومن الدلالات البارزة في هذا الحوار الفكري/السياسي عنصر التوقيت، إذ تفجر الحوار في فترة تحول عصيب شهدته السياسة المصرية، وارتبط تحديداً بموقف مصر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتبنيها موقفاً سلمياً تفاوضياً لأجل إنهاء هذا الصراع، مثلما تجسد في زيارة السادات إلى القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، وما تلا ذلك الحدث من الدخول في مفاوضات ومباحثات سياسية طويلة ومعقدة مع إسرائيل والولايات المتحدة، في الوقت نفسه الذي توترت فيه علاقات مصر مع عدد من الدول العربية. ومن هنا يمكن القول ـ افتراضاً على الأقل ـ أن تفجر الدعوة إلى حياد مصر وانعزالها عن الهموم والقضايا العربية هو جزء من مجهودات التسوية السلمية المنفردة مع إسرائيل، وجزء من عملية إعادة توجيه الرأي العام المصري ليتقبل نتائج تلك التسوية[٤٣]. ومن ملامح تفرد تلك المرحلة من تاريخ مصر المعاصر، أن تجربة التعددية الحزبية والانفراج السياسي والتنظيمي كانت في بداياتها، وكانت تعاني أزمات هيكلية ناشئة عن عملية تطورها ونموها. ولربما فهم بعض الذين أدلوا

---

(٤١) عبد المنعم سعيد، «العودة إلى الصف: مصر والوطن العربي، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨،» في: أحمد، محرر، المصدر نفسه، ص ٦٤٤.

(٤٢) يمكن الرجوع إلى مقالات الحوار كاملة في قسم توثيقي خاص، في: إبراهيم، مشرف، **عروبة مصر: حوار السبعينات**، ص ١٠٧ ـ ١٦٦.

(٤٣) حول هذا الافتراض وافتراضات أخرى، انظر: المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٨.

بإسهاماتهم في هذا الحوار أن حال الانفراج السياسي تلك تعني مراجعة كل ملامح وعناصر السياسة المصرية داخلياً وخارجياً، وربما الدعوة إلى نقيضها(٤٤).

وثمة أمران مهمان يمكن استنتاجهما من هذا الحوار وما أبرزه من قضايا واتجاهات: **الأول**، إنه بلور اتجاهات عديدة ظاهرة وكامنة لدى النخبة السياسية والمثقفة المصرية. **والثاني**، أنه ـ رغم الاتجاه الرسمي الانكفائي الذي عبر عنه السادات آنذاك ـ فقد أظهر الحوار تأكيد الغالبية لهوية مصر العربية، وإيمانهم بالتزاماتها تجاه المنطقة العربية وتجاه فكرة العروبة كحركة اجتماعية شاملة وإطار سياسي للعمل المصري العربي المشترك، واعتبارهم أن ذلك هو قدر مصر المحتوم الذي لا فكاك منه.

ومما يجدر ذكره أن إعادة التأكيد على عروبة مصر كهوية وكقدر وكدور ريادي في المنطقة العربية ـ مثلما ظهر في النتائج الإجمالية لحوار عام ١٩٧٨ ـ بات يشكل من جانب آخر قيداً معنوياً وسياسياً على إثارة أية دعاوى من هذا القبيل فيما بعد. ومن الصعب تجاهل مثل هذا القيد المعنوي/السياسي على عملية انخراط مصر في جهود تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الأمر الذي بدا واضحاً في حرص المفاوض المصري على ألا تقتصر جهوده على تسوية الجانب المصري في هذا الصراع، والإصرار على أن تشمل أيضاً الجانب الفلسطيني باعتباره مركز هذا الصراع وجوهره، وهو ما بدا في اتفاقية الإطار الموقعة في كامب ديفيد عام ١٩٧٨.

وعلى الرغم من الدلالات الإيجابية للحوار المُشار إليه، فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بالأسباب التي أدت إلى بلورة صيغة انسحابية/انكفائية في علاقة مصر بالنظام العربي خلال عقد السبعينيات والتي تستبعد قيمة الفعل القومي وتعبئة موارد النظام. وهنا نشير إلى نوعين من الأسباب المتكاملة: **أولهما** أسباب تخص النظام العربي ككل، **والثاني** أسباب تخص مصر ذاتها. فبالنسبة للأسباب **المتعلقة بالنظام العربي** ككل يمكن الإشارة إلى: التأثيرات التي حملتها الهزيمة في مجمل تفاعلات النظام العربي وقيمه وسياساته، وبصفة خاصة في المكانة المعنوية والسياسية المصرية وأطروحاتها القومية(٤٥)؛ ثم غياب عبد الناصر «بما شكله من رمز قومي ونقطة

(٤٤) حول خصوصية عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ في ما يتعلق بتطور التجربة الحزبية المقيدة في مصر وما جرى فيهما من أزمات، وعلاقتها بعملية المراجعة الشاملة التي تبناها بعض المثقفين والسياسيين، انظر: أماني عبد الرحمن صالح، «التطور الديمقراطي في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١: دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينات،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، بخاصة الفصلين ٥ ـ ٦، ص ٣٠٤ ـ ٤٠١.

(٤٥) حول دور هزيمة حزيران/يونيو وما ولدته من ضغوط على مصر ومكانتها، وكذلك على النظام العربي على الصعيدين الفكري والسلوكي، يمكن الرجوع إلى مؤلفات فؤاد عجمي، مع إبداء التحفظ على ما ورد فيها من آراء حول انتهاء العروبة أو القومية العربية. انظر بصفة خاصة: Fouad Ajami: *The Arab* = *Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967* (Cambridge, MA: Cambridge

مرجعية للقوميين العرب»[٤٦]؛ والدور الكبير الذي لعبته الثروة النفطية، وما صاحبها من بروز قيم وسياسات وتوجهات غير قومية، وتنامي النزعات القطرية في مواجهة نزعات وسياسات العمل العربي المشترك والطروحات القومية عامة، فضلاً عن دور الثروة النفطية في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية/الاجتماعية بين الدول العربية. رافق ذلك ضغوط شديدة مارستها القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة وحلفاؤها الاقليميون على النظام العربي، بهدف اختراقه وإعادة تعديل سياساته وآليات عمله الداخلية والخارجية. كما اتجه العديد من النظم العربية إلى إعطاء الأولوية للأهداف الذاتية، وجاء ذلك على حساب أهداف النظام ككل، حيث «تعاظم الاهتمام بالمشكلات الداخلية لكل دولة عربية على حدة على حساب السياسة العربية، كما تضخمت أهمية المشكلات المباشرة والتي تربط عادة بالعلاقات مع دول الجوار الجغرافي لمختلف الدول العربية»[٤٧]. ناهيك عن ضعف النظم العربية بصفة عامة، «وتضاؤل أو غياب شرعيتها، وتخوفها من شعوبها وزيادة درجة الشك المتبادل بين النظم الحاكمة والشعوب المحكومة»[٤٨]، ووقوفها ـ أي النظم العربية ـ «ضد وجود روابط مجتمعية واسعة المدى مع المجتمعات العربية الأخرى، وربط ذلك بشعارات «مواجهة التدخل في الشؤون الداخلية»، فضلاً عن ضعف الروابط في المجال الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية»[٤٩].

University Press, 1981); «The End of Pan Arabism,» *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (Winter = 1978-1979), pp. 355-373, and «The Struggle for Egypt's Soul,» *Foreign Policy*, no. 35 (Summer 1979), pp. 3-30.

انظر أيضاً رداً مؤسساً وفق منطلقات قومية على آراء فؤاد عجمي حول نهاية العروبة، في: حسن نافعة، «القومية العربية والتفكك في الوطن العربي: رد على آراء فؤاد عجمي،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٦ ـ ٢٣. وفي ما يتعلق بالتغيرات القيمية التي لحقت بالنظام العربي في تلك المرحلة وما شهده من تحديات خاصة الاتجاه إلى الواقعية السياسية المفرطة وتعمق الطائفية، انظر: مطر وهلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ١٩٥ ـ ٢١٠.

(٤٦) قرني، «أزمة التجمع العربي: بحث في مقدمات ونتائج الاقتصاد السياسي العربي المعاصر،» ص ٤٠.

(٤٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٦)، ص ١٨١.

(٤٨) سعد الدين إبراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ورقة قدّمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٠٣.

(٤٩) F. Gregory Gause, «Continuity and Change in the Middle East Regional System, 1945-1988,» paper presented at: Middle East Studies Association Convention, Los Angeles, CA, 2-5 November 1988, p. 34.

تتكامل هذه الأسباب العامة مع أسباب خاصة تتعلق بمصر وأوضاعها الداخلية، حيث تصاعدت الأزمة الاقتصادية في مصر نتيجة الإنفاق المتزايد على الحرب، وتزايد الفجوة في ميزان المدفوعات، وتعثر خطط التنمية والتدهور الشديد في المرافق العامة، وبروز الحاجة الماسة إلى الدعم الاقتصادي الخارجي، وزيادة درجة عدم الاستقرار الداخلي نتيجة المصاعب الاقتصادية من ناحية، وضعف الدعم العربي من ناحية أخرى. فضلاً عن التفاعلات المرتبطة بعملية التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام سياسي شبه تعددي، والتي ترافقت عملياً مع تبني نموذج الانفتاح الاقتصادي ومحاولات تغيير التوازن داخل مؤسسات النظام لصالح العناصر المدنية. كذلك الدور البارز الذي لعبته قيادة السادات في إعادة توجيه الدور المصري عربياً ودولياً، وفي التخلص من ميراث الحقبة الناصرية في هذا الصدد[(٥٠)].

وتزداد الصورة وضوحاً إذا وضعنا في الاعتبار التطور السلبي الذي لحق بالقدرات المصرية الشاملة في منتصف السبعينيات. ففي المجال السكاني استحوذت مصر فقط على ٤٦ بالمئة من إجمالي السكان في البلدان العربية المشرقية، و٥٣ بالمئة من جملة السكان المتعلمين و٥٤ بالمئة من المقيدين في المدارس الثانوية. وفي مجال الثقافة والاتصالات استحوذت مصر على ٦٥ بالمئة من جملة المقيدين في التعليم العالي، و٥٤ بالمئة من جملة إنتاج الكتب، و٣٣ بالمئة من حجم التسهيلات الإذاعية. وعلى صعيد القدرات العسكرية فقد استحوذت مصر على ٣٥ بالمئة من جملة القوات المسلحة لمجموعة البلدان العربية المشرقية، و٢٨ بالمئة من إجمالي عدد الدبابات بعد سوريا التي استحوذت على ٣٤ بالمئة، أما في عدد الطائرات فقد استحوذت مصر على ٣٩ بالمئة من إجماليها لدى الدول العربية المشرقية. وفي المجال الاقتصادي فقد برز التراجع في المكانة المصرية على نحو ملحوظ، إذ حصلت على نسبة ١٢ بالمئة فقط من إجمالي الدخل القومي لهذه البلدان بعد كل من السعودية التي حصلت على ٤١ بالمئة، والعراق الذي حصل على ١٣,٥ بالمئة. وجاءت مصر في المركز قبل الأخير في متوسط الدخل بنسبة ١ بالمئة فقط، والمركز الأخير بنسبة ١ بالمئة في الاحتياطيات المالية. كما جاءت في المرتبة الثالثة من الناحية الإجمالية للمؤشرات الاقتصادية بنسبة ١٣ بالمئة بعد كل من السعودية التي جاءت في المركز الأول بنسبة ٣٢,٥ بالمئة، والكويت في المركز الثاني بنسبة ١٥ بالمئة[(٥١)].

---

(٥٠) حول دور السادات و«زعامته» في إعادة تركيب العناصر السياسية لمصر داخلياً وخارجياً، فضلاً عن رؤيته لذاته ولدوره في تاريخ مصر، انظر: سلوى شعراوي جمعة، **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة**، ترجمة عطا عبد الوهاب، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، بخاصة الفصل ٣: «صفات السادات الشخصية وأسلوبه في اتخاذ القرار،» ص ٦٥ ـ ٨١.

(٥١) الأرقام والنسب مأخوذة من: Noble, «The Arab System: Opportunities, Constraints =

وتدل هذه الأرقام على أن مصر حافظت على ترتيبها الأول فيما بين الدول العربية المشرقية في مجالات السكان والثقافة والقدرات العسكرية، ولكنها تراجعت إلى المركز الثالث في المجال الاقتصادي وبفارق كبير بينها وبين السعودية التي صعدت إلى المركز الأول. كذلك فإن النسب التي استحوذت عليها في المجالات المختلفة عبرت عن تراجع نسبي ـ قياساً بما استحوذت عليه في الفترة السابقة ـ بالرغم من كونها ظلت محتفظة بالمركز الأول.

وهكذا تكاملت الأسباب ما بين عربية عامة ومصرية ذاتية، والتي قادت إلى تغيير طبيعة الدور المصري في شؤون النظام العربي منذ مطلع السبعينيات، ودفعت إلى الالتزام باستراتيجيا أساسها الانكفاء على الذات. وتلخص الفقرة التالية العلاقة الجدلية بين هذه الأسباب معاً: «ان وجود تحديات للدور القيادي المصري في النظام القومي العربي لم يكن يعني بالضرورة خطأ توجهات هذا الدور عربياً، أو أن هذه التحديات كانت فعالة في القضاء على هذا الدور، ففي الواقع أنه ضُرب من خارج الوطن العربي من خلال عدوان مدعوم بالكامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وضُرب كذلك من داخل مصر بسبب عوامل الضعف الذاتية في النظام المصري التي ساهمت مساهمة أساسية دون شك في هزيمة يونيه ١٩٦٧، ثم ضُرب أخيراً بسبب تغير قيادة النظام بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر الذي توحد شخصه مع الدور القيادي المصري في النظام القومي العربي في ١٩٧٠، وحلول الرئيس أنور السادات محله الذي امتلك رؤية مختلفة تماماً لدور مصر العربي تبلورت بالتدريج الأمر الذي وجه ضربة قاصمة إلى هذا الدور»[٥٢].

أغرى انسحاب مصر التدريجي من قيادة النظام العربي ومن التصدي لمشكلاته دولاً عربية أخرى بمحاولة الإحلال محل مصر والقيام بأدوار رئيسية في قضايا النظام، ومن هذه الدول السعودية والعراق وسوريا والجزائر. إلا أن عدم تكامل المقدرات لدى الدول العربية الأخرى، خاصة التي تمتعت فقط بالجوانب المالية كالسعودية على وجه التحديد، لم يساعدها على القيام بمتطلبات الدور القيادي. وكانت النتيجة المباشرة لذلك تشرذم النظام العربي على نحو مثير، أو على الأقل تعددت مراكز القيادة فيه، خاصة أن أياً من الدول العربية الأخرى لم تتوافر لها مقومات القيادة الكلية، ولم يكن لديها القدرة على ممارسة دور ضاغط نظامياً مثل ذلك الذي مارسته مصر في ظل القيادة الناصرية. ومن ثم اتجه النظام العربي إلى التشرذم وضعف التماسك، وبدا أن هناك أكثر من دولة قائد، وخسرت مصر كثيراً نتيجة لهذا الوضع العربي العام، كما

and Pressures,» tables nos. (3-5), (3-6), (3-7) and (3-8), pp. 57-60. =

(٥٢) أحمد، معد، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**، ص ٢٧.

خسر النظام العربي كثيراً نتيجة تركيز محاولاته على عزل مصر سياسياً.

بدا ضعف النظام العربي دون مصر واضحاً في عدم القدرة على طرح بدائل عملية مُتفق عليها للتعامل مع قضية تحرير الأرض المحتلة، وتطلب الأمر مرور خمس سنوات بعد زيارة السادات للقدس حتى أمكن الاتفاق على جملة مبادئ مُستقاة من قرارات الأمم المتحدة وقرارات بعض القمم العربية، ولكنها افتقرت في الوقت نفسه إلى آليات لتطبيقها[٥٣].

لقد كان تراجع مصر عن ممارسة الأساليب السياسية والدعائية وضعف قدراتها الاقتصادية، فضلاً عن حاجتها إلى الدعم الاقتصادي من الدول العربية الأخرى وخاصة النفطية، كلها عوامل أدت بمصر إلى أن تقبل بدور قيادي لهذه الدول إلى جانب دورها القيادي، بل إنها كلما انسحبت من قضايا النظام اتسعت مساحة التأثير أمام القوى الأخرى عربية وغير عربية، وتزايدت ظواهر سلبية في آن واحد كظاهرة عدم التناسق في المكانة بالنسبة لمصر، والمفارقة بين الإمكانيات والأدوار بالنسبة لدول عربية أخرى ولا سيما السعودية، وتعاظم الثروة المالية تحديداً وضعف القدرة على حمايتها مثلما جسدته حالات دول الخليج العربي النفطية مجتمعة[٥٤]. ومن هنا «غاب ما يمكن تسميته بالقائد النفطي البديل للقيادة المصرية، كما برزت أزمة النظام العربي مرافقة لأزمة الدور المصري ذاته، إن لم تكن مُرادفة له»[٥٥].

لا تنفصل استراتيجية الانكفاء على الذات التي اتبعها السادات، على النحو المشار إليه، عن الاقتراب الذي تم تبنيه إزاء النظام الدولي الذي ساد عقد السبعينيات والذي عرف تحولاً رئيسياً تمثل في إعلان سياسة الوفاق بين القطبين، وهي السياسة التي استمرت رسمياً حتى نهاية العقد حين قام الاتحاد السوفياتي السابق بالتدخل العسكري المكثف في أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، الأمر الذي أعاد سياسات الحرب الباردة مرة أخرى، وبدرجة أكبر من الحدة والكثافة. وتجد هذه السياسة أصولها في مفاهيم التعايش السلمي التي طُرحت منذ منتصف الستينيات، وفي الإدراك المتعاظم للخطورة القصوى لأية مواجهة نووية قد تنزلق إليها القوتان العظميان لسبب أو لآخر، فضلاً عن نمو الروح الاستقلالية لدى عدد من القوى

---

(٥٣) حول الانقسام العربي بين مجموعة داعية للمصالحة والتسوية السياسية، وأخرى رافضة له، وثالثة تتداخل مواقفها بين الرفض والتحفظ، وغياب القواسم المشتركة بين هذه الاتجاهات، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**، ص ١٥٥ ـ ١٦٥.

(٥٤) لمزيد من التفصيل حول هذه الظواهر، انظر: مطر وهلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ١٩٣ ـ ١٩٥.

(٥٥) حول غياب القائد النفطي وحدود دور السعودية كقائد في النظام العربي، انظر: قرني، «أزمة التجمع العربي: بحث في مقدمات ونتائج الاقتصاد السياسي العربي المعاصر،» ص ٤٧.

الدولية الوسيطة، ولا سيما في أوروبا كفرنسا وألمانيا وغيرهما، والدور الرئيسي الذي لعبته حركة عدم الانحياز في ترسيخ فكرة السلام الدولي، وأولوية التعاملات السلمية على المواجهات العسكرية غير المحسوبة، والدور الكبير الذي بات يلعبه الرأي العام الدولي في التأثير في حركة الدول الكبرى(٥٦).

ويمكن وصف سياسة الوفاق الدولي بأنها كانت عملية لتنظيم التنافس بين القوتين العظميين، ففي الوقت الذي كانت تُبنى فيه الجسور بينهما، ويتم فيه خلق شبكة من العلاقات الواسعة المدى، وتُنظم فيه عملية نزع السلاح الاستراتيجي، فإن الطرفين استمرا في جهودهما الرامية إلى الحفاظ على درجة معينة من القوة العسكرية وتطويرها، ومعارضة تحركات الطرف الآخر في المناطق الاقليمية المختلفة، والاستمرار في عمليات استقطاب القوى الاقليمية، والتفاهم على حد أدنى من عدم التورط المباشر في النزاعات الاقليمية، ومنع تطويرها إلى صدامات مسلحة قد تقود إلى قيام مواجهة غير مرغوبة بينهما.

ما يهمنا هنا هو الأثر الذي أحدثته سياسة الوفاق كما أُعلنت في مطلع السبعينيات في دور مصر في النظام العربي وفي تبني استراتيجية الانكفاء على الذات، وهو الأمر الذي يجد أصوله فيما أحدثته سياسة الوفاق الدولي من آثار في قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي من جانب، وفي تحول مصر السياسي من التعاون مع الاتحاد السوفياتي إلى الانقلاب عليه، ومن المواجهة مع الولايات المتحدة إلى الارتباط الاستراتيجي معها. وغني عن القول ان الولايات المتحدة، ولا سيما في أعقاب حرب تشرين الأول/اكتوبر، وفي ظل المفاهيم والإدراكات التي عبر عنها وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر بشأن استمرار التنافس في ظل الوفاق والعمل على استقطاب الحلفاء الاقليميين في المناطق المؤثرة، سعت بقوة ـ ونجحت بقوة أيضاً ـ في استغلال توجهات السادات التي عبر عنها سراً أو علناً في توثيق علاقات مصر بالغرب إجمالاً وبالولايات المتحدة على وجه التحديد.

ويمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين في عملية التفاعل المصرية مع سياسة الوفاق الدولية: المرحلة **الأولى** وهي التي تمتد حتى اندلاع حرب تشرين الأول/ اكتوبر، و**الثانية** من نهاية الحرب وحتى نهاية العقد.

---

(٥٦) لمزيد من التفاصيل حول دوافع سياسة الوفاق، انظر: إبراهيم صقر، «حرب أكتوبر والانفراج الدولي،» ورقة قدّمت إلى: **الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ من ٢٧ إلى ٣٠ أكتوبر ١٩٧٥** (القاهرة: إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، ١٩٧٦)، مج ٢؛ اسماعيل صبري مقلد، «التقارب الأمريكي ـ السوفيتي والحرب الباردة،» **السياسة الدولية**، السنة ٥، العدد ١٧ (تموز/يوليو ١٩٦٩)، ص ١٦ ـ ١٧، وحسن بكر أحمد، «سياسات الانفراج الدولي: دراسة تحليلية لدوافعها ونتائجها حتى عام ١٩٧٢،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠).

فبالنسبة **للمرحلة الأولى**، يمكن وصفها بمرحلة التعارض الكلي مع الوفاق الدولي، وقد نبع هذا التعارض من عدة أسباب وهي:

أ ـ عجز سياسة الوفاق عن تحقيق تسوية سلمية تحقق الحد الأدنى من مطالب الأطراف المتصارعة، وتمنع اللجوء إلى الحرب. ولقد بدت مظاهر هذا العجز في عدم قدرة القوتين العظميين على العمل المشترك لتطبيق القرارات الدولية، والتخبط الذي وقعت فيه السياسة الأمريكية بين دعاة التسوية الاقليمية الشاملة ومراعاة الحقوق العربية، وبين دعاة النظر إلى قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي من زاوية الحرب الباردة والاستمرار في مواجهة السوفيات والذين مثلهم هنري كيسنجر خير تمثيل، ودعوا إلى «منح إسرائيل وسائل تفوق ما يمنحه السوفيات للقوى المرتبطة به، وتجنب مطالبتها بأية تنازلات، والامتناع عن تقديم أي دعم لأي قوة مرتبطة بالسوفيات إلا بمقدار ما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله في سبيل حلحلة روابطه مع موسكو»[٥٧].

ب ـ تركيز الاتحاد السوفياتي على أولوية تنمية علاقاته الجديدة مع الولايات المتحدة، والتخوف من التورط المباشر في مواجهة معها بسبب أي نزاع اقليمي، وخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وهو ما بدا عملياً في التخفيف من التزامات توريد الأسلحة إلى مصر، والعمل على تأجيل عمليات الاستلام وتأخيرها قدر المستطاع[٥٨].

ج ـ التوصل إلى موقف أمريكي ـ سوفياتي مشترك تجلى في بيان صدر عن الزعيمين بريجنيف ونيكسون عقب قمة موسكو أيار/مايو ١٩٧٢ تضمن التفاهم على تحقيق استرخاء عسكري في المنطقة.

د ـ ضعف دور القوى الأوروبية في تحريك الوضع القائم.

هـ ـ استمرار تعنت إسرائيل وتمسكها باحتلال الأراضي العربية، ورفضها التجاوب مع مبادرات السادات السياسية التي طرحها في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢[٥٩].

شكلت هذه العناصر مجتمعة عوامل ضغط على السادات، والذي اعتبر الاتفاق

---

(٥٧) وليام كوانت، «السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط،» في: ليلى بارودي ومروان بحيري، مشرفان، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: نيكسون ـ فورد ـ كارتر ـ ريغان**، سلسلة الدراسات؛ ٦٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ١٨٣.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: هيلين كارير دانكوس، **السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط (١٩٥٥ ـ ١٩٧٥)**، ترجمة عبد الله اسكندر، ط ٣ (بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٣)، ص ١٤٤ ـ ١٥٠.

(٥٩) يمكن الرجوع إلى هذه المبادرات وردود الفعل الدولية عليها، في: مصر، وزارة الخارجية، **مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات، ١٩٧١ ـ ١٩٧٧** (القاهرة: [الوزارة]، ١٩٧٩)، ص ٩ ـ ٧٧.

الأمريكي ـ السوفياتي حول الاسترخاء العسكري في المنطقة بمثابة تجميد للوضع القائم، واستمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية، وعدم فرض أي تنازل عليها، بل والحصول على أكبر تنازلات ممكنة من العرب. كما أدركه السادات أيضاً على أنه يعني تواطؤاً سوفياتياً، وتخلياً عن مصر والعرب، لصالح علاقاته الجديدة مع الولايات المتحدة(٦٠)، وأنه من جانب آخر تأكيد على قدرة الولايات المتحدة على تمرير آرائها واستراتيجياتها، وإظهار لحدود القدرة السوفياتية المتقلصة.

ولما كان السادات متشككاً أصلاً في الموقف السوفياتي منذ توليه السلطة، وراغباً في فتح الجسور مع الولايات المتحدة، فقد جاءت محصلة إدراكه للبيان الأمريكي ـ السوفياتي، مُحملة بالمضامين المتعارضة، فهو من ناحية لا يستطيع التخلي تماماً، ولا سيما لاعتبارات الإمداد بالسلاح، عن علاقاته مع الاتحاد السوفياتي رغم كل ما فيها من مشكلات، ورغم عدم ثقته الكاملة في قادته، وفي الوقت نفسه لا يستطيع أن يتقدم بسرعة أكبر في فتح جسور مع الولايات المتحدة، والتي تقف مؤيدة تماماً للأطروحات الإسرائيلية.

لم تقف حدود التعارض مع سياسة الوفاق الدولي في تلك المرحلة عند حدود علاقة مصر بالقوتين العظميين وحسب، وإنما أيضاً ارتبطت تلك التعارضات بحسابات داخلية وأخرى عربية تداخلت فيها عمليات الحفاظ على صورة مصر كدولة لن تتنازل عن حقوقها وحقوق العرب، وأنها ستحارب أياً كانت العقبات، فضلاً عن محاولات إعادة صياغة علاقات مصر العربية، بشكل يضمن الحفاظ على جسور مفتوحة وقوية مع الدول الجمهورية، وبناء جسور جديدة مع الدول العربية المحافظة، ولا سيما السعودية.

وفي مواجهة كل هذه التعارضات، كان اللجوء إلى حرب تشرين الأول/ اكتوبر، بمثابة سعي مُخطط لتجاوز المعاني السلبية التي تضمنتها سياسة الوفاق الدولي، فضلاً عن إثبات قدرة الدول الصغرى ـ حتى مع تعاظم القيود المفروضة من قبل النظام الدولي ـ على تحريك الأمور لصالحها، وتحقيق بعض أهداف ذاتية لا تتفق بالضرورة مع أهداف القوى العظمى. وقد استدعى الخروج على قيود سياسة الوفاق شرطين:

الشرط الأول تحقيق قدر من الوفاق العربي، وحشد بعض الإمكانيات العربية

---

(٦٠) يرى هيكل أن العبارة الواردة في البيان الأمريكي السوفياتي حملت الاتفاق على تحقيق استرخاء عسكري يكون لاحقاً على التسوية وليس قبلها، وأن السادات فهمها على أنها تواطؤ سوفياتي أمريكي، وأن المطلوب تحقيق هذا الاسترخاء فوراً، أي في ظل الاحتلال الإسرائيلي. انظر: محمد حسنين هيكل، **أكتوبر ٧٣: السلاح والسياسة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ٢٥٧.

الجماعية، وتنسيق عالي المستوى بين مصر وسوريا، وتفاهم واستعداد للتعاون وتقديم أنواع من الدعم من قبل قوى عربية رئيسية. بعبارة أخرى ان الخروج على القيود الدولية تطلب عملاً جماعياً منسقاً، ولو في حدود دنيا، وهو ما عبرت عنه سياسة مصر العربية في الفترة الممتدة حتى نهاية عام ١٩٧٣، والتي تعرف بسياسة الحشد العربي.

الشرط **الثاني** الحفاظ على قدر من الروابط مع كلا القوتين العظميين، ليس بالضرورة في صورة متكافئة أو متساوية، وإنما وفقاً للمقتضيات وطبيعة العلاقات السابقة. ومن المعروف في هذه الفترة، أن السادات رغم كل توتراته مع الاتحاد السوفياتي، والتي وصلت إلى قمتها في تموز/يوليو ١٩٧٢ بطرد الخبراء السوفيات دون تشاور مسبق مع القادة السوفيات، قد حافظ على العلاقات معه، على الأقل من منظور كونه المورد الرئيسي للسلاح الذي لا غنى عنه لخوض الحرب. أما الروابط مع الولايات المتحدة فقد أخذت في هذه الفترة صورتين: **إحداهما** معلنة في صورة تجاوب مع الجهود الأمريكية التي بذلتها وزارة الخارجية الأمريكية لتمرير خطة روجرز، **والثانية** الاتصالات السرية التي أقدم عليها السادات مع الرئيس نيكسون وهنري كيسنجر قبل أكثر من عام على اندلاع حرب اكتوبر[٦١].

المرحلة الثانية، ويمكن وصفها بمرحلة التوافق الجزئي والظاهري مع سياسة الوفاق الدولي، وتبدأ في أعقاب حرب اكتوبر، وما تلاها من تغير عناصر البيئة الاستراتيجية في المنطقة. وفي تلك المرحلة تعامل السادات مع سياسة الوفاق الدولي من منظور مختلف تماماً، حيث ظهر توافق جزئي مع عناصر ومفاهيم تلك السياسة، تبلور في عدة مظاهر على النحو التالي:

١ ـ استخدام وتوظيف المعاني الرئيسية التي تنطوي عليها سياسة الوفاق الدولي ـ ولو ظاهرياً ـ في تبرير إحداث تغيرات جوهرية في علاقات مصر دولياً، وفي إحداث تغييرات كيفية في السياسة الداخلية لكي تتوافق مع المعايير الغربية. وكان السادات واضحاً تماماً حين وصف سياسة الوفاق الدولي بأنها «الإنتاج الذي يمارسه هو داخلياً وخارجياً»[٦٢].

ب ـ توظيف بعض مفاهيم سياسة الوفاق الدولي في تعزيز أسلوب التفاوض مع العدو، وتكريس فكرة عدم المجابهة العسكرية مرة أخرى، وعدم اللجوء إلى الحرب، وإعلاء شأن الأساليب السياسية في تسوية الصراعات التاريخية. وهو ما تبلور عملياً

(٦١) حول الاتصالات السرية المصرية ـ الأمريكية في هذه الفترة، انظر: محمد حافظ إسماعيل، **أمن مصر القومي في عصر التحديات** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧)، ص ٢٢٧ وما بعدها.

(٦٢) من حديث للسادات في: **الأهرام**، ٢٩/٣/١٩٧٤.

في قبول مفهوم كيسنجر حول سياسة الخطوة ـ خطوة، وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي على مراحل، بعيداً عن أي مشاركة دولية أخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة، والاتحاد السوفياتي، و«على أساس أن مصر ليس لها مصلحة في الصراع مع الولايات المتحدة، وأن سياسة عدم الانحياز لا تشكل بديلاً حقيقياً، وأن التحالف مع الاتحاد السوفياتي قد أدى إلى الخراب»[٦٣].

إن توافق مصر الجزئي مع سياسة الوفاق على النحو السابق حمل تغيرين رئيسيين في طريقة إدارة علاقاتها الدولية: **أولهما** الارتباط الاستراتيجي بأحد القوتين العظميين، بما فيه من فقدان هامش المناورة السياسية في المجال الدولي، وفقدان احتمال إقامة علاقات متوازنة في المستقبل. **والثاني** إعلاء شأن الارتباط بالغرب على حساب الارتباط المعنوي بالوطن العربي والعالم الثالث، وما يرتبط بهما من سياسة عدم الانحياز.

ويزداد حجم التغير وضوحاً في ضوء التحول الكيفي الذي انتهجه السادات في إدارة الصراع مع إسرائيل. ومن الناحية الفعلية حدث ترابط بين العلاقة الخاصة الناشئة آنذاك بين مصر والولايات المتحدة من جهة، وبين العلاقة الجاري بناؤها بين مصر وإسرائيل من جهة ثانية. وحدث أن تبلورت أفكار خاصة لإحداث مزيد من تعميق هذه العلاقة الثلاثية سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وبحيث تمتد بآثارها إلى ما هو أبعد من تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وفي هذا الصدد يقول هيرمان ايلتس السفير الأمريكي في مصر والذي عاصر مباحثات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية: «ان الأهداف السياسية المحددة التي ظهرت في الحوار الثنائي، شملت التعاون الأمني بين مصر والولايات المتحدة في الشرق الأوسط وافريقيا، وحصول الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية تمكنها من الانتقال إلى مناطق أخرى، أو تتيح لها ميزات في أوقات الطوارئ، وآمال غير محدودة بقيام نوع من التعاون الأمني الثلاثي على نطاق المنطقة بأسرها مع إسرائيل. وعلى الجبهة الاقتصادية ومع إنهاء حالة الحرب، يمكن حث مصر على تحويل مواردها إلى التنمية الاقتصادية، والقيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية تحتاج إليها منذ أمد بعيد، وإقامة علاقات تجارية بين مصر وإسرائيل تحقق المنفعة المتبادلة، وبما يساعد في تعزيز معاهدة السلام»[٦٤].

---

(٦٣) حسن نافعة، «سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة: معضلة البحث عن نقطة توازن،» في: أحمد، محرر، **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية**، ص ٩٧٥.

(٦٤) Herman Fredrick Eilts, «The United States and Egypt,» in: William Baur Quandt, ed., *The Middle East: Ten Years after Camp David* (Washington, DC: Brookings Institution, 1988), p. 116.

على الصعيد العربي، فإن التوافق الجزئي/الظاهري، بما فيه من انحياز للولايات المتحدة والغرب، وصراع مفتوح مع الاتحاد السوفياتي، أدى إلى قبول ـ كما سبق القول ـ المفاهيم التي حملتها السياسة الأمريكية حول التسوية السياسية وسياسة الـ «خطوة خطوة» الشهيرة، وهي ما شكلت محور الصراع المصري ـ العربي، الذي بدأ محدوداً في عام ١٩٧٤، وتدرج في الأعوام التالية ليصبح صراعاً مصرياً ـ عربياً عاماً كما في ١٩٧٩ وما بعده. المهم هنا أن الصراع المصري ـ العربي في تلك المرحلة لم يكن على قيم التوافق مع سياسة الوفاق بما تعنيه من انفتاح داخلي والتفاوض مع الأعداء من حيث المبدأ، ولكنه كان على الأسلوب المصري في تطبيق الشق الخاص بـ «التفاوض مع العدو»، وهو التطبيق الذي اتسم أساساً بالنزعة الفردية، وعدم الاكتراث بالتشاور والتنسيق المسبق مع رفاق الحرب، أو الحصول على تأييد عربي للخطوات التي يتم اتخاذها، وهو الأمر الذي وصل إلى قمته فيما بعد زيارة القدس وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في آذار/مارس ١٩٧٩.

وهكذا فإن تأثير الوفاق الدولي في سياسة مصر العربية تمثل في أمرين: **الأول** الإدراك بأن الوفاق في جانب منه ضد المصالح المصرية ـ العربية، وأن تجاوز هذا الجانب السلبي لا يكون إلا بسياسة تجمع بين قدرات مصر وقدرات العرب، وهو ما تبلور عملياً في سياسة الحشد العربي التي قادت إلى حرب اكتوبر. **الثاني** أن الوفاق يمكن أن يقدم سياقاً عاماً لإحداث تغيرات في سياسات مصر الداخلية والدولية والعربية، وهي تغيرات أدت إلى الانحياز إلى قوة عظمى على حساب الأخرى، وتعميق أسلوب الحل السلمي دون أن يصاحبه تعميق القدرات المصرية ـ العربية المشتركة، أو على الأقل توفير مساندة عربية، فضلاً عن التركيز على تطوير علاقات نوعية مع أطراف عربية دون أخرى.

وإذا كانت المرحلة الأولى قد أثمرت حرب اكتوبر بكل دلالاتها الاستراتيجية الإيجابية مصرياً وعربياً، فإن المرحلة الثانية أثمرت انعزال مصر عن بيئتها العربية، كما أثمرت أيضاً انحيازاً استراتيجياً لأحد الأطراف الدوليين، وتحديد هامش المناورة المصرية دولياً واقليمياً.

خاتمة

يوضح التحليل السابق جملة التغيرات التي أصابت السياسة المصرية إزاء النظام العربي بمؤسساته وقضاياه، وإزاء طريقة التعامل مع النظام الدولي في عقد السبعينيات، مقارنة بالسياسة المصرية في فترات سابقة. ويمكن تلخيص أبرز هذه التغيرات في ثلاث سمات رئيسية:

١ ـ اتباع استراتيجيا انسحابية من القضايا العربية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، اثر

التمهيد العملي لها في السنوات الثلاث الأولى من عقد السبعينيات، وذلك خلافاً لاستراتيجية المبادرة القومية التي وسمت السياسة المصرية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات. ورجع هذا التغير إلى السمات الشخصية للسادات وضعف القدرات المصرية ومراجعة السياسات المصرية السابقة وتحميلها مسؤولية الانكسارات والهزائم التي لحقت بالبلاد. ونتج عن ذلك أسلوب جديد قوامه التقرب من البلدان العربية النفطية طلباً لدعمها الاقتصادي، والتخلي عن النزعة القيادية الأولى في القضايا العربية، واعتماد الأولوية للمصالح الوطنية والمحلية.

٢ ـ التحول من العلاقات الاستراتيجية مع قطب دولي ـ الاتحاد السوفياتي ـ إلى قطب دولي آخر وهو الولايات المتحدة والغرب. وهو تحول بدا حثيثاً عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣، وانتهى إلى تبني اقتراب جديد يتسم بالتوافق مع الظواهر الكبرى التي سادت وتم التركيز عليها في النظام الدولي آنذاك، مثل تمرير أسلوب التفاوض مع العدو، وإعلاء شأن الأساليب السياسية لحل الصراعات التاريخية الممتدة، وعدم المجابهة العسكرية، والابتعاد عن مبدأ الحرب. وهو التوافق الذي ساهم في تدعيم حالة ارتباط استراتيجي مصري مع الغرب والولايات المتحدة، وذلك على حساب الارتباط بالوطن العربي والعالم الثالث وسياسات عدم الانحياز.

٣ ـ العلاقة مع إسرائيل، فامتداداً لفكرة عدم اللجوء إلى الحرب مرة أخرى، واعتماد التفاوض مع العدو لحل الصراعات التاريخية، أعادت مصر الرسمية النظر في موقفها من إسرائيل وكيفية التعامل معها، وسبل استعادة الحقوق العربية. ومن هنا اتجهت السياسة المصرية إلى توظيف التوافق مع النظام الدولي والعلاقة الناشئة مع الولايات المتحدة لبدء مرحلة جديدة في العلاقة مع إسرائيل تقبل بمبدأ وجودها في ظل حدود جغرافية محددة، والتفاوض معها من أجل استعادة الأرض العربية المحتلة، وتكريس معنى جديد للقضية الفلسطينية.

ما يهمنا في هذه الخاتمة الإشارة إلى أن هذه السمات الثلاث الكبرى، كانت تمثل البيئة الكلية التي تمت في ظلها التعاملات التعاونية والتفاعلات الصراعية بين مصر من جهة، والدول العربية من جهة أخرى. وإذا كان تحول مصر في علاقاتها الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي إلى علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، ومن استراتيجية المبادرة القومية إلى استراتيجيا انسحابية تعطي الأولوية للأهداف الوطنية والمحلية، قد وجد صدى طيباً وإيجابياً لدى بعض الدول العربية، فهو في الوقت ذاته وجد صدى عكسياً لدى بعضها الآخر، وقس على ذلك التحولات المصرية الأخرى عربياً ودولياً، وداخلياً أيضاً. ومن هنا تبلورت مصادر جديدة للتعاون والصراع بين مصر والدول العربية، الأمر الذي سيكون محلاً للدراسة التفصيلية في الفصول التالية.

الفصل الثاني

التعاملات الرسمية المصرية
مع الدول العربية
١٩٧٠ ــ ١٩٨١

يناقش هذا الفصل أحد مستويات التعاملات المصرية مع الدول العربية، وهو المستوى الرسمي الخالص، الذي تتم فيه التعاملات على الصعيدين الرئاسي والحكومي، وحيث تتشكل تعاملات واتصالات ومخرجات معينة تمس جوانب عدة من العلاقات المصرية ـ العربية، سواء كانت ذات طابع سياسي بحت أو عسكري أو اقتصادي أو ثقافي، وهكذا. .

يتضمن هذا الفصل أربعة أقسام، كلٌّ منها يعالج مستوى رسمياً فرعياً: **الأول** خاص بالاتصالات السياسية بأنواعها وقنواتها المختلفة التي تتكامل فيما بينها، وتعكس شبكة الاتصالات السياسية التي نسجتها مصر مع الدول العربية الأخرى. **الثاني** يعالج التعاون العسكري المصري ـ العربي المُعلن عنه والذي تضمن أشكالاً عدة. **الثالث** خاص بتحليل الاتفاقيات التي وقعتها مصر مع الدول العربية في المجالات المختلفة، وهي مجالات شملت تنظيم التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والفني والثقافي وغير ذلك من المجالات. **الرابع** يدرس التبادلات الثقافية بين مصر والبلدان العربية، وهي التبادلات التي تقررها وتشرف على أدائها وزارة الثقافة المصرية، وكذلك التبادل الإعلامي الذي تمّ بين وزارة الإعلام المصرية والوزارات المناظرة لها في الدول العربية.

وكل من هذه الأقسام الأربعة تُعد مؤشراً على درجة معينة من التعاون والتداخل الرسمي بين مصر والدول العربية. كما أن الدراسة التفصيلية لكل منها تكشف عن القضايا والأولويات التي فرضت نفسها على التعامل بين الطرفين، كما تظهر أيضاً الدرجات المختلفة لهذا التعامل. وسوف يتضمن الفصل الأقسام الأربعة على النحو التالي:

أولاً: الاتصالات السياسية المصرية ـ العربية.

ثانياً: التعاون العسكري المصري المُعلن مع الدول العربية.

ثالثاً: الاتفاقيات بين مصر والدول العربية.

رابعاً: التبادل الثقافي والإعلامي بين مصر والدول العربية.

أولاً: الاتصالات السياسية المصرية ـ العربية

تشير الدراسات الخاصة بتدفقات التعاملات والاتصالات في المجال الدولي إلى الاتصالات السياسية باعتبارها دالة للتعاون بين الدول، ومؤشراً منفرداً أو ضمن مجموعة مؤشرات لغرض رسم خريطة تفاعلات سياسية لمنطقة معينة في زمن محدد، أو خريطة تفاعلات بين دولة وعدد آخر من الدول، إلاّ أن الاهتمام في الدراسات السابقة انصبَّ على نمط الزيارات التي يقوم بها المسؤولون السياسيون، ولا سيما رئيس الدولة، وقد نُظر إليها كأحد المؤشرات المهمة التي تعكس توجهات السياسة الخارجية للدولة. وفي هذا الصدد يقول وليام تومسون «إنه بغض النظر عن الجوانب الاحتفالية ـ التي تُصاحب الزيارات الرسمية ـ فإن الحقيقة الباقية هي أن القيادات الحكومية لا تختار كل نظرائها لزيارتهم، فهناك قدر من الانتقائية التي تفترض أن اختيارات هؤلاء المسؤولين تمثل الفاعلين الآخرين الذي يُعدون أكثر أهمية مقارنة بنظرائهم الذين لم يتم اختيارهم، وبهذا المعنى فإن نمط الزيارات يعكس كلاً من درجات العلاقات الاجتماعية على المستوى الدولي وتوجهات السياسة الخارجية للدولة».

وقد تضمنت بعض الدراسات التي عالجت موضوع الزيارات عدداً من الافتراضات الضمنية منها «أنها وسيلة لتمرير معلومات أو ممارسة نفوذ إلى درجة لا يمكن إحداثها بطريقة أخرى، كالقنوات الدبلوماسية أو ممثلي الدولة في المنظمات الدولية»[1]، وأن الأمة «التي لديها نفوذ أكبر على أمة أخرى فإنها تستقبل زيارات أكثر من تلك التي ترسلها»[2]، وأن «الزيارات وسيلة للحفاظ على التحالف مع دولة أخرى، وتدعيم مكانة المسؤولين في الداخل، أو القيام بنشاط له دلالات دولية كالحفاظ على استقرار النظام الدولي»[3]. وتشير الدراسات السابقة أيضاً إلى الاهتمام بـ«من يقوم بزيارة من؟»، وكذلك نمط الزيارة ذاته وهل هو ثنائي أم متعدد، وهل دوافع الزيارة مجرد المجاملة والحفاظ على استمرار قنوات الاتصالات بين الدول وحسب، أم أن هناك قضايا أساسية يُراد بحثها بعمق[4]؟

---

(١) انظر دراسة: S. J. Brams, in: James N. Rosenau, ed., *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory*, rev. ed. (New York: Free Press, [1969]), p. 584.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٨٥.

(٣) Charles W. Kegley (Jr.) and Eugene R. Wittkopf, «Structural Characteristics of International Influence Relationships,» *International Studies Quarterly*, vol. 20, no. 2 (June 1976), p. 265.

(٤) انظر مناقشة لهذه النقطة في: Jon A. Christopherson, «Structural Analysis of Transaction Systems, Vertical Fusion or Network Complexity?» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 20, no. 4 (December 1976), pp. 644-645.

وعلى الرغم من أهمية زيارة رئيس الدولة وما تتضمنه من افتراضات على النحو المُشار إليه، فإنها وحدها لا تكفي لكشف عمليات التأثير المتبادل في علاقات الدول، كما أنها لا تقدم خريطة تفاعلات سياسية واضحة للدولة مع الدول الأخرى، فضلاً عن أن مسألة التفرقة بين القائم بالزيارة ومستقبل الزيارة ـ الفاعل والهدف ـ تبدو أحياناً لا دلالة حاسمة لها، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحليل حجم تعاملات كلية. ولما كان الهدف هو إعطاء نظرة أكثر شمولاً للتعاملات السياسية بين الدول، فمن هنا أهمية إدراج بعض القنوات الأخرى التي تُمارس فيها ومن خلالها عمليات التأثير نفسها التي تحدث في مستوى زيارة رئيس الدولة مثل زيارات المبعوثين الخاصين لرئيس الدولة أو كبار المسؤولين السياسيين في بلادهم إلى الدول الأخرى، والتي يتم عبرها إحداث درجات مختلفة من التأثير وتبادل المعلومات، أو التنسيق بشأن موقف دولي أو إقليمي، أو القيام بأنشطة خاصة كالوساطة بين طرفين آخرين. وإذا كانت زيارات رئيس الدولة تمثل علاقة مباشرة، أو علاقة تأثير وجهاً لوجه، فإن أسلوب إرسال الرسائل الخاصة أو المحادثات التليفونية بين رؤساء الدول يستهدف أيضاً تحقيق الأهداف نفسها التي يستهدفها اللقاء المباشر.

إن الاقتصار على أسلوب زيارات رئيس الدولة أو المسؤولين الحكوميين وحدهم قد لا يعبر عن حجم العلاقات أو تطوره أو ملابساته الكلية، ومن هنا أهمية النظر إلى الاتصالات السياسية بين الوحدات الدولية من منظور تدفق التعاملات بصورة أكثر شمولاً، وتتضمن في داخلها مستويات مختلفة وقنوات مباشرة وغير مباشرة.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الاتصالات السياسية بأنها كل التعاملات التي تتم بين مسؤولين سياسيين رسميين في مستويات مختلفة أو غير رسميين (كالمسؤولين السابقين) ولكنهم يُكلفون بمهمة معينة لمدة محددة. ويشمل هؤلاء رؤساء الدول ورؤساء الوزراء والوزراء والمبعوثين الخاصين، سواء كانت تتم بصورة مباشرة عبر اللقاء المباشر بين طرفين مختلفين، أو من خلال قناة وسيطة، مثل المبعوثين الخاصين والبرقيات الرسمية والاتصالات التليفونية.

ووفقاً للمعنى السابق فإن الاتصالات السياسية بين الدول تعكس درجات مختلفة من التعاون والتنسيق في المواقف السياسية، أو التحضير المشترك لموقف أو سياسة أو تطور معين، كما أنها تعكس عمليات التأثير المتبادل وتبادل الأفكار والآراء والمعلومات حول قضايا معينة، ومحاولات شرح أو تبرير سياسة أو تطور بذاته.

وعلى هذا الأساس فإن دراسة الاتصالات السياسية في هذا القسم سوف تشمل المستويات الآتية:

ـ لقاءات رئيس الدولة مع نظرائه في الدول العربية الأخرى.

ـ لقاءات رئيس الوزراء مع نظرائه العرب.

ـ لقاءات الوزراء سواء كان الأمر متعلقاً بوزير واحد أو غير وزير، وسوف يُستثنى من هذه الفئة وزير الدفاع الذي سيتم التعامل معه وفق إطار الاتصالات العسكرية المصرية ـ العربية.

ـ المبعوثون الخاصون للرئيس والممثلون السياسيون نيابة عن الرئيس أو الجهة الحاكمة، والذين كانوا يقومون بمهام خاصة نيابة عن الرؤساء، وتولوا نقل رسائل شفوية أو مكتوبة، أو نقلوا وجهات نظر معينة في مناسبات خاصة، أو شاركوا بتفويض خاص في مهام وساطة بين أطراف أخرى.

ـ البرقيات الرسمية التي كان يتبادلها الرئيس مع نظرائه، ومحادثاته التليفونية معهم بشأن الموضوعات المطروحة عربياً أو ثنائياً وذات الاهتمام المشترك.

وتمثل هذه العناصر الخمسة قنوات مختلفة للاتصال السياسي، ومن شأن التعامل معها جميعاً أن ترسم صورة أكثر شمولاً لعلاقات مصر السياسية مع البلدان العربية. وقبل الخوض في تحليل البيانات الخاصة بكل عنصر على حدة ودلالاتها مجتمعة، فإن الأمر يتطلب إشارة سريعة إلى مصادر البيانات وطريقة تسجيل كل عنصر.

مصادر البيانات: كما ذُكر من قبل في المقدمة المنهاجية للدراسة فإن المادة الخاصة بالاتصالات السياسية هي جهد تجميعي قام به الباحث مُعتمداً على مصدرين رئيسيين، هما جريدة **الأهرام** اليومية، وثبت الأحداث بمجلة *The Middle East Journal*، مُضافاً إليهما مصادر أخرى للمساعدة في التحليل الكيفي أو توضيح خلفيات معينة، سوف يُشار إليها عند الحاجة.

طريقة تسجيل العناصر: بدت صعوبة التسجيل في عنصري لقاءات القمة والمبعوث الخاص. أما العناصر الثلاثة الأخرى وهي لقاءات رئيس الوزراء واللقاءات الوزارية والبرقيات والاتصالات التليفونية فكانت أقل صعوبة في عملية التسجيل نظراً لوضوح التعريف المُعطى لها، والمُستند إلى مستوى حكومي واضح في حالتي لقاءات رئيس-الوزراء والوزراء، أو إلى تعريف مُعترف به بالنسبة للبرقيات الرئاسية أو الاتصالات التليفونية التي يُعلن عن حدوثها بين الرئيس ونظير عربي آخر، مقرونة بكونها تناولت تشاوراً أو تبادلاً لوجهات النظر حول قضية ثنائية أو قضية عربية جارية، عادة ما تكون محوراً لاهتمام مشترك.

أما بالنسبة للقاءات القمة، فقد رجعت الصعوبة في عملية التسجيل إلى وجود مستويين من لقاءات القمة: **أحدهما** ثنائي، **والآخر** متعدد يشمل غير طرف، وبعض لقاءات القمة المتعددة تمت تحت مظلة جامعة الدول العربية، كما أن هناك بعض التداخل بين حدث لقاء القمة سواء الثنائي أو المتعدد وحدث الزيارة التي يقوم بها

رئيس الدولة إلى دولة أخرى. ولما كان مفهوم لقاء القمة أكثر شمولاً، فقد اعتمدها الباحث كوحدة للتسجيل.

واقع الأمر أن تسجيل اللقاءات المؤكدة امتدت لتشمل كل اللقاءات التي تمت بين الرئيس ونظرائه من الرؤساء والملوك العرب بغض النظر عن مكان اللقاء، وهل تم داخل مصر أو في بلد الرئيس العربي الآخر، أو في بلد ثالث ربما عربي أو غير عربي، وسواء أكان اللقاء ثنائياً صرفاً أم متعدداً كأن يكون ثلاثياً أو رباعياً. ويرجع ذلك إلى أن الباحث لاحظ أن هناك العديد من اللقاءات التي تمت بين السادات ونظرائه العرب في بلد ثالث عربي وغير عربي، تمخض عنها الكثير من النتائج المهمة سواء على صعيد علاقات مصر الثنائية مع بلد هذا الرئيس، أو على صعيد القضايا العربية الكلية كالقضية الفلسطينية وإدارة عملية توظيف نتائج أكتوبر ١٩٧٣ وقضية الحرب الأهلية اللبنانية وغير ذلك.

وبناء على ما سبق فإن وحدة الحدث ستكون هي لقاء القمة، سواء كان اللقاء ثنائياً أو مُتعدداً، ولن تكون هناك تلك التفرقة التقليدية بين الفاعل والهدف، كما هو حادث في الدراسات الخاصة بتحليل الأحداث، وسيتم الأخذ بالحجم الكلي للقاءات القمة مع كل رئيس بلد عربي على حدة. وسيتضمن الرصد اللقاءات الثنائية المؤكدة بين السادات ونظرائه العرب والتي تمت على هامش لقاءات عربية جماعية أو دولية.

وفيما يتعلق بالمبعوثين الخاصين لرئيس الدولة، فقد رجعت الصعوبة إلى أن هذه الفئة ليست فئة وظيفية محددة، وإنما هي فئة مفتوحة، حيث يمكن أن ينطبق وصف المبعوث الخاص على موظف في مستوى حكومي عال يتم تكليفه رسمياً من قبل الرئيس أو الملك بمهمة معينة لدى طرف عربي آخر، وينطبق أيضاً على مسؤول سياسي سابق - وزير سابق مثلاً - أو يتولى منصباً حزبياً وليس رسمياً، أو يرأس هيئة استشارية في بلده، أو ينتمي إلى مجلس قيادة للثورة في بلد عربي أو إلى مجلس حاكم. وقد لاحظ الباحث أن عدداً من هؤلاء كانوا يُكلفون من قبل رؤسائهم وقياداتهم العليا بمهام رسمية تضمنت نقل رسائل رسمية مكتوبة أو شفوية، أو التباحث نيابة عن رئيس الدولة مع رئيس دولة آخر في موضوع له صفة العجلة، أو يكلف بمهمة وساطة بين طرفين عربيين آخرين سواء بصورة منفردة تمثل الدولة أو بصورة مشتركة مع مبعوث خاص لرئيس دولة عربية أخرى. بعبارة أخرى انه رغم اختلاف الصفة الرسمية للأفراد القائمين بالمهمة /الحدث، فإن الجميع حملوا صفة «المبعوثية» وتمثيل رئيس الدولة والقيام بمهمة رسمية نيابة عنه أو تمثله شخصياً.

وبناء على ما سبق فإن الباحث حدد وحدة التسجيل بأنها المبعوث، أياً كانت صفته الرسمية الأصلية (ممثل شخصي، وزير سابق، عضو مجلس قيادة أو مجلس حاكم) والذي ينوب عن رئيس الدولة أو المجلس الحاكم في مهمة معينة لدى طرف

رئاسي آخر، ولمدة محددة تنتهي بانتهاء المهمة.

تحليل اتصالات مصر السياسية مع البلدان العربية

أ ـ نظرة إجمالية

يشير الجدول رقم (٢ ـ ١) إلى أن مصر كان لها اتصالات سياسية مع كل البلدان العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد وصل إجمالي تلك الاتصالات وفق مختلف القنوات والمستويات إلى ٩٩٨ اتصالاً سياسياً. وجاءت ليبيا في الترتيب الأول من حجم الاتصالات السياسية الكلية، بتكرار ١١٧ ونسبة ١٢ بالمئة، وجاءت السعودية في الترتيب الثاني بتكرار ١١٤ ونسبة ١١ بالمئة، والسودان في الترتيب الثالث بإجمالي تكرارات ١٠٤ ونسبة ١٠ بالمئة، ثم سوريا في الترتيب الرابع بإجمالي تكرارات ٩٦ ونسبة تقترب من ١٠ بالمئة (انظر الشكل رقم (٢ ـ ١)).

ثمة ثلاث ملاحظات على هذه الدول الأربع الأوفر عدداً في الاتصالات السياسية مع مصر:

الملاحظة الأولى أن هناك حالة توازن نسبي في الاتصالات السياسية بين مصر وهذه الدول الأربع الأكثر اتصالاً، ويبرز ذلك في أن الفوارق بين حجم اتصالات كل منها مع مصر ليس كبيراً، إذ لا يزيد على ٢١ اتصالاً سياسياً بين ليبيا في الترتيب الأول، وسوريا في الترتيب الرابع.

الملاحظة الثانية أن ثلاثاً من هذه الدول الأربع تحيط جغرافياً بمصر وهي السعودية وليبيا والسودان، أما الدولة الرابعة وهي سوريا فهي وإن انتمت إلى المشرق العربي وابتعدت جغرافياً عن مصر، فإن علاقاتها بمصر ذات خصوصية سواء من الناحية التاريخية العامة، أو في فترة الدراسة ذاتها، والتي شهدت قيام البلدين بخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ بصورة مشتركة، مثلت بدورها قمة التعاون الذي يمكن أن يحدث بين بلدين عربيين، ولكن هذا التعاون العالي المستوى لم يمنع البلدين من الدخول التدريجي إلى حالة من الخلافات السياسية التي أخذت تتسع رويداً رويداً إلى أن حدث قطع العلاقات الدبلوماسية بعد زيارة القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧.

الملاحظة الثالثة أن سوريا وليبيا تتشابهان في أن اتصالاتهما السياسية قد شهدت تركزاً في السنوات الأولى لعقد السبعينيات، وانتهت هذه الاتصالات تقريباً فيما بعد عام ١٩٧٥، وذلك على عكس السعودية والسودان واللتين تشابهتا في أن اتصالاتهما شهدت توزيعاً على إجمالي سنوات فترة الدراسة، وليس على فترة فرعية بذاتها أو عدد محدود من السنوات، وسوف نشير إلى تحليل لهذه الخاصية فيما بعد.

ومما يكشفه الجدول أيضاً أن الدول الخمس الأولى استحوذت على نصف إجمالي تكرارات الاتصالات السياسية، بمتوسط ١٠٠ اتصال سياسي لكل منها، وأن باقي الدول العربية استحوذت على النصف الباقي بمتوسط ٣٣ اتصالاً سياسياً لكل منها، وهو ما يوضح الفارق الكبير في أحجام الاتصالات السياسية بين مصر والدول الخمس الأولى من جهة، ومصر وباقي الدول العربية من جهة أخرى.

وبالنسبة لتطور حجم الاتصالات السياسية عبر السنوات، فيوضح الجدول رقم (٢ ـ ٢) أن النسبة الأعظم من هذه الاتصالات بكل أنواعها والتي تصل إلى ٧٧ بالمئة قد تمت في الفترة ما بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٥، وأنه منذ ١٩٧٦ بدأ معدل الاتصالات السياسية في الانحسار التدريجي حتى نهاية فترة الدراسة (انظر الشكل رقم (٢ ـ ٢))، الأمر الذي يوضح أن حجم الخلافات السياسية بين مصر وعدد من الدول العربية، ولا سيما الأكثر اتصالاً سياسياً مثل ليبيا وسوريا، واللتين تبلورت الخلافات معهما بصورة واضحة بعد نهاية حرب أكتوبر، وانتهاج مصر خط التسوية السياسية المنفردة، كان له آثاره المباشرة في تقليص الحجم الكلي للاتصالات السياسية المصرية ـ العربية، وذلك قبل أن تبدأ المقاطعة العربية شبه الشاملة في آذار/ مارس ١٩٧٩.

ومما يوضحه الجدول أن الاتصالات السياسية عن طريق قناة وسيطة كالبرقيات والاتصالات التليفونية الرئاسية، وعن طريق المبعوثين الخاصين لرئيس الدولة أو الجهة الحاكمة، كانت لها الغلبة على باقي أنواع الاتصالات السياسية (انظر الشكل رقم (٢ ـ ٣))، حيث استحوذ كل نوع منهما على ٣٠ بالمئة، وتجيء الاتصالات عن طريق الوزراء في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٠ بالمئة، ثم لقاءات القمة في الترتيب الرابع بنسبة ١٧ بالمئة، وأخيراً لقاءات رئيس الوزراء في الترتيب الأخير بنسبة ضئيلة للغاية وهي ٣ بالمئة.

وهناك أكثر من دلالة بارزة لهذه البيانات، وهي أن الاتصالات السياسية الرئاسية غير المباشرة أو عن طريق القنوات الوسيطة كان لها الدور الأكبر في إدارة العلاقات السياسية المصرية ـ العربية في الفترة محل الدراسة، وأن هناك دوراً كبيراً ورئيسياً قام به المبعوثون الخاصون في تلك الفترة. أما بالنسبة للقاءات الرئاسية فتبدو في مركز وسط بين مجمل أنواع الاتصالات السياسية. وبالطبع فهناك حالة تكامل بين أنواع الاتصالات الثلاثة، حيث يُعد الرئيس محورها، ولكن بشكل مختلف، هو الفارق بين القيام بالاتصال السياسي بصورة مباشرة، ووجهاً لوجه، أو القيام به عن طريق قناة وسيطة.

الجدول رقم (٢ ـ ١)

الاتصالات السياسية حسب الأنواع

بين مصر والدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

الترتيب	البلد	لقاء رئاسي	مبعوث خاص	برقية واتصال	لقاء رئيس الوزراء	لقاء وزاري	الإجمالي	النسبة المئوية
١	ليبيا	٢٨	٣٨	١٩	١	٣١	١١٧	١٢
٢	السعودية	١٨	٤٠	٢٩	٢	٢٥	١١٤	١١
٣	السودان	٢١	٢٦	٢٣	٣	٣١	١٠٤	١٠
٤	سوريا	٢٥	٢٣	٢٦	٠	٢٢	٩٦	١٠
٥	الكويت	٨	١٥	٢٥	٢	١٨	٦٨	٧
٦	الإمارات	٧	٢٠	٢١	٢	٧	٥٧	٦
٧	قطر	٤	١٥	١٧	٣	٨	٤٧	٥
٨	العراق	١	١٥	١٨	٠	١٢	٤٦	٥
٩	الجزائر	٦	١٥	١٧	٢	٥	٤٥	٥
١٠	المغرب	٤	٢١	١٤	١	٣	٤٣	٤
١١	الأردن	٧	١٤	١٨	٠	٣	٤٢	٤
١٢	لبنان	٣	١٣	١٧	١	٦	٤٠	٤
١٣	اليمن العربية(*)	٥	٧	١٢	٢	٥	٣١	٣
١٤	فلسطين	١١	١٠	٩	٠	٠	٣٠	٣
١٥	البحرين	٣	٨	٨	٣	٣	٢٥	٣
١٦	عمان	٦	١٠	٧	٠	١	٢٤	٢
١٧	الصومال	٧	٤	٦	٠	٧	٢٤	٢
١٨	اليمن الديمقراطية(*)	٢	٧	٩	١	٤	٢٣	٢
١٩	تونس	١	١	٤	٤	٥	١٥	٢
٢٠	موريتانيا	١	٢	٣	٠	١	٧	٠,٧
	الإجمالي	١٦٨	٣٠٤	٣٠٢	٢٧	١٩٧	٩٩٨	١٠٠

(*) أعدت هذه الجداول قبل إنجاز الوحدة اليمنية.

وبالنسبة لدور الاتصالات لفئة رئيس الوزراء فتبدو في حاجة إلى تفسير، إذ جاءت ليس فقط في المركز الأخير، بل وبنسبة متواضعة جداً، هي عُشر ما حصلت عليه فئة المبعوثين الخاصين لرئيس الدولة. والترجيح الأكبر وهو أن إدارة العلاقات السياسية المصرية ـ العربية تُعد مهمة الرئيس بصفة جوهرية، أما فئة رئيس الوزراء فتنحصر مهامهم في إدارة الشؤون الداخلية، وإذا ما كانت لهم أدوار تتعلق باتصالات

مع نظراء لهم في الخارج (الدول العربية في هذه الحالة) فتدور حول تنظيم جوانب التعاون الفني المختلفة، وينطبق الأمر نفسه على فئة الوزراء، والذين احتلوا مساحة أوسع نسبياً في القيام بهذا الدور تصل إلى سبعة أمثال اللقاءات التي قام بها رؤساء الوزراء أنفسهم.

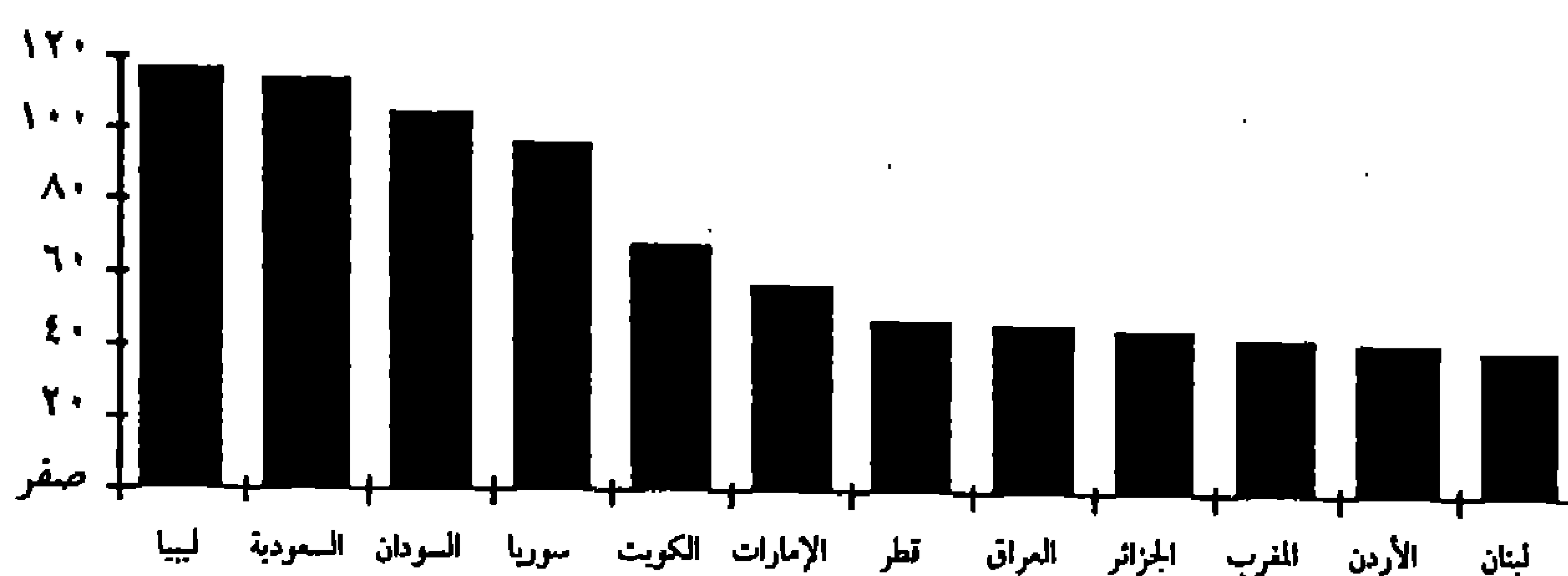
الجدول رقم (٢ ـ ٢)

الاتصالات السياسية المصرية ـ العربية حسب النوع للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١

النوع	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الاجمالي	النسبة المئوية
قمة	٣٨	٢٥	٢٨	٢٣	١٠	٢٢	١٥	٥	١	٠	١	١٦٨	١٧
مبعوث خاص	٤٧	٣٣	٥٠	٥١	٦٠	١٥	٢٩	١٤	٤	١	٠	٣٠٤	٣٠
برقيات	٥٧	٢٥	٥٠	٣٦	٦٣	١٨	٢٣	٢٣	٦	٠	١	٣٠٢	٣٠
رؤساء وزراء	٦	٨	٠	٥	٤	٢	١	٠	١	٠	٠	٢٧	٣
وزراء	٥٦	٢٣	٣١	١٨	٣٢	١٦	١٦	٣	٢	٠	٠	١٩٧	٢٠
الإجمالي	٢٠٤	١١٤	١٥٩	١٣٣	١٦٩	٧٣	٨٤	٤٥	١٤	١	٢	٩٩٨	١٠٠
النسبة المئوية	٢٠	١١	١٦	١٣	١٧	٧	٨	٥	١	٠,١	٠,٢	١٠٠	

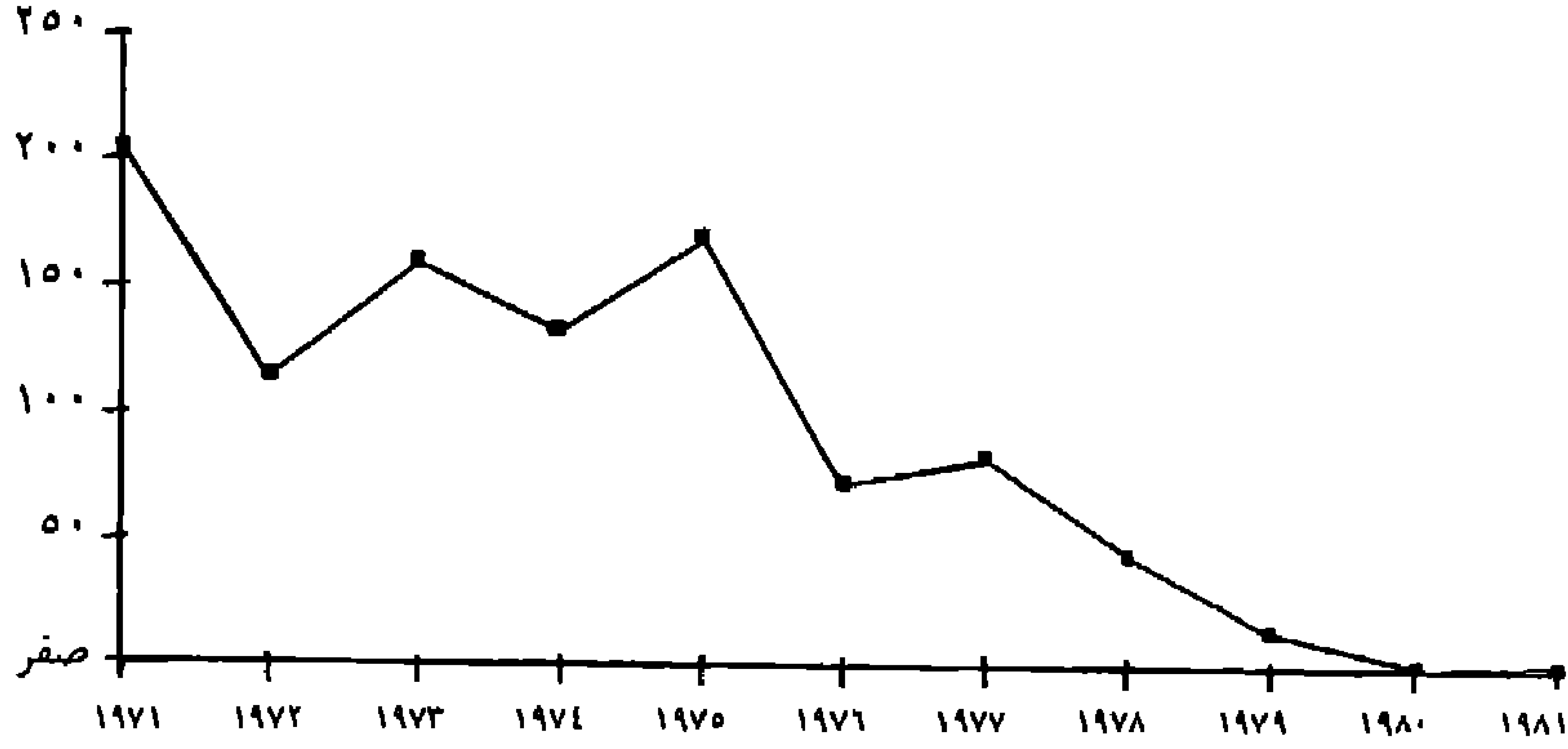
الشكل رقم (٢ ـ ١)

الاتصالات السياسية مع الدول العربية الاثنتي عشرة الأكبر للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١



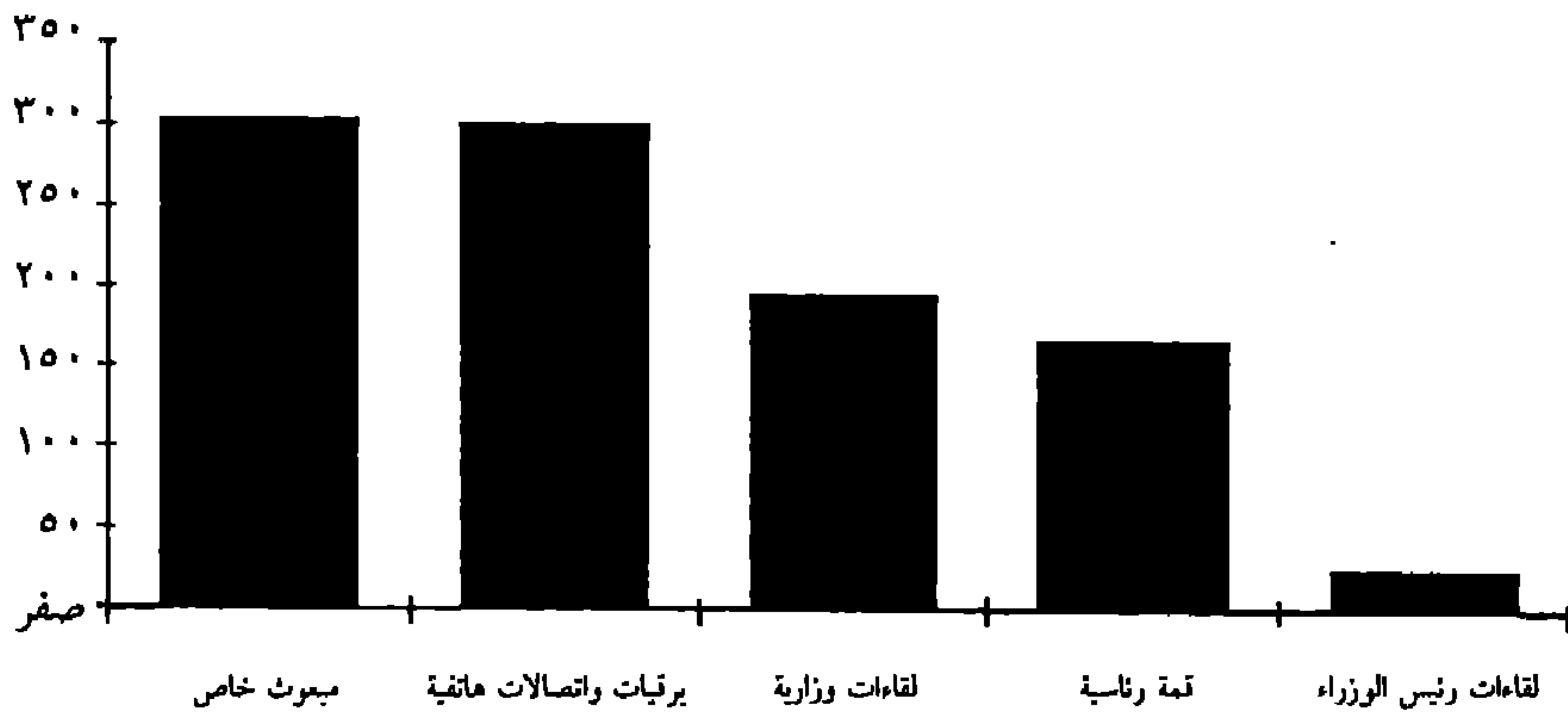
الشكل رقم (٢ ـ ٢)

تطور إجمالي الاتصالات السياسية المصرية ـ العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



الشكل رقم (٢ ـ ٣)

أحجام الاتصالات السياسية المصرية ـ العربية حسب النوع، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



ب ـ تحليل الاتصالات السياسية حسب الأنواع والقنوات

تتضمن الاتصالات السياسية خمس فئات تبعاً لقناة الاتصال نفسها ومستوى الشخصيات القائمة بها، وبصفة عامة فإن لقاءات القمة بين الرؤساء هي أكثر القنوات تعبيراً عن قوة العلاقة السياسية أو أهمية القضية محل البحث، وأيضاً عن مدى العلاقة الشخصية التي تجمع بين الرئيسين. وفي الجدول رقم (٢ ـ ٣)، يتضح أن السادات التقى مع كل الرؤساء العرب طوال فترة حكمه، وتبدو الخلافات في حجم لقاءات القمة، فبينما التقى السادات مع نظيره العقيد القذافي ٢٨ مرة تركزت في السنوات الأربع الأولى من عقد السبعينيات، فقد التقى مرة واحدة فقط مع رؤساء تونس وموريتانيا والعراق في سنوات ١٩٧٢ و١٩٧٣ و١٩٧٥ على التوالي.

الجدول رقم (٢ ـ ٣)

لقاءات القمة المصرية ـ العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١(*)

الدول	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الإجمالي	النسبة المئوية
ليبيا	١٠	١٠	٦	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٨	١٧
سوريا	٧	٦	٥	٢	٢	٢	١	٠	٠	٠	٠	٢٥	١٥
السودان	٥	١	١	٢	٢	٢	٤	٢	١	٠	١	٢١	١٣
السعودية	٣	١	٢	٤	٣	٤	١	٠	٠	٠	٠	١٨	١١
فلسطين	٦	١	١	١	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	١١	٧
الكويت	٠	١	٢	٢	١	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٨	٥
الإمارات	٢	٠	٢	١	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٧	٤
الأردن	٠	٠	٢	٢	١	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٧	٤
الصومال	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٢	٠	٠	٠	٧	٤
الجزائر	٠	١	٢	٢	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٦	٤
عمان	٠	١	١	٠	٠	٣	١	٠	٠	٠	٠	٦	٤
اليمن العربية	٢	١	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٥	٣
قطر	٠	٠	١	١	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٢
المغرب	٠	٠	٠	٢	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٤	٢
البحرين	٠	٠	١	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٢
لبنان	٠	٠	١	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٢
اليمن الديمقراطية	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	١
تونس	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠٫٦
موريتانيا	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠٫٦
العراق	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠٫٦
الإجمالي	٣٨	٢٥	٢٨	٢٣	١٠	٢٢	١٥	٥	١	٠	١	١٦٨	١٠٠

(*) حسب المسح الشامل لجريدة الأهرام للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١.

وتدل بيانات الجدول على أن الدول الأربع الأكبر في لقاءات القمة وهي ليبيا وسوريا والسودان والسعودية هي نفسها الدول الأربع الأكبر في إجمالي الاتصالات السياسية، مع تغير بسيط في ترتيب كل منها. ولقد استحوذت هذه الدول الأربع على ثلثي لقاءات القمة المصرية ـ العربية، وجاءت ليبيا في الترتيب الأول بإجمالي ٢٨ لقاء قمة ونسبة ١٧ بالمئة، يليها سوريا في الترتيب الثاني بإجمالي ٢٥ لقاء قمة ونسبة ١٥ بالمئة. أما السودان فجاء في الترتيب الثالث بإجمالي ٢١ لقاء قمة ونسبة ١٣ بالمئة، وجاءت السعودية في المركز الرابع بإجمالي ١٨ لقاء قمة ونسبة ١٣ بالمئة.

وتظهر الخلافات بين لقاءات القمة المصرية مع رؤساء هذه الدول في أكثر من مظهر على النحو التالي:

١ ـ أنه بينما انحصرت لقاءات القمة المصرية الليبية في الأعوام ١٩٧١ ـ ١٩٧٤، ووصل أقصى تركيز لها في العامين الأولين، فإن لقاءات القمة المصرية ـ السورية والسعودية امتدت إلى عام ١٩٧٧، بينما توزعت لقاءات القمة المصرية ـ السودانية على كل سنوات الفترة محل الدراسة ما عدا عام ١٩٨٠.

٢ ـ أنه بينما انحصرت لقاءات القمة المصرية مع رؤساء كل من السودان وسوريا وليبيا في شخص رئيس واحد فقط، وهم الرؤساء جعفر نميري وحافظ الأسد والعقيد القذافي، فإن لقاءات القمة المصرية السعودية توزعت مع عاهلين، وهما الملك فيصل والذي التقى والرئيس السادات ١٠ مرات بين ١٩٧١ و١٩٧٤، والملك خالد الذي التقى والرئيس السادات ٨ مرات بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧.

٣ ـ أن عدداً من لقاءات القمة المصرية مع رؤساء هذه الدول العربية الأربع كانت لقاءات متعددة تمت بين القاهرة وطرابلس ودمشق والرياض، إلا أن الموضوعات والقضايا الرئيسية لكل منها اختلفت تماماً. ففي حين تركزت قضايا القمم الثلاثية والرباعية المصرية /السورية/ الليبية /السودانية، ولا سيما في العامين الأولين ١٩٧١ و١٩٧٢ على قضية الاتحاد الثلاثي وتنظيم أعماله ومؤسساته، وقضية الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا وسوريا، وترتيب الأوضاع بين هذه الدول بما يتلاءم مع المواجهة العسكرية مع إسرائيل، فإن موضوعات وقضايا القمم الثلاثية التي جمعت بين الرؤساء السادات والأسد والعاهل السعودي خالد فيما بعد ١٩٧٥ تركزت حول احتواء الخلافات المصرية ـ السورية بشأن أسلوب توظيف نتائج حرب أكتوبر السياسية والعسكرية في عملية مواجهة أشمل مع إسرائيل، وكيفية الحفاظ على تحالف الدول الثلاث قائماً خاصة مع تصاعد الحديث عن انعقاد مؤتمر جنيف للتسوية السياسية، والدور السوري في لبنان بعد نيسان /أبريل ١٩٧٤. وفي هذا السياق فإن لقاءي القمة اللذين جمعا الرئيسين السادات والقذافي في عام ١٩٧٤ يتسمان ببعض الخصوصية، إذ تمّا في القاهرة في شهري شباط/فبراير وآب/أغسطس، على أثر حضور غير مُرتب له

من قبل الرئيس القذافي، وفي وقت كان فيه البلدان يتبادلان حملات إعلامية قاسية. وقد أسهم اللقاء الثاني تحديداً في وقف الحملات الإعلامية. وقد أثير في اللقاءين قضيتا تسوية موضوع طائرات الميراج الليبية التي كانت في حوزة مصر، وطالبت ليبيا باستعادتها، ومدى إمكانية تراجع مصر عن مباحثاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل الخاصة بفك الاشتباك على الجبهة المصرية(٥). ويعني ذلك أن احتلال ليبيا المرتبة الأولى في إجمالي الاتصالات السياسية، لا يعني متانة العلاقات، بقدر ما كانت تعكس خصوصية معينة في علاقات الرئيسين السادات والقذافي من جهة، وبمزيج من التعاون والصراع - بمعنى تنافر الإرادات إزاء قضايا حيوية مشتركة - من جهة خرى، وأن هذا المزيج استدعى بدوره كثيراً من اللقاءات للتعامل مع هذه القضايا.

وعلى صعيد تطور إجمالي اللقاءات المصرية - العربية عبر السنوات، نجد أن منحنى التطور العام يأخذ شكلاً هابطاً على مرحلتين: **الأولى** بين ١٩٧١ و١٩٧٥، **والثانية** بين ١٩٧٦ وحتى نهاية الفترة (انظر الشكل رقم (٢ - ٤)). ويبدو ١٩٧١ وقد شهد أكبر عدد من هذه اللقاءات. ويمكن تفسير ذلك بسببين: **أحدهما** شخصي يتعلق بالسادات، **والآخر** موضوعي مرتبط بالدور الذي تلعبه مصر في قضية تحرير الأرض العربية والضغوط التي كانت تُمارس عليها في ذلك الوقت. وبالنسبة للسبب الشخصي فهو أن هذا العام كان الأول في حكم السادات، وكان من الطبيعي أن يُكثف لقاءاته المباشرة مع نظرائه العرب الذين يهمه أن تكون بينه وبينهم علاقات شخصية مباشرة. السبب الثاني أن مصر في ذلك الوقت كانت تُواجه بحملة تشكيك عربية في قدرتها على الدخول في مواجهة عسكرية، وأنها فضلت الحل السياسي القائم على التجاوب مع ضغوط دولية مختلفة، والتي تمثلت في مبادرة روجرز آنذاك، وكيفية تطبيق قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٦٧، والذي قبلته مصر عبد الناصر في حينه، وربما كانت لقاءات القمة المصرية - العربية في هذا العام أحد المداخل لتعديل مثل هذه الصورة السلبية عن مصر في أذهان بعض القادة العرب، وكذلك تعديلها في الإعلام العربي بصفة عامة. فضلاً عن أن بعض لقاءات القمة المصرية - العربية في هذا العام استهدفت إنهاء بعض المشكلات والحساسيات في علاقات مصر مع بعض الدول، مثل تسوية «الحساسيات السورية» حول تمركز بعض القوات المصرية الجوية والبرية المحدودة في قواعد سورية، والتي يعود تمركزها إلى الفترة التالية مباشرة لهزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧(٦).

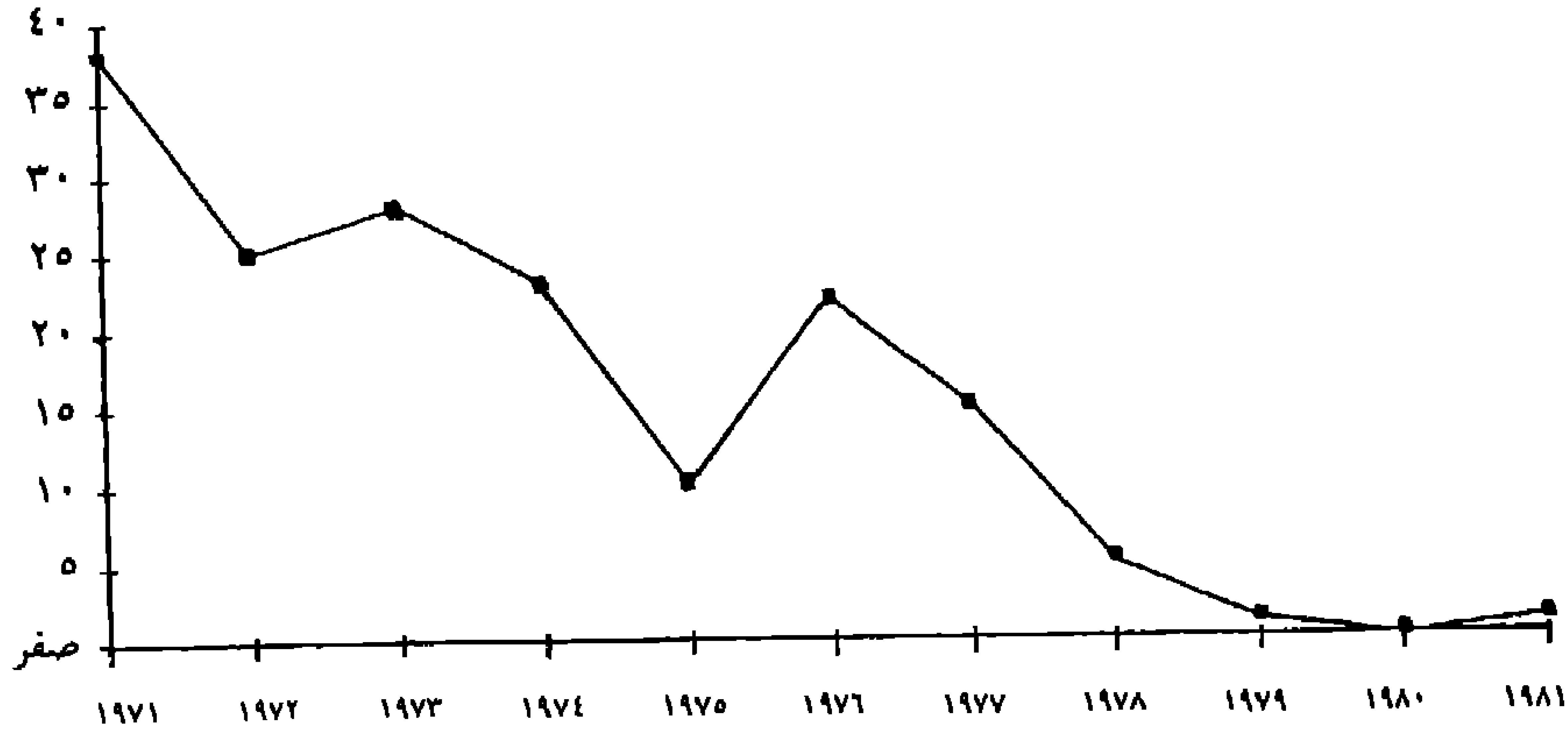
---

(٥) لمزيد من التفاصيل حول لقاءي القمة المصرية - الليبية في ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٤ و١٨ آب/أغسطس ١٩٧٤، انظر: *Arab Report and Record*: (15-28 February 1974), p. 63, and (16-31 July 1974), p. 344.

(٦) *Arab Report and Record* (1-15 October 1971), p. 573.

الشكل رقم (٢ ـ ٤)

تطور لقاءات القمة المصرية ـ العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



يكتمل هذان السببان في ضوء ملاحظة أن لقاءات القمة المصرية ـ العربية في هذا العام ١٩٧١ كانت تتسم بعدم التوازن على مستويين: **أولهما** مستوى الدول العربية ذاته، بمعنى أنها شهدت تركزاً في عدد محدود من الدول دون غيرها، حيث لم تتعدَّ هذه الدول نسبة الـ ٥٠ بالمئة من إجمالي الدول العربية. أما المستوى **الثاني** فهو خاص بعدم التوازن بين رؤساء الدول العربية الذين تم بينهم وبين السادات لقاءات قمة، إذ نلحظ أن ليبيا استحوذت على ١٠ لقاءات قمة بنسبة حوالى ٢٥ بالمئة من إجمالي لقاءات القمة المصرية ـ العربية في هذا العام، يليها سوريا بإجمالي ٧ لقاءات ونسبة ١٨ بالمئة، ثم السودان بإجمالي ٥ لقاءات ونسبة ١٣ بالمئة، أي أن هذه الدول الثلاث استحوذت على نصف لقاءات القمة المصرية ـ العربية في هذا العام وحسب.

وتقودنا الملاحظة السابقة إلى الإشارة إلى التركز والانتشار في لقاءات القمة المصرية ـ العربية عبر سنوات الدراسة، حيث نلحظ أن أقصى انتشار للقاءات القمة العربية كان في عام ١٩٧٣، حيث توزع ٢٨ لقاء قمة على ١٤ دولة عربية، ويليه عام ١٩٧٤ الذي شهد ٢٣ لقاء قمة توزعت على ١٣ دولة عربية. ومن الأمور البارزة أن هذين العامين شهدا انخفاضاً ملحوظاً في لقاءات القمة المصرية ـ الليبية نظراً للخلافات التي أخذت في التبلور في هذين العامين ودخول البلدين مرحلة صراع سياسي مفتوح تُوجت بمواجهة عسكرية محدودة على الحدود في تموز/يوليو ١٩٧٧.

ويمكن تفسير تعدد لقاءات القمة المصرية وانتشارها في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ بسببين متكاملين:

الأول: التحضير والاستعداد لحرب أكتوبر، الأمر الذي تطلب مثلاً إعادة العلاقات المصرية المقطوعة مع الأردن وحدوث لقاءين للقمة مع العاهل الأردني الملك حسين، وتنظيم عملية الحشد السياسي العربي المُصاحب للمعارك ذاتها، ودفع الدول العربية إلى الوفاء ببعض التزاماتها المادية والمعنوية التي كانت قد التزمت بها في حال حدوث قتال ضد إسرائيل.

والثاني: إعادة تنظيم علاقات مصر العربية بناء على الحقائق التي أفرزتها الحرب، فضلاً عن إدارة مجمل الأزمات السياسية التي نتجت عنها، سواء في علاقات مصر مع بعض الدول العربية ولا سيما سوريا، أو في مواجهة الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية التي صعّدت من ضغوطها لإنهاء الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية أثناء المعارك.

أما أقل نسبة انتشار للقاءات القمة، وبالتالي أعلى نسبة تركز، فكانت في عامي ١٩٧٩ و١٩٨١، وهما العامان اللذان لم يشهد كل منهما سوى لقاء قمة مصري عربي واحد، انحصر في لقاء السادات ونظيره السوداني جعفر نميري، وذلك بعد أن أعاد السودان علاقاته الدبلوماسية مع مصر في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١، بعد حوالي عامين من قطعها التزاماً بقرارات المقاطعة العربية، في الوقت نفسه الذي كانت فيه علاقات السودان متوترة مع ليبيا.

ويبدو تأثير المقاطعة العربية بارزاً في هذا المجال. ولما كانت الدول العربية قد عبّرت عن رفضها ومعارضتها للخطوات السياسية التي أقدمت عليها مصر بشأن التسوية السياسية المنفردة، فيبدو طبيعياً أن رؤساءها لم يُرحبوا بلقاءات قمة مع السادات. والواضح أن الاتجاه العام نحو قلة عدد لقاءات القمة كان قد بدأ منذ عام ١٩٧٧، والذي لم يشهد سوى ١٥ لقاء قمة مصرية - عربية بانخفاض ٧ لقاءات قمة عن العام السابق عليه، وبنسبة انخفاض ٣١ بالمئة. وقد تدعم هذا الاتجاه نحو الانخفاض البارز في الأعوام التالية. وفي هذا الصدد تبرز القمم المصرية - الصومالية التي تكررت خمس مرات في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، والتي تعود إلى توجه صومالي بالأساس، ارتبط بتوتر الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي والتدخل العسكري السوفياتي والكوبي المُكثف لصالح اثيوبيا، والحرب الصومالية - الاثيوبية وهزيمة الصومال. بعبارة أخرى ان هذه اللقاءات المصرية الصومالية يمكن عزل أسبابها المباشرة عن الأسباب العامة التي أدت إلى هبوط منحنى لقاءات القمة المصرية - العربية، والتي ارتبطت تحديداً بالسياسة المصرية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي ومسألة التسوية السياسية بوجه عام.

ويمكن تفسير استمرار لقاءات القمة المصرية ـ السودانية فيما بعد عام ١٩٧٧ بالمنطق القائم على وجود أسباب مباشرة حتّمت أو استدعت هذه اللقاءات، بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع التوجهات السياسية المصرية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومن هذه الأسباب طبيعة العلاقات المصرية ـ السودانية والتي كان أساسها اتفاق التكامل ومنهاج العمل السياسي بين البلدين الذي وُقع في عام ١٩٧٤، والتوازن العام الذي كان يحكم علاقات السودان مع كل من ليبيا ومصر في تلك الفترة، والذي كان من دلائله المباشرة اتجاه السودان إلى تدعيم علاقاته مع مصر في الوقت الذي تشهد فيه علاقاته قدراً من التوتر مع ليبيا، والاتجاه إلى التحفظ في العلاقة مع مصر إذا ما تحسنت علاقته مع ليبيا(٧). ولمّا كانت علاقات السودان مع ليبيا بعد عام ١٩٧٨ شهدت توتراً متصاعداً، فإن السودان، ولإحداث التوازن في علاقاته الإقليمية، تغاضى عن السياسة المصرية إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي المرفوضة عربياً، واتجه إلى تحسين علاقاته مع مصر. ويعود حدوث لقاءات القمة المصرية ـ السودانية في عام ١٩٧٨ جزئياً إلى رئاسة جعفر نميري لجنة مصالحة عربية أنشئت تحت مظلة الجامعة العربية، وهي لجنة إحياء التضامن العربي التي انبثقت عن اجتماع مجلس الجامعة الـ٦٩ الذي عُقد في آذار/مارس ١٩٧٨ بالقاهرة، واستهدفت ما سُمي آنذاك القيام بجهود لإعادة العلاقات المقطوعة بين مصر ودول جبهة الصمود والتصدي.

قناة المبعوثين الخاصين: إن الانتشار والتركز في لقاءات القمة المصرية يتضح أكثر في ضوء الانتشار والتركز في لقاءات المبعوثين الخاصين لرئيس الدولة، والبرقيات والاتصالات التليفونية الرئاسية، وهما من قنوات الاتصال السياسي غير المباشر ولكنهما مرهونتان بإرادة رئيس الدولة نفسه، وتمثلانه شخصياً، ويمكن لهما أن تعوضا غياب أو قلة لقاءات القمة المباشرة مع رؤساء دول آخرين، وبالتالي فهاتان القناتان من الاتصال السياسي تتكاملان مع لقاءات القمة.

ومن بيانات الجدول رقم (٢ ـ ٤) يتضح أن قناة المبعوثين الخاصين قد وُظفت مع كل الدول العربية على الأقل لمرة واحدة، كما حدث مع تونس في عام ١٩٧٣. ويكشف الجدول أيضاً أن أكثر الدول العربية التي التقى مسؤولوها مع مبعوثين خاصين مصريين، وفي الوقت نفسه أرسلت مبعوثيها الخاصين إلى مصر، هي الدول الأكثر لقاءات للقمة ذاتها مع تبديل محدود في الترتيب العام، وهي دول السعودية

---

(٧) لمزيد من التفاصيل حول هذه العلاقة، انظر: William D. Brewer, «The Libyan-Sudanese «Crisis» of 1981: Danger for Darfur and Dilemma for the United States,» *Middle East Journal*, vol. 36, no. 2 (Spring 1982), pp. 214-215.

وليبيا والسودان وسوريا، والتي استحوذت معاً على ٤٠ بالمئة من إجمالي الاتصالات السياسية عبر هذه القناة.

قناة البرقيات والاتصالات التليفونية الرئاسية: وبالنسبة لهذه القناة وكما تشير بيانات الجدول رقم (٢ ـ ٥) فقد استحوذت الدول الخمس الأكبر، وهي السعودية وسوريا والكويت والسودان والإمارات، على ٤١ بالمئة من جملة الاتصالات عبر هذه القناة، والتي استخدمت مع كل الدول العربية دون استثناء. ومن كلا الجدولين رقمي (٢ ـ ٤) و(٢ ـ ٥) يتضح أن أكثر درجات الانتشار في زيارات المبعوثين الخاصين والاتصالات التليفونية، ارتبطت بسنوات ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥، وينطبق عليهما التحليل الخاص بانتشار وتركز لقاءات القمة المصرية ـ العربية في هذه الأعوام نفسه. ويلاحظ أن اتجاه تطور كل منهما قريب الشبه بالآخر، حيث يأخذ شكلاً متدرجاً بين هبوط وصعود في الفترة ما بين ١٩٧١ و١٩٧٥، ثم اتجاهاً هابطاً منذ ١٩٧٥ وحتى نهاية الفترة (انظر الشكلين رقم (٢ ـ ٥) ورقم (٢ ـ ٦)). أما خصوصية قناة المبعوثين الخاصين فتكمن في المهام التي صاحبتهم والتي تكاملت مع المهام الرئيسية التي أدتها لقاءات القمة بصفة عامة، مثل تنظيم الحشد السياسي العربي المُصاحب لحرب أكتوبر، وإعادة تنظيم علاقات مصر العربية من جهة أخرى، والقيام بأدوار رؤية مصر وانعكاس دورها في قضايا وأزمات عربية ـ عربية.

ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد الدور الذي قام به المبعوثون الخاصون المصريون في مهام وساطة مشتركة مع مبعوث سعودي خاص بين كل من السلطات الأردنية واللبنانية من جهة، ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ بهدف منع انفجار الموقف عسكرياً والمساعدة على تنظيم العلاقة بين الفلسطينيين والجهات المضيفة، والوساطة المصرية بين العراق والكويت في آذار/ مارس ١٩٧٣ حين أثار العراق مطالب في الأراضي الكويتية، والوساطة التي قام بها نائب الرئيس آنذاك حسني مبارك بين الجزائر والمغرب ثلاث مرات، أولها في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، والتي انتهت بتجميد الوضع العسكري على الحدود ووقف الاقتتال بين البلدين. أما الجولتان الأخريان فكانتا في شهري نيسان/ أبريل وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧. كما شارك مبعوثون خاصون مصريون في مهمة الجامعة العربية لوقف القتال بين شطري اليمن في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢.

الجدول رقم (٢ ـ ٤)

زيارات المبعوثين الخاصين لرئيس الدولة حسب الدول، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

الدول	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الإجمالي	النسبة المئوية
السعودية	٤	١	٧	٧	١٥	١	٣	٢	٠	٠	٠	٤٠	١٣
ليبيا	٨	١٧	١١	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٨	١٣
السودان	٦	٢	٢	٣	٣	١	٣	٣	٣	٠	٠	٢٦	٩
سوريا	٦	٣	٥	٢	٥	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٢٣	٨
المغرب	٣	٠	٣	٢	١	٢	٥	٥	٠	٠	٠	٢١	٧
الإمارات	١	١	٢	٥	٥	٣	٣	٠	٠	٠	٠	٢٠	٧
الجزائر	١	٠	٣	٣	٤	٢	٢	٠	٠	٠	٠	١٥	٥
الكويت	١	٠	٣	٣	٤	٠	٣	١	٠	٠	٠	١٥	٥
قطر	٢	٠	٣	٢	٥	٢	١	٠	٠	٠	٠	١٥	٥
العراق	١	٠	١	٦	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٥	٥
الأردن	٤	١	١	٢	٣	٠	٢	١	٠	٠	٠	١٤	٥
لبنان	٤	٣	٢	٢	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	١٣	٤
عمان	٢	١	٠	١	١	٢	٠	١	١	١	٠	١٠	٣
فلسطين	١	٤	٠	٤	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠	٣
البحرين	٠	٠	٢	١	٢	١	٢	٠	٠	٠	٠	٨	٣
اليمن الديمقراطية	١	٠	١	٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧	٢
اليمن العربية	١	٠	٢	١	١	٠	١	١	٠	٠	٠	٧	٢
الصومال	١	٠	١	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٤	١
موريتانيا	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٢	٠,٧
تونس	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠,٣
الإجمالي	٤٧	٣٣	٥٠	٥١	٦٠	١٥	٢٩	١٤	٤	١	٠	٣٠٤	١٠٠

الجدول رقم (٢ ـ ٥)

البرقيات والاتصالات الهاتفية الرئاسية حسب الدول، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

الدول	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١	الإجمالي	النسبة المئوية
السعودية	٢	٣	٤	٦	١٠	١	١	٢	٠	٠	٢٩	١٠
سوريا	٧	٦	٣	٣	٥	١	١	٠	٠	٠	٢٦	٩
الكويت	٦	٠	٥	٣	٥	٠	٤	٢	٠	٠	٢٥	٨
السودان	٥	٣	١	٣	٢	٤	١	١	٣	٠	٢٣	٨
الإمارات	٣	١	٣	٣	٥	١	٤	١	٠	٠	٢١	٧
ليبيا	٨	٥	٥	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٩	٦
الأردن	٤	٠	٢	٢	٤	٠	١	٥	٠	٠	١٨	٦
العراق	٣	٢	٢	٢	٦	٢	١	٠	٠	٠	١٨	٦
الجزائر	٢	٠	٣	٥	٥	٢	٠	٠	٠	٠	١٧	٦
لبنان	٣	٤	٣	٢	٤	١	٠	٠	٠	٠	١٧	٦
قطر	١	٠	٤	١	٤	٢	٢	٣	٠	٠	١٧	٦
المغرب	٥	٠	١	٢	١	١	٠	٤	٠	٠	١٤	٥
اليمن العربية	١	٠	٣	٠	١	٠	٣	٤	٠	٠	١٢	٤
اليمن الديمقراطية	٣	٠	٢	٢	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٩	٣
فلسطين	١	٠	١	٠	٤	٠	٢	٠	١	٠	٩	٣
البحرين	٠	٠	٢	٠	٢	١	٢	١	٠	٠	٨	٣
عمان	٠	١	١	٠	١	١	١	٠	١	١	٧	٢
الصومال	٢	٠	٢	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٦	٢
تونس	١	٠	٢	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٤	١
موريتانيا	٠	٠	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٣	١
الإجمالي	٥٧	٢٥	٥٠	٣٦	٦٣	١٨	٢٣	٢٣	٦	١	٣٠٢	١٠٠

ملاحظة: لم تسجل أية برقية أو اتصال هاتفي رئاسي في عام ١٩٨٠.

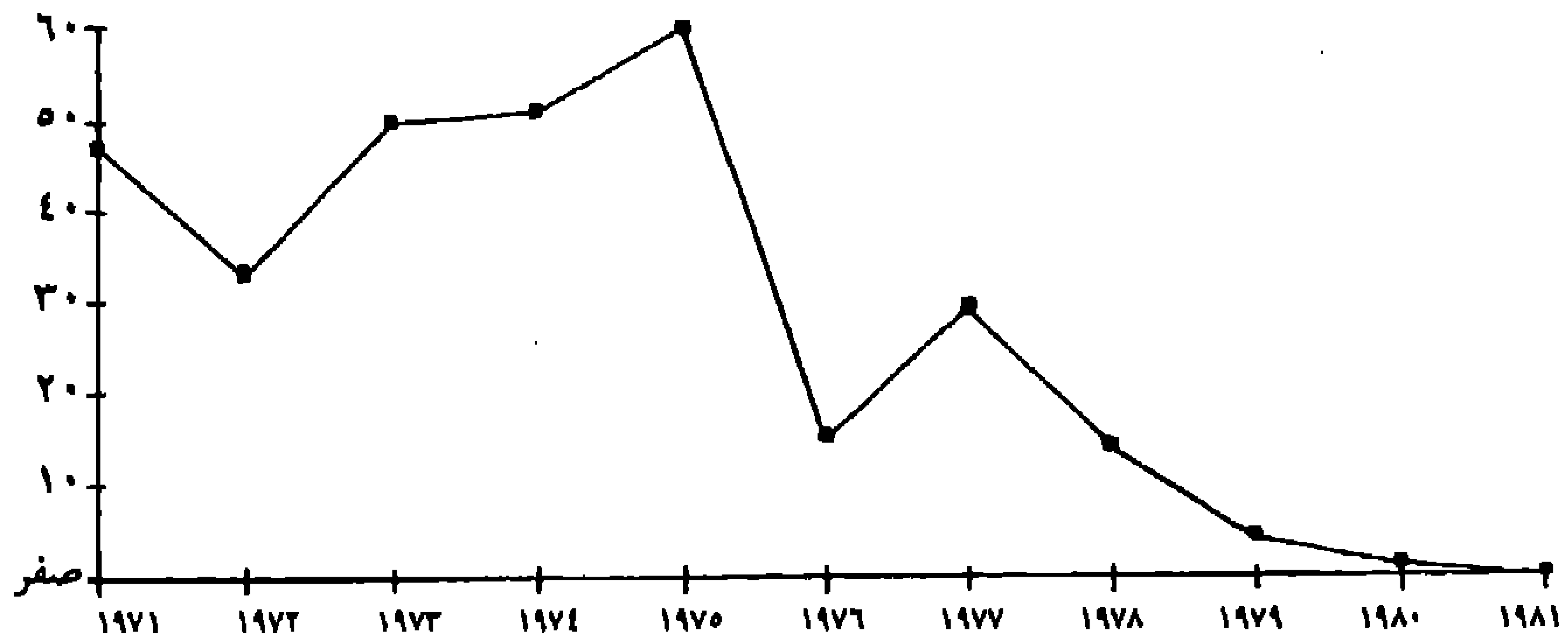
الشكل رقم (٢ ـ ٥)

تطور البرقيات والاتصالات الهاتفية الرئاسية المصرية ـ العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



الشكل رقم (٢ ـ ٦)

تطور لقاءات المبعوثين الخاصين لرئيس الدولة، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



وفي الإطار نفسه فإن أدوار المبعوثين الخاصين المصريين كان لها تأثير كبير في ضبط علاقة مصر وليبيا، ولا سيما في الفترة منذ منتصف عام ١٩٧٢ وحتى قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي شهدت ضغوطاً ليبية مكثفة على مصر لإعلان الوحدة الاندماجية الفورية، وهي الفترة التي شهدت أكبر عدد من زيارات المبعوثين الخاصين بين البلدين. وفي تلك الأثناء كانت السياسة المصرية تركز على تجنب الدخول في مواجهات جانبية مع أي بلد عربي والتركيز على الإعداد لحرب أكتوبر، ومن هنا كان دور المبعوثين الخاصين هو احتواء تلك الضغوط الليبية السياسية والدعائية، والحد من احتمالات تطورها إلى مواجهة مفتوحة، في وقت كانت أولويات القيادة المصرية تختلف تماماً عن الأولويات التي أرادت ليبيا فرضها على مصر. بعبارة أخرى، أن أدوار المبعوثين الخاصين المصريين تركزت في احتواء آثار الخلافات السياسية التي كانت قائمة بين البلدين إزاء قضية الوحدة وتحرير الأرض العربية المحتلة والتخفيف منها، وليس القيام بأي جهد لتعميق وتمتين علاقات البلدين في المجالات المختلفة.

أما أدوار المبعوثين الخاصين العرب فلم تخرج كثيراً عن تحقيق مهام خاصة بين مصر والدول العربية، ولا سيما بعد وضوح الخلافات حول سياسة مصر بشأن الاتفاق الثاني لفض الاشتباك في سيناء في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥. وكانت مهام المبعوثين الخاصين العرب ولا سيما السعوديين منهم في عام ١٩٧٥ تتركز على احتواء تلك الخلافات المصرية ـ العربية، خاصة السورية منها. وقد برز في الإطار نفسه دور جزائري، وصل إلى قمته في القيام بدور وساطة لاحتواء التدهور العسكري مع ليبيا بعد المواجهة المحدودة على الحدود في تموز/يوليو ١٩٧٧.

لقاءات رئيس الوزراء: في ما يتعلق باللقاءات التي أجراها رئيس الوزراء، وكما يوضح الجدول رقم (٢ ـ ٦)، فقد اقتصر العدد الإجمالي على ٢٧ لقاء موزعة على ١٣ دولة عربية، استحوذت تونس منها على ٤ لقاءات بنسبة ١٥ بالمئة، وكل من قطر والبحرين والسودان على ٣ لقاءات بنسبة ١١ بالمئة لكل منها. وقد خضع تطور الاتصالات السياسية وفق هذه القناة لاتجاه هابط إجمالاً كما يوضحه الشكل رقم (٢ ـ ٧). ويبدو عام ١٩٧٣ ذا خصوصية في هذا الصدد حيث لم تُسجل فيه أية لقاءات لرئيس الوزراء. ويمكن تفسير ذلك جزئياً في ضوء قرار السادات برئاسة الوزراء في نيسان/أبريل من ذلك العام، كجزء من الاستعداد لخوض الحرب. ويُعد أكثر الأعوام انتشاراً للقاءات رئيس الوزراء عام ١٩٧٢، الذي شهد ٨ لقاءات موزعة على سبع دول عربية، يليه عاما ١٩٧١ و١٩٧٤ اللذان شهد كل منهما عدة لقاءات موزعة على خمس دول عربية. أما أقل الأعوام انتشاراً فهو عام ١٩٧٩ الذي شهد لقاءً واحداً فقط.

ومن المفارقات التي تعكسها البيانات الخاصة بلقاءات رئيس الوزراء والبيانات

الإجمالية للاتصالات السياسية ككل:

١ ـ ان تونس الأكثر اتصالاً وفق قناة رئيس الوزراء، كانت في الترتيب قبل الأخير في إجمالي الاتصالات السياسية ككل، كما أنها سجلت لقاء قمة واحداً فقط، الأمر الذي يعكس جزئياً غلبة طابع التعاون الفني على علاقات مصر وتونس، أكثر منه التعامل السياسي بآفاقه الأرحب. وربما عكس ذلك أيضاً التفافاً على واقع تحفظ كلا الرئيسين المصري والتونسي أحدهما إزاء الآخر، أي أن لقاءات رئيسي وزراء البلدين جاءت لتعوض قلة لقاءات القمة بين رئيسي البلدين.

٢ ـ ان اثنتين من أكثر الدول العربية اتصالاً سياسياً مع مصر وهما السعودية وليبيا، لم تُسجلا إلاّ ثلاثة لقاءات لرئيس الوزراء، اثنان منها للسعودية ولقاء واحد مع ليبيا. في حين لم تُسجل أية لقاءات لرئيس الوزراء مع نظيره السوري. وتدل هذه المفارقة على أن إدارة الاتصالات السياسية مع هذه الدول الثلاث كانت تقع في دائرة الاهتمام المباشر للرئيس. كذلك فإن عادة تولي الملك السعودي رئاسة الوزراء إلى جانب نائب ـ هو ولي العهد ـ يفوضه في ممارسة صلاحيات رئيس الوزراء في مناسبات داخلية وخارجية خاصة، ربما تفسر جزئياً قلة الاتصالات المصرية ـ السعودية في هذه القناة.

الجدول رقم (٢ ـ ٦)

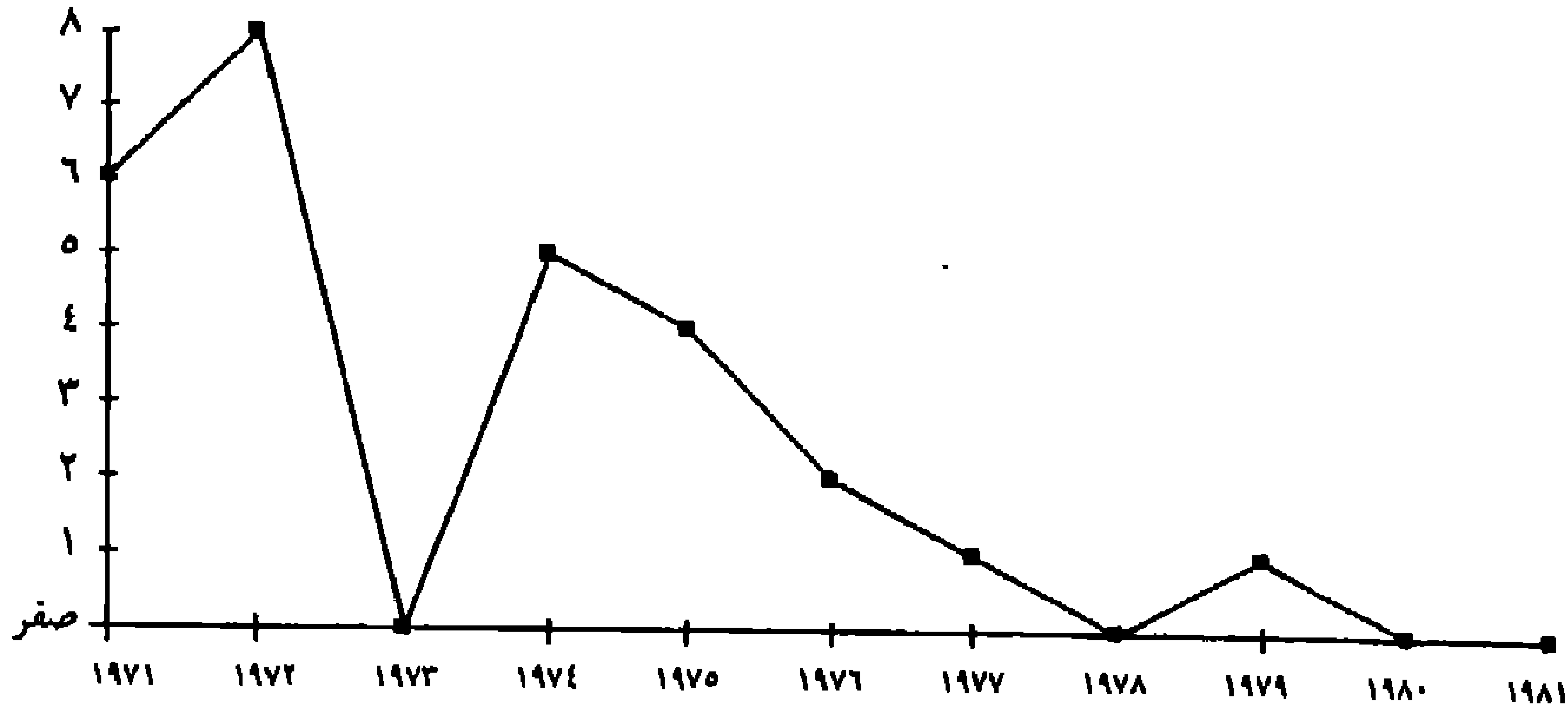
لقاءات رئيس الوزراء حسب الدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

الدول	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٩	الإجمالي	النسبة المئوية
تونس	٢	١	٠	١	٠	٠	٠	٤	١٥
قطر	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٣	١١
البحرين	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٣	١١
السودان	٠	٠	٠	٠	١	١	١	٣	١١
الكويت	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٢	٧
السعودية	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	٢	٧
الإمارات	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٢	٧
الجزائر	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٢	٧
اليمن العربية	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٧
ليبيا	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٤
المغرب	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٤
لبنان	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٤
اليمن الديمقراطية	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٤
الإجمالي	٦	٨	٥	٤	٢	١	١	٢٧	١٠٠

ملاحظة: لم يسجل أي لقاء في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١.

الشكل رقم (٢ ـ ٧)

تطور لقاءات رئيس الوزراء، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



وفيما يتعلق بلقاءات الوزراء، ووفقاً للجدول رقم (٢ ـ ٧)، فإن هذا المستوى شهد حجماً أكبر من الاتصالات المصرية ـ العربية، مُقارناً بحجم الاتصالات وفق مستوى رئيس الوزراء، كما شمل البلدان العربية كلها. وقد وصل عدد تلك اللقاءات الوزارية إلى ١٩٧ لقاءً، توزعت على ١٩ دولة عربية، أي بمعدل ١٠ لقاءات لكل منها.

ويتضح من البيانات أن هذا النوع من اللقاءات قد توقف عند عام ١٩٧٩، حيث لم يُسجل بعده أي لقاء بين وزير مصري وآخر عربي. وككل اتجاهات تطور عناصر الاتصالات السياسية التي أشير إليها من قبل، فإن اتجاه لقاءات الوزراء أخذ أيضاً شكل الاتجاه الهابط إجمالاً، كما يوضحه الشكل رقم (٢ ـ ٨)، وفيه يظهر عام ١٩٧٧ كنقطة فارقة بين ما قبله وما بعده.

وتُعد ليبيا والسودان أكثر الدول العربية اتصالاً مع مصر عبر تلك القناة الوزارية، يليهما دول السعودية وسوريا والكويت، وهي الدول الخمس نفسها الأكثر اتصالاً سياسياً مع مصر. وقد سجلت هذه الدول مجتمعة ١٢٧ لقاءً وزارياً، أي ما نسبته ٦٥ بالمئة من إجمالي اللقاءات الوزارية المصرية في الفترة محل الدراسة.

وفيما يتعلق بالانتشار، فقد تم تسجيل ٣٢ لقاءً وزارياً في عام ١٩٧٥، موزعين على ١٥ بلداً عربياً، وهو العام نفسه الذي شهد توقيع أكثر عدد من اتفاقيات

التعاون الفني بين مصر والدول العربية، يليه عام ١٩٧١ الذي سجل ٥٦ لقاءً وزارياً موزعين على ١٢ بلداً عربياً. أما أقل الأعوام انتشاراً فهو عام ١٩٧٩ الذي سجل لقاءين وزاريين، توزعا على بلدين عربيين هما الكويت والإمارات.

وبالنسبة إلى انتشار لقاءات الوزراء مع الدول الخمس الأكبر، فيلاحظ أنها تتفق معاً في انتشار تلك اللقاءات من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٧. وقد سجلت السعودية انتشاراً على سبع سنوات، في حين سجلت الدول الأربع الأخرى انتشاراً على ست سنوات فقط.

الجدول رقم (٢ ـ ٧)

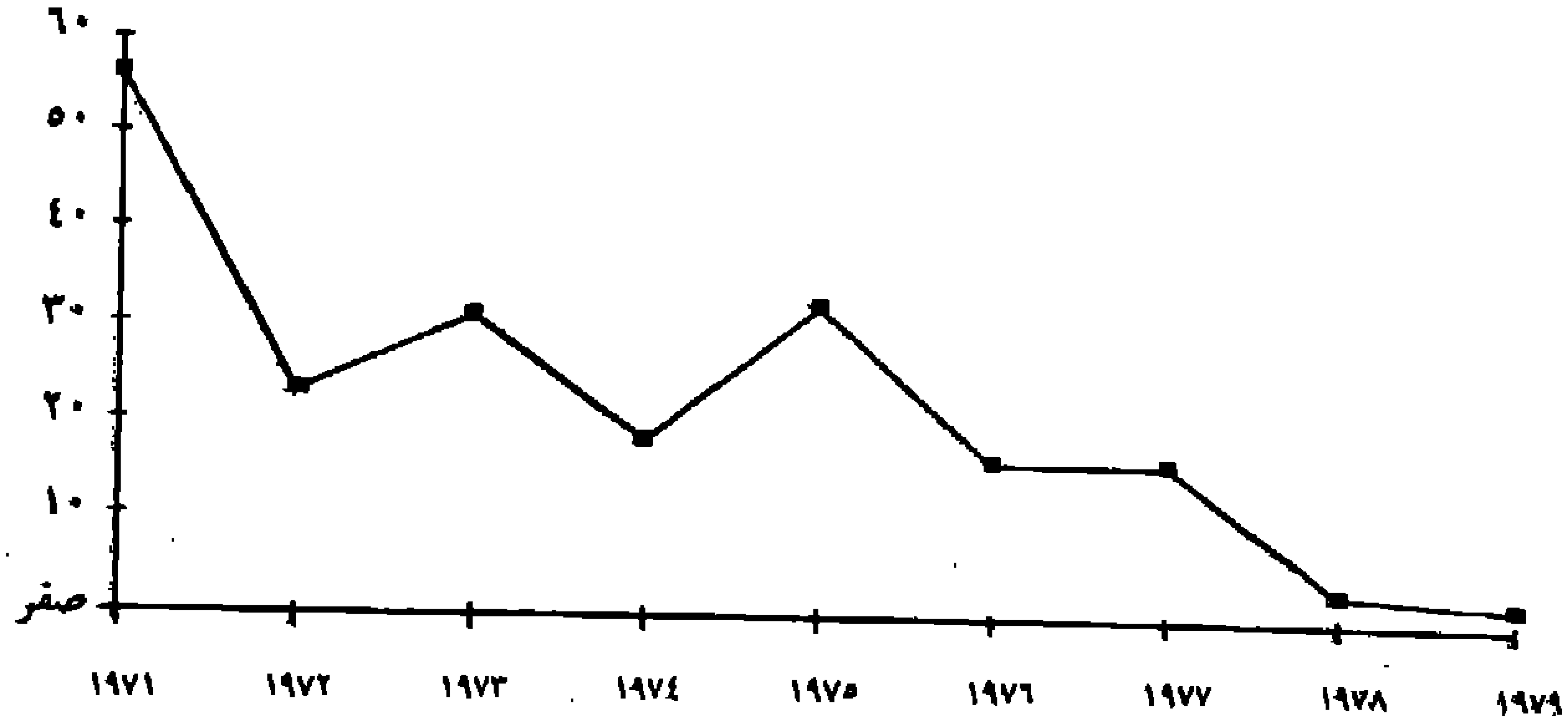
إجمالي لقاءات الوزراء المصريين والعرب موزعة على الدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١(*)

الدول	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	الإجمالي	النسبة المئوية
ليبيا	١١	٥	١٠	١	٣	٠	١	٠	٠	٣١	١٦
السودان	٩	٥	٠	٢	٧	٣	٥	٠	٠	٣١	١٦
السعودية	٥	٥	٢	٤	٢	٤	٣	٠	٠	٢٥	١٣
سوريا	١١	١	٥	٢	٢	١	٠	٠	٠	٢٢	١١
الكويت	٢	٠	٤	٤	٣	٢	٢	٠	١	١٨	٩
العراق	٤	١	٢	٣	٢	٠	٠	٠	٠	١٢	٦
قطر	٢	٠	٠	٠	٤	١	١	٠	٠	٨	٤
الإمارات العربية المتحدة	٠	٠	١	٠	١	٢	٢	١	٠	٧	٤
الصومال	٥	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٧	٤
لبنان	٢	٠	٣	٠	١	٠	٠	٠	٠	٦	٣
تونس	٠	٣	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	٥	٣
الجزائر	٢	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٥	٣
اليمن العربية	٠	١	٠	٠	٢	٠	٠	٢	٠	٥	٣
اليمن الديمقراطية	٢	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٤	٢
المغرب	٠	٠	٠	١	٠	١	١	٠	٠	٣	٢
الأردن	١	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٣	٢
البحرين	٠	٠	٢	٠	١	٠	٠	٠	٠	٣	٢
موريتانيا	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	١
عُمان	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١
الإجمالي	٥٦	٢٣	٣١	١٨	٣٢	١٦	١٦	٣	٢	١٩٧	١٠٠

(*) حسب المسح الشامل لجريدة الأهرام للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١.

الشكل رقم (٢ ـ ٨)

تطور لقاءات الوزراء المصريين والعرب، ١٩٧١ ـ ١٩٧٩



خاتمة

أظهر تحليل الاتصالات السياسية المصرية عبر القنوات الخمس المختلفة أن هناك تعدداً في المستويات، وأن كلاً منها يتكامل مع الآخر في أداء وظائف السياسة الخارجية وإدارة العلاقات مع البلدان العربية، والتعبير عن توجهاتها المختلفة بحسب الفترة الزمنية. وعلى الرغم من أن عمليات الاتصال تعد دالة على التعاون السياسي بين بلدين، أو على الأقل دالة على وجود قناة للتحكم في مسار العلاقات بين البلدين خاصة إذا شهدا خلافات في التوجهات العامة، وفي النظرة إلى قضايا حيوية لكل منهما، فمن الصعب الحكم بأن الاتصال السياسي بين الدول يعد دالة مطلقة للتعاون بين الدول، أو تعبيراً عن علاقات متينة آخذة في التطور، ذلك أنه في بعض الحالات تكون الاتصالات السياسية الكثيفة جداً ـ كما أبرزت ذلك حالة ليبيا ـ مؤشراً على عمق الخلافات وشدتها. ومن هنا أهمية النظرة المتكاملة التي تجمع في طياتها أكثر من عنصر، وهو ما سيكون محلاً للتحليل في الفصل الرابع الخاص بقياس التعاون في علاقات مصر العربية.

يكشف تحليل الاتصالات السياسية المصرية مع الدول العربية كما حدثت في عقد السبعينيات أن كثافتها مع طرف معين تأتي دائماً على حساب أطراف أخرى، وأن هذه الكثافة في لحظات تاريخية بعينها ليست دليلاً مطلقاً على حُسن العلاقات، كما أنها ليست بالضرورة عاصماً من الاختلاف والدخول في مواجهات سياسية وإعلامية وقد تصل أحياناً إلى مواجهة عسكرية محدودة. نشير في هذا الصدد إلى خبرة الاتصالات السياسية المصرية ـ الليبية، والاتصالات السياسية المصرية ـ السورية. وفي

الوجهة المقابلة فإن قلة مستوى الاتصالات السياسية ليست بالضرورة دليلاً على انحسار العلاقات بين بلدين، وتبدو هنا خبرة علاقة مصر مع الكويت والإمارات وقطر والعراق والجزائر والمغرب. وتبدو حالة عمان بارزة في هذا الصدد فرغم قلة تكرارات اللقاءات الرئاسية معها وانخفاض حجم الاتصالات السياسية معها بصفة عامة، حيث لم تزد على ٢٤ تكراراً في كل المستويات ونسبة ٢ بالمئة فقط من إجمالي الاتصالات المصرية مع الدول العربية، فقد كانت البلد العربي الوحيد الذي لم يقرر قطع علاقاته مع مصر طبقاً لمقررات قمة بغداد ١٩٧٨، انطلاقاً من الاتفاق الكلي مع توجهات السياسة المصرية، والطبيعة الاستقلالية للسياسة العمانية.

ومن النتائج التي أظهرها التحليل السابق يمكن إجمال ما يلي:

١ ـ إن اتصالات مصر السياسية تبرز بوضوح كامل تأثير المقاطعة العربية، وتبرز أيضاً الطابع السياسي العام لهذه المقاطعة، وإن هدفها كان عزل السادات عن المحيط العربي.

٢ ـ إن أبرز سنوات الاتصالات السياسية المصرية مع الدول العربية من حيث الانتشار (بمعنى العدد الأكبر من الدول) والكثافة (بمعنى التكرار الأكبر) انحصرت في النصف الأول من عقد السبعينيات، ولأنها الفترة التي شهدت أحداثاً كبيرة كالإعداد للحرب وتوظيف نتائجها عسكرياً وسياسياً، فكانت الأبرز في هذا المجال.

٣ ـ إن هناك حالة من التكامل بين قنوات الاتصال السياسي، ويبدو هذا في مستويين: **أولهما** وهو تكامل قنوات الاتصال موضوعياً، بمعنى أن هناك توظيفاً للقنوات حسب طبيعة القضية وحسب المستوى القيادي، وتبدو قضايا السياسة الخارجية بمثابة المجال الطبيعي لرئيس الدولة، في حين تبدو قضايا تنظيم التعاون الفني مسؤولية رؤساء الوزراء والوزراء، حيث غلب على نتائج لقاءات هذا المستوى إنجاز اتفاقات للتبادل التجاري والتعاون الفني بمختلف فروعه وأنشطته. أما المستوى **الثاني** فهو تكامل القنوات الفرعية الثلاث التي تعبر عن إرادة رئيس الدولة، وهي لقاءات القمة والمعوثين الخاصين والبرقيات والاتصالات التليفونية الرئاسية.

٤ ـ انه رغم انتشار الاتصالات السياسية وشمولها البلدان العربية كلها على مدى فترة الدراسة، فقد وضح وجود تركيز في الاتصالات السياسية بين مصر وعدد محدود من الدول، وهي الدول الأربع الكبرى في هذا المجال، السعودية وليبيا والسودان وسوريا.

٥ ـ إن استمرار حدوث اتصالات سياسية محدودة بين مصر ودول مثل السودان والصومال في ما بعد عام ١٩٧٩ على مستوى لقاءات القمة، كان منفصلاً عن الاتجاه العربي العام بمقاطعة مصر، وكانت له أسبابه الخاصة بهذه الدول ذاتها كالحرب في

القرن الأفريقي بالنسبة للصومال وتوتر العلاقات مع ليبيا بالنسبة للسودان.

ثانياً: التعاون العسكري المصري المُعلن مع الدول العربية

يكتسب التعاون العسكري بين الدول أهمية خاصة نظراً لأنه يمس الأمن الوطني بمعناه المباشر المتعلق بالسيادة الوطنية والقدرة على ردع العدوان الخارجي ورده. وفي إطار العلاقات العربية ـ العربية فإن الاهتمام بقضية الأمن الوطني للدول تداخلت في كثير من الأحيان مع قضية الأمن القومي العربي، والتي يعود الاهتمام بها إلى فترة مبكرة، تتوازى زمنياً مع جهود بلورة نظام إقليمي عربي وتأسيس عملية المواجهة العسكرية مع إسرائيل. وتُعد اتفاقية الدفاع العربي المشترك هي الإطار القانوني التعاهدي الذي يجمع ـ نظرياً ـ كل الدول العربية المُوقعة عليها. وتُمثّل بُنودها الحد الأدنى من الرؤية المشتركة للأمن العربي الجماعي. ولكنها من الناحية التطبيقية قوبلت بعثرات وعقبات حالت دون التجسيد العملي للكثير من الأفكار والقيم والالتزامات الواردة فيها. ولقد تأثرت علاقات التعاون العسكري العربي بعدة عوامل، منها تطورات العلاقات السياسية العربية ـ العربية، وتطور المواجهة السياسية/العسكرية مع إسرائيل ونتائجها في كل مرحلة زمنية، وتدخلات القوى الكبرى.

إلى جانب العمل العربي المشترك المُفترض في الاتفاقية، هناك أيضاً التعاملات العربية الثنائية أو الجماعية المحدودة بحسب ما تقتضيه الظروف، وهي تعاملات امتدت لتشمل صيغاً تعاونية وصراعية معاً. وفي هذا المبحث فإن الاهتمام ينصب على علاقات التعاون العسكري المُعلن بين مصر والدول العربية الأخرى. وسوف يتم معالجة ثلاث نقاط متكاملة وهي:

الأولى: مباحثات وزير الدفاع المصري مع نظرائه من وزراء الدفاع العرب.

ثانياً: المشاركة العسكرية العربية على الجبهة المصرية في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

الثالثة: صناعة السلاح المصرية ـ العربية المشتركة.

١ ـ لقاءات ومباحثات وزير الدفاع المصري ونظرائه العرب

تُعد مباحثات وزراء الدفاع والحربية مُؤشراً على مدى التعاون بين الدول في المجال الحيوي المتعلق بالأمن والدفاع. وتجري المباحثات العسكرية بين الدول المختلفة وفق مستويين: **أحدهما** مستوى الوزراء، **والثاني** مستوى الخبراء والفنيين بقيادة كبار العسكريين في قطاعاتهم المختلفة. ويُعد مستوى الوزراء الأكثر أهمية لأنه يعالج القضايا الكبرى والموضوعات ذات الطبيعة الاستراتيجية، ويضع التوجيهات الرئيسية التي يتم الالتزام بها في مستوى الخبراء والفنيين وكبار العسكريين. وعلى الصعيد

العملي هناك قدر من التكامل بين المستويين.

وفي ما يتعلق بالمباحثات العسكرية بين مصر والدول العربية وفق مستوى الوزراء في فترة الدراسة، ووفقاً لما يشير إليه الجدول رقم (٢ ـ ٨)، فقد اقتصرت هذه المباحثات على عدد محدود من الدول العربية، وهي تسع دول من إجمالي ٢٠ دولة، أي ما نسبته ٤٥ بالمئة فقط. ويُلاحظ على هذه الدول أنها تشتمل على الدول الملاصقة جغرافياً لمصر كالسودان وليبيا، أو القريبة منها كالسعودية، ودول في المشرق العربي كسوريا والعراق، وأخرى في الخليج كالإمارات وعمان والكويت، فضلاً عن الصومال جنوب شرق وادي النيل. وربما تشير هذه المجموعة من الدول التي اقتصرت عليها المباحثات العسكرية وفق مستوى الوزراء إلى الدوائر المباشرة للأمن الوطني المصري من جهات الجنوب والشرق والغرب، والتي تتضمن دول الجوار العربية، وأخرى ينطبق عليها وصف دول التعاون السياسي والعسكري الاستراتيجي لمصر.

وتبعاً لبيانات الجدول، فقد تم ٣٧ لقاءً بين وزير الدفاع المصري ونظرائه العرب في الفترة ما بين ١٩٧١ وحتى ١٩٧٩، ولم تحدث أية لقاءات مُعلنة في أعوام ١٩٧٥ و١٩٧٧ و١٩٨٠ و١٩٨١. وقد استحوذت السنوات الثلاث الأولى ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ على النسبة الأكبر من هذه اللقاءات، بإجمالي ٣١ لقاء بنسبة ٨٤ بالمئة. وهو ما يدل على أن هذه السنوات ـ والتي تُعد سنوات الإعداد والتحضير لحرب أكتوبر ـ هي أكثر السنوات التي شهدت تعاملاً عسكرياً تعاونياً بين مصر والدول العربية التسع الواردة في الجدول.

ويدل تطور المباحثات العسكرية وفق هذا المستوى على وجود منحنى هابط (انظر الشكل رقم (٢ ـ ٩)) حيث يبدأ المنحنى من أقصى نقطة له في عام ١٩٧١ ويأخذ في الهبوط التدريجي في السنوات التالية حتى عام ١٩٧٥، ثم يعود إلى الارتفاع والهبوط مرة أخرى حتى نهاية فترة الدراسة.

وتشير بيانات الجدول أيضاً إلى أن عام الحرب ١٩٧٣ كان أكثر السنوات انتشاراً في اللقاءات العسكرية الوزارية، حيث توزعت هذه اللقاءات التسعة على ست دول، وكان نصيب سوريا منها أربعة لقاءات، أي ما نسبته ٤٤ بالمئة من إجمالي لقاءات هذا العام العسكرية. ويمكن إعادة ذلك إلى التحضيرات التي سبقت حرب أكتوبر واقتضت إجراء مباحثات وفق المستوى الوزاري. أما أكثر السنوات محدودية في اللقاءات العسكرية الوزارية فهما عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، واللذان شهد كل منهما مباحثات عسكرية مع دولة واحدة فقط.

الجدول رقم (٢ ـ ٨)

اللقاءات العسكرية المصرية ـ العربية

وفق مستوى وزراء الدفاع، ١٩٧١ ـ ١٩٧٩

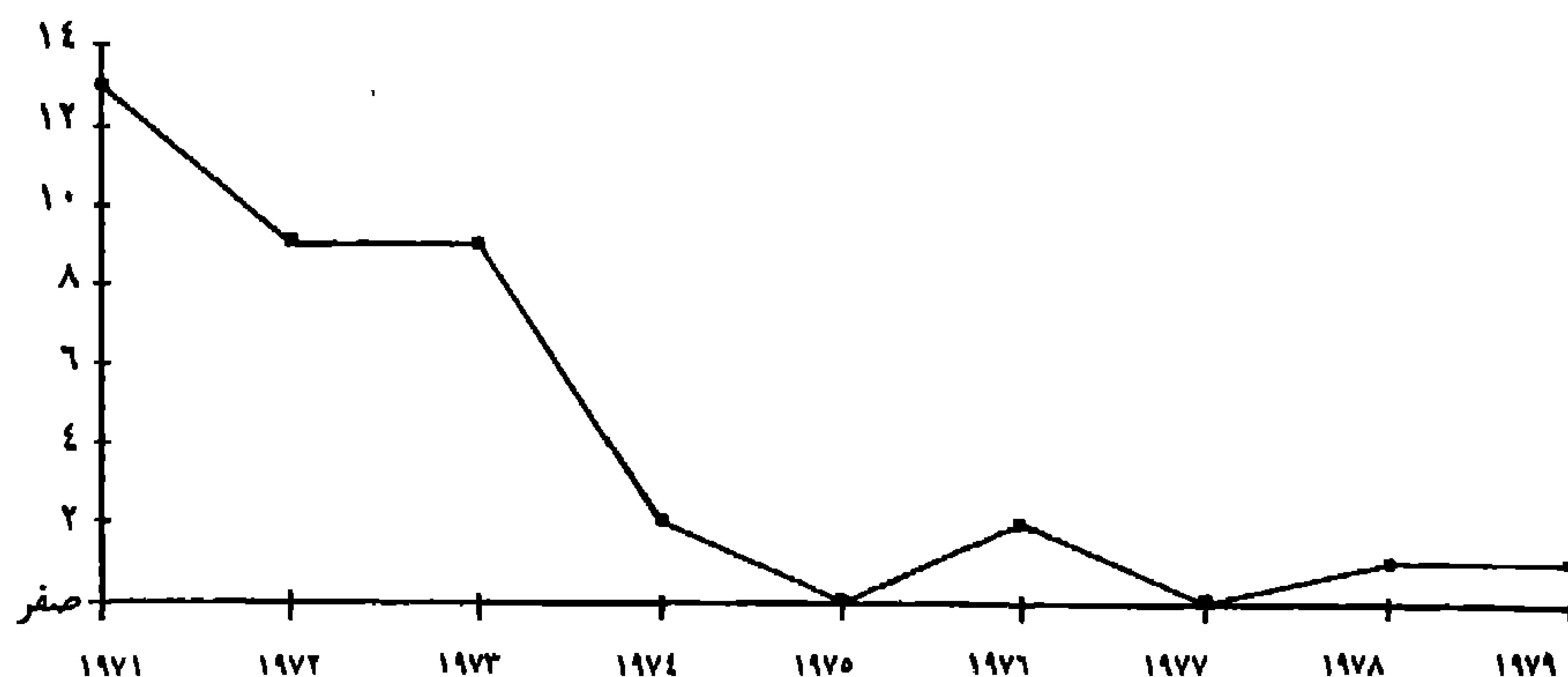
البلد	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	الإجمالي	النسبة المئوية
السودان	٧	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩	٢٤
سوريا	١	١	٤	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٨	٢٢
ليبيا	٣	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	١٦
السعودية	١	٢	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٥	١٤
الكويت	١	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	١١
الصومال	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٢	٥
عمان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٣
العراق	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٣
الإمارات العربية المتحدة	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٣
الإجمالي	١٣	٩	٨	٢	٠	٢	٠	١	١	٣٧	١٠٠

المصادر: حسب المسح الإجمالي لجريدة الأهرام، وثبت الأحداث في: *Middle East Journal* للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١.

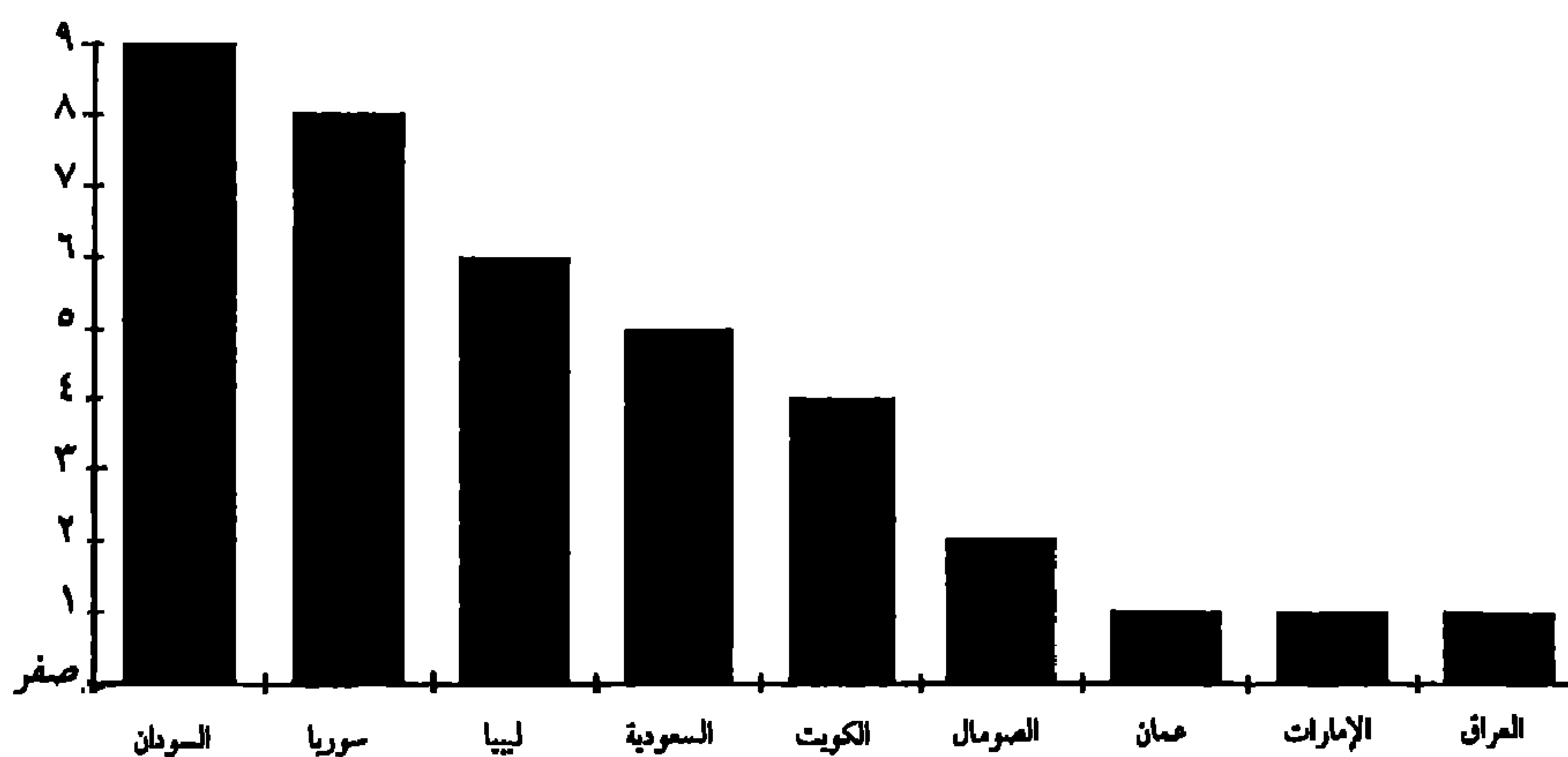
غير أن هذا التقييم العام يأخذ شكلاً أكثر دقة عند الوضع في الاعتبار اختلاف الأوزان النسبية وتنوع أسباب التعاون العسكري بين مصر وهذه الدول، خاصة التي جرى معها العدد الأكبر من تلك اللقاءات، وهو ما يمكن اكتشافه من خلال بيانات الجدول على النحو التالي:

١ ـ إن السودان ـ وهو العمق الاستراتيجي المباشر للأمن الوطني المصري من ناحية الجنوب ـ جاء في المرتبة الأولى، حيث استحوذ على ٢٥ بالمئة من إجمالي لقاءات مستوى وزراء الدفاع (انظر الشكل رقم (٢ ـ ١٠)). وقد تركزت هذه اللقاءات في الأعوام الثلاثة الأولى. ويبدو من بيانات الجدول أن عام ١٩٧١ يحتل موقعاً خاصاً في ما يتعلق بالمباحثات العسكرية بين البلدين، حيث شهد ٧ لقاءات عسكرية وفق مستوى الوزراء، من إجمالي ٩ لقاءات تمت خلال فترة الدراسة ككل.

الشكل رقم (٢ ـ ٩)
تطور اللقاءات العسكرية بين مصر والدول العربية
(مستوى الوزراء)، ١٩٧١ ـ ١٩٧٩



الشكل رقم (٢ ـ ١٠)
الدول العربية مرتبة تنازلياً تبعاً للقاءات العسكرية
مع مصر وفق مستوى الوزراء، ١٩٧١ ـ ١٩٧٩



ويمكن إعادة هذا التركز إلى ثلاثة عوامل وهي:

أ ـ الدور الإيجابي الذي لعبته مصر عسكرياً ـ من خلال قواتها الموجودة في الأراضي السودانية مثل الكلية الحربية في جبل الأولياء والقاعدة الجوية المصرية في وادي سيدنا ـ في إنهاء محاولة الانقلاب التي شارك فيها الحزب الشيوعي السوداني في ١٧ تموز/يوليو ١٩٧١[٨]، والتي انتهت بهزيمة الانقلاب واستمرار سيطرة نظام حكم النميري على الأوضاع في البلاد. وبذلك تُعد السودان البلد العربي الوحيد في عقد السبعينيات الذي شهد تدخلاً عسكرياً مصرياً محدوداً لصالح الحفاظ على نظام الحكم القائم فيه ضد معارضيه السياسيين والعسكريين.

ب ـ أن السودان في ذلك الوقت كان يُواجه بتحديين كبيرين، تمثّلا في: **أولاً**، تفاقم الحرب الأهلية في الجنوب جنباً إلى جنب مع الجهود السياسية التي كانت تُبذل إقليمياً وسودانياً لتسوية تلك الحرب، والتي انتهت آنذاك بتوقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢[٩]. **ثانياً**، التوتر في العلاقات الليبية ـ السودانية، الأمر الذي أثّر في موقف السودان بشأن الانضمام إلى اتحاد الجمهوريات العربية الذي أُعلن وفقاً لميثاق طرابلس الرباعي وكان السودان أحد أطرافه.

ج ـ حاجة مصر للاطمئنان على عمقها الاستراتيجي المباشر في الجنوب، خاصة في ضوء وجود قوات عسكرية مصرية في الأراضي السودانية منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

بيد أن هذه التعاملات العسكرية التعاونية المكثفة تعرضت للتدهور الشديد في العام التالي، وهو ما يظهر في اقتصار اللقاءات العسكرية على لقاء واحد. وبدت ملامح التدهور في خريف ١٩٧٢ حين استدعى السودان بعض وحداته العسكرية التي كانت موجودة على جبهة القناة، ثم ما لبثت مصر أن طلبت سحب كل القوات السودانية، واستدعت في الوقت نفسه طلاب كلية الضباط الاحتياط المصريين الذين كانوا في السودان. وقد رافق هذا التدهور النسبي في علاقات التعاون العسكري بين

(٨) برّز السادات دور مصر في مساعدة نظام النميري ضد الإنقلاب «بعدم السماح بقيام حكم شيوعي على الحدود المصرية». انظر: أنور السادات، **البحث عن الذات: قصة حياتي**، ط ٣ (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٩)، ص ٢٩٦. وعن ملابسات قيام الحركة العسكرية للإطاحة بالنميري ودور الحزب الشيوعي فيها، ودور القوات المصرية في هزيمة هذه المحاولة، انظر: جاك ووديز، **الجيوش والسياسة**، ترجمة عبد الحميد عبد الله (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ١٠٧ ـ ١٢٩ وبخاصة ص ١٢٥.

(٩) حول الملابسات الاقليمية التي أحاطت بتوقيع اتفاقية أديس أبابا، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٩)، ص ١٧٠ ـ ١٧٣.

البلدين تطوران إقليميان: **أولهما** تحسُّن العلاقات المصرية ـ الليبية في ضوء الاتفاق حول الوحدة الشاملة والاندماجية المُعلن في أول آب/أغسطس ١٩٧٢، **والثاني** وهو الخلاف السياسي بين كل من مصر وليبيا من جهة، والسودان من جهة أخرى، حول توصيف الوضع في أوغندا ومدى تأييد عيدي أمين بالسلاح[١٠].

بعد توقيع اتفاق التكامل بين البلدين في شباط/فبراير ١٩٧٤، شهد التعاون العسكري تطوراً مهماً تمثل في توقيع اتفاقية الدفاع المشترك في أيار/مايو ١٩٧٦، وهي الاتفاقية الأمنية العسكرية الوحيدة التي وقعتها مصر مع بلد عربي آخر في فترة الدراسة. وفي إطارها تمَّ «توقيع اتفاق تنفيذي لدعم التعاون العسكري بعد مباحثات عسكرية جرت في الخرطوم، شارك فيها رئيسا أركان حرب القوات المسلحة في البلدين»[١١]، وهي المباحثات الوحيدة التي عُقدت بين البلدين وفق مستوى كبار العسكريين طوال فترة الدراسة.

٢ ـ احتلت **سوريا** المرتبة الثانية في اللقاءات العسكرية في مستوى الوزراء، بإجمالي ٨ لقاءات ونسبة ٢٢ بالمئة. وقد توزعت هذه اللقاءات على أربعة أعوام. وقد جرت أكثر المباحثات العسكرية بين البلدين في عام ١٩٧٣، حيث ركزت على التنسيق العسكري المفصل من حيث التوقيتات المقترحة لبدء العمليات وإعداد الجيشين المصري والسوري للعمل المشترك، والبت في عدد من الانعكاسات السياسية العربية على جهود العمل العسكري.

واقع الحال أن عملية التنسيق العسكري المصري السوري للإعداد للحرب بدأت في ظل القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية التي أنشئت في حزيران/يونيو ١٩٧٢ في إطار «اتحاد الجمهوريات العربية»، واقتصر من الناحية العملية على مشاركة ضباط مصريين وسوريين[١٢]، وتقرر استكمالها وجعلها الأساس الذي يدخل عليه البلدان حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهو ما بدأ عملياً مع زيارة وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل إلى سوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢. «وفي هذه الزيارة نوقشت توقيتات مصرية مقترحة للدخول في عمليات هجومية مع نهاية ١٩٧٢، وقد اتفق على تأجيلها إلى مواعيد أخرى لإعطاء مزيد من الوقت لإنجاز ضرورات التنسيق المطلوبة

---

(١٠) حول مظاهر التدهور في التعاملات العسكرية المصرية ـ السودانية في هذه الفترة يمكن الرجوع إلى: *Arab Report and Record*: (16-30 September 1972), p. 448; (1-15 October 1972), p. 472, and (16-31 October 1972), p. 510.

(١١) **الأهرام**، ١٩٧٦/١١/٩.

(١٢) حول ملابسات إنشاء القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية، وحدود دورها وفقاً لما جاء في دستور اتحاد الجمهوريات العربية، انظر: طلعت أحمد مسلم، **التعاون العسكري العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

بصورة مناسبة ودون عجلة»[١٣].

وفي السياق نفسه وللتغلب على المصاعب التي واجهها التخطيط المشترك، «تمَّ تشكيل مجلس أعلى للجيشين المصري والسوري اختص بدراسة المسائل المتعلقة بالقوات المسلحة للبلدين وإعدادها للحرب واتخاذ القرارات بشأنها وإعداد التوصيات الخاصة بشؤون الدفاع وعرضها على رئيسي الدولتين لاتخاذ القرار»[١٤]. ويُعد اجتماع المجلس الأعلى الذي جرى برئاسة وزيري الدفاع المصري والسوري في الإسكندرية بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٧٣ هو الأهم في تلك اللقاءات العسكرية بين البلدين، حيث «تمَّ فيه الاتفاق على كل تفاصيل الخطة المشتركة والتي تحدد التوقيتات والمهام والواجبات المفروضة على كل جبهة من جبهتي القتال»[١٥].

وبعد توقف القتال، استهدفت المباحثات على مستوى الوزراء التي جرت مرتين في عام ١٩٧٤ تقويم نتائج فك الاشتباك الذي حدث على الجبهتين المصرية والسورية، وبحث التطورات السياسية العربية وانعكاساتها على الأوضاع العسكرية للبلدين. ومما تجدر الإشارة إليه وفي سياق التكامل بين المباحثات العسكرية وفق المستويات المختلفة، فقد جرت ٦ لقاءات وفق مستوى رؤساء الأركان وكبار العسكريين المصريين والسوريين، وذلك من إجمالي ٢١ لقاء تمّ بين المسؤولين العسكريين المصريين ونظرائهم من ١١ دولة عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبنسبة ٢٩ بالمئة، محتلة بذلك الترتيب الأول. وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم (٢ ـ ٩).

توزعت هذه اللقاءات وفق مستوى كبار العسكريين على النحو التالي: لقاء واحد في كل من أعوام ١٩٧١ و١٩٧٢ و١٩٧٦، وثلاثة لقاءات في عام ١٩٧٣. وقد جرت لقاءات عام ١٩٧٣ تحت مظلة ضرورات التنسيق العسكري والإعداد للحرب. أما اللقاء الذي تمّ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ في القاهرة بين نائب وزير الدفاع السوري والمسؤولين العسكريين المصريين، فيكتسب أهمية خاصة في سياق التوتر السياسي الذي كان قائماً بين البلدين آنذاك حول عملية التوظيف السياسي لنتائج حرب أكتوبر ومباحثات فك الاشتباك والحرب الأهلية في لبنان والموقف من مؤتمر جنيف للسلام. وقد عكس التوتر السياسي نفسه سلباً على عملية التعاون العسكري المصري ـ السوري، وهو ما بدا واضحاً في قرار مصر إعادة قواتها الجوية التي كانت

---

(١٣) انظر مقتطفات من تقرير الفريق أول أحمد إسماعيل، وزير الحربية المصري، عن زيارته إلى سوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، ولقائه مع الرئيس الأسد والقيادات العسكرية السورية وما انتهى إليه من نتائج، في: محمد حسنين هيكل، **اكتوبر ٧٣: السلاح والسياسة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

(١٤) مسلّم، المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

موجودة في سوريا منذ ما قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، وجاءت مبررات القرار المصري بأنه رد على «تصرف قائد القوات الجوية السورية الذي اعتبر ماساً بكرامة تلك القوات وبوطنهم»[١٦]. وتعد سوريا البلد الأول قياساً بالدول العربية الأخرى في اللقاءات والمباحثات العسكرية وفق مستويي الوزراء وكبار العسكريين في فترة الدراسة.

٣ ـ بالنسبة للقاءات العسكرية مع ليبيا، فقد وصل عددها إلى ٦ لقاءات في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢، بمعدل ثلاثة لقاءات كل عام، ثم انقطعت هذه اللقاءات وفق مستوى الوزراء، ولكنها تكررت وفق مستوى كبار المسؤولين العسكريين والخبراء، ووصل عددها إلى أربعة لقاءات، حيث جرى واحد منها في عام ١٩٧١، وجرت اللقاءات الثلاثة الأخرى في عام ١٩٧٣.

تضمنت موضوعات المباحثات العسكرية المصرية ـ الليبية حتى عام ١٩٧٣ قضية التنسيق العسكري خاصة في ضوء الأفكار التي كانت مطروحة حول قومية المعركة، وإسهام ليبيا في جهود التحضير للمعركة. ومع إعلان الوحدة الشاملة بين مصر وليبيا في أول آب/أغسطس ١٩٧٢ جرت مباحثات عسكرية وفق مستوى الوزراء، كما «تمت تدريبات مشتركة بين وحدات عسكرية من البلدين في ليبيا استمرت لمدة خمسة أيام»[١٧]. وهي التدريبات العسكرية الوحيدة التي أجرتها مصر مع بلد عربي آخر في عقد السبعينيات. كما تم بحث ـ وفق مستوى الخبراء ـ ما سُمي «بالقواعد التنظيمية لتوحيد القوات المسلحة بين البلدين»[١٨].

توقف التعامل العسكري المصري ـ الليبي في عام ١٩٧٤، مع تصاعد الخلافات المصرية ـ الليبية، والتي تطورت في السنوات التالية إلى حد الصدام العسكري المحدود لمدة أربعة أيام متتالية بدأت في ٢١ تموز/يوليو ١٩٧٧، واستخدم فيه الطرفان القوات البرية والجوية. وهو الصدام العسكري الوحيد الذي حدث بين مصر ودولة عربية ملاصقة لها جغرافياً. وجاء توقف الاشتباكات العسكرية نتيجة تدخلات عربية من ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس الجزائري هواري بومدين اللذين قاما بعملية وساطة انتهت بوقف العمليات العسكرية وتبادل العسكريين المحتجزين لدى الطرفين[١٩].

---

(١٦) الأهرام، ١٧/١٠/١٩٧٥.

(١٧) الأهرام، ١٦/٨/١٩٧٢.

(١٨) الأهرام، ٢٣/١/١٩٧٣.

(١٩) يمكن الرجوع إلى تقرير مكثف عن العمليات العسكرية وأسبابها من وجهة نظر مصر وليبيا، والدور الوساطي الذي قام به ياسر عرفات والرئيس بومدين، في:
Arab Report and Record (16-31 July 1977), pp. 580-584.

٤ ـ جاءت **السعودية** في المرتبة الرابعة بإجمالي خمس لقاءات عسكرية وفق مستوى الوزراء بنسبة ١٣ بالمئة. وتوزعت اللقاءات على أربعة أعوام، وشملت موضوعات المباحثات تطوير التعاون العسكري، والدور الذي يمكن أن تلعبه السعودية في إطار توجهات قومية المعركة التي كانت سائدة في مطلع السبعينيات، وخاصة تمويل بعض صفقات السلاح المتطورة لمصر، والدخول في صناعة سلاح مشتركة، فضلاً عن مناقشات تأثير عدد من الأحداث السياسية والعسكرية مثل إعلان الملك حسين مشروعه الخاص بالمملكة العربية المتحدة وفك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ورفع الحظر النفطي.

كان قيام السعودية بتمويل شراء أسلحة غربية لمصر لإنهاء اعتمادها على الأسلحة السوفياتية الصنع يمثل ولا سيما في الفترة التالية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ مُؤشراً على قوة التعاون العسكري بين البلدين. وفي هذا الإطار أتت تصريحات السادات حول وضع «السعودية مبلغ ١٠٠ مليون دولار تحت تصرف مصر للمساعدة في عملية إنهاء الاعتماد على السلاح السوفياتي»[٢٠]، والتأكيد على «التزام السعودية بتسليح القوات المصرية لمدة خمس سنوات قادمة تدفعها هي دون أن تدفع مصر مليماً واحداً»[٢١].

تأثر التعاون العسكري المصري ـ السعودي سلباً بعد التزام السعودية بإجراءات المقاطعة، وهو ما بدا فيما أعلنه وزير الدفاع السعودي حول قرار بلاده بعدم تمويل صفقة طائرات أمريكية لمصر من طراز أف ـ ٥[٢٢].

٥ ـ بالنسبة **للكويت** فقد جرت أربعة لقاءات عسكرية وفق مستوى الوزراء في الأعوام الثلاثة الأولى من عقد السبعينيات. وتوافقت هذه اللقاءات إجمالاً مع اتجاهات السياسة المصرية الخاصة بتطوير العلاقات مع الدول الخليجية في كافة المجالات.

٦ ـ بالنسبة للصومال، فقد تم لقاءان وفق مستوى الوزراء، أحدهما قبل حرب أكتوبر، ضمن جولة استطلاعية قام بها الفريق أول أحمد إسماعيل في تموز/ يوليو ١٩٧٣ ضمّت السودان واثيوبيا. أما اللقاء الثاني فقد تمَّ في مقديشو في آب/ أغسطس ١٩٧٨، وترافق مع تداعيات الحرب الصومالية الاثيوبية، وهزيمة الصومال والتوتر المصري ـ الاثيوبي. وكان الهدف العام من هذه المباحثات استطلاع نتائج الحرب على الوضع العسكري الصومالي.

٧ ـ فيما يتعلق بعمان، فهي الدولة العربية الوحيدة التي أجرت مباحثات

---

(٢٠) الأهرام، ١٨/٤/١٩٧٤.

(٢١) الأهرام، ١٦/٧/١٩٧٧.

(٢٢) تصريح لوزير الدفاع السعودي إلى جريدة: الرأي (الأردن)، ١٤/٥/١٩٧٩.

عسكرية مع مصر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩، في ظل وجود إجراءات المقاطعة العربية التي لم تلتزم بها عمان أصلاً.

وفيما يتعلق بمستوى اللقاءات العسكرية وفق مستوى كبار المسؤولين العسكريين، وتبعاً لبيانات الجدول رقم (٢ ـ ٩)، فقد وصلت إلى إجمالي ٢١ لقاء، توزعت على عشر دول عربية وهي سوريا (٦ لقاءات)، وليبيا (٤ لقاءات)، والعراق واليمن (لقاءان)، والجزائر والمغرب والسودان ولبنان والكويت والسعودية (لقاء واحد لكل منها)، ولقاء واحد مع مسؤولين عسكريين من منظمة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية تناول بالبحث «قضايا عسكرية وسياسية»[٢٣]. وهو ما يعني أن التعامل العسكري المعلن مع دول اليمن والجزائر والمغرب والعراق، وهي من الدول التي شاركت بجهود عسكرية في حرب أكتوبر، فضلاً عن لبنان، قد انحصر في مستوى لقاءات كبار المسؤولين العسكريين فقط. وقد توزعت هذه اللقاءات المعلنة على أعوام ١٩٧٢ و١٩٧٤ و١٩٧٦. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى: تتعلق بافتراض وجود قنوات للتعامل العسكري غير معلن عنها بين مصر وعدد من الدول العربية، خاصة الدول التي شاركت في المجهود الحربي في حرب أكتوبر ١٩٧٣، كاليمن والجزائر والمغرب والعراق وغيرها، إذ من غير المقبول نظرياً أو عملياً أن تُرسل هذه الدول قوات وأسلحة دون أن يسبقها مباحثات واتصالات عسكرية وفق مستويات عديدة. ونظراً لظروف الحرب وضرورات التمويه الاستراتيجي، فإن الاستنتاج هو أنه كان لمصر عدة اتصالات عسكرية مع عدد من الدول العربية لم يُعلن عنها في حينها، وان عدم الإعلان مرتبط بضرورات الخداع الاستراتيجي.

الملاحظة الثانية: أنه في سياق افتراض وجود قنوات تعامل واتصال عسكرية بين مصر والدول العربية غير مُعلن عنها، يبرز موضوع مبيعات السلاح المصرية للعراق والذي أعلن عنه السادات في عام ١٩٨١ وبدا كمفاجأة سياسية وعسكرية آنذاك[٢٤]. ويتضمن موضوع مبيعات السلاح المصرية للعراق بعدين آخرين: **أولهما**: أن المقاطعة الشاملة العربية ـ المصرية كانت محلاً للتجاوز سواء من مصر أو من أطراف عربية أخرى، وذلك تبعاً للحالة. **والثاني** أن التطورات السياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية ومحيطها الإقليمي كما في مطلع الثمانينيات، دفعت البلدين رغم ما

---

(٢٣) **الأهرام**، ٢١/ ٢/ ١٩٧٢.

(٢٤) في المرة الأولى التي أعلن فيها السادات عن مبيعات سلاح مصرية للعراق قرن هذا الموقف بأمرين: وهما إدانة الحرب لأنها بين بلدين إسلاميين، وتقدير مصر للموقف العراقي أثناء حرب اكتوبر. انظر: **الأهرام**، ١/ ٤/ ١٩٨١. وقد أيد مجلس الشورى هذا الموقف. انظر بيان المجلس في: **الأهرام**، ٦/ ٤/ ١٩٨١.

بينهما من تباين في قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلى إجراء اتصالات وتعاملات عسكرية على قاعدة الاتفاق في مواجهة النظام الإيراني الذي خلف نظام الشاه.

الجدول رقم (٢ ـ ٩)

مباحثات كبار العسكريين المصريين والعرب، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

البلد	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٩	الإجمالي
سوريا	١	١	٠	٣	٠	١	٠	٠	٦
ليبيا	١	٠	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٤
العراق	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢
اليمن	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
الجزائر	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
المغرب	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
السعودية	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١
لبنان	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
المنظمة	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
السودان	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١
الكويت	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١
عمان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١
الإجمالي	٤	٦	٣	٣	١	٢	١	١	٢١

المصادر: حسب المسح الإجمالي لجريدة الأهرام، وثبت الأحداث في: *Middle East Journal* للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١.

الملاحظة الثالثة: خاصة بعدم ظهور الأردن في فترة الدراسة كدولة تطلب التعامل معها نوعاً من اللقاءات العسكرية المُعلنة سواء وفق مستوى الوزراء أو مستوى كبار المسؤولين العسكريين، وذلك بالرغم من أن المنطق العام ـ ولا سيما في ضوء متطلبات الحرب كما تمت في عام ١٩٧٣ ـ افترض مثل هذا التعاون العسكري ولو في حدود دنيا. والمعروف «أن الأردن كان أحد أطراف القيادة المشتركة للجبهات العربية التي أُنشئت في قمة طرابلس يونيه ١٩٧٠، بعد تجزئتها إلى جبهة شمالية في سوريا، وجبهة شرقية في الأردن، وجبهة جنوبية في مصر، إلا أن اصطدام السلطات الأردنية والمقاومة الفلسطينية عرقل أعمال القيادة وأفقدها فاعليتها»[٢٥].

ويمكن تفسير غياب التعاملات العسكرية المعلنة بين مصر والأردن إلى عدد من الأسباب:

(٢٥) مسلّم، التعاون العسكري العربي، ص ١٩٣.

الأول غياب الثقة المتبادلة بين الرئيس السادات والملك حسين.

الثاني تباين مواقف البلدين حول جهود الحل السلمي التي طُرحت في مطلع السبعينيات، إلى الحد الذي دفع مصر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن رداً على مشروع الملك حسين (آذار/ مارس ١٩٧٢) الذي حمل اسم «المملكة العربية المتحدة»، والذي اعتبره السادات «بمثابة خروج عن الخط العربي»[٢٦].

الثالث ان اتفاق سوريا ومصر على خوض الحرب المشتركة كما حدث في أكتوبر ١٩٧٣، تضمن استبعاد الأردن من المشاركة في العمليات العسكرية نظراً لعدم استعداد الجبهة الأردنية من ناحية، وللخوف من تسرب معلومات عن الخطط المشتركة من ناحية أخرى[٢٧].

٢ ـ المشاركة العسكرية العربية في حرب أكتوبر

اقتصر التخطيط والإعداد لخوض حرب أكتوبر على تعاملات واتصالات مصرية ـ سورية على النحو الثنائي المُشار إليه آنفاً. ومع ذلك فقد شهدت الجبهة المصرية مشاركة عسكرية عربية، أو بالأجرى نوعاً من الدعم العسكري العربي في صورة قوات قتالية أو أسلحة وطائرات مختلفة. وقد استندت هذه المشاركة إلى أساسين نظريين أحدهما هو الاتفاقات أو التفاهمات الثنائية التي أجرتها مصر مع بعض الدول العربية سواء قبل بدء المعارك أو أثناءها. والثاني قرارات تمَّ اتخاذها في الدورة الثالثة عشرة لمجلس الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية، وكان من بينها «تحديد حجوم معينة من القوات العربية تكون جاهزة في أماكن تمركزها في بلدانها في نهاية مارس ١٩٧٣، ومستعدة للتحرك إلى الأماكن التي يحددها القائد العام للقوات المسلحة العربية. وتضمن قرار المجلس بأن تكون الوحدات كاملة التجهيز والتسليح

---

(٢٦) الوصف الوارد في المتن استخدمه السادات أمام المؤتمر الشعبي الفلسطيني في القاهرة، والذي أعلن فيه قطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن. انظر: **الأهرام**، ٧/٤/١٩٧٢.

(٢٧) يذكر محمد حسنين هيكل أن الاجتماع الثلاثي الذي ضم الرئيسين الأسد والسادات والملك حسين في القاهرة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، أُريد به أن يكون غطاء لاجتماع ثنائي بين الرئيسين المصري والسوري كجزء من التخطيط المشترك للحرب، وأنه قد استقر رأيهما على عدم مفاتحة الملك حسين بشيء من خططهما لعدم إحراج وضعه أولاً، ثم لمخاطر فتح جبهة أردنية دون قوات كافية لحمايتها، وكذلك لأن هناك عناصر في عمان لا داعي لكشف كل الأوراق أمامها. انظر: هيكل، **اكتوبر ٧٣: السلاح والسياسة**، ص ٣٠٨. وهناك من يرى آثاراً سلبية لهذا الأمر تمثلت في حرمان القوات المصرية والسورية من قوة عسكرية تضم قرابة أربع فرق جيدة التدريب والتسليح. انظر محمد حافظ إسماعيل، **أمن مصر القومي في عصر التحديات** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧)، ص ٣٠٠.

والتدريب، وأن تتحمل الدول صاحبة الدعم كل نفقاتها»[٢٨]. وقد تعهدت بعض الدول العربية كالعراق والسعودية والكويت وليبيا والجزائر والمغرب والسودان والإمارات بتقديم قوات جوية ومشاة وكتائب مدفعية وألوية مدرعة للجبهات المصرية والسورية والأردنية[٢٩].

وبناء على هذين الأساسين تلقت الجبهة المصرية دعماً عسكرياً كما يلي:

«١ ـ **من الجزائر**: سرب طائرات ميغ ٢١ وسرب طائرات سوخوي وصلا في الفترة ٩ و١٠ أكتوبر ١٩٧٣، ثم سرب طائرات ميغ ١٧ ولواء مدرع وصل في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣.

٢ ـ **من العراق**: سرب طائرات هوكر هنتر وصل في مارس ١٩٧٣.

٣ ـ **من ليبيا**: لواء مدرع تمركز في مصر قبل الحرب.

٤ ـ **من المغرب**: لواء ميكانيكي وصل خلال الحرب.

٥ ـ **من السودان**: لواء مشاة وصل بعد وقف اطلاق النار ١٩٧٣/١٠/٢٢.

٦ ـ **من الكويت**: كتيبة مشاة تمركزت في مصر قبل الحرب.

٧ ـ **من تونس**: فوج مشاة وصل أثناء الحرب.

٨ ـ **من جيش التحرير الفلسطيني**: فوج ميكانيكي تمركز في مصر قبل الحرب.

٩ ـ **من اليمن الديمقراطية**: تسهيلات بحرية للأسطول المصري، والتعاون في فرض الحصار البحري على منطقة باب المندب»[٣٠].

يُضاف إلى ما سبق طائرات ميراج ليبية وكتيبة صواريخ كروتال ليبية كانت موجودة في الجبهة المصرية منذ منتصف عام ١٩٧٢، ودار حولها جدل كبير، طالبت ليبيا باستعادتها في عام ١٩٧٤ في غمرة الخلافات السياسية بين البلدين، وهو ما اعتبرته مصر ضاراً بقدرات الدفاع الجوي المصرية، ولا سيما في ضوء احتمالات استئناف القتال مرة أخرى[٣١].

---

(٢٨) من قرارات الدورة الثالثة عشرة العادية لمجلس الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية، ١/٣٠/ ١٩٧٣ في القاهرة، نقلاً عن: مسلم، **التعاون العسكري العربي**، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢٩) انظر في تفاصيل تلك التعهدات: محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، ج ٣: **أمريكا والعرب** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ١٤٣.

(٣٠) حسن البدري، **التعاون العسكري العربي المشترك: ماضيه، حاضره، مستقبله** (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٢)، ص ٩٢ ـ ٩٤، ومسلّم، المصدر نفسه، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٣١) انظر في ذلك رسالة السادات إلى رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة الليبي مُحذراً فيها من العواقب الخطيرة للسياسة الليبية تجاه مصر، ومن بينها طلب سحب طائرات الميراج مصحوبة بكامل=

ويثير موضوع إرسال بعض الدول العربية قوات وأسلحة إلى الجبهة المصرية للمساهمة في أعمال الحرب ثلاث دلالات على النحو التالي:

الدلالة الأولى: بالرغم من أن الجهد الرئيسي في الإعداد والتخطيط والقتال في الحرب انحصر في إطار العلاقة الخاصة بين مصر وسوريا، فإنه لا يمكن إغفال الآثار الإيجابية للدعم العربي العسكري المتنوع في تنفيذ بعض المهام الكبرى مثل الذي قدمته اليمن الديمقراطية من تسهيلات للقوات البحرية المصرية لتنفيذ حصار باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية، ومثل الذي قدمته الجزائر والمغرب والعراق وتونس للمساعدة في تحقيق ميزات نسبية للجبهة المصرية، خاصة في الفترة التي شهدت نجاح القوات الإسرائيلية في استغلال الثغرة لتدعيم وجودها العسكري على الضفة الغربية للقناة وعزل قوات الجيش الثالث في الضفة الشرقية للقناة.

الدلالة الثانية: ان هذا الدعم العسكري العربي رغم أهميته ودوره الإيجابي بصفة عامة، إلاّ أنه لم يكن مُؤسساً على تنسيق سياسي شامل، الأمر الذي «لم يترك الفرصة لدول المساندة والحشد توجيه طاقاتها السياسية والاقتصادية والإعلامية بأسلوب أكثر تأثيراً»[٣٢]. ويرجع ذلك إلى اهتمام الطرفين الرئيسيين في الحرب بتأمين عنصر المفاجأة الاستراتيجية، والتي استدعت بدورها تضييق دائرة الأطراف التي تعلم بالتحضيرات والتجهيزات والتوقيتات المحددة للقتال. وهكذا «حالت مصاعب إدارية وسياسية دون حشد القوات العربية على الجبهات الأمامية قبل بدء الحرب، مما فوّت على القوات فرصة التجمع المبكر والتعرف على ميادين العمليات التي ستعمل فيها، وتدريبها على المهام التي ستُكلف بها، وتنظيم تعاونها مع القوات التي ستقاتل إلى جانبها»[٣٣].

الدلالة الثالثة: إن اختلاف التوجهات الأساسية من الحرب، حتى بين طرفيها الرئيسيين ـ مصر وسوريا ـ كان له دور أساسي في الحد من فاعلية المشاركة العربية العسكرية[٣٤].

٣ ـ صناعة السلاح المصرية ـ العربية المشتركة

عرفت مصر صناعة السلاح منذ عهد محمد علي، وتكثف الاهتمام بهذه الصناعة

=وحداتها، رغم أن هذه الطائرات ـ حسب قول السادات ـ ما زالت مكلفة بمهام قتالية ورغم احتمال استئناف القتال مرة أخرى. **الأهرام**، ١٩٧٤/٨/٧.

(٣٢) البدري، المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٣٣) إسماعيل، **أمن مصر القومي في عصر التحديات**، ص ٣٠٠.

(٣٤) انظر في ذلك: مسلّم، **التعاون العسكري العربي**، ص ٢٠١.

الحيوية بعد تموز/يوليو ١٩٥٢[٣٥]. وفي عقدي الخمسينيات والستينيات ساعدت عدة عوامل على إيلاء مزيد من الاهتمام، من بينها تصاعد المواجهة العسكرية مع إسرائيل، وتأكد العلاقة الوثيقة بين ضمان الأمن الوطني والقومي والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال التصنيع الحربي، فضلاً عن علاقة الصناعات الحربية بتعزيز مكانة مصر في العالم الثالث، وكسر احتكار القوى الكبرى للسلاح، ودورها الإيجابي لعملية التنمية الاقتصادية[٣٦]. ولا جدال في أن مصر تحتل مكان الصدارة بين البلدان المنتجة للأسلحة في المنطقة العربية، سواء من حيث حجم الإنتاج أو من حيث تنوعه. لكن سياسة التوسع الزائد في التصنيع الحربي والتي اتبعت منذ نهاية الخمسينيات، وعدم الاستغلال الكامل لطاقتها، وضغوط المواجهة مع إسرائيل ولا سيما بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧، وضعف عمليات التسويق للمنتجات العسكرية المصرية وفقدان التنسيق بين وزارة الإنتاج الحربي والقوات المسلحة المصرية، والعروض الغامضة التي قُدمت من قبل الاتحاد السوفياتي مطلع السبعينيات حول الترخيص لمصر بإنتاج بعض نوعيات الأسلحة السوفياتية، وضعف التمويل المحلي، كلها عوامل حالت دون تنمية الصناعة العسكرية المصرية بما يتوافق مع بنيتها الأساسية المادية والبشرية الموجودة بالفعل وأهميتها وعلاقتها الوثيقة بعملية التنمية الشاملة[٣٧].

ومع نهاية حرب أكتوبر وما صاحبها من نتائج عسكرية وسياسية، بدت هناك حاجة ملحة لإعادة تنظيم الصناعة الحربية المصرية على أسس جديدة تتوافق مع مجمل توجهات السياسة المصرية التي برزت منذ منتصف السبعينيات، والتي قامت على الانفتاح الداخلي وتعميق العلاقة مع دول الخليج العربية، ومزيد من الارتباط بالغرب خاصة الولايات المتحدة، والابتعاد التدريجي عن الاتحاد السوفياتي. ولقد تمثل الأثر المباشر لمجمل هذه التوجهات في السلوك العسكري المصري في ما يتعلق بالسلاح في أمرين وهما:

ـ تنويع مصادر السلاح التي يعتمد عليها الجيش المصري، بهدف إحداث توازن بين نظم الأسلحة الغربية والشرقية، وتقليل الاعتماد تدريجياً على السلاح السوفياتي.

---

(٣٥) انظر عرضاً عاماً لتطور صناعة السلاح المصرية في: «Defence Industries of the Middle East: Egypt,» *Middle East Strategic Studies Quarterly*, vol. 1, no. 1 (Summer 1988), pp. 12-22.

(٣٦) انظر في هذه الاعتبارات وعلاقاتها بالتصنيع الحربي، في: Mohamed El-Sayed Selim, «Egypt,» in: James T. Katz, ed., *Arms Production in Developing Countries* (Lexington, MA: Lexington Books, ©1984), pp. 127-129.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل حول دور هذه العوامل في الحد من انطلاق الصناعة العسكرية المصرية، انظر: يزيد صايغ، **الصناعة العسكرية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٥٤ ـ ١٥٧.

ـ تدعيم صناعة السلاح المصرية، والتركيز على توجهها إلى المنطقة العربية للحصول على تمويل لدفع عمليات التصنيع والتوسع في التسويق.

ويجد التوجه الخاص بتدعيم صناعة السلاح المصرية والتركيز على الإطار العربي أصوله النظرية والسياسية في عدد من التوصيات والقرارات التي اتخذت في إطار الجامعة العربية في أوائل الخمسينيات ومطلع السبعينيات، والتي دعت ـ كما في الخمسينيات في اجتماع رؤساء الدول الموقعة على معاهدة الدفاع العربي المشترك ـ إلى إنشاء المصانع والمعامل وأن يكون إنتاجها مشتركاً بين الدول العربية. «وفي السبعينيات اتخذ مجلس الدفاع المشترك قراراً في دورته الرابعة عشرة مايو ١٩٧٤ بالموافقة على إنشاء مؤسسة عربية للصناعات المتطورة وإعطاء أسبقية للصناعات الحربية. كما أن دستور اتحاد الجمهوريات العربية الذي ضم مصر وسوريا نص على شيء مماثل، حين ذكر أن من أهداف السياسة الدفاعية لدولة الاتحاد التنسيق بين الصناعات العسكرية في الجمهوريات الأعضاء، ومن ثم قررت البلدان الثلاثة البدء في مخطط لإنتاج مشترك للأسلحة عند تشكيل القيادة العامة للقوات الاتحادية في أول يونيو ١٩٧٢. وكانت أبرز التوصيات العربية التي مزجت بين الصناعة الحربية المصرية والأموال العربية بصورة صريحة وواضحة، تلك التي دعا إليها مؤتمر التنمية الصناعية الثاني للدول العربية الذي عُقد في ١٧ نوفمبر ١٩٧١ في الكويت، ونصت على إنشاء هيئة عربية للتصنيع الحربي تدعمها رؤوس أموال عربية، وتعتمد على البنية التحتية للقاعدة الصناعية المصرية الأصيلة التي سبق أن أوجدتها المصانع الحربية المصرية في مطلع الخمسينيات»[٣٨].

وقد كانت الجولة الرابعة في الصدام العربي ـ الإسرائيلي حافزاً لتجدد الاهتمام العربي بإنشاء صناعة حربية محلية وذلك «لسببين: **الأول** هو أن هذه الحرب قد كشفت عن معدلات عالية غير متوقعة من استهلاك الذخائر في المعارك الحديثة، وبالتالي أوضحت مدى اعتماد الأطراف المشاركة فيها على القوى العظمى في إعادة التزويد بالأسلحة أثناء المعركة. **والثاني** أنه بمقدور أي جيش إصلاح نسبة عالية جداً من دباباته ومدرعاته إذا ما توافر له قطع الغيار اللازمة لذلك»[٣٩]. غير أن الجديد الذي حمله التوجه المصري في منتصف السبعينيات تمثل في بعدين:

الأول: مزيد من الارتباط مع دول الخليج العربية بقيادة العربية السعودية، بعد أن أحجمت دول مثل الجزائر وسوريا والعراق والمغرب وليبيا لأسباب مختلفة عن المشاركة في تأسيس صناعة عسكرية عربية يكون قوامها الصناعات العسكرية المصرية

---

(٣٨) مسلّم، التعاون العسكري العربي، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ (بتصرف).

(٣٩) صايغ، المصدر نفسه، ص ١٥٨ (بتصرف).

القائمة بالفعل. وكان الشعار الذي طُرح يقوم على دمج المال الخليجي والقدرات الصناعية الحربية المصرية. ومن المهم القول إن هذا الشعار لم يكن ليطرح بهذه الصيغة إلاً في ضوء العلاقة الاستراتيجية التي كانت تجمع مصر والسعودية في مجالات مختلفة، ومن بينها المجال الأمني ـ الدفاعي، وبما يسمح بقدر من التخطيط العسكري المنسق والتكامل في القدرات الدفاعية بين البلدين(٤٠).

الثاني: الاتجاه نحو الإنتاج المشترك مع الشركات الغربية، الأوروبية أكثر منها الأمريكية، وذلك كتجسيد لاتجاه عام يقوم على إعادة تصنيع التكنولوجيا الغربية الحربية(٤١).

وفي ظل هذا التوجه المصري والاستجابة الخليجية تم تأسيس «الهيئة العربية للتصنيع» في منتصف عام ١٩٧٥ بين كل من السعودية وقطر ودولة الإمارات العربية، وهي الدول التي قدمت رأس المال عبر أنصبة متساوية بلغت ٢٦٠ مليون دولار لكل طرف، في حين قدمت مصر البنية الأساسية للمشروع إضافة إلى الأيدي العاملة من خلال أربعة مصانع حربية قائمة ومملوكة للحكومة المصرية وعدد آخر من الشركات(٤٢).

تحددت أهداف تأسيس الهيئة العربية للتصنيع في «تطوير القدرات العربية على إنتاج الأسلحة بصورة مستقلة عن إرادة القوى العظمى، ومن الناحية العملية سد حاجات المساهمين العرب من المعدات العسكرية بأسعار أقل من أسعار استيرادها، وتصدير الفائض المتوقع إلى البلدان العربية والإسلامية الأخرى وتحول مصر إلى منتج ومصدر رئيسي للأسلحة»(٤٣). فضلاً عن «تمكين الجيوش العربية من القتال فترة أطول، وتحقيق التعاون والتنسيق العربي البيني وتجنب الازدواجية والتكرار في القدرات العسكرية»(٤٤).

---

(٤٠) حول العلاقة بين إقامة الهيئة العربية للتصنيع ومجمل العلاقة الاستراتيجية بين مصر والسعودية كما في أواسط السبعينيات، والتي وصفت بمحور الرياض ـ القاهرة، انظر: Paul Jabber, «Oil, Arms, and Regional Diplomacy: Strategic Dimensions of the Saudi-Egyptian Relationship,» in: Malkolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, CO: Westview Press; Cairo: American University in Cairo, 1982), pp. 430-431.

El-Sayed Selim, «Egypt,» pp. 136-137.

(٤١) انظر في تفاصيل هذا الاتجاه:

(٤٢) مزيد من التفصيل حول ملابسات إنشاء الهيئة، والمصانع والشركات التي ساهمت بها مصر في: كمال الدين أبو العزايم، «الصناعة الحربية المصرية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى يومنا هذا،» الدفاع (مؤسسة الأهرام)، العدد ١٤ (١٩٨٧)، ص ٦٠ ـ ٦٦، والمصدر نفسه، ص ١٤٢ ـ ١٤٤.

(٤٣) مسلّم، **التعاون العسكري العربي**، ص ٢٧٤.

(٤٤) صايغ، **الصناعة العسكرية العربية**، ص ١٥٩.

لم تدم هذه التجربة طويلاً، فبعد زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ نشأت خلافات وتوترات سياسية وشخصية داخل الهيئة، ولا سيما بين مصر والسعودية، كما توقفت بعض المشروعات التي كانت قد خضعت للدراسة واتفق عليها من حيث المبدأ كالهيئة المقترحة للتسليح البري. وفي سياق إجراءات المقاطعة العربية، «قررت الدول العربية الثلاث المساهمة أن تتوقف عن تمويل أنشطة الهيئة وإنهاء وجودها من الناحية القانونية من أول يوليو ١٩٧٩، مع إيقاف العمل بالموازنات الاستثمارية للشركات التي تساهم فيها الهيئة. وقد رفضت مصر قرار إلغاء الهيئة واحتفظت باسمها وقانونها وهيكلها التنظيمي، كما استمرت الهيئة في إنتاج السلاح»(٤٥) باعتبارها هيئة مصرية وليست عربية.

وعلى الرغم من أهمية العامل السياسي ـ المُتعلق بزيارة السادات للقدس، ثم توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية وما تلاها من قرارات المقاطعة العربية ـ في تفسير قرار الدول العربية الثلاث المساهمة بالانسحاب من الهيئة، فمن الصعب اعتباره العامل الوحيد وراء إخفاق تجربة التصنيع المصرية ـ العربية العسكرية المشتركة. فهناك عوامل أخرى ارتبطت باختلالات هيكلية في التجربة ذاتها منذ إنشائها، ثم جاءت العوامل السياسية لتدعم من الاختلالات ولتدفع الدول العربية إلى الانسحاب، والاتجاه إلى بناء صناعات سلاح محلية محدودة، إلى جانب الاستمرار في الاتجاه الذي كان قائماً من قبل وهو الاعتماد في التسليح على المصادر الأجنبية الغربية. ومن أبرز هذه الاختلالات الهيكلية(٤٦):

«أ ـ التركيز على أن تصبح مصر القاعدة الأساسية للصناعة العسكرية المشتركة، مع عدم الاهتمام بإنشاء أية منشآت في أي بلد آخر من البلدان الأعضاء في الهيئة العربية للتصنيع.

ب ـ تبني استراتيجية تصنيعية ترتكز على استيراد التقانة والقدرات الإنتاجية من خلال الحصول على تراخيص إنتاج من الغرب، على أن يتم هذا الإنتاج في المصانع والشركات القائمة في مصر بالفعل.

ج ـ الاعتماد المكثف على المعونة الغربية في تدريب الأيدي العاملة التي سيكون بمقدورها إدارة هذه الصناعة وعملياتها الفنية، وتكوين القاعدة العلمية اللازمة لاستيعاب التقانة العسكرية المتقدمة».

إن هذه الخصائص هي التي كشفت عنها تجربة الهيئة العربية للتصنيع، والتي

(٤٥) مسلّم، المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(٤٦) انظر في تفصيل هذه الاختلالات: صايغ، المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٦٣.

جسدت اختلال التوازن لصالح مصر بالأساس، والاعتماد المكثف على الغرب، والتي زاد من حدتها تباين التوجهات المصرية والعربية بعد زيارة القدس، ومن ثم افتقدت الهيئة سمة التوازن في المصالح والعوائد معاً، فكان القرار من قبل المساهمين العرب بالانسحاب على النحو المشار إليه.

ورغم تنوع الأسباب المباشرة وغير المباشرة فإن النتيجة الأخيرة تظل واحدة، وهي نتيجة ذات شقين: **الأول** أن تجربة التصنيع المصري ـ العربي العسكري المشترك، كانت تجربة محدودة من حيث الإمكانيات وعدد المساهمين فيها والمدى الزمني والعوائد الإيجابية لها سواء على الصناعة العسكرية المصرية تحديداً أو العربية إجمالاً. **الشق الثاني** أن العامل السياسي كان له دور في التعجيل بإنهاء تلك التجربة.

خاتمة

يظهر التحليل المكثف السابق أن التعامل العسكري المصري مع الدول العربية شمل أشكالاً تعاونية عدة، امتدت من أدنى صيغ التعاون التي تتمثل في تبادل الآراء والتحليلات عبر لقاءات ومباحثات كبار المسؤولين العسكريين المصريين والعرب، ومروراً بوضع أسس التعاون العسكري والأمني، إلى أكثر صيغ التعاون العسكري عمقاً والتي تتمثل في الدخول في حرب مشتركة ضد عدو واحد. وما بين هاتين الصيغتين الدنيا والقصوى تعددت أشكال التعاون العسكري، مشيرة في الوقت نفسه إلى درجات مختلفة في تعاملات مصر العسكرية مع الدول العربية.

وكما تمت الإشارة من قبل، فقد شمل التعامل العسكري مباحثات بين وزير الدفاع المصري ونظرائه العرب في تسع دول عربية، ومباحثات عسكرية على مستوى كبار العسكريين والخبراء مع عشر دول عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما وقعت مصر اتفاقية للدفاع المشترك مع السودان في عام ١٩٧٦، وكان لقواتها دور مهم في إنهاء الانقلاب العسكري الذي استهدف القضاء على نظام النميري ١٩٧١. وأجرت القوات المسلحة المصرية تدريبات مشتركة مع نظيرتها في ليبيا ١٩٧٢. وقامت مصر ببيع السلاح إلى العراق ١٩٨١ رغم التزامه بالمقاطعة العربية والدور الكبير الذي لعبه في صياغة وإصدار تلك القرارات. وبالمقابل قامت بعض الدول العربية كالسعودية والكويت والجزائر بتمويل صفقات سلاح لمصر كجزء من جهود قومية المعركة قبل حرب أكتوبر، في حين تابعت بعض الدول العربية كالسعودية تمويل صفقات سلاح لمصر. ودخلت مصر ١٩٧٥ مع ثلاث دول عربية خليجية في تأسيس صناعة سلاح استمرت حوالى ثلاث سنوات. وكانت أكثر صيغ التعاون العسكري بين مصر وعدد من الدول العربية قد تجلت أثناء حرب أكتوبر، وقوامها إرسال قوات وأسلحة للمشاركة في جهود الحرب، فضلاً عن التخطيط المشترك بين مصر وسوريا، والذي

قامت على أساسه الحرب. ويلخص الجدول رقم (٢ ـ ١٠) أشكال التعاون العسكري المصري المعلن مع الدول العربية.

الجدول رقم (٢ ـ ١٠)

أشكال التعاون العسكري المصري المُعلن مع الدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

البلد	مباحثات الوزير	مباحثات كبار العسكريين	إرسال قوات	حرب مشتركة	تمويل سلاح	مبيعات سلاح	اتفاقيات أمنية	تدريب عسكري	صناعة سلاح	تدخل لدعم نظام عربي
سوريا	٨	٦	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
السودان	٩	١	٢	٠	٠	٠	١	٠	٠	١
ليبيا	٦	٤	٢	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠
السعودية	٥	١	٠	٠	٢	٠	٠	٠	١	٠
الكويت	٤	١	١	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠
العراق	١	٢	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠
الجزائر	٠	١	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠
المغرب	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإمارات	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠
منظمة التحرير الفلسطينية	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الصومال	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
اليمن العربية	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
اليمن الديمقراطية	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
عمان	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تونس	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
قطر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠
لبنان	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

ويتضح من مراجعة تواريخ حدوث التعاملات العسكرية المصرية ـ العربية المعلنة، أن غالبيتها تمت في النصف الأول من السبعينيات، وهو أمر يتسق تماماً مع الضغوط السياسية والعسكرية التي كان يفرضها احتلال إسرائيل للأراضي العربية، والتي كانت تدفع إلى عدم إغفال احتمال المواجهة العسكرية للتخلص من تلك الضغوط. ثم تغير الأمر مع توجه السياسة المصرية وتركيزها على جعل حرب اكتوبر آخر الحروب، وبالتالي التخفف من ضغوط العمل العسكري في مواجهة إسرائيل وإيلاء الاهتمام والأولوية إلى التسوية السياسية. وكان من نتيجة ذلك أن انخفضت تدريجياً التعاملات العسكرية المصرية ـ العربية، وانحصرت في مجالات ضيقة ومحدودة.

ومن المهم القول إن هذا التوجه في انخفاض التعاملات العسكرية المصرية ـ العربية كان قد بدأ في الفترة التالية مباشرة لتوقف العمليات الحربية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وبالتالي فهو يسبق إجراءات المقاطعة العربية لمصر التي تقررت في

آذار/مارس ١٩٧٩. ومن ثم فحين تقررت المقاطعة لم يكن لها تأثير ملموس على هذا النوع من التعاملات التي كانت محدودة بالفعل. وربما كان تأثير المقاطعة بارزاً نسبياً في حالة إنهاء تجربة التصنيع المصري العربي الحربية المشتركة، والتي ـ كما تمت الإشارة ـ كانت تعاني اختلالات هيكلية، ولم يكن تأثير قرارات المقاطعة سوى التعجيل بإنهاء تلك التجربة قانونياً ورسمياً.

إلى جانب التعاملات التعاونية وجدت تعاملات صراعية عسكرياً، ولكنها محدودة للغاية بالمقارنة مع مجمل التعاملات التعاونية. ولعل أبرز حالات التفاعل الصراعي عسكرياً المواجهة المحدودة التي وقعت بين مصر وليبيا في تموز/يوليو ١٩٧٧ لمدة أربعة أيام، والتي جاءت تتويجاً لحالة الصراع السياسي المفتوح بين البلدين، والتي تعود إلى ما قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣. أما الحالات الأقل صراعية وتدخل في سياق الحساسيات التي تفرضها أحياناً التعاملات العسكرية عموماً والتباينات السياسية التي تظهر بفعل الأحداث، ومن بينها: قرار سحب الطلاب العسكريين المصريين من السودان وسحب السودان لقواته التي كانت موجودة على جبهة قناة السويس ١٩٧٢، وقرار سحب القوات المصرية الجوية المحدودة من سوريا ١٩٧٥، وطلب ليبيا استدعاء طائراتها الميراج في ١٩٧٤. ويدخل في هذا السياق أيضاً انسحاب الدول العربية الثلاثة المؤسسة مع مصر هيئة التصنيع العربية.

ولقد شكلت التعاملات التعاونية القسم الأكبر في علاقات مصر العسكرية مع غالبية الدول العربية، وأن التعاملات العسكرية بشقيها التعاوني أو الصراعي هي انعكاس أمين للعلاقات والتوازنات السياسية بين مصر والدول العربية.

ثالثاً: الاتفاقيات بين مصر والدول العربية

يُعد توقيع الاتفاقيات أحد مظاهر السيادة للدول والحكومات، وتمثل الاتفاقيات إحدى أدوات الجماعة الدولية في تنظيم العلاقات بين أطرافها من الدول والكيانات السياسية، وفي تقنين الالتزامات المتبادلة. ويمثل توقيع اتفاقية ما مؤشراً على تطور العلاقة بين طرف دولي وطرف آخر، وذلك بغض النظر عن تطبيق الاتفاق كلياً أو جزئياً فيما بعد. وللاتفاقيات الدولية ثلاث مراحل: **الأولى** صياغة الاتفاقية ذاتها وتحديد مضمونها وأهدافها ومجالات تطبيقها، **والثانية** توقيع الاتفاقية بين الأطراف المؤهلة لذلك، والثالثة تطبيق الاتفاق من خلال الأجهزة والمؤسسات المعنية في كل بلد على حدة أو من خلال تأسيس وتشكيل هيئة مشتركة تخصص لعملية التطبيق. وهذه المرحلة تحددها اعتبارات عديدة سياسية وإدارية وتنظيمية، تحدد فيما بعد مستوى التطبيق ومدى التزامه بما ورد في نصوص الاتفاق.

ويعد التطبيق هو المعيار الأمثل لمدى التوافق في الإرادات بين الطرفين أو الأطراف الموقعة لاتفاقية ما. ويتطلب دراسة تطبيق اتفاقية اما الإلمام الكامل بمراحله والصعوبات التي واجهته، ومصدرها، وكيفية التغلب عليها، أو تركها على حالها، ومدى تأثيرها في الالتزامات الواردة في الاتفاقية. وهذه بدورها أمور تقوم على توافر نوعية خاصة من المادة، ودراسة تطبيقية لكل اتفاقية على حدة، الأمر المتعذر تحقيقه. ولذا سيتم النظر إلى توقيع الاتفاقية، وهي المرحلة الوسط باعتبارها تمثل توافق إرادات الدول في لحظة تاريخية معينة على قبول التزامات متبادلة في أحد المجالات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الفنية والعلمية والثقافية والتنموية. كما أنها تعكس درجة معينة من التعاون بين الدول ومجالات هذا التعاون. وانطلاقاً من هذه الاعتبارات سيتم دراسة الاتفاقية التي وقعتها مصر والدول العربية خلال عقد السبعينيات بهدف:

- التعرف على مجالات التعاون المختلفة التي تضمنتها هذه الاتفاقيات.

- مضمون الالتزامات المتبادلة بين مصر والدول العربية كما تعكسها هذه الاتفاقيات.

- علاقة الاتفاقيات الموقعة بالتوجهات العامة التي حكمت تفاعلات مصر مع الدول العربية في عقد السبعينيات.

١ ـ نظرة كلية على الاتفاقيات المصرية العربية(٤٧)

وقعت مصر والدول العربية ١٣٣ اتفاقاً خلال الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٨١، شملت كافة جوانب التفاعلات المعروفة بين الدول، تراوحت بين المجالات السياسية والأمنية/العسكرية والاقتصادية والثقافية والسياحية والإعلامية والتقنية منها اتفاقيتان ثلاثيتا الأطراف. ويشير الجدول رقم (٢ ـ ١١) الذي يتضمن إجمالي الاتفاقيات الموقعة بين مصر والدول العربية مصنفة حسب نوعها، إلى أن مصر وقعت اتفاقيات مع كل الدول العربية فيما عدا موريتانيا ومنظمة التحرير الممثلة للشعب الفلسطيني. ففي المجال العسكري وقعت اتفاقية واحدة فقط مع السودان، وفي المجال السياسي وقعت ٤ اتفاقيات مع ثلاث دول وهي السودان وسوريا وليبيا منها اتفاقية ثلاثية. أما

(٤٧) التحليل الوارد في المتن مستند إلى بيان خاص حصل عليه الباحث من وزارة الخارجية المصرية ـ بنك المعلومات عن الاتفاقات والمعاهدات التي وقعتها مصر مع كل الدول العربية ١٩٧١ ـ ١٩٨١ وتضمن ١٢٦ اتفاقاً ومعاهدة، وكذلك حصر شامل قام به الباحث لكافة مضابط مجلس الشعب المصري للفترة الزمنية نفسها أسفر عن إضافة ٧ اتفاقيات لم يرد ذكرها في قائمة وزارة الخارجية المصرية، منها اتفاقيتان ثلاثيتا الأطراف.

الاتفاقيات التي عالجت مجالات اقتصادية وتقنية وإعلامية وثقافية وسياحية فقد وقعتها مصر مع الدول العربية كافة.

وبالنسبة **لأنواع الاتفاقيات** وكما يشير إلى ذلك الجدول رقم (٢ ـ ١٢) الذي يتضمن أنواع الاتفاقيات الموقعة بين مصر والدول العربية موزعة على سنوات الدراسة، فإنها تتوزع على خمسة مجالات رئيسية وهي الأمنية/العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والفنية/التقنية، والإعلامية/الثقافية/السياحية. ويتضح من الجدول أن المجال الاقتصادي قد استحوذ على العدد الأكبر من الاتفاقيات التي وقعتها مصر، حيث وصل إلى ٦٩ اتفاقية اقتصادية بنسبة ٥١ بالمئة من إجمالي عدد الاتفاقيات. يليها الاتفاقات في مجالات التعاون الفني/التقني بإجمالي ٤٣ اتفاقية ونسبة ٣٢ بالمئة. وأتت الاتفاقيات في المجال الإعلامي/الثقافي/السياحي في المرتبة الثالثة بإجمالي ١٧ اتفاقية ونسبة ١٣ بالمئة. وجاءت اتفاقيات المجال السياسي في المرتبة الرابعة بإجمالي خمس اتفاقيات ونسبة ٤ بالمئة. ويليها في المرتبة الخامسة الاتفاقيات الأمنية/العسكرية بإجمالي اتفاقية واحدة ونسبة أقل من ١ بالمئة.

ويعكس الترتيب السابق نوع الأولويات التي اهتمت بها مصر في علاقاتها العربية في عقد السبعينيات، حيث برز الاهتمام بالمسائل الاقتصادية محتلاً قمة الأولويات المصرية، ويتوافق ذلك جزئياً مع التوجهات العامة التي حكمت السياسة المصرية تجاه الدول العربية في عقد السبعينيات، ولا سيما السنوات السبع الأولى منه، والتي برز فيها حرص الحكومة المصرية على تأمين حد أدنى من الدعم الاقتصادي العربي من الدول النفطية، سواء لمواجهة أعباء المجهود الحربي كما في السنوات الثلاث الأولى السابقة على حرب اكتوبر، أو لتأمين الاحتياجات المالية والاقتصادية في الفترة التالية للحرب، والتي تركزت في شق منها في إعادة تعمير ما دمرته الحرب في منطقة القناة، وإعادة تأسيس البيئة الأساسية التي لم ينفق عليها بصورة مناسبة في الفترة السابقة.

يلي الاهتمام بالمسائل التقنية والفنية، ثم المجالات الثقافية والإعلامية والسياحية (انظر الشكل رقم (٢ ـ ١١)).

الجدول رقم (٢ ـ ١١)

الاتفاقيات الموقعة بين مصر والدول العربية

حسب المجالات، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

الترتيب	الدول	أمنية	سياسية	اقتصادية	إعلامية/ ثقافية	فنية/ تقنية	الإجمالي	النسبة المئوية
١	السودان	١	٢	١٧	١	٧	٢٨	٢١
٢	العراق	٠	٠	٤	٦	٨	١٨	١٣
٣	الكويت	٠	٠	١٢	٠	٢	١٤	١٠
٤	ليبيا	٠	١	٤	٠	٦	١١	٨
٥	الإمارات	٠	٠	٨	٠	٣	١١	٨
٦	السعودية	٠	٠	٧	١	٢	١٠	٧
٧	تونس	٠	٠	٤	١	٤	١٠	٦
٨	سوريا	٠	٢	٢	٠	٢	٦	٤
٩	الأردن	٠	٠	٥	٠	٠	٥	٤
١٠	المغرب	٠	٠	٣	١	١	٥	٤
١١	الجزائر	٠	٠	١	٢	١	٤	٣
١٢	اليمن الديمقراطية	٠	٠	٠	١	٣	٤	٣
١٣	قطر	٠	٠	٢	٠	١	٣	٢
١٤	اليمن العربية	٠	٠	٠	١	٢	٣	٢
١٥	لبنان	٠	٠	٠	١	٠	١	١
١٦	البحرين	٠	٠	٠	١	٠	١	١
١٧	عمان	٠	٠	٠	١	٠	١	١
١٨	الصومال	٠	٠	٠	٠	١	١	١
١٩	جيبوتي	٠	٠	٠	٠	١	١	١
	الإجمالي	١	٥	٦٩	١٧	٤٣	١٣٥	١٠٠

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١٢) أن توقيع الاتفاقيات بين مصر وكافة الدول العربية في كل المجالات أخذ في التصاعد التدريجي حتى وصل إلى أقصاه في عام ١٩٧٥، ثم أخذ في الهبوط التدريجي حتى عام ١٩٧٨، ثم الحاد نسبياً حتى نهاية الفترة وهو ما يوضحه الشكل رقم (٢ ـ ١٢). وهو ما يعني جزئياً أن علاقات مصر التعاونية في شقها الفني وصلت إلى أقصى درجاتها في مختلف المجالات في عام ١٩٧٥ ثم ما لبثت أن اتجهت إلى الانخفاض في السنوات التالية.

ووفقاً لهذا الخط البياني العام، ووضعاً في الاعتبار أن توقيع الاتفاقيات يُعد ـ بدرجة ما ـ مُؤشراً على تنظيم درجة التعاون بين الدول، يمكن القول ان أقصى

درجات تنظيم التعاون بين مصر والدول العربية وشموله لثلاثة مجالات رئيسية كان من نصيب عام ١٩٧٥، والذي شهد توقيع ٣٥ اتفاقية بنسبة ٢٦ بالمئة من إجمالي الاتفاقيات الموقعة في الفترة محل الدراسة. ويليه عام ١٩٧٦ الذي تميز بكون الاتفاقيات التي وقعت فيه شملت المجالات كافة بما فيها العسكرية/الأمنية والسياسية، ووصل عددها إلى ٢١ اتفاقية بنسبة ١٦ بالمئة.

الجدول رقم (٢ ـ ١٢)

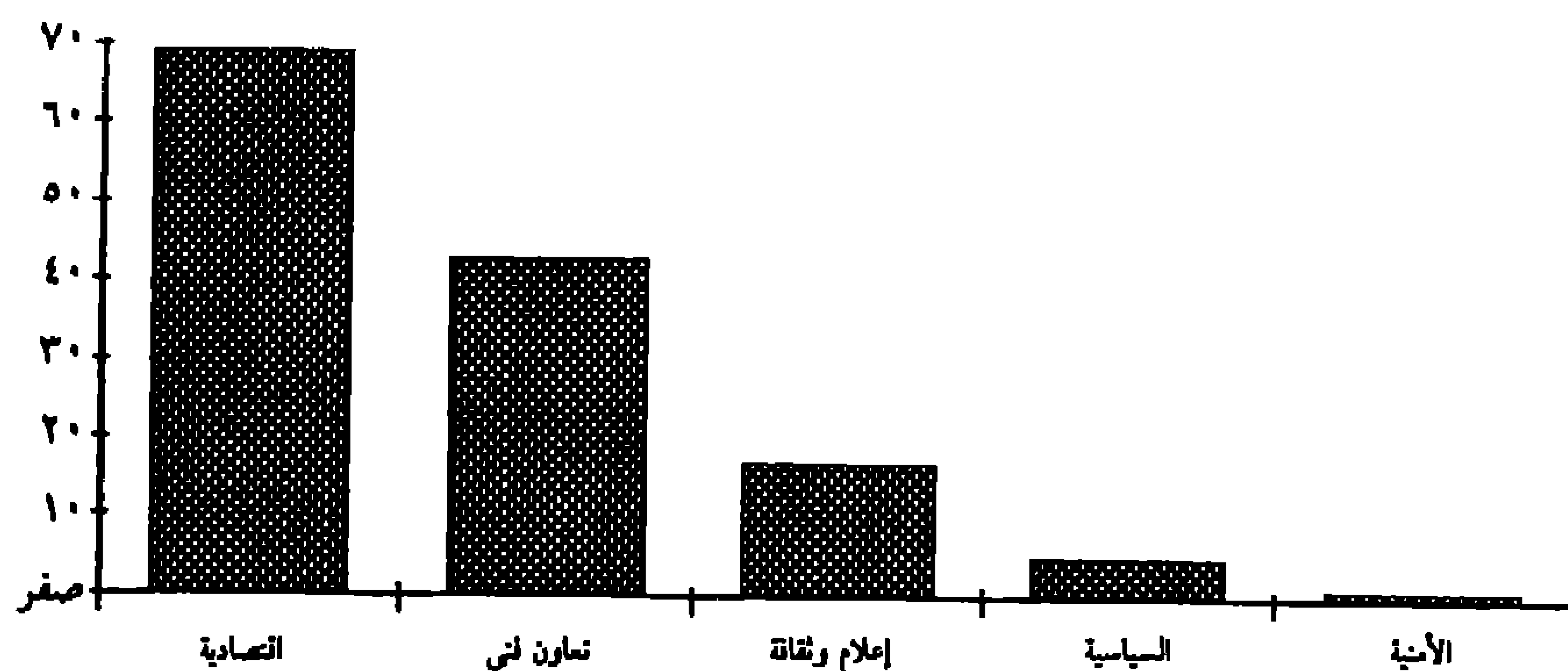
تطور الاتفاقيات الموقعة بين مصر والدول العربية

حسب السنوات والنوع، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

الاتفاقيات	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الإجمالي	النسبة المئوية
الاقتصادية	٣	٥	٣	٨	٢٢	١٠	٩	٤	٣	١	١	٦٩	٥١
تعاون فني	٤	٦	٣	٥	١١	٦	٦	٠	١	١	٠	٤٣	٣٢
إعلام وثقافة	١	١	٦	٢	٢	٣	١	١	٠	٠	٠	١٧	١٣
السياسية	٢	٠	٠	١	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٥	٤
الأمنية	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	١
الإجمالي	١٠	١٢	١٢	١٦	٣٥	٢١	١٧	٥	٤	٢	١	١٣٥	١٠٠
النسبة المئوية	٧	٩	٩	١٢	٢٦	١٦	١٣	٤	٣	١	١	١٠٠	

الشكل رقم (٢ ـ ١١)

إجمالي الاتفاقيات الموقعة بين مصر والدول العربية حسب نوعيتها، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



الشكل رقم (٢ ـ ١٢)

تطور الاتفاقيات الموقعة بين مصر والدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



ووفقاً لبيانات الجدول رقم (٢ ـ ١٢) يتضح أيضاً أن السنوات الأربع ما بين ١٩٧٤ و١٩٧٧ تمثل أكثر السنوات في عقد السبعينيات تنظيماً وشمولاً للعلاقات المصرية ـ العربية، حيث وصل إجمالي الاتفاقيات الموقعة في هذه السنوات إلى ٩٤ اتفاقية بنسبة ٧٠ بالمئة من إجمالي الاتفاقيات. ويتفق ذلك مع الحاجة إلى تنظيم العلاقات المصرية مع الدول العربية بعد ١٩٧٣ وفقاً لأسس جديدة، تنطلق من فكرة تنظيم المساعدات والمسائل الفنية.

وعلى صعيد الدول العربية، يبرز السودان الدولة العربية الأولى التي وقعت اتفاقيات تعاون مع مصر، حيث وصل إجمالي اتفاقياتها إلى ٢٨ اتفاقية بنسبة ٢١ بالمئة، يليها العراق بإجمالي ١٨ اتفاقية ونسبة ١٣ بالمئة، ثم الكويت بإجمالي ١٤ اتفاقية ونسبة ١٠ بالمئة.

كما أن الدول من ١ إلى ٨ (ما بين السودان وسوريا) قد استحوذت على ١٠٦ اتفاقيات بنسبة ٧٩ بالمئة، بمتوسط ١٣ اتفاقية لكل منها. في حين أن باقي الدول العربية وعددها ١١ دولة وقعت على ٢٩ اتفاقية بمتوسط اتفاقيتين ونصف فقط لكل منها.

٢ ـ تحليل الاتفاقيات

تضمنت الاتفاقيات تنظيم التعاون في مجالات التنسيق السياسي، والأمني/ العسكري، والاقتصادي، والتعاون الفني، والإعلامي والثقافي والسياحي. وفيما يلي

تحليل وتفصيل في كل من هذه المجالات.

أ ـ اتفاقيات التعاون في المجال الاقتصادي

جاءت اتفاقيات التعاون الاقتصادي في المرتبة الأولى بإجمالي ٦٩ اتفاقية، وقعتها مصر مع ١٢ دولة عربية.

الجدول رقم (٢ ـ ١٣)

اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين مصر والدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

الدول	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الإجمالي	النسبة المئوية
السودان	٠	٠	١	١	٢	٢	٤	٣	٢	١	١	١٧	٢٥
الكويت	١	٠	١	٢	٥	١	٢	٠	٠	٠	٠	١٢	١٧
الإمارات	٠	٠	٠	٢	٥	٠	٠	٠	١	٠	٠	٨	١٢
السعودية	٠	٠	٠	٠	٤	٢	١	٠	٠	٠	٠	٧	١٠
الأردن	١	٠	٠	٠	١	٠	٢	١	٠	٠	٠	٥	٧
العراق	٠	٠	١	٠	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥	٧
تونس	١	١	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٦
ليبيا	٠	٣	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٦
المغرب	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٤
سوريا	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٣
قطر	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٣
الجزائر	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	١
الإجمالي	٣	٥	٣	٨	٢٢	١٠	٩	٤	٣	١	١	٦٩	١٠٠

وكما يشير الجدول رقم (٢ ـ ١٣) فقد استحوذ السودان على النصيب الأكبر من هذه الاتفاقيات بإجمالي ١٧ اتفاقية ونسبة ٢٥ بالمئة. ويليه الكويت بإجمالي ١٢ اتفاقية ونسبة ١٧ بالمئة، ثم الإمارات العربية بإجمالي ٨ اتفاقيات ونسبة ١٢ بالمئة. وهو ما يعني أن هذه الدول الثلاث قد استحوذت معاً على أكثر من نصف عدد الاتفاقيات في المجال الاقتصادي (٥٤ بالمئة). في حين أن الدول العربية التسع الباقية نالت نسبة الـ ٤٦ بالمئة.

تضمنت الاتفاقيات الاقتصادية مجالات التجارة والدفع وتنظيم الجمارك، وتشجيع الاستثمارات وحمايتها، وقروضاً للمشروعات، ومنحاً مالية وسلعية، وتأسيس الشركات المشتركة، وتشكيل الهيئات المشتركة، وجاء إجمالي كل منها حسب البيان المرفق.

بيان بأنواع الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين مصر والدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

المجال	تجارة ودفع	قروض مشروعات	شركات مشتركة	هيئات مشتركة	منح مالية	حماية استثمارات	الإجمالي
العدد	٢٨	٢٦	٩	٢	٢	٢	٦٩
النسبة المئوية	٤١	٣٧	١٣	٣	٣	٣	١٠٠

وتبعاً للبيان فقد جاءت الاتفاقيات الخاصة بالتجارة والدفع في المرتبة الأولى بإجمالي ٢٨ اتفاقية ونسبة ٤١ بالمئة، وقعتها مصر مع السودان (١٢ اتفاقية) والأردن (٥ اتفاقيات) وتونس (٤ اتفاقيات) وسوريا والمغرب (اتفاقيتان لكل منهما) والجزائر وليبيا والعراق (اتفاقية لكل منهم).

وجاءت الاتفاقيات الخاصة بالقروض في المرتبة الثانية، حيث وصلت إلى ٢٦ اتفاقية قرض لمشروعات وقعتها مصر مع خمس دول عربية وفقاً للترتيب التالي:

١ ـ الكويت (١٠ اتفاقيات) ٢ ـ دولة الإمارات (٧ اتفاقيات)

٣ ـ السعودية (٥ اتفاقيات) ٤ ـ قطر وليبيا (اتفاقيتان لكل منهما)

ويتضح من البيان التالي الخاص باتفاقيات القروض للمشروعات الخدمية والاستثمارية والصناعية، أن الاتفاقيات الخاصة بالقروض تضمنت تمويل عدد من المشروعات الصناعية أو السياحية أو الخدمية الكبرى أو ضمان تمويلها من بينها تطوير نظام المواصلات اللاسلكي بين مصر والسعودية وتطوير محالج الأقطان، وإعادة فتح وتوسيع قناة السويس، وإنشاء محطات قوى كهربائية، واستغلال حقل غاز أبو قير البحري، ومشروع مياه الفسطاط بالقاهرة، وإنشاء مصنع سماد طلخا وغيرها. وقد تركزت النسبة الأعظم من هذه الاتفاقيات في عام ١٩٧٥، حيث تم توقيع ١٢ اتفاقية، يليه عام ١٩٧٤ الذي شهد توقيع ٦ اتفاقيات. وفي حين تم توقيع اتفاقيتي قرض مع ليبيا عام ١٩٧٣، فإن باقي اتفاقيات القروض التي وقعتها مصر بعد عام ١٩٧٣ كانت مع دول خليجية وحسب.

وبالنسبة لعملية تأسيس شركات مشتركة فحظيت بتسع اتفاقيات ونسبة ١٣ بالمئة. وتركز مجال عمل هذه الشركات على الاستثمار في مجال العقارات والمقاولات والتعدين والاستثمار الصناعي والتكامل الزراعي والصيد في أعالي البحار. وجاء السودان في المرتبة الأولى في إنشاء شركات مشتركة بإجمالي ٣ شركات تليه السعودية بإجمالي اتفاقيتين، ثم اتفاقية واحدة مع كل من الإمارات والعراق وليبيا والكويت. وتم إنشاء ست من هذه الشركات في عام ١٩٧٥، وشركة واحدة في أعوام ١٩٧٢ و١٩٧٦ و١٩٧٧. وفيما يلي بيان بالشركات المشتركة التي تم تأسيسها مع البلدان العربية في الفترة محل الدراسة.

بيان خاص باتفاقيات القروض للمشروعات الخدمية والاستثمارية والصناعية

المشروع محل القرض	البلد المقرض	سنة الاتفاق
ـ تنمية واستغلال حقل غازات أبو قير البحري	الكويت	١٩٧٣
ـ قرض لهيئة قناة السويس	الكويت	١٩٧٤
ـ ضمان قرض هيئة قناة السويس	الكويت	ـ
ـ تمويل مصنع سماد بطلخا	الكويت	ـ
ـ تمويل مشروع مجاري حلوان	الكويت	١٩٧٥
ـ مشروع مياه الفسطاط بالقاهرة	الكويت	ـ
ـ تعديل اتفاقية مشروع تنمية حقل غاز أبو قير	الكويت	ـ
ـ مشروع محطة كهرباء أبو قير	الكويت	ـ
ـ مشروع كفر الدوار للغزل والنسيج	الكويت	١٩٧٦
ـ اتفاقية ضمان قرض للحكومة المصرية	الكويت	١٩٧٧
ـ مشروع فندق عمر الخيام	الإمارات	١٩٧٤
ـ ضمان قرض إعادة فتح قناة السويس	الإمارات	ـ
ـ قرض للحكومة المصرية	الإمارات	١٩٧٥
ـ قرض تمويل فندق عمر الخيام	الإمارات	ـ
ـ ضمان قرض للحكومة المصرية	الإمارات	ـ
ـ قرض إنشاء محطة قوى كهربائية	الإمارات	ـ
ـ قرض لإعادة فتح قناة السويس	الإمارات	١٩٧٩
ـ خط سكة حديد بين مصر والسعودية	السعودية	١٩٧٥
ـ إعادة فتح قناة السويس	السعودية	١٩٧٥
ـ تطوير المواصلات اللاسلكية بين مصر والسعودية	السعودية	١٩٧٦
ـ تطوير محالج الأقطان	السعودية	ـ
ـ قرض توسيع قناة السويس	السعودية	١٩٧٧
ـ قرض للحكومة المصرية	ليبيا	١٩٧٢
ـ ضمان شراء مستندات	ليبيا	١٩٧٤
ـ ضمان قرض إعادة فتح قناة السويس	قطر	١٩٧٥
ـ قرض للحكومة المصرية	قطر	ـ

بيان بالشركات المشتركة التي تم تأسيسها مع البلدان العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

اسم الشركة	البلد المشارك	سنة التأسيس
المصرية ـ السعودية للتعمير	السعودية	١٩٧٥
المصرية ـ السعودية للاستثمارات الصناعية	السعودية	١٩٧٥
الشركة العربية للاستثمار بين مصر والإمارات	الإمارات	١٩٧٥
الشركة العراقية ـ المصرية للمقاولات	العراق	١٩٧٥
الشركة العربية لمصايد أعالي البحار	ليبيا	١٩٧٢
الشركة المصرية ـ السودانية للتكامل الزراعي	السودان	١٩٧٥
الشركة السودانية ـ المصرية للتعدين	السودان	١٩٧٦
الشركة الاستثمارية المصرية ـ السودانية المحدودة	السودان	١٩٧٧

أما هيئات التنسيق الاقتصادي فقد اقتصر إنشاؤها على هيئتين إحداهما مع الكويت، وهي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتي تأسست بين مصر والكويت عام ١٩٧١، والصندوق المشترك لتمويل دراسات الجدوى الفنية لمشروعات التكامل الصناعي بين مصر والسودان، والذي تأسس عام ١٩٧٧. وبالنسبة لاتفاقيات المنح المالية والسلعية فقد اقتصرت على العراق عام ١٩٧٥، وجاءت في صورة خطابين حول منحة عراقية لمصر قدرها ٣٥ مليون دولار، وبروتوكول منحة مليون طن متري من النفط العراقي الخام لمصر.

ب ـ اتفاقيات التعاون الفني

يشير الجدول رقم (٢ ـ ١٤) إلى أن مصر وقعت ٤٣ اتفاقية للتعاون الفني[٤٨]. وقد تضمنت هذه الاتفاقيات تنظيم التعاون في مجالات عديدة كالزراعة واستصلاح الأراضي والصحة وصناعة الأدوية والبحث العلمي والقانون والتشريع والتأمينات الاجتماعية وغيرها، وهو ما يوضحه البيان المرفق.

بيان باتفاقيات التعاون الفني بين مصر والدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

مجال التعاون	الدول العربية/السنة	الإجمالي	النسبة المئوية
الاتصالات وتنظيم حركة الملاحة البحرية والجوية	سوريا (٧١)، لبنان (٧١)، السودان (٧٢)، السعودية (٧٢)، اليمن الديمقراطية (٧٤)، الصومال (٧٤)، اليمن الديمقراطية (٧٥)، السودان (٧٥)، السودان (٧٧)	٩	٢٢
فني عام وإدارة	العراق (٧٣)، العراق (٧٣)، العراق (٧٤)، اليمن العربية (٧٤)، الجزائر (٧٦)، المغرب (٧٦)، جيبوتي (٧٧)، اليمن العربية (٨٠)	٨	٢٠
الزراعة واستصلاح الأراضي	السعودية (٧٢)، سوريا (٧٣)، الإمارات (٧٣)، السودان (٧٥)، الإمارات (٧٥)، تونس (٧٦)	٦	١٤
الصحة وصناعة الأدوية	اليمن الديمقراطية (٧٤)، قطر (٧٥)، العراق (٧٥)، السودان (٧٧)	٤	١٠
البناء والإسكان وتنظيم عمل شركات المقاولات	ليبيا (٧٢)، ليبيا (٧٥)، العراق (٧٥)، الكويت (٧٥)	٤	١٠
قانون وتشريع وأحوال شخصية	تونس (٧٦)، الكويت (٧٧)، الإمارات (٧٩)	٣	٧
تنظيم تبادل العمالة	ليبيا (٧١)، السودان (٧٧)	٢	٥
التأمينات الاجتماعية	ليبيا (٧٥)، العراق (٧٦)	٢	٥
الانتفاع بمياه النيل	السودان (٧٧)	١	٢
الصناعة	ليبيا (٧٢)	١	٢
مكافحة جريمة والشرطة	العراق (٧٦)	١	٢
البحث العلمي	العراق (٧٦)	١	٢
إنشاء لجنة مشتركة للمتابعة	ليبيا (٧٢)	١	٢

(٤٨) المجموع الأصلي ٤٢ اتفاقية، منها اتفاقية ثلاثية مع كل من لبنان وسوريا في مجال الاتصالات والمواصلات وقعت عام ١٩٧١، وقد أُحصيت هذه الاتفاقية مرتين، مرة إزاء كل دولة.

الجدول رقم (٢ ـ ١٤)

الاتفاقيات الفنية الموقعة بين مصر والدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

الدول	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الإجمالي	النسبة المئوية
العراق	٠	٠	٢	١	٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٨	١٩
السودان	٠	١	٠	٠	٢	٠	٤	٠	٠	٠	٠	٧	١٦
ليبيا	٢	٢	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	١٤
اليمن الديمقراطية	٠	٠	٠	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٧
الإمارات	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	٣	٧
تونس	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٥
سوريا	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٥
اليمن العربية	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٢	٥
الكويت	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٢	٥
السعودية	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٥
لبنان	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢
الجزائر	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢
قطر	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢
المغرب	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢
الصومال	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢
جيبوتي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٢
الإجمالي	٤	٦	٣	٥	١١	٦	٦	٠	١	١	٠	٤٣	١٠٠

جاء العراق في المرتبة الأولى بإجمالي ٨ اتفاقيات ونسبة ١٩ بالمئة، يليه السودان بإجمالي ٧ اتفاقيات ونسبة ١٦ بالمئة، ثم ليبيا في المرتبة الثالثة بإجمالي ٧ اتفاقيات ونسبة ١٤ بالمئة. وقد استحوذت هذه الدول الثلاث مجتمعة على ما يقرب من نصف اتفاقيات التعاون الفني (٤٩ بالمئة) بمتوسط ٧ اتفاقيات لكل منها. أما باقي الدول الـ ١٣ فقد نالت النسبة الباقية (٥١ بالمئة) بمتوسط ١,٧ اتفاقية لكل منها. وبهذا تُعد كل من العراق والسودان وليبيا أكثر الدول العربية تنظيماً لتعاونها مع مصر في المجالات الفنية المختلفة.

ويُعد عام ١٩٧٥ أكثر الأعوام التي شهدت توقيع الاتفاقيات الفنية، حيث جرى فيه توقيع ١١ اتفاقية بنسبة ٢٦ بالمئة من إجمالي عدد الاتفاقيات التي تم توقيعها طوال فترة الدراسة. وتستحوذ الأعوام الثلاثة ١٩٧٥ إلى ١٩٧٧ على إجمالي ٢٣ اتفاقية ونسبة ٥٣ بالمئة. وبالرغم من المقاطعة العربية الرسمية لمصر فقد تم توقيع اتفاقيتين للتعاون الفني في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، بمعدل اتفاقية لكل عام: والأولى كانت مع دولة الإمارات وتضمنت التعاون في مجال التشريع وتنظيم الأحوال الشخصية، أما

الثانية فكانت مع الجمهورية العربية اليمنية حول تنظيم التعاون في المجالات الفنية بصفة عامة.

شملت الاتفاقيات تنظيم التعاون في عدد من المجالات الرئيسية، واستحوذ تنظيم حركة الاتصالات والمواصلات البحرية والجوية على الشق الأكبر بإجمالي ٩ اتفاقيات ونسبة ٢٢ بالمئة، وهو ما يعكس اتساع حركة الاتصالات والانتقال بين مصر والدول العربية في فترة الدراسة. وجاء مجال التعاون الفني والإداري العام في المرتبة الثانية بإجمالي ٨ اتفاقيات ونسبة ٢٠ بالمئة، ثم مجال الزراعة واستصلاح الأراضي بإجمالي ٧ اتفاقيات ونسبة ١٤ بالمئة، ثم مجال البناء والإسكان بإجمالي ٤ اتفاقيات ونسبة ١٠ بالمئة، والمجال الصحي وصناعة الأدوية بإجمالي ٤ اتفاقيات ونسبة ١٠ بالمئة، ومجال التعاون القانوني والتشريع والأحوال الشخصية بإجمالي ٣ اتفاقيات ونسبة ٧ بالمئة.

وبالنسبة لباقي المجالات مثل التعاون في مجال البحث العلمي ومكافحة الجريمة والشرطة، والصناعة، ومجال تنظيم العمالة وتبادلها، والتأمينات الاجتماعية، فقد تراوحت بين اتفاقية واحدة واتفاقيتين. وقد اقتصر التعاون في مجالي مكافحة الجريمة والشرطة والبحث العلمي مع العراق. أما تنظيم تبادل العمالة وتنظيم عمل شركات المقاولات فقد اقتصر بدوره على بعض البلدان العربية التي استقطبت العمالة المصرية وهي ليبيا والعراق والكويت والسودان، في حين غاب تنظيم هذا الجانب ـ على الرغم من أهميته القصوى ـ مع دول عربية أخرى استقطبت أحجاماً كبيرة من العمالة المصرية ـ السعودية واليمن والأردن.

ج ـ اتفاقيات التعاون الثقافي والإعلامي والسياحي

جاءت الاتفاقيات الخاصة بالجوانب الثقافية والإعلامية والسياحية في المرتبة الثالثة بإجمالي ١٧ اتفاقية ونسبة ١٣ بالمئة. وهو ما يعكس محدودية الاهتمام المصري ـ العربي بتنظيم التعاون في هذه المجالات المتشابكة في الفترة محل الدراسة. ويشير الجدول رقم (٢ ـ ١٥) إلى أن هذا النوع من الاتفاقيات اقتصر توقيعه مع عشر دول عربية فقط، وأن توقيع تلك الاتفاقيات تركز في الفترة ما بين ١٩٧١ و١٩٧٨، وأن عام ١٩٧٣ هو أكبر الأعوام التي شهدت توقيع اتفاقيات ثقافية/ إعلامية/سياحية، حيث جرى فيه توقيع ست اتفاقيات، استحوذ العراق منها على أربع اتفاقيات، كانت عبارة عن برامج تنفيذية للتعاون المالي والإداري والفني وتنشيط التبادل بين البلدين في مجالات الثقافة والسياحة والإعلام.

وتدل البيانات على أن العراق استحوذ على العدد الأكبر من الاتفاقيات في هذه المجالات، بإجمالي ست اتفاقيات بنسبة ٣٥ بالمئة، ويلي العراق كل من تونس والجزائر، ولكل منهما اتفاقيتان بنسبة ١٢ بالمئة، ثم اتفاقية واحدة لباقي الدول العربية.

الجدول رقم (٢ ـ ١٥)

الاتفاقيات الثقافية والإعلامية والسياحية الموقعة بين مصر والدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٧٨

الدول	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	الإجمالي	النسبة المئوية
العراق	٠	٠	٤	٠	١	١	٠	٠	٦	٣٥
تونس	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	١	٢	١٢
الجزائر	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٢	١٢
السودان	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٦
اليمن العربية	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٦
اليمن الديمقراطية	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٦
المغرب	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٦
عمان	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٦
السعودية	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٦
البحرين	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٦
الإجمالي	١	١	٦	٢	٢	٣	١	١	١٧	١٠٠

د ـ الاتفاقيات السياسية

اقتصر توقيع الاتفاقيات السياسية على أربع اتفاقيات، اثنتان مع كل من سوريا والسودان. وكانت واحدة منها اتفاقية ثلاثية الأطراف ضمت مصر وسوريا وليبيا، هي اتفاقية إنشاء «اتحاد الجمهوريات العربية»، والتي أعلن عنها في بنغازي بليبيا في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧١ وأقامت اتحاداً تعاهدياً بين الدول الثلاث مع احتفاظ كل منها بشخصيتها الدولية وكيانها القانوني.

وبالنسبة للاتفاقية السياسية الثانية التي وقعتها مصر مع سوريا فكانت بشأن إعلان إنشاء القيادة السياسية الموحدة بين البلدين في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، وكان الهدف من إنشائها إعادة تنشيط العلاقات بين البلدين، أو بالأحرى بين القيادتين السياسيتين، والعمل على تجاوز أزمة الثقة بينهما التي تصاعدت في أعقاب توقيع مصر اتفاقية فك الاشتباك الثانية مع إسرائيل في نيسان/ابريل ١٩٧٥. وقد أنشئت هذه القيادة السياسية الموحدة بعد فترة قصيرة من اجتماع القمة العربية الثامنة بالقاهرة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦، والتي أسبغت شرعية عربية سياسية وقانونية على وجود القوات السورية في لبنان كأحد ترتيبات تسوية الحرب الأهلية في لبنان آنذاك.

وقد وقع السودان اتفاقيتين سياسيتين مع مصر، إحداهما في شباط/فبراير

١٩٧٤، وهي اتفاقية «منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي»[٤٩]. أما الاتفاقية الثانية فجرى توقيعها في ٢٨ أيار/مايو ١٩٧٧ وهي اتفاقية السماح بازدواج الجنسية بين مصر والسودان[٥٠]. وهي الوحيدة التي وقعتها مصر مع أي من الدول العربية تسمح للمواطنين المصريين بالحصول على جنسية عربية أخرى، وتسمح لمواطني البلد العربي الآخر بالحصول على الجنسية المصرية، مع الاحتفاظ بالجنسية الأصلية في الوقت نفسه. ولم تشترط الاتفاقية على المواطن التنازل عن جنسيته الأصلية أو فقدانها عند اكتسابه الجنسية الأخرى، إلا إذا رغب في ذلك. ونصت الاتفاقية على أن تسري على المواطن الأحكام الخاصة بالتجنيد الإجباري وممارسة الحقوق السياسية التي ينظمها قانون جنسيته الأصلية. وتعكس الاتفاقية قوة العلاقة بين البلدين في هذه الفترة، والعمل على تعميق الصلات بين المواطنين في كلا البلدين، والنظر إليهم باعتبارهم مواطنين متساوين في الحقوق السياسية في أي من القطرين.

هـ ـ الاتفاقيات الأمنية/ العسكرية

لم توقع مصر سوى اتفاقية عسكرية أمنية واحدة، وهي اتفاقية الدفاع المشترك مع السودان. وقد نصت على التعاون بين الدولتين في مجال الدفاع ومعونة كل طرف للآخر في حال وقع اعتداء عليه، وأن يتم تبادل المعلومات والتشاور في حالات خطر اندلاع الحرب. وقررت الاتفاقية أيضاً إنشاء جهازين لتنفيذ ما جاء فيها من بنود والتزامات، وهما:

أ ـ مجلس الدفاع المشترك ويتكون من وزراء الخارجية والحربية في البلدين ويكون المرجع الأعلى لهيئة الأركان المشتركة.

ب ـ هيئة الأركان المشتركة وتتكون من رئيسي الأركان في البلدين، وعدد متساوٍ من ضباط الأركان في كل منهما حسب ما يقرره مجلس الدفاع المشترك.

---

(٤٩) رغم أن معظم الاتفاقية تتناول تنظيم التكامل الاقتصادي بين البلدين، فإن توقيع القيادتين السياسيتين عليها، وتضمُّنها جزءاً خاصاً بالتنسيق السياسي وإنشاء لجنة وزارية عليا، دفع بالباحث إلى وضعها في إطار الاتفاقيات السياسية. وحول ما تضمنته الاتفاقية من أسس التنسيق السياسي والتكامل الاقتصادي، يمكن الرجوع إلى: «تجربة التكامل بين السودان ومصر،» (ملف)، **السياسة الدولية**، السنة ١٤، العدد ٥١ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٨)، ص ١٢ ـ ٩٧، وأسامة غيث، **التكامل الاقتصادي: دراسة تطبيقية للتكامل المصري السوداني** (القاهرة: مركز النيل للإعلام، ١٩٧٩).

(٥٠) انظر نص الاتفاقية وتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية في مجلس الشعب حول الاتفاقية وقرار المجلس بالموافقة عليها انطلاقاً من «إيمان مصر بالوحدة العربية واعتبار السودان امتداداً لأرض مصر جنوباً، وأرض مصر امتداداً لأرض السودان شمالاً»، في ملحق رقم (١) لمضبطة الجلسة الثالثة والتسعين للفصل التشريعي الثاني المعقودة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧.

وتختص هذه الهيئة بإعداد الخطط والدراسات الكفيلة برفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة في البلدين.

ومدة الاتفاقية خمس وعشرون سنة تتجدد تلقائياً لمدة خمس سنوات ما لم تُخطر إحدى الدولتين المتعاقدتين الدولة الأخرى برغبتها في الانسحاب قبل سنة من تاريخ انتهاء المدة(٥١).

وتعكس هذه الاتفاقية إلى جانب الاتفاقيات الأخرى عمق العلاقة بين مصر والسودان في تلك المرحلة، وخصوصيتها، وشمول عملية تنظيم التعاون كافة المجالات، مقارنة بالعلاقات المصرية مع العديد من الدول العربية الأخرى.

خاتمة

يتضح من تحليل الاتفاقيات التي وقعتها مصر مع الدول العربية أنها شملت المجالات كافة، كما أنها عكست اهتماماً خاصاً بالجوانب الاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بقروض المشروعات وتأسيس الشركات المشتركة. ويُعد المجال الاقتصادي والمجال الفني المجالين الوحيدين اللذين شَهِدا توقيع اتفاقيات مع عدد من الدول العربية بعد صدور قرارات المقاطعة العربية، ويبرز السودان في مقدمة هذه الدول، وتليه دولتا الإمارات واليمن العربية.

تأثرت عملية توقيع الاتفاقات بين مصر والدول العربية بإجراءات المقاطعة، نظراً لكونها تفاعلاً رسمياً بين الحكومات. وبالنظر إليها كمؤشر لحالة العلاقات الرسمية بين مصر والدول العربية يمكن التمييز بين ثلاث مراحل:

الأولى مرحلة التريث وتمتد السنوات الثلاث الأولى من حكم السادات، وفيها كانت عملية توقيع الاتفاقات تتسم بالمحدودية، وتركزت هذه الاتفاقيات مع دول سوريا وليبيا والجزائر.

الثانية مرحلة الانطلاق وتوسيع دائرة التفاعل المصري ـ العربي، وتمتد هذه المرحلة أربع سنوات أخرى بين ١٩٧٤ و١٩٧٨، وهي السنوات التي استحوذت على العدد الأكبر من توقيع الاتفاقيات في مختلف المجالات، وكان لدول الخليج بما فيها العراق النصيب الأكبر من هذه الاتفاقيات.

الثالثة مرحلة المقاطعة، حيث قلت فيها إلى حد كبير عملية تنظيم العلاقات بين مصر والدول العربية.

---

(٥١) انظر نص اتفاقية الدفاع المشترك بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية بتاريخ ١٥ تموز/يوليو ١٩٧٦، في: «تجربة التكامل بين السودان ومصر،» ص ٧٥.

وفي ما يتعلق بالعلاقة بين مؤشر توقيع الاتفاقيات والتوجهات التي حكمت السياسة المصرية إزاء الدول العربية، فهو ما يتضح في أمرين:

الأول: العلاقة الخاصة مع السودان، التي تتسم بالشمول وتنوع المجالات بما في ذلك المجالات السياسية والأمنية العسكرية، وبدا ذلك جلياً في أن مصر وقعت مع السودان خُمس إجمالي الاتفاقيات التي وقعتها مع كل الدول العربية في الفترة محل الدراسة.

الثاني: نمو العلاقة مع الدول الخليجية النفطية، وهو توجه كان قد بدأ قبل فترة الحرب ١٩٧٣، واستمر بعدها، وكان قوامه مساندة سياسية واقتصادية من الدول الخليجية لمصر. وتعكس اتفاقيات القروض (٢٤ اتفاقية من جملة ٢٦ اتفاقية) التي وقعت في الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) مثل هذه المساندة من الدول الأربع الخليجية، السعودية والكويت والإمارات وقطر، فضلاً عن أن ثلاث اتفاقيات من أصل ثمان لتأسيس شركات مشتركة في مجالات التعمير والاستثمار الصناعي تم توقيعها مع كل من السعودية والإمارات عام ١٩٧٥. ويتفق ذلك مع الأولوية التي طرحت نفسها على السياسة المصرية بعد عام ١٩٧٣، وتمثلت في الحصول على موارد مالية للمساهمة في إعادة تأسيس البنية الأساسية وتعمير ما دمرته الحرب.

لكن تظل هناك مفارقتان تظهران بعد التحليل الكلي لمجمل الاتفاقيات المصرية مع الدول العربية وهما:

المفارقة **الأولى** أنه رغم نمو العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والدول الخليجية النفطية ـ على الأقل حتى عام ١٩٧٨ ـ التي استقطبت بدورها أحجاماً متزايدة من العمالة المصرية، ورغم تعدد أنواع الاتفاقيات التي وقعتها مصر مع هذه الدول العربية، إلا أن مسألة تقنين عمل العمالة المصرية في هذه البلدان ظل بعيداً عن أي جهد ثنائي في صورة اتفاقية تحدد الالتزامات المتبادلة في هذا الموضوع المهم. ويتوافق ذلك مع السياسة التي تتبعها الدول الخليجية ـ وما زالت ـ وقوامها عدم الالتزام بقيود معينة في هذا الموضوع الحيوي الذي يمس الاستقرار الاجتماعي/السياسي فيها، وجعل عملية التنظيم مسألة سيادية لا يجوز أن تخضع لاتفاق ثنائي، وبالتالي تظل تخضع لإرادة الدول الخليجية النفطية ذاتها.

المفارقة **الثانية** خاصة بتوقيع اتفاقية القيادة السياسية الموحدة في ١٩٧٧/٢/١٢ بين مصر وسوريا. ورغم ما تدل عليه هذه الاتفاقية من إرادة مشتركة في تحقيق مستويات عالية من التنسيق السياسي، إلا أنها لم تكن سوى إجراء شكلي وليس جوهرياً، إذ هدفت من الجانب المصري ـ على الأقل ـ إلى تهدئة الخواطر السورية وإزالة الشكوك التي كانت مثارة بشأن التوجهات المصرية والعلاقات المتنامية ـ آنذاك ـ مع الجانب الأمريكي، ومحاولة لتجاوز أزمة الثقة التي تبلورت بين القيادتين المصرية

والسورية بعد توقيع اتفاقية فك الاشتباك الثانية مع إسرائيل في نيسان/ابريل ١٩٧٥. ولكن الاتفاقية لم تسهم عملياً في دفع العلاقة بين البلدين، وجاءت خطوة السادات بزيارة القدس قبل أقل من عام واحد على توقيع تلك الاتفاقية لتنهي أي أثر لها.

رابعاً: التبادل الثقافي والإعلامي بين مصر والدول العربية

التفاعلات الثقافية مفهوم واسع يشمل الأنشطة والمخرجات والاستجابات التي تحدث في مجال الفنون والآداب والإعلام، والتي يبدعها وينتجها الفنانون والأدباء والكتاب والصحفيون كل في مجاله، ويكون هدفها الجمهور الأوسع الذي يتعدى حدود قطر المبدع ذاته. وفي هذه الدراسة فإن المبدعين ونظراءهم هم العرب، أما جمهورهم الأوسع فهو المواطن العربي في مختلف الأقطار العربية. وكما تفاعل المواطنون العرب مع إبداعات المبدعين والمفكرين المصريين وأفكارهم عبر السنين، حيث كانت وما زالت السينما والكتاب المصريين أبرز قنوات نقل الثقافة المصرية في البلاد والمجتمعات العربية ونشرها قبل نيلها الاستقلال أو سمة الكيان الدولي المعترف به، فإن المواطنين المصريين بدورهم تفاعلوا ـ ولا سيما في السنوات العشرين الماضية ـ مع إبداعات العديد من المبدعين والفنانين والمفكرين العرب، وهو ما ظهر في انتشار شرائط الكاسيت لمطربين عرب في مصر، وانتشار الكتاب الذي يكتبه مؤلفون عرب سواء من المشرق أو من المغرب.

وتلعب السينما والكتاب وشريط الكاسيت والفيديو والصحف والمجلات أدواراً بالغة الأهمية في نقل وتوزيع ونشر تلك الإبداعات والمؤلفات على أكبر عدد ممكن من الدول العربية، وإتاحة المجال أمام أكبر عدد ممكن من المواطنين العرب للاحتكاك بها والتفاعل معها. وتبرز الصحافة العربية في المهجر، بما لها من قدرة على الانتشار في كل البلدان العربية واستقطاب كتّاب من كل الدول العربية دون استثناء، وكذلك قنوات البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية، ومن قبل الإذاعات الموجهة قصيرة الموجة، كقنوات نقل وأدوات انتشار بالغة الأهمية، وتلعب دوراً متزايداً في تعظيم الاحتكاكات الثقافية العربية. وإذا كانت الصحافة العربية في المهجر وقنوات البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية أدوات حديثة نسبياً، لا يتجاوز عمرها عقدين أو أكثر قليلاً، فإن الإذاعات الموجهة ـ نموذج إذاعة صوت العرب ـ هي الأسبق زمنياً، وكانت وما زالت إحدى أدوات التأثير الثقافي/السياسي التي وظفتها مصر الناصرية تحديداً، وبصورة كثيفة، وحققت عبرها تأثيرات عديدة، ساهمت بدورها في دفع حركة التحرر العربية في العديد من البلدان ضد الوجود الاستعماري بها. وكذلك في الصراع ضد ما سمته مصر الناصرية في النصف الثاني من الخمسينيات والأول من الستينيات بالنظم الرجعية والمحافظة العربية.

وبالنظر إلى هذه الأدوات الناقلة للتأثيرات الثقافية يتضح أنها نوعان: نوع تتحكم فيه بدرجة أكبر اعتبارات السوق والإنتاج، كالسينما والكتاب والشرائط المسجلة والمجلات الفنية. ولقد زاد حجم هذا النوع من المنتجات عبر السنوات العشرين الماضية. وارتبط هذا النمو بانتشار التوجهات التخصيصية، وبمحدودية سطوة الحكومات على العملية الإنتاجية المتصلة بالإبداع والفنون بشكل عام، وبدور متعاظم للقطاع الخاص.

النوع الثاني تتحكم فيه بدرجة أكبر الاعتبارات السيادية، كالإنتاج التليفزيوني للقنوات الحكومية الرسمية، والإذاعي والتبادلات الإعلامية المختلفة.

وفي السنوات القليلة الماضية بدأت محطات التليفزيون الخاصة بالانتشار، الأمر الذي قلل من درجة تحكم الحكومات في مجمل المعروض من الإنتاج التلفزيوني، وساعد على زيادة المنافسة بين الإنتاج الحكومي والإنتاج الخاص.

وتبدو الصحافة كعنصر مشترك بين النوعين، ويتوقف ذلك على الإطار العام الذي يحكمها في كل بلد عربي على حدة. والمستهدف في كلا النوعين هو المواطن العربي، سواء لغرض إقناعه بشراء المنتج أو اختيار أداة إعلامية بعينها للتفاعل مع ما تبثه من منتج إعلامي محمل برسائل خفية أو ظاهرة.

ووفقاً لمعايير هذه الدراسة، فإن النوع الأول يدخل في إطار التفاعلات الشعبية والمختلطة، أما النوع الثاني فيدخل في إطار التفاعلات الحكومية. وإذا أدخلنا عامل الفترة الزمنية الخاصة بهذه الدراسة ـ أي عقد السبعينيات ـ التي لم تشهد سوى مشاركة محدودة من قبل القطاع الخاص في عملية الإنتاج الثقافي، فإن العامل الحكومي كانت له اليد العليا، الأمر الذي يجعل من التبادلات الثقافية والإعلامية التي تمت بين الأجهزة الحكومية المعنية في مصر والدول العربية مؤشراً له دلالاته الخاصة بالعلاقات الرسمية من جهة، وبتأثيراتها في الجانب الشعبي من جهة أخرى.

بالرغم من أن التبادل الثقافي والإعلامي هو مخرج حكومي، لكنه يتعدى ذلك ـ كما سبق القول ـ إلى الاتصال المباشر بالمواطنين أنفسهم، ويقتصر دور الأجهزة الثقافية والإعلامية الحكومية سواء في مصر أو في الدول العربية على تنظيم عملية التبادل في الأنشطة المختلفة، من خلال البرامج التنفيذية التي يتم الاتفاق عليها لفترة زمنية معينة.

وقد تمت الإشارة آنفاً إلى أن مصر وقعت خلال فترة الدراسة ١٧ اتفاقية إعلامية وثقافية مع عشر دول عربية، منها خمس اتفاقيات ثقافية خالصة مع البحرين والسعودية وسوريا واليمن الديمقراطي والعراق. وكانت مصر قد وقعت سبع اتفاقيات ثقافية مع سبع دول عربية في عقد الستينيات وهي الكويت والمغرب وتونس

(١٩٦٥) والجزائر (١٩٦٦) وقطر (١٩٦٧) والأردن (١٩٦٨) والسودان (١٩٦٩)، مثلت الأساس الذي نظم علاقات مصر الثقافية والفنية مع هذه الدول في فترة الدراسة[٥٢]. وتضمنت هذه الاتفاقيات تنظيم تبادل المعارض الفنية والمهرجانات وتنظيم عمل البعثات الثقافية والمنح الدراسية، و«تدعيم الترابط الفكري والثقافي والوجداني بين الشعوب العربية وتوحيد المناهج التعليمية، والتآلف مع ثقافات الدول العربية وبعضها البعض»[٥٣].

وفي إطار الهدف من الدراسة، سيتم تناول التبادل الثقافي والفني والإعلامي بين مصر والدول العربية، من خلال التعرف على الأنشطة التي قامت بها أجهزة وزارتي الثقافة والإعلام المصريتين مع الأجهزة المناظرة لها في الدول العربية.

١ ـ التبادل الثقافي والفني

قبل الخوض في تفاصيل الأنشطة الفنية والثقافية المختلفة بين مصر والبلدان العربية، لا بد من الإشارة إلى عدد من الملاحظات وهي:

أ ـ إن الأنشطة محل الدراسة هي الأنشطة المختلفة للأجهزة التابعة للإشراف المباشر لوزارة الثقافة، كالأجهزة المعنية بالسينما والمسرح والكتاب والفرق الفنية والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ومجمع اللغة العربية. وبالتالي فإن الأنشطة الفنية والثقافية التي يقوم بها القطاع الخاص ممثلة في ناشري الكتب وموزعيها أو منتجي الأفلام السينمائية والمسرحيات ونشاط الفرق الفنية الخاصة ليست محلاً للدراسة، وذلك بالرغم من أهميتها القصوى في تبيان شق مهم من التأثيرات الثقافية المتبادلة بين مصر والمجتمعات العربية. وقد حاولنا الحصول على بعض المؤشرات في هذا الصدد دون جدوى نظراً لعدم وجود الجهات المتخصصة، أو لعدم توافر بيانات حول هذه الأنشطة أصلاً لدى القطاع الخاص أو لامتناع الجهات المختصة عن إعطاء البيانات المتوافرة لديها[٥٤].

---

(٥٢) انظر: حمادي الساحلي، معد، **الاتفاقيات الثقافية في المجالين العربي والدولي** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩)، ص ٣٥.

(٥٣) نادية بدر الدين أبو غازي، «الدولة والثقافة في مصر: دراسة للسياسة الثقافية وانعكاساتها على البيئة الفكرية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣)، ص ٣٨٧.

(٥٤) حاول الباحث الحصول على بعض إحصاءات خاصة بتصدير الصحف المصرية والكتاب المصري إلى الدول العربية من الشركة القومية للتوزيع، إلا أن مسؤولي الشركة رفضوا ذلك باعتبار أن هذه الإحصاءات تمثل أسراراً للمؤسسات الصحفية وللناشرين والمصدرين المصريين.

ب ـ في ما يتعلق بعملية الرصد الكمي ـ مثلما يظهر في الجداول التي ستخضع للدراسة التفصيلية لاحقاً ـ فقد تعلق بما يمكن تسميته بالحدث الثقافي أو الفني في فروع النشاط المختلفة. فعلى سبيل المثال فإن مشاركة مصر في أحد معارض الكتب أو المهرجانات الفنية في بلد عربي تم رصده باعتباره حدثاً ثقافياً بين مصر وهذا البلد. وبالمثل فإن مشاركة أي بلد عربي في حدث ثقافي أو فني في مصر تم رصده بالطريقة نفسها.

ج ـ إن عدد التكرارات الفنية أو الثقافية المعبرة عن مشاركة وتبادل وتفاعل بين مصر والدول العربية الأخرى، والخاضعة لعملية الرصد والتسجيل لا يتطابق مع عدد الأنشطة الثقافية أو الفنية، ولكنه يفوقها. ويعود ذلك إلى أن هناك أنواعاً من الأنشطة الثقافية التي تكون محلاً لمشاركة أكثر من طرف كالمؤتمرات والمعارض والمهرجانات بأنواعها. بعبارة أخرى، إن ما يتم رصده في هذه المجالات هو المشاركة في إطار النشاط وليس مجرد النشاط ذاته. وللتوضيح فإن مهرجاناً للسينما يعقد في مصر وتشارك فيه خمس دول عربية، يكون الرصد والتسجيل فيه متعلقاً بعدد الدول المشاركة، وليس بالمهرجان في حد ذاته.

د ـ في ما يتعلق بمصادر المادة، فقد اعتمد الباحث على مصدرين رئيسيين: **أولهما** الصفحات الفنية والثقافية في جريدة **الأهرام**، وذلك في سياق الحصر الشامل الذي تم إجراؤه للجريدة للفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٨١ والمشار إليه آنفاً، **وثانيهما** مصادر خاصة من وزارة الثقافة، وعلى وجه التحديد **سجل الثقافة** الذي تصدره الوزارة سنوياً بصورة منتظمة منذ عام ١٩٧٢، والذي يتضمن تسجيلاً للأنشطة الداخلية والخارجية للإدارات الثقافية والفنية التابعة للوزارة مثل المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، والهيئة العامة للكتاب، والهيئة العامة للفنون والهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى وغيرها. كما استعان الباحث بـ **النشرة الإحصائية** التي تتولى إصدارها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء الثقافي بوزارة الثقافة سنوياً، والتي تتضمن بدورها رصداً إحصائياً لكل الأنشطة الثقافية الداخلية والخارجية.

وفي ما يلي معالجة لثلاث نقاط رئيسية وهي: نظرة كلية لأنشطة التبادل الثقافي والفني، وتطور التبادل الثقافي والفني، والتبادل الثقافي والفني حسب الأنشطة.

أ ـ نظرة كلية للأنشطة الثقافية والفنية

تتضمن الأنشطة الفنية والثقافية عدة مجالات رئيسية كإقامة المعارض والمهرجانات وأسابيع الأفلام الروائية والتسجيلية، وإرسال واستقبال الفرق الفنية، والمنح التدريبية في مجالات الفنون والثقافة والإهداءات بأنواعها. وغالباً ما يخضع كل مجال لإشراف هيئة متخصصة تعمل في إطار وزارة الثقافة. وفيما يلي عرض لمجمل التفاعلات

المصرية ـ العربية في هذه المجالات الفنية والثقافية.

(١) أسابيع الأفلام

يرتبط إقامة أسابيع الأفلام بمدى تطور صناعة السينما. ومعروف أن مصر دولة رائدة في هذا المجال قياساً بالدول العربية الأخرى والتي يعتمد بعضها ـ كدول الخليج والصومال والسودان وليبيا ودولتي اليمن (آنذاك) ـ بصورة كاملة على ما تنتجه السينما المصرية من أفلام روائية طويلة تتناول قضايا سياسية أو اجتماعية أو تاريخية، كما أن بعضها الآخر مثل الجزائر وتونس ولبنان وسوريا والتي فيها صناعة سينما محدودة، تعتمد أيضاً على الإنتاج السينمائي المصري إلى جانب إنتاجها السينمائي المحدود. وهناك حالة تفاوت كبيرة في الإنتاج السينمائي في البلدان العربية(٥٥). وتُعد السوق العربية هي السوق الرئيسية للفيلم المصري في الخارج. ففي الفترة من كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ إلى نهاية آذار/مارس ١٩٧٢ تم توزيع ٢٣٤ فيلماً مصرياً في ١٤ دولة عربية بنسبة ٨٦ بالمئة من إجمالي الأفلام المصرية التي تم توزيعها في جميع أنحاء العالم، وبلغت نسبة حقوق توزيعها ٧٥ بالمئة من إجمالي حقوق التوزيع في الخارج كله(٥٦). وفي عام ١٩٧٧ بلغت حقوق استغلال الفيلمَ المصري في السوق العربية ٧٧ بالمئة من إجمالي حقوق الاستغلال للفيلم المصري في كافة أنحاء العالم، ولكنها هبطت إلى ٦٠ بالمئة في عام ١٩٧٨، ومع ذلك تظل نسبة عالية، وتوضح المكانة التي تمثلها الأسواق العربية بالنسبة لتوزيع الأفلام المصرية في الخارج(٥٧).

اقتصرت أسابيع الأفلام على سبعة أحداث، منها ستة أسابيع أقامتها مصر في أربع دول عربية وهي السودان والسعودية وتونس وسوريا بنسبة ٨٦ بالمئة. وقد استحوذ السودان على ثلاثة أسابيع للأفلام المصرية أقيمت في الأعوام ١٩٧٧ و١٩٧٨ و١٩٧٩، وذلك في سياق برامج التكامل الثقافي المصري السوداني. وخلال هذه المناسبات تم عرض ١٩ فيلماً روائياً مصرياً طويلاً إلى جانب ٧ أفلام تسجيلية تناولت مظاهر مختلفة من الحياة المصرية.

---

(٥٥) انظر في ذلك: بدر الدين أبو غازي، معد، **دراسة تحليلية عن التطور الثقافي في الأقطار العربية** (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التوثيق والمعلومات، ١٩٧٧)، ص ٣٧ ـ ٤٠.

(٥٦) الأرقام مستقاة من: مصر، وزارة الثقافة، الإدارة العامة للبحوث والتخطيط والإحصاء، **النشرة الإحصائية السنوية، ١٩٧١** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢)، الجدول رقم (١٦): «نشاط السينما في مجال التوزيع الخارجي في الفترة من ١/١/١٩٧١ إلى ٣١/٣/١٩٧٢،» ص ٣١.

(٥٧) النسب مستقاة من الإحصاءات الواردة في: مصر، وزارة الثقافة، وكالة التخطيط والمتابعة: **سجل الثقافة، ١٩٧٧** (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ١٥٠، و**سجل الثقافة، ١٩٧٨** (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، ص ١٣٧.

تُعد تونس البلد العربي الوحيد الذي استضاف أسبوعاً للأفلام المصرية الروائية الطويلة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤، وبالمقابل أقامت أسبوعاً للأفلام التجريبية التونسية في القاهرة في نيسان/ابريل ١٩٧٨. وبالنسبة للسعودية، فقد كان أسبوع الأفلام المصرية التي تمت إقامته في مدينة جدة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ هو أول حدث سينمائي عام تشهده العربية السعودية في تاريخها، وقد أقيم أسبوع الأفلام المصرية بمناسبة افتتاح معرض للمنتجات المصرية في جدة، وعُرضت فيه خمسة أفلام روائية طويلة، حيث أقبل المشاهدون السعوديون على قاعات العرض بصورة كبيرة.

وتدل قلة إقامة أسابيع الأفلام العربية في مصر على ضعف الإنتاج السينمائي في تلك الدول مقارنة بالحال القائم فيها.

(٢) الإهداءات الثقافية والفنية

وهي أحد أنشطة الإدارة العامة للاتفاقيات الثقافية. وقد بدأت الإهداءات الثقافية في الظهور كأحد جوانب التبادل الثقافي بين مصر والدول العربية في عام ١٩٧٤. ويقصد بها المواد الثقافية والفنية المختلفة كمجموعات الكتب المتخصصة والمطبوعات المختلفة والأفلام التسجيلية والشرائح المصورة وبعض المنتجات الفنية ذات الطابع الخاص كالأسطوانات الموسيقية والغنائية النادرة، والتي تتقدم بها إحدى الهيئات الثقافية المصرية إلى مؤسسة أو هيئة عربية عامة أو خاصة على سبيل الإهداء، للاستفادة بها من قبل الجمهور المحلي في هذا البلد.

وخلال الفترة من ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨١ أهدت سكرتارية المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية التابعة لوزارة الثقافة المصرية مواد ثقافية مختلفة إلى ٢٤ جهة عربية، منها عشر جهات سودانية وثلاث جهات في كل من اليمن الشمالي والسعودية، وجهتان في كل من الصومال وسوريا، وجهة واحدة في كل من الجزائر واليمن الديمقراطية وتونس ودبي. وقد شملت الجهات العربية المكتبات العامة كما في الخرطوم وجوبا وأم درمان بالسودان، ومقديشو بالصومال، ومكتبة دائرة الأوقاف بدبي. وشملت أيضاً مكتبات بعض الجامعات العربية والمراكز العلمية مثل جامعة الخرطوم وجامعة أم درمان ومعهد الدراسات الافريقية والآسيوية بالسودان، والمنظمة الإقليمية لشرق افريقيا بمقديشو بالصومال، والمركز القومي للأبحاث العلمية ومركز الدراسات اليمنية بجامعة صنعاء بالجمهورية العربية اليمنية. وتضمنت قائمة الجهات العربية بعض الجهات الخاصة كالجامع الأنصاري بدمشق، ونادي الطائف السعودي بالرياض، وجمعية النهضة اليمنية بصنعاء، ونقابة المحامين بسوريا واتحاد النساء السودانيات بأم درمان، فضلاً عن جهات حكومية مثل المجلس القومي للفنون والآداب في السودان ووزارة الخارجية اليمنية.

كذلك تضمنت الإهداءات الثقافية تقديم بعض الخدمات إلى البلدان العربية، إذ «قامت هيئة الكتاب المصرية عام ١٩٧٨ بتصنيف وفهرسة ألفي بطاقة من الوثائق السودانية، وتم إهداؤها إلى الجانب السوداني»(٥٨). كما قام الخبراء المصريون عام ١٩٨١ بتقديم «خدمات فهرسة وأعمال ميكروفيلم لعدد من الهيئات العربية مثل جامعة اليرموك بالأردن وجمعية المكتبات الأردنية، والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، ووزارة الشؤون الثقافية بالمغرب، والمعهد الأعلى للتوثيق بتونس»(٥٩).

(٣) المهرجانات الفنية العامة والمتخصصة

يعود الاهتمام بإقامة المهرجانات الفنية العامة إلى مطلع السبعينيات، وهي عبارة عن حدث فني وثقافي يضم أكثر من نشاط في مدة محددة، وتشارك فيها غير دولة بفرق فنية وشخصيات في فروع الفنون المختلفة، وغالباً ما تتضمن هذه المهرجانات عروضاً مسرحية وفنية وغنائية وأنشطة سينمائية روائية وتسجيلية، وهناك لجان خاصة لمنح جوائز وشهادات تقدير للفرق والأنشطة المتميزة. ويُعد مهرجان قرطاج بتونس الذي يُقام سنوياً منذ عام ١٩٧٢ هو الأكثر شهرة وانتظاماً بين أقرانه في الدول العربية المختلفة. وليس هناك ما يماثله في مصر في عقدي السبعينيات أو الثمانينيات. وقد شاركت مصر في مهرجان قرطاج في تونس سبع مرات متتالية في الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٨، ولم تُوجه الدعوة إلى أجهزة وزارة الثقافة في الأعوام الثلاثة التالية تطبيقاً لسياسة المقاطعة العربية، في الوقت نفسه الذي كانت توجه فيه الدعوة لبعض الشخصيات الفنية المصرية، ولا سيما التي رفضت سياسة التطبيع الثقافي والفني مع إسرائيل، وذلك تطبيقاً لسياسة الفصل بين النظام المصري وفئات الشعب المصري التي رفضت سياسة حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالطريقة التي اتبعها السادات بعد عام ١٩٧٧. وبعد عام ١٩٨٣ عادت مشاركة وزارة الثقافة المصرية مرة أخرى وبصورة منتظمة.

وفيما يتعلق بالمهرجانات المتخصصة فهي التي يقتصر نشاطها على نوع واحد فقط من الفنون كالمسرح أو السينما، وبالرغم من عراقة الفنون المسرحية في مصر، فإنها لم تقدم على إقامة مهرجانات مسرحية عربية في عقد السبعينيات، وقد نُظم أول مهرجان مسرحي عربي بالقاهرة في شباط/فبراير ١٩٨٧، وشاركت فيه ١٤ دولة عربية. في حين كان لدول عربية أخرى مثل سوريا والمغرب السبق في هذا المجال. وقد شاركت مصر في مهرجان دمشق للفنون المسرحية مرتين في عامي ١٩٧٣

---

(٥٨) مصر، وزارة الثقافة، وكالة التخطيط والمتابعة، **سجل الثقافة، ١٩٧٨**، ص ٤١.

(٥٩) مصر، المجلس الأعلى للثقافة، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، **سجل الثقافة، ١٩٨١ ـ ١٩٨٢** (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤)، ص ٢٦٩.

و١٩٧٧، كما شاركت في مهرجان المسرح العربي الحديث الذي أقيم في الرباط بالمغرب في آذار/ مارس ١٩٧٤.

وبالرغم من الموقع المتميز لصناعة السينما في مصر، فقد بادرت دول عربية قبل مصر بإقامة مهرجانات سينمائية شبه دورية مثل «مهرجان أفلام فلسطين» الذي عُقد مرتين في بغداد بالعراق عامي ١٩٧٣ و١٩٧٦، و«مهرجان سينما الشباب» في دمشق الذي عقد لأول مرة في نيسان/ ابريل ١٩٧٢ وتكرر عقده فيما بعد. وقد شاركت مصر في عدد من هذه المهرجانات التي نظمتها الدول العربية الأخرى. أما مبادرة مصر بإقامة مهرجان سينمائي خاص بها فتعود إلى عام ١٩٧٦، عندما دُشن «مهرجان القاهرة السينمائي الأول». ومنذ ذلك العام تواتر انعقاد المهرجان بصورة دورية، والمشاركة فيه مفتوحة لكل دول العالم بناءً على دعوة من الجهة المصرية المنظمة. وفي الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨١ تم تنظيم ستة مهرجانات سينمائية، اقتصرت المشاركة العربية فيها على أربعة منها. وقد شهد المهرجانان الأول في آب/ أغسطس ١٩٧٦، والثاني في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ مشاركة عربية كثيفة نسبياً، إذ شاركت خمس دول في المهرجان الأول وهي السعودية والسودان والإمارات والكويت وتونس، حيث عرضت عدداً من الأفلام التسجيلية، إلى جانب فيلم روائي تونسي طويل. وفي المهرجان الثاني ارتفع عدد الدول العربية المشاركة إلى ١٠ دول عربية، وهي سوريا والمغرب والسعودية ولبنان والجزائر وتونس والإمارات والسودان واليمن الشمالي وفلسطين.

ولقد وضح تأثير التوتر السياسي بين مصر والدول العربية فيما بعد زيارة القدس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ في حجم المشاركة العربية في المهرجانات التي عُقدت في الأعوام التالية. ففي المهرجان السينمائي الثالث في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٨ اقتصرت المشاركة العربية على كل من تونس والمغرب، حيث عُرض لكل منهما فيلم روائي طويل. وفي المهرجان الرابع في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ اقتصرت المشاركة العربية على السودان ولبنان من ضمن ٢٨ دولة، حيث عُرض للأول فيلم تسجيلي، والثاني فيلمان روائيان طويلان خارج المسابقة. وفي المهرجانات التالية وحتى عام ١٩٨٣ لم تشارك أية دولة عربية رغم أن «الجهة المصرية المنظمة كانت حريصة على توجيه الدعوة إلى بعض الأطراف العربية للمشاركة بالعروض السينمائية سواء في العروض الخاصة بالمسابقة أو بالعروض التجارية خارج المسابقة، وقد عادت المشاركة العربية مرة أخرى مع مهرجان عام ١٩٨٤»[٦٠].

(٦٠) حسب ما قاله سعد الدين وهبة، رئيس اتحاد الفنانين العرب ورئيس اللجنة المنظمة لمهرجان القاهرة السينمائي ووكيل أول وزارة الثقافة المصرية الأسبق للباحث في لقاء جرى في مقر الاتحاد في القاهرة بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٣.

(٤) إرسال الفرق المسرحية والفنية واستقبالها

إلى جانب المشاركة في المهرجانات الفنية، كان لمصر تبادل فني وثقافي مع دول عربية أخرى تمثل في إرسال الفرق المسرحية لتقدم عروضها في عدد من البلدان العربية في مناسبات خاصة بها وبناءً على طلبها، واستقبال بعض الفرق الفنية العربية لتقدم عروضها في القاهرة والاسكندرية. وفي الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩ توجهت الفرق الفنية المصرية ـ كالفرقة القومية للفنون الشعبية وفرقة رضا والسيرك القومي ومسرح العرائس وفرقة الموسيقى العربية وفرقة أم كلثوم للموسيقى العربية ـ إلى ١٢ دولة عربية، هي السودان وعمان والجزائر وليبيا والمغرب وتونس والأردن والكويت ولبنان والبحرين والسعودية واليمن الديمقراطي، حيث قدمت عروضها الفنية في عدد كبير من مدن هذه الدول. وقد تراوحت عروض الفرق المصرية بين أربع مرات كحد أدنى و٤٠ عرضاً كحد أقصى، وهو عدد عروض «السيرك القومي» الذي قدمها في عدد من مدن العربية السعودية في عام ١٩٧٦، وشهدها أكثر من ٦٠ ألف مشاهد سعودي.

وبالمقابل استقبلت مصر عدداً من الفرق الفنية العربية، وصل إجماليها إلى ست فرق، منها فرقتان فنيتان شعبيتان من ليبيا، وفرقة واحدة من كل من تونس والعراق ولبنان، إلى جانب فرقة منظمة الشباب الفلسطيني.

(٥) معارض الكتب والفنون التشكيلية

يمثل نشاط المعارض التي تشارك فيها أطراف خارجية أحد أدوات التبادل الثقافي، كما يمثل مناسبة مهمة لنشر الإبداعات المحلية والأجنبية أمام عدد كبير من الجمهور المحلي. وتُعد معارض الكتب أو الفنون التشكيلية هي الأبرز في هذا المجال. فمعرض القاهرة الدولي للكتاب الذي بدأ عام ١٩٦٩ ويتوالى عقده بصفة دورية، يُعد واحداً من أبرز المناسبات المصرية الخاصة بنشر وتوزيع الكتاب المصري والعربي والأجنبي. والسودان هو أول بلد عربي شارك رسمياً في معرض القاهرة الدولي التاسع للكتاب في عام ١٩٧٧، وترجع هذه المشاركة إلى اتفاقيات التكامل الثقافي بين البلدين. ومنذ ذلك العام تكررت المشاركات العربية، ففي المعرض العاشر ١٩٧٨ اشتركت ٧ دول عربية بصفة رسمية من بين ٢٨ دولة مشاركة، وهي لبنان وتونس والكويت والسعودية والسودان وقطر. ولكنها انخفضت إلى ست دول في المعرض الحادي عشر ١٩٧٩، وهي الكويت وتونس والسودان ولبنان والسعودية والمغرب، ثم إلى أربع دول في المعرض الثاني عشر ١٩٨٠ وهي عمان والسودان والكويت ولبنان[٦١]. وقد امتنعت الدول العربية والناشرون العرب عن المشاركة في معرضي

---

(٦١) البيانات الخاصة بمعرض القاهرة الدولي للكتاب ومشاركة الدول العربية فيه مستخرجة من: مصر، وزارة الثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز المعلومات، **اليوبيل الفضي: معرض القاهرة الدولي للكتاب، ١٩٦٩ ـ ١٩٩٣** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤).

عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨١ بسبب وجود جناح إسرائيلي.

وإذا كانت مشاركة الدول العربية في معرض القاهرة الدولي للكتاب بدأت منذ عام ١٩٧٧، فإن مشاركة مصر في معارض الكتب التي أقيمت في الدول العربية تعود إلى عام ١٩٧٢، حين شاركت في معرض طرابلس للكتاب بليبيا من خلال عرض إنتاج المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب. ويعد عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ أكثر الأعوام التي شهدت مشاركة مصرية في معارض للكتب أقيمت في دول عربية. ففي عام ١٩٧٧ شاركت مصر في ستة معارض عربية للكتب منها اثنان أقيما في الرياض بالسعودية، ومعرض واحد في كل من الجزائر والكويت وقطر والسودان. وفي عام ١٩٧٨ شاركت مصر في سبعة معارض عربية للكتب، منها اثنان في كل من السودان والعراق والسعودية ومعرض في الكويت. وفيما بعد المقاطعة العربية لمصر انخفضت مشاركة مصر في مثل هذا النشاط، حيث اقتصرت مشاركتها في عام ١٩٨٠ على معرض الدوحة الثالث للكتاب بقطر، وفي عام ١٩٨١ شاركت في معرضين للكتاب أحدهما بالرياض بالسعودية والآخر بالخرطوم في السودان.

في ما يتعلق بالمعارض الفنية الخاصة بالرسوم والفنون التشكيلية والنحت، فقد استضافت مصر أربعة معارض عربية، منها معرضان للفنون التشكيلية لفنانين سودانيين في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٩، ومعرض واحد للصور المغربية ١٩٧٤، ومعرض للطوابع البريدية الكويتية والرسوم في عام ١٩٧١. ويُعد هذا النشاط العربي ضئيلاً للغاية بمقارنته بحجم المعارض الفنية التي استضافتها مصر في المدة نفسها لفنانين أجانب غير عرب، حيث وصل إجمالها إلى ٥٤ معرضاً فنياً، أي أن نسبة المعارض العربية للمعارض غير العربية كانت أقل من ١ بالمئة، وهي نسبة ضئيلة للغاية.

وفي ما يتعلق بمشاركة مصر في المعارض الفنية في البلدان العربية فقد وصلت إلى ١٢ مشاركة على النحو التالي:

أ ـ ست مشاركات في السودان وحده، شملت إقامة ثلاثة معارض للفنون المصرية المعاصرة عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩، والمشاركة في معرض الخرطوم للفن التشيكلي الأعوام ١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧.

ب ـ ثلاث مشاركات في معارض فنية أقيمت بالكويت، منها معرض لرسوم الأطفال ١٩٧٦، ومعرض الكويت الخامس للفنانين التشكيليين العرب ١٩٧٧، إلى جانب إقامة معرض للفنون المصرية في عام ١٩٧٣.

ج ـ مشاركة واحدة في مناسبات عقدت في كل من سوريا وتونس والمغرب، حيث شاركت في معرض دمشق للفن التشكيلي ١٩٧٢، والمهرجان الافريقي في تونس للفن التشكيلي ١٩٧٣، وأقامت معرضاً لأحد الفنانين المصريين في الرباط بالمغرب ١٩٨١.

(٦) المؤتمرات الثقافية والحلقات الدراسية

شاركت أجهزة وزارة الثقافة المصرية في ١١ مؤتمراً ثقافياً وحلقة دراسية تناولت موضوعات فنية وثقافية، أقيمت في عدد من الدول العربية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩، من بينها مؤتمر المسرح العربي بدمشق ١٩٧٣، ومؤتمر تاريخ الجزيرة العربية بالرياض ١٩٧٧، ومؤتمر حماية حقوق المؤلف العربي بالجزائر في تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٨، وندوة خبراء الطفل بالخرطوم ١٩٧٧ ومؤتمر الإعداد الببليوغرافي للكتاب العربي بالرياض ١٩٧٣.

وبالنسبة إلى الندوات الثقافية التي عُقدت في مصر ودعيت إليها دول عربية مختلفة، فقد اقتصرت على حلقتين دراسيتين عقدتا على هامش أعمال معرضي القاهرة الدولي للكتاب عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩. وتضمن موضوع الحلقة الأولى مشكلات الكتاب العربي سواء في النشر أو الطباعة والتوزيع واقتصادات الكتاب العربي عامة، وشاركت فيها ست دول عربية وهي السودان والسعودية وتونس وقطر والمغرب ولبنان. أما الحلقة الدراسية الثانية فقد تناولت مشكلات توزيع الكتاب العربي ولا سيما كتاب الطفل، وشاركت فيها دول السعودية والسودان وقطر والمغرب والكويت وتونس، إلى جانب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة اليونسكو.

(٧) إيفاد الخبراء والمنح الدراسية في المجالات الثقافية والفنية

يمثل هذا النشاط أحد القنوات التي ساهمت من خلالها الأجهزة المصرية في تعميق المعرفة الفنية ونقل الخبرات إلى عدد من الدول العربية، وأيضاً التعرف على مستويات التطور التي وصلت إليها بعض الأنشطة الفنية والثقافية في الدول العربية المختلفة. ولقد اقتصر إيفاد الخبراء المصريين في مجالات الفنون على:

«(أ) إرسال أحد الخبراء المصريين في مجالات التراث الشعبي للإسهام في إنشاء مركز للفنون الشعبية في الخرطوم. واستغرقت مهمته عاماً كاملاً.

(ب) إيفاد خبير واثنين من المعاونين في مجال مسرح العرائس للإسهام في إنشاء مسرح للعرائس بالخرطوم عام ١٩٧٧، واستغرقت مهمتهم مدة ثلاثة أشهر.

(ج) إيفاد خبير ثالث في مجال الموسيقى لتدريب فرقة موسيقية سودانية للآلات الشعبية.

وقد تم إيفاد هؤلاء الخبراء في إطار اتفاقيات التكامل الثقافي بين البلدين»[٦٢]. وأوفدت مصر أيضاً «خبيراً إلى تونس للتعرف على صيغة المعالم الأثرية عام ١٩٧٦، إلى جانب إيفاد المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية أحد

(٦٢) مصر، وزارة الثقافة، وكالة التخطيط والمتابعة، **سجل الثقافة، ١٩٧٧**، ص ٢١.

الشعراء وأحد القصاصين المصريين للاتصال بالأدباء التوانسة وتعميق العلاقات الثقافية معهم»[٦٣].

وفي ما يتعلق بالمنح الدراسية والدورات التدريبية التي قدمتها مصر إلى متدربين عرب في مجال الفنون والثقافة، فقد شملت منحة تدريبية لباحث عراقي لمدة شهرين في مجال المتاحف عام ١٩٧٧، إلى جانب ١٨ منحة تدريبية ما بين شهرين إلى ستة أشهر لـ ١٨ متدرباً سودانياً عام ١٩٧٨ في مجالات تصميم ديكور المعارض، والطبع والتحميض، وهندسة الصوت، ومونتاج الأفلام الوثائقية والإضاءة المسرحية وغيرها من المجالات الفنية. وقد تم منح هذه الدورات التدريبية في إطار اتفاقيات التكامل الثقافي بين البلدين.

ب ـ تطور التبادل الثقافي والفني

تشير بيانات الجدول رقم (٢ ـ ١٦) الخاص بتطور التبادل الثقافي بين مصر والدول العربية، إلى عدد من النتائج، يمكن استخلاصها على النحو التالي:

(١) إن عام ١٩٧١ لم يشهد أي تبادل ثقافي بين مصر وأي من الدول العربية، وربما يعود ذلك إلى تركيز نظام الحكم في مصر على تثبيت دعائمه في الداخل مع الاهتمام بالجوانب السياسية في التفاعلات مع الدول العربية، فضلاً عن سياسات الحذر التي كانت تتبعها غالبية الدول العربية تجاه مصر في ذلك الوقت.

(٢) إن التبادلات الثقافية المصرية ـ العربية شملت كل البلدان العربية، فيما عدا جيبوتي التي لم تظهر كدولة إلا في عام ١٩٧٧، وعلى الرغم من ظروف الاحتلال الإسرائيلي بالنسبة لفلسطين فقد جرت بعض تبادلات ثقافية وفنية محدودة مع مؤسسات فلسطينية تعمل خارج الأراضي المحتلة.

(٣) من حيث تطور حجم التبادلات عبر فترة الدراسة يتضح أن منحنى التطور أخذ شكلاً صاعداً ثم هابطاً فصاعداً مرة أخرى (انظر الشكل رقم (٢ ـ ١٣))، ووصلت قمة منحنى التطور في عام ١٩٧٨. ويدل المنحنى بشكله المشار إليه على أن هناك مرحلتين أساسيتين في عملية التبادل الثقافي والفني بين مصر والدول العربية، الأولى تمتد من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٥، وفيها شهد عام ١٩٧٤ النسبة الأكبر من إجمالي التبادلات الثقافية في تلك الفترة (٥٦ بالمئة). والثانية تمتد بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨١، ومنها شهد عام ١٩٧٨ النسبة الأكبر من إجمالي التبادلات الثقافية المصرية العربية في تلك الفترة (٣٣ بالمئة). ويدل المنحنى أيضاً على أن التبادلات الثقافية

---

(٦٣) مصر، وزارة الثقافة، وكالة التخطيط والمتابعة، **سجل الثقافة، ١٩٧٦** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ٥٢.

والفنية قد تأثرت سلبياً بالمقاطعة العربية ولا سيما في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١.

(٤) إن عام ١٩٧٨ ورغم حالة التوتر السياسي التي كانت قائمة بين مصر وغالبية الدول العربية في ذلك العام، فقد استحوذ على ٢٥ بالمئة من جملة التبادلات الثقافية المصرية ـ العربية، مُشكلاً بذلك قمة منحنى التطور طوال فترة الدراسة ككل. ويعود ذلك إلى أن مصر ممثلة بوزارة الثقافة وقعت في هذا العام ١٨ برنامجاً تنفيذياً ثقافياً مع كل الدول العربية فيما عدا قطر ولبنان والأردن.

الجدول رقم (٢ ـ ١٦)

تطور التبادل الثقافي بين مصر والبلدان العربية

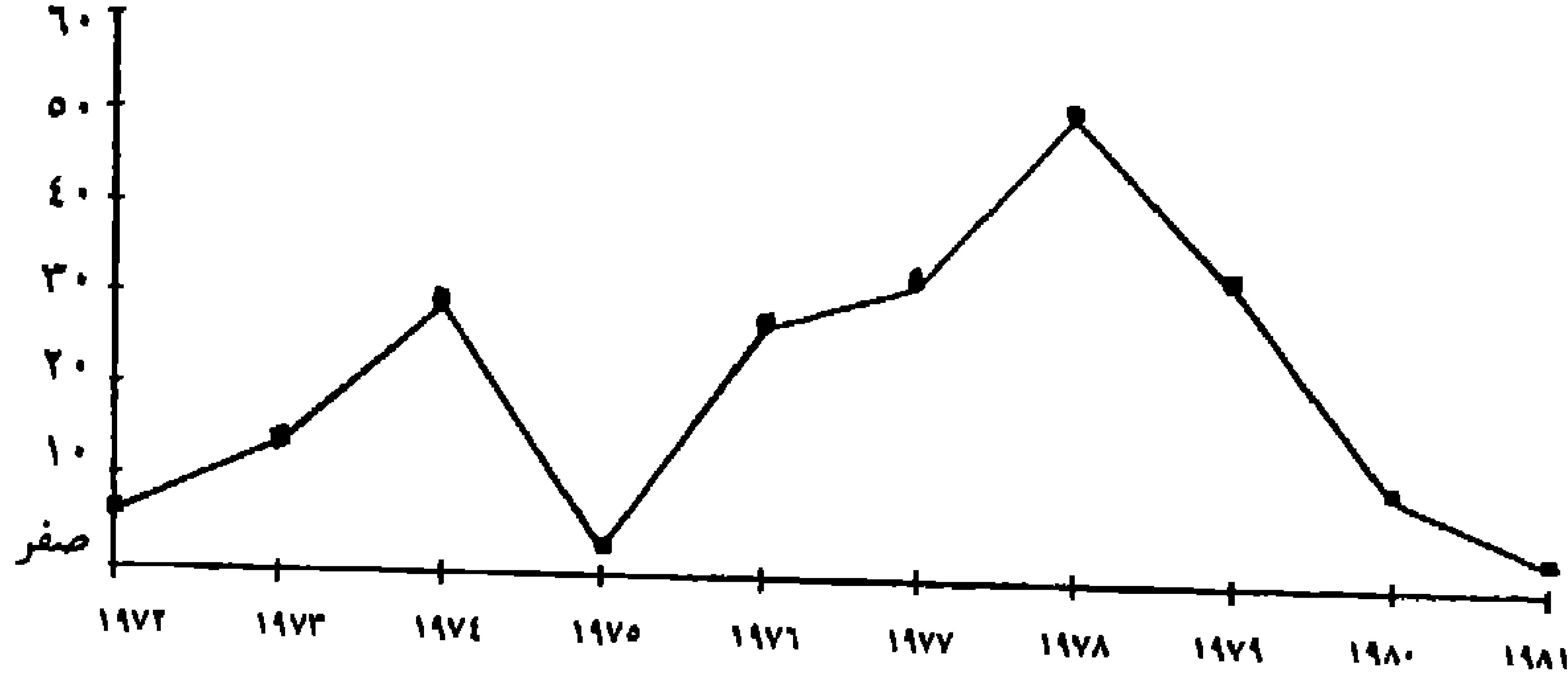
حسب السنوات مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

البلد	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الإجمالي
السودان	٠	٠	٤	٢	٦	١٠	٨	١٢	٤	١	٤٧
تونس	١	٤	٤	١	٤	٢	١٠	٢	٠	٠	٢٨
السعودية	٠	١	٢	٠	٢	٦	٥	٤	١	١	٢٢
الكويت	٠	١	٢	٠	٤	٢	٣	٢	١	٠	١٥
سوريا	٣	١	٢	٠	٢	٣	١	١	٠	٠	١٣
المغرب	٠	٠	٤	٠	٠	١	٥	٢	٠	١	١٣
الجزائر	١	١	٢	٠	٣	٣	٢	٠	٠	٠	١٢
لبنان	٠	٠	٢	٠	٠	١	٢	٣	١	٠	٩
العراق	٠	٢	٢	٠	١	٠	٣	٠	٠	٠	٨
ليبيا	١	٤	١	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	٨
عمان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٣	١	٠	٦
اليمن العربية	٠	٠	١	٠	٢	١	٢	٠	٠	٠	٦
قطر	٠	٠	٠	٠	٠	١	٢	١	١	٠	٥
الصومال	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٢	١	٠	٤
الإمارات العربية المتحدة	٠	٠	٠	٠	١	١	٢	٠	٠	٠	٤
اليمن الديمقراطية	٠	٠	٢	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٣
البحرين	٠	٠	٠	٠	١	١	١	٠	٠	٠	٣
موريتانيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١
الأردن	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
الإجمالي	٦	١٤	٢٩	٣	٢٧	٣٢	٥١	٣٣	١٠	٣	٢٠٨

المصادر: البيانات مستقاة من أعداد مختلفة من سجل الثقافة، الصادر عن وزارة الثقافة المصرية، السنوات ١٩٧٢ إلى ١٩٨١، اضافة إلى مسح شامل للصفحات الفنية والثقافية بجريدة الأهرام للمدة من ١٩٧١ إلى ١٩٨١.

الشكل رقم (٢ - ١٣)

تطور التبادل الثقافي بين مصر والدول العربية، ١٩٧٢ - ١٩٨١



(د) يُعد عاما ١٩٧٨ و١٩٧٩ أكثر السنوات انتشاراً في التبادلات الثقافية، حيث تم تسجيل ٥١ حدثاً ثقافياً وفنياً موزعاً على ١٧ دولة عربية في عام ١٩٧٨، وفي العام التالي تم تسجيل ٣٣ حدثاً ثقافياً وفنياً موزعاً على ١١ دولة عربية. أما أقل السنوات انتشاراً فهو عام ١٩٧٥، حيث اقتصر التبادل الثقافي مع دولتين فقط هما السودان وتونس، ويليه عام ١٩٨١ الذي اقتصر فيه التبادل الثقافي مع ثلاث دول وحسب وهي السودان والسعودية والمغرب.

ج - التبادل الثقافي والفني حسب الأنشطة

فيما يتعلق بالأنشطة الثقافية والفنية موزعة على الدول العربية، وكما سبقت الإشارة تفصيلاً، فهناك ١٠ أنشطة فنية وثقافية رئيسية، تتضمن أسابيع الأفلام والإهداءات الثقافية والمهرجانات الفنية والسينمائية ومعارض الكتب والمعارض الفنية وتبادل إرسال الفرق الفنية وعقد المؤتمرات الثقافية والحلقات الدراسية الخاصة بالموضوعات الفنية والثقافية وغيرها.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٢ - ١٧) الخاص بالتبادل الثقافي بين مصر والدول العربية حسب الأنشطة، يتضح ما يلي:

(١) إن التبادل الثقافي من خلال إقامة معارض الكتب سواء في مصر أو المشاركة المصرية في معارض الكتب في الدول العربية يمثل النشاط الأبرز (انظر الشكل رقم (٢ - ١٤))، إذ استحوذ على ٤٦ حدثاً بنسبة ٢٢ بالمئة من جملة الأحداث الثقافية والفنية طوال فترة الدراسة، يليه نشاط الفرق الفنية المصرية والعربية بإجمالي ٣٢ حدثاً ونسبة ١٥ بالمئة، يليه الإهداءات الثقافية والمشاركة في مهرجانات السينما بنسبة ١١ بالمئة لكل منها.

(٢) يُعد تبادل الخبراء في مجال الفنون هو النشاط الأقل حيث اقتصر على إرسال مصر خمسة خبراء إلى كل من السودان وتونس.

(٣) بالنسبة للدول يبرز السودان باعتباره أكثر الدول تبادلاً ثقافياً وفنياً مع مصر، حيث سجل ٤٧ حدثاً بنسبة ٢٣ بالمئة، تليه تونس بإجمالي ٢٨ حدثاً ونسبة ١٣ بالمئة، وفي المركز الثالث أتت السعودية بإجمالي ٢٢ حدثاً ثقافياً ونسبة ١٠ بالمئة.

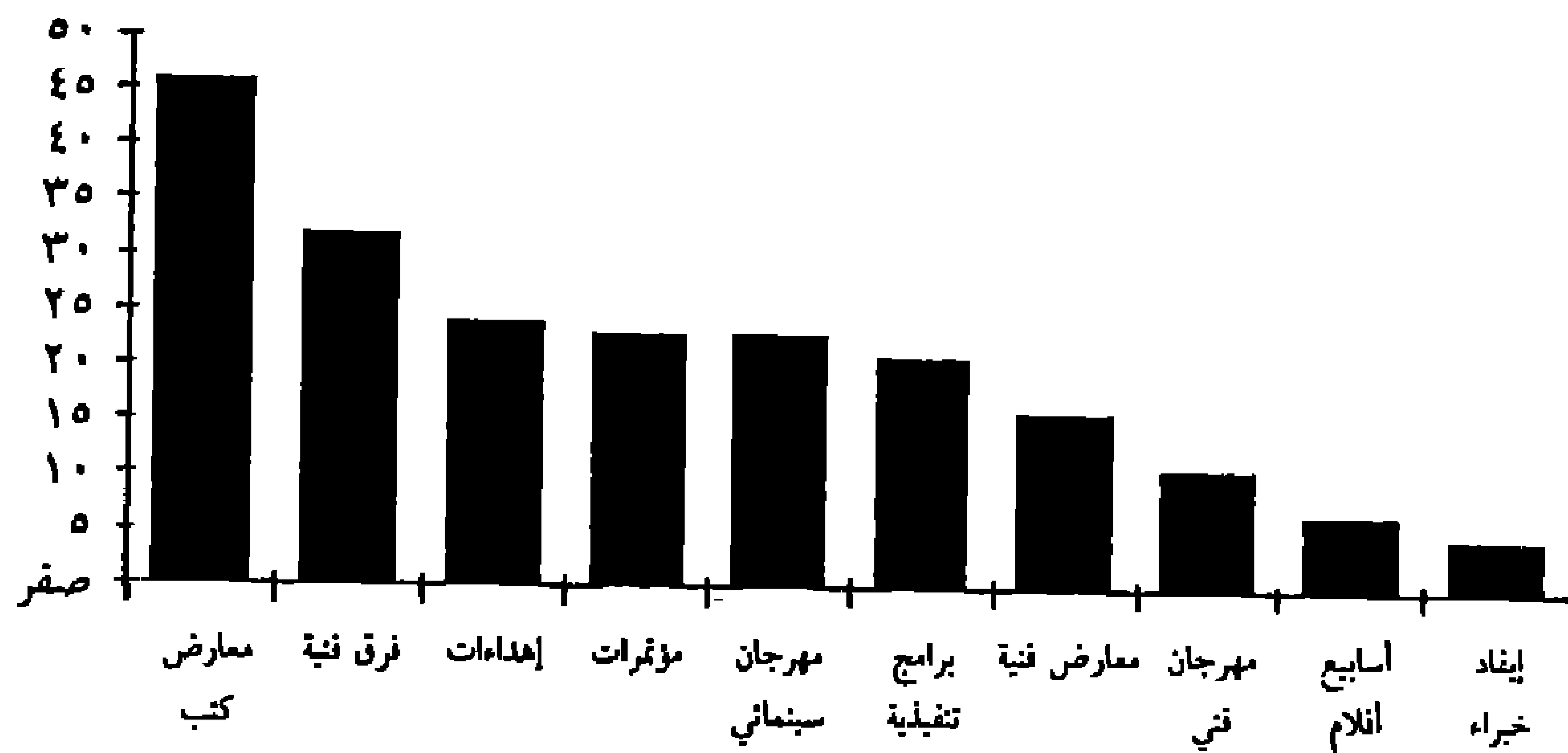
(٤) أما أقل الدول العربية التي سجلت أحداثاً ثقافية مع مصر فهي موريتانيا والأردن، ولكل منهما حدث ثقافي وفني واحد. وبالنسبة لموريتانيا فقد اقتصر التبادل معها على توقيع برنامج تنفيذي في المجال الثقافي عام ١٩٧٨، أما الأردن فقد انحصر الأمر في إرسال مصر فرقة فنية، هي الفرقة القومية للفنون الشعبية، لتقدم عروضها في عدد من المدن الأردنية، حيث قدمت ست حفلات خلال شهر أيار/مايو ١٩٧٤.

(٥) ان الدول الخمس الأولى استحوذت على-ما يقرب من ثلثي التبادلات الثقافية والفنية خلال فترة الدراسة (٦٤ بالمئة)، وبإضافة المغرب والجزائر تصل النسبة إلى ٧٥ بالمئة، وهو ما يعني أن هذه الدول السبع الأولى استحوذت على النسبة الأكبر من التبادلات الثقافية والفنية، وهي الدول نفسها الأكثر تنوعاً في تبادل الأنشطة الثقافية والفنية مع مصر.

(٦) من الناحية الإجمالية يوجد تركيز في التعامل الثقافي والفني المتنوع بين مصر وعدد محدود من الدول العربية. فقد شمل التبادل الثقافي والفني مع السودان وتونس الأنشطة الرئيسية كلها، في حين اقتصر التبادل مع السعودية وسوريا على سبعة أنشطة فقط. أما باقي الدول العربية فقد تراوح التبادل الثقافي معها بين نشاط واحد وخمسة أنشطة.

الشكل رقم (٢ ـ ١٤)

أنشطة التبادل الثقافي والفني بين مصر والدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



الجدول رقم (٢ ـ ١٧)

التبادل الثقافي بين مصر والدول العربية حسب الأنشطة، ١٩٧١ ـ ١٩٨٠

البلد	أسابيع أفلام	برامج تنفيذية	إهداءات ثقافية	مهرجان فني عام	مهرجان سينمائي	معارض كتب	معارض فنية	فرق فنية	مؤتمرات ثقافية	إيفاد خبراء	الإجمالي	النسبة المئوية
السودان	٣	١	١٠	٠	٣	١١	٨	٤	٣	٤	٤٧	٣٠
تونس	٢	٢	١	٧	٤	٣	١	٥	٢	١	٢٨	١٢
السعودية	١	١	٣	٠	٢	٩	٠	١	٥	٠	٢٢	٩
الكويت	٠	١	٠	٠	١	٥	٤	١	٣	٠	١٥	٧
سوريا	١	٢	٢	٣	٢	٠	١	٠	٢	٠	١٣	٦
المغرب	٠	١	٠	١	٢	٣	٢	٢	٢	٠	١٣	٦
الجزائر	٠	٢	١	٠	١	٢	٠	٤	٢	٠	١٢	٥
لبنان	٠	٠	٠	٠	٣	٣	٠	٢	١	٠	٩	٤
العراق	٠	٢	٠	٠	٢	٣	٠	١	٠	٠	٨	٤
ليبيا	٠	١	٠	٠	٠	٢	٠	٤	١	٠	٨	٤
عمان	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	٤	٠	٠	٦	٣
اليمن العربية	٠	٢	٣	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٦	٢
قطر	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٠	٢	٠	٥	٢
الصومال	٠	١	٢	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٤	٢
الإمارات	٠	١	١	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٤	١
البحرين	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٣	١
اليمن الجنوبية	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٣	١
موريتانيا	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠
الأردن	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٠
الإجمالي	٧	٢١	٢٤	١١	٢٣	٤٦	١٦	٣٢	٢٣	٥	٢٠٨	١٠٠

المصادر: المصادر نفسها.

٢ ـ التبادل الإعلامي

يشير التبادل الإعلامي إلى نشاط وزارة الإعلام المصرية مع الوزارات المناظرة لها في الدول العربية. ويمكن التفرقة بين نوعين من عمليات التبادل: **الأول** تبادلات رسمية بحتة، **والثاني** تبادلات ذات طابع تجاري.

وفي ما يتعلق بالنوع الأول، فالمقصود به «عملية تبادل الشرائط السينمائية أو التليفزيونية التي تحوي مواد إعلامية مصرية، ويتم تبادلها بين وزارة الإعلام المصرية ووزارات الإعلام العربية، على سبيل الإهداء أو الإعارة لمدة زمنية معينة بناء على طلب الجهات العربية لغرض عرضها والاستفادة بها في مناسبات خاصة»[٦٤]. ويغلب

(٦٤) من حوار أجراه الباحث مع مدير قسم الإحصاء في القطاع الاقتصادي في وزارة الإعلام المصرية بتاريخ ٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٠.

على هذا النوع من الشرائط أنه يتضمن مواداً تسجيلية مثل تاريخ الجامع الأزهر والمزارات الإسلامية والفرعونية في مصر، وعمليات التعمير في سيناء وإنشاء بعض المشروعات الكبرى مثل نفق أحمد حمدي ومترو الأنفاق بالقاهرة وإعادة الملاحة إلى قناة السويس. ويتضمن أيضاً برامج خاصة عن أوجه الحياة المصرية وما فيها من تطور مثل تطور صناعة النفط وعدد من الحرف الشعبية، إلى جانب مواد فنية تعكس الطابع المصري الخاص. وفي بعض الأحيان تم إهداء بعض البرامج التليفزيونية الخاصة إلى جهات عربية، ولا سيما التي تحوي مواد دينية مثل مناسك الحج أو أحاديث لعدد من الشخصيات الدينية المصرية أو سهرات دينية.

وتبعاً لبيانات إدارة الإحصاء في القطاع الاقتصادي بوزارة الإعلام المصرية، فإن هذا النوع من عمليات التبادل الإعلامي اقتصر على عمليات إهداء وإعارة من قبل وزارة الإعلام المصرية إلى الوزارات العربية المناظرة، وانه في الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١، تم إهداء وإعارة ٤٧ شريطاً إعلامياً تراوحت مُددها بين ٢٠ دقيقة وساعتين، وان عدد الشرائط المُهداة وصل إلى ٤٢ شريطاً، أي ما نسبته ٨٩ بالمئة من جملة الشرائط الإعلامية التي تم تبادلها مع الجهات العربية.

ووفقاً للجدول رقم (٢ ـ ١٨) الخاص بتطور عدد الشرائط الإعلامية التي جرى تبادلها مع الجهات الإعلامية العربية في الفترة ١٩٧٧/١٩٨١، يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أ ـ ان عملية تبادل المواد الإعلامية شملت ١٦ دولة عربية، وان دولاً مثل موريتانيا ولبنان واليمن الديمقراطية لم يحدث معها مثل هذا النوع من التبادل في الفترة المذكورة.

ب ـ انه نظراً للطابع الرسمي الذي يتضمنه هذا النوع من التبادل الإعلامي فقد تأثر بعملية المقاطعة العربية، وهو ما يظهر في انخفاض عدد الشرائط الإعلامية المُرسلة من مصر إلى الدول العربية في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ (انظر الشكل رقم (٢ ـ ١٥))، وكذلك في انخفاض عدد الدول المُرسل إليها الشرائط الإعلامية مقارنة بالوضع الذي كان قائماً في السنوات السابقة.

ج ـ إن السودان استأثر بعدد ١٥ شريطاً إعلامياً من إجمالي ٤٧ شريطاً إعلامياً بنسبة ٣٢ بالمئة. وهو الدولة العربية الوحيدة التي احتفظت بعلاقات إعلامية مع مصر طوال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١، ولم تتأثر هذه العلاقات سلباً بعملية المقاطعة العربية. وينطبق التحليل نفسه على عمان وجيبوتي اللتين استحوذت كل منهما على ٥ شرائط إعلامية ونسبة ١١ بالمئة.

د ـ إن عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ هما أكثر السنوات انتشاراً في التبادل الإعلامي المصري العربي، إذ أرسلت مصر خلال كل منهما ١٢ شريطاً إعلامياً موزعة على ١٢ دولة، وذلك على عكس العامين التاليين للمقاطعة العربية، واللذين شهدا تركزاً في

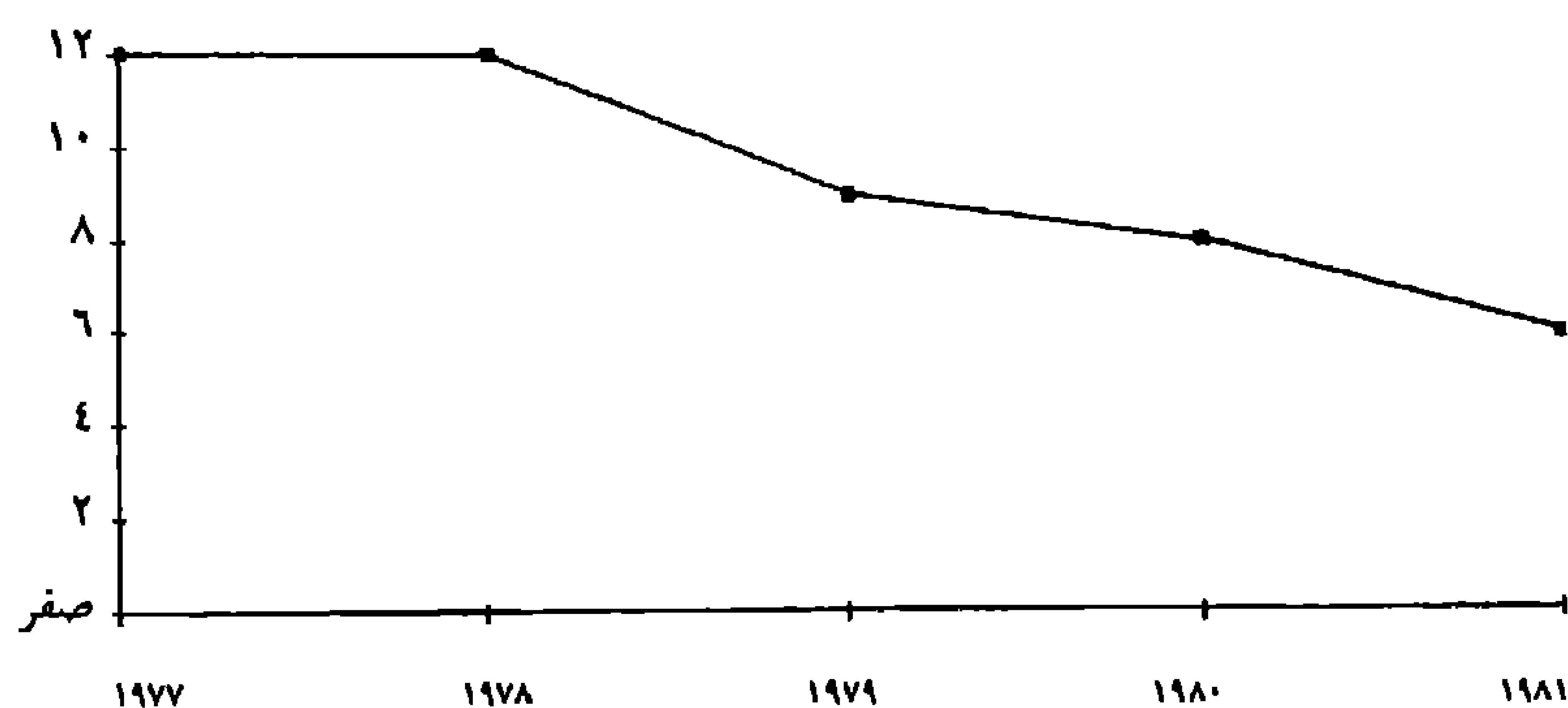
عدد الدول المرسل إليها شرائط إعلامية في حدود دولتين أو ثلاث فقط.

الجدول رقم (٢ ـ ١٨)
التبادل الإعلامي بين مصر والدول العربية مرتبة تنازلياً للسنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨١

البلد	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الإجمالي	النسبة المئوية
السودان	١	١	٣	٥	٥	١٥	٣٢
عمان	٠	١	٢	١	١	٥	١١
جيبوتي	١	١	١	٢	٠	٥	١١
الصومال	٠	١	٢	٠	٠	٣	٦
تونس	١	٠	١	٠	٠	٢	٤
البحرين	١	١	٠	٠	٠	٢	٤
المغرب	١	١	٠	٠	٠	٢	٤
السعودية	١	١	٠	٠	٠	٢	٤
الإمارات العربية المتحدة	١	١	٠	٠	٠	٢	٤
الأردن	١	١	٠	٠	٠	٢	٤
الكويت	١	١	٠	٠	٠	٢	٤
العراق	١	٠	٠	٠	٠	١	٢
اليمن العربية	٠	١	٠	٠	٠	١	٢
سوريا	١	٠	٠	٠	٠	١	٢
الجزائر	١	٠	٠	٠	٠	١	٢
قطر	٠	١	٠	٠	٠	١	٢
الإجمالي	١٢	١٢	٩	٨	٦	٤٧	١٠٠

المصدر: إدارة الإحصاء بوزارة الإعلام المصرية، حسب البيان الذي حصل عليه الباحث بإذن خاص من وزير الإعلام بتاريخ ٢٧/٧/١٩٩٠.

الشكل رقم (٢ ـ ١٥)
تطور التبادل الإعلامي بين مصر والدول العربية، ١٩٧٧ ـ ١٩٨١



وبالنسبة للنوع الثاني، أي التبادلات ذات الطابع التجاري، فهي المواد الفنية والإعلامية التي تنتجها وزارة الإعلام المصرية (القطاع الاقتصادي على وجه التحديد)، وتخضع لعملية تسويق للجهات العربية، وهي بهذا المعنى تدخل في نطاق «مفهوم السلعة» التي تخضع لاعتبارات السوق. وهناك اتجاه عام بأن المواد الفنية (كالمسلسلات الدرامية وتمثيليات السهرة والأفلام وبرامج المنوعات والأطفال) التي ينتجها القطاع الاقتصادي في التليفزيون المصري تمثل مساحة واسعة من ساعات الإرسال في كل التليفزيونات العربية، وأنه يصعب تعويضها أو مقاطعتها تماماً، ومن هنا فقد ظلت حاجة التليفزيونات العربية لمثل هذه المواد الإعلامية والفنية قائمة حتى بالرغم من قرارات المقاطعة، أو بعبارة أخرى، ان «عملية المقاطعة العربية لم تشمل هذا النوع من عمليات التبادل، والتي ظل بعضها يتم بصورة مباشرة بين الجهات المصرية المنتجة والجهات العربية المستقبلة، في حين أخذ بعضها الآخر طريقاً غير مباشر ـ من خلال وسطاء عرب في البحرين»[٦٥] على وجه التحديد ـ للحصول على هذه المنتجات الفنية والإعلامية المصرية نفسها.

وتبعاً لبيانات خاصة بتوزيع وتسويق الإنتاج التليفزيوني المصري، فإن «برامج التليفزيون والإذاعة المصرية تم تسويقها إلى ١٥ دولة عربية في عام ١٩٨٢/ ١٩٨٣، بزيادة قدرها ٧٨ بالمئة عن حجم التعاملات في عام ١٩٨١/ ١٩٨٢، وبقيمة إجمالية بلغت ٣ ملايين و٢١٨ ألف جنيه مصري بالنسبة لبرامج التليفزيون، وزيادة قدرها ٤٤ بالمئة على حجم التعاملات للعام ١٩٨١/ ١٩٨٢ وبقيمة قدرها ٢٥٦ ألف جنيه مصري بالنسبة لبرامج الإذاعة المصرية. كما فُتحت أسواق عربية جديدة للتسويق التليفزيوني المصري، إذ جرى تزويد تليفزيون «اليمن الديمقراطي» في عدن والتليفزيون السوري ببرامج ومسلسلات درامية جديدة»[٦٦]. وتواصل الأمر في الأعوام التالية، ففي «عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ تم تسويق برامج تليفزيونية مصرية إلى ١٨ محطة تليفزيونية عربية، من بينها محطات تليفزيون دبي وقطر وصنعاء والجزائر وبغداد ودمشق وعدن، وتكرر نفس الأمر في العام التالي»[٦٧].

---

(٦٥) حسب ما ذكره سعد الدين وهبة للباحث في لقاء جرى في مقر الاتحاد في القاهرة بتاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٣.

(٦٦) مصر، وزارة الإعلام، اتحاد الإذاعة والتليفزيون، **الكتاب السنوي لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، ١٩٨٢/ ١٩٨٣** (القاهرة: [الوزارة]، ١٩٨٤)، ص ١٣٧.

(٦٧) انظر تفاصيل هذه البيانات في: مصر، وزارة الإعلام، اتحاد الإذاعة والتليفزيون: **الكتاب السنوي لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، ١٩٨٤/ ١٩٨٥** (القاهرة: [الوزارة]، ١٩٨٦)، الجدول الخاص بـ: «تسويق البرامج التليفزيونية للدول العربية،» ص ١٦٩، والكتاب السنوي لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، ١٩٨٥/ ١٩٨٦ (القاهرة: [الوزارة]، ١٩٨٨)، ص ٢٢٢.

إن الدلالة المباشرة لهذه البيانات أن هذا النوع من عمليات التبادل لم يكن موضوعاً للمقاطعة العربية، نظراً لصعوبة تعويضه من قبل المستخدمين العرب، ولأن له طابعاً غير رسمي. ويتوافق هذا الأمر مع الموقف الخاص لبعض الدول العربية في استمرار استقبالها للعمالة المصرية في الفترة التالية للمقاطعة. وهناك عامل ثالث لا يقل أهمية في تفسير استمرار الحكومات العربية ـ بما فيها أكثرها تشدداً في مقاطعة مصر ـ في التعامل مع إبداعات الفنانين المصريين في السينما والتليفزيون والمسرح والأغنية، وهو خاص بموقف الغالبية العظمى من الفنانين والكتاب ومؤلفي البرامج والمسلسلات المصريين، الذين رفضوا جهود التطبيع الثقافي والفني مع إسرائيل، وهو الموقف الذي عبّر عن مساحة اختلاف واضحة مع سياسة الحكومة المصرية من جانب، وعن أولوية الانتماءات العربية لدى الفنانين المصريين من جانب آخر(٦٨). وتتضح أهمية هذا العامل في ضوء ما اتجهت إليه بعض الحكومات العربية من مقاطعة أعمال بعض الكتاب والفنانين المصريين الذين أيّدوا زيارة السادات للقدس ومعاهدة السلام التي وقعتها مصر مع إسرائيل ١٩٧٩، مثل أنيس منصور وتوفيق الحكيم وإحسان عبد القدوس ونجيب محفوظ ورشاد رشدي وغيرهم.

خاتمة

يتضح من التحليل السابق أن هناك شمولاً في عمليات التبادل الفني والثقافي والإعلامي، يبرز في جانبين: **أولهما** شمول عمليات التبادل لكل الدول العربية دون استثناء، والثاني تعدد الأنشطة الثقافية والفنية والإعلامية التي كانت محلاً لعمليات التبادل.

ومن خلال استعراض التعاملات التي تمت في كل نشاط ثقافي أو فني يمكن التفرقة بين نوعين من الأنشطة: **الأول** وهو مجموعة النشاطات التي يتطلب إنجازها عملاً مزدوجاً من طرفي عملية التبادل، ومن هذه الأنشطة المعارض الفنية والمهرجانات بأنواعها وإرسال الفرق الفنية. وقد كان لمصر في بعض هذه الأنشطة تميز نسبي، ولا سيما في إقامة أسابيع الأفلام في البلدان العربية وإرسال الفرق الفنية المصرية إلى العديد من الدول العربية والمشاركة في المعارض الفنية التي أقيمت في غير بلد عربي.

---

(٦٨) حول مواقف المسرحيين والسينمائيين المصريين المناهضة لكل أشكال التطبيع الثقافي والفني مع إسرائيل والأسس التي اعتمدوها في هذه المناهضة يمكن الرجوع إلى: سمير فريد، «بعد عشر سنوات من المعاهدة،» ص ٣٤٤ ـ ٣٤٩، وسعد أردش، «المثقف المصري ومقاومة التطبيع،» ص ٣٥٠ ـ ٣٥٧، ورقتان قدّمتا إلى: **ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية: أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدت بالقاهرة (نوفمبر ١٩٨٩)**، بمشاركة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية والمجلس الثقافي للبنان الجنوبي (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٠).

أما النوع **الثاني** فهو الأنشطة التي تعبر عن مبادرة أو عطاء من أحد طرفي عملية التبادل للطرف الآخر. ومن هذه الأنشطة الإهداءات الثقافية بأنواعها والمنح التدريبية وإيفاد الخبراء. والنوع الثاني اقتصر على إهداء مصر غير جهة عربية لمجموعات من الكتب والمواد الفنية المسجلة واللوحات الفنية، وإيفاد خبراء مصريين إلى دول عربية، وتقديمها عدداً من المنح التدريبية في مجالات الفنون المختلفة. ويعكس هذا النوع من التبادلات قدراً من الريادة النسبية لمصر في هذه المجالات الثقافية والفنية.

ولما كان هذا النوع من التبادلات ـ رغم كونه موجهاً إلى الجماهير العربية ـ مخرجاً حكومياً، فقد كان طبيعياً أن يتأثر سلباً وبشدة بموضوع المقاطعة العربية فيما بعد عام ١٩٧٩. وكما وضح فإن هذا التأثر جاء في صورة انخفاض عمليات تبادل الأنشطة الثقافية والفنية والإعلامية، واقتصار التعاملات المصرية في هذه المجالات على عدد محدود من الدول العربية.

وفي ما يتعلق بالتبادلات الإعلامية، فقد أبرزت التفرقة بين التبادلات الرسمية، والتعاملات التجارية التي خضعت لمنطق السوق، أن الإبداعات الفنية ولا سيما في مجال الدراما التليفزيونية والبرامج التي يتم إنتاجها تحت إشراف وزارة الإعلام المصرية، لم تكن موضوعاً للمقاطعة العربية، ويعود ذلك إلى عاملين مترابطين: **أولهما** عدم قدرة الأجهزة الإعلامية العربية، وعلى وجه التحديد محطات التليفزيون العربية، التخلي الكامل عن الإنتاج المصري في هذا المضمار على الأقل بمقاييس عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات، **وثانيهما** الموقف الذي اتخذه القسم الأكبر من الفنانين والمبدعين والمفكرين المصريين برفض التطبيع مع المؤسسات الإسرائيلية، وتأكيدهم أولوية الانتماء العربي على ما عداه، وهو الموقف الساري حتى اليوم.

الفصل الثالث

التعاملات المختلطة بين مصر والدول العربية ١٩٧٠ ــ ١٩٨١

يناقش هذا الفصل المستوى الوسيط ما بين التعاملات الرسمية والتعاملات الشعبية، والذي تختلط فيه مكونات الإرادة الحكومية ومكونات إرادة الأفراد، ويعكس جوانب شتى للعلاقات الرسمية والشعبية في الوقت نفسه، بحيث يصعب تغليب مكون على آخر، ومن هنا تم اعتبارها كمستوى وسيط ومختلط.

وفي الفصل سوف تتم مناقشة ثلاثة أنواع من التعاملات المختلطة وهي التجارة المصرية ـ العربية والاستثمارات العربية في مصر، وكلاهما يدخل في إطار التعاملات النوعية الاقتصادية. كما سيتم دراسة تدفق الطلاب العرب إلى الجامعات والمعاهد العليا المصرية، وهو ما يدخل في إطار التعاملات العلمية/الثقافية.

وفي الحالات الثلاث ـ التجارة والاستثمارات العربية والطلاب العرب ـ يتوافر مُكون شعبي يتمثل في تعامل وحركة الأفراد كما في انتقال الطلاب العرب إلى مصر من أجل الدراسة والتحصيل العلمي، وتعامل الأفراد والشركات الخاصة لأغراض تبادل التجاري والاستثمار. أما المكون الحكومي فيظهر جلياً في تدخلات الدولة المباشرة في وضع الضوابط والتشريعات التي تتم خلالها عمليات التبادل التجاري والاستثمارات واستقدام الطلاب وتنظيم المنح العلمية للطلاب الوافدين، وتقرير مواصفات وشروط معينة مالية وعلمية للطلاب الوافدين. وهكذا تختلط الجوانب الرسمية مع نظيرتها الشعبية.

وسوف يتضمن الفصل المباحث الثلاثة التالية:

أولاً: التجارة المصرية ـ العربية.

ثانياً: الطلاب العرب في الجامعات والمعاهد المصرية.

ثالثاً: الاستثمارات العربية في مصر.

أولاً: التجارة المصرية ـ العربية

تُمثل التجارة عنصراً مهماً من عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي أحد المؤشرات المهمة التي تعكس بدورها خصائص اقتصاد دولة ما من حيث طبيعة الانتاج السائد والتشريعات القانونية والاجراءات الإدارية ومدى الاعتماد على التصدير أو الاستيراد وغير ذلك من العناصر، وهي أداة لتحقيق التوازن في موازين المدفوعات. ولذلك تُعد التجارة أحد مداخل دراسة وتحقيق التكامل والاعتماد بين الدول(١). وتبدو حالة الاعتماد المتبادل كلما ارتفعت معدلات التبادل التجاري بين الدولة وغيرها من الدول، كما أن نسبة مساهمة الدولة في التجارة العالمية تعكس مدى قوة اقتصادها. وقد استخدمت المبادلات التجارية كمؤشر يُعتد به «للدلالة على وجود درجة من التكامل السياسي بين عدد من الدول في منطقة معينة، وكمؤشر لمعرفة درجة الاستقرار والتغير في المناخ السياسي الدولي، وذلك انطلاقاً من الدور المحوري الذي تلعبه الأشكال المختلفة للاتصالات والتفاعلات في عملية التكامل»(٢).

ومن جانب آخر فإن التبادل التجاري لا ينطوي على هذا الجانب الرسمي وحده، وإنما يتضمن في داخله بُعداً شعبياً أيضاً، يأخذ أشكالاً عدة أبرزها قيام الأفراد والشركات بعمليات تبادل واستيراد وتصدير ونقل السلع عبر الدول. وينطلق هذا المبحث أساساً من كون التبادل التجاري مؤشراً ـ إلى درجة معينة ـ على مدى التداخل الاقتصادي بين مصر والدول العربية الأخرى. فضلاً عن أن التبادل التجاري يمثل أحد مداخل التكامل العربي الذي طبقته مصر رسمياً إزاء عدد من الدول العربية منذ منتصف الستينيات فيما يعرف بدول السوق العربية المشتركة، والتي ضمّت مصر والأردن والعراق وسوريا عند بداية تكوينها في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥، ثم انضمت

---

(١) انظر على سبيل المثال: سعيد النجار، «الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي،» ورقة قدّمت إلى: **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية: أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٥ ـ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩**، تحرير طاهر حمدي كنعان وإبراهيم سعد الدين عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٥ ـ ٤٨.

(٢) Hayward Alker (Jr.) and Donald J. Puchala, «Trends in Economic Partnership: The North Atlantic Area, 1928-1963,» in: Joel David Singer, ed., *Quantitative International Politics: Insights and Evidence*, International Year Book of Political Behavior Research; v. 6 (New York: Free Press, [1968]), p. 288.

وحول دور التجارة الدولية عموماً في العلاقات الدولية وما تثيره من مشكلات نظرية وعملية كنظرية الميزة النسبية والتعريفات الجمركية والاتجاهات الحمائية ودور المنظمات الدولية في تنظيم التجارة الدولية وتحقيق درجة أعلى من الاعتماد الدولي المتبادل، انظر: Walter S. Jones, *The Logic of International Relations*, 7th ed. (New York: Harper Collins Publishers, 1991), pp. 437-468.

إليها ليبيا ١٩٧٧، وموريتانيا ١٩٨٠، واليمن الديمقراطية (سابقاً) ١٩٨١.

وفيما يلي تحليل للنقاط التالية:

- موقع تجارة مصر العربية بالنسبة لتجارتها الدولية.

- نظرة عامة على تجارة مصر العربية.

- تحليل تجارة مصر مع الدول العربية.

١ ـ موقع تجارة مصر العربية إلى إجمالي تجارتها الدولية

تشكل تجارة مصر العربية نسبة ضئيلة جداً من حجم تجارتها الدولية، وهو ما يعكس الارتباط الاقتصادي والتجاري القوي مع السوق العالمي والغربي منه على وجه الخصوص، مقارناً بالارتباط الاقتصادي والتجاري مع الدول العربية. وتشير بيانات الجدول رقم (٣ ـ ١) الخاص بالتجارة المصرية العربية والدولية إلى أن إجمالي التجارة المصرية العربية (الصادرات والواردات معاً) طوال فترة الدراسة شكلت نسبة ٥ بالمئة فقط من إجمالي تجارتها الخارجية.

ويشير الجدول أيضاً إلى أن إجمالي تجارة مصر العربية قد تزايد من حيث الحجم المطلق من حوالى ٥٠ مليون جنيه في عام ١٩٧١ إلى ٢١٨ مليون جنيه في عام ١٩٨١، أي أنها تضاعفت أكثر من أربعة أمثال عما كانت عليه في بداية فترة الدراسة (انظر الشكل رقم (٣ ـ ١))، إلا أن هذه الزيادة في الحجم المطلق لم يواكبها زيادة في نسبة تجارة مصر العربية إلى إجمالي تجارتها الدولية، حيث اتجهت هذه النسبة إلى الانخفاض التدريجي كلما اقتربنا من نهاية فترة الدراسة. وقد حققت تجارة مصر أعلى نسبة لها إلى إجمالي تجارتها الخارجية في عام ١٩٧٢ وهي ٨,٣ بالمئة، تلتها نسبة ٧,٦ بالمئة التي تحققت في عام ١٩٧٥. وقد بدأ هذا الانخفاض بعد عام ١٩٧٥ فصاعداً، أي أنه بدأ قبل قرارات المقاطعة العربية، ويمكن الإشارة إلى سببين متكاملين: **أحدهما** خاص بعلاقات مصر العربية، حيث تزامن انخفاض نسب مساهمة التجارة المصرية ـ العربية مع بداية التوتر السياسي الذي نشب بين مصر وعدد من الدول العربية كسوريا وليبيا والعراق واليمن الديمقراطية، وهي دول السوق العربية المشتركة إضافة إلى الجزائر، حول تحركات مصر بشأن فض الاشتباك الثاني في سيناء والاتصالات مع إسرائيل. أما السبب الثاني فهو خاص بتطور علاقة مصر منذ ١٩٧٤ وصاعداً بالدول الغربية عامة، والاتجاه إلى تكثيف العلاقات مع الدول الرأسمالية الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، وتزامن ذلك مع تطبيق مصر لسياسات الانفتاح الاقتصادي داخلياً وخارجياً. وقد قابل انخفاض نسبة تجارة مصر العربية إلى اجمالي تجارتها الخارجية، زيادة التبادل التجاري مع الدول الصناعية المتقدمة. وواقع

الحال أن هذا الأمر لا يقتصر على مصر وحدها، وإنما يمتد إلى كل الدول العربية الأخرى، حيث إنه «انعكاس حتمي لهياكل الانتاج الداخلية في الأقطار العربية والتي تتميز، ليس فقط بتخلفها الذي يظهر في ضعف قدرتها الانتاجية وضآلتها من حيث الكم، ولكن كذلك بأنها في أغلبها محدودة التنوع جداً. فالأقطار العربية بحكم هياكلها الانتاجية القائمة، لا يمكنها أن توفر لبعضها ما تحتاجه من مجموعات الآلات ومعدات النقل، والسلع الأساسية، والسلع الغذائية التي تشكل نسباً مرتفعة جداً من وارداتها الكلية. ومن ناحية أخرى، فإن النفط ـ وهو يشكل الثقل الكبير في الصادرات العربية ـ يتم تصدير الجزء الأكبر منه إلى الدول الصناعية المتقدمة»[٣]. وقد انعكس ذلك في ارتفاع نسب المواد الأولية والوقود والمعادن في تركيب السلع المصدرة من الدول العربية إلى الخارج. ووفقاً لبيانات ١٩٧٨ نجد أن نسبة الوقود والمواد التعدينية والمعادن كانت ٣٣ بالمئة لمصر، و٦٦ بالمئة لسوريا، و٩٩ بالمئة للعراق، و٩٠ بالمئة للكويت، و١٠٠ بالمئة لكل من ليبيا والسعودية. أما السلع الأولية فكانت نسبتها ٣٨ بالمئة في تركيب السلع المصرية المصدرة، و٢٦ بالمئة لسوريا، و٩٥ بالمئة للسودان، و٣٢ بالمئة للبنان. في حين انخفضت تماماً نسب الآلات ومعدات النقل فكانت ١ بالمئة لمصر، و٢ بالمئة لسوريا، و٢ بالمئة للأردن، و٣ بالمئة للكويت، وكانت أكبر نسبة حققتها دولة عربية في مجال تصدير الآلات ومعدات النقل هي ١٧ بالمئة للبنان[٤].

وبالنسبة للسلع المستوردة فيظهر ارتفاع نسب المواد الغذائية والآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة. فكانت نسب المواد الغذائية ٢٦ بالمئة من الواردات المصرية، و٢٢ بالمئة للأردن، و١٩ بالمئة للسودان، و١٢ بالمئة لسوريا، و١٧ بالمئة لليبيا، و١٥ بالمئة للعراق، و١٢ بالمئة للكويت، و١١ بالمئة للسعودية. وبالنسبة للآلات ومعدات النقل فقد وصلت نسبتها للواردات العراقية ٥٤ بالمئة، و٤٥ بالمئة للكويت، و٤٣ بالمئة للسعودية، و٤٢ بالمئة لليبيا، و٣٧ بالمئة لمصر، و٣٠ بالمئة للأردن، و٢٦ بالمئة للسودان، وكانت أقل نسبة هي ٢٢ بالمئة للواردات السورية[٥].

---

(٣) محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، ص ٤٦٣. وحول تبعية الوطن العربي الغذائية للدول المتقدمة، وتدهور الانتاج العربي من المواد الغذائية، وضعف التبادل التجاري العربي البيني في هذا المجال، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ٨٨ ـ ٩٢.

(٤) النسب مأخوذة من: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨١** (واشنطن العاصمة: البنك، ١٩٨١)، الجدول رقم (٩): «تركيب السلع المصدرة،» ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٥) النسب مستقاة من: المصدر نفسه، الجدول رقم (١٠): «تركيب السلع المستوردة،» ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

الجدول رقم (٣ ـ ١)

صادرات وواردات مصر العربية والدولية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

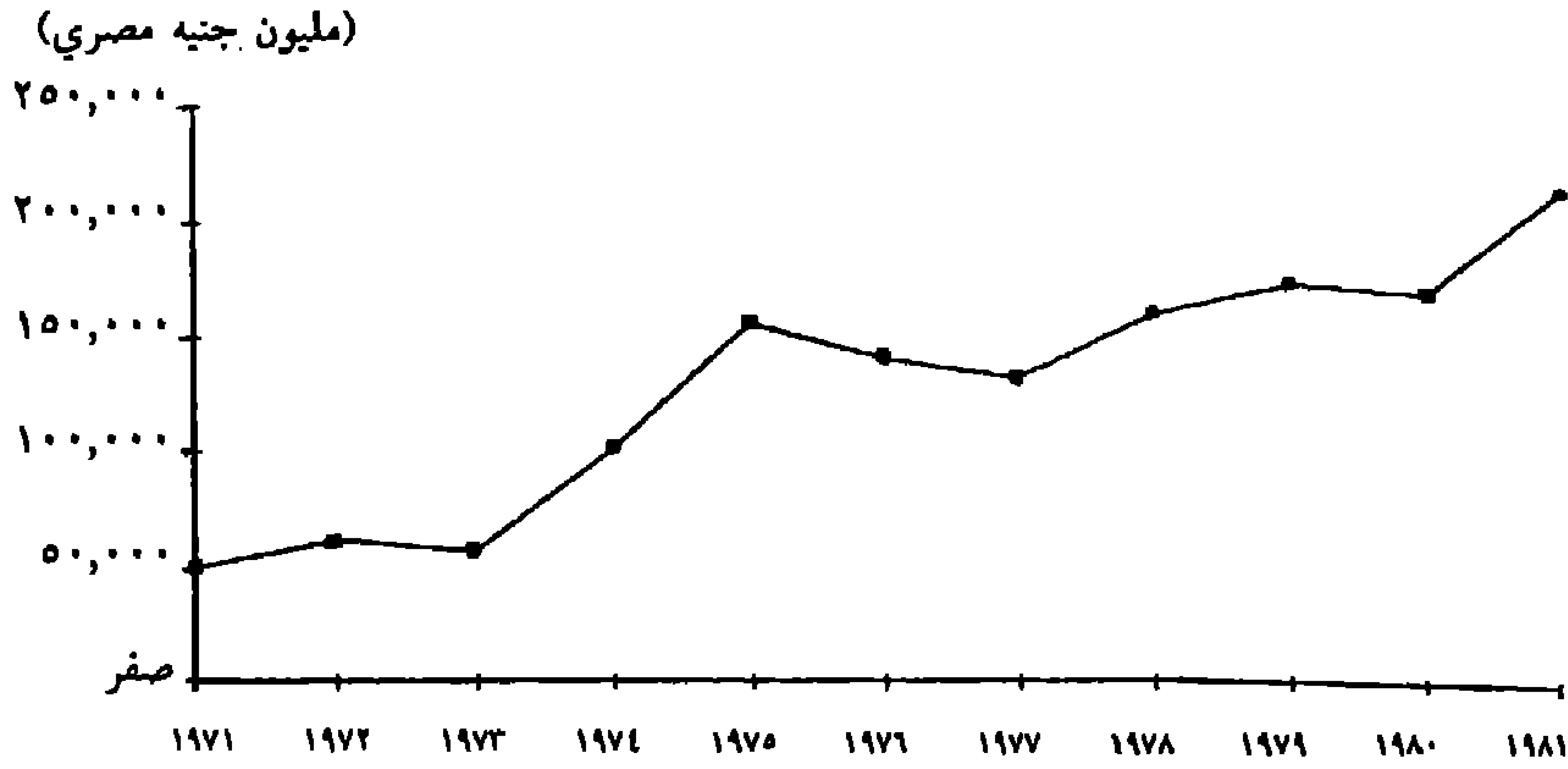
(مليون جنيه مصري)

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الإجمالي
أ ـ الصادرات:												
صادرات دولية	٣١٨,٧٧	٣٣١,٩٤	٤١٢,٦٥	٥٤٨,٥١	٤٩٩,٧٥	٥٣٥,٨	٥٩٤,٣٤	٥٩٥,٠٢	١١٧٨,٧٧	١٨٧٧,١٣	٢١٥٢,١٢	٩٠٤٤,٧٩
صادرات عربية	٢٤,٤١	٢٦,٨٤	٣١,٥٥	٤٤,٧٩	٤٨,٨٣	٥٩,٦٥	٧٤,١٤	٨٤,٧٣	١٠٩,٠٥	٩٨,٢٢	١١٠,٨٦	٨٦٩,٩
اجمالي الصادرات	٣٤٣,١٨	٣٥٨,٧٨	٤٤٤,٢	٥٩٣,٣	٥٤٨,٥٩	٥٩٥,٤٥	٦٦٨,٤٨	٦٧٩,٧٥	١٢٨٧,٨١	٢١٣٢,١٨	٢٢٦٣	٩٩١٤,٧
٪ ع إلى الاجمالي	٧,١٠	٧,٥	٧,١	٧,٦	٨,٩	١٠,٠	١١,٠	١٢,٥	٨,٥	٤,٦	٤,٩	٨,٨
ب ـ الواردات:												
واردات دولية	٣٧٤,٦٢	٣٥٥,٧١	٣٣٥,٩٥	٨٦٣,٢٦	١٤٣٠,٤	١٤٠٧,٣	١٨٢٥,٣٢	٢٥٥٤,٧	٢٦١٨,٣	٣٣٢٧,٨	٦٠٨٠,٣٠	٢١١٧٣,٦
واردات عربية	٢٥,٣	٣٥	٢٥,٢	٥٦,٩	١٠٩	٨٢,٦٤	٥٨,٩٥	٧٧,٥٣	٦٧,٩٢	٧٤,٢٥	١٠٧,١٦	٧١٩,٧٤
اجمالي الواردات	٣٩٩,٩	٣٩٠,٨	٣٦١,١٢	٩٢٠,١٢	١٥٣٩,٣٣	١٤٨٩,٩١	١٨٨٤,٢٨	٢٦٣٢,٢	٢٦٨٦,٢١	٣٤٠٢	٦١٨٧,٥	٢١٨٩٣,٣
٪ ع إلى الاجمالي	٦,٣	٩	٦,٩٧	٦,١٨	٧	٥,٦	٣,١	٢,٩	٢,٥	٢,٢	١,٧	٣,٣
الاجمالي الكلي:												
اجمالي ت. ع	٤٩,٦٩	٦١,٩	٥٦,٧٢	١٠١,٦٥	١٥٧,٧٥	١٤٢,٣	١٣٣,١	١٦٢,٢٧	١٧٦,٩٦	١٧٢,٤٧	٢١٨,٠٢	١٥٨٩,٦
اجمالي ت. خ	٧٤٣,٠٨	٧٤٩,٥	٨٠٥,٣	١٥١٣,٤	٢٠٨٨	٢٠٨٥,٤	٢٥٥٢,٨	٣٣١١,٩	٣٩٧٤	٥٥٤٣,٢	٨٤٥٠,٥	٣١٨٠٨
٪ ت. ع إلى ت. خ	٦,٧	٨,٣	٧,٠	٧,٢	٧,٦	٦,٨	٥,٢	٤,٩	٤,٥	٣,١	٢,٦	٥

المصادر: جُمعت واحتسبت من: مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، السنوات ١٩٧١ إلى ١٩٨١ على التوالي (القاهرة: [الجهاز]، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢).

الشكل رقم (٣ ـ ١)

تطور إجمالي تجارة مصر مع الدول العربية (صادر ووارد)، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المختلفة «لتعديل صيغة التجارة العربية البينية وإقامة الأطر التنظيمية والقانونية المختلفة لذلك، فما زالت النسبة الأكبر من الصادرات العربية (حوالى ٩٥ بالمئة وفق أرقام عام ١٩٨١) تتجه إلى الأسواق الدولية خارج المنطقة العربية، كما أن هيكل الصادرات العربية يتميز بالاختلال الهيكلي الكبير، نظراً لتركيزه الشديد على الصادرات من السلع الأولية، وعلى عدة سلع منجمية وزراعية، والتي شكلت نسبة ٩٨ بالمئة من اجمالي الصادرات العربية، في حين أن نصيب السلع المصنعة في إجمالي الصادرات العربية لم يتجاوز نسبة ٢ بالمئة»[٦]. ولا شك «أن تركز التجارة العربية بشكل أساسي مع الدول الصناعية الرأسمالية كان له آثاره السلبية المباشرة على اتجاهات التجارة الخارجية العربية على المستوى القومي، حيث إن هذا الاندماج العمودي مع الاقتصادات الصناعية الرأسمالية يتم على حساب التعاون والتكامل الأفقي بين الاقتصادات العربية بعضها مع بعضها الآخر، بل وخلق التنافس ما بين اقتصاداتها»[٧]. ولهذا «نجد أن التجارة العربية البينية لم تزد في أحسن الأحوال عن

---

(٦) وليد عزيز، «التحولات البنيوية في الاقتصاد العربي والجهد التنموي المشترك،» **شؤون عربية**، العدد ٤٥ (آذار/مارس ١٩٨٦)، ص ٩٧. وحول السمات الأساسية المشتركة للتجارة الخارجية للبلاد العربية من حيث الاتجاهات والتركيب السلعي والعجز المزمن في موازين تجارة الدول العربية في ما عدا الدول البترولية، انظر: محمد علي الدمشاوي، «التعاون الاقتصادي العربي،» (رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية التجارة، ١٩٧٥)، ص ١٣٢ ـ ١٤٤.

(٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٣**، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٩٨.

٥,٥ بالمئة بالنسبة للصادرات (وهي نسبة سجلت عام ١٩٨١) و١ بالمئة بالنسبة للواردات (وهي نسبة سجلت عام ١٩٧٦)، بينما نجد المجموعات الاقتصادية الدولية مثل المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي بعد عام ١٩٩٣) تصل نسبة صادراتها البينية إلى ٥٣ بالمئة من صادراتها الإجمالية عام ١٩٨٠، ووارداتها البينية تصل إلى ٥١ بالمئة من وارداتها الاجمالية خلال نفس العام»[٨].

إن هذه النسبة الضئيلة لا تلغي إمكانية توسع التجارة المصرية ـ العربية، خاصة أن هناك درجة عالية من التوافق بين صادرات وواردات مصر من جهة، وصادرات وواردات الدول العربية من جهة أخرى، وذلك في مجالات الحبوب الغذائية كالقمح والشعير والأرز والبن، والمحاصيل النقدية كالقطن والتبغ، والخضروات كالبطاطس والبصل الطازج والطماطم والفواكه كالموالح والتفاح والفراولة والجوافة، وكذلك التمور والزيتون. وهي كلها عناصر قابلة لأن تكون محلاً للتبادلات التجارية الكبيرة بين مصر والدول العربية.

وينطبق الأمر نفسه بالنسبة لبعض المنتجات الصناعية التي تتفوق فيها مصر مثل الألمنيوم والأحذية والمنتجات القطنية والملبوسات الجاهزة ومنتجات الخزف والصيني وأدوات المائدة والكريستال وغيرها مما تجد لها سوقاً رائجة في الدول العربية. في حين تظهر العديد من المنتجات التي تحتاج إليها من الخارج في صادرات الدول العربية الأخرى مثل الاسمنت الذي يصدره العراق ولبنان، والأخشاب التي يصدرها السودان وموريتانيا[٩].

٢ ـ نظرة عامة على تجارة مصر العربية

وبالنسبة للتركيب الداخلي للتجارة العربية لمصر وكما تكشف عن ذلك بيانات الجدول (٣ ـ ١)، فثمة اختلاف طفيف فيما بين الصادرات والواردات. فإجمالي الصادرات المصرية للدول العربية جميعها في فترة الدراسة شكلت حوالى ٩ بالمئة من إجمالي الصادرات المصرية الخارجية، في حين أن الواردات المصرية من الدول العربية حققت نسبة ٣,٣ بالمئة فقط من إجمالي الواردات المصرية. وقد صدرت مصر إلى جميع الدول العربية ما قيمته ٨٧٠ مليون جنيه، بمتوسط سنوي ٧٩ مليون جنيه، وفي الوقت نفسه استوردت من جميع الدول العربية بما قيمته ٧١٩,٧ مليون جنيه، بمتوسط سنوي ٦٥ مليون جنيه. بعبارة أخرى، حققت مصر فائضاً في ميزانها

(٨) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٩) انظر تحليلاً مكثفاً لهذه النقطة في: أحمد السيد النجار، «تجارة مصر مع العرب بين الواقع والممكن،» السياسة الدولية، السنة ٢١، العدد ٧٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٥)، ص ١٦٠ ـ ١٦٣.

التجاري مع مجموع الدول العربية في الفترة محل الدراسة بما قيمته ١٥٠,٢ مليون جنيه، وبمتوسط سنوي ١٤ مليون جنيه.

ووفقاً لبيانات الجدول المشار إليه، فإن نسب مساهمة الصادرات المصرية ـ العربية إلى إجمالي التجارة الخارجية كانت تتصاعد تدريجياً منذ أول الفترة إلى منتصفها تقريباً، حيث وصلت أقصى نسبة إلى ١٢,٥ بالمئة و١١ بالمئة كما في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٧، ثم ما لبثت أن انخفضت بحدة بعد عام ١٩٧٩ نتيجة قرارات المقاطعة. في حين أن نسب مساهمة الواردات العربية إلى إجمالي الواردات الدولية لمصر اتجهت إلى الانخفاض التدريجي في آخر الفترة عما حققته في أول الفترة محل الدراسة، حيث حققت نسبة ٩ بالمئة في عام ١٩٧٢، ثم انخفضت إلى ١,٧ فقط كما في عام ١٩٨١. ويمكن تفسير ذلك في ضوء سببين متكاملين: **أولهما** سبب اقتصادي بحت ناتج عن تشابه هياكل الانتاج كما سبق القول. **والثاني** سبب سياسي تجسد في تعمد بعض الدول العربية ـ على الأقل ـ تخفيض حجم وارداتها إلى مصر تطبيقاً لقرارات المقاطعة. لكن تظل هناك حقيقة أن التجارة العربية لمصر بشقيها الصادرات والواردات لم تنقطع أو تتوقف، بل انها شهدت زيادات ملموسة في حجمها المطلق فيما بعد عام ١٩٧٨.

وإذا افترضنا أن قرارات المقاطعة العربية كان لها تأثير سلبي في حجم التجارة المصرية ـ العربية، فوفقاً لبيانات الجدول يمكن القول إن هذا التأثير السلبي كان محدوداً للغاية وعارضاً في الوقت نفسه. فقد انخفض إجمالي التجارة المصرية ـ العربية في عام ١٩٨٠ بنسبة أقل من ٢ بالمئة عن الإجمالي المحقق في العام السابق ١٩٧٩، ولكنه سرعان ما حقق زيادة كبيرة في عام ١٩٨١، ووصلت نسبتها إلى ٢٤ بالمئة. وقد تواصل هذا الاتجاه التصاعدي في السنوات التالية، حيث وصل اجمالي التجارة المصرية ـ العربية إلى ٢٥٨,٦٣ مليون جنيه في عام ١٩٨٢، و٣٨٢,٣٢ مليون جنيه في عام ١٩٨٣، و٤٤٨,٨٧ مليون جنيه في عام ١٩٨٤. وكانت نسب الزيادات السنوية ١٩ بالمئة و٤٨ بالمئة و١٧ بالمئة على التوالي[١٠]. وتكتمل دلالة هذه الأرقام بالإشارة إلى أمرين متكاملين معاً وهما:

أ ـ ان المقاطعة العربية وإن لم تؤثر في الحجم الكلي للتجارة المصرية مع مجموع الدول العربية، فقد انخفضت إلى حد كبير تجارة مصر مع بعض الدول العربية مثل سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية، في الوقت نفسه الذي زادت فيه تجارة مصر

---

(١٠) الأرقام الواردة في المتن عن أحجام التجارة المصرية العربية للسنوات ما بعد ١٩٨١ جمعت واحتسبت من: مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: نشرة التجارة الخارجية، ١٩٨٢ (القاهرة: [الجهاز]، ١٩٨٣)؛ نشرة التجارة الخارجية، ١٩٨٣ (القاهرة: [الجهاز]، ١٩٨٤)، ونشرة التجارة الخارجية، ١٩٨٤ (القاهرة: [الجهاز]، ١٩٨٥).

مع عدد آخر من الدول العربية كالسعودية والسودان ولبنان وقطر والمغرب. ومن هنا حدث التعويض الداخلي في الحجم الكلي.

ب ـ ان هذه الزيادة في الحجم الكلي للتجارة المصرية ـ العربية لم تواكبها زيادة ملموسة ومناسبة في نسبة مساهمتها في إجمالي التجارة الخارجية لمصر، بل ظلت على ما هي عليه من ضآلة. فبعد عام ١٩٧٨ الذي حققت فيه التجارة المصرية ـ العربية نسبة ٤,٩ بالمئة من إجمالي التجارة الخارجية، انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٢,٦ بالمئة في عام ١٩٨١، ثم زادت بصورة بسيطة للغاية في السنوات ١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٨٤ حيث حققت ٢,٩ بالمئة و٣,٩ بالمئة و٤,٤ بالمئة على التوالي.

وبالنظر إلى الفترة ما بين ١٩٧٧ إلى ١٩٨٦، والتي تمثل سنوات المقاطعة العربية الرسمية لمصر، ووفقاً لبيانات الجدول رقم (٣ ـ ٢) يتضح ما يلي:

«١ ـ أن التبادل التجاري قد استمر بين مصر وغالبية الدول العربية.

٢ ـ أن الميزان التجاري الاجمالي كان لصالح هذه الدول العربية مجتمعة بإجمالي ٤٥٧ مليون جنيه مصري.

٣ ـ أن الميزان التجاري كان في صالح مصر مع كل من العراق والإمارات وتونس والجزائر والمغرب وقطر وموريتانيا، وكان في غير صالح مصر مع كل من السعودية والسودان ولبنان والكويت والبحرين والصومال.

٤ ـ أن حجم التجارة المصرية مع السعودية والسودان ولبنان قد استأثر بحوالى ٧٢ بالمئة من إجمالي حجم التجارة المصرية مع الدول العربية المذكورة»[١١].

---

(١١) مصر، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، التمثيل التجاري، «مذكرة بشأن تطور التبادل التجاري والدول العربية خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٦،» (مذكرة غير منشورة منسوخة على الآلة الكاتبة، القاهرة، [د.ت.])، ص ١٦ (بتصرف).

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

الأهمية النسبية لحجم التجارة بين مصر وعدد من الدول العربية للفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٦

(مليون جنيه مصري)

الدولة	حجم التجارة الاجمالي ١٩٧٧ ـ ١٩٨٦	النسبة المئوية إلى اجمالي حجم التجارة	الموقف الاجمالي للميزان التجاري
السعودية	١٠٣٧,٧	٣٩	١٧٠ -
السودان	٥٧٤	٢٢	١٩٩ -
لبنان	٢٨٥,٥	١٠,٨	٥٨٦ -
الكويت	٢٣٥	٩	١٠٦ -
العراق	١٥٤	٦	١٤٠ +
الإمارات العربية المتحدة	٨٦	٣	١٤ +
الأردن	٨٢	٣	١,٨ +
تونس	٤٥,٤	٢	١٥ +
البحرين	٣٥,٨	١,٤	٢١,٤ -
الجزائر	٣٠	١	٢٣,٥ +
المغرب	٢٧	١	١٢,٤ +
قطر	٢٣,٣	٠,٩	٤,٨ +
موريتانيا	٢٠,٥	٨	٢٠,٤ +
الصومال	١٠,٧	٤	٧,٤ -
الإجمالي	٢٦٤٧	١٠٠	٤٥٧ -

المصدر: مصر، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، التمثيل التجاري، «مذكرة بشأن تطور التبادل التجاري والدول العربية خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٦،» (مذكرة غير منشورة منسوخة على الآلة الكاتبة، القاهرة، [د.ت.])، ص ١٦.

٣ ـ تحليل تجارة مصر مع الدول العربية

تشير بيانات الجدول رقم (٣ ـ ٣) إلى أن تجارة مصر العربية شملت كل الدول العربية دون استثناء، بما في ذلك جيبوتي بداية من عام ١٩٧٨ وصاعداً، وفلسطين ـ الضفة الغربية وقطاع غزة تحديداً ـ التي بدأت تظهر في الاحصاءات الرسمية للتجارة المصرية بدءاً من عام ١٩٧٧.

وتظهر السعودية في المرتبة الأولى، حيث استحوذت على ما يقرب من ثلث (٢٨ بالمئة) إجمالي التجارة المصرية مع مجموع البلدان العربية خلال فترة الدراسة، يليها

لبنان في المرتبة الثانية بنسبة ١٨ بالمئة، ثم السودان بنسبة ١٢ بالمئة، ثم سوريا بنسبة ٨ بالمئة، والعراق في المرتبة الخامسة بنسبة ٦ بالمئة. وقد استحوذت هذه الدول الخمس الأولى على ما يقرب من ثلاثة أرباع حجم التجارة المصرية ـ العربية (٧٢ بالمئة)، بإجمالي مليار و٣٥ مليون و٣٤٥ ألف جنيه مصري، ومتوسط ٢٠٧ ملايين جنيه لكل منها. ومما يلفت النظر أن السعودية التي كانت في المركز الثامن عام ١٩٧١، قفزت إلى المركز الأول بداية من عام ١٩٧٥ واستمرت فيه حتى نهاية فترة الدراسة. ولقد نالت الدول العربية الأخرى الست عشرة نسبة ٢٨ بالمئة الباقية، وإجمالي ٣٩٥ مليون و٨٨٤ ألف جنيه مصري، ومتوسط ٢٥ مليون جنيه تقريباً لكل منها، الأمر الذي يظهر أن ترابط مصر التجاري كان أكبر مع هذه الدول الخمس مقارنة بالدول العربية الأخرى. ويلاحظ أن هذه الدول الخمس تنتمي إلى ثلاث مناطق جغرافية، وهي المشرق العربي حيث تنتمي جغرافياً دول لبنان وسوريا والعراق، والسودان الذي ينتمي إلى منطقة جنوب وادي النيل، والسعودية في منطقة الخليج والجزيرة العربية، في حين غابت دول منطقة شمال أفريقيا كلها.

ومما يظهره الجدول أن الدول العربية جميعها حافظت على قدر ولو محدود للغاية من علاقاتها التجارية مع مصر في الفترة التالية للمقاطعة، وقد كان متصوراً أن تصل بعض الدول الأكثر تشدداً في مقاطعتها لمصر إلى وقف هذا الجانب من العلاقات، وهو ما لم يحدث، حيث استمرت الروابط التجارية مع كل الدول العربية دون استثناء، وفق أحجام مختلفة بعضها صغير لم يتجاوز عدة آلاف من الجنيهات سنوياً.

تزداد هذه الصورة الكلية وضوحاً عند تحليل تجارة مصر مع مجموعات الدول العربية وفقاً لانتماءاتها الجغرافية الفرعية. وبالنظر إلى الجدول رقم (٣ ـ ٤) الخاص بتجارة مصر مع المجموعات الجغرافية الأربع، يتضح أن مجموعة دول الخليج والجزيرة العربية جاءت في المرتبة الأولى، بإجمالي ٥٥٩,٤ مليون جنيه، وبنسبة ٣٩ بالمئة من إجمالي حجم التجارة المصرية ـ العربية، وتليها مجموعة دول المشرق العربي بإجمالي ٥١٦,٨ مليون جنيه ونسبة ٣٦ بالمئة، ثم مجموعتا شمال أفريقيا ودول جنوب وادي النيل بإجمالي متقارب وقدره ١٧٨,٨ مليوناً لدول شمال أفريقيا، و١٧٦,٣ مليوناً لدول جنوب وادي النيل، ونسبة ١٢ بالمئة لكل مجموعة.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

إجمالي التجارة المصرية (صادرات وواردات) مع الدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

(ألف جنيه مصري)

الترتيب	البلد	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الإجمالي
١	السعودية	٢,١١٥	٢,٣١١	٣,٣٧٧	٩,٧٦١	٦٠,٠٤٥	٣٦,٣٦٥	٢٥,٨٩٠	٣٦,٨٧٥	٥٦,٦٠٠	٧١,٨٩١	٩٣,٧٢٩	٣٩٨,٩٥٩
٢	لبنان	١٠,٢٠٠	١٢,٠١٦	١١,٢٩٩	٣٦,٦٩٢	٣٦,٥١٧	١٧,٤٨١	١٣,٥٥٦	١٩,٣٥٢	٢٦,٥١٢	٣٠,٥٢١	٤٤,٠٨٣	٢٥٨,٢٢٩
٣	السودان	١١,٩٠٢	١٣,٩١٢	٩,٨٤٨	١٢,٣٠٠	٤,٤٠١	١٣,٤٣٠	١٣,٩٠٢	١٦,٨٥٠	٢٣,٤٨٣	١٨,٧٤١	٣٥,٥٠١	١٧٤,٢٧٠
٤	سوريا	٣,٢٥٢	٦,٣٧٩	٦,٧٥١	٧,٧٦٦	٨,١٦٦	٢٠,٠٤٣	١٨,٧٨٦	٢٢,١٨٥	١٣,٤٨٠	٥,١٤٦	٥,٩٠٦	١١٧,٨٦٠
٥	العراق	٠	٩,٧٢٥	٦,٦٩٧	٦,٠٥٠	١٢,٥٦٠	٩,١١٣	١٣,٦٠٠	١٨,٢٠٤	٦,٣٠٢	٢,١٧٥	١,٦٠١	٨٦,٠٢٧
٦	ليبيا	٦,٩٤٥	٦,٧٦٨	٩,٨٣٢	١٠,٣٤٨	١٢,٥٨٨	١٠,٠١٣	١١,٦٩٠	٥,٠٠٤	١,٩١٩	٥٤٧	١٥٤	٧٦,٣٠٨
٧	الكويت	٢,٤٠٧	٢,٢٧٤	١,٥٨٥	٢,٤٨٢	٤,٣٣٢	١٢,٧٩١	١٠,٤٤٨	١٠,٦٠٣	١٠,٩٤٣	٤,٨٤٥	٧,٧٣٩	٧٠,٤٤٩
٨	الأردن	٧,٥٠٢	٢,٢٠٧	١,٧٥٢	٤,٨٧٢	٣,٢٢٠	٦,٥٦٢	٦,٠٧٠	٩,٦٨٦	١٢,١٤٦	٣٨٩	١٢٤	٥٤,٥٣٠
٩	الجزائر	٢,١٥٧	٣,٢٤٥	٢,٩٧٣	٧,٠١١	١١,٠٦٣	٦,٢١٦	٧,٨٩٦	٣,٤٨٨	١,٠٦٣	٢١	٢١٦	٤٥,٣٤٩
١٠	اليمن الديمقراطية	١٧٤	٣٢٨	١٦٨	١٢٤	٥٣	٢٠٧	٢٩٥	٥,٨١٠	١,٧٢٣	١٧,٤٢٦	٩,٠٤٤	٣٥,٣٥٢
١١	الإمارات العربية المتحدة	٠	٠	٠	٧٢٥	٥٩٥	١,٨١٨	٢,٨٣٧	٤,٤٦٣	٥,٠٥٦	٥,٢٨٣	٤,٠٢٦	٢٤,٨٠٣
١٢	تونس	٢١٢	٤٦٠	٤٥٧	١,٢٠٠	٣٧٢	١,٠١٨	١,٨٠٤	٩٣٢	٤,٠٩٠	٦,٥١٠	٤,٥٦٢	٢١,٦١٧
١٣	المغرب	١,٢٤٨	٧٣٧	٢٧٠	٥٣٢	١,٠٤٢	٢,١٦٧	٢,٢٨٤	٤,٧١٩	٥,١٤٠	١,١٤٧	١,٧٥٩	٢١,٥٤٥
١٤	اليمن العربية	٤٩٢	٧٧٣	٨٣٧	٦٣٦	٣٨٠	٨٤٣	١,٤٠١	١,٣٧٦	٢٦٦	٣,٦١٥	٥,٩٥٢	١٦,٥٧١
١٥	موريتانيا	٣١٠	٩٥	٤٥١	٦٠٦	٩٥٥	٢,٤٣٩	٩١٤	٥	٤,٠٢١	٢,٩٩٧	١,١٦٥	١٣,٩٥٨
١٦	قطر	١٣٣	١١٣	١٦٤	٢٦٣	٥٩٦	٦٧٧	١,٢٠٤	١,٤٠٣	١,٩١٢	٦٠١	١,١٥٩	٨,٢٢٥
١٧	البحرين	٥٨	٥٣	٩٣	١٢١	٢٤٩	٧٢١	٤٢٦	٣٧٢	٤١٨	٣٤٣	٤٨٩	٣,٣٤٣
١٨	الصومال	٤٨٦	٤٩١	١٥٥	١٥٨	٦٥	٢٤١	٣٥	١٢٨	١٠٩	٥	٢٣	١,٨٩٦
١٩	عمان	١	١	١٢	٠	٥٧	١٤٣	٥١	١٥٥	٢٨٣	٢٥٤	٧٠٦	١,٦٦٣
٢٠	فلسطين	٠	٠	٠	١	٠	٠	٦	٣٢	٥٢	١	٥٥	١٤٧
٢١	جيبوتي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩٤	١٦	٤	١٤	١٢٨
	الإجمالي	٤٩,٥٩٤	٦١,٨٨٨	٥٦,٧٢١	١٠١,٦٤٨	١٥٧,٧٥٦	١٤٢,٢٨٨	١٣٣,٠٩٥	١٦٢,٢٣٦	١٧٥,٥٣٤	١٧٢,٤٦٢	٢١٨,٠٠٧	١,٤٣١,٢٢٩

المصادر: جمعت واحتسبت من: مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المصادر نفسها.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)
تجارة مصر العربية تبعاً للمجموعات الجغرافية

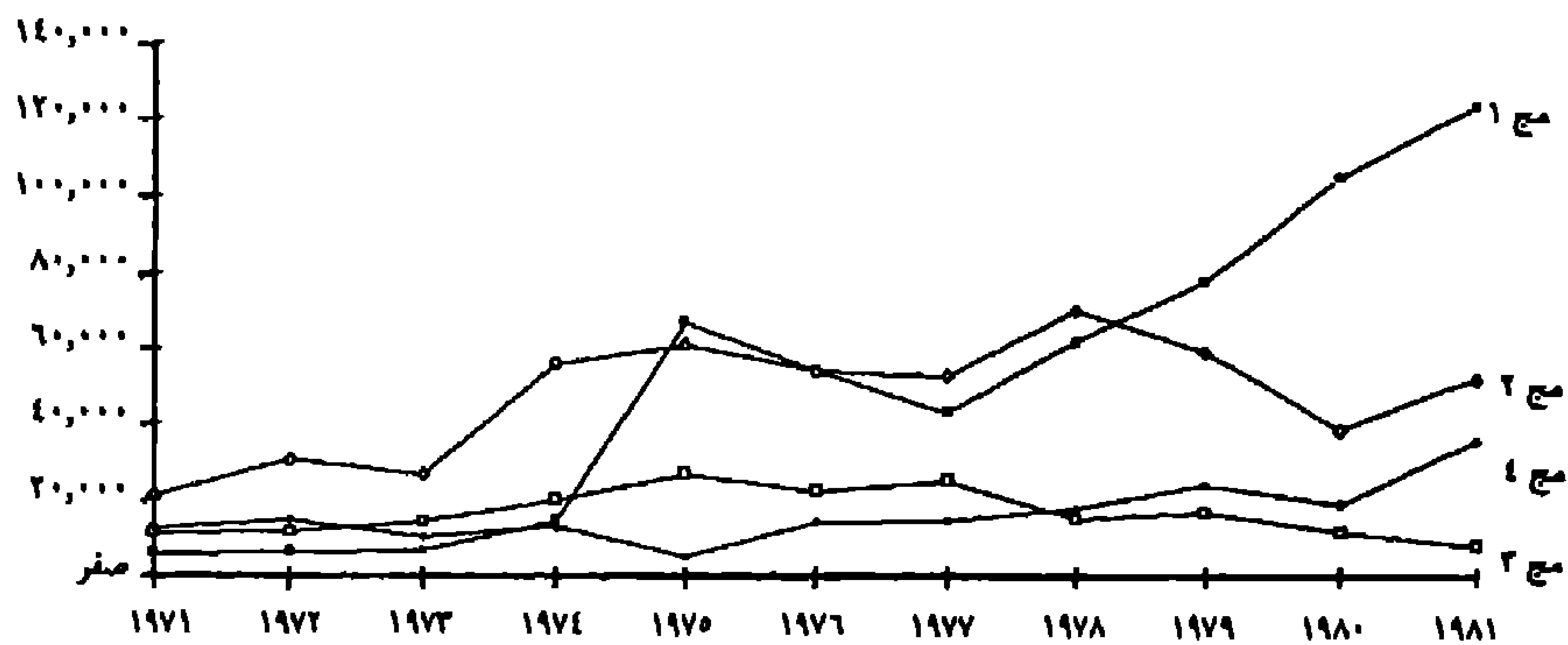
(مليون جنيه)

المجموعة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الإجمالي
إجمالي مج ١	٥,٤	٥,٩	٦,٣	١٤,١	٦٦,٣	٥٣,٦	٤٢,٥	٦١	٧٧,٢	١٠٤,٣	١٢٢,٨	٥٥٩,٤
٪ مج ١ إلى ت ع	١١	٩	١١	١٤	٤٢	٣٨	٣٢	٣٨	٤٤	٦٠	٥٦	٣٩
إجمالي مج ٢	٢١	٣٠,٣	٢٦,٥	٥٥,٤	٦٠,٥	٥٣,٢	٥٢	٦٩,٥	٥٨,٥	٣٨,٣	٥١,٨	٥١٦,٨
٪ مج ٢ إلى ت ع	٤٢	٤٩	٤٧	٥٤	٣٨	٣٧	٣٩	٤٣	٣٣	٢٢	٢٤	٣٦
إجمالي مج ٣	١٠,٩	١١,٣	١٤	١٩,٧	٢٦,٥	٢١,٨	٢٤,٦	١٤,٧	١٦,٢	١١,٢	٧,٩	١٧٨,٨
٪ مج ٣ إلى ت ع	٢٢	١٨	٢٥	١٩	١٧	١٥	١٨	٩	٩	٧	٤	١٢
إجمالي مج ٤	١٢,٤	١٤,٤	١٠	١٢,٥	٤,٥	١٣,٧	١٤	١٧	٢٣,٧	١٨,٧	٣٥,٦	١٧٦,٣
٪ مج ٤ إلى ت ع	٢٤	٢٢	١٧	١٢	٣	٩	١٠	١٠	١٣	١١	١٦	١٢

* المجموعة الأولى: تضم دول السعودية والكويت ودولتي اليمن «سابقاً»، والإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والبحرين.
* المجموعة الثانية: تضم لبنان وسوريا والعراق والأردن وفلسطين.
* المجموعة الثالثة: تضم ليبيا والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا.
* المجموعة الرابعة: تضم السودان والصومال وجيبوتي.

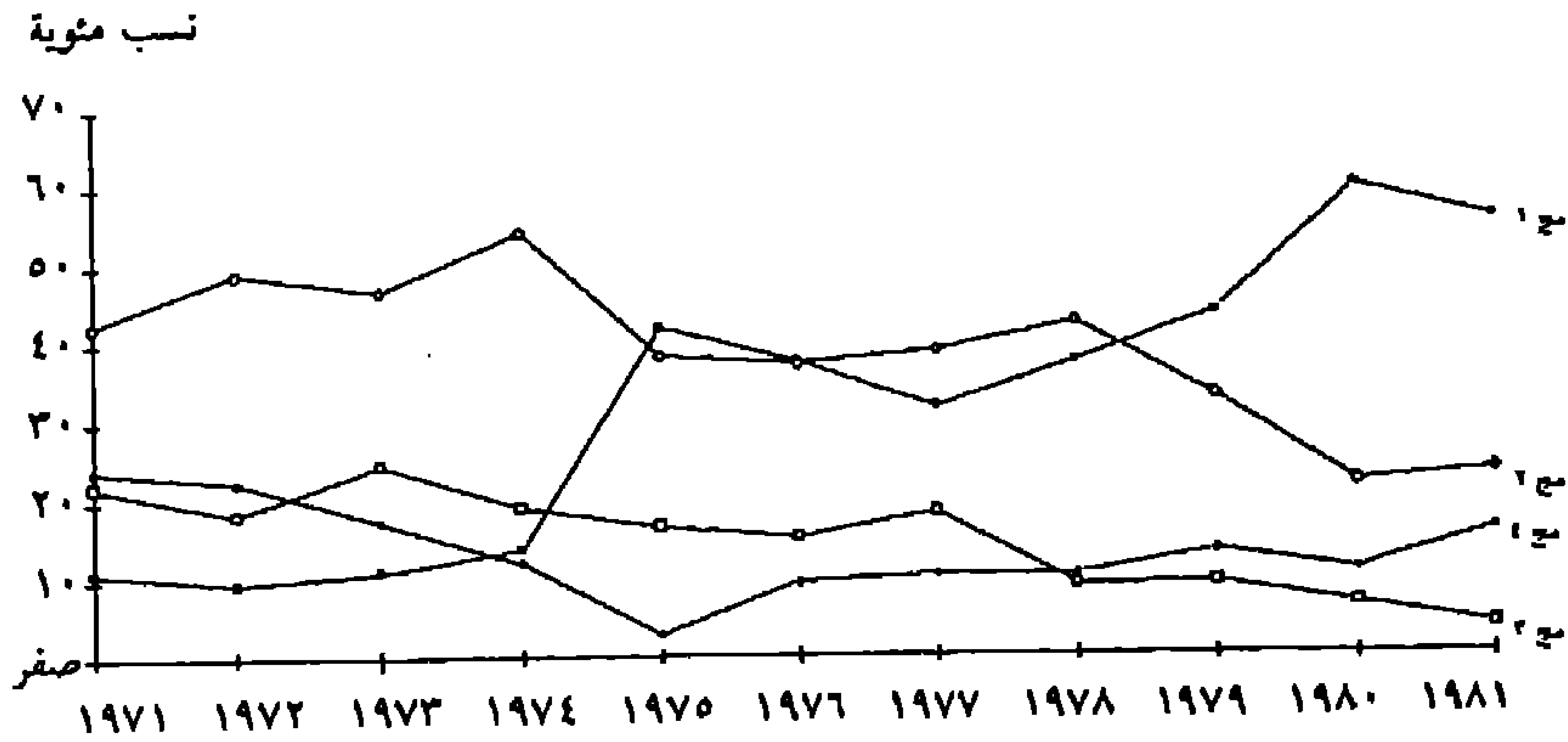
المصادر: جمعت واحتسبت من: المصادر نفسها.

الشكل رقم (٣ ـ ٢)
تطور إجمالي تجارة مصر مع المجموعات الجغرافية الأربع، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



الشكل رقم (٣ ـ ٣)

تطور نسب مساهمة المجموعات الجغرافية إلى إجمالي تجارة مصر العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



بيد أن نسب مساهمة كل مجموعة في إجمالي تجارة مصر العربية قد اختلف من عام إلى آخر، وبالتالي اختلفت أهميتها النسبية في بداية الدراسة عن نهايتها. فمجموعة دول **الخليج والجزيرة العربية** تمثل الاتجاه الصاعد بقوة وثبات مثلما يكشفه الشكلان رقما (٣ ـ ٢) و(٣ ـ ٣). ففي حين سجل إجمالي تجارتها مع مصر في السنوات الأولى لفترة الدراسة نسباً منخفضة (١١ بالمئة و٩ بالمئة لعامي ١٩٧١ و١٩٧٢)، نجد أنها تصاعدت بصورة شبه متدرجة لتصل إلى ٦٠ بالمئة و٥٦ بالمئة كما في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١. وفي داخل هذه المجموعة جاءت السعودية في الترتيب الأول بنسبة ٧٠ بالمئة من إجمالي تجارة المجموعة مع مصر، وتلتها الكويت بنسبة ١٣ بالمئة، ثم باقي الدول بنسب تراوحت بين ٦ بالمئة و١ بالمئة. بعبارة أخرى، إن التحسن الذي حدث في اتجاه المجموعة إجمالاً يعكس في المقام الأول التحسن العام في تجارة مصر مع السعودية.

وتمثل **مجموعة شمال أفريقيا** الوجه الآخر، حيث اتجهت نسب مساهمتها في تجارة مصر العربية إلى الانخفاض التدريجي منذ عام ١٩٧٣ الذي حققت فيه أكبر نسبة وهي ٢٥ بالمئة، ووصلت إلى أقل نسبة في نهاية الفترة وهي ٤ بالمئة. وفي إطار هذه المجموعة وبالرغم من حدوث توتر سياسي مُبكر بين مصر وليبيا سبق التزامها بقرارات المقاطعة، فقد جاءت ليبيا في الترتيب الأول بين دول المجموعة بنسبة ٤٣ بالمئة من إجمالي تجارتها مع مصر، وتلتها الجزائر بنسبة ٢٥ بالمئة، ثم الدول الثلاث

الأخرى بنسب تراوحت بين ١٢ بالمئة لكل من تونس والمغرب و٨ بالمئة لموريتانيا.

وبالنسبة لدول مجموعة المشرق العربي فإنها عبرت عن اتجاهين في واقع الأمر: **أولهما** اتجاه صاعد بتدرج من أول الفترة إلى منتصفها تقريباً، حيث وصل إلى قمته في عام ١٩٧٤، حين حققت دول المجموعة نسبة ٥٤ بالمئة من إجمالي تجارة مصر في هذا العام، ثم اتجاه هابط بتدرج بين الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨١. ويبدو لبنان في المرتبة الأولى حيث حقق نسبة ٥٠ بالمئة من إجمالي تجارة المجموعة في فترة الدراسة، تليها بفارق كبير نسبياً سوريا بنسبة ٢٣ بالمئة، ثم العراق بنسبة ١٧ بالمئة.

وفي ما يتعلق باتجاه دول **مجموعة دول جنوب وادي النيل**، فهو يعكس في الأساس حالة التجارة المصرية ـ السودانية، والتي استحوذت على ٩٩ بالمئة من إجمالي تجارة المجموعة مع مصر. ويلاحظ أن هذا الاتجاه يقدم الوجه الآخر لاتجاه مجموعة دول المشرق العربي، الذي سجل نسبة عالية قدرها ٢٤ بالمئة كما في عام ١٩٧١، واتجه إلى الانخفاض التدريجي حتى وصل إلى أدنى نسبة وهي ٣ بالمئة كما في عام ١٩٧٥، ثم أخذ في التصاعد المحدود بداية من عام ١٩٧٦ وحتى نهاية الفترة.

وبالرغم من أن التحليل العام يشير إلى وجود حالة من التوازن النسبي في إجمالي تجارة مصر العربية مع المجموعات الجغرافية الأربع، إلا أن النتيجة الواضحة هي أن تجارة مصر العربية صارت أكثر تركيزاً مع مجموعة دول الخليج والجزيرة العربية في نهاية الفترة عن بدايتها. كما أن كلاً من السعودية ولبنان والسودان، وهي الدول الأولى في مجموعاتها هي نفسها الدول الثلاث الأولى على صعيد الترتيب العام كما هو وارد في الجدول رقم (٣ ـ ٢)، في حين تقع ليبيا وهي أولى مجموعة دول شمال أفريقيا في الترتيب العام السادس.

ان استكمال الصورة العامة لحركة التجارة المصرية العربية يتطلب الإشارة السريعة لواقع تجارة مصر مع دول السوق العربية المشتركة خلال عقد السبعينات والتي تضم دول مصر ولبنان والأردن وسوريا والعراق وليبيا بعد عام ١٩٧٧، وهو ما كان محلاً للدراسة المكثفة في إحدى الدراسات الاقتصادية الرائدة في سياق تحليل مدى قوة «التكامل التبادلي»، والتي انتهت إلى عدد من النتائج على النحو التالي:

أ ـ «تمثل الصادرات والواردات البينية لأقطار السوق نسبة ضئيلة جداً من إجمالي صادراتها ووارداتها مع دول العالم في مجموعها، وقد تراوحت هذه النسبة في سنوات ١٩٧٠ و١٩٧٥ و١٩٨٠ بين ٤,٩ بالمئة و١,٤ بالمئة و٢,٢ بالمئة على التوالي للصادرات، وللواردات ٤,٤ بالمئة و١,٧ بالمئة و٢,٩ بالمئة على التوالي. وبمقارنة هذه النسب مع النسب المحققة بين الأقطار العربية ككل يتضح أن التكامل بين الأقطار العربية أكبر من مثيله بين أقطار السوق العربية المشتركة.

ب ـ ان نسبة الصادرات والواردات البينية لأقطار السوق أظهرت اتجاهاً للانخفاض بالقياس إلى إجمالي صادراتها ووارداتها مع جميع دول العالم، حيث هبطت نسبة الصادرات في سنوات ١٩٧١ و١٩٧٥ و١٩٨٠، من ٤,٩ بالمئة إلى ١,٤ بالمئة، ثم عادت إلى الارتفاع إلى ٢,٢ بالمئة، أي إلى أقل من نصف مستواها في بداية الفترة. وفي ما يتعلق بالواردات نزلت من ٤,٤ بالمئة إلى ١,٧ بالمئة إلى ٢,٩ بالمئة على التوالي. ومن الأسباب التي أسهمت بقوة في ذلك التزايد الضخم في إجمالي صادرات أقطار السوق للعالم الخارجي تزايد صادرات النفط من العراق منذ منتصف السبعينات، وأيضاً حساب صادرات ليبيا الكلية للخارج، وجلها من النفط، ضمن إجمالي الصادرات من أقطار السوق بعد انضمامها عام ١٩٧٧. وأيضاً لعب ارتفاع الواردات من الخارج بعامة، في كل من ليبيا والعراق دوراً في ذلك الانخفاض.

ج ـ وعلى عكس الاتجاه الهابط المشار إليه، فإن التجارة البينية لأقطار السوق تمثل أهمية كبيرة بالنسبة إلى إجمالي تجارتها مع جميع الأقطار العربية في الصادرات أو الواردات. فالصادرات البينية لأقطار السوق في السنوات ١٩٧١ و١٩٧٥ و١٩٨٠ تمثل على التوالي ٤٩ بالمئة و٣٠,٤ بالمئة و٦٠,٦ بالمئة، أما الواردات البينية فقد شكلت في نفس السنوات ٤٢,٦ بالمئة و٢٧,١ بالمئة و٤٥ بالمئة من إجمالي وارداتها من جميع الأقطار العربية.

د ـ وبالنسبة للهيكل السلعي للتبادل التجاري بين أقطار السوق، فحتى عام ١٩٧٧، كانت المواد الغذائية تمثل أهمية نسبية مرتفعة في الصادرات البينية، حيث مثلت نحو ٤٣ بالمئة من إجمالي صادرات الأردن إلى بقية الأقطار الأعضاء، ونحو ٣١ بالمئة من صادرات مصر إليها، وكانت أهم هذه المواد الفواكه والخضر للصادرات الأردنية والسورية، والتمور للصادرات العراقية، والأرز للصادرات المصرية، وتأتي بعدها الخامات والسلع الأولية، ثم بعض الصادرات الصناعية التي تتمثل أساساً في الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة، وإن كانت تتفاوت هذه الأقطار في نصيب السلع الأخيرة في تركيبة صادراتها»[١٢].

إن هذه السمات والخصائص للتجارة البينية بين أقطار السوق العربية المشتركة في عقد السبعينيات، لا تختلف كثيراً عن مجمل خصائص التجارة العربية البينية، وكذلك خصائص التجارة المصرية ـ العربية، من حيث انخفاض نسبتها الكلية إلى إجمالي تجارة الدولة الخارجية، وغلبة المواد الأولية والسلع الغذائية في تركيبة الصادرات والواردات.

(١٢) شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨ (بتصرف).

خاتمة

أظهر التحليل السابق لتجارة مصر مع الدول العربية خلال عقد السبعينيات عدداً من الخصائص يمكن الإشارة إليها كما يلي:

١ ـ ان التجارة المصرية ـ العربية تشكل نسبة ضئيلة بالنسبة لإجمالي تجارة مصر الخارجية، لم تزد طوال فترة الدراسة عن ٥ بالمئة، وان أكبر نسبة حققتها التجارة المصرية ـ العربية لإجمالي التجارة الخارجية المصرية كانت ٨,٣ بالمئة في عام ١٩٧٢. وهي سمة عامة تشترك فيها كل الدول العربية التي تنزع إلى التجارة مع الدول الصناعية المتقدمة للحصول على احتياجاتها من المواد الصناعية والسلع والآلات، التي لا تتوافر لدى الدول العربية بحكم تخلف هياكلها الانتاجية.

٢ ـ ان هناك اتجاهاً عاماً لزيادة الحجم المطلق للتجارة المصرية ـ العربية، وان تأثير المقاطعة العربية كان ضئيلاً وعارضاً، إذ رغم انخفاض الحجم الكلي لتجارة مصر العربية في عام ١٩٨٠، إلا أنها عادت لترتفع مرة أخرى في الأعوام التالية. وقد ارتبط هذا التأثر العارض بأمرين: **أولهما** وجود انخفاض كبير في تجارة مصر مع عدد من الدول العربية التي توترت علاقاتها السياسية مع مصر توتراً كبيراً بسبب زيارة القدس وما تلاها من تطورات سياسية في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية. والأمر **الثاني** حدوث زيادة كبيرة في تجارة مصر مع عدد آخر من الدول العربية كالسعودية والسودان ولبنان والمغرب وقطر، الأمر الذي عوّض انخفاض تجارة مصر مع الدول العربية الأخرى. وربما أمكن القول ان مؤشر التجارة الخارجية على هذا النحو أظهر نوعين من الدول العربية: **أولهما** الدول التي لم تُحيّد علاقاتها التجارية مع مصر عن التطورات والمواقف السياسية، وبالتالي جاءت مبادلاتها التجارية المتردية موازية وعاكسة لحالة التوتر السياسي. **والثاني** هو مجموعة الدول التي لم تتأثر علاقاتها التجارية بالمواقف السياسية، واتجهت إلى فصل هذا النوع من التعامل مع مصر عن الاعتبارات السياسية الأخرى.

٣ ـ على صعيد الدول فإن السعودية تبرز في مقام الشريك التجاري الأول لمصر طوال فترة الدراسة، وبعد أن كانت في الترتيب الثامن في بداية الفترة، صارت في الترتيب الأول منذ عام ١٩٧٥ وحتى نهاية فترة الدراسة. ولقد استحوذت على حوالي ثلث حجم التجارة المصرية ـ العربية، ويليها كل من السودان ولبنان بنسب مختلفة.

٤ ـ على صعيد المجموعات الجغرافية، فإن مجموعة دول الخليج والجزيرة العربية تمثل الاتجاه الصاعد بتدرج من بداية الفترة إلى نهايتها. وتمثل مجموعة المشرق العربي اتجاهاً صاعداً إلى منتصف الفترة، ثم هابطاً إلى نهايتها، الأمر الذي عكس حالة التوتر السياسي بين مصر وبعض دول المجموعة مثل سوريا والعراق. أما مجموعة دول

شمال أفريقيا فتقدم الاتجاه الصاعد المحدود حتى عام ١٩٧٣، ثم الهابط بقوة حتى نهاية الفترة، فيما عكس هذا الاتجاه حالة العلاقات المصرية ـ الليبية بالأساس. وأخيراً دول جنوب وادي النيل التي قدمت بدورها اتجاهاً معاكساً لاتجاه مجموعة شمال أفريقيا، حيث هبط الاتجاه من بداية الفترة إلى منتصفها، ثم عاد إلى التصاعد التدريجي حتى نهاية الفترة، الأمر الذي جسد حالة العلاقات المصرية ـ السودانية بالدرجة الأولى.

ورغم الخلافات بين إجمالي ونسب التجارة المصرية مع المجموعات الجغرافية يمكن القول إن هناك حالة توازن نسبي فيما بين المجموعتين الأولى والثانية، وحالة تشابه بين المجموعتين الثالثة والرابعة.

٥ ـ حققت مصر فائضاً في ميزانها التجاري الكلي مع الدول العربية في الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٨١) بحوالى ١٥٠ مليون جنيه، ولكنه تحول لصالح الدول العربية مجتمعة في الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٦) بحوالى ٤٥٧ مليون جنيه.

٦ ـ انه رغم ضعف التبادل التجاري بين مصر والدول العربية على اختلافها، فإن حالة التوافق في صادرات وواردات مصر من جهة، والدول العربية من جهة أخرى، تفتح الباب أمام مبادلات تجارية أكبر، حال تفضيل الدول العربية الاستيراد أو التصدير بعضها إلى بعضها الآخر، وتقليل الاعتماد التجاري في هذه السلع والمواد الغذائية المتوافقة فيها على التبادل التجاري مع الدول غير العربية.

ثانياً: الطلاب العرب في الجامعات والمعاهد المصرية

يمثل تدفق الطلاب العرب على الجامعات والمعاهد العلمية المصرية أحد مظاهر التفاعلات المختلطة التي يتداخل فيها البعدان الشعبي والرسمي الجديرة بالدراسة. وتجد تحركات الطلاب وانتقالهم للإقامة إلى مجتمع آخر لغرض التحصيل العلمي تفسيرها في أكثر من عامل، مثل فارق التطور بين الدول المرسلة للطلاب وتلك المستقبلة لهم، وقدرة البلاد المستهدَفة على جذب الطلاب من الخارج لغرض التعلم في معاهدها العلمية المختلفة، ومدى قدرتها التنافسية على تقديم خدمة العلم مقارنة بغيرها من الدول من خلال المنح والتسهيلات المختلفة. وهنا يمكن دراسة تدفقات الطلاب كواحدة من أدوات السياسة الخارجية للدول، كما أنها تدخل في سياق أكبر وهو العلاقات الثقافية عبر المجتمعات والدول المختلفة، وما يعنيه ذلك من القدرة على التأثير في الصور والادراكات الكلية عبر برامج مقصودة وغير مقصودة من جانب، وما يتيحه من احتكاك بين المجتمعات بما في ذلك من تبادل العادات وفهم طرق الحياة اليومية، والتعرف عن كثب على خبرات المجتمعات في المجالات المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جانب آخر. وفي هذا الصدد يقول هاورد

ويلسون «ان النشاط الثقافي في العصر الحديث لم يعد مجرد استقدام طلاب للدراسة في الدول وإرسال كتب وأساتذة للخارج، ولكنه أصبح وسيلة لفهم الآخرين، وفي نفس الوقت جعل الآخرين يفهموننا على نحو واضح، وهو ما يسمى بالطريق المزدوج»(١٣).

هذا فضلاً عن جانب ثالث يتعلق بعملية التنمية، وما يمكن أن تقدمه الدول بعضها لبعضها الآخر من أدوار مباشرة وغير مباشرة في إطار عملية التنمية. وبالإمكان القول إن الدول التي تستقبل طلاباً من دول أخرى وتسهم في نيلهم المعارف المختلفة، إنما تشارك في تنمية الدول المرسلة للطلاب بطريق غير مباشر عن طريق هؤلاء الطلاب، حيث إنهم بعد تخرجهم يعودون إلى بلدهم الأم ويتولون فيها المناصب المختلفة، وتكون حصيلتهم العلمية المكتسبة من الخارج أحد جوانب تفوقهم ـ غالباً ـ على نظرائهم المحليين، وإحدى أدواتهم في تطوير وتنمية بلدانهم.

إن هذا الدور التنموي غير المباشر يرجع إلى أن حركة الطلاب تكون بالأساس في اتجاه التعليم العالي في الجامعات والمعاهد العليا للحصول على درجات البكالوريوس والليسانس، أو الدرجات العلمية العليا مثل الماجستير والدكتوراه. ومعروف أن التعليم العالي يقدم أدواراً كبرى في المجال التنموي من المنظور الاقتصادي والاجتماعي ولا سيما في الدول النامية. وهناك ثلاث علاقات رئيسية في هذا الصدد وهي(١٤):

«أ ـ علاقة التعليم العالي بمراحل الاستقلال السياسي، وما استلزمه من نضال ومعرفة غلب عليها الطابع القانوني ودراسة التراث، وكانت تلك المعرفة زاداً وطنياً في المطالبة بالاستقلال والحقوق وفي استثارة التراث العريق والهوية الحضارية المتميزة.

ب ـ علاقة التعليم العالي ببناء الدولة الحديثة ومؤسساتها وأجهزتها، وما استلزمه هذا البناء من إعداد الإطارات والكوادر والموظفين في مختلف مرافق الدولة والعمران.

ج ـ علاقة التعليم العالي بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمخضت في الأغلب الأعم عن إقامة مشروعات وإنشاء خدمات تركزت في معظمها في

---

(١٣) Howard E. Wilson, «Education, Foreign Policy, and International Relations,» in: American Assembly, *Cultural Affairs and Foreign Relations*, A Spectrum Book (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1963]), p. 3,

نقلاً عن: رجاء إبراهيم سليم، **التبادل الطلابي بين مصر والدول الأفريقية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٥: دراسة في إحدى أدوات السياسة الخارجية المصرية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ١٨.

(١٤) حامد عمار، «حول التعليم العالي العربي والتنمية،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٠ (حزيران/يونيو ١٩٨٢)، ص ١٣٤.

الحواضر والمدن، وكونت ما يسمى بالقطاع الحديث مقابل القطاع التقليدي».

تجتمع هذه الجوانب معاً في ما يتعلق بحركة الطلاب الوافدين إلى الجامعات والمعاهد العلمية المصرية سواء في سنوات الدراسة أو غيرها. ويرجع ذلك إلى أن مصر توافرت لديها عبر فترة سابقة وطويلة عوامل جذب الطلاب من الخارج سواء أكانوا عرباً أو من جنسيات أخرى. ولعل الدور الكبير الذي لعبه الأزهر عبر قرون طويلة يجسد هذه المجموعة من عوامل الجذب. وقد جاءت عوامل التطور والتقدم النسبي - من المنظورين التاريخي والاقتصادي/الاجتماعي - الخاصة بالدولة الحديثة وبنيتها في مصر مقارنة بالعديد من الدول والمجتمعات العربية والأفريقية والآسيوية لتشكل عوامل جذب أخرى للطلاب من الجنسيات المختلفة لغرض التعلم في مصر، فضلاً عن إدراك الدولة المصرية - ولا سيما بعد عام ١٩٥٢ - لأهمية استقدام الطلاب من الدول الأخرى، خاصة الدول المستقلة حديثاً في أفريقيا وآسيا، كجزء أصيل من الدور التحرري والتنموي لمصر في المجال الأفرو - آسيوي.

عبر هذا الإدراك عن نفسه منذ فترة مبكرة، حين «تم إنشاء وزارة التعليم العالي وفقاً للقرار الجمهوري رقم ١٦٦٥ لعام ١٩٦١، على أن يكون من بين اختصاصاتها المحددة رعاية الوافدين، ومن هنا تم إنشاء إدارة خاصة لرعاية الطلبة الوافدين إلى مصر[١٥]، تتولى شؤونهم الدراسية بالجامعات والمعاهد المصرية ما عدا جامعة الأزهر. وتقوم هذه الإدارة «بإجراءات إلحاق الطلاب الوافدين بمختلف الكليات الجامعية وفقاً للأماكن التي تخصصها الوزارة لكل جنسية، كما تنظم إجراءات صرف المنح الدراسية للطلاب الوافدين المرشحين للحصول على هذه المنح من مختلف الجنسيات تنفيذاً لبرنامج المنح السنوي المقدم من جمهورية مصر العربية إلى أبناء الدول الصديقة، وكذلك منح التبادل الثقافي والمنح التدريبية، وما يستتبع ذلك من صرف بدلات الاستعداد والتخرج ونفقات الاستقدام والتسفير وفقاً لقواعد لائحة المنح، علاوة على أن الادارة تقوم بسداد الرسوم والتأمينات عن طلاب المنح الدراسية بالاضافة إلى صرف الاعانات الشهرية للطلاب المستحقين»[١٦].

ولمصر تاريخ طويل في استقدام الطلاب واستقبالهم، وتعود عوامل الجذب لديها في هذا المجال إلى فترات تاريخية سابقة، ففي إحدى الدراسات التي اعتمدت على بيانات المجموعة الإحصائية لليونسكو، ظهر «أن نسبة كبيرة من الطلاب العرب الذين يدرسون خارج بلدانهم الأم، يدرسون في دول عربية أخرى، حيث بلغ حجم

---

(١٥) مصر، وزارة التعليم العالي، إحصائيات الطلاب الوافدين عام ١٩٧٠/ ١٩٧١ (القاهرة: الادارة العامة للوافدين، ١٩٧٢)، ص ٢.

(١٦) سليم، التبادل الطلابي بين مصر والدول الأفريقية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٥: دراسة في إحدى أدوات السياسة الخارجية المصرية، ص ٢٠٧.

تبادل الطلبة بين الدول العربية وبعضها نحو ٨٠٤٧٠ طالباً في عامي ١٩٧٨/١٩٧٩ من أصل نحو ١٢٩٩٨٢ طالباً عربياً يدرسون في الخارج عامة»[١٧]، أي أن ما نسبته ٦٢ بالمئة من الطلاب العرب الذين يدرسون خارج بلدانهم الأم يدرسون في دول عربية أخرى. وتشير الدراسة نفسها إلى «أن بلدين عربيين فقط استقطبا عام ١٩٧٩ النسبة الكبرى وقدرها ٦٤,١ بالمئة من إجمالي الاستقبال العربي للطلبة العرب، وهما لبنان بنسبة ٣٧,١ بالمئة ويليه مصر بنسبة ٢٧ بالمئة، وهما بلدان لهما تاريخ ثقافي وتعليمي متطور نسبياً ويعود إلى القرن الماضي لبعض جامعاتهما. وفي العام الدراسي التالي ١٩٨٠/ ١٩٨١، استقبلت مصر ما نسبته ٢٥ بالمئة من الطلاب العرب الدارسين في الخارج»[١٨].

ومما سبق، يمكن القول إن استقدام الطلاب أو قدومهم برغبتهم إلى بلد معين لغرض التحصيل العلمي يمثل مزيجاً من التحرك الشعبي ـ التحتي، والذي لا يخلو في الوقت نفسه من تدخلات حكومية ـ رسمية. ففي جانب التدخل الحكومي الرسمي هناك عنصر الاتفاقيات المنظمة لاستقدام الطلاب بين الدول، والإجراءات التي تتخذها الدولة المستقبلة للطلاب لتنظيم المنح العلمية، أو تحديد كليات بعينها للدراسة إلى جانب نسب معينة لا يجب تجاوزها سواء في فترة معينة أو كل عام دراسي على حدة[١٩]. كذلك فإن الدولة المُرسلة للطلاب تتحدد جوانب تدخلها المباشر أو غير المباشر عبر تشجيع طلابها على الدراسة في بلاد معينة، وتوجيه المنح المقدمة لطلابها إلى بلاد بذاتها أو جامعات ومعاهد عليا معينة، وربما تخصصات علمية بذاتها. ورغم أن التدخلات الحكومية أمر جوهري على النحو المشار إليه، فهي لا تمثل كل جوانب الظاهرة، خاصة فيما يتعلق بالبعدين الشعبي والتنموي اللذين تمت الإشارة إليهما من قبل.

١ ـ نظرة إجمالية على تطور تدفق الطلاب العرب إلى مصر في السبعينيات

سبق القول إن مصر توافرت لديها عوامل جذب طلاب العلم من جنسيات شتى، وتدل بيانات وزارة التعليم العالي على أن الجامعات المصرية ومعاهدها العلمية العالية استقبلت طلاباً من جنسيات عدة شملت القارات الخمس الرئيسية. وقد شكّل

---

(١٧) محمد عدنان وديع، «التعليم العالي والتبعية: الدراسة في الخارج: حالة الوطن العربي،» شؤون عربية، العدد ٦٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠)، ص ١١٩.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(١٩) وفقاً للقرار الوزاري رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٩ بشأن قبول الطلاب الوافدين بالجامعات والمعاهد العليا، فقد تحددت نسبة ١٠ بالمئة من أعداد الطلاب المصريين المقرر قبولهم في الجامعات والمعاهد لقبول الطلاب المستجدين من مختلف الجنسيات، باستثناء كليات الطب فتكون النسبة ٥ بالمئة من أعداد الطلاب المصريين المقرر قبولهم في كل كلية. نص القرار في: سليم، المصدر نفسه، الملحق رقم (١٠)، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٤.

الطلاب العرب النسبة الأكبر من الطلاب الوافدين إجمالاً، فيما يعكس خصوصية الدور المصري التنموي في الاطار العربي من جانب، ومدى إقبال الطلاب العرب على دور العلم المصرية العليا من جانب آخر. ويدل الجدول رقم (٣ ـ ٥) على أن الطلاب الوافدين إلى مصر من كل الجنسيات مثلوا اتجاهاً صاعداً حتى العام الدراسي ١٩٧٧/ ١٩٧٨، ثم أخذ المنحنى في الهبوط التدريجي في السنوات اللاحقة، وهي من سنوات المقاطعة العربية لمصر.

وقد وصل أقصى رقم للطلاب الوافدين المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا عام ١٩٧٨/١٩٧٧ إلى ٣٧٢٨٧ طالباً وافداً في الجامعات والمعاهد العليا بمن فيهم الطلاب المقيدين على المنح المقدمة من وزارة التعليم العالي. وشكّل الطلاب العرب منهم ٣٢٩٣٨ طالباً، بنسبة ٨٨ بالمئة. أما أقل عدد للطلاب الوافدين المقيدين فهو ١٦٣٨٧ طالباً وتم تسجيله في عام ١٩٧١، وشكّل الطلاب العرب منهم نسبة ٨٤ بالمئة.

وتدل بيانات الجدول أيضاً على أن هناك تبايناً طفيفاً بين الأرقام المطلقة للطلاب العرب والنسبة المئوية التي شكلوها في إجمالي حركة الطلاب الوافدين عموماً. ففي جانب الأرقام المطلقة، فقد وصل أكبر عدد مطلق للطلاب العرب الوافدين إلى ٣٣٠١٤ طالباً عربياً، تمّ تسجيله في العام الدراسي ١٩٧٩/١٩٧٨، أما أقل رقم مطلق فهو ١٣٨٠٦ طلاب عرب، وتمّ تسجيله في العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٠.

أما في جانب النسب المئوية التي شكلها الطلاب العرب إلى إجمالي الطلاب الوافدين، فقد تراوحت بين نسبتي ٨٤ بالمئة كأقل نسبة تم تسجيلها في العام الدراسي ١٩٧١/١٩٧٠، ونسبة ٩٤ بالمئة كأكبر نسبة تم تسجيلها في العام الدراسي ١٩٨١/ ١٩٨٢.

ومن المفارقات التي تُظهرها النسب المئوية لإجمالي الطلاب العرب إلى إجمالي الطلاب الوافدين عموماً، أن الفترة التالية للمقاطعة العربية سجلت النسب المئوية الأكبر للطلاب العرب (٩٠ بالمئة فما فوق)، في حين أن الفترة السابقة للمقاطعة سجلت النسب المئوية الأقل (٩٠ بالمئة فأدنى). وتعني هذه المفارقة أن نسب الانخفاض في السنوات ما بعد ١٩٧٧ كانت أكبر في الطلاب الوافدين من الجنسيات غير العربية عنها في الجنسيات العربية. ومع افتراض أن العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٧ يمثل سنة أساس، فإن نسب التغير للطلاب العرب في السنوات التالية سجلت (-٢ بالمئة) و(-٢١ بالمئة) و(-٦ بالمئة) و(-٣٧ بالمئة) على التوالي، في حين سجلت نسب التغير للطلاب الوافدين من الجنسيات الأخرى (-١٨ بالمئة) و(-٤٧ بالمئة) و(-٣ بالمئة) و(-٤٩ بالمئة) على التوالي.

الجدول رقم (٣ ـ ٥)

بيان مقارن بأعداد الطلاب الوافدين مقسمين إلى

الطلاب العرب والأجانب، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

السنة	الطلبة العرب	الطلبة الأجانب	الإجمالي	نسبة الطلاب العرب	نسبة الطلاب الأجانب
١٩٧٠/١٩٧١	١٣٨٠٦	٢٥٨١	١٦٣٨٧	٨٤	١٦
١٩٧١/١٩٧٢	١٥٢١٦	٢٣٨٦	١٧٦٠٢	٨٦	١٤
١٩٧٢/١٩٧٣	١٤٦١١	٢٠٨٢	١٦٦٩٣	٨٨	١٢
١٩٧٣/١٩٧٤	١٩٨٠٢	٢٧٤٥	٢٢٥٤٧	٨٨	١٢
١٩٧٤/١٩٧٥	٢٢٧٦٥	٢٨٠٤	٢٥٥٦٩	٨٩	١١
١٩٧٥/١٩٧٦	٢٧١٨٤	٣٢٦٤	٣٠٤٤٨	٨٩	١١
١٩٧٦/١٩٧٧	٣٠٠٠٦	٣٠٢٤	٣٣٠٣٠	٩١	٩
١٩٧٧/١٩٧٨	٣٢٩٣٨	٤٣٤٩	٣٧٢٨٧	٨٨	١٢
١٩٧٨/١٩٧٩	٣٣٠١٤	٣٥٧٦	٣٦٥٩٠	٩٠	١٠
١٩٧٩/١٩٨٠	٢٦٢٠٧	١٨٩٩	٢٨١٠٦	٩٣	٧
١٩٨٠/١٩٨١	٢٤٦٩٥	١٨٤٦	٢٦٥٤١	٩٣	٧
١٩٨١/١٩٨٢	١٥٦٠٣	٩٥٣	١٦٥٥٦	٩٤	٦
الإجمالي	٢٧٥٨٤٧	٣١٥٠٩	٣٠٧٣٥٦	٩٠	١٠

الملاحظات:

ـ الاحصاءات تشمل جميع الطلاب المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا والمنح المقدمة من وزارة التعليم العالي فقط.

ـ الاحصاءات تشمل طلبة جيبوتي منذ عام ١٩٧٧ فصاعداً.

ـ النسب المئوية من وضع الباحث.

المصادر: مصر، وزارة التعليم العالي، **إحصائيات الطلاب الوافدين** للأعوام من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٢ على التوالي (القاهرة: الادارة العامة للوافدين، ١٩٧١ ـ ١٩٨٣).

٢ ـ الوافدون العرب وفقاً للجنسيات

في ما يتعلق بدراسة الطلاب العرب وفقاً لجنسياتهم، فإن بيانات الجدول رقم (٣ ـ ٦) الخاص بأعداد الطلاب الوافدين المقيدين بالجامعات والمعاهد العليا من البلدان العربية في مرحلتي البكالوريوس والليسانس والدراسات العليا، تكشف جملة من الحقائق على النحو التالي:

أ ـ ان طلبة فلسطين بمن فيهم الطلاب الوافدون من قطاع غزة شكلوا ٣٢ بالمئة من إجمالي الطلاب العرب الوافدين المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا في سنوات الدراسة، يليهم الطلبة القادمون من السودان بنسبة ٢١ بالمئة. ويعني هذا أن الطلاب العرب الحاملين لهاتين الجنسيتين شكّلوا أكثر من نصف عدد الطلاب العرب الذين درسوا في عقد السبعينيات، وعلى وجه التحديد ٥٣ بالمئة (انظر الشكل رقم (٣ ـ ٤)).

وبالنسبة لطلبة فلسطين، فمنذ بداية العام الدراسي ١٩٧٣/ ١٩٧٤ بدأت مصر بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية في تقديم منح علمية وإعانات للطلبة من قطاع غزة. «وفي الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨١ قبلت الجامعات المصرية طلاباً من قطاع غزة على النحو التالي ١٠٠٨ و٩٢٠ و١٣١٨ و٨٦١ و٨٠٥ و٥٦ و١٠٠ و٩٧ و٩٦ طالباً على التوالي»[٢٠]. كما «أن الجامعات المصرية قدمت إعانات للطلبة من قطاع غزة وصلت في العام الدراسي ١٩٧٩/ ١٩٨٠ إلى ٣٠٤٠ إعانة ومنحة على النحو التالي: ٤٥٠ لكل من جامعة القاهرة وجامعة الاسكندرية، و٥٦٠ لجامعة عين شمس، و٣٨٠ لجامعة حلوان، و١٢٠٠ لجامعات الأقاليم»[٢١].

ويمكن تفسير النسبة العالية للطلاب الوافدين الفلسطينيين إلى العوامل الخاصة التي تحيط بفلسطين المحتلة، والتي تضطر طلابها إلى التوجه إلى دول عربية بعيدة أو قريبة، ومن بينها مصر لاستكمال دراستهم العالية، فضلاً عن وجود تجمع فلسطيني كبير يعيش في مصر. وتعد «فلسطين في مقدمة الدول العربية التي ترسل طلاباً إلى بلدان عربية أخرى لأغراض التعليم العالي، حيث تراوحت نسبتها ما بين ٢٨,٤ بالمئة ٢٣,٢ بالمئة من مجمل الإرسال العربي بين أوائل الثمانينات ومنتصفها»[٢٢].

ب ـ في ما يتعلق بطلبة السودان والذين يمثلون ٢١ بالمئة من إجمالي الطلاب العرب في سنوات الدراسة، فهناك عدة أسباب تفسر كبر حجم الطلاب السودانيين، منها خصوصية العلاقات المصرية ـ السودانية، وتفضيل الطلاب السودانيين الدراسة في مصر وعنصر الجوار الجغرافي، إضافة إلى التسهيلات التي تقدمها السلطات المصرية

---

(٢٠) من بيان خاص حصل عليه الباحث من وزارة التعليم العالي، الادارة العامة للوافدين، بتاريخ ١٩٩١/٨/٢.

(٢١) مصر، وزارة التعليم العالي، **إحصائيات الطلاب الوافدين عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠** (القاهرة: الادارة العامة للوافدين، ١٩٨٠)، ص ٥٥.

(٢٢) حول موقع فلسطين بالمقارنة بدول الارسال للطلاب العرب، انظر: وديع، «التعليم العالي والتبعية: الدراسة في الخارج: حالة الوطن العربي،» ص ١١٩.

الجدول رقم (٣ ـ ٦)

إجمالي الطلاب الوافدين المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا من البلدان العربية

(مرحلة الليسانس والبكالوريوس والدراسات العليا) حسب الجنسيات مرتبة تنازلياً، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١

البلد	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الإجمالي	النسبة المئوية
فلسطين	٣٥٥١	٤٠٣١	٣٥٧٠	٥١٠٧	٥٧٤٩	٦٥٨٩	٧٩٣٠	١١٧٣٩	١٠٦٠١	٨٦٨٠	٧٦١٦	٣٩١٥	٧٩٠٧٨	٣٢
السودان	٧٨٧	٩٣٢	٩١٧	١٦٦٥	١٩٦٥	٣٠١٢	٤١٠٤	٦٥٧٠	٧٦٤٢	٨٣٣٨	٩٣٨٥	٧٢٣٣	٥٢٥٥٠	٢١
الأردن	٢٤٤٤	٢٣١٩	١٤٥٦	٢٣٣٤	٢٢٤٦	٢٥٦٧	٢٥٦٠	٣٠٨١	٢٢٥٦	١٧٨٧	١٤٣٠	٦٢٢	٢٥١٠٢	١٠
الكويت	٤٣٧	٤٨٨	٤٥٩	٩٥٢	١٢٢٧	١٥٦١	١٦٧٤	١٧١٦	١٤٠٥	٩٢٧	٦٨٤	٣٨٧	١١٩١٧	٥
السعودية	٢٣٦	٣٥١	٤٣١	٩١٠	١٠٩٨	١٢٦٦	١٢٥٨	١٤٨١	١٢١٧	٩٤٤	٨٤٧	٥١٤	١٠٥٥٣	٤
سوريا	٧١٣	٧٨٦	٥٩١	٨٨١	٩٦٥	٩٧٦	٩٤٩	١٥٠٦	٩٠٨	٦٧٧	٥٩٤	٣٠٠	٩٨٤٦	٤
ليبيا	٤٢٢	٥٦١	٧٨٥	١٠٢١	١٢٤١	١١٧٣	١٠٢٩	١١٥٤	٧١١	٤٩٥	٣٩٦	٢١٠	٩١٩٨	٤
اليمن العربية	٢٠١	٣٤١	٤٤٧	٦٠١	٦٤٠	٨٥٥	٧٧٦	٩٧٠	١١٢٤	١١٩٩	١٠٢٥	٧٦٢	٨٩٤١	٤
لبنان	٥٠٣	٤٨٠	٣٩٠	٥٦٣	٥٣٨	٦٥٥	٧٢٠	٨٦٥	٦٦٢	٤٧٦	٤١٢	٢٤٥	٦٥٠٩	٣
البحرين	١٣٥	١٦١	١٧١	٣١٥	٤٠٠	٦٥٧	٦٩٢	٨٢٢	٧١٩	٥٤٥	٣٨٩	٢٣٨	٥٢٤٤	٢
اليمن الديمقراطية	١٨٥	٢٢٧	٧٧١	٢١٨	٣٥١	٣٨٣	٤٢٣	٥٢٩	٤٥٧	٢٧٦	٢٤٣	٢١٤	٤٢٧٧	٢
الإمارات العربية المتحدة	٨١	٩٠	١٩٠	٣١٧	٣٥٠	٤٧٥	٥١٠	٥٢٤	٣٧٦	٢٦٧	٢١٣	١١٦	٣٥٠٩	١
قطر	٤٨	٥٧	٨٩	١٧٧	١٧٩	٣١٣	٣٤٠	٤١١	٣٣١	٢٥٠	٢٠٩	٢٩٤	٢٦٩٨	١
عمان	٦٢	٦٠	٦٢	١١٦	١٣٥	١٢٥	١٤٢	٢٢٧	٢١٣	٢١٩	٢٣٨	٢٦١	١٨٦٠	٠,٧٥
الجزائر	٦٨	٦٨	٥٧	٥٦	١٠٥	٧٦	٨٤	١٠٠	٩١	٥٤	٥٥	٤	٨١٨	٠,٣٣
الصومال	٧٨	٦٤	٧٦	٥٦	٤٩	٤٧	٦٩	٧٨	٣٦	٣٠	٣٧	١٨	٦٣٨	٠,٢٦
المغرب	١٩	١٩	١٠	٢٦	٢٠	٣٥	٣٨	٤٣	٣٧	٥٠	١٠٢	٥٥	٤٥٤	٠,١٨
تونس	٢٧	١٥	٧	٢٧	٣٤	٣٢	٣٥	٥٣	٢٧	٢٢	٢٤	١١	٣١٤	٠,١٣
موريتانيا	٢٢	١٨	٣٦	١٤	١٣	١٩	١٥	٣٣	٢٢	٢١	١١	٦	٢٣٠	٠,٠٩
الإجمالي	١٠٧٣٢	١١٨١٠	١٠٨٥٣	١٦٤٦٣	١٨٣٠٣	٢٢٤٢٠	٢٥١٠٠	٣٣٩٢٤	٣٠٤٣٠	٢٦١٩٦	٢٤٦٧١	١٥٦٤٤	٢٤٦٥٤٦	١٠٠

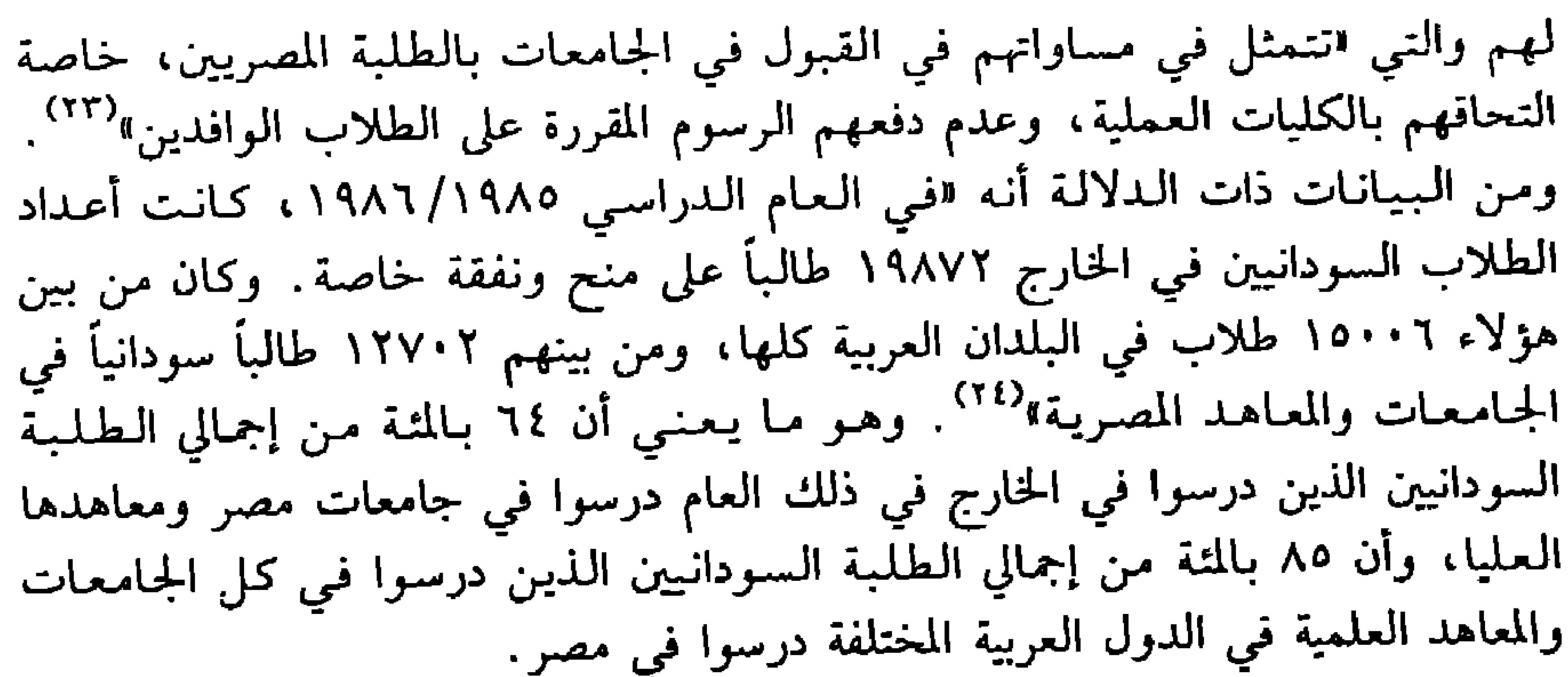
الملاحظات:

- طلبة فلسطين يشتملون على الطلبة الوافدين من قطاع غزة.
- الإحصاءات لا تتضمن الطلبة المقيدين في الكليات الأزهرية والجامعة الأمريكية والمعاهد لوزارات غير وزارة التعليم العالي.

المصادر: المصادر نفسها.

الشكل رقم (٣ ـ ٤)

الطلاب العرب المقيدون في الجامعات والمعاهد العليا حسب الجنسيات مرتبين تنازلياً، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١



لهم والتي «تتمثل في مساواتهم في القبول في الجامعات بالطلبة المصريين، خاصة التحاقهم بالكليات العملية، وعدم دفعهم الرسوم المقررة على الطلاب الوافدين»[٢٣].

ومن البيانات ذات الدلالة أنه «في العام الدراسي ١٩٨٥/١٩٨٦، كانت أعداد الطلاب السودانيين في الخارج ١٩٨٧٢ طالباً على منح ونفقة خاصة. وكان من بين هؤلاء ١٥٠٠٦ طلاب في البلدان العربية كلها، ومن بينهم ١٢٧٠٢ طالباً سودانياً في الجامعات والمعاهد المصرية»[٢٤]. وهو ما يعني أن ٦٤ بالمئة من إجمالي الطلبة السودانيين الذين درسوا في الخارج في ذلك العام درسوا في جامعات مصر ومعاهدها العليا، وأن ٨٥ بالمئة من إجمالي الطلبة السودانيين الذين درسوا في كل الجامعات والمعاهد العلمية في الدول العربية المختلفة درسوا في مصر.

---

(٢٣) رجاء إبراهيم سليم، معد، «دراسة عن تقويم سياسة قبول الطلبة الوافدين في الفترة من عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٩،» إشراف محسن توفيق (دراسة غير منشورة، القاهرة، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالي، ١٩٩٠)، ص ٣٨.

(٢٤) محمد عمر بشير وعبد الرحمن أبو زيد، «إشكالية التعليم المصري في السودان: نظرة إجمالية،» في: أسامة الغزالي حرب، محرر، **العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ٣٨.

فضلاً عما سبق، فإن مصر من جانبها تعطي أولوية للطلاب السودانيين فيما يتعلق بالمنح الجامعية والمنح التدريبية الفنية، وكانت اللجنة الوزارية العليا بين مصر والسودان في اجتماعها الذي عقد تحت مظلة اتفاقيات التكامل بين البلدين قد «أوصت باستمرار التعاون في سياسة التعليم بما في ذلك برامج ومناهج التعليم في مراحله المختلفة، وتدعيم فرع جامعة القاهرة بالخرطوم، وتدعيم مدارس البعثة التعليمية بالسودان، وتنسيق المنح المتاحة لطلاب السودان من مختلف التخصصات، وتكوين لجنة لهذا الغرض من ممثلي وزارة التربية بالخرطوم والمستشار الثقافي بالقاهرة ومكتب الوافدين بوزارة التعليم العالي بالقاهرة»[٢٥].

ومنذ عام ١٩٧٣ وصاعداً، وتقديراً للظروف الخاصة التي كان يعانيها السودان بعد احتواء الحرب الأهلية وفقاً لاتفاقيات اديس أبابا، أعطت مصر تسهيلات معينة بالنسبة للطلبة من جنوب السودان، تجلت في الاستثناء من شرط حداثة المؤهل الدراسي لمدة عام[٢٦]، فضلاً عن منح طلبة جنوب السودان ١٠٠ منحة علمية سنوياً تولت الإنفاق عليها رئاسة الجمهورية، إلى جانب مائتي منحة أخرى تولتها وزارة التعليم العالي. ووفقاً لباحثين سودانيين «بلغ عدد المنتفعين بهذه المنح من أبناء جنوب السودان في عام ١٩٧٨ نحو ٣٥١ طالباً في الجامعات والمعاهد العليا المصرية درسوا: الطب ٦٧ طالباً، الطب البيطري ١٨ طالباً، طب الأسنان ١٠ طلاب، الصيدلة ١٩، هندسة ٢٦، زراعة ٥٨، اقتصاد ٣٥، علوم ١٤، تجارة ٧٨، الآداب ٦٢، وجميعها تخصصات نادرة وتلبي احتياجات جنوب السودان في التنمية»[٢٧].

ج ـ ان طلاب الأردن يحتلون المرتبة الثالثة في إجمالي الطلاب العرب المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا بنسبة ١٠ بالمئة، يليهم الطلاب من العراق والكويت والسعودية وسوريا وليبيا، وذلك بنسب ٥,٢ بالمئة و٤,٨ بالمئة و٤,٣ بالمئة و٤ بالمئة و٣,٧ بالمئة، وهو ما يعني أن الطلاب العرب من هذه الجنسيات الست إضافة إلى طلبة فلسطين والسودان شكلوا معاً أكثر من ٨٣ بالمئة من إجمالي الطلاب العرب الذين درسوا في مصر خلال سنوات الدراسة. أو بعبارة أخرى ان هذه الجنسيات كانت

---

(٢٥) مصر، وزارة الخارجية، التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣ (القاهرة: الوزارة، ١٩٨٣)، ص ٣٥.

(٢٦) نص القرار الوزاري رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٩ بشأن قبول الطلاب الوافدين بالجامعات والمعاهد العليا، في: سليم، التبادل الطلابي بين مصر والدول الأفريقية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٥: دراسة في إحدى أدوات السياسة الخارجية المصرية، الملحق رقم (١٠)، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٦.

(٢٧) بشير وأبو زيد، «إشكالية التعليم المصري في السودان: نظرة إجمالية،» ص ٤٣٠.

الأكثر ارتباطاً بدور العلم المصرية مقارنة بالجنسيات العربية الأخرى التي اشتركت جميعها في نسبة ١٧ بالمئة الباقية.

د ـ ان الطلاب العرب الوافدين من بلدان المغرب العربي ـ فيما عدا ليبيا ـ شكلوا نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الطلاب العرب الوافدين للدراسة في مصر. ويمكن تفسير ذلك جزئياً بما هو معروف عن تفضيل طلاب تلك الدول التوجه للدراسة في الجامعات الفرنسية، إضافة إلى وجود جامعات ومعاهد عليا وطنية تستقطب نسبة كبيرة من الطلاب المحليين.

٣ ـ تأثير المقاطعة العربية في تدفق الطلاب العرب

تظهر بيانات الجدولين المشار إليهما أنه بداية من العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ قد انخفضت أعداد الطلاب العرب المقيدين في الجامعات المصرية والمعاهد العليا، وأن هذا الاتجاه استمر في السنوات التالية حيث جاءت نسب التناقص ١٠ بالمئة و١٤ بالمئة و٦ بالمئة و٣٧ بالمئة للسنوات ١٩٧٨ و١٩٧٩ و١٩٨٠ و١٩٨١ على التوالي (انظر الشكل (٣ ـ ٥)). غير أن هذا الانخفاض في الأرقام المطلقة للطلاب العرب لم يوازه انخفاض في نسب الطلاب العرب إلى إجمالي الطلاب الوافدين إلى مصر مثلما سبقت الإشارة. ولقد أثر هذا الانخفاض سلباً في وضع مصر مقارنة بالدولة الأخرى التي تستقطب طلاباً من خارجها للدراسة فيها. و«تشير إحصاءات اليونسكو إلى أن مصر في الفترة ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ احتلت المركز السادس بعد كل من الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفياتي «السابق» والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية. لكنها تراجعت في عام ١٩٨٤ إلى المركز التاسع»[٢٨]، مما يعني أن انخفاض أعداد الطلاب العرب في الفترة التالية لعام ١٩٧٧ كان له دور ـ إلى جانب عوامل أخرى ـ في تراجع المركز المصري على النحو المشار إليه.

إن انخفاض أعداد الطلاب العرب بعد عام ١٩٧٨ يعني ولا شك أنهم قد تأثروا بالمقاطعة الرسمية التي تقررت بحق مصر، إلا أن نسب التأثر اختلفت من بلد عربي إلى آخر، ووفقاً لبيانات الجدول الخاص بتطور أعداد الطلاب العرب المقبولين سنوياً في الجامعات المصرية، إلى وجود تفاوت شديد في نسب وأحجام الانخفاض في أعداد الطلاب بين جنسية عربية وأخرى. وتظهر بيانات الجدول رقم (٣ ـ ٧) ما يلي:

---

(٢٨) سليم، المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٣.

أ ـ ان طلبة السودان المقبولين سنوياً في الجامعات المصرية عبروا عن اتجاه صاعد طوال فترة الدراسة، فيما يعكس خصوصية العلاقة بين البلدين، فضلاً عن عدم تأثر الطلاب السودانيين للتعليم في مصر بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والتي استمرت ما بين آذار/مارس ١٩٧٩ وآذار/مارس ١٩٨١، عندما أعيدت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما مرة أخرى.

ب ـ ان الطلاب الوافدين من ليبيا والمقبولين في الجامعات المصرية عبروا عن منحنى هابط منذ العام الدراسي ١٩٧٥/١٩٧٦ وحتى نهاية الفترة، فيما يعكس العلاقات المتوترة بين مصر وليبيا، والتي أخذت في التبلور منذ الفترة اللاحقة مباشرة لحرب اكتوبر ١٩٧٣. ولما كان الطلاب الليبيون وافدين أصلاً على منح حكومية فيبدو طبيعياً أن ينعكس مناخ التوتر السياسي بين البلدين على توجهات الحكومة الليبية حين توجه طلابها للعلم في الخارج.

ج ـ ان كل الطلاب من الجنسيات العربية ـ فيما عدا الصومال والمغرب وموريتانيا ـ عبروا عن تأثر سلبي منذ عام ١٩٨٧/١٩٧٩ فصاعداً، وهو ما بدا في انخفاض أعداد طلابها بصورة دائمة.

بيد أن المقاطعة وحدها لا تفسر انخفاض أعداد الطلاب العرب في الجامعات والمعاهد المصرية، حيث يمكن الإشارة إلى عاملين آخرين ساهما بدرجات مختلفة في هذا الانخفاض وهما:

العامل الأول أن كثيراً من الدول العربية وبخاصة الخليجية التي كانت تصدر طلبتها إلى الخارج في مطلع السبعينيات أنشأت العديد من الجامعات فيها، حيث بدأت باستقطاب خريجي المدارس الثانوية فيها. بعبارة أخرى ان التطور الاجتماعي الاقتصادي في هذه الدول العربية كان له أثره في انخفاض أعداد الطلاب العرب المتوجهين للخارج من أجل الدراسة.

الجدول رقم (٣ ـ ٧)

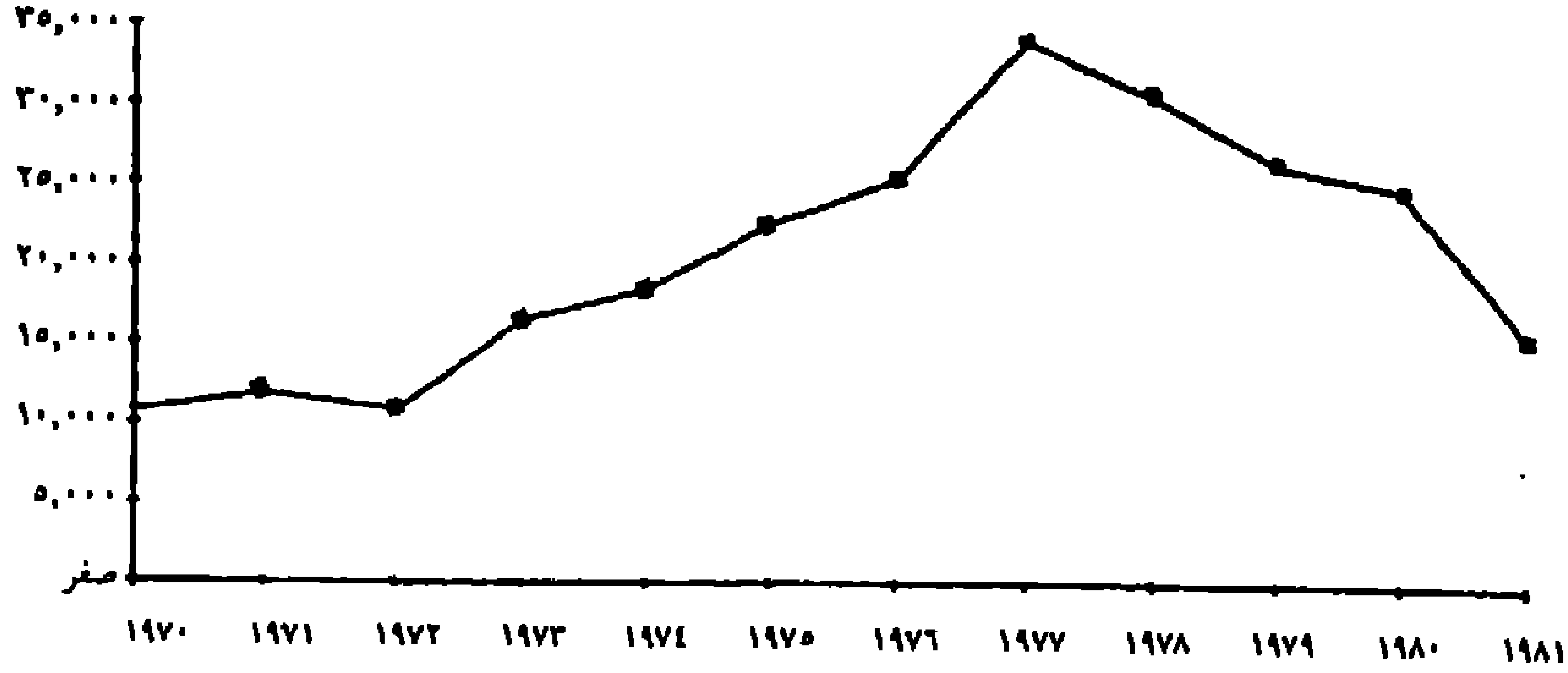
الطلاب العرب المقبولون سنوياً في الجامعات المصرية حسب الجنسيات مرتبة تنازلياً، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

البلد	٧٠/ ٧١	٧١/ ٧٢	٧٢/ ٧٣	٧٣/ ٧٤	٧٤/ ٧٥	٧٥/ ٧٦	٧٦/ ٧٧	٧٨/ ٧٩	٧٩/ ٨٠	٨٠/ ٨١	٨١/ ٨٢	الإجمالي	النسبة
المئوية													
فلسطين	١٩٠	٢٢١	٢٦٧	١٢٧٢	١٣٣٥	٢٣٤٠	٢٦٢٩	١٣٩٧	٣٤٠	٤٣٤	٤١٥	١٠٨٤٠	٢٩
السودان	١٤١	٢٢٦	٢٥١	٤١١	٢٦٦	٨٤٨	١١١٩	١٣٢٢	١٤٤٦	١٥٥٨	١٦٢٥	٩٢١٣	٢٥
الأردن	١٨١	٣٢١	٢٤٧	٤١٩	٣٥٦	٤٨٦	٥٦٥	١٥٧	٣٢	٤٦	٤٦	٢٨٥٦	٨
الكويت	١٢	١٠٣	١٥٥	١٨٢	١٧٩	٥٢٠	٤٨١	١٩٠	٥٦	٤	٣٣	١٩١٥	٥
السعودية	٥٦	١٥٢	٢٣٢	٢٨٩	٤٢٩	٢٥٣	٢٢٩	١١٥	٦٤	٢٣	٥١	١٨٩٣	٥
اليمن العربية	٦٠	٩٥	١١٩	١٠٠	١٤٠	٢٤٤	٣٤١	٢٩٢	١٧٨	٩٤	١٠٩	١٧٧٢	٥
لبنان	٣٨	٥٧	١١٢	١٤٧	٨١١	٢٠٩	١٧٩	٣٢	٢٥	٣٠	٢٩	١٦٦٩	٥
ليبيا	٧١	١٠٣	٢٩٢	٢٠٩	٢٣٨	١٨٥	١٠١	٥	٨	١٠	٢١	١٢٤٣	٣
البحرين	٢٩	٥٣	٧٢	١١٢	١٣٩	٣٤١	٢٢٢	٨٧	١٢	٩	٢٠	١٠٩٦	٣
العراق	٠	٢٥	١٠٤	٨٩	١٤٣	٢٩٣	٣١٩	٧	١٠	٩	١	١٠٠٠	٣
سوريا	٣٧	١٠٠	١٣٤	١٤٣	١٣١	١٤٣	١٠٠	١٨	٢٨	٣٠	٤٠	٩٠٤	٢
الإمارات	٢٠	٤٩	٧٠	١٢١	٨١	١٧٥	١٩٨	٢٠	١٣	١٤	١	٧٦٢	٢
اليمن الديمقراطية	٣٨	٨٩	٦٦	٩١	١٢٢	١١٦	٣٩	٢	٠	٠	٠	٥٦٣	٢
عمان	١٣	١٦	٢٥	٤٢	١١	٤٢	٨٤	٦٢	٤٨	٦٨	٨٢	٤٩٣	١
قطر	١٣	٣٢	٣٧	٥٠	٦٠	١٠٩	٨٧	٢٥	٣	١٣	١١	٤٤٠	١
الصومال	٢	١٧	٤	٤	٥	٢	٢	٦	١	٦	٨	٥٧	٠,١٥
المغرب	٤	٤	٥	٢	٦	٧	٣	٤	٤	٧	٥	٥١	٠,١٤
الجزائر	٦	٠	١٥	٦	٦	١٠	٣	٠	٠	٠	٢	٤٨	٠,١٣
تونس	٢	٠	٥	٤	٥	٣	٢	١	٤	٢	٢	٣٠	٠,٠٨
موريتانيا	٠	٠	١	٢	٢	٢	٤	٦	٠	٠	٠	١٧	٠,٠٥
الإجمالي	٩١٣	١٦٦٣	٢٢١٣	٣٦٩٥	٤٤٦٥	٦٣٢٨	٦٧٠٧	٣٧٤٨	٢٢٧٢	٢٣٥٧	٢٥٠١	٣٦٨٦٢	١٠٠

المصدر: بيان خاص حصل عليه الباحث من وزارة التعليم العالي، الادارة العامة للوافدين.

الشكل رقم (٣ ـ ٥)

تطور الطلاب العرب المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١



العامل الثاني: فرض رسوم دراسية بالعملة الأجنبية على الطلاب الوافدين بغض النظر عن جنسياتهم منذ بداية العام الدراسي ١٩٨٣/ ١٩٨٤.

وفي إطار الحديث عن تأثير المقاطعة العربية في تدفق الطلاب العرب إلى مصر، هناك ملاحظتان مهمتان:

الأولى: أن المقاطعة العربية، وإن أثرت سلباً في أعداد الطلاب العرب الوافدين للدراسة إلى مصر، فإنها لم تصل إلى حد إنهاء هذا النوع من التفاعل الشعبي/ الرسمي المختلط. وهو أمر يمكن تفسيره بصفة عامة في أن هناك حداً معيناً لم تستطع المقاطعة العربية الرسمية أن تتجاوزه، ولا سيما فيما يتعلق بالتفاعلات الشعبية سواء كانت شعبية خالصة أو مختلطة بأبعاد رسمية.

الثانية: خاصة بمصر والتي من جانبها ـ مُمثلة هنا في وزارة التعليم العالي ووزارات أخرى توافرت لها مراكز تدريب فنية ومهنية وعملية مختلفة ـ لم تقابل المقاطعة العربية بإجراءات مماثلة، حيث استمرت في سياسة قبول الطلاب الوافدين أياً كانت جنسياتهم العربية ومواقف حكوماتهم السياسية. ومن الأمور ذات الدلالة في هذا الصدد أن كلية الشرطة التابعة لوزارة الداخلية المصرية لم تتوانَ عن قبول طلاب عرب وتخريج ضباط شرطة في الفترة التالية للمقاطعة. ففي الفترة ما بين ١٩٧٧ إلى ١٩٨٥ تم تخريج ١٢٤ ضابط شرطة عربياً من ثماني جنسيات وهي السودان وفلسطين والأردن والبحرين والإمارات وعمان وقطر واليمن الشمالية. ففي ظل نظام السنتين، تم تخريج ٤٤ ضابط شرطة من السودان، و٣٩ ضابطاً من دولة الإمارات العربية، و٥ ضباط من عمان، و٤ ضباط من فلسطين. وفي ظل نظام السنوات الأربع تم تخريج ١٢ ضابطاً من فلسطين، و٨ ضباط من اليمن الشمالية، و٤ ضباط من قطر،

و٣ ضباط لكل من السودان والبحرين، وضابط واحد لكل من الأردن وعمان[٢٩].

هذا فضلاً عن أن وزارة التعليم العالي استمرت في تقديم المنح العلمية المختلفة إلى جانب استمرار الهيئات المصرية المختلفة في قبول المتدربين العرب. وهو ما سنشير إليه كما يلي:

أ ـ المنح المصرية للطلاب العرب

من خلال بيانات إدارة الوافدين بوزارة التعليم العالي[٣٠]، وفي الفترة ما بين مطلع ١٩٧٩ إلى تموز/يوليو ١٩٨٥، يتضح أن مصر قدمت ٦١٤ منحة علمية شملت الدراسة الجامعية والدراسات العليا، وذلك بخلاف الإعانات الخاصة لطلبة قطاع غزة والتي وصلت إلى ٣٠٤٠ سنوياً موزعة على الجامعات المصرية جميعها، و٨٧٦ منحة خاصة لأبناء جنوب السودان، منها ١٥٧ منحة في عام ١٩٧٩، و٢٥١ منحة في عام ١٩٨٠، و٤٦٨ منحة قدمت في عام ١٩٨٣.

وقد تطورت المنح المقدمة سنوياً فيما بين ١٩٧٩ إلى ١٩٨٥ في خط تنازلي على النحو التالي: ٢٣٦، ١٤١، ١٠٦، ٧٦، ٣٩، ١٦ منحة، وبمتوسط سنوي ١٠٢ منحة سنوياً. وقد استفاد من هذه المنح طلاب اثنتي عشرة دولة عربية وهي: السودان التي حصل طلابها على ٣١٢ منحة بنسبة ٥١ بالمئة من إجمالي المنح المقدمة لكل الدول العربية في الفترة محل الدراسة، ثم طلاب اليمن الشمالية الذين حصلوا على ١١٣ منحة بنسبة ١٨ بالمئة، فطلاب جيبوتي ٥٩ منحة بنسبة ١٠ بالمئة، فطلاب الصومال ٤٤ منحة بنسبة ٧ بالمئة، فطلاب تونس ٢٦ منحة بنسبة ٤ بالمئة، فطلاب الأردن ٢٠ منحة بنسبة ٣ بالمئة، فطلاب فلسطين ١١ منحة بنسبة ٢ بالمئة. أما الطلاب من العراق ولبنان والجزائر وسوريا فحصلوا على ٥، ٤، ٣، ١ منحة على التوالي.

وتدل هذه البيانات على أن الجنسيات الأربع الأولى وهي السودان واليمن الشمالية والصومال وجيبوتي حصلت معاً على العدد الأكبر من المنح التي قدمتها مصر إلى الطلاب العرب جميعاً، وهو ٥٢٨ منحة بنسبة ٨٦ بالمئة من إجمالي عدد المنح. وتشترك هذه الدول في سمة التخلف الاقتصادي وضعف مواردها التعليمية. ومن الناحية الجغرافية فإنها تنتمي إلى ثلاثة أقاليم جغرافية هي الجزيرة العربية ووادي النيل والقرن الأفريقي.

---

(٢٩) الأرقام الخاصة بأعداد الضباط العرب مستخرجة من بيان عددي صادر عن كلية الشرطة، قطاع التعليم، نقلاً عن: المصدر نفسه، الملحقان رقم (١٢) و(١٣)، ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٣٠) البيانات الواردة أعلاه استخرجها الباحث من نشرات مختلفة صادرة عن: مصر، وزارة التعليم العالي، **إحصائيات الطلاب الوافدين**، للأعوام من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٥ على التوالي (القاهرة: الادارة العامة للوافدين، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦).

وتظهر البيانات أيضاً أن المنح المصرية في تلك الفترة لم تقدم إلى أي من طلاب الدول النفطية الخليجية وليبيا، وهو أمر يمكن تفسيره في ضوء قدرة تلك الدول على تمويل التعليم العالي لطلابها في الخارج.

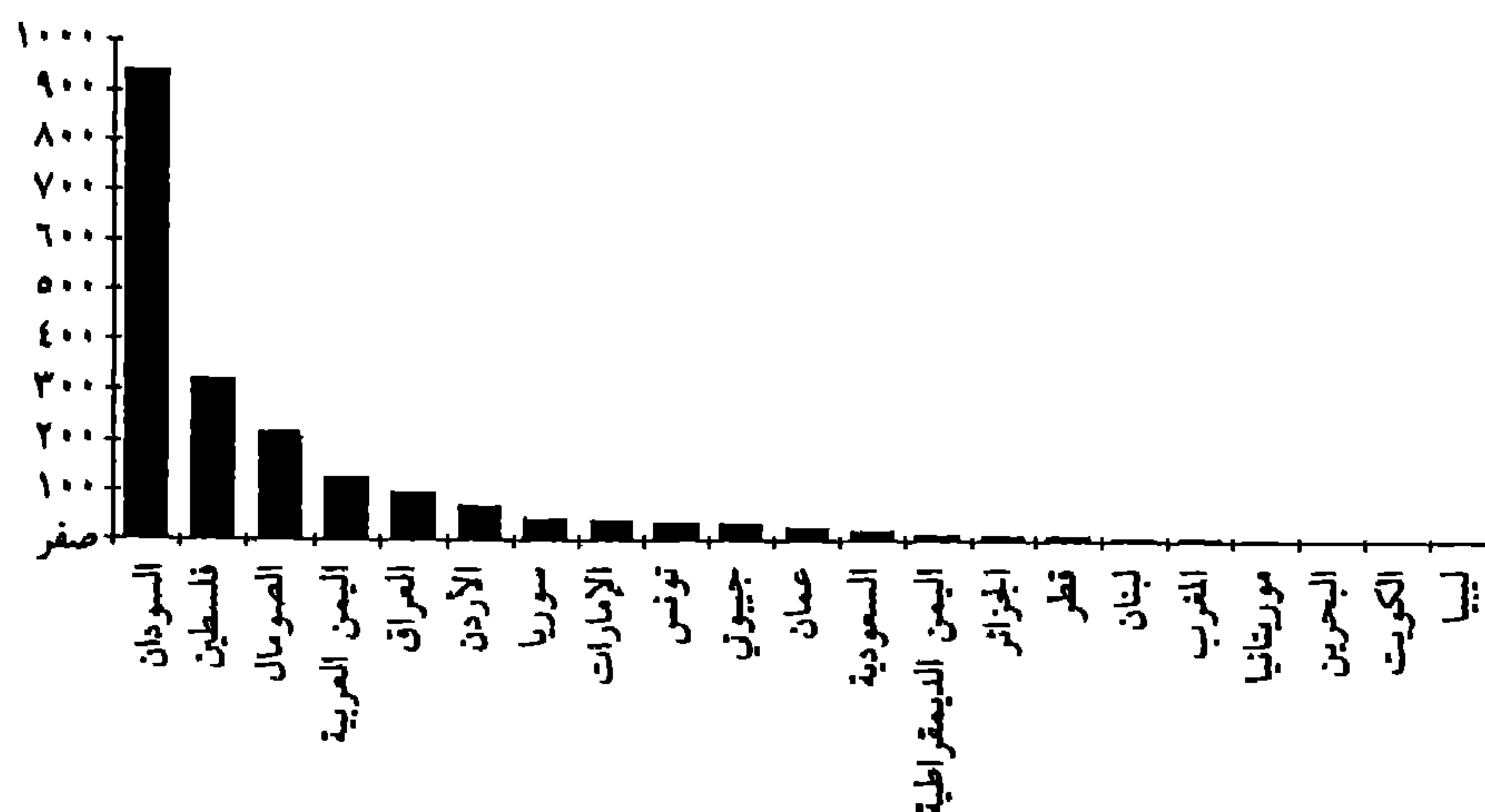
ب ـ المتدربون العرب ما بعد المقاطعة

المتدربون هم نوع من الطلاب الذين يحصلون على خدمة العلم والتدريب المهني والفني في مراكز للتدريب أو للبحوث، وفي مصانع وشركات تتبع وزارات وهيئات مصرية متعددة، حيث لا يقتصر الأمر على وزارة التعليم العالي وحسب. ويتم تنظيم هذه العملية وفقاً لاتفاقيات خاصة بين مصر ودول المتدربين، أو بين جهات دولية والجهات المصرية المعنية.

ويشير الجدول رقم (٣ ـ ٨) الخاص بأعداد المتدربين العرب حسب الجنسيات في الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٥، إلى أن مصر استقبلت متدربين من كل الدول العربية دون استثناء، وأن أكبر عدد للمتدربين جاء من السودان، وأن أقل عدد جاء من كل من ليبيا والكويت وهو متدرب واحد لكل منهما. وفي تلك الفترة بلغ إجمالي المتدربين العرب ٢٠٣١ متدرباً بمتوسط سنوي ٢٥٤ متدرباً، اضافة إلى ٣٤ متدرباً في فصول اللغة العربية غالبيتهم من جنوب السودان وجيبوتي.

الشكل رقم (٣ ـ ٦)

المتدربون العرب مرتبين تنازلياً حسب الجنسيات، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤



الجدول رقم (٣ ـ ٨)

المتدربون العرب حسب الجنسيات، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤

البلد	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	الإجمالي	النسبة المئوية
السودان	١٩٥	٢٣٦	٧٠	١١٣	٣٦	١١١	١٥٧	٢٣	٩٤١	٤٦
فلسطين	١٩	١٦	٢٦	٢٥	٢٧	٦٤	١١٠	٣٥	٣٢٢	١٦
الصومال	١١	٤٣	٦٨	٦٨	٦	٠	٢١	١	٢١٨	١١
اليمن العربية	٢	٠	٧	٦٩	٥	٥	١٩	٢٠	١٢٧	٦
العراق	٦٩	٢٢	٢	٢	٠	٠	١	٠	٩٦	٥
الأردن	٠	١٤	٦	٦	٢	٢٥	١٥	٢	٧٠	٣
سوريا	٠	٠	٠	١	٠	٥	٣٩	٠	٤٥	٢
الإمارات	٣٢	٦	٠	١	٠	٠	٠	١	٤٠	٢
تونس	٢٦	١	١	١	٠	٧	٢	٠	٣٨	٢
جيبوتي	٨	٠	٥	٥	٠	٠	٩	٦	٣٣	٢
عمان	٠	١	٢	٣	٠	١٣	٦	٣	٢٨	١
السعودية	١٠	٢	٠	٢	٠	٢	٢	٣	٢١	١
اليمن الديمقراطية	١٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣	١
الجزائر	٠	٠	٢	٢	٠	٥	٠	٣	١٢	١
قطر	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٨	٩	٠,٤٤
لبنان	٠	٠	٠	٢	٠	١	٣	٠	٦	٠,٣٠
المغرب	٠	١	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٦	٠,٣٠
موريتانيا	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٢	٠,١٠
البحرين	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٢	٠,١٠
الكويت	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٠,٠٥
ليبيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠,٠٥
الإجمالي	٣٨٥	٣٤٢	١٩٠	٣٠٢	٧٦	٢٤٥	٣٨٥	١٠٦	٢٠٣١	١٠٠

ملاحظة: النسب المئوية من وضع الباحث.

المصادر: مصر، وزارة التعليم العالي، **احصائيات الطلاب الوافدين** للأعوام من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٥ على التوالي (القاهرة: الادارة العامة للوافدين، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦).

وجاء في المراتب الخمس الأولى (انظر الشكل رقم (٣ ـ ٦)) المتدربون من السودان في المرتبة الأولى بإجمالي ٩٤١ متدرباً وبنسبة ٤٦ بالمئة، يليهم المتدربون من فلسطين بإجمالي ٣٢٢ متدرباً ونسبة ١٦ بالمئة، ثم المتدربون من الصومال بإجمالي ٢١٨ متدرباً ونسبة ١١ بالمئة، فالمتدربون من اليمن الشمالية بإجمالي ١٢٧ متدرباً ونسبة ٦ بالمئة، والمتدربون من العراق بإجمالي ٩٦ متدرباً ونسبة ٥ بالمئة. وهو ما يعني أن تلك الدول استحوذت على ٨٥ بالمئة من إجمالي فرص التدريب التي أتيحت في مصر للطلاب العرب في الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٥. وهي دول تنتمي إلى مناطق جنوب وادي النيل والقرن الأفريقي وجنوب الجزيرة العربية والمشرق العربي، أو بعبارة أخرى تنتمي إلى كل المناطق الجغرافية العربية فيما عدا شمال أفريقيا.

ويمكن الاستنتاج أن مصر لم تقابل اجراءات المقاطعة العربية الرسمية بإجراءات مماثلة ولا سيما في مجالي المنح والتدريب، وأنها استمرت وفق قدراتها الاقتصادية المتاحة في تقديم هاتين الخدمتين العلميتين والتنمويتين ولا سيما للطلاب العرب الوافدين من الدول الأكثر حاجة لهذا النوع من الدعم التنموي.

خاتمة

يُعد تبادل واستقدام الطلاب وتدفقهم على بلد آخر لغرض التحصيل العلمي العالي من الحالات التي تجتمع فيها أبعاد شعبية وأخرى رسمية، حيث يتم التفاعل على مستويات اجتماعية وحكومية وثقافية في آن واحد. وقد عرفت مصر هذه الظاهرة منذ القدم نظراً لتطور مؤسساتها التعليمية، مما حدا الطلاب من جنسيات مختلفة إلى القدوم إلى تلك المؤسسات بغية التحصيل العلمي العالي، فضلاً عن اهتمام الدولة ولا سيما بعد ١٩٥٢ باستقدام الطلاب من الدول الأفريقية والآسيوية لتدعيم الدور التحرري والتنموي لها في المجال الأفرو ـ آسيوي. وثمة عوامل رئيسية تؤثر في عملية استقدام الطلاب أو تدفقهم على بلد معين للتحصيل العلمي وهي:

- مدى التطور الذي تتمتع به المؤسسات التعليمية في البلد المستقبل.
- السياسات التي تتخذها دولة الاستقبال لتشجيع الطلاب الوافدين إليها.
- التحالفات أو العلاقات السياسية التي تجمع بينها وبين الدول الأخرى.
- عنصر الجوار الجغرافي.

وهي عوامل تتفاعل جميعها ويصعب الفصل بينها، ونظراً لتوافر تلك العوامل معاً في الحالة المصرية مقارنة بالدول العربية الأخرى، فمن الطبيعي أن تستقطب المؤسسات التعليمية المصرية نسبة كبيرة من الطلاب العرب الذين يدرسون خارج بلدانهم، وهي نسبة فاقت الـ ٢٥ بالمئة في مطلع الثمانينيات.

ومن الدراسة السابقة يتضح أن الطلاب العرب الوافدين إلى مصر تأثروا بالعوامل السابق ذكرها، وأن عملية التأثر سلباً أو إيجاباً اختلفت من حالة إلى أخرى. وبالرغم من أن الطلاب الوافدين إلى مصر جاءوا من جنسيات مختلفة، إلا أن الطلاب العرب شكّلوا النسبة الأكبر منهم، وكما ظهر في سنوات الدراسة فقد تراوحت هذه النسبة بين ٨٤ بالمئة كحد أدنى و ٩٤ بالمئة كحد أقصى. ومن هنا فإن انخفاض أعداد الطلاب العرب الوافدين إلى مصر بعد قرارات المقاطعة العربية، كان له تأثير سلبي في مكانة مصر بالمقارنة بالدول الأكثر استقطاباً لطلاب من الخارج للدراسة في مؤسساتها العلمية المختلفة.

وإذا نظرنا لبيانات الطلبة الوافدين كمقياس للتعامل بين مصر والدول العربية وفقاً للانتماءات الجغرافية، وبعد استبعاد طلبة فلسطين والسودان لأمكن الإشارة إلى ما يلي:

أ ـ مجموعة **دول المشرق العربي** وتضم الطلاب من دول سوريا والعراق ولبنان والأردن، ويبلغ إجمالي طلبتها المقيدين في سنوات الدراسة ٥٤٢٦٧ طالباً بنسبة ٤٧ بالمئة من إجمالي طلاب المجموعات الأربع، وبمتوسط ١٣٥٦٦ طالباً لكل بلد من بلدان المجموعة.

وفي إطار هذه المجموعة شكل طلبة الأردن ما نسبته ٤٦ بالمئة من إجمالي طلبة المجموعة يليهم طلاب العراق، الذين شكلوا ما نسبته ٢٤ بالمئة من إجمالي طلبة المجموعة.

ب ـ مجموعة **دول الخليج والجزيرة العربية** وتضم دول الخليج الست العربية إلى جانب دولتي اليمن (آنذاك). ويبلغ إجمالي طلبتها المقيدين ٤٨٩٩٩ طالباً بنسبة ٤٣ بالمئة من إجمالي طلاب المجموعات الأربع، وبمتوسط ٦١٢٥ طالباً لكل بلد من بلدان المجموعة. وقد احتل الطلاب من الكويت المرتبة الأولى في إطار هذه المجموعة بنسبة ٢٤ بالمئة يليهم طلاب العربية السعودية بنسبة ٢٢ بالمئة.

ج ـ **مجموعة دول شمال أفريقيا** وتضم الطلاب القادمين من دول ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، ويبلغ إجمالي طلبتها ١١٠١٤ طالباً بنسبة ٩,٥ بالمئة من إجمالي طلاب المجموعات الأربع، وبمتوسط ٢٢٠٣ طلاب لكل بلد من بلدان المجموعة. وقد شكل الطلاب الليبيون السواد الأعظم من طلبة هذه المجموعة بنسبة ٨٤ بالمئة، ويليهم طلبة الجزائر بنسبة ٧ بالمئة. ومن الملاحظات المهمة الخاصة بالطلاب الليبيين أن النسبة الأكبر منهم وهي ٨٠ بالمئة انحصرت في السنوات ما قبل عام ١٩٧٧، ثم انخفضت نسبتهم الاجمالية إلى ٢٠ بالمئة فقط في السنوات التالية للمقاطعة، بما يدل على مدى تأثر حركة الطلاب الليبيين إزاء الدراسة في مصر بالمواقف الرسمية لحكومتهم والتي غلب عليها مناهضة السلوك السياسي المصري منذ ١٩٧٤ فصاعداً.

د ـ المجموعة الرابعة وتضم دول جنوب وادي النيل، أي الصومال وجيبوتي، ويلغ إجمالي طلبتها ٦٥٨ طالباً، منهم ٢٠ طالباً فقط من جيبوتي، بنسبة ٠,٥ بالمئة من إجمالي طلاب المجموعات الأربع. وربما يعود انخفاض نسبة هاتين الدولتين إلى عدد من الأسباب منها حداثة استقلال جيبوتي التي لم تستقل إلا في عام ١٩٧٧، وندرة ما لديها من متعلمين ذوي مؤهلات تمكنهم من استمرار تلقي التعليم العالي. كما أن مصر لم تقدم منحاً إلى طلابها إلا بعد عام ١٩٧٣، أما المتدربون منها فقد بدأ وفودهم بعد ١٩٧٠، وحتى عام ١٩٨٥ فقد بلغ عدد المتدربين من جيبوتي ٧٢ متدرباً فقط[٣١]. كما بلغ عدد الطلبة من جيبوتي الذين قبلوا في الجامعات المصرية ٢٢ طالباً فقط في الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١، بمتوسط سنوي ٤,٤ طالب سنوياً[٣٢].

وبالنسبة للصومال فإن عدد طلابها الذين قبلوا في الجامعات المصرية في فترة البحث بلغ ٥٧ طالباً، بمعدل خمسة طلاب سنوياً وهو معدل ضعيف جداً.

وتدل هذه التوزيعات على أن هناك نوعاً من التناسب بين طلاب المجموعتين الأولى (طلاب دول المشرق العربي) والثانية (طلاب دول الخليج والجزيرة العربية)، وأن توجهات طلاب هاتين المجموعتين من الدول إزاء دور العلم المصرية العالية أكبر من باقي المجموعات، فضلاً عن تفوقهما الواضح كل على حدة إزاء مجموعة دول شمال أفريقيا، والتي يمكن تفسير انخفاض نسبتها (٩,٥ بالمئة فقط) إلى إجمالي طلاب المجموعات الأربع إلى عاملين رئيسيين **أولهما**: الانخفاض الحاد في أعداد الطلاب الليبيين بعد عام ١٩٧٧، وهم الذين شكلوا أساس طلاب تلك المجموعة، **وثانياً**: ما هو معروف عن تفضيل طلاب دول المغرب العربي التوجه إلى الجامعات الفرنسية لاستكمال دراساتهم العليا فيها، إضافة إلى وجود جامعات ومعاهد عليا وطنية تستقطب نسبة كبيرة من الطلاب المحليين في تلك الدول.

ولقد شكل الطلاب الفلسطينيون والسودانيون النسبة الأكبر من الطلاب العرب الذين درسوا في مصر في عقد السبعينيات، يليهم في ذلك الطلاب القادمون من باقي الدول العربية بنسب متفاوتة. وهو ما يعكس خصوصية الوضع الفلسطيني من جهة، إلى جانب العلاقات الخاصة بين مصر والسودان من جهة أخرى، فضلاً عن تأثيرات العاملين السياسي والجغرافي من جهة ثالثة.

ومن التحليل السابق يتضح:

١ ـ أن انخفاض أعداد الطلاب العرب الوافدين إلى مصر بعد عام ١٩٧٧ لم

---

(٣١) سليم، المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٣٢) من بيان خاص حصل عليه الباحث من وزارة التعليم العالي، الادارة العامة للوافدين، بتاريخ ١٩٩١/٨/٢.

يكن بسبب إجراءات المقاطعة العربية وحدها، بل لعوامل مختلفة، منها نشوء مؤسسات تعليمية في الدول الخليجية، وبعض الإجراءات التي اتخذتها وزارة التعليم العالي مثل تحديد نسب معينة للطلاب الوافدين في الكليات والجامعات المختلفة، إضافة إلى فرض رسوم دراسية عالية عليهم.

٢ ـ أن السلطات المصرية من جانبها لم تقابل إجراءات المقاطعة العربية بإجراءات مماثلة في مجال التعليم العالي، إذ استمرت في قبول الطلاب العرب الوافدين إليها، كما استمرت في تقديم المنح الجامعية والتدريبية، بخاصة لطلاب الدول العربية الأكثر فقراً وتخلفاً علمياً ومهنياً.

ثالثاً: الاستثمارات العربية في مصر

الاستثمارات العربية واحدة من القنوات التي يتم من خلالها انتقال جزء من رأس المال العربي ـ النفطي على وجه التحديد ـ إلى الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح التي طُبقت منذ عام ١٩٧٤، وتميزت بالتشجيع غير المشروط لكل الاستثمارات الأجنبية ومنحها امتيازات عديدة. وهي أيضاً واحدة من المؤشرات التي تكشف وتعبر عن تطور تعاملات مصرية ـ عربية في شقها المختلط الذي يجمع بين البعدين الشعبي والرسمي في المجال الاقتصادي. ويتجسد البعد الرسمي في مجموعة التشريعات والتسهيلات والإجراءات التي أقدمت عليها الحكومة المصرية لجذب الأموال العربية إلى الداخل. أما البعد الشعبي فيتمثل في أن الجزء الأكبر من رأس المال العربي الذي يتجه إلى مصر مستفيداً من الامتيازات الكبيرة التي تضمنها قانون الاستثمار الصادر في ١٩٧٤، هو رأس مال خاص لا تسيطر عليه الحكومات، ويخضع في مجمله إلى آليات السوق وعوامل الربح والخسارة والامتيازات القانونية.

ويعد تدفق رأس المال العربي إلى مصر بدءاً من منتصف السبعينيات ظاهرة تداخلت فيها أبعاد سياسية واجتماعية وأيضاً نفسية، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والقانونية المتعارف عليها التي تؤثر في عمليات الاستثمار بصفة عامة والاستثمار عبر الدول بصفة خاصة. ومن هنا أهمية بحث الإطار العام الذي جرى فيه تدفق هذه الأموال، ومجموعة الخصائص الهيكلية التي اتسم بها رأس المال العربي وأثّرت في عملية تدفقه إلى الاقتصاد المصري والاقتصادات العربية الأخرى.

وللتعرف على أبعاد عملية تدفق رأس المال العربي إلى مصر بغرض الاستثمار منذ منتصف السبعينيات فصاعداً فسوف يتم دراسة ثلاثة عناصر متكاملة وهي: الخصائص الهيكلية التي اتسم بها رأس المال العربي وانعكاسات ذلك على تدفقات الأموال بين الدول العربية النفطية وغير النفطية، والبيئة المصرية للاستثمار في ضوء سياسات الانفتاح، واتجاهات تدفق رأس المال العربي للاستثمار في مصر.

١ ـ الخصـ ـ الهيكلية لرأس المال العربي

يقصد برأس المال العربي جملة الفوائض المالية التي تحققت لمجموعة الدول العربية النفطية فيما بعد حرب اكتوبر وما تلاها من قرارات برفع أسعار النفط، أدت إلى ارتفاع مداخيل هذه الدول ارتفاعاً هائلاً، حيث وصلت إلى ٧٠٤ مليارات دولار حتى نهاية عام ١٩٨٠. وبالرغم من التوسع الشديد في عمليات التنمية وبناء البنية الأساسية وكذلك التوسع الشديد والمتسارع في استيراد المنتجات الصناعية والاستهلاكية، فقد بقيت جملة من الفوائض المالية التي لم تُستخدم في هذه العمليات، وقُدرت حتى نهاية عام ١٩٨٠ بـ ٢٣١ مليار دولار[٣٣].

أدى تراكم الفوائض المالية لدى عدد محدود من الدول العربية النفطية، ولا سيما دول الخليج العربية إلى نشوء عدد من الظواهر المالية من أهمها ظاهرتان:

الأولى: توسع دول الفائض المالي في إقراض ودعم الدول العربية غير النفطية ـ التي عرفت بدول العجز ـ عن الطريق الثنائي أو من خلال صناديق التنمية القطرية أو الصناديق العربية الجماعية التي أنشئت بعد عام ١٩٧٤ كأدوات لتنظيم عمليات الإقراض والتمويل بين الدول العربية. ووصل مجموع ما تم إقراضه للدول العربية غير النفطية عبر الصناديق الحكومية القطرية والصناديق الجماعية إلى ٢٥ مليار دولار في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠، منها ٢٢,٥ مليار دولار في الفترة بعد ١٩٧٤، ويُفترض أن نصفها وجه للدعم العسكري لدول المواجهة، والنصف الآخر وجه لتمويل التنمية سواء من خلال التمويل المباشر لبعض المشروعات الانمائية أو من خلال تمويل عجز موازين المدفوعات أو بعض عمليات هذه الموازين. وبالقياس إلى جملة الاستثمارات التي نفذتها دول العجز المالي العربية في الفترة نفسها والتي وصلت إلى ٢٠٣ مليارات دولار، فإن جملة عمليات الإقراض والتمويل التي قدمتها الدول النفطية إلى الدول غير النفطية لا تزيد على ٧,٤ بالمئة، وهي نسبة ضئيلة بكل المقاييس[٣٤].

الثانية: توسع وتركيز دول الفائض في استثمار الجزء الأعظم من فوائضها المالية في الأسواق الغربية، نظراً لما توفره هذه الأسواق من «حماية رأس المال والأمان والطمأنينة الثابتة ضد المخاطر السياسية والاجتماعية الأكثر خطورة»[٣٥]. «وتقدر

(٣٣) الأرقام الواردة في المتن مأخوذة من: شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، الجدول رقم (٦ ـ ٦): «صادرات النفط وإيراداته وفوائضه والاحتياطي النقدي الدولي للأقطار العربية المصدرة للنفط خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠،» ص ٥٠٦.

(٣٤) مزيد من التفاصيل، في: المصدر نفسه، ص ٥٠٧ ـ ٥١٠.

(٣٥) طه عبد العليم طه، الفوائض البترولية العربية وإمكانيات تدفقها إلى مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)، ص ١٢٥.

الاستثمارات العربية في الأسواق الدولية للفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ بما يزيد على ٣٢٤ مليار دولار، جاء توزيعها على النحو التالي: الولايات المتحدة ٢٠,٢ بالمئة، والمملكة المتحدة ٢٠,٨ بالمئة، والدول الصناعية الأخرى ٤٠ بالمئة، والدول النامية ١٤ بالمئة، ومؤسسات وهيئات دولية ٥ بالمئة»[٣٦]. ومن ثم فإن الجزء الأغلب من المدخرات النفطية، «وُجد في قلب الدوائر المالية الغربية تحت تصرف البنوك والشركات المالية بما لها من تشابكات مع الشركات دولية النشاط. كما تتشابك المدخرات البترولية العربية مع رأس المال الدولي حتى في جزء مما يُخصص منها للاستثمار في العالم العربي عن طريق مؤسسات التمويل المشتركة»[٣٧].

ان النتيجة المنطقية للتوسع في الاستثمار في الأسواق الدولية، هي محدودية الجزء المتبقي من رؤوس الأموال العربية الحكومية والخاصة معاً الذي اتجه إلى الاستثمار في الدول العربية في الفترة نفسها. وثمة أسباب هيكلية يمكن من خلالها تفسير هذا الوضع. فالأموال العربية ولا سيما المنبثقة من دول النفط في الجزيرة العربية «تفتقر إلى التكنولوجيا المتطورة المصاحبة لها نظراً لغياب الأساس الاقتصادي المتطور صناعياً في بلدانها، ويغيب عنها النظم الادارية والمهارات الفنية وطرق الوصول إلى الأسواق الدولية، كما أن الدول النفطية ذاتها هي دول تابعة بدرجات مختلفة للمؤسسات الدولية الاقتصادية، تتميز مدخراتها واستثماراتها في الخارج بتشابك صلاتها مع رؤوس الأموال الدولية الأخرى»[٣٨]. ولما كانت نسبة كبيرة من هذه الأموال الفائضة هي أموال تخضع للحكومات ذاتها، فإن هذه العوامل لا تتيح للأموال النفطية حرية الحركة اللازمة للاستثمار في المناطق الجغرافية المختلفة، ومن بينها المنطقة العربية. ويمكن إضافة العامل الخاص بالاستقرار الإقليمي وبعدم وضوح عملية تسوية الصراع العربي وفقاً لأحوال النصف الثاني من السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، كعامل اضافي طارد للأموال العربية إلى خارج الإقليم العربي، فضلاً عن العامل الخاص بمحدودية قدرة الاقتصادات العربية لدول العجز على استيعاب جزء كبير من رؤوس الأموال العربية.

---

(٣٦) شقير، المصدر نفسه، ص ٥٢٢.

(٣٧) محمد دويدار، **الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير** (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٨)، ص ٥٦١.

(٣٨) Jeswald W. Salacuse, «Arab Capital and Trilateral Ventures in the Middle East: Is There a Crowd?» in: Malcolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, CO: Westview Press; Cairo: American University in Cairo, 1982), p. 134.

انظر أيضاً: المصدر نفسه، ص ٥٤٨ ـ ٥٥٠.

وهكذا تبرز خبرة عقدي السبعينيات والثمانينيات أن توافر فوائض مالية كبيرة لعدد محدود من الدول العربية النفطية، صاحبه أولوية الاستثمار في الأسواق الدولية، الأمر الذي أثر إجمالاً في توجه رأس المال العربي إلى الاقتصادات العربية بغرض الاستثمار فيها، رغم ما وفرته هذه الاقتصادات من محفزات وميزات عديدة.

٢ ـ البيئة المصرية.. المحفزات والدوافع

تضمنت السياسة الاقتصادية التي عبرت عنها ورقة تشرين الأول/أكتوبر المقدمة من السادات في نيسان/أبريل عام ١٩٧٤ تشجيع الاستثمار الأجنبي والعربي الخاص والعام، بقصد استقطاب أموال جديدة ومعونات في مجالات العلم والتقانة (التكنولوجيا) لدفع التنمية. ومعروف أن لمصر عناصر جذب عديدة من «أهمها توافر اليد العاملة وخريجو الجامعات والمعاهد العليا في مختلف التخصصات، وتحسن بيئة الاستثمار بعد اتفاقية الفصل بين القوات في سيناء، وزيادة قدرة مصر في تمويل التنمية بعد استعادة حقول النفط في سيناء وإعادة فتح قناة السويس وتحويلات العمالة المهاجرة إلى المجتمعات النفطية. كما ساعد إلغاء الإجراءات الاستثنائية وانتهاج التقارب مع الغرب والولايات المتحدة تحديداً، وبذل جهود كبيرة في سبيل تحسين البنية الأساسية إلى انتفاء بعض حوائل الاستثمار الأجنبي»[٣٩].

ارتبطت هذه العوامل المادية الملموسة بنشأة بيئة نفسية عامة، كان لها دور كبير في تشكيل السياسات التي اتبعت إزاء رأس المال العربي، وفي توقع تدفق جزء كبير من تلك الأموال العربية وبشروط ميسرة، وتمثلت عناصر هذه البيئة النفسية في:

«أ ـ أن مصر وباعتبارها قد تحملت الجزء الأعظم من تكلفة الصراع مع إسرائيل نيابة عن العرب جميعاً، فإنها توقعت وانتظرت من الدول العربية الغنية، والتي ازدادت غنى بعد الحرب، أن تعوضها عن فقدان الموارد وتأخر التنمية بسبب الحرب التي بدأتها مصر على مسؤوليتها الخاصة.

ب ـ وجود قدر من المشاعر العروبية التي لعبت دوراً في الادراك المصري العام بأن رأس المال العربي هو «أقل أجنبية» من رأس المال الأجنبي، وأنه يجب معاملته كاستثمار داخلي، فضلاً عن احتمال مساهمته في إحداث قدر من التكامل الإقليمي، الذي هو أحد أهداف التضامن العربي.

ج ـ أن رأس المال العربي باعتباره ينبثق من دول صغيرة وضعيفة عسكرياً،

---

(٣٩) علي الجريتلي، خمسة وعشرون عاماً: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٧ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ٢٦٨ (بتصرف).

وليس مرتبطاً إجمالاً وبصورة مباشرة مع الشركات العملاقة المتعددة القوميات، فإنه أقل خطراً على السيادة الوطنية وعلى استقرار النظام السياسي الداخلي»[٤٠].

وعلى الصعيد الاقتصادي البحت، فإن تجربة الاقتصاد المصري تشير في حقبه المختلفة، «أنه في مرحلة الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية كان هناك سببان رئيسيان لذلك وهما، عدم كفاية المدخرات المحلية لتحقيق المعدل المطلوب من التنمية الاقتصادية، وعدم كفاية حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي»[٤١]. وفي سبيل جذب رأس المال الأجنبي تقررت مجموعة من الخطوات، «كانت الأولى هي إصدار قانون خاص بتنظيم استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والمعروف باسم القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، ثم تلتها خطوات أخرى تمثلت في إصدار عدد من القوانين لتهيئة المناخ الاستثماري من أهمها، القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ليساوي بين المستثمرين المصريين والمستثمرين العرب والأجانب، وقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذي ألغى القيود التي فرضها قانون النقد القديم لسنة ١٩٤٧، وإنشاء الهيئة العامة لسوق المال لتعمل على تطوير وتنمية هذه السوق وتوجيه رؤوس الأموال اللازمة نحو المشاركة في التنمية الاقتصادية»[٤٢].

ويعد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ وما دخل عليه من تعديلات عام ١٩٧٧ حجر الزاوية في سياسة جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية. وهو «يعبر بحق عن مضمون وسياسة الانفتاح الاقتصادي كما ارتأتها الحكومة، ويوضح الأسلوب والكيفية التي يتعين على الدولة أن تعمل من خلالها على اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والعربية للمشاركة في الاستثمار والتنمية في داخل البلاد»[٤٣]. وتضمن القانون مجموعة من الامتيازات فضلاً عن إزالة الكثير من القيود التي كانت واردة في القانون السابق (٦٥ لسنة ١٩٧١). وتوسع في تعداد المجالات التي يُسمح لرأس المال الأجنبي والعربي بارتيادها كالتعدين والتصنيع والطاقة والسياحة والنقل واستصلاح الأراضي واستزراعها ومشروعات الإنشاء والإسكان ومشروعات التمويل والبنوك وغيرها. ومنح القانون ميزة قصر مشروعات الإسكان الإداري والإسكان فوق

---

(٤٠) Salacuse, Ibid., pp. 143 - 144.

(٤١) سهام منير سليم، «تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر،» ورقة قدّمت إلى: الانفتاح الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك: المؤتمر العلمي السنوي الثاني الذي تنظمه كلية التجارة بجامعة المنصورة، القاهرة، ٢٤ ـ ٢٦ أبريل ١٩٨٢ (المنصورة: جامعة المنصورة، [د.ت.])، ج ٢، ص ١٠٥٢.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥٤ (بتصرف).

(٤٣) عالية محمد عبد المنعم، «تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادي في قطاع الصناعات الصغيرة في مصر،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤)، ص ٨٣.

المتوسط على رأس المال العربي دون الأجنبي، مع جواز تحديد مجالات أخرى ينفرد بها رأس المال العربي بقرار من الهيئة العليا للاستثمار. ومنح القانون أيضاً مزايا خاصة بإعفاء الأرباح من الضرائب لمدة خمس سنوات يجوز رفعها في حالات معينة، مع حق المستثمر في تحويل صافي الأرباح في حدود حصيلة الصادرات، والحق في الالتجاء إلى التحكيم لتسوية المنازعات بصورة ثنائية، أو عبر الاتفاقات الدولية دون التقيد بقواعد المرافعة المدنية والتجارية، مع عدم جواز خضوع الأموال الأجنبية الواردة للتجميد أو الحراسة أو المصادرة إلا في حدود القانون، وغير ذلك من المزايا الضريبية والجمركية(٤٤).

وبالرغم من أن البيئة النفسية العامة ـ مثلما سبق القول ـ كانت مرحبة عموماً بالاستثمار العربي والأجنبي، إلا أن هذا الأمر لم يمنع من توجيه العديد من أوجه النقد لسياسة التشجيع غير المشروط للاستثمارات الأجنبية سواء من حيث المبدأ أو من خلال إثبات ضعف مردود هذه السياسة على عملية التنمية داخل مصر. ومن أهم أوجه النقد التي وجهت من حيث المبدأ هو «تعاظم الآثار السلبية التي تحملها الاستثمارات الأجنبية على زيادة التفاوت في الدخول المحلية، وإضعاف القدرة المحلية على ابتكار حلول تكنولوجية للمشاكل المحلية، وزيادة التبعية التكنولوجية للرأسمالية المتقدمة، والابتعاد عن مفهوم التنمية المخططة»(٤٥).

وبالنسبة إلى مردود هذه السياسة ودورها في اجتذاب الاستثمارات العربية إلى مصر، فهو موضوع الفقرة التالية.

٣ ـ تدفق رأس المال العربي للاستثمار في مصر: اتجاهاته ومردوداته

أ ـ الاتجاه العام

في ظل المزايا المشار إليها والمؤكدة بقوانين نافذة، والبيئة المرحبة عموماً لرأس المال العربي والأجنبي جاء تدفق رأس المال العربي على النحو الذي يُبرزه الجدول رقم (٣ ـ ٩) الخاص بتطور مساهمة العرب في رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية. ففي

(٤٤) انظر عرضاً مفصلاً لهذه المزايا، في: الجريتلي، **خمسة وعشرون عاماً: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧**، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٥. وعن بعض جوانب النقد للقانون من وجهة نظر اجتماعية/ اقتصادية وسياسية، انظر ص ٢٧٦ ـ ٢٨٠.

(٤٥) انظر في ذلك: سمير محمد يوسف وأحمد عبد العزيز شلبي، «الإطار التنظيمي والمؤسساتي للاستثمارات الأجنبية في مصر،» ورقة قدّمت إلى: **استراتيجية التنمية في مصر: أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثامن للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٤ ـ ٢٦ مارس ١٩٧٧**، إعداد اسماعيل صبري عبد الله، إبراهيم العيسوي وجودة عبد الخالق (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

الفترة ما بين منتصف ١٩٧٦ ومنتصف ١٩٨٥، وهي تماثل عقداً كاملاً، كان إجمالي مساهمة رأس المال العربي ٩١٥ مليون جنيه مصري من إجمالي ٥٧٨٧ مليون جنيه مصري، هي جملة رؤوس الأموال لعدد ١٣٤٢ مشروعاً استثمارياً تمت الموافقة عليها للعمل داخل البلاد، أي ما نسبته ١٦ بالمئة فقط، وهي نسبة محدودة ولا توازي حجم الآمال والتوقعات المصرية ـ الرسمية والشعبية ـ التي كانت معقودة على تدفق رأس المال العربي للاستثمار في الداخل المصري بصفة عامة.

ويتضح من بيانات الجدول أن أكبر رقم مطلق للمساهمة العربية في المشروعات الاستثمارية تحقق في الفترة التالية لصدور القانون وحتى منتصف عام ١٩٧٦، حيث وصل إلى حوالى ٢٧٦ مليون جنيه ونسبة ٢٩ بالمئة. أما أقل المساهمات العربية فكانت في عام ١٩٧٩، بإجمالي ٢٤,٦ مليون جنيه ونسبة ٧ بالمئة.

ويمكن القول ـ وحسب البيانات المتضمنة في الجدول ـ أن اتجاه مساهمة رأس المال العربي في الاستثمار في مصر هو اتجاه مال نحو الانخفاض بصفة عامة[٤٦] (انظر الشكل رقم (٣ ـ ٧)). ولكنه يتضمن في داخله مرحلتين بارزتين: **الأولى** ما بين ١٩٧٦ إلى ١٩٧٩، وتعبر عن انخفاض حاد، وهو ما يمكن إعادته إلى حالة التوتر السياسي بين مصر والبلدان العربية التي تلت زيارة القدس ١٩٧٧. **الثانية** مرحلة الانخفاض المتدرج ما بعد ١٩٨١ وصاعداً. ورغم أن الاتجاه في هذه المرحلة هو اتجاه هابط أيضاً، إلا أنه قياساً إلى حدة الانخفاض في المرحلة الأولى فهو يعبر عن تحسن نسبي.

ومما تجدر ملاحظته أن منتصف الثمانينيات قد شهد تحسناً نسبياً قياساً إلى نهاية السبعينيات، وهو ما يبدو في ارتفاع نسبة مساهمة رأس المال العربي إلى إجمالي رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها إلى ٢٨ بالمئة، وهي نسبة قريبة جداً مما حققته المساهمة العربية في الفترة التالية لصدور قانون تشجيع الاستثمار العربي والأجنبي.

وفي ما يتعلق بجنسية المساهمين العرب، فتشير بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى أنه حتى منتصف عام ١٩٨٩ فإن رأس المال العربي توزع على الجنسيات العربية كلها تقريباً، وقد جاءت مساهمة السعوديين في المرتبة الأولى بنسبة ٢٧,٢ بالمئة، يليهم أصحاب رأس المال الكويتيون بنسبة ٢٧ بالمئة، فحاملو جنسية الإمارات بنسبة ٦,٣ بالمئة، فحاملو جنسية الأردن بنسبة ٦,٢ بالمئة، فحاملو جنسية

---

(٤٦) كانت التقارير الأولى للهيئة العامة للاستثمار قد لاحظت منذ فترة مبكرة الانخفاض التدريجي لمساهمة رأس المال العربي في مشروعات الاستثمار في مصر، انظر على سبيل المثال: مصر، وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، **التقرير السنوي، ١٩٨٠** (القاهرة: مطابع الشروق، ١٩٨١)، ص ٧٤.

البحرين بنسبة ٥ بالمئة، فحاملو الجنسية اللبنانية بنسبة ٤,٥ بالمئة، ثم حاملو باقي الجنسيات العربية كالسودان وسوريا وفلسطين وليبيا واليمن والعراق وعمان بنسب تراوحت بين نصف في المئة و٢,٥ في المئة(٤٧).

الجدول رقم (٣ ـ ٩)

تطور مساهمة العرب في رؤوس أموال

المشروعات الاستثمارية، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ العاملة داخل البلاد

(مليون جنيه مصري)

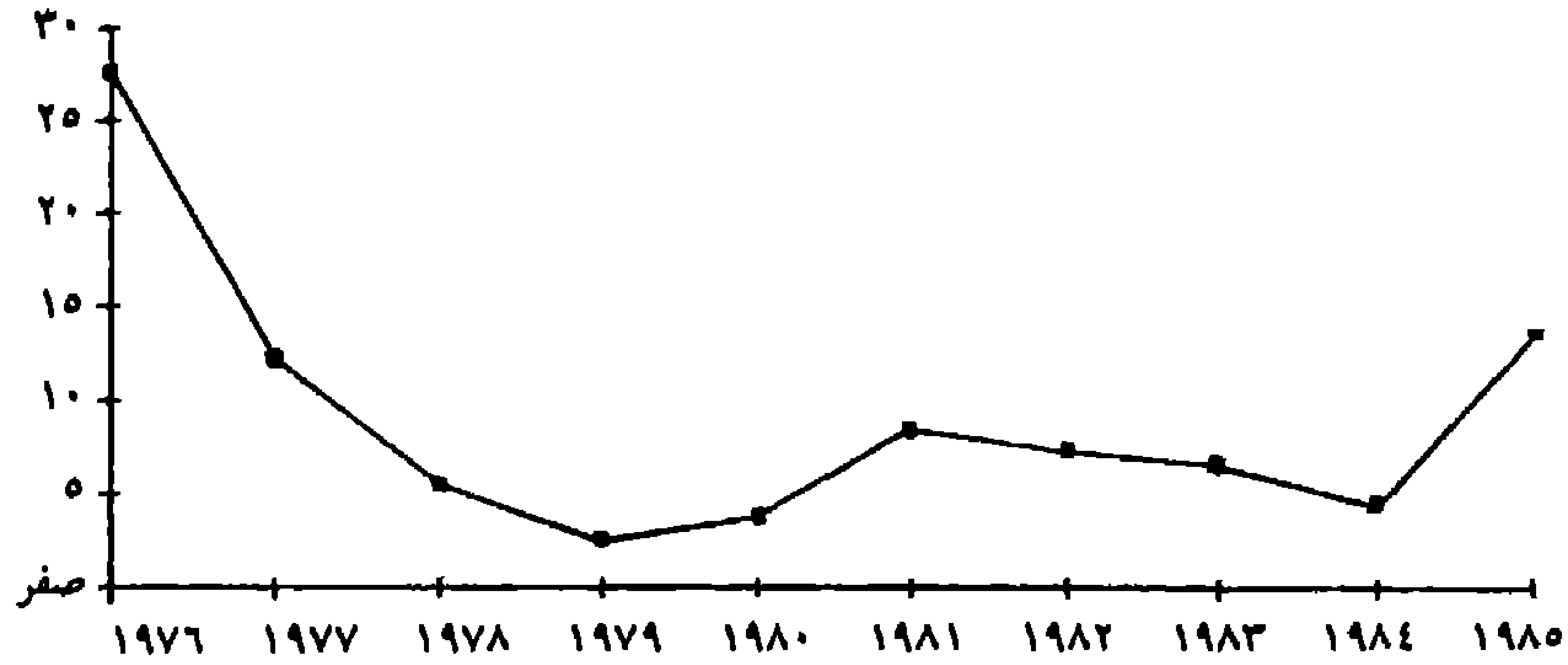
السنة	عدد المشروعات	إجمالي رؤوس الأموال	مساهمة العرب	النسبة المئوية
١٩٧٦/٦/٣٠	١٨٩	٩٣٩,٤	٢٧٥,٢	٢٩
١٩٧٧	٩٤	٦٠١,٧	١٢١,٨	٢٠
١٩٧٨	١٢٢	٤٢١,٧	٥٥	١٣
١٩٧٩	١١٢	٣٥٢	٢٤,٦	٧
١٩٨٠	١٢٩	٤٨٣,٣	٣٧,٦	٨
١٩٨١	١٩٦	٨٨٠,٣	٨٤,٥	١٠
١٩٨٢	١٤٦	٦٣٣,٣	٧٢,٢	١١
١٩٨٣	٩٩	٣٥٤,٧	٦٥,٢	١٨
١٩٨٤	١٤٤	٦٤٠,٧	٤٣,٧	٧
١٩٨٥	١١١	٤٨٠,٣	١٣٥,٢	٢٨
الإجمالي	١٣٤٢	٥٧٨٧,٤	٩١٥	١٦

المصدر: مستخرج من: مصر، وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع البحوث والمعلومات، «البيان الاحصائي للمشروعات الموافق عليها في نطاق قانون الاستثمار حتى ٣٠/٦/١٩٨٥،» (بيانات غير منشورة منسوخة على الآلة الكاتبة، القاهرة، ١٩٨٥)، الجدول رقم (١٤) بعنوان: «تطور مساهمة القطاع العام والخاص في المشروعات الموافق عليها داخل البلاد حتى ٣٠/٦/١٩٨٥،» والنسب المئوية من وضع الباحث.

(٤٧) تعذر الحصول على بيانات تفصيلية عن جنسية أصحاب رأس المال العربي في السبعينيات. والأرقام الواردة في المتن نقلاً عن: مصر، وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، «بيان بمساهمات الدول العربية في المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ٣٠/٦/١٩٨٩،» (بيانات غير منشورة منسوخة على الآلة الكاتبة، القاهرة، [د.ت.]).

الشكل رقم (٣ ـ ٧)

تطور مساهمة العرب في رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥



ب ـ مجالات الاستثمار العربي

في ما يتعلق بمجالات الاستثمار التي اتجه إليها رأس المال العربي، تشير بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتبعاً للجدول رقم (٣ ـ ١٠) الخاص بإجمالي مساهمات الدول في المشروعات الموافق عليها حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، إلى أن تفضيل رأس المال العربي الأول كان مجال المشروعات الإنشائية حيث ساهم فيه بنسبة ٢٢ بالمئة، يليه قطاع المشروعات التمويلية حيث ساهم بنسبة ١٦ بالمئة، يليه قطاع المشروعات الخدمية بنسبة ١١ بالمئة، ورابعاً قطاع المشروعات الزراعية بنسبة ٩ بالمئة. ويأتي مجال المشروعات الصناعية كتفضيل أخير حيث حققت مساهمة رأس المال العربي نسبة ٨ بالمئة فقط.

وتعكس هذه المساهمات وترتيبها العام المدى الذي قدمه بالفعل رأس المال العربي في مشروعات الاستثمار المصرية حتى نهاية ١٩٨١، فهو من ناحية كان أكثر تركيزاً في مجالات الانشاء، ربما لقصر هذا المجال على رأس المال العربي والمصري فقط حسب نص المادة الرابعة من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، ولعامل الربحية الكبير الذي تحققه مثل هذه المشروعات في مدى زمني محدود.

ومن ناحية أخرى، فإن رأس المال العربي أقل اهتماماً بالاستثمار في المشروعات الصناعية لافتقاره إلى الخبرة اللازمة لهذه المشروعات كامتداد لافتقار المجتمعات العربية عامة لهذا النوع من الخبرة مقارنة باهتمامات رأس المال الأجنبي الذي يصاحب دائماً بخبرات تقانية أكثر تقدماً من الخبرات المتوافرة محلياً. كما أن اهتمام رأس المال العربي بالمشروعات الزراعية والخدمية كان أيضاً محدوداً وغير قادر على إعطاء دفعة كبيرة في الاستثمار وفي تنمية مثل هذه المجالات الحيوية.

ج ـ تأثير المقاطعة العربية

إذا أخذنا في الاعتبار أن اجراءات المقاطعة العربية كانت تتضمن وقف التعاملات الاقتصادية بصفة عامة، ولا سيما منها الحكومية مع الحكومة المصرية، فمن الصعب القول إن هذه الإجراءات قد أدت إلى توقف تدفق رأس المال العربي للاستثمار في مصر. ومن خلال بيانات الجدول رقم (٣ ـ ٩) يتضح أن الفترة التالية للمقاطعة شهدت استمرار تدفق رأس المال العربي إلى مصر، وربما يعود ذلك إلى كونه رأس مال خاصاً بالأساس، وأنه لم يتعرض لضغوط مباشرة من الحكومات العربية النفطية لكي يتوقف عن التدفق إلى مصر والاستثمار فيها. ومع ذلك فمن الصعب الانتهاء إلى أن تدفق رأس المال العربي إلى مصر لم يتأثر تماماً بمثل هذه القرارات، أو على الأقل لم يتأثر بالبيئة النفسية والسياسية العامة التي صاحبت صدور تلك القرارات واستمرت لفترة تالية.

الجدول رقم (٣ ـ ١٠)

إجمالي مساهمات الدول في المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ٣١/١٢/١٩٨١ حسب القطاعات

القطاعات	إجمالي رؤوس الأموال	المساهمة المصرية	المساهمة العربية	مساهمة أمريكا	مساهمة السوق الأوروبية	دول أخرى
التمويلية	١٢٥٩,٢٠	٩٣٢,٥٠	٢٠٢,٨٠	١٦,٥٠	٤٣,٨٠	٦٣,٦٠
الخدمية	٨٠١,١٠	٣٦٩,٠٠	٨٥,٠٠	١٢٥,٣٠	٣٧,٧٠	١٨٤,١٠
الإنشائية	٢٩٥,٤٠	٢٠١,١٠	٦٤,٢٠	٣,٩٠	١٤,١٠	١٢,١٠
الزراعية	٢١٦,٥٠	١٧٣,٥٠	١٩,٢٠	٧,٣٠	٨,٥٠	٨,٠٠
الصناعية	١٤٧١,٢٠	١٠١٠,٥٠	١١٥,٣٠	٤٨,١٠	١٤٩,٣٠	١٤٨,٠٠
الإجمالي	٤٠٤٣,٤٠	٢٦٨٦,٦٠	٤٨٦,٥٠	٢٠١,١٠	٢٥٣,٤٠	٤١٥,٨٠

المصدر: مصر، وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، «البيان الاحصائي للمشروعات الموافق عليها طبقاً لقانون الاستثمار حتى ٣١/١٢/١٩٨١،» مستخرج من الجدول رقم ٤، نقلاً عن: سهام منير سليم، «تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر،» ورقة قدّمت إلى: **الانفتاح الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك: المؤتمر العلمي السنوي الثاني الذي تنظمه كلية التجارة بجامعة المنصورة، القاهرة، ٢٤ ـ ٢٦ أبريل ١٩٨٢** (المنصورة: جامعة المنصورة، [د.ت.])، ج ٢، ص ١٠٦٨.

وبالنظر إلى حجم المساهمة العربية ونسبتها في إجمالي رؤوس الأموال للمشروعات الاستثمارية الموافق عليها قبل وبعد المقاطعة، نجد أن إجمالي رؤوس الأموال العربية في الفترة ما بين ١٩٧٤ وحتى نهاية ١٩٧٩ وصل إلى ٤٦٧,٦ مليون

جنيه بنسبة ٢٠,٦ بالمئة من إجمالي رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها في تلك الفترة، والمقدرة بـ ٢٣١٤,٦ مليون جنيه. أما في الفترة التالية للمقاطعة وحتى ١٩٨٥ فقد وصل إجمالي رؤوس الأموال العربية إلى ٤٣٨,٤ مليون جنيه، وبنسبة ١٢,٦ بالمئة من إجمالي ٣٤٧٢,٨ مليون جنيه، هي جملة رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥.

وعلى هذا الأساس فإن الفارق بين إجمالي المساهمة العربية في الفترتين لا يتجاوز ٢٩ مليون جنيه، وهو مبلغ ضئيل جداً. أما الفارق بين نسب المساهمة العربية في الفترتين فهو ٨ بالمئة فقط، وهي نسبة ضئيلة أيضاً. وعلى الرغم من ضآلة هذه الفوارق فمن غير المقبول إحالتها كلها إلى الالتزام بإجراءات المقاطعة وحسب، أو التأثر بالبيئة النفسية والسياسية التي صاحبت صدورها رغم أهمية هذين العاملين معاً.

وثمة أسباب أخرى يمكن أن تفسر إلى جانب الآثار المصاحبة لإجراءات المقاطعة مثل هذا الانخفاض المحدود، ومن بين هذه الأسباب طبيعة رأس المال العربي ذاته وتفضيله الاستثمار في الأسواق الأوروبية وفي الولايات المتحدة حسبما تمت الإشارة تفصيلاً من قبل. كذلك بروز بعض المعوقات الإدارية والتنفيذية التي أثرت في قابلية رأس المال العربي للتدفق بمستويات أعلى إلى مصر. ومن هذه المعوقات من وجهة نظر المستثمرين العرب: «عدم الاستقرار على مستوى المؤسسات والقرارات، الحساسية العالية من الجهات الادارية، وعدم كفاية المهارات الادارية المحلية وقلة مصادر التكنولوجيا، وضعف عملية تحديد المشروعات المطلوب الاستثمار فيها، واعتماد سعر صرف مُغالى فيه، وضعف سوق المال المحلي، ناهيك عن الاعتبارات الخاصة بالاستقرار السياسي والاجتماعي»[(٤٨)].

ويتضح مما سبق أن تأثير المقاطعة العربية على تدفق رأس المال العربي الخاص للاستثمار في مصر كان محدوداً.

د ـ محاولة لتقييم دور رأس المال العربي في الاستثمار في مصر

على الرغم من المزايا العديدة التي قررتها مصر لرأس المال العربي الخاص والحكومي معاً، وكذلك البيئة النفسية المرحبة رسمياً وشعبياً، فإن حجم المساهمة العربية في رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية الموافق عليها عبر عقد كامل، لم تزد

---

(٤٨) انظر في ذلك: طه، الفوائض البترولية العربية وإمكانيات تدفقها إلى مصر، ص ١٢٠ ـ ١٢٣، و Salacuse, «Arab Capital and Trilateral Ventures in the Middle East: Is There a Crowd?» p. 156.

على ١٦ بالمئة. وهي نسبة محدودة، ولا تتلاءم مع حجم التوقعات التي عُقدت على تدفق رأس المال العربي، وشكلت بدورها دافعاً رئيسياً لإصدار القوانين المختلفة بما فيها من ميزات عديدة. ومن الصحيح القول إن هذا القدر المحدود هو نتيجة منطقية نظراً لطبيعة رأس المال العربي ذاته وخصائصه الهيكلية، والتي أبرزها أولوية الاستثمار في الأسواق الغربية والاقتصادات المتقدمة وافتقاد السيطرة على تقانة متقدمة ومهارات إدارية عالية. ومع ذلك فإن التقييم الدقيق لمحدودية المساهمة العربية في الاستثمار في مصر يتطلب منظوراً تحليلياً أكثر اتساعاً وشمولاً، وهو منظور حجم المساهمة العربية عموماً في عملية التنمية التي نفذت في مصر بعد ١٩٧٤ سواء من خلال المعونات والهبات التي لا ترد، أو من خلال العمليات التمويلية والقروض التي قدمتها الحكومات العربية والصناديق القطرية والجماعية. فمن خلال التعرف على حجم هذه المساهمات واتجاهها العام يمكن التعرف بصورة أكثر دقة على المساهمة العربية في الاستثمار في مصر.

فبالنسبة إلى عمليات التمويل والقروض التي قدمتها صناديق التمويل العربية القطرية والجماعية إلى ١٨ بلداً عربياً فقد وصلت في الفترة من ١٩٧٠ وحتى نهاية ١٩٨١ إلى ٧٨٠١ مليون دولار، كان نصيب مصر منها ٧٧٩ مليون دولار، أي ما نسبته ١٠ بالمئة فقط. وقد جاءت مصر في المركز الرابع بعد المغرب والأردن والسودان، ولم يزد نصيبها عما حصلت عليه اليمن العربية إلا بمليون دولار فقط. وبعد عامين وحتى نهاية ١٩٨٢ «تراجعت مصر إلى المركز الخامس، وجاءت بعد الأردن والمغرب واليمن العربية وتونس، وانخفض نصيبها من العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية إلى ٩ بالمئة فقط، من إجمالي وقدره ٨٤٦٤ مليون دولار»[(٤٩)]. ويبدو تواضع نصيب مصر في ضوء التضخم السكاني فيها مقارناً بالعديد من الدول العربية، وكذلك بتفوق حجم الاستثمارات التي نفذتها عن مثيلاتها التي تمت في عدد من الدول العربية الأخرى. ففي الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ نفذت مصر استثمارات بإجمالي رأس مال وصل إلى ١٨ مليار و٨٣١ مليون دولار أمريكي، في حين أن العمليات التمويلية التي حصلت عليها من الصناديق القطرية والجماعية العربية خلال الفترة نفسها كانت ٧٤٥ مليون دولار، أي ما نسبته ٣,٩ بالمئة فقط، وهي نسبة ضئيلة جداً[(٥٠)].

---

(٤٩) هالة حلمي السعيد، «دور صناديق التنمية العربية في تمويل التنمية في العالم العربي،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣)، ص ١٢٥.

(٥٠) الأرقام الواردة في المتن مأخوذة من: شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها،** الجدول رقم (٦ ـ ١٢): «الاستثمارات المنفذة في الأقطار العربية المقترضة والقروض الرسمية العربية المقدمة =

وفي ما يتعلق بمبالغ الدعم والهبات غير العسكرية[٥١] التي حصلت عليها مصر من الدول العربية النفطية بالطريق الثنائي في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨، فقد وصلت إلى ١١٦٨,٢ مليون جنيه مصري[٥٢]. وتبعاً لبيانات الجدول رقم (٣ ـ ١١)، فإن هذه المبالغ وصلت إلى أقصى حجم لها في عام ١٩٧٤ ثم ما لبثت أن أخذت في الانخفاض التدريجي حتى توقفت في عام ١٩٧٨، (انظر الشكل رقم (٣ ـ ٨)).

والخلاصة التي ينتهي إليها التحليل السابق هي أن اتجاه رأس المال العربي الحكومي أو الخاص فيما يتعلق بمصر، غلبت عليه سمة محدودية الحجم[٥٣]، وهو ما

= لها من الصناديق القطرية والجماعية العربية خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠،» ص ٤٢٥. وفي محاولة لحساب إجمالي القروض التي حصلت عليها مصر من الحكومات العربية ومن الصناديق القطرية في الفترة ما بين ١٩٧٤ وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، تم تقديرها بـ ٩٩٤,٣ مليون دولار، منها ٥٦١,٣ من قبل الصناديق، و٤٣٣ من قبل حكومات الكويت وأبو ظبي وقطر. انظر في بيان هذه القروض تفصيلاً في: عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، ٢ ج، ط ٢ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢) ج ١، ص ٧٩ ـ ٨٥.

(٥١) تشير بيانات السجلات العسكرية المصرية إلى أن الدعم العسكري لدول الخليج العربي التي حصلت عليه مصر وصل كإجمالي عقود ٣,٦ مليار دولار عقدتها الدول العربية بنفسها دون أي تدخل مصري فيها، وأنه بعد خصم مبالغ العمولات فإن ما وصل إلى مصر من أسلحة ومعدات لا يتجاوز قيمته على أحسن تقدير مبلغ ٢ مليار دولار. انظر: ابراهيم نافع، **نحن والعالم ونحن وأنفسنا** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٥٢) أثناء التوتر السياسي بين مصر والدول العربية الذي تلا زيارة السادات للقدس، ثار جدل كبير حول حجم ودور الدعم العربي لمصر، وفي حين أشارت مصادر خليجية إلى أن الدعم العربي لمصر بعد ١٩٧٤ وحتى نهاية ١٩٧٨ وصل إلى ١٤ مليار دولار، فإن المصادر الرسمية المصرية قدرت هذه المبالغ في الفترة بين ١٩٦٧ إلى ١٩٧٧ بـ ١٦٩١ مليون جنيه مصري، وهي تمثل أقل من ١٠ بالمئة مما أنفقته مصر في الحروب في ذات الفترة. وحسب بيان وزارة الاقتصاد المصرية في ٢٠/١١/١٩٧٨ فإن هذه المبالغ كان توزيعها كالتالي: السعودية ٧٧٨ مليون جنيه، الكويت ٥٧٣,٥ مليون جنيه، ليبيا ١٨٥,٣ مليون جنيه، قطر ٦٨,٤ مليون جنيه، دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٠ مليون جنيه، العراق ١٩,١ مليون جنيه، البحرين ٧٠٠ ألف جنيه، سوريا ١,٦ مليون جنيه، والجزائر ٣,٦ مليون جنيه. إضافة إلى مساعدات عينية من المواطنين الليبيين قدرها ١٢,٧ مليون جنيه. انظر تصريح مصدر مسؤول كويتي حول مبالغ الدعم العربي لمصر في: **الأنباء**، ١٤/٤/١٩٧٩، وبيان وزارة الاقتصاد المصرية حول الموضوع نفسه في: **الأهرام**، ٢١/١١/١٩٧٨.

(٥٣) ربما تشير حالة إنشاء هيئة الخليج للتنمية في جمهورية مصر العربية، وما أحيط بها من ملابسات وما انتهت إليه من تحديد رأس مال الهيئة بحد أقصى ٢ مليار دولار أمريكي تقدم في صورة قروض وتسهيلات إئتمانية، في الوقت الذي توقع فيه المسؤولون المصريون مبلغاً يفوق ١٠ مليارات دولار في صورة مساعدات وهبات لا ترد، ربما تشير إلى صفة المحدودية بطريقة واضحة تماماً، فضلاً عن التردد العربي في دعم الاقتصاد المصري بما لا يزيد على هدف منع انهياره وليس مساعدته على الانطلاق والتنمية. يمكن الرجوع إلى تجربة إنشاء هيئة الخليج لتنمية مصر وعملياتها المختلفة في: حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، ص ١٦٢ ـ ١٨٥.

يبرز واضحاً في أن تمويل الشق الأكبر من مشروعات التنمية والاستثمار في مصر كان من مصادر غير عربية. وقد انتهت إحدى الدراسات إلى نتيجة مؤداها أن محدودية الأثر التنموي للاستثمارات العربية في مصر تجلت في «تفضيل رأس المال العربي بكافة مظاهره المضاربات والدخول في المجالات التجارية ذات العائد السريع والمباشر، بينما تجنب المجالات الاستثمارية التي تنطوي على مخاطرة كمشروعات المرافق العامة والنقل والاتصالات والخدمات. ورغم تعدد الأجهزة التمويلية العربية التي وصلت إلى أكثر من نحو عشرين مؤسسة مالية، فإن عدداً قليلاً فقط من تلك الأجهزة هو الذي اضطلع بمهمة خدمة وتمويل التنمية في مصر، وحتى هذا الدور لم يكن على المستوى المطلوب»(٥٤).

الجدول رقم (٣ ـ ١١)

مبالغ الدعم العربي والهبات للسنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧

(مليون جنيه مصري)

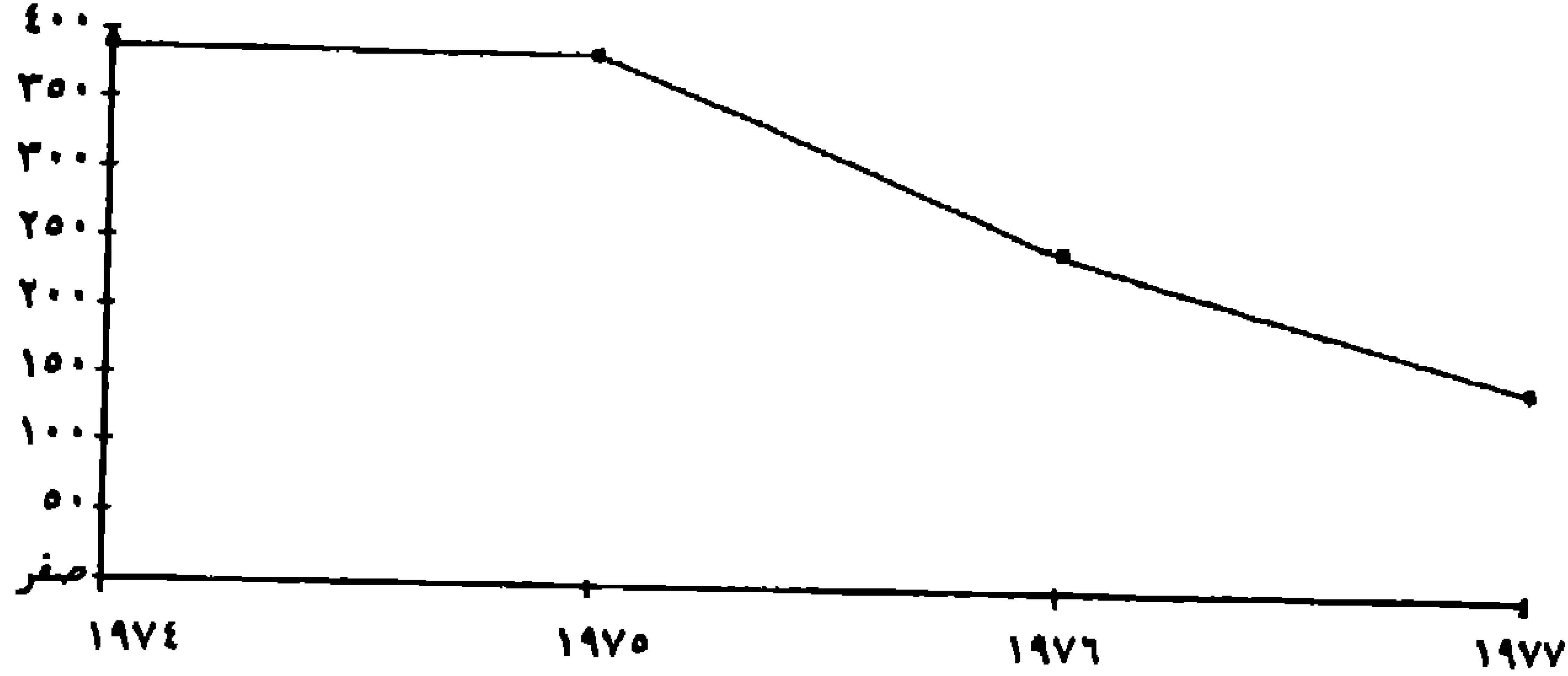
البلد	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	الإجمالي	النسبة المئوية
السعودية	٢٢٤,٥	١٤٥,٨	١٤٦,٦	٢٧,٨	٥٤٤,٧	٤٧
الكويت	١١٣,٦	١٥٨,٩	٢٧,٤	٩٣,٦	٣٩٣,٥	٣٤
الإمارات العربية المتحدة	٥٠,٢	٣٩,٧	٥٨,٧	٩,٨	١٥٨,٤	١٤
قطر	٠	٢٥	٩,٨	١٨,٦	٥٣,٤	٥
العراق	٠	١٦,٦	٠	٠	١٦,٦	١
عمان	٠	٠	١,٦	٠	١,٦	٠,١٤
الإجمالي	٣٨٨,٣	٣٨٦	٢٤٤,١	١٤٩,٨	١١٦٨,٢	١٠٠

المصدر: مستخرج من: المجلة الاقتصادية (البنك المركزي المصري)، العدد ٢ (١٩٧٨)، «بيان تفصيلي عن مبالغ الدعم العربي والهبات الممنوحة لمصر خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨،» ص ١٣١.

(٥٤) زينب صالح مصطفى الأشوح، «الفوائض البترولية ودورها في تحقيق التنمية في جمهورية مصر العربية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية التجارة، ١٩٨٠)، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

الشكل رقم (٣ ـ ٨)

تطور مبالغ الدعم العربي، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧



ولا يقف الأمر عند حد محدودية الحجم والأثر التنموي، وإنما يتعدى ذلك إلى بعض الانعكاسات السياسية والاقتصادية السلبية، والتي بدت في أمرين: **أولهما** عدم اليسر في شروط القروض العربية من حيث حجم الفوائد وطريقة السداد، وارتباطها بشروط هيئات التمويل الدولية، إلى الحد الذي جعل المعونات العربية أداة ضغط على الحكومة المصرية لقبول المطالب الخاصة بتعديل السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية، والاستثمارات الأجنبية، وإعادة صياغة العلاقة بين القطاعين العام والخاص[٥٥].

الأمر الثاني أن اتفاقيات القروض التي تمت مع الصناديق القطرية العربية على وجه التحديد تضمنت شروطاً مست السيادة الوطنية وعبّرت في إجمالها عن ممارسة ضغوط مكثفة على الاقتصاد المصري والحكومة المصرية على السواء. ومن بين هذه الشروط شرط إدارة المشروعات، وحق وقف السحب، وحق الحجز على الممتلكات العامة[٥٦]. وهي شروط أثبتت أن رأس المال العربي لا يختلف كثيراً عن رأس المال الأجنبي وما يصاحبه من ضغوط وتدخلات في الشؤون الداخلية.

---

(٥٥) حول دور الدول العربية في صياغة السياسة في مصر ولا سيما في المجال الاقتصادي، انظر: أماني قنديل، «صنع السياسات العامة في مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨١،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)، ص ٥٠٥ ـ ٥٠٧.

(٥٦) في تفاصيل هذه الحقوق ودلالاتها السياسية والمعنوية والاقتصادية، انظر: حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، ص ١١٤ ـ ١١٨ و١٣٥ ـ ١٤٣.

خاتمة

يتضح من التحليل السابق أن تدفق الاستثمارات العربية الخاصة وكذلك العمليات التمويلية التي قدمتها الصناديق العربية المختلفة قد غلب عليها سمة المحدودية بالقياس إلى حجم الفوائض العربية التي كانت مؤهلة للاستثمار في المنطقة العربية. ويعود ذلك بالأساس إلى الخصائص الهيكلية التي اتسم بها رأس المال العربي، ونزوعه إلى الاستثمار في الأسواق الدولية، فضلاً عن ضعف مجالات الاستثمار في البيئة العربية بصفة عامة.

وفي ما يتعلق بمصر، وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ تضافرت عوامل اقتصادية ونفسية وسياسية عديدة دفعتها إلى توقع الحصول على نصيب كبير من تلك الفوائض العربية النفطية بالأساس، ومن ثم اتجهت إلى منح العديد من المزايا إلى رأس المال العربي، وأصدرت القوانين والتشريعات اللازمة، إلا أن الحصيلة لم تكن وفق ما توقعته مصر. وقد تجلّت محدودية مساهمة رأس المال العربي في الاستثمارات المصرية في أمرين متكاملين: **أولهما** محدودية النسبة التي ساهم بها رأس المال العربي في جملة المشروعات الاستثمارية التي تمت الموافقة عليها داخل البلاد، حيث لم تزد على ١٦ بالمئة طوال عقد كامل ما بين ١٩٧٦ إلى ١٩٨٥. **وثانيهما** خاص بمحدودية الدور التنموي، إذ فضّل رأس المال العربي عموماً الاستثمار في المجالات سريعة الربحية كالإنشاءات والعمليات التمويلية، وكان أقل تفضيلاً للاستثمار في المجالات ذات العائد التنموي كالمشروعات الصناعية والزراعية والخدمية.

وبالرغم من المقاطعة فإن الاستثمارات العربية لم تتوقف، ولكنها تأثرت سلباً في حدود يسيرة. ومع ذلك فمن الصعب تفسير هذا الانخفاض بعامل المقاطعة وحده، إذ هناك عوامل أخرى، بعضها تعلق بمدى الاستقرار على مستوى القرارات والمؤسسات، والآخر متعلق بمدى توافر مصادر التقانة، أدت إلى تريّث رأس المال العربي عند توجهه للاستثمار في مصر.

الفصل الرابع

التعاملات الشعبية بين مصر والدول العربية ١٩٧٠ ــ ١٩٨١

يناقش هذا الفصل مستوى آخر من مستويات التعاملات المصرية ـ العربية، وهو المستوى الشعبي الخالص، الذي سبق تعريفه بأنه يتضمن التعاملات الشعبية التي تتم وفق إرادة الأفراد والجماعات بعيداً عن الهيمنة المباشرة للحكومات، أو التي يكون فيها مكون الارادة الخاصة للأفراد هو العنصر الحاسم في اتخاذ القرار واتخاذ سلوك معين. ومع ذلك يمكن الاستدراك بأن هذا التعريف ليس واقعياً دون الاشارة إلى أن هذه التعاملات تتم أيضاً وفق إطار مادي من تسهيلات وتشريعات وسياسات كلية، تضعها أو توفرها الدولة ذاتها. لكن القرار الأخير في اتخاذ تحرك معين في ظل الحدود المتاحة يظل هو قرار الفرد، ومن هنا يمكن تسمية تلك التعاملات بأنها التي تعبر عن مستوى التعامل الشعبي الأكبر.

وفي هذا المستوى سيتم تناول دراسة ثلاثة مظاهر مترابطة تعبر معاً عن جزء من العلاقات التحتية التي ترافقت مع التطورات الكبرى في المستوى الرسمي مثلما تمت دراستها سابقاً، وهذه المظاهر هي:

أ ـ حركة العمالة المصرية في اتجاه الدول العربية سواء النفطية أو غير النفطية، وهي الحركة التي شكّلت معلماً مهماً من معالم التعاملات العربية ـ العربية فيما بعد ١٩٧٤، حيث أسهمت بجزء جوهري في حركة انتقال العمالة التي شهدتها المنطقة ككل، وشارك فيها عمال عرب من جنسيات مختلفة وعمال أجانب من مختلف الدول الآسيوية والأوروبية.

ب ـ حركة السياحة العربية في اتجاه مصر، والتي جسدت بدورها الاتجاه المقابل ولو جزئياً لحركة العمالة المصرية في اتجاه الدول العربية.

ج ـ تدفقات الاتصالات التليفونية بين مصر والدول العربية، وهي التي تضمنت في داخلها مؤشرات على تطور التعاملات الشعبية والروابط المجتمعية في كلا الاتجاهين المصري ـ العربي، والعربي ـ المصري.

والمظاهر الثلاثة على النحو السابق تتكامل فيما بينها، حيث تعطي صورة واقعية نسبياً عن البنية التحتية التي تزامنت مع التعاملات الأخرى في المستويين الرسمي

والمختلط. والملاحظة الواجبة هنا أن التعاملات الشعبية، سواء تمت في صورة هجرات مؤقتة لعدد متواصل من السنين، أو انتقال لجزء من السكان من دولة إلى أخرى بصورة عابرة ولفترات قصيرة جداً، تتضمن في داخلها درجات مختلفة من الاحتكاك المجتمعي، ونقل الخبرات وتشكيل المصالح على الجانبين، المُرسل من جهة، والمُستقبل من جهة أخرى، الأمر الذي يبلور الحاجة في استمرار تلك المصالح وتنميتها.

وسوف يتضمن الفصل الأقسام الثلاثة على النحو التالي:

أولاً: العمالة المصرية في الدول العربية.

ثانياً: السياحة العربية في مصر.

ثالثاً: الاتصالات الهاتفية بين مصر والدول العربية.

أولاً: العمالة المصرية في الدول العربية

تقديم

منذ منتصف السبعينيات اتسعت ظاهرة هجرة العمالة المصرية إلى الدول العربية ولا سيما النفطية منها، مُشكّلة بذلك واحدة من أكثر مظاهر التعامل البشري المباشر بين المصريين والمجتمعات العربية شمولاً وتأثيراً. ترافق نمو هذه الظاهرة مع تطورين بالغي الأهمية: **الأول** القفزة الهائلة في المداخيل المالية للدول العربية النفطية، بما أتاح لها القيام بعمليات تنموية واسعة المدى، معتمدة في ذلك على استقدام العمالة بجميع مستوياتها من الخارج. **الثاني** انتهاج مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي، التي تطورت لاحقاً لتصبح فلسفة شاملة للحكم في مصر تقوم في شق منها على تقليل القيود أمام النشاط الفردي بصفة عامة، ومن بينه الهجرة للعمل في الخارج.

وفي هذا القسم سوف يتم التركيز على عدد من الزوايا المترابطة، وهي تطور هجرة العمالة المصرية، ودوافع الهجرة ومصاحباتها، والمقاطعة العربية وتأثيرها في هجرة العمالة المصرية.

١ ـ تطور هجرة العمالة المصرية وخصائصها

تطورت هجرة المصريين للعمل في الخارج عبر مرحلتين رئيسيتين خلال عقد السبعينيات[1]، عكستا التطور العام في مصر من ناحية، والتطور العام في البيئة

---

(١) حول المراحل الأخرى لتطور هجرة المصريين للعمل بالخارج، في ما بعد عقد السبعينيات، وخصائص كل منها، يمكن الرجوع إلى: أماني مسعود الحديني، «هجرة المصريين للبلاد العربية: دراسة للأبعاد السياسية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ٧٠ ـ ٨٣.

العربية من ناحية أخرى: **المرحلة الأولى** استمرت خلال السنوات الثلاث الأولى من عقد السبعينيات، وتُعد امتداداً لمرحلة الستينيات التي تميزت إجمالاً بوجود عدد من القيود على سفر العمالة إلى الخارج، ولا سيما في بعض المجالات التي اعتبرت وثيقة الصلة بجهود وخطط التنمية المطبقة آنذاك. و«بعد عام ١٩٦٧ ظهرت موجة جديدة من الهجرة الدائمة إلى عدد من الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. وفي نفس الوقت بدأت موجة أخرى حملت القوى العاملة المصرية إلى البلاد العربية بأعداد محدودة في أول الأمر، ولكنها تطورت من حيث الحجم بعد عام ١٩٧٣»[٢].

وفي هذه المرحلة كانت الإعارة إلى الدول العربية تمثل النسبة العظمى من إجمالي العاملين في الخارج، «وتراوحت نسبتهم بين ٨٣,٥ بالمئة من الإجمالي في نهاية عام ١٩٦٢ و٩١,٥ بالمئة من الإجمالي في نهاية عام ١٩٧٢. وكانت النسبة العظمى من الحاصلين على تصاريح العمل في المدة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٢ من أعضاء هيئة التدريس، حيث كانت نسبتهم ٣٤,٥ بالمئة في عام ١٩٦٥، ووصلت إلى ٥٢ بالمئة من الإجمالي في عام ١٩٧٣. واحتل الموظفون المرتبة الثانية، ثم هيئة الطب والتمريض، ثم فئة العمل التي جاءت في المرتبة الرابعة»[٣].

المرحلة الثانية بدأت مع تدفق الثروة النفطية بعد عام ١٩٧٣، حيث زادت أعداد العمالة المصرية المتجهة إلى الدول النفطية بطريقة مطردة، فقد ارتفعت من حوالى ٩٥ ألف عامل قبل عام ١٩٧٣ إلى ٣٧٩,٥ ألف عامل في عام ١٩٧٥، ثم إلى مليون و٥٦ ألف عامل كما في عام ١٩٨٠[٤].

ولما كان فتح أبواب الهجرة أمام المصريين للعمل في الخارج جزءاً رئيسياً من فلسفة الحكم والسياسات التي تم تبنيها رسمياً بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، والمعروفة بسياسة الانفتاح الاقتصادي، فقد عملت أجهزة الدولة المختلفة بتوجيهات من السادات على مواجهة الاعتراضات التي أبدتها بعض المستويات البيروقراطية العليا في عدد من

---

(٢) مصر، مجلس الشورى، **هجرة العمالة المصرية إلى الخارج**، سلسلة تقارير مجلس الشورى؛ ٤٠ (القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والنشر، [د. ت.]) ص ١٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٤) الأرقام الواردة لعامي ١٩٧٠ و١٩٧٥، نقلاً عن: محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٤ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ٣٩ ـ ٤٠. أما أرقام عام ١٩٨٠، فنقلاً عن: إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**، ط ٣ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

الوزارات إزاء فتح أبواب الهجرة أمام العمالة المصرية، وفي الوقت نفسه سعت إلى تشجيع الهجرة للعمل في الدول النفطية، وقامت بإلغاء العديد من القيود، وتقنين الكثير من المحفزات المادية والمعنوية لهذا الغرض(٥). ومع الزيادة الهائلة في عدد المصريين العاملين في الخارج، أخذت الدولة على عاتقها تنظيم عملية الهجرة دون أن تحدّ منها، ولذلك تم إنشاء «وزارة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين بالخارج» في عام ١٩٨١، وتحدد الهدف من إنشائها في رعاية المصريين المقيمين في الخارج، وتقديم خدمات وتيسيرات تعليمية أو سياسية أو اقتصادية لهم ولأبنائهم. وفي الاطار نفسه ولمعالجة عدد من المشكلات والسلبيات التي ظهرت خلال النصف الثاني من السبعينيات، صدر «قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج» عام ١٩٨٣، مقرراً حق المصريين فرادى أو جماعات في الهجرة الدائمة أو المؤقتة، وأن تقوم الدولة برعايتهم وتدعيم صلاتهم بالوطن(٦).

وعند دراسة ظاهرة الهجرة المؤقتة للعمل تكمن الصعوبة الأولى في غياب البيانات الرسمية الدقيقة، والتضارب الشديد في تقديرات العمالة الوافدة بصفة عامة. وبالرغم من التفاوت الشديد بين التقديرات الرسمية وغير الرسمية، فضلاً عن اختلاف اللحظات الزمنية التي سيقت فيها، فهناك اتفاق عام على أن العمالة المصرية لعبت دوراً كبيراً في إجمالي ظاهرة العمالة العربية التي تنامت بشكل ملحوظ منذ منتصف السبعينيات. وتتفق كل التقديرات على أن نسبة العمالة المصرية إلى إجمالي حجم العمالة العربية في لحظات زمنية مختلفة كانت نسبة كبيرة، تراوحت بين ٣٠ بالمئة كما في تقدير بيركس وسنكلير لعام ١٩٧٥(٧)، إلى ٥٣ بالمئة كما في تقدير منظمة العمل العربية لمطلع الثمانينيات(٨)، مروراً بنسبة ٤٦ بالمئة كما في تقديرات

(٥) حول هذه العملية بشقيها يمكن الرجوع إلى: Ali E. Hillal Dessouki, «The Shift in Egypt's Migration Policy, 1952-1978,» *Middle Eastern Studies*, vol. 18, no. 1 (January 1982), pp. 53-68.

(٦) حول الجهات والوزارات والقوانين التي تقوم على شؤون المهاجرين المصريين سواء الدائمين أو المؤقتين يمكن الرجوع إلى: مصر، مجلس الشورى، **هجرة العمالة المصرية إلى الخارج**، الباب ٣: «دور أجهزة الدول المختلفة،» ص ٣٠ ـ ٤٢. وانظر أيضاً: الحديني، «هجرة المصريين للبلاد العربية: دراسة للأبعاد السياسية،» الفصل ٤: «المؤسسات الرسمية والهجرة،» ص ٨٤ ـ ١٣٤.

(٧) John Stace Birks and Clive A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region*, World Employment Programme Study (Geneva: International Labour Office, 1980), pp. 143-145.

(٨) منظمة العمل العربية، «نحو تحقيق التوجهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي،» تقرير الأمين العام لمكتب العمل العربي، قدم إلى: مؤتمر العمل العربي، الدورة ١٤، بغداد، ١٩٨٦، ص ٦، نقلاً عن: سمير رضوان، «القوى العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٩ (آذار/مارس ١٩٨٨)، الجدول رقم (٧)، ص ٦٤.

إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل لعام ١٩٨٠[٩]، ونسبة ٣٥ بالمئة كما في بعض التقديرات الرسمية المصرية في بداية الثمانينيات[١٠].

وتبعاً لبيانات مسح ميداني استمر أربع سنوات في إطار المجلس القومي للسكان وتعاون وثيق مع مسح لممارسة تنظيم الأسرة في مصر، جاء أن «تقدير عدد المهاجرين للعمل من مصر في بداية عام ١٩٨٥ كان مليوناً و٢١٠ آلاف فرد يرافقهم ٢٥٩ ألفاً، بنسبة مرافقة ٢١,٤ بالمئة، ويزورهم خمسة آلاف بنسبة زيارة ٠,٤ بالمئة. أما الذين هاجروا خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤ وعادوا فيصل تقديرهم إلى مليون و٥٦٥ ألفاً من العاملين، كان يرافقهم ٣٣١ ألفاً بنسبة مرافقة ٢١,٢ بالمئة، وزارهم ٥٥ ألفاً بنسبة زيارة ٣,٥ بالمئة. وبجمع الفئات الثلاث: المهاجرون للعمل والمرافقون والزائرون، نجد أن عدد المصريين المتأثرين مباشرة بظاهرة الهجرة للعمل في بداية عام ١٩٨٥ كان مليوناً و٤٧٤ ألف فرد، بينما تعرض قرابة مليونين آخرين لظاهرة الهجرة منذ حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ وحتى نهاية عام ١٩٨٤. وبهذا يصل تقدير عدد المصريين الذين تعرضوا بصورة مباشرة لظاهرة الهجرة للعمل في الخارج خلال الفترة المرجعية للمسح إلى ثلاثة ملايين و٤٢٥ ألفاً، منهم مليونان و٧٧٥ ألفاً كعاملين و٥٩٠ ألفاً كمرافقين، وستون ألفاً كزائرين»[١١].

وتعبر هذه التقديرات عن الشمول الذي اتصفت به هذه الظاهرة، إذ لم تقتصر تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على فئة العاملين فقط، وإنما امتدت لتشمل قطاعات عريضة من المجتمع في صورة زائرين أو أقارب في الداخل. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع نسبة مساهمة العمالة المصرية إلى إجمالي حركة العمالة العربية الوافدة يوضح إلى أي مدى لعبت هذه العمالة دوراً تنموياً في الدول العربية التي هاجرت إليها، وكلا الجانبين ـ شمول التأثيرات والدور التنموي ـ يرتبط بالخصائص الأساسية للعمالة المصرية، التي يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

أ ـ العلاقة بين الإعارة والتعاقد الشخصي

توضح الفارق بين العاملين المصريين الذين يتوجهون إلى الخارج وفق اتفاق بين الحكومة المصرية من جانب وحكومات الدول العربية الأخرى المستقبلة للعمالة من

---

(٩) سعد الدين وعبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**، الجدول رقم (١ ـ ٢٧)، ص ٧٦.

(١٠) كتقدير: مصر، مجلس الشورى، **هجرة العمالة المصرية إلى الخارج**، ص ١٠٦ ـ ١٠٧، وبيانات لوزارة الدولة للهجرة عن أعداد العاملين المصريين بالخارج في عام ١٩٨٢، في: عماد جاد، **العاملون في الخارج: دراسة سياسية** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٩)، ص ١٢٢.

(١١) نادر فرجاني، **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٨٠.

جانب آخر، وبين هؤلاء العاملين الذين يتوجهون إلى الخارج وفق تعاقدات شخصية ودون أدنى تدخل حكومي. والفارق هنا يبرز مدى تطور العمالة الفردية مقارنة بالعمالة ذات السمة الجماعية ـ الحكومية. ولقد «سجلت نسب المُعارين والمتعاقدين بصفة شخصية زيادة مطردة منذ عام ١٩٧٣، وبلغت أقصاها عام ١٩٧٧، ثم انخفضت بصورة حادة في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، ووصلت إلى أدنى مستوى لها خلال عام ١٩٨٠. وتعتبر سنة ١٩٧٧ نقطة تحول في نمط الهجرة، إذ أخذت نسبة المُعارين إلى جملة المهاجرين في الانخفاض، بينما أخذت نسبة المتعاقدين بصفة شخصية في الارتفاع بحيث أضحى هؤلاء يشكلون النسبة الكبيرة من المهاجرين بصفة رسمية. ويمكن أن نعزو الانخفاض الكبير في الحجم المطلق لكل من المُعارين والمتعاقدين في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ إلى عاملَي انخفاض أسعار النفط، وتصاعد الأزمات السياسية بين مصر والدول العربية، فضلاً عن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية»[١٢].

ب ـ الخصائص العمرية/ السكانية

ذلك «أن الغالبية العظمى من العمالة المصرية هم من الذكور في سن العمل، ومن الفئة العمرية ٢٠ ـ ٥٠ عاماً»[١٣]. وبافتراض وجود مليون و٢٥٠ ألف عامل مصري في الدول العربية في مطلع الثمانينيات ـ حسب بيانات المسح الميداني المشار إليه آنفاً ـ وتقدير سكان مصر بحوالى ٤٢ مليون نسمة للعام نفسه، الأمر الذي يعني أن حوالى ٣ بالمئة من سكان مصر كانوا يعملون في الدول العربية، ويمثلون حوالى ٨ بالمئة من إجمالي الذكور المصريين، وحوالى ١٥ بالمئة أو أقل قليلاً من الذكور المصريين في سن العمل. ووفقاً لبيانات المسح إجمالاً، فإن «قوة العمل المهاجرة تمثل حوالى ١٢ بالمئة من جملة القوى العاملة في مصر»[١٤].

ج ـ التكوين المهاري والمهني والتخصصات المختلفة

تشمل العمالة المصرية كافة التخصصات المهنية والوظيفية بمستوياتها المختلفة

---

(١٢) نجلاء أنور الأهواني، «هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤)، ص ١٣٢ ـ ١٣٥ (بتصرف).

(١٣) نادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٥٧.

(١٤) عوض مختار هلودة، «تدفق هجرة العمالة وسياساتها في جمهورية مصر العربية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة سياسات الهجرة في الدول العربية المصدرة للعمالة، القاهرة ٢ ـ ٤ أيار/مايو ١٩٩٢، في إطار دعم سياسات الهجرة في المنطقة العربية، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ص ١٤.

سواء العالية أو المتوسطة أو الدنيا، ففي بيان عن حركة العمالة المصرية التي خرجت للعمل إلى البلدان العربية خلال عام ١٩٨٠ موزعة على مستوى الأقسام المهنية، يتضح أن «العمالة المصرية اشتملت على كافة الأقسام المهنية كالمهن الفنية والعلمية، والمديرين الماليين والإداريين، والقائمين بالأعمال الكتابية، والعاملين بالخدمات وأعمال البيع، والعاملين في الزراعة والصيد في البر والبحر، وعمال انتاج وتشغيل وسائل النقل. وإن جملة هؤلاء كانت ١١٩,٧٤٥ عاملاً، منهم ٩١,٩٤٤ عاملاً (بنسبة ٧٦,٨ بالمئة) كانوا تعاقدات شخصية، في حين أن الباقين بإجمالي ٢٧,٨٠١ عامل (بنسبة ٢٣,٢ بالمئة) كانوا إعارات حكومية»[١٥].

ووفقاً للجدول رقم (٤ ـ ١) المأخوذ عن بيانات المسح الميداني، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١ ـ ان الدول العربية استقبلت النسبة الأكبر (٩٠ بالمئة) من إجمالي العمالة المصرية المهاجرة للخارج من كافة التخصصات. وكانت هناك تخصصات مهنية للعاملين المصريين اقتصرت في هجرتها على الدول العربية فقط مثل عمال الزراعة والصيد.

٢ ـ ان الطلب الأكبر في مجموع الدول العربية (انظر الشكل رقم (٤ ـ ١)) كان على عمال الانتاج والتشغيل (٤٤ بالمئة)، يليه الطلب على القائمين بالمهن العلمية (١٩ بالمئة)، ثم على عمال الزراعة والصيد (١٤ بالمئة)، ثم من لا تصنيف لهم (١٣,٨ بالمئة)، ويأتي الطلب على فئة المديرين الاداريين ومديري الأعمال في المرتبة الأخيرة بنسبة ضئيلة للغاية (١٦ بالمئة).

٣ ـ ان العاملين المصريين اشتملوا على كافة المهن والتخصصات، وقد اختلفت نسبتهم من بلد عربي إلى آخر. «فنسبة العاملين في المهن الفنية والمديرين والقائمين بالأعمال الكتابية تمثل ٣٨ بالمئة من جملة العمالة المصرية في كل من السعودية والكويت، بينما نجد أن هذه النسبة حوالى ٤ بالمئة في العراق، ولا تكاد تُذكر في الأردن، في الوقت الذي نجد فيه أن نسبة العاملين في مهن الزراعة وعمال الانتاج حوالى ٦٨ بالمئة في العراق وحوالى ٧٨ بالمئة في الأردن من جملة العمالة المصرية في كلا الدولتين. وفي نفس الوقت نجد أن نسبة العاملين في المهن الفنية والمديرين والقائمين بالأعمال الكتابية في الدول الأخرى تمثل حوالى ٦٠ بالمئة من جملة العمالة المصرية»[١٦].

(١٥) البيان منسوب إلى مصادر وزارة الدولة للهجرة، الأهرام، ١٣/٣/١٩٨١، ص ١٧.

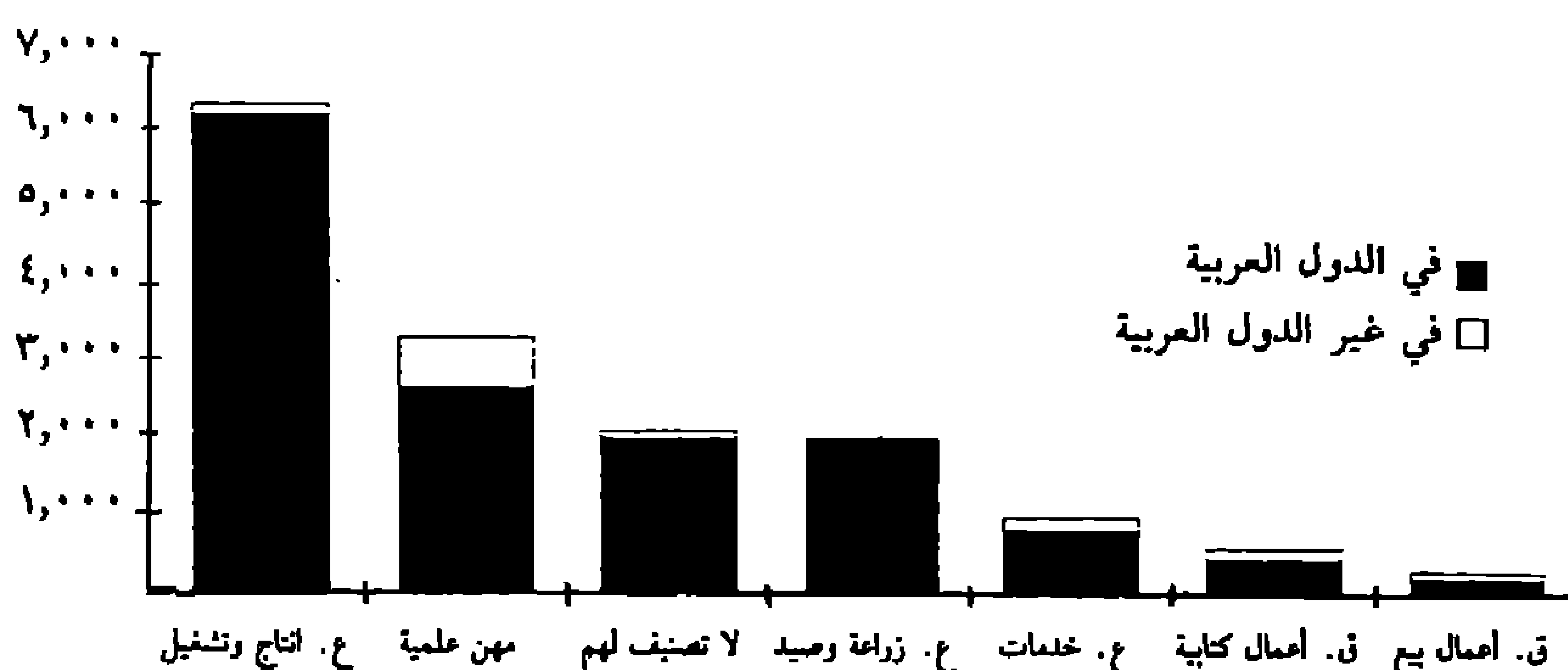
(١٦) هلودة، المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

٤ ـ ان السعودية استحوذت على النسبة الأكبر من أصحاب المهن العلمية، والقائمين بالأعمال الكتابية، والقائمين بالبيع، والعاملين بالزراعة والصيد، وكانت هذه النسب ٥١ بالمئة و٥٠ بالمئة و٤٨ بالمئة و٤٢ بالمئة على التوالي. كما استحوذت السعودية إلى جانب الكويت على كل العاملين من فئة المديرين ومديري الأعمال، وكانت نسبة السعودية ٤٥ بالمئة، في حين استحوذت الكويت على نسبة الـ ٥٥ بالمئة الباقية.

٥ ـ ان العراق استحوذ على النسبة الأكبر من العاملين في الزراعة والصيد، وعمال الخدمات، وعمال الانتاج والتشغيل، وفئة العمال الذين لا تصنيف لهم. وجاءت النسب على الوجه التالي: ٤٢ بالمئة و٤٥ بالمئة و٥٦ بالمئة و٧٠ بالمئة على التوالي.

الشكل رقم (٤ ـ ١)

تقدير عدد المصريين الموجودين في الخارج موزعين حسب أقسام المهنة الرئيسية



الجدول رقم (٤ ـ ١)

تقدير عدد المصريين الموجودين بالخارج موزعين حسب أقسام المهنة الرئيسية بالخارج وحسب الدول الموجودين فيها في منتصف الثمانينيات

الدول	مهن علمية	م. اداريون ورم. أعمال	ق. أعمال كتابية	ق. أعمال بيع	ع. خدمات	ع. زراعة وصيد	ع. انتاج وتشغيل	لا تصنيف لهم	غير ملتحق	الإجمالي
السعودية	١٣٦١	١١	٢٠٩	٩٦	١٦٠	٨٣٨	١٣١٢	٢٤٩	٠	٤١٣٨
العراق	١٨٣	٠	٦٠	٥٠	٣٥٧	٧٨٦	٣٤٦٢	١٣٩١	٧٣	٦٢٦٠
الكويت	٤٣٦	١٣	٥٦	٣٥	١٧٠	١٤	٣٦٦	٨٥	١٨	١٢٨٢
الأردن	٠	٠	١٣	٠	٨٨	٢٤٨	٨٥٥	٢٠٦	١١	١٤٢١
ليبيا	٧٧	٠	٠	٠	٠	٦٨	١٠	٠	٠	١٥٥
اليمن	١٢٩	٠	٠	٠	٨	٠	١٦	٠	٠	١٥٣
الإمارات العربية المتحدة	١٤٣	٠	٨١	١٣	٠	٤٣	٣٤	٣٦	٠	٣٤٨
دول عربية أخرى	٣٠٥	٠	٠	٠	١١	٠	٣٦	٨	٠	٣٦١
الجملة	٢٦٣٤	٢٤	٤١٩	١٩٤	٧٩٤	١٩٩٧	٦١٩١	١٩٧٥	١٠٢	١٤١١٨

المصدر: مستخرج من الجدول رقم (٣٥) في المسح، نقلاً عن: عوض مختار هلودة، «تدفق هجرة العمالة وسياساتها في جمهورية مصر العربية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة سياسات الهجرة في الدول العربية المصدرة للعمالة، القاهرة، ٢ ـ ٤ أيار/مايو ١٩٩٢، في إطار دعم سياسات الهجرة في المنطقة العربية، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ص ٤٦.

وتشير بيانات المسح أيضاً كما يُظهر الجدول رقم (٤ ـ ٢) والخاص بتقدير المصريين الموجودين ويعملون في الخارج حسب سنوات السفر وحسب أقسام المهنة، إلى «أن العاملين من أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن إليهم كانوا يشكلون حوالى ٣٦ بالمئة من جملة العمالة المسافرة حتى عام ١٩٧٥. بينما نجد أن هذه النسبة انخفضت إلى حوالى ٢٧ بالمئة خلال الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨١ ثم إلى حوالى ١٤ بالمئة خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٧. هذا في الوقت الذي نجد فيه أن الطلب على العمالة الزراعية وعمال الانتاج ارتفعت نسبتها من حوالى ٣٤ بالمئة حتى عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٤٤ بالمئة خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) ثم إلى حوالى ٥٨ بالمئة خلال الفترة (١٩٨٤ ـ ١٩٨٧). وهو ما يعكس تحولاً كبيراً في نوعية الطلب على العمالة المصرية كما يشير أيضاً إلى اتجاهات الطلب على العمالة المصرية التي تتجه في السنوات الأخيرة نحو العمالة الزراعية وعمال الانتاج»[١٧].

وتعكس هذه الفروقات على صعيد تكوين العمالة المهني في الدول العربية المستقبلة، أو على صعيد تباينها الزمني، اختلاف الطاقة الاستيعابية لكل بلد عربي لنوعيات محددة من العمالة المصرية في لحظات زمنية مختلفة، كما تبرز طبيعة ومدى الدور التنموي الذي لعبته العمالة المصرية في الدول العربية المستقبلة للعمالة. كذلك فإن تباين الهياكل التعليمية في الدول العربية، ومدى توافر العنصر البشري لديها في قطاعات معينة، فضلاً عن مدى إقبال أهل البلاد المحليين على نوعيات محددة من العمل اليدوي، كلها عناصر تفسر مثل هذه الفروقات المشار إليها، جزئياً على الأقل.

٢ ـ دوافع الهجرة ومصاحباتها

تتفق الدراسات العديدة التي عالجت دوافع الهجرة للعمل المؤقت بالخارج على وجود نوعين من الأسباب: **أولهما** العوامل الطاردة التي تكثفت في الدول المصدرة للعمالة، والنوع **الثاني** العوامل الجاذبة التي تميزت بها الدول المستقبلة للعمالة، مثل توافر فرص العمل والفوارق الأجرية للعمل نفسه أو لعمل أقل، وتوافر فرص الادخار، وسهولة نمط الحياة بشكل عام.

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

تقدير عدد المصريين الموجودين ويعملون في الخارج موزعين حسب سنوات السفر للعمل لأول مرة وحسب أقسام المهنة الرئيسية قبل السفر، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧

سنة السفر للعمل لأول مرة	مهن علمية	م. اداريون وم. أعمال	ق. أعمال بيع	ق. أعمال كتابية	ع. خدمات	ع. زراعة وصيد	ع. انتاج وتشغيل	لا تصنيف لهم	غير ملتحق	الإجمالي
حتى عام ١٩٧٥	٢٤٩	٠	١٣	٤٢	٢٣	٨٣	١٥٦	١٣	١٢٤	٧٠٣
١٩٧٦ ـ ١٩٧٧	١١٤	١١	٢٥	٥١	٢١	٨٤	٦٧	٠	٧٠	٤٤٣
١٩٧٨ ـ ١٩٧٩	١٨٠	٠	٢٤	٣٤	١١	١٢٦	٩١	٢٥	١١٢	٦٠٣
١٩٨٠ ـ ١٩٨١	٢١٨	٠	١٣	٥٥	١٣	٢١٩	٢١٢	١٩	١٢٩	٨٧٨
١٩٨٢ ـ ١٩٨٣	٤٠٣	١٣	٣٣	٩٤	١٤	٤١٤	٥٧٣	٠	٢٤٤	١٧٨٨
١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	٨٣٦	١١	٥٢	٢٤٣	٨٩	١٤٦٣	٧٣٧	٦١	٥١٥	٤٠٠٧
١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	٨٠٦	٠	٤٦	٢٠٢	١٩٩	٢٦٠٢	١٦٨٣	٢٨٢	١٤٤٥	٧٢٦٥
الإجمالي	٢٨٠٦	٣٥	٢٠٦	٧٢١	٣٧٠	٤٩٩١	٣٥١٩	٤٠٠	٢٦٣٩	١٥٦٨٧

المصدر: مستخرج من الجدول رقم (٤١) في المسح، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٩.

وبالنسبة لمصر، وباعتبارها دولة مصدرة للعمالة، فإن العوامل الاقتصادية تحتل المكانة الأولى في سياق العوامل الدافعة للهجرة المؤقتة، وهي ترتبط بضيق مجالات الرزق وعُسر الحياة بصفة عامة(١٨)، ومن أبرز هذه العوامل:

أ ـ انخفاض القيمة الحقيقية للأجور وتزايد الفجوة التضخمية، وانعكاس ذلك السلبي خاصة على أصحاب الأجور والمرتبات الثابتة وشبه الثابتة.

ب ـ بطالة المتعلمين وخريجي الجامعات نتيجة تزايد أعدادهم سنوياً، في الوقت الذي نقصت فيه فرص العمل في السوق المصرية واتجاه الحكومة إلى التخلي عن سياسة تعيين الخريجين من الجامعات والمدارس المتوسطة، والتحول عموماً في سياسة الخدمات التي كانت تقدمها الدولة ولا سيما في مجالات الإسكان والتعليم والصحة.

ج ـ التغيرات الهيكلية بالريف المصري ومن أبرزها تناقص نسبة عدد المشتغلين بالزراعة إلى إجمالي القوى العاملة في الريف، وتزايد حجم البطالة السافرة في المناطق الريفية وهبوط نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي حيث لم تزد النسبة على ٩ بالمئة سنوياً من مجموع الاستثمار الكلي، وذلك بالرغم من مساهمته بحوالى ٣٨ بالمئة من الناتج القومي سنوياً، وتشجيع الدولة لسياسة الهجرة وإصدار العديد من التشريعات الميسرة لحركة الهجرة للخارج(١٩).

بيد أن العوامل الاقتصادية رغم أهميتها الفائقة، لا تفسر تماماً وحدها ظاهرة هجرة العمالة المصرية منذ منتصف السبعينيات فصاعداً. وهو ما يقتضي الاشارة إلى عناصر خصوصية الحالة المصرية في سياق ظاهرة العمالة العربية الوافدة ككل، أو ما يعرف بالسمات الهيكلية التي اتسمت بها مصر، وأدت إلى مساهمة عمالها بنسبة عالية من تحركات العمالة المؤقتة، وهي:

أولاً: الدور التاريخي الذي كان يقوم به المصريون كوسطاء بين التكنولوجيا الغربية والمتطلبات العربية، حيث كان هناك تدفق تاريخي على مرحلتين: **الأولى** تتمثل في عمليات نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى مصر، ثم تأتي مرحلة **ثانية** وهي عمليات نقل التكنولوجيا من مصر إلى الدول العربية الأخرى، ولقد ازدادت أهمية هذا

---

(١٨) في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ما أبرزته إجابات عينة المسح حول دوافع الهجرة المؤقتة بغرض العمل، وهي دوافع اختلطت فيها عوامل الطرد الاقتصادية بالأساس مع عوامل الجذب والتي قامت على أساس توقع تحسن ورفاه معين وتحقيق أهداف عديدة قوامها الادخار والتوفير لمواجهة متطلبات عديدة من خلال الهجرة المؤقتة، انظر: فرجاني، **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية**، ص ١٠٥ وما بعدها.

(١٩) تفصيل أكبر حول هذه العوامل في: منى قاسم، **العاملون في الخارج بين الضياع والتنظيم**، كتاب الأهرام الاقتصادي؛ ٣٧ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٠)، ص ٤٤ ـ ٥٠.

الدور الوسيط لنقل التكنولوجيا منذ ١٩٧٣ نتيجة الطلب المتزايد على التكنولوجيا في الدول العربية الغنية بالنفط.

ثانياً: عنصر التشابه الثقافي بين مصر وسائر البلاد العربية.

ثالثاً: دور الزعامة السياسية التقليدية الذي لعبته مصر في شؤون المنطقة وما تقوم به من أدوار أساسية لتحديد الخطوط الرئيسية لسياساتها وكمركز للاتصالات عبر العالم العربي، وما يرتبط بذلك من دور قيادي في المجال الثقافي، كتلبية الاحتياجات التعليمية لدول وأبناء المنطقة»[٢٠]، فضلاً عن الريادة في مجال الفنون والإبداع.

رابعاً: سمات السياسة المصرية في المجال العربي والتي تبلورت على نحو جلي مع تولي السادات السلطة منذ مطلع السبعينيات، وتجلت في عدم التدخل في شؤون البلدان العربية الأخرى وتحسين العلاقات مع الدول الخليجية كإحدى أولويات السياسة المصرية عربياً، والتركيز على شؤون الداخل، وتنمية الارتباط بالغرب إجمالاً والابتعاد التدريجي عن دول المعسكر الشرقي آنذاك، وهي سمات كانت محل ترحيب، خاصة من الدول العربية النفطية في الخليج[٢١].

خامساً: سمات العامل المصري ذاته، والتي تعطيه ميزة تفضيلية نسبية على نظرائه من العمالة الوافدة، مثل الالتزام في العمل، والعزوف عن التدخل في الشؤون السياسية للبلدان المضيفة، ووضوح هدف الهجرة المؤقتة وعدم الرغبة في الاستيطان في البلدان المضيفة.

وإذا أضفنا إلى هذه السمات الهيكلية ما توافر لمصر من عناصر بشرية كبيرة العدد نتيجة تضخم الجهاز التعليمي بها وقدرته على انتاج كم هائل من الخريجين سنوياً، يصبح لمصر الفرصة الأكبر ـ مقارنة بنظرائها من الدول العربية الأخرى المصدرة للعمالة ـ للقيام بتصدير «عمالة على أرقى مستوى للمهارة من أساتذة للجامعات وأطباء ومهندسين وقضاة ومحامين، مروراً بالعمالة الفنية والماهرة المتوسطة، نزولاً إلى أدنى درجات العمالة غير الماهرة»[٢٢]، وبالتالي القيام بدور أكبر في سياق

---

(٢٠) نازلي شكري، «ديناميكية الهجرة المعاصرة في الشرق الأوسط،» السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٣ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٦١ ـ ٦٢ (بتصرف).

(٢١) حول تأثير توجهات السياسة المصرية في الإطار العربي والتي عبر عنها السادات في السبعينيات على هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية ولا سيما الخليجية، يمكن الرجوع إلى: Ahmed Youssef Ahmed, *The Effects of Egyptian-Arab Relations on the Flow of Egyptian Labor to Arab Countries*, MIT Technology Adaptation Program (Cairo: Cairo University, 1981).

(٢٢) عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ص ٣٢ ـ ٣٣.

تلبية الاحتياجات التنموية للدول العربية المستقبلة للعمالة.

رافقت عملية الهجرة المؤقتة العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تداخل بعضها مع بعضها الآخر على نحو مثير سواء بالنسبة للبلدان المرسلة للعمالة أو المستقبلة لها. وقد أصابت هذه الآثار مستويات عدة منها المستوى الفردي سواء العامل المهاجر أو غير المهاجر، ومستوى المجتمع ككل، ثم المستوى القومي الذي يعنى بالعلاقة بين ظاهرة العمالة الوافدة ومسائل التنمية القومية والوحدة العربية والتكامل الاقتصادي العربي وقضايا التعاون العربي المشترك إجمالاً.

وهناك العديد من الدراسات التي عالجت هذه الآثار على نحو أكثر تفصيلاً وإلماماً وفي مراحل زمنية مختلفة، وبعضها تم إجراؤه ميدانياً، بصورة جزئية وعلى قطاعات محددة لدراسة افتراضات أو اختبار مقولات معينة خاصة، كتأثير الهجرة في زيادة الميل للاستهلاك الترفي لعناصر من العمالة المهاجرة[٢٣]، وتأثير الهجرة المؤقتة في الكفاءات النادرة في قطاع التعليم والبحث العلمي في مصر[٢٤]، وانعكاسات الهجرة على وضع العمالة في قطاع بذاته كقطاع الإنشاءات والمقاولات[٢٥]، وعلاقتها ببعض سلوكيات الأسرة المصرية وعملية التنشئة الاجتماعية للأطفال[٢٦]. وهناك دراسات حاولت تقديم تحليل كلي لدور الهجرة وعلاقتها بالتغير الاجتماعي

(٢٣) انظر على سبيل المثال: Suzanne Messeiha, *Export of Egyptian School-Teachers*, Cairo Papers in Social Sciences; no. 4 (Cairo: American University in Cairo, 1980), and Amr Mohie El-Din, *The Emigration of University Academic Staff*, MIT Technology Adaptation Program (Cairo: Cairo University, 1980).

(٢٤) مثل دراسة: منى قاسم، **تخطيط هجرة العمالة المصرية من التخصصات النادرة** ([القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧)، خاصة المبحثين الثاني والثالث من الفصل الأول بعنوان: «حجم هجرة العمالة المصرية من التخصصات النادرة: دراسة ميدانية،» ص ٥١ ـ ٦٥ و«العوامل المؤثرة في هجرة الكفاءات العلمية من التخصصات النادرة،» ص ٦٧ ـ ٨١.

(٢٥) Nazli Choucry, N. Eckaus and Amr Mohie El-Din, *Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development*, MIT Technology Adaptation (Cairo: Cairo University, 1978).

ويدخل في ذات الإطار الملاحظات التي أوردها بيركس وسنكلير في أكثر من موضع حول ما أسمياه بجمود انتقال العمالة المصرية بين القطاعات المختلفة وتأثير هذه الخاصية على نقص العمالة في الداخل في بعض القطاعات رغم وجود بطالة بصفة عامة، وتأثيرها أيضاً على قلة العمالة المصرية المهاجرة. انظر:

John Stace Birks and Clive A. Sinclair, «Egypt: A Frustrated Labor Exporter,» *Middle East Journal*, vol. 33, no. 3 (Summer 1979), pp. 288-303.

(٢٦) لمناقشة تفصيلية لبعض هذه القضايا، يمكن الرجوع إلى: عبد الباسط عبد المعطي، **الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، ص ٩٢ وما بعدها.

والاقتصادي والسياسي الذي شهدته مصر في الفترة ما بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣(٢٧).

وثمة قدر من التوافق بين غالبية هذه الدراسات على أن الدول المرسلة للعمالة، ومن بينها مصر، شهدت العديد من الآثار، التي تمتزج فيها أبعاد سلبية وأخرى إيجابية. ويمكن الاشارة إلى بعض الموضوعات الرئيسية لهذه الآثار التي تضمنها عدد من الدراسات التي اهتمت بالهجرة المؤقتة على النحو التالي(٢٨):

أ ـ إعادة توزيع الدخل في مصر من خلال التحويلات التي يرسلها العمال إلى أسرهم وذويهم، وما رافق ذلك من تفاوت اجتماعي ولا سيما بين الذين ساعدهم الحظ بالسفر إلى إحدى الدول النفطية وهؤلاء الذين لم يستطيعوا السفر وظلوا في البلاد. وبالرغم من قيام التحويلات بدور أساسي في تسوية العجز في الميزان التجاري إلا أنها أدت من جانب آخر إلى زيادة التضخم على صعيدي كلفة العمل والأسعار(٢٩).

ب ـ حدوث خلل في التوزيع القطاعي للعمالة في مصر، نظراً لانتشار سفر الكفاءات البشرية في مختلف القطاعات، ولجمود عملية الحراك المهني بين العمال المصريين عبر القطاعات والمهن المختلفة(٣٠)، وآثار ذلك السلبية في عملية التنمية نفسها داخل مصر.

---

(٢٧) انظر على سبيل المثال: Mohamed El-Sayed Said, *The Political Economy of Migration in Egypt, 1974-1989*, Regional Papers; no. 36 (Cairo: Population Council, 1990).

(٢٨) لمناقشة تفصيلية للآثار المشار إليها إجمالاً في المتن يمكن الرجوع إلى: سعد الدين إبراهيم، «أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٥٧ ـ ٨٧؛ قاسم، **العاملون في الخارج بين الضياع والتنظيم**، وبخاصة الفصل ٤ بعنوان: «تقييم ظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج،» ص ٥٧ ـ ٧٢، وجلال عبد الله معوض، «الآثار الاجتماعية ـ السياسية لعودة العمالة المصرية من الأقطار النفطية،» ورقة قدّمت إلى: **التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي: أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى، القاهرة، ١٥ ـ ١٨ يناير ١٩٨٨**، إعداد وتقديم مصطفى كامل السيد (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ٥٦٨ ـ ٥٩٧.

(٢٩) انظر في تحليل ذلك: رمزي زكي، «التضخم وأحوال كاسبي الأجر،» في: جودة عبد الخالق، محرر، **الانفتاح: الجذور والحصاد والمستقبل** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ٣٨٦ ـ ٣٩١. وحول النقطة نفسها إلى جانب مناقشة للآثار الاقتصادية بصفة عامة، انظر: عبد الفتاح الجبالي، «الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٩، العدد ٧٣ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٨٧ ـ ٩١.

(٣٠) كان بيركس وسنكلير في طليعة من أشار إلى هذه الخاصية واعتبراها خاصية سلبية، عملت على الحد من تعظيم مصر لنصيبها من حركة العمالة الوافدة في المنطقة العربية عموماً. وهناك مناقشة نقدية لهذه الفكرة في مصادر مختلفة منها: إبراهيم، «أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر،» ص ٧٦ ـ ٧٧، و Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East: State, Class and Economic Development* (Boulder, CO: Westview Press, 1990), pp. 386-389.

ج ـ انتشار العديد من الظواهر الاجتماعية كتدهور كفاءة قوة العمل في مصر، وانتشار ظاهرة الإفراط في الاستهلاك[٣١]، وتدهور أخلاقيات العمل وتدهور قيمة الأصالة، وتأنيث العائلة المصرية، وتفشي روح الفردية وانتشار ظاهرة التفكك الأسري.

د ـ تأثر العملية التعليمية في مصر في كافة المراحل تقريباً، نظراً للنقص الذي نشأ في أعداد المدرسين والمعلمين في تخصصات معينة.

هـ ـ حدوث عملية حراك اجتماعي في الريف وانعكاسات ذلك على البنية الاجتماعية للقرية المصرية. وترافق هذه العملية مع انتشار التحضر بصفة عامة في البلاد.

و ـ تأثير الهجرة ـ من خلال المحاكاة ـ على انتشار سلوكيات ذات طابع ديني وفقاً لتفسيرات سلفية قريبة الشبه مما هو سائد في المجتمعات الخليجية مثل انتشار تحجب النساء وشيوع ظاهرة المؤسسات الاقتصادية والمصرفية والتعليمية المسماة بـ«الإسلامية» ونموها.

ز ـ قيام الهجرة ـ في مجملها ـ بلعب دور يصعب تقدير حجمه علمياً في المساهمة بالحفاظ على الاستقرار السياسي الداخلي، نظراً لما قامت به من الاستيعاب الانتقائي لعناصر من الشباب الأكثر قابلية للانفجار في حالة استمرارهم دون عمل في الداخل، فضلاً عن أن الهجرة ذاتها أتاحت لبعض العناصر السياسية ـ خاصة في الفترة الأخيرة من حكم السادات التي استحكمت فيها عناصر التوتر السياسي والاجتماعي ـ قنوات في الخارج للتعبير عن معارضتهم للنظام القائم في الداخل. وفي مرحلة لاحقة تطور الأمر إلى أن أصبح ذا اتجاه عكسي، حيث يقوم بعض العاملين في الخارج من ذوي الاتجاهات الدينية ـ السياسية بإرسال الأموال لتمويل بعض الأنشطة غير المشروعة قانوناً في الداخل[٣٢].

وبالرغم من غلبة الطابع السلبي على الآثار المشار إليها، فمن الصعب القول بأن

(٣١) نحيل هنا إلى الاستنتاج الذي انتهت إليه إحدى الدراسات بأن المهاجرين مالوا إلى نمط متميز في الاستهلاك، ولكنه ليس بالضرورة يميل إلى الترف والتفاخر، انظر: الأهواني، «هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠،» ص ٢٥١ وما بعدها. وهناك استنتاج آخر بأن إنفاق المهاجرين كان يعطي أولوية للحاجات الأساسية، انظر: فرجاني، **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية**، ص ١٦١ وما بعدها.

(٣٢) انظر في ذلك ملاحظة خاصة بإسهام الهجرة في تهدئة المناخ السياسي إجمالاً في مصر في: سعد الدين إبراهيم، «الهجرة الداخلية للعمالة العربية،» عرض وتلخيص محمد السعيد إبراهيم إدريس، **السياسة الدولية**، السنة ١٦، العدد ٦٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠)، ص ١٢٧، ومعوض، «الآثار الاجتماعية ـ السياسية لعودة العمالة المصرية من الأقطار العربية،» ص ٥٨٥ ـ ٥٨٩. وحول الآثار السياسية لهجرة العمالة المصرية إجمالاً، انظر: الحديني، «هجرة المصريين للبلاد العربية: دراسة للأبعاد السياسية،» ص ٢٤١ ـ ٢٤٦.

مجمل نتائج وآثار هجرة العمالة المصرية تصب في اتجاه سلبي وحسب. فهناك آثار إيجابية عديدة، منها الدور الذي لعبته التحويلات التي جلبها العاملون في الخارج إلى الداخل، وكانت أحد مصادر الدخل القومي بصفة عامة، حيث تحولت «إلى مورد هام يسهم في تغطية جزء من فجوة النقد الأجنبي في البلاد خاصة إذا ما قورنت بالمتحصلات الجارية الأخرى السلعية منها والخدمية، وفي التخفيف من أزمة ميزان المدفوعات المصري من خلال تغطية جزء لا يستهان به من فاتورة الاستيراد السلعي»[٣٣]. ووفقاً لتقديرات البنك المركزي فقد زادت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، النقدية والعينية من ٢٥٧ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٥ إلى ١٨٨٨ مليون جنيه في عام ١٩٨١، أي أنها تضاعفت حوالى أربع مرات في خمس سنوات فقط[٣٤].

كما قامت الهجرة المؤقتة بدور إيجابي لقطاع كبير من الشباب الذي يعمل لأول مرة، وما يعنيه ذلك من مساهمة جزئية في الحد من مشكلة البطالة، فضلاً عما أدت إليه هجرة العمالة من تعظيم المنافسة بين القطاعين العام والخاص.

ولعل أحد الجوانب المهمة التي انطوت عليها ظاهرة هجرة العمالة المصرية يكمن في زيادة درجة التداخل والاعتماد بين المجتمعات والاقتصادات العربية وفق نمط لم تكن فيه للحكومات اليد الطولى، بل كانت العوامل الأساسية المحركة للهجرة موزعة على الأفراد أنفسهم سواء العمالة المهاجرة ذاتها أو أرباب العمل أنفسهم في الدول المستقبلة للعمالة. ويثير هذا الأمر قضية انعكاس خبرة الهجرة للعمل على نمو التوجهات الوحدودية لدى الأفراد. وما يهمنا هنا هو الآثار الخاصة بعلاقة هجرة العمالة المصرية بجوانب التعامل الشعبي مع المجتمعات العربية الأخرى، ولا سيما تلك التي استقطبت الجانب الأكبر من العمالة المصرية. وتبدو في هذا الصدد مسألتان: **الأولى** خاصة بموقف العاملين المصريين من التجمعات العربية الأخرى في بلدان المهجر، **والثانية** أثر الهجرة في نمو التوجهات الوحدوية للمصريين، وكيف تأثرت هذه التوجهات بخبرة الهجرة إجمالاً وما انطوت عليه من عمليات احتكاك يومي أو تنافس مع التجمعات العربية الأخرى من أجل العمل.

وفي سياق المسألة الأولى، وكما دلّلت على ذلك دراسة ميدانية[٣٥] على عينة من المصريين الموجودين في بلدان عربية من أجل العمل، فإن توجهاتهم إزاء الجاليات

---

(٣٣) الأهواني، المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

(٣٤) الأرقام مأخوذة من الجدول رقم (٣٤) في: المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٣٥) علي ليلة، «الهجرة وقضايا الوحدة العربية: دراسة لاتجاهات المهاجرين العرب في المجتمعات البترولية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٩، العدد ٧٣ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٦٩ ـ ٨٦.

العربية الأخرى سلباً أو إيجاباً تأثرت بأسباب عدة، منها مدى التنافس حول ذات الوظيفة أو المهنة مع أبناء الجاليات الأخرى، والأسباب السياسية ومستوى العلاقة بين الحكومات في اللحظة التاريخية التي جرى فيها البحث، ودور الإعلام العربي، ومدى وضوح المفاهيم الخاصة بالوحدة والقضايا القومية إجمالاً. وتبعاً لنتائج البحث فإن توجهات الجالية المصرية أبرزت غلبة طابع عدم وضوح فكرة الوحدة العربية في إطار حياة الجاليات العربية (٥٨,٢ بالمئة)، الأمر الذي اعتبره الباحث بمثابة تدليل على «غياب الفهم الجماهيري الواضح لمفهوم الوحدة العربية برغم الحديث الإعلامي المتكرر عن المفهوم»[٣٦]. أما أكثر الجاليات إيماناً بفكرة الوحدة العربية، فقد أظهرت إجابات عينة البحث أن «الجالية السودانية هي الجالية الأكثر إيماناً بنسبة ٢٣,١ بالمئة، ثم الجالية المصرية بنسبة ١٣,٨ بالمئة، فالمغربية بنسبة ٥,٢ بالمئة»[٣٧].

وفقاً للدراسة فإن هذه النتائج تبرز أن العمالة المصرية غاب لديها الوضوح بفكرة الوحدة العربية، وربما تأثرت في ذلك بمشاعر التنافس وعدم الود الذي تبلور مع أبناء جاليات عربية أخرى كالفلسطينيين والسوريين والعراقيين، والتي نالت المراتب الثلاث الأولى لدى إجابات المبحوثين باعتبارهم من أكثر الجنسيات العربية الذين يكنون مشاعر غير ودية تجاه المصريين. وبالطبع يصعب إغفال دور العلاقات السياسية المتوترة بين الحكومة المصرية وحكومات هذه الدول الثلاث في النصف الثاني من السبعينيات على الخروج بمثل هذا التقييم، في الوقت نفسه الذي نالت فيه جنسيات السودان واليمن والمغرب المراتب الأولى ـ من وجهة نظر المبحوثين المصريين ـ باعتبارها الجنسيات الأكثر وداً تجاه المصريين. وهي جنسيات لا يعبر سلوك حكوماتها أو إعلامها عن تمسك بالمفاهيم القومية بالمعنى التقليدي، كما أن العلاقات السياسية بين الحكومة المصرية وحكومات هذه الدول كانت أقل توتراً بالقياس إلى علاقاتها مع حكومات الأطراف الثلاثة الأولى.

ووفقاً لهذه النتائج فإن الاستنتاج الإجمالي هو أن الهجرة أدت إلى بلورة قيم عكسية ومتنافرة مع فكرة الوحدة العربية. وهو استنتاج يبدو ظاهرياً بحتاً، نظراً لصعوبة القول إن توجهات العاملين كانت أكثر إيجابية إزاء مفهوم الوحدة قبل الهجرة للعمل. كما أن المفهوم في حد ذاته يمكن النظر إليه من زوايا ومستويات عدة لم تكن واضحة في استبيان الدراسة، ناهيك عن أن صغر حجم عينة البحث (٢٠١ مبحوث فقط) يبرر إبداء التحفظ على ما انتهت إليه الدراسة من نتائج. ومع ذلك فمن الممكن النظر إلى هذا الاستنتاج باعتباره مؤشراً على بلورة قناعات علمية بوجود علاقة سلبية

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٨٣.

بين هجرة العمالة ونمو التوجهات الوحدوية لدى العمالة المصرية المهاجرة. ومما يجدر ذكره أن مثل هذه الاستنتاجات ذات الطابع الميداني نسبياً تصاحبت مع بعض انطباعات واستنتاجات منطقية قامت على الملاحظة المباشرة لعدد من الظواهر المصاحبة لهجرة العمالة العربية، صبت في تدعيم الاتجاه نفسه، ولا سيما في الفترات الأولى من بدء عملية الهجرة على نطاق واسع[٣٨].

بيد أن هذه الاستنتاجات، والتي برزت في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات وكأنها تقويم لخبرة هجرة العمالة العربية في النصف الثاني من السبعينيات، وجدت ما يناقضها تماماً، ويُبرز لهجرة العمالة المصرية علاقة إيجابية بينها وبين نمو التوجهات الوحدوية وفقاً لأسس واقعية وليست دعائية أو مثالية أو نظرية بحتة. نشير في هذا الصدد إلى الاستنتاجات الإيجابية التي أبرزها المسح الميداني عن هجرة العمالة المصرية ـ والمشار إليه آنفاً ـ حول توجهات المصريين نحو الوحدة مع بلد عربي آخر، حيث «فضل كل من المهاجرين العائدين (٧٨,١ بالمئة) وغير المهاجرين (٧٤,٢ بالمئة) وأيضاً من هم خارج قوة العمل (٦٨,٨ بالمئة) الوحدة بين مصر وبلد عربي آخر»[٣٩]. وقد جاءت السعودية في المرتبة الأولى للبلدان المفضل الاتحاد معها لغناها المالي، وجاء السودان توأم مصر التاريخي في المرتبة الثانية، ثم جاءت الكويت ربما لطيب خبرة العمل بها في المرتبة الثالثة، الأمر الذي يعني أن «تجربة الهجرة للعمل بالدول العربية دعّمت التفضيل التوحدي للمهاجرين المصريين، بدرجة لا تقل عن حالة غير المهاجرين»[٤٠]، كما أنها «عمّقت من دور التقارب الاجتماعي كمقوم للتوحد بين الدول العربية»[٤١].

وتخلص الدراسة الميدانية إلى أن «التوجهات العربية للمصريين لم تضعف منذ منتصف السبعينيات، وأن خبرة الهجرة للعمل خارج مصر خلافاً للانطباعات السابقة، قد قوّت قليلاً من هذه التوجهات. كذلك ظهر أن التوجهات العربية للمصريين كانت استجابة عقلانية لمجمل الظروف المحيطة بالوطن عامة، وبتجربة العمل بالدول النفطية خاصة»[٤٢]، كما اتضح «أن التوجهات العربية للمصريين كانت

---

(٣٨) من الأمثلة هنا: عادل حسين، «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، ص ١٦ ـ ٣١، وكذلك الآراء والاستنتاجات الانطباعية التي وردت في: فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، ص ١٩٢ ـ ١٩٣ (ولكنه تراجع عنها في ما بعد).

(٣٩) فرجاني، **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية**، الجدول رقم (٨ ـ ٢): «التوجهات نحو الوحدة مع بلد عربي آخر،» ص ٢٦٠.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

أقوى من غير المؤهلين ومحدودي التعليم، مما يعني أن أية تطورات ديمقراطية حقيقية في الوطن العربي يمكن أن تدعم فرص الوحدة العربية»[٤٣].

بعبارة أخرى، فإن الهجرة وإن لم تكن قد عملت على تنمية التوجهات الوحدوية للمصريين، فإنها على الأقل لم تضعفها. في حين يمكن القول إن هؤلاء الذين تمسكوا بخيار الوحدة مع أي بلد عربي باتوا يقيمون حكمهم على أساس تجربة واقعية من التعامل المباشر مع المجتمعات الأخرى، وباتوا أكثر قابلية على توقع وانتظار النتائج والآثار الايجابية لمثل هذا التعامل الواقعي رغم ما قد يتضمنه من مشكلات وتنافسات ومشاعر غير ودية أحياناً على الصعيد الشخصي أو الجماعي. ومما تجدر ملاحظته أن زمن إجراء المسح في منتصف الثمانينيات كان يعج بخليط من الإشارات المتضاربة بين مصر والدول العربية. ومن الناحية الرسمية كانت المقاطعة الرسمية هي السمة الغالبة، ومع ذلك فقد عبر المصريون عن توجه وحدوي، بما يعني أن الرؤية العقلانية الناتجة عن خبرة الهجرة كانت لها الغلبة على الاعتبارات الأخرى، وبخاصة علاقات الحكومات العربية بعضها ببعضها الأخر.

٣ ـ تأثير المقاطعة العربية في حركة العمالة المصرية

سبقت الإشارة إلى أن منحنى تطور هجرة العمالة المصرية في النصف الثاني من السبعينيات كان يتجه إلى زيادة نصيب العاملين المصريين في الحجم الكلي للعمالة الوافدة، وأن نسبة المصريين لم تقل عن ثلث حجم العمالة الوافدة بما فيها العمالة الآسيوية والعربية كما كان الحال في مطلع الثمانينيات. إلا أن هذا الاتجاه نحو زيادة حجم العمالة بصورة مطلقة لم يكن اتجاهاً غالباً لدى كل الدول النفطية المستقبلة للعمالة، وهنا يبرز واحد من الفوارق المهمة بين الدول العربية المستقبلة للعمالة فيما يتعلق بعلاقتها بالعمالة المصرية.

ومن الناحية الرسمية، فإن المقاطعة العربية كانت مصممة بحيث تتجه إلى إحكام العزلة على النظام الحاكم في مصر، وتمت التفرقة بين الشعب والنظام لهذا الغرض، وكان هناك حرص كبير من الدول العربية على تلك التفرقة، التي سمحت بالفعل باستمرار العديد من مظاهر التعامل الشعبي بين المصريين كأفراد وكجماعات والمجتمعات العربية الأخرى بما فيها مجتمعات الدول الأكثر مغالاة في معارضة السياسية المصرية في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات. ويبرز هنا العراق كأحد الأمثلة البارزة في هذا الصدد.

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

ويشير الجدول رقم (٤ ـ ٣) الذي يتضمن تقديرات العاملين المصريين عبر ثلاث لحظات زمنية مختلفة تفصل بين كل منها خمس سنوات وموزعين على الدول العربية المستقبلة للعمالة، يشير إلى أن العمالة المصرية قد تضاعفت ثلاث مرات خلال عقد واحد، حيث ارتفع إجماليها من ٣٩٧,٥٤٥ عاملاً حسب تقدير عام ١٩٧٥ إلى ١,٢١٠,٠٠٠ عامل حسب تقدير عام ١٩٨٥. وهو ما يوضح أن عملية المقاطعة لم يكن لها تأثير يُذكر في حركة انتقال واستقبال العاملين المصريين في البلدان العربية من الناحية الكلية، الأمر الذي يتوافق إجمالاً مع ما نصت عليه قرارات المقاطعة ذاتها بعدم التعرض لأبناء الشعب المصري العاملين والموجودين في البلدان العربية، ورعاية مصالحهم وتعزيز انتمائهم القومي العروبي.

وتشير بيانات الجدول أيضاً إلى أن عدم التأثر السلبي من الناحية الاجمالية لم يكن يمثل اتجاهاً عاماً لدى كل الدول العربية، وبصفة خاصة الدول العربية الخمس الكبرى المستقبلة للعمالة المصرية، والتي اختلفت اتجاهات تطور وأحجام ونسب العمالة المصرية بها في الفترة الزمنية محل الدراسة بين لحظة زمنية وأخرى، وتبرز هنا حالتان تمثلان نقيضاً لنفسيهما: **الأولى** هي الحالة الليبية، **والثانية** هي الحالة العراقية (انظر الشكل (رقم ٤ ـ ٢)).

فالحالة الليبية تمثل اتجاهاً هابطاً في ما يتعلق باستقبال العمالة المصرية، حيث انخفض فيها حجم العمالة المصرية انخفاضاً حاداً ما بين بداية العقد ونهايته، وجاءت نسبة الانخفاض لتصل إلى ٨٦ بالمئة. وفي حين استقبلت ليبيا ٥٨ بالمئة من إجمالي العمالة المصرية في منتصف السبعينيات، فإنها لم تستقبل سوى ٣ بالمئة فقط في منتصف الثمانينيات. ويبدو مثل هذا الانخفاض جلياً في ضوء ما تعرضت له تحويلات المصريين العاملين في ليبيا من انخفاض حاد. ففي عام ١٩٧٤ حول المصريون العاملون في ليبيا ما قيمته ٣٩,٥ مليون جنيه، زادت إلى ٧٩ مليون جنيه في عام ١٩٧٦، ولكنها تعرضت إلى انهيار حاد في عام ١٩٨١، حيث لم يحول من بقي من المصريين العاملين هناك سوى ٠,١ مليون جنيه فقط[٤٤].

---

(٤٤) الأرقام مأخوذة من: مصر، المجالس القومية المتخصصة، اقتصاديات استخدام مدخرات المصريين (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٣)، الجدول رقم (٦): «المبالغ التي تنازل عنها المصريون العاملون بالخارج لمجمع النقد الأجنبي بالمصارف المعتمدة موزعة حسب البلاد، ١٩٧٤ ـ ١٩٨١»، ص ٨٨.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

تقديرات العاملين المصريين ونسبتهم المئوية موزعين على الدول العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (سنوات مختارة)

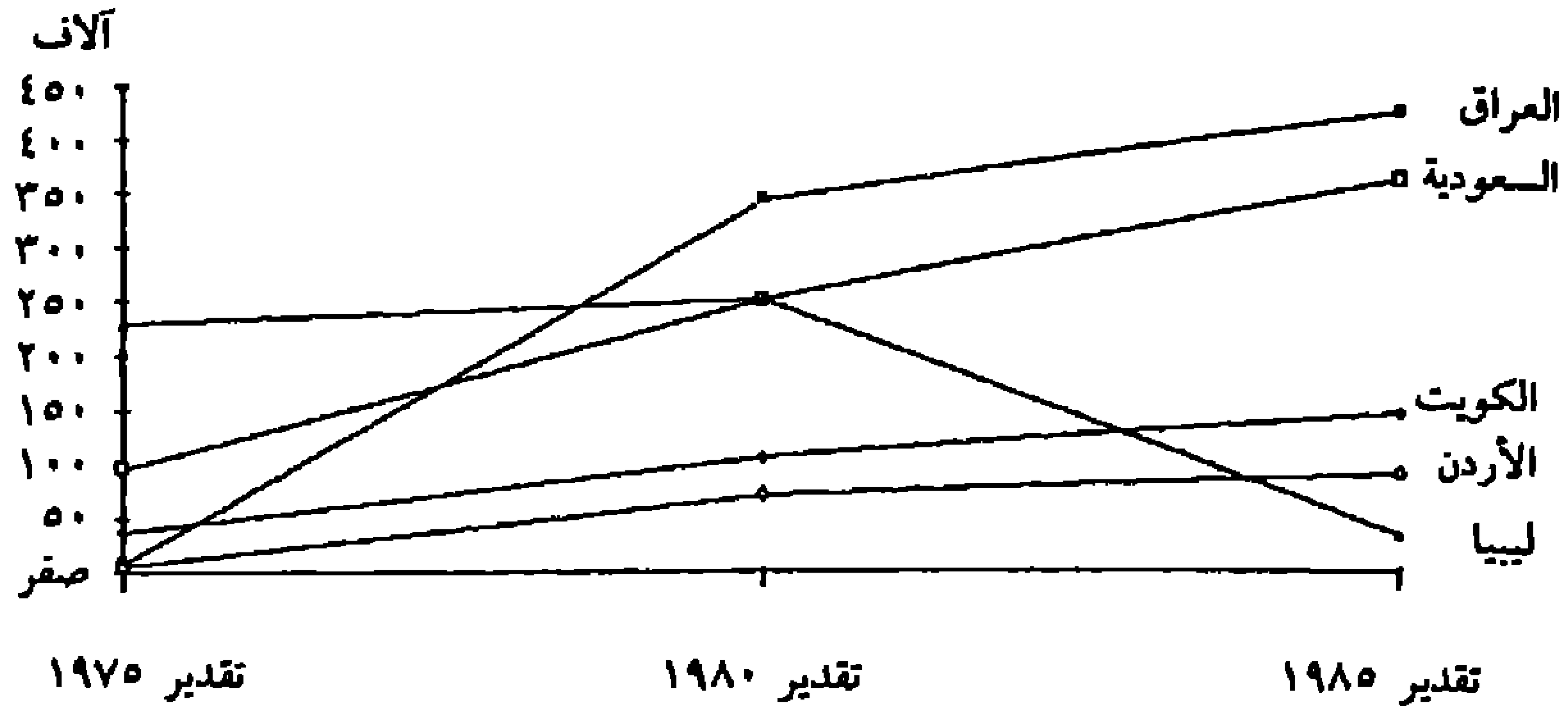
البلد	تقديرات ١٩٧٥	النسبة المئوية	تقديرات ١٩٨٠	النسبة المئوية	تقديرات ١٩٨٥	النسبة المئوية
السعودية	٩٥٠٠٠	٢٣,٩٠	٢٥٠٠٠٠	٢٣,٦٦	٣٦١٠٠٠	٢٩,٨٣
ليبيا	٢٢٩٥٠٠	٥٧,٧٣	٢٥٠٠٠٠	٢٣,٦٦	٣٣٠٠٠	٢,٧٣
الكويت	٣٧٥٥٨	٩,٤٥	١٠٥٠٠٠	٩,٩٤	١٤٥٠٠٠	١١,٩٨
الإمارات	١٢٥٠٠	٣,١٤	٢٢١٠٠	٢,٠٩	غ.م.	٠,٠٠
الأردن	٥٣٠٠	١,٣٣	٧٠٠٠٠	٦,٦٣	٩٠٠٠٠	٧,٤٤
العراق	٧٠٠٠	١,٧٦	٣٤٢٠٠٠	٣٢,٣٧	٤٢٤٠٠٠	٣٥,٠٤
قطر	٢٨٥٠	٠,٧٢	٥٧٥٠	٠,٥٤	غ.م.	٠,٠٠
عُمان	٤٦٠٠	١,١٦	٦٣٠٠	٠,٦٠	غ.م.	٠,٠٠
البحرين	١٢٣٧	٠,٣١	١٣٥٠	٠,١٣	غ.م.	٠,٠٠
اليمن العربية	٢٠٠٠	٠,٥٠	٤٠٠٠	٠,٣٨	غ.م.	٠,٠٠
دول عربية أخرى	غ.م.	٠,٠٠	غ.م.	٠,٠٠	١٥٧٠٠٠	١٢,٩٨
المجموع	٣٩٧٥٤٥	١٠٠	١٠٥٦٥٠٠	١٠٠	١٢١٠٠٠٠	١٠٠

المصادر: بالنسبة إلى تقديرات عام ١٩٧٥، أخذت من: John Stace Birks and Clive A. Sinclair, *Human Capital on the Nile: Development and Emigration in the Arab Republic of Egypt and in the Democratic Republic of the Sudan* (Geneva: International Labour Office, 1978),
نقلاً عن: محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٤، مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، الجدول رقم (٢ ـ ٦)، ص ٤٠.

أما بالنسبة إلى تقديرات عام ١٩٨٠، فقد أخذت نقلاً عن: ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**، ط ٣ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، الجدول رقم (١ ـ ٢٧)، ص ٧٦. وأخذت تقديرات عام ١٩٨٥ من الجدول رقم (١ ـ ٢٨)، ص ٧٩ من المصدر الأخير. وتجدر الاشارة إلى أن النسب المئوية لتقديرات عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ من وضع الباحث.

الشكل رقم (٤ ـ ٢)

اتجاهات تطور العمالة المصرية في الدول العربية الخمس الأكبر المستقبلة للعمالة، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (سنوات مختارة)



وفيما يتعلق **بالحالة العراقية** فإنها تمثل النقيض التام للحالة الليبية، وتعبر عن اتجاه تصاعدي حاد، حيث ارتفعت فيها أحجام العمالة المصرية ارتفاعاً هائلاً، إذ تضاعفت ٦٠ مرة في غضون السنوات العشر محل الدراسة، وصارت تستقطب حوالى ٣٥ بالمئة من إجمالي العمالة المصرية المهاجرة تبعاً لتقديرات منتصف الثمانينيات، في حين لم تستقبل سوى ١,٨ بالمئة في منتصف السبعينيات.

ويتوافق اتجاه العمالة المصرية الهابط في حالة ليبيا مع حالة التنافر والصراع التي تسيّدت علاقات البلدين فيما بعد ١٩٧٤ وصاعداً، وذلك على عكس الحالة العراقية التي فتحت أبوابها أمام العمالة المصرية، رغم قيام العراق بقيادة حملة مقاطعة النظام المصري عربياً نتيجة التحولات الكيفية التي اتخذها على صعيد القضية الفلسطينية، بعد زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، ووصلت إلى قمتها مع توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل في آذار/مارس ١٩٧٩. ويصعب القول إن فتح العراق أبوابه ـ وتحديداً مع سنوات الثمانينيات الأولى ـ أمام العمالة المصرية، كان تعبيراً عن تمسك حرفي بقرارات المقاطعة العربية التي وضعت حدوداً بين الشعب والنظام في مصر. وثمة محددات داخلية ـ عراقية كانت وراء الزيادة الهائلة في حجم العمالة المصرية التي توجهت إلى العراق في نهاية السبعينيات وما بعدها. ومن بين هذه المحددات، **أولاً**، الخطط التنموية الطموحة التي باشر العراق تنفيذها بعد ارتفاع أسعار النفط. وثانياً تداعيات الحرب مع إيران، وما أدت إليه من تعاظم حاجة العراق

إلى تأييد الدول العربية كافة بغض النظر عن وجود خلافات معها حول قضايا عربية أخرى، وإلى مزيد من العمالة المدربة والقادرة على إدارة عجلة الاقتصاد العراقي بعد أن تم استيعاب نسبة كبيرة من العمالة العراقية المحلية كجنود على جبهات القتال. وثالثاً ما يتمتع به العراق من حرية انتقال العمالة العربية إليه دون قيود، اللهم الا عند المغادرة «للتأكد من وفاء العمال العرب بالتزاماتهم التعاقدية من قانونية المغادرة وشرعية تحويل ادخاراتهم في أطر القوانين السارية»[٤٥].

أدت هذه السمات ليس فقط إلى استقطاب الجزء الأكبر من العمالة المصرية المهاجرة، ولكن أيضاً شمولها كل أنواع المهارات، «والجزء الأكبر منها كان من العمال غير المهرة، ويضمون في كثير من الأحيان فلاحين من أنحاء مصر المختلفة، يغادرونها لأول مرة حيث ينتقلون إلى العراق لتجربة حظهم لعلهم يستطيعون الحصول على عمل يؤهلهم لتحقيق قدر من الادخار»[٤٦].

وبالنسبة إلى الحالات الثلاث الأخرى فإنها تمثل اتجاهاً صاعداً، يمكن وصفه بالتصاعد المتدرج البسيط، كما في حالتي السعودية والكويت اللتين تضاعف فيهما حجم العمالة المصرية خلال العقد نفسه ٤ مرات. أما حالة الأردن فتمثل بدورها حالة تصاعد أكبر من المتوسط بالرغم من أن العمالة المصرية تضاعفت فيها ١٧ مرة خلال العقد نفسه. وتعطي تحويلات العاملين المصريين في السعودية مؤشراً على زيادة العمالة المصرية فيها بصفة مستمرة، إذ «ارتفع إجمالي تحويلات العاملين المصريين هناك من ٧,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٢٥٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨، ووصل إلى قمته في عام ١٩٨٠ حيث بلغ مجموع التحويلات ٣٨١ مليون جنيه»[٤٧].

هذه الاتجاهات الإجمالية في حركة العمالة المصرية عبر عقد كامل تزداد وضوحاً عند الإلمام ببعض التباينات التي ظهرت بين الدول العربية المستقبلة للعمالة المصرية. ووفقاً لبيانات المسح المشار إليه آنفاً، وتبعاً للجدول رقم (٤ ـ ٤) الذي يمثل تقدير العاملين المصريين الموجودين في الخارج حسب سنوات السفر لأول مرة، فإن اتجاه العمالة المصرية المهاجرة كان صاعداً على وجه الإجمال (انظر الشكل رقم (٤ ـ ٣)) رغم أنه تعرض لحالة انخفاض مؤقت كما في عام ١٩٧٦/١٩٧٧، وكانت نسبة الانخفاض ٢٦ بالمئة عن العام السابق. وهي فترة سابقة عن فترة المقاطعة العربية التي تقررت في عام ١٩٧٩، ولكنها لم تكن تخلو من توترات سياسية بين مصر والعديد من الدول العربية.

---

(٤٥) سعد الدين وعبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات،** ص ١٧٩.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(٤٧) مصر، المجالس القومية المتخصصة، المصدر نفسه، ص ٨٨.

الجدول رقم (٤ ـ ٤)

تقدير عدد المصريين الموجودين ويعملون في الدول العربية موزعين حسب سنوات السفر للعمل لأول مرة فيها للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧

(بالمئات)

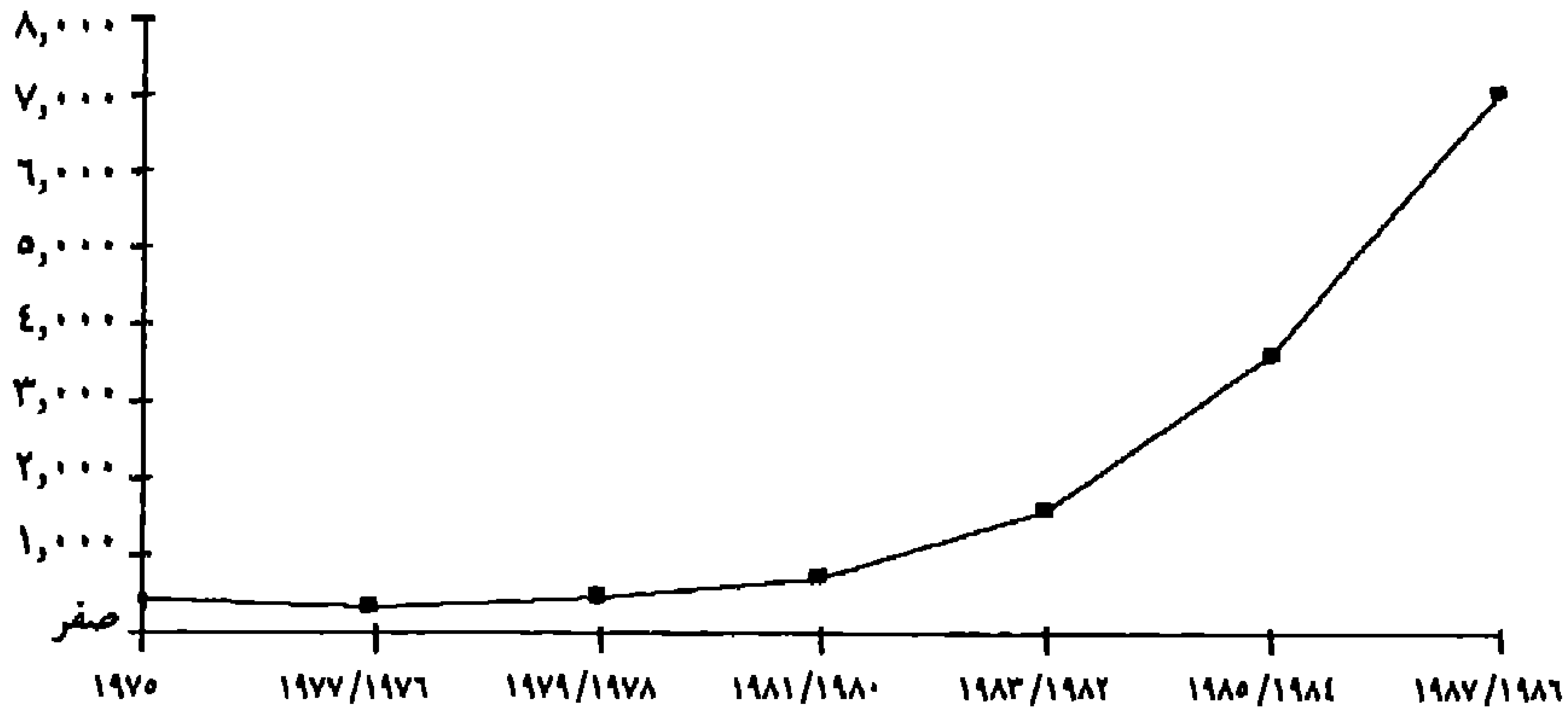
الدولة	١٩٧٥	١٩٧٧/١٩٧٦	١٩٧٩/١٩٧٨	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٣/١٩٨٢	١٩٨٥/١٩٨٤	١٩٨٧/١٩٨٦	الإجمالي
السعودية	١٧٣	١٤٨	٢٠٧	٢٣٨	٧٦١	١٢١٨	١٤٠٧	٤١٥٢
العراق	١٠١	٥٣	٢٥	٢٢١	٣٧٥	١٣٨٣	٤١٢٦	٦٢٨٤
الكويت	٩٦	٥٩	١٢٢	١٧٦	٣٢٨	٢٤٢	٢٥٩	١٢٨٢
الأردن	١١	٠	٠	١٣	١٤	٣٥١	١٠٣٢	١٤٢١
ليبيا	٢٥	٣٦	٤١	٠	٠	١٤	٣٩	١٥٥
اليمن	٠	٠	٠	٠	٢٢	٩٥	٣٧	١٥٤
الإمارات	١١	١١	٢٣	٤٤	٥٣	١٤٣	٦٣	٣٤٨
دول أخرى	١٣	١٣	٤١	١١	١٨	١٥٤	١١١	٣٦١
الإجمالي	٤٣٠	٣٢٠	٤٥٩	٧٠٣	١٥٧١	٣٦٠٠	٧٠٧٤	١٤١٥٧

المصدر: مستخرج من الجدول رقم (٣٩) في نتائج المسح، نقلاً عن: «تدفق هجرة العمالة وسياساتها في جمهورية مصر العربية،» ص ٤٣.

الشكل رقم (٤ ـ ٣)

اتجاه تطور إجمالي العاملين المصريين المهاجرين للدول العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧ (حسب سنوات السفر لأول مرة)

(بالمئات)



ويلاحظ أن هذا الاتجاه الإجمالي تضاعف مرتين بصورة سنوية تقريباً منذ عام ١٩٨٠ فصاعداً. ومن أبرز نتائج الجدول ما يلي:

أ ـ ان العاملين المصريين المتجهين للعمل في السعودية لأول مرة لم تنخفض أعدادهم إلا في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ فقط، أما باقي السنوات فكانت تعبر عن اتجاه تصاعدي متدرج. وبصفة عامة، فقد حافظت السعودية على مركزها الأول في استقطاب العمالة المصرية حتى عام ١٩٨٢/١٩٨٣، ثم احتلت المركز الثاني في استقطاب العمالة المصرية المسافرة للعمل لأول مرة بعد العراق الذي احتل المركز الأول في السنوات التالية وحتى عام ١٩٨٧.

ب ـ ان العراق لم يبرز كدولة مستقبلة للعمالة المصرية بصورة رئيسية إلا بعد ١٩٨٠ فصاعداً، ومتفوقاً بذلك على الكويت التي احتلت المركز الثاني بعد السعودية في النصف الثاني من السبعينيات، ثم المركز الثالث في النصف الثاني من الثمانينيات.

ج ـ ان كلاً من الكويت والأردن تناوب على المركز الثالث طوال فترة الدراسة. أما الإمارات فقد احتلت المركز الخامس، وعبرت عن اتجاه تصاعدي إجمالاً. في حين أن ليبيا برزت في بعض السنوات كدولة غير مستقبلة للعمالة المصرية، فضلاً عن أنها احتلت المركز السادس إجمالاً، متفوقة بذلك على اليمن بنسبة بسيطة للغاية.

وبالتالي فإن البيانات السابقة وما انطوت عليه من نتائج متعددة تؤكد استنتاجاً قوامه أن مجمل حركة العمالة المصرية، وبالرغم من الفروقات التي بدت بين الدول العربية من حيث توجهاتها إزاء العمالة المصرية، لم تتأثر سلباً بسبب المقاطعة العربية التي تقررت بحق مصر في عام ١٩٧٩، وظلت قائمة من الناحية الرسمية لمدة عقد كامل. وان أحد الأسباب الرئيسية التي تفسر ذلك يكمن فيما أنتجته عملية الهجرة ذاتها من تداخل وترابط بين قطاعات عريضة من المجتمع المصري والمجتمعات العربية الأخرى، فضلاً عن وجود حالة من الاعتماد المتبادل الواقعي بين خطط التنمية التي طُبقت في الدول العربية المستقبلة للعمالة واستمرار قيام العمالة المصرية بدورها التنموي.

إن هذه الحالة من التداخل والترابط هي التي كانت وراء التفرقة التي تضمنتها قرارات المقاطعة العربية بين النظام الحاكم في مصر والشعب المصري، والتي سمحت بالاستمرار في توظيف العمالة المصرية، وعدم الاضطرار إلى اتخاذ قرارات بترحيلها المفاجئ، بما ينطوي عليه هذا الأمر من ارتباكات داخلية غير مبررة وتقود حتماً إلى نتائج سلبية على مجمل الهيكل الاقتصادي في الدول المستقبلة لهذه العمالة[٤٨].

---

(٤٨) انظر تحليلاً لهذه النقطة في إطار عملية نمو الاعتماد المتبادل في الوطن العربي منذ منتصف السبعينيات فصاعداً، وعلاقة ذلك بالنفط، في: سعد الدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٤٥ ـ ٢٥٢.

خاتمة

مثلت ـ وما زالت تمثل ـ هجرة العمالة المصرية إلى الدول العربية واحدة من أكثر مظاهر التعامل البشري المباشر بين المصريين والمجتمعات العربية شمولاً، الأمر الذي ينطوي على عديد من النتائج والآثار. وهي المرة الأولى منذ تبلور الدول القطرية في المنطقة العربية، التي تحدث فيها تعاملات بشرية مباشرة بمثل هذه الكثافة، ولا تقتصر على العناصر المهاجرة وحدها، ولكنها تشمل المجتمع كله سواء المجتمع المرسِل للعمالة أو المستقبل لها. وبالرغم من أن هذه العملية ولّدت العديد من النتائج والآثار التي تختلط فيها الجوانب السلبية بالأخرى الإيجابية، فإن النظر إليها من زاوية التعامل البشري يدفع إلى إبراز واحدة من أهم تلك النتائج إيجابية، ونعني حدوث حالة من الترابط والتداخل بين المجتمعات والنظم العربية. وهي حالة تقوم على أسس واقعية وليس مجرد افتراضات نظرية أو آمال قومية كلاسيكية، كما تلعب فيها المبادرة الفردية الدور الأكبر، وتقل فيها هيمنة الحكومات إلى حد بعيد.

وما يهمنا في هذه الخاتمة هو التأكيد على عدد من الأمور المهمة:

١ ـ ان ظاهرة الهجرة المصرية من أجل العمل في البلدان العربية الأخرى النفطية منها وغير النفطية، كانت جزءاً من ظاهرة أكبر وأشمل، وهي ظاهرة انتقال العمالة العربية من الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية إلى الدول العربية الغنية ذات الكثافة السكانية القليلة، وان هذه الظاهرة ارتبطت تحديداً بنمو المداخيل المالية للدول النفطية بطريقة غير مسبوقة وفي فترة زمنية قصيرة للغاية، وولوجها عمليات تنمية وبناء للبنية الأساسية الواسعة المدى.

٢ ـ ان هناك جملة من العوامل والأسباب التي تضافرت معاً وكانت وراء قيام العمالة المصرية بالهجرة المؤقتة لغرض العمل في الدول العربية النفطية وغير النفطية، منها أسباب اقتصادية طاردة وأخرى جاذبة، فضلاً عن سمات هيكلية مرتبطة بدرجة نمو الدولة المصرية بالمقارنة مع نظيراتها من الدول العربية، وسمات خاصة بالعمالة المصرية نفسها مقارنة بغيرها من العمالة الوافدة.

٣ ـ ان هجرة العمالة العربية المؤقتة أنتجت آثاراً بعيدة المدى اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ونالت حظاً كبيراً من البحث والدراسة، سواء في جانب الدول والمجتمعات المستقبلة للعمالة، أو في جانب الدول والمجتمعات المرسلة للعمالة، وان مصر لم تخرج عن هذه القاعدة، بل ربما شكّلت مثالاً بارزاً للدول المرسلة للعمالة، وحالة نموذجية في معرفة تلك الآثار بجوانبها السلبية والايجابية معاً.

٤ ـ ان العمالة المصرية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي العمالة الوافدة إلى هذه الدول، لم تقل عن ثلث إجمالي العمالة الوافدة إلى مجموع الدول العربية في اللحظات الزمنية المختلفة.

٥ ـ ان العمالة المصرية المهاجرة شملت كافة التخصصات المهنية، وتوجهت إلى كل الدول العربية المستقبلة للعمالة، بما يعكس قيامها بدور تنموي شامل وفي كل المجالات التي تطلبتها عمليات التنمية التي نفذت في الدول العربية.

٦ ـ انه نظراً لتبلور حالة من التداخل والترابط الواقعي بين المجتمعات العربية، فإن المقاطعة العربية التي طبقت ضد مصر بعد ١٩٧٩ لم تؤثر في حركة هجرة العمالة المصرية، بل أكثر من ذلك، فقد أظهرت الدول العربية المستقبلة للعمالة المصرية حرصاً على تجنب اتخاذ اجراءات بحق العمالة المصرية بغية ألا تؤثر تلك القرارات في خطط التنمية المطبقة لديها.

ثانياً: السياحة العربية في مصر

تمهيد

تدخل التعاملات السياحية في نطاق التعاملات البشرية التي تزيد فيها قدرة الفرد في ظل الظروف الطبيعية على اتخاذ قرار بالسفر إلى بلد معين دون تدخل مباشر من حكومته. وفي حالات استثنائية مثل الحروب وحالات قطع العلاقات والتوتر المتزايد والتعليمات المباشرة من حكومة البلد تقل قدرة الفرد على اتخاذ مثل هذا القرار. وهناك عوامل عديدة تدخل في قرار الفرد ـ أو مجموعة معينة ـ بالسفر إلى بلد بذاته من أجل السياحة، تعرف بعوامل الجذب السياحي، منها مدى توافر مجالات الترفيه المختلفة، وتوافر أسباب الزيارة من آثار ومقومات للعلاج، والإقامة المناسبة، وعنصر اللغة، والقرب الجغرافي، والقدرة المالية للفرد السائح، وتوافر المواصلات المناسبة من البلد المستهدف وإليه، وقابلية البلد المضيف على توفير حرية السفر والتنقل منه وإليه، ومدى توافر عنصر الأمان فيها، وعنصر الدعاية السياحية، إلى جانب عوامل تنظيمية مثل «فعالية الشركات السياحية والتنسيق بين مختلف الخدمات، والوعي السياحي لدى المواطنين وتوافر العمالة السياحية المدربة»[٤٩].

تستقطب السياحة اهتمام الدول والمجتمعات، سواء أكانت دولاً جاذبة للسائحين أو مصدرة لهم. ويزيد الاهتمام من قبل الدول الجاذبة نظراً لما تلعبه السياحة من أدوار مهمة في الاقتصاد القومي، من خلال ما «تحدثه من آثار إيجابية على ميزان المدفوعات وتوفير العملة الأجنبية، وإتاحة فرص للعمالة نتيجة الرواج الذي يحدثه السائحون في المناطق السياحية. كما توفر للحكومات أوعية ضريبية من خلال

---

(٤٩) مصطفى زيتون، اقتصاديات السياحة، كتاب الأهرام الاقتصادي؛ ٦٦ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٣)، ص ٧.

فرض ضرائب ورسوم على الأنشطة السياحية المختلفة، وتزيد الطلب على الصناعات والخدمات المتصلة بها كالبناء والأثاث والمنتجات الحرفية»(٥٠).

وهناك أنواع عدة للسياحة مثل السياحة لغرض الترفيه أو زيارة الآثار التاريخية، أو للاستشفاء، ولغرض الإقامة، أو المشاركة في الندوات العلمية، وزيارة الأماكن الدينية. وتتوافر في مصر معظم - إن لم يكن كل - هذه الأنواع من السياحة. وتعد مصر بؤرة جذب سياحي لمحيطها العربي خاصة، كما هي نقطة جذب في سياق السياحة الدولية عموماً. «وبتتبع تطور الحركة السياحية الدولية في مصر منذ الأخذ بأسلوب التخطيط في عام ١٩٦٠، نجد أنه خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٧، والتي اتسمت باتساع الحركة السياحية العالمية، بدأت مصر تتطلع إلى أن يكون لها نصيب من هذه الحركة، فبدأت نهضة السياحة فيها من خلال اهتمام الدولة الذي تجلى في انشاء وزارة السياحة والعديد من الفنادق في تلك الفترة. وكانت هناك محاولات لخلق مقومات الجذب السياحي من الخارج. ودخلت مصر سوق السياحة العالمية فتارة تجذب منه شريحة لا بأس بها، وتارة أخرى تهبط فيها السياحة لأسباب خارجة عن إرادتها، وفي الفترة بعد سنة ١٩٦٧ شهدت السياحة في مصر ركوداً نتيجة لعوامل سياسية، واستمر الحال على ذات الوضع خلال فترة الحرب، ولكن ما لبثت السياحة أن استعادت نشاطها عقب حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣، ثم كانت أحداث ١٩٨١ التي تمخضت عن اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات والتي كان لها أثر كبير على هبوط الحركة السياحية لفترة قصيرة، ولكن السياحة لم تلبث أن استعادت مسيرتها الأولى»(٥١).

١ - نظرة كلية على تطور السياحة العربية

تأثرت السياحة الدولية لمصر بمناخ الانفتاح السياسي والاقتصادي منذ ١٩٧٤، وبتخفيف القيود التي كانت مفروضة على السفر والانتقال للمصريين والأجانب على السواء. وترافق مع ذلك اتجاه الدولة للاعتماد على السياحة كأحد مصادر الدخل القومي إلى جانب المصادر الأخرى الرئيسية مثل تحويلات العاملين المصريين في الخارج وعوائد قناة السويس بعد إعادة افتتاحها في ١٩٧٥. وتشير الإيرادات السياحية طوال عقد السبعينيات إلى زيادة مطردة عكست نمو حركة السياحة الدولية إلى مصر بشكل عام، حيث تطورت الإيرادات السياحية من ٢٧ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧١ إلى ٤٠١ مليون جنيه مصري في عام ١٩٨٠، أي أن الإيرادات السياحية تضاعفت

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٥١) مصر، مجلس الشورى، لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة والقوى العاملة، **تنمية السياحة في مصر**، سلسلة تقارير مجلس الشورى؛ ٤ (القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والنشر، [د. ت.])، ص ٢١.

إحدى عشرة مرة خلال عقد واحد، وهي نسبة عالية جداً.

وبالنظر إلى بيانات الجدولين رقمي (٤ ـ ٥) و(٤ ـ ٦) الخاصين بتطور حركة السياحة الدولية إلى مصر وتطور الليالي السياحية خلال الفترة ١٩٧٠/١٩٨١، يتضح ما يلي:

أ ـ ان هناك زيادة مطردة في إجمالي عدد السائحين إلى مصر، سواء أكانوا عرباً أم أجانب، إذ ارتفع الرقم الإجمالي للسائحين من ٣٥٨ ألف سائح في عام ١٩٧٠ إلى ١,٣٦٧,٠٠٠ سائح في عام ١٩٨١، أي أن الرقم الإجمالي تضاعف أربع مرات خلال عقد واحد.

ب ـ ان إجمالي عدد السائحين العرب شكلوا قطاعاً مهماً من إجمالي حركة السياحة الدولية لمصر، حيث ساهموا بنسبة ٤٩ بالمئة من إجمالي عدد السائحين طوال فترة الدراسة. غير أن نسب مساهمة السائحين العرب إلى إجمالي السياحة الدولية لمصر قد اختلفت من سنة إلى أخرى، وقد تحققت أكبر نسبة للسائحين العرب في عام ١٩٧٠ حيث سجلت ٦٥ بالمئة، وجاءت أقل نسبة في عام ١٩٧٩ حيث سجلت ٣٧ بالمئة فقط، وهو العام الذي تقررت فيه إجراءات المقاطعة العربية ضد مصر. ويعد المكون العربي في حركة السياحة الدولية لمصر كبيراً ولم يقل عن الثلث بأي حال.

ج ـ في ما يتعلق بالليالي السياحية، فإن مساهمة السائحين العرب شكلت ٥٩ بالمئة من جملة الليالي السياحية التي قضاها السائحون في مصر طوال فترة الدراسة، فيما يعكس طول فترة إقامة السائحين العرب مقارنة بنظرائهم الأجانب. وقد حقق السائحون العرب أكبر مساهمة في الليالي السياحية في عام ١٩٧٠ بنسبة ٧٧ بالمئة، وكانت أقل مساهمة في عام ١٩٨٠ بنسبة ٤٤ بالمئة. ولما كانت الإيرادات السياحية عبارة عن علاقة مركبة بين أعداد السائحين وطول فترة الإقامة، فيمكن القول إن النسبة الأكبر والتي تصل إلى ٦٠ بالمئة من جملة الإيرادات السياحية التي حققتها مصر في عقد السبعينيات تعود إلى السياحة العربية، الأمر الذي يعكس أهميتها وخصوصيتها بالنسبة لحركة السياحة الدولية لمصر إجمالاً.

د ـ ان أعداد السائحين العرب عبرت عن اتجاه تصاعدي في الفترة من ١٩٧١ وحتى ١٩٧٦ (انظر الشكل رقم (٤ ـ ٤))، إذ ارتفع الإجمالي من ٢٣١ ألف سائح إلى ٥٠٥ آلاف سائح، ثم اتجهت تلك الأعداد إلى الانخفاض التدريجي في السنوات ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩، حيث حققت أرقاماً إجمالية: ٤٧٥ ألف سائح و٤٥٥ ألف سائح و٣٩٧ ألف سائح على التوالي. وجاءت نسب الانخفاض ٦ بالمئة و٤,٥ بالمئة و١٧ بالمئة على التوالي. ويمكن أن تعزى هذه الانخفاضات إلى حالة التوتر السياسي التي عانتها علاقات مصر العربية في هذه السنوات. كما يمكن أن تُعزى إلى تغير نسبي حدث في توجهات السائحين العرب في تلك الفترة، دفع بهم إلى الابتعاد مؤقتاً عن

بؤر الجذب السياحية التقليدية لهم ومن بينها مصر، والذهاب إلى مناطق سياحية جديدة خاصة في أوروبا. وساعد على ذلك ارتفاع دخول البلدان العربية النفطية في تلك الفترة، وهي البلدان الرئيسية المصدرة للسائحين العرب إلى مصر.

الجدول رقم (٤ ـ ٥)

تطور حركة السياحة الدولية إلى مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ مقسمة إلى عرب وغير عرب

(الأرقام بالألف)

السنة	السائحون العرب	السائحون غير العرب	الإجمالي	السائحون العرب (بالمئة)	السائحون غير العرب (بالمئة)
١٩٧٠	٢٣١	١٢٧	٣٥٨	٦٥	٣٥
١٩٧١	٢٦٠	١٦٨	٤٢٨	٦١	٣٩
١٩٧٢	٣١٤	٢٢٧	٥٤١	٥٨	٤٢
١٩٧٣	٣٣٣	٢٠٢	٥٣٥	٦٢	٣٨
١٩٧٤	٤١٢	٢٦٤	٦٧٦	٦١	٣٩
١٩٧٥	٤٣٨	٣٥٥	٧٩٣	٥٥	٤٥
١٩٧٦	٥٠٥	٤٧٩	٩٨٤	٥١	٤٩
١٩٧٧	٤٧٥	٥٣٩	١٠١٤	٤٧	٥٣
١٩٧٨	٤٥٥	٥٧	١٠٥٢	٤٣	٥٧
١٩٧٩	٣٩٧	٦٦٧	١٠٦٤	٣٧	٦٣
١٩٨٠	٤٩٧	٧٧٤	١٢٥٣	٣٨	٦٢
١٩٨١	٥٧٨	٧٨٩	١٣٦٧	٤٢	٥٨
الإجمالي	٤٨٧٧	٥١٧٧	١٠٠٥٤	٤٩	٥١

ملاحظة: النسب المئوية من وضع الباحث.

المصدر: مستخرج من الجدول رقم (٣) في: مصر، مجلس الشورى، لجنة الانتاج الصناعي والطاقة والقوى العاملة، تنمية السياحة في مصر، سلسلة تقارير مجلس الشورى؛ ٤ (القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والنشر، [د.ت.])، ص ٨٤.

الجدول رقم (٤ ـ ٦)

تطور الإيرادات السياحية وعدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون في مصر حسب الجنسيات، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

(الأرقام بالألف)

السنة	ليال عربية	ليال غير عربية	الإجمالي	الليالي العربية (بالمئة)	الليالي غير العربية (بالمئة)	الإيرادات السياحية (*)
١٩٧١	٤٦٢٠	١٣٦٨	٥٩٨٨	٧٧	٢٣	٤٨
١٩٧٢	٤٨٢٢	١٨٠٤	٦٦٢٦	٧٣	٢٧	٦٠
١٩٧٣	٤٦٩٢	١٧٠١	٦٣٩٣	٧٣	٢٧	٦١
١٩٧٤	٤٥٤٤	١٧٥٠	٦٢٩٤	٧٢	٢٨	٧٥
١٩٧٥	٣٦٢١	٢٢٣٣	٥٨٥٤	٦٢	٣٨	١٠٩
١٩٧٦	٤٠٨١	٢٧١٥	٦٧٩٦	٦٠	٤٠	١٨٥
١٩٧٧	٣٥٢٩	٢٨١٠	٦٣٣٩	٥٦	٤٤	٢٨٧
١٩٧٨	٣٧١٧	٣٤٢٠	٧١٣٧	٥٢	٤٨	٤٠٩
١٩٧٩	٣٤٠٨	٣٦٩٦	٧١٠٤	٤٨	٥٢	٣٦٥
١٩٨٠	٣٥٩٥	٤٤٨٩	٨٠٨٤	٤٤	٥٦	٤١٠
١٩٨١	٤٦٣٦	٥١٦٩	٩٨٠٥	٤٧	٥٣	٣١٥
الإجمالي	٤٥٢٦٥	٣١١٥٥	٧٦٤٢٠	٥٩	٤١	٢٣١٤

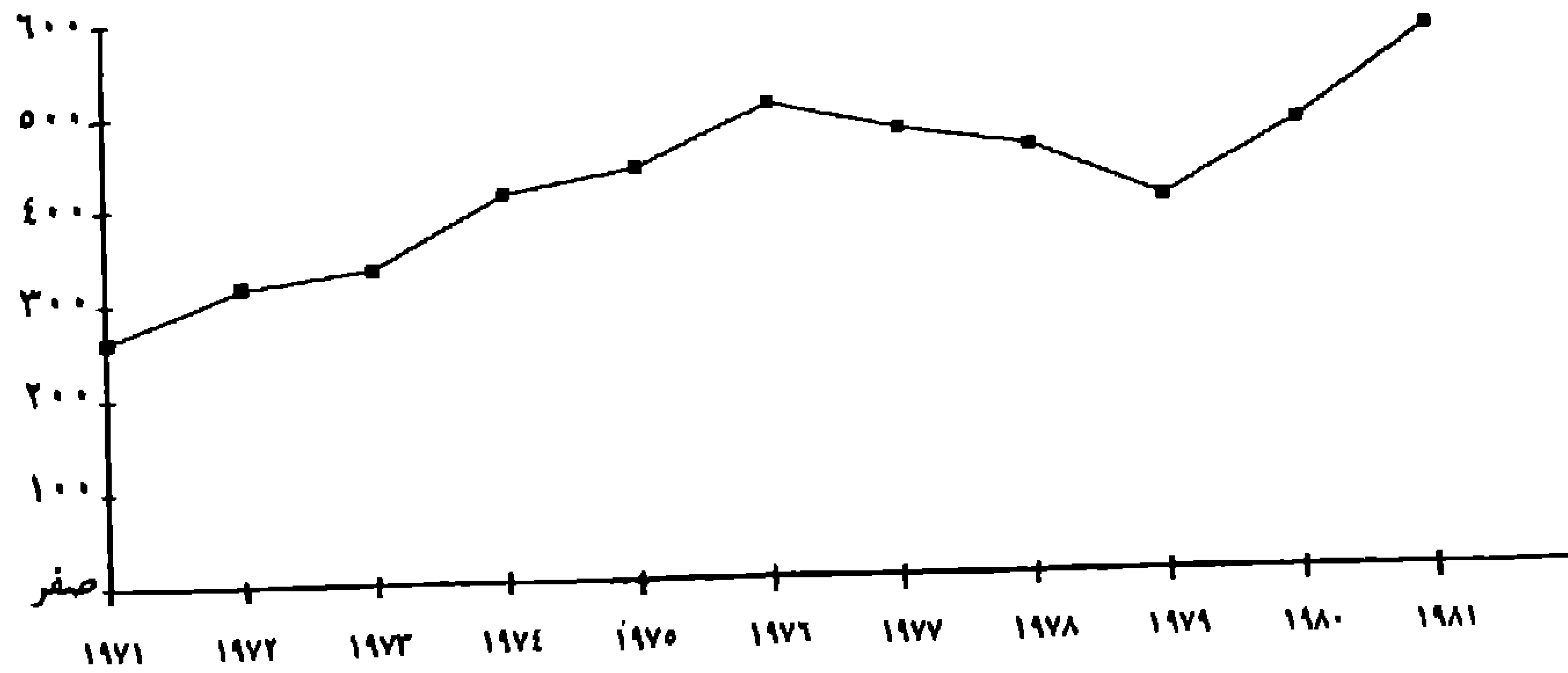
ملاحظة: النسب المئوية من وضع الباحث.

(*) الإيرادات بالمليون جنيه مصري.

المصدر: مستخرج من بيانات الجداول أرقام (٤)، (٥) و(١٢) في: المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٦ و٩٤.

الشكل رقم (٤ ـ ٤)

تطور أعداد السائحين العرب، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



ومما تجدر ملاحظته أن نسبة الانخفاض في أعداد السائحين العرب لم تكن كبيرة، كما أنها لم تؤثر في حركة السياحة الدولية لمصر في هذه السنوات. ويرجع ذلك إلى أن هذه السنوات الثلاث ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ شهدت زيادات مطردة في إجمالي السائحين إلى مصر، إذ ارتفع إجمالي السائحين من ١,٠٠٤,٠٠٠ سائح في عام ١٩٧٧ إلى ١,٠٥٢,٠٠٠ سائح، ثم إلى ١,٠٦٤,٠٠٠ سائح. بعبارة أخرى، إن الانخفاض الذي حدث في إجمالي السائحين العرب في هذه السنوات الثلاث قد تم تعويضه من خلال الزيادات التي حدثت في أعداد السائحين غير العرب بصفة عامة إلى مصر.

٢ ـ حدود آثار المقاطعة على حركة السياحة العربية لمصر

تكشف بيانات الجدولين المشار إليهما أن الأرقام الإجمالية للسائحين العرب عادت مرة أخرى إلى الارتفاع التدريجي في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، حيث سجلت ٤٧٩ ألف سائح و٥٧٨ ألف سائح على التوالي، وجاءت نسبة الزيادة ٢١ بالمئة لكل عام. وهنا تبدو مفارقة مهمة، حيث ارتفعت أعداد السائحين العرب في الوقت الذي تقررت فيه المقاطعة العربية، وذلك على عكس السنوات الثلاث السابقة والتي عبرت عن اتجاه تنازلي لمجرد وجود حالة توتر سياسي بين الحكومة المصرية وعدد من الحكومات العربية حول نتائج زيارة القدس عام ١٩٧٧. وتدل هذه المفارقة على أمرين: **أولهما** أن الاتجاه التنازلي في أعداد السائحين العرب في السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ لم يكن اتجاهاً عاماً، ولكنه عكس حالة التوتر بصورة مؤقتة وعابرة في الوقت نفسه. **الثاني** أن قرار الحكومات العربية بصورة شبه جماعية بمقاطعة مصر لم يعكس نفسه على سلوك بعض الشعوب العربية أو جزء منها إزاءها بالدرجة المفترضة، حيث حدث العكس، وبدلاً من أن يحدث مزيد من الانخفاض في أعداد السائحين العرب إلى مصر في السنوات التالية لعام ١٩٧٩، حدث العكس وزادت أعداد السائحين، محققة نسب زيادة سنوية وصلت إلى ٢١ بالمئة.

ترافق مع الزيادات في الأعداد الإجمالية للسائحين زيادات في عدد الليالي السياحية العربية، وجاءت نسبة الزيادة ٥ بالمئة و٢٩ بالمئة للعامين ١٩٨٠ و١٩٨١ في التوالي، الأمر الذي يدلل على محدودية التأثير السلبي لاجراءات المقاطعة العربية على هذا النوع من التعامل الشعبي بين الدول العربية من جهة، ومصر من جهة أخرى.

واقع الأمر أن التأثير السلبي المحدود للمقاطعة العربية في التدفق السياحي العربي لمصر لم يكن واحداً بالنسبة لكافة الجنسيات العربية، وهو ما تظهره بيانات الجدول رقم (٤ ـ ٧) الخاص بتطور أعداد السائحين العرب تبعاً لجنسياتهم في

السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨١[٥٢]. وربما من هذه الزاوية حدث ما يمكن وصفه بالتعويض الذاتي بين الجنسيات العربية. وبصفة عامة احتل السائحون السعوديون المرتبة الأولى بنسبة ٢٦,٥ ويليهم السائحون السودانيون بنسبة ١٨,٤ بالمئة ثم الفلسطينيون بنسبة ٨,٧ بالمئة. أما أقل عدد للسائحين العرب فهم من حاملي الجنسية العراقية حيث وصلت نسبتهم إلى إجمالي السائحين إلى ٣,٥ بالمئة فقط (انظر الشكلين رقمي (٤ ـ ٥) و(٤ ـ ٦)).

ومما تجدر الاشارة إليه أن السائحين العرب تحت بند (أخرى) يضمون عشر جنسيات عربية هم جنسيات اليمن بشطريه آنذاك، ودولة الإمارات وعمان والبحرين والمغرب وتونس والجزائر وقطر والصومال. وقد حقق اجمالي السائحين من كل تلك الجنسيات نسبة ١٢,٧ بالمئة من إجمالي السائحين العرب خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨١)، أي بمتوسط حسابي قدره ١,٢٧ بالمئة لكل جنسية على حدة.

ومن خلال استقراء نسب وإجمالي السائحين العرب حسب المجموعات المختلفة كما هو موضح في الجدول رقم (٤ ـ ٨) الخاص بإجمالي ونسب السائحين العرب تبعاً للمجموعات، يتضح أن هناك ثلاث مجموعات على النحو التالي:

أ ـ مجموعة الجنسيات العربية التي تأثرت سلباً، وعبرت عن اتجاه تنازلي منذ بداية الفترة وحتى نهايتها. وتضم جنسيات ليبية وسورية ولبنانية وعراقية. وشكل إجمالي السائحين من هذه الجنسيات نسبة ٢١ بالمئة من إجمالي عدد السائحين العرب في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨١. وقد شكل سائحو هذه الجنسيات نسبة ٢٩ بالمئة من إجمالي السائحين العرب في الفترة قبل المقاطعة، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى ١٠ بالمئة فقط من إجمالي السائحين في الفترة التالية للمقاطعة.

وفي إطار هذه المجموعة تعد حالة السائحين الليبيين المثل البارز، إذ انخفضت نسبة السائحين الليبيين من ٢٣ بالمئة من إجمالي السائحين العرب في عام ١٩٧٥ إلى ٢ بالمئة فقط في عام ١٩٨١ وبالمثل انخفضت نسبة السائحين السوريين من ٧,٥ بالمئة في عام ١٩٧٥ إلى ٣ بالمئة في عام ١٩٨١، والسائحين اللبنانيين من ٧ بالمئة إلى ٤ بالمئة، أما السائحون العراقيون فقد انخفضت نسبتهم من ٥ بالمئة إلى ١ بالمئة.

(٥٢) تعذر الحصول على بيانات تفصيلية عن جنسيات السائحين العرب إلا منذ عام ١٩٧٥ وصاعداً.

الجدول رقم (٤ ـ ٧)

حركة السياحة العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ حسب الجنسيات مرتبة تنازلياً

البلد	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الإجمالي
السعودية	٦٠٠٩٥	٩٨٤٦١	١٣٠٤٥٩	١٦٥٢٢٢	١٢٦١٧٩	١٣٨٩٨١	١٦٠٣٠٢	٨٧٩٦٩٩
السودان	٦١٤٢٠	٦٣٠٧٥	٦١١٦٢	٨٩٤١٧	١٠٥٩٣١	١١٠٥٠٦	١١٧٣٠٨	٦٠٨٨١٩
فلسطين	٢٤٥٥١	٣٠٨٩٦	٢٧٥٦٥	١٩٢٠٠	٢٠٧٦٤	٥٧٩٨٠	١٠٧٤٧٩	٢٨٨٤٣٥
الأردن	٣٢٣٠٧	٥١٢٣٥	٣٠٨٧٠	٢٤٣٠٥	٢٨٤٧٤	٣٥٤٦٧	٢٣٩٧٧٣	
ليبيا	١٠١٨٠٥	٧٨٠١٣	٢٨٤٢٨	٥٠٧٦	٦٧٣٥	٨١٢٠	١٠٩٨٥	٢٣٩١٦٢
الكويت	٢٢٢١١	٢٨٠٣٦	٢٧٠٤٨	٢٦٨٢٨	٢١٦١٥	٢٨٥٦٥	٣٤٢٣١	١٨٨٥٣٤
سوريا	٣٢٩٨٧	٣٨٥٤٤	٣٦٢٢٩	٢٠٢٧١	١٤١٠٣	١٥٩٧٧	١٩٠٧٤	١٧٧١٨٥
لبنان	٣١٥٢٠	٢٥٧٥٧	٢٦٥٨٣	٢٠٨١٩	١٦٣٦٤	١٧٤٥٠	١٩٤٢٧	١٥٧٩٢٠
العراق	٢٣٣٨٦	٣٢٨٦٠	٢٦٠١٦	١٥٤٩٢	٦٣٤١	٧٠٣٦	٥٦٦٣	١١٦٧٩٤
أخرى	٤٧٢٣١	٥٧٦٥٤	٦٤٣٤١	٦٢٢٢٣	٥٤٥٣٥	٦٦٢٨٩	٦٨٨٥١	٤٢١١٢٤
الإجمالي	٤٣٧٥١٣	٥٠٤٥٣١	٤٦٤٩٤٦	٤٥٥٤١٨	٣٩٦٨٧٢	٤٧٩٣٧٨	٥٧٨٧٨٧	٣٣١٧٤٤٥

المصادر: مصر، وزارة السياحة، إدارة الإحصاء، نشرة السياحة للأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ (بيانات غير منشورة).

الجدول رقم (٤ ـ ٨)

إجمالي ونسب السائحين العرب تبعاً للمجموعات، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١

مجموعات الدول	١٩٧٥ ـ ١٩٧٨		١٩٧٩ ـ ١٩٨١		١٩٧٩ ـ ١٩٨١	
	الإجمالي	النسبة المئوية	الإجمالي	النسبة المئوية	الإجمالي	النسبة المئوية
دول الاتجاه الهابط	٥٤٣٧٨٦	٢٩	١٤٧٢٧٥	١٠	٦٩١٠٦١	٢١
دول الاتجاه الثابت نسبياً	٤٨٧٠٩٩	٢٦	٣٦٢٣٣٢	٢٥	٨٤٩٤٣١	٢٦
دول الاتجاه الصاعد	٨٣١٥٢٣	٤٥	٩٤٥٤٣٠	٦٥	١٧٧٦٩٥٣	٥٣
الإجمالي	١٨٦٢٤٠٨	١٠٠	١٤٥٥٠٣٧	١٠٠	٣٣١٧٥٥٤	١٠٠

الملاحظات:

ـ مجموعة الاتجاه الهابط تضم دول ليبيا وسوريا ولبنان والعراق.

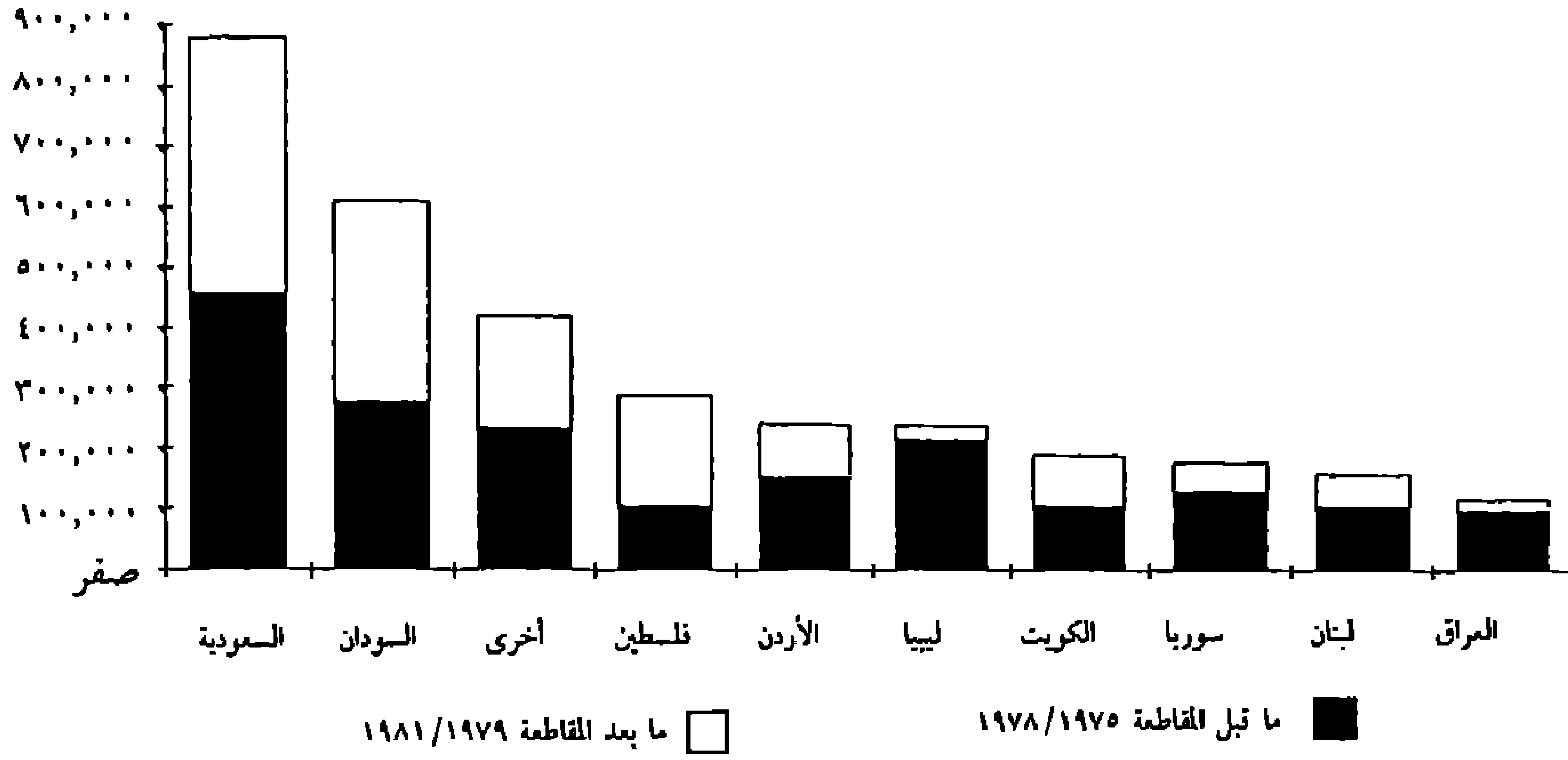
ـ مجموعة الاتجاه الثابت نسبياً تضم دول الكويت والأردن وفئة «أخرى».

ـ مجموعة دول الاتجاه الصاعد تضم دول السعودية والسودان والفلسطينيين.

المصادر: المصادر نفسها.

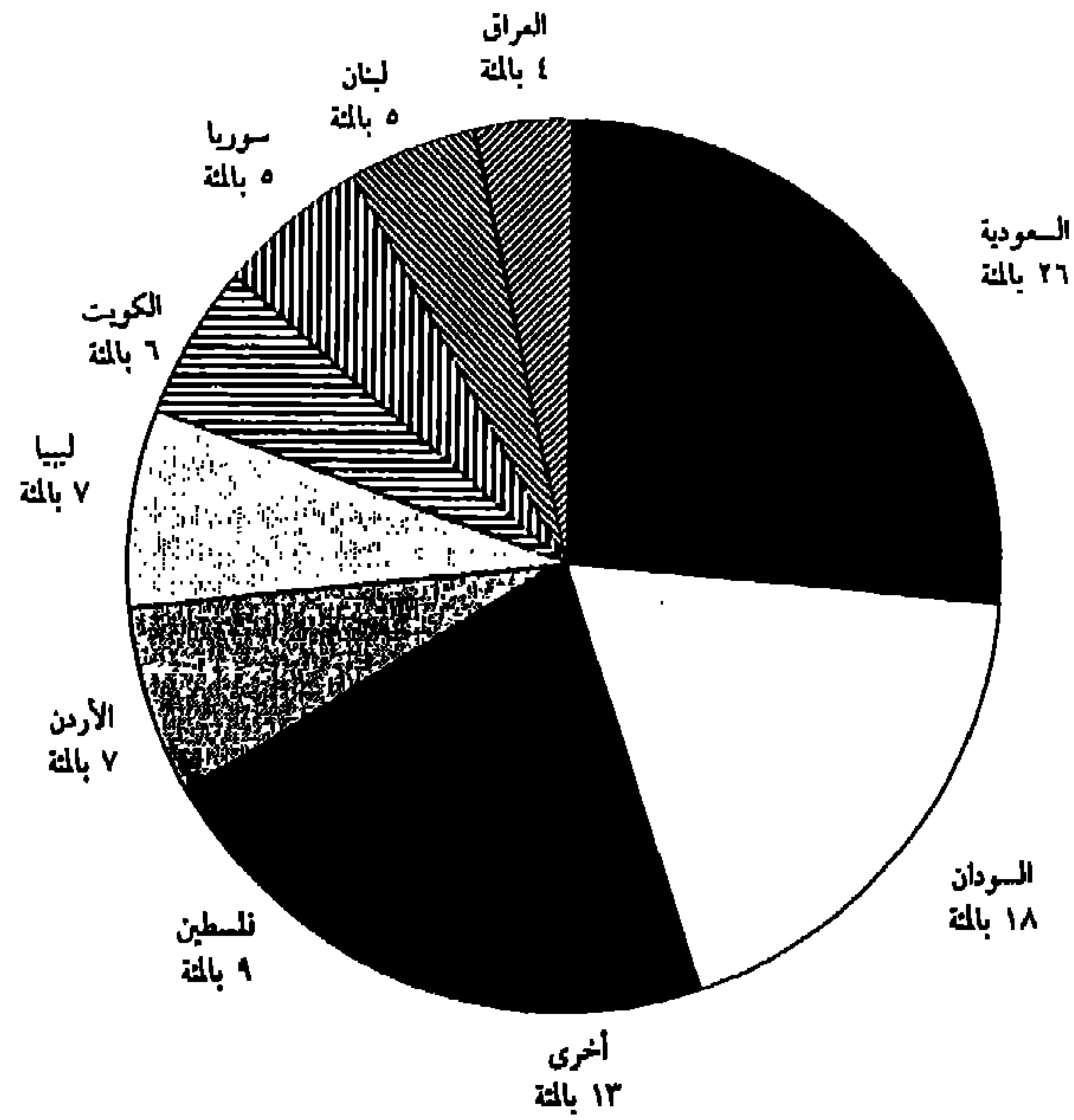
الشكل رقم (٤ ـ ٥)

إجمالي السائحين العرب تبعاً لجنسياتهم، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١



الشكل رقم (٤ ـ ٦)

النسب المئوية لإجمالي السائحين العرب حسب الجنسيات، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١



ومما تجدر ملاحظته ذلك الوضع الخاص للبنان في ظل هذه المجموعة، وهي خصوصية عائدة إلى ما شهده لبنان من حرب أهلية تصاعدت منذ ١٩٧٥، وكان لها أثرها البالغ على كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية للمواطنين اللبنانيين، ومنها بالطبع قدرتهم على السفر إلى الخارج بهدف السياحة. من الممكن الإشارة إلى دور الوجود العسكري السوري في لبنان في تلك الفترة، إلى جانب التجمعات الفلسطينية، الأمر الذي ربما ساهم في التأثير على توجهات المواطنين اللبنانيين السياحية تجاه مصر، ولا سيما مع تصاعد الخلافات المصرية ـ السورية، والمصرية ـ الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية فك الاشتباك الثانية من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥.

وبالنسبة لباقي الجنسيات العربية في هذه المجموعة وهي السورية والعراقية والليبية، فإنها تعكس مدى التأثير الحكومي على توجهات المواطنين، أو بعبارة أخرى مدى تأثر المواطنين في توجهاتهم السياحية بالاتجاه العام الذي تتبناه الحكومة إزاء مصر. ويتضح مثل هذا التأثير القوي في ضوء السمات الشمولية القوية لنظم الحكم في تلك الدول. ومن المعروف أن علاقات مصر بكل من هذه الدول تعرضت لعدد من المشكلات منذ مطلع السبعينيات، وزادت هذه المشكلات بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى زيارة القدس عام ١٩٧٧. وبالنسبة للعراق، وبالرغم من التحسن النسبي في العلاقات الثنائية الذي تمّ في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، فإنه سرعان ما واجه البلدان خلافات سياسية حادة نتيجة زيارة القدس.

ب ـ **مجموعة الجنسيات التي حافظت على اتجاه ثابت نسبياً**، ولم تظهر فيها التقلبات الحادة صعوداً أو هبوطاً، وهي الجنسيات الأردنية والكويتية على وجه التحديد، إضافة إلى بند «أخرى» الذي يضم عشر جنسيات عربية مثلما سبق القول. وشكل إجمالي السائحين من هذه الجنسيات نسبة ٢٦ بالمئة من إجمالي السائحين العرب من الفترة ١٩٧٥/ ١٩٨١. وقد تراوح إجمالي السائحين الأردنيين إلى إجمالي السائحين العرب بين حد أقصى ١٠ بالمئة كما في عام ١٩٧٦ وحد أدنى ٦ بالمئة كما في عام ١٩٨٠. في حين حافظ السائحون الكويتيون على نسبة تكاد تكون واحدة تراوحت بين ٥ بالمئة كحد أدنى كما في عام ١٩٧٥ و٦ بالمئة كحد أعلى كما في عام ١٩٨٠. أما فئة «دول أخرى» فقد تراوح إجمالي سائحيها بين حد أدنى ١١ بالمئة كما في عام ١٩٧٥ وحد أقصى ١٤ بالمئة كما في عام ١٩٨٠ ويبدو الثبات النسبي أكثر وضوحاً في النسب المتقاربة التي حققها سائحو هذه المجموعة في فترتي قبل وبعد المقاطعة، وهي ٢٦ بالمئة للفترة قبل المقاطعة، و٢٥ بالمئة للفترة بعد المقاطعة.

ويمكن تفسير مثل هذا الثبات النسبي في توجهات السائحين العرب من حاملي الجنسيتين الكويتية والأردنية على وجه الخصوص بسيادة الطابع «المحافظ» في بلديهما

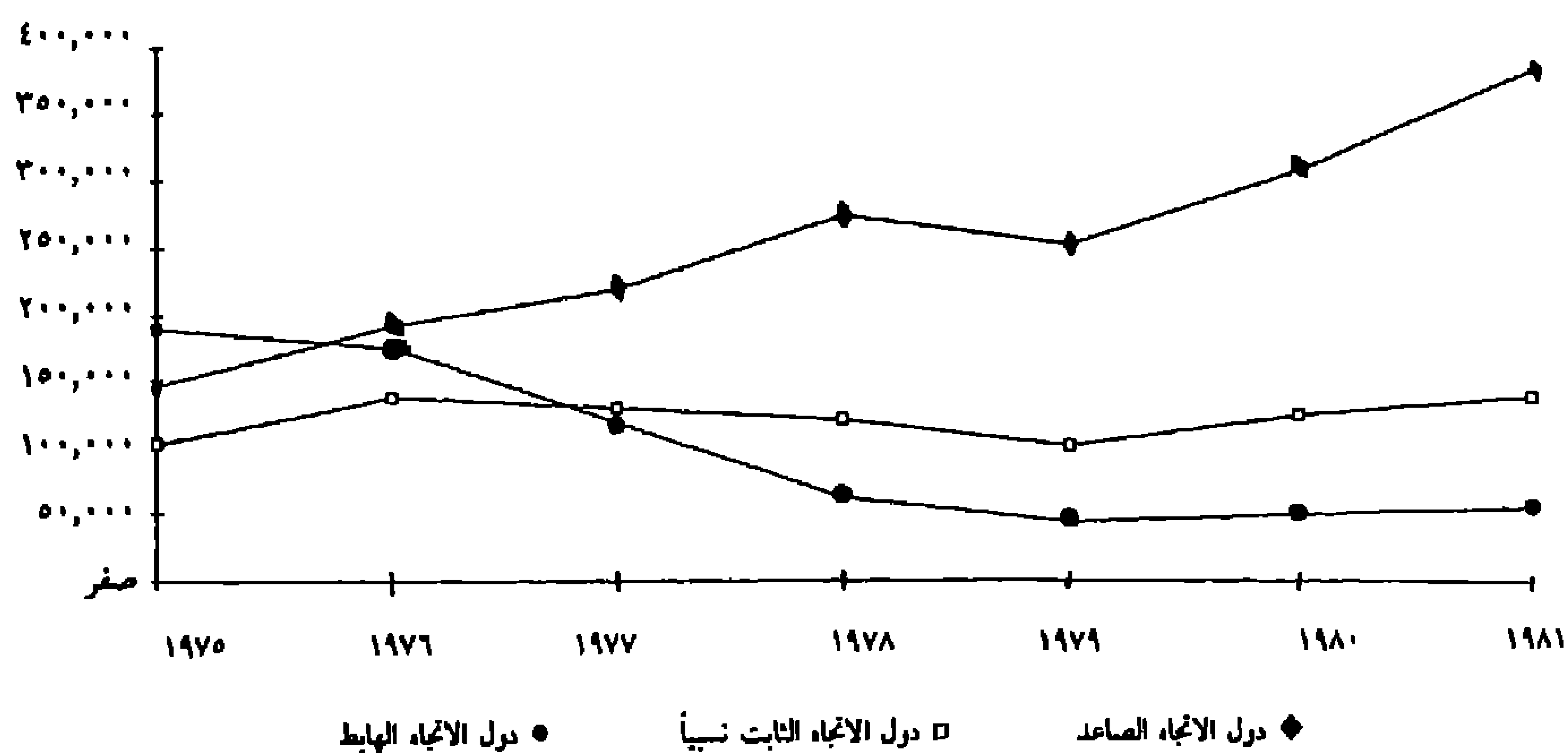
على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وأن ما يشهده نظاماهما الحاكمان من تقلبات سياسية يتم في إطار محدود ومتدرج معاً. وبالتالي فإن التوجهات الشعبية في هذين البلدين إزاء مصر وفقاً لما تعكسه تحركات السائحين اتسم بقدر من الثبات النسبي، الذي عكس في الوقت نفسه امتداداً للمواقف الرسمية المحافظة لهذين البلدين إزاء مصر ومواقفها السياسية المختلفة (انظر الشكل رقم (٤ ـ ٧)).

ج ـ **مجموعة دول الاتجاه الصاعد**، وتضم الجنسيات السعودية والسودانية والفلسطينية. وشكّل السائحون من هذه الجنسيات الثلاث ٥٣ بالمئة من إجمالي السائحين العرب في الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨١). ويعود إلى سائحي هذه المجموعة تحديداً السبب الرئيسي في تعويض نسب الانخفاض التي حدثت في سائحي الجنسيات العربية الأخرى، ولا سيما في الفترة التالية للمقاطعة، حيث شكل سائحو هذه المجموعة ٦٥ بالمئة من جملة السائحين العرب خلال الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١). ورغم ما تعرضت له أعداد السائحين الفلسطينيين من تذبذب في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، إلا أن الاتجاه العام يدل على زيادة إجمالي السائحين الفلسطينيين ما بين أول الفترة وآخرها، حيث ارتفعت نسبة السائحين (الزائرين والمقيمين والأقارب) الفلسطينيين إلى إجمالي السائحين العرب من ٦ بالمئة كما في عام ١٩٧٥ إلى ١٩ بالمئة كما في عام ١٩٨١.

وبالنسبة للسائحين السعوديين، فيمكن القول إن زيادة أعدادهم في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ تعكس درجة النمو الإيجابي للعلاقات الشعبية بين السعوديين والمصريين، وكذلك العلاقات القوية بين حكومتي البلدين، والتي تأثرت سلباً ـ ولكن بصورة عارضة ـ في أعقاب انضمام السعودية إلى إجراءات المقاطعة التي قررتها قمة بغداد، وهو ما انعكس في صورة الانخفاض الحاد لأعداد السائحين السعوديين في عام ١٩٧٩. ومن الصعب تقرير هل كانت هناك توجيهات من قبل الحكومة السعودية لمواطنيها بعدم زيارة مصر اتساقاً مع مواقفها بمقاطعة مصر، أم أن هذا الانخفاض عاد إلى رغبة السائحين السعوديين أنفسهم، وتحول اتجاهاتهم السياحية إلى مناطق بديلة.

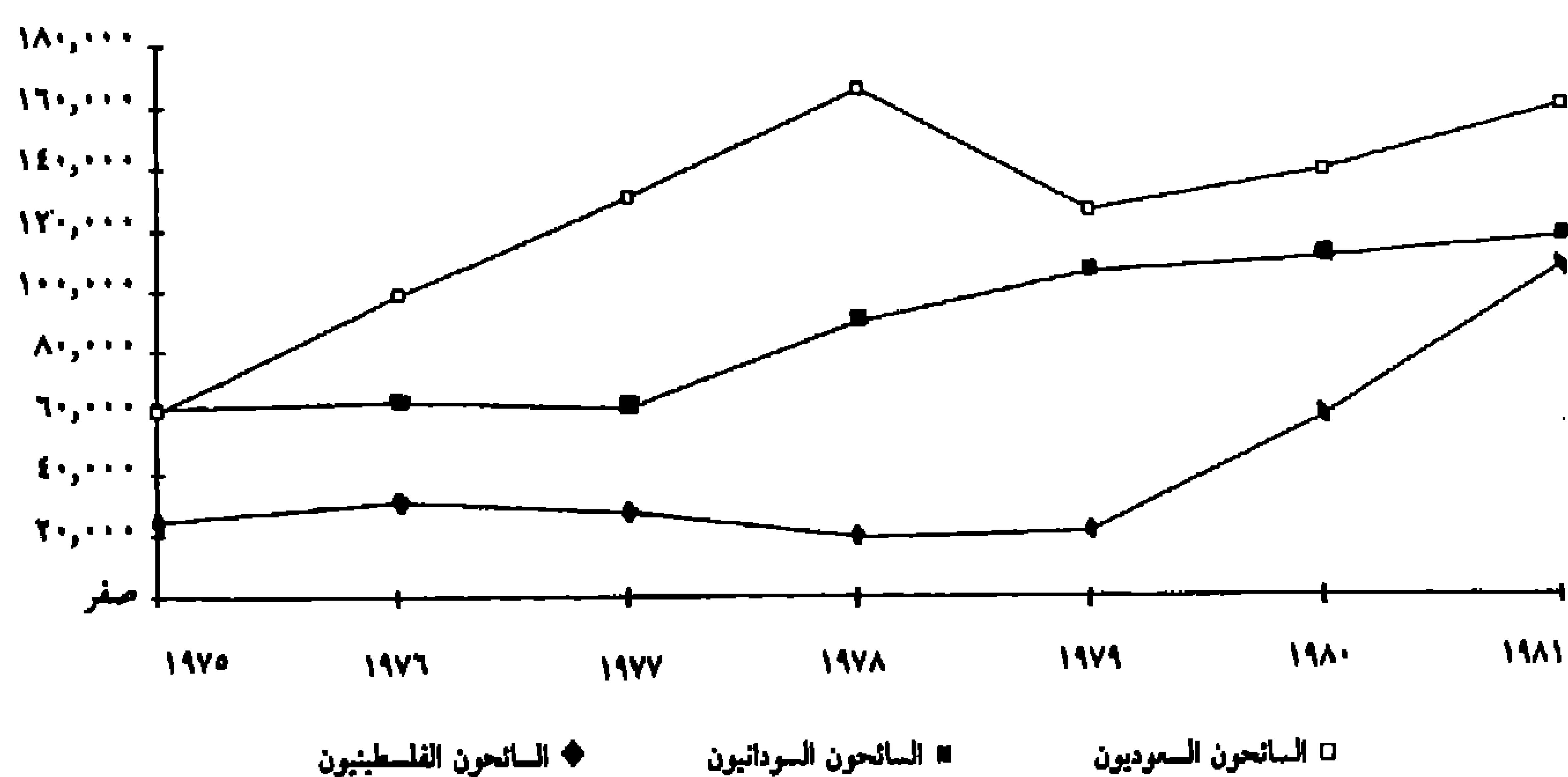
الشكل رقم (٤ ـ ٧)

تطور أعداد السائحين العرب تبعاً لمجموعات الدول، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١



الشكل رقم (٤ ـ ٨)

تطور أعداد السائحين لجنسيات الاتجاه الصاعد، ١٩٧٥ ـ ١٩٨١



ويمكن اعتبار عام ١٩٧٨ عاماً انتقالياً بين فترة العلاقات الحسنة بين مصر والسعودية وفترة انضمام السعودية إلى المقاطعة العربية الجماعية لمصر. ويبدو تأثير المقاطعة العربية بالنسبة للسياحة السعودية واضحاً في الانخفاض الحاد لأعداد السائحين السعوديين عام ١٩٧٩ ليصلوا إلى ١٢٦١٧٩ سائحاً، أي بنسبة انخفاض ٣٣,٦ بالمئة عن العام السابق له، ولكن هذا الانخفاض الكبير لم يَدم طويلاً، إذ ارتفعت أعداد السائحين السعوديين مرة أخرى في عام ١٩٨٠ حيث سجلت ١٣٨٩٨١ سائحاً، بنسبة انخفاض ١٦ بالمئة عن عام ١٩٧٨. وفي عام ١٩٨١ ارتفع الرقم إلى ١٦٠٣٠٢ سائح بنسبة انخفاض ٣ بالمئة فقط عن عام ١٩٧٨.

أما في ما يتعلق بالسائحين السودانيين، فيمثلون حالة مختلفة قليلاً عن حالة السائحين السعوديين، إذ يصعب القول إنهم تأثروا بالمقاطعة ولو في صورة مؤقتة، ويظهر ذلك من الخط البياني الصاعد لأعداد السائحين السودانيين، ولا سيما منذ عام ١٩٧٧ فصاعداً، إذ حقق السائحون السودانيون صعوداً متدرجاً بنسب ١٤٦ و١٢٢ و١٠٤ و١٠٦ بالمئة للأعوام ١٩٧٨ و١٩٧٩، و١٩٨٠ و١٩٨١ على التوالي. (انظر الشكل رقم (٤ ـ ٨)).

واللافت للنظر أن هذه الزيادات في أعداد السائحين السودانيين تمت رغم قيام السودان بقطع علاقاته الدبلوماسية مع مصر التزاماً بقرارات المقاطعة العربية، وهو القرار الذي تراجع عنه السودان فيما بعد في آذار/مارس ١٩٨١، كما أن اتجاه الزيادة يعكس أحد أوجه الخصوصية في العلاقات بين مصر والسودان، وتدل على أن التعامل الشعبي فيها له مساراته الخاصة التي لا تتأثر كثيراً بالمسار السياسي ولا سيما في حالات التوتر العارض (كحالة وجود ٣ ملايين سوداني في مصر رغم توتر العلاقات بين الحكومتين المصرية والسودانية بشأن حلايب وقضايا أخرى في عامي ١٩٩٢/١٩٩٣ وما بعدهما).

لا يقتصر اتجاه زيادة أعداد السائحين السعوديين والسودانيين على فترة الدراسة فقط، إذ استمر هذا الاتجاه حتى نهاية ١٩٩٠، حيث «شكل السائحون من هاتين الجنسيتين زيادة سنوية طوال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ قدرها ١,٤ بالمئة بالنسبة للسائحين السعوديين، و٧,٣ بالمئة بالنسبة للسائحين السودانيين. وجاء السائحون منهما في مقدمة السائحين العرب، بمتوسط سنوي ١٥٩ ألف سائح بالنسبة للسعوديين، وبمتوسط سنوي ١٣٥ ألف سائح بالنسبة للسودانيين»[٥٣].

وبالنظر إلى حالة السائحين فيمكن القول إنها حالة متشابهة مع حالة السائحين

---

(٥٣) زيتون، المصدر نفسه، ص ١٤.

السعوديين من حيث التأثر النسبي والمؤقت أيضاً بمسألة المقاطعة العربية. فمن حيث الاتجاه العام يمثل السائحون الفلسطينيون اتجاهاً متصاعداً بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨١. ومن خلال أرقام السائحين الفلسطينيين المطلقة يبدو تأثرهم سلباً محصوراً في السنوات من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩، أي التي شهدت أحداثاً سياسية جساماً مثل زيارة السادات إلى القدس، ومتابعة المباحثات المصرية ـ الإسرائيلية حتى توقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، وما تلاها من قرارات قمة بغداد بمقاطعة مصر جماعياً. ومن الأمور الجديرة بالتأمل أنه قد حدثت قفزات في ما يتعلق بأعداد السائحين الفلسطينيين في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ وهما من السنوات الأولى للمقاطعة العربية.

وتبدو تلك القفزات مُقارنة بأعداد السائحين الفلسطينيين في عام ١٩٧٩ والذي سجل ٢٠٧٦٤ سائحاً فقط. وفي العامين التاليين ارتفع عدد السائحين الفلسطينيين إلى ٥٧٩٨٠ سائحاً، وإلى ١٠٧٤٧٩ سائحاً على التوالي، أي بنسب زيادة قدرها ٢٧٩ بالمئة و٥١٨ بالمئة على التوالي، وهي نسب زيادة عالية. ويمكن أن نفسر ذلك بعدة أسباب منها هامشية التأثر بالمقاطعة الرسمية، ووجود جالية فلسطينية كبيرة في مصر(٥٤)، وما يعني ذلك من مصالح وروابط عائلية، وقيام الحكومة المصرية بتخفيف إجراءات منع دخول الفلسطينيين. ومن الجائز القول إن هذه الزيادة في أعداد السائحين الفلسطينيين ترجع إلى التحرر النسبي من آثار الصدمة السياسية التي صاحبت زيارة القدس في بداية الأمر، وصعوبة استمرار عدم التواصل بين أفراد الجالية الفلسطينية التي تعيش داخل مصر وخارجها لفترة طويلة، فضلاً عن أن المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية قد أتاحت الفرصة للفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال لزيارة مصر.

ومن السمات الخاصة التي تجمع بين سائحي هذه الجنسيات الثلاث سمة القُرب الجغرافي من مصر، وربما ساعدت تلك السمة على الاهتمام بالسياحة إليها بغض

---

(٥٤) هناك صعوبة في تحديد أرقام تتسم بالدقة النسبية لأعداد الفلسطينيين الذين يقيمون في مصر، إلا أن الاتجاه السائد أنهم يقتربون من ٦٨ ألف نسمة في منتصف الثمانينيات بمن فيهم ٢٥ ألف فلسطيني كانوا يعيشون في سيناء قبل عودتها إلى السيادة المصرية. وكانوا ٣٤,٣٠٤ فلسطيني في عام ١٩٨١ حسب التعداد الرسمي المصري للسكان لعام ١٩٧٦. انظر في ذلك: **الفلسطينيون العرب في مصر العربية: بحوث ودراسات**، تقديم أحمد صدقي الدجاني، الدراسات والأوراق الفلسطينية العربية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ١٣. ومن التقديرات الأخرى أن الفلسطينيين في مصر كانوا ـ حسب التقدير الرسمي المصري ـ قبل ١٩٦٧/٦/١ حوالى ١٠ آلاف نسمة، ارتفعوا إلى ٣٣ ألفاً في أول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧، أي بعد ستة أشهر من هزيمة حزيران/يونيو. وهناك تقديرات أخرى بأنهم وصلوا إلى ٦٧ ألف فلسطيني في عام ١٩٨٣. انظر في ذلك: عبد الله سليمان أبو كاشف، «الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر: دراسة ميدانية،» (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣)، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

النظر عن التقلبات السياسية بين الحكومات.

خاتمة

تعد السياحة العربية بما تشكله من نسبة كبيرة من إجمالي السياحة الدولية، لم تقل عن ٣٧ بالمئة طوال عقد السبعينيات، أحد مظاهر التعاملات المصرية ـ العربية ذات الطابع الشعبي الخاص، والتي يتوافر فيها عنصران متكاملان: **أولهما** انتقال مجموعات من السكان لفترة محدودة من بلد إلى آخر. **والثاني** درجة معينة من الاحتكاك الشعبي بين هذا الجزء من السكان (السائحون والزائرون) والمجتمع المستهدف لزيارته. وعادة ما ينتج عن هذه الظاهرة بشقيها قدر من المصالح المتداخلة، وإلمام بالعادات، وتبادل للمعارف والسلوكيات والتفضيلات وثقافة المجتمع بصورة تلقائية. ويساعد العنصران على مزيد من الانفتاح المجتمعي المتبادل بين مصر من ناحية، ومجتمعات الدول العربية المُصدرة للسائحين من ناحية ثانية. وبالطبع فإن درجة الانفتاح والإلمام المتبادل تتوقف على حجم الحركة السياحية. وكلما مثلت نسبة كبيرة وأعداداً متزايدة ـ كما هو الحال في السياحة العربية لمصر ـ ساعد ذلك على حدوث درجة أكبر من المصالح المتبادلة والمعارف المجتمعية.

ومن الدراسة السابقة لتطور السياحة العربية لمصر وحجمها في عقد السبعينيات تبرز عدة دلالات على النحو التالي:

١ ـ إن السياحة العربية تمثل نسبة كبيرة من إجمالي السياحة الدولية لمصر، وانها لم تقل طوال عقد السبعينيات عن ٣٧ بالمئة، وانه يعود إليها حوالى ثلثي الإيرادات السياحية التي حصلت عليها مصر في تلك الفترة.

٢ ـ إن السياحة العربية إجمالاً ـ من حيث إجمالي السائحين وعدد الليالي السياحية ـ لم تتأثر سلباً بإجراءات المقاطعة العربية ضد مصر بعد عام ١٩٧٩، حيث انحصر التأثير السلبي في سنوات ما قبل المقاطعة (١٩٧٧ ـ ١٩٧٩)، بنسب انخفاض محدودة.

٣ ـ إن هناك درجات مختلفة من التأثير السلبي العائد لاعتبارات سياسية تبعاً لجنسيات السائحين العرب، وأن السائحين من حاملي الجنسيات الليبية والسورية والعراقية عبروا عن اتجاه تنازلي، عاكسين بذلك المناخ السياسي المتوتر بين مصر وتلك البلدان حتى قبل إقرار مقاطعة مصر كما تم في قمة بغداد.

٤ ـ إن السائحين من حاملي الجنسيات السعودية والسودانية والفلسطينية يعود إليهم السبب الرئيسي في تعويض نسب الانخفاض التي حدثت في إجمالي السائحين من الجنسيات العربية الأخرى. وان إجراءات المقاطعة لم تكن حاسمة في تقرير

توجهات هؤلاء السائحين إزاء مصر.

٥ ـ إن كلاً من سائحي السعودية وفلسطين يعكسون درجة محدودة من التأثر السلبي المحدود والعارض، والذي حدث في سنوات ما قبل المقاطعة وليس بعدها.

٦ ـ إن هناك خصوصية في حالة السائحين السودانيين الذين انفردوا بعدم التأثر سلباً سواء قبل المقاطعة أو بعدها، وعبروا عن اتجاه تصاعدي منذ بداية فترة الدراسة وحتى نهايتها.

ثالثاً: الاتصالات الهاتفية بين مصر والدول العربية

تعبر الاتصالات الهاتفية الخارجية عن مظهر آخر من مظاهر التعامل البشري الحر بين المجتمعات، وتلعب فيها الإرادة الفردية دوراً كبيراً وجوهرياً في تحديد قرار إجراء الاتصال الهاتفي الخارجي. ويقتصر التدخل الحكومي على توفير المستلزمات المادية التي تسهل إجراء الاتصال كالخطوط الخارجية والسنترالات الحديثة والخدمة المناسبة. والافتراض الضمني الذي تقوم عليه دراسة الاتصالات الهاتفية كأحد مؤشرات التعامل البشري عبر الدول والمجتمعات، أن اتجاه الفرد لإجراء اتصال هاتفي خارجي يمثل دالة على عدد من الأمور المتداخلة مثل ما يلي:

١ ـ إن هناك دافعاً يرتبط بتحقيق مصلحة فردية (مادية أو معنوية) من وراء القيام بإجراء الاتصال الهاتفي الخارجي. بمعنى آخر، ان الاتصال الهاتفي الخارجي يعبر عن وجود قدر معين من المصالح المادية والمعنوية بين الأفراد والمجتمعات عبر الدول.

٢ ـ إن دراسة حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية عبر فترة من الزمن تساعد على تبين درجة نمو المصالح المادية والمعنوية بين الأفراد والمجتمعات المختلفة.

٣ ـ إن تطور الاتصالات الهاتفية بشقيها الخارجي والداخلي يُعبر عن مدى نمو الخدمة الاتصالية سواء في البلد المستهدف أو البلد الفاعل.

٤ ـ في ما يتعلق بمصر فهناك ارتباط ضمني بين نمو الروابط الشعبية بين المصريين ومجتمعات عربية بعينها، وبخاصة تلك التي كانت وما زالت هدفاً لتحركات العمالة المصرية. ومن السهولة تصور دوافع الاتصال الهاتفي بين تجمعات العمالة المصرية في أي من البلدان العربية المستقبلة لها وروابطها القرابية المختلفة داخل مصر. ويرتبط بهذا الافتراض افتراض ضمني آخر أنه كلما زاد حجم العمالة المصرية في بلدان عربية بذاتها، ارتبط ذلك بحجم اتصالات هاتفية أكبر، مقارنة بالبلدان العربية التي تقل فيها أعداد العمالة المصرية.

٥ ـ في المقابل فإن التجمعات العربية التي تأتي إلى مصر سواء بغرض السياحة أو الإقامة لأغراض الاستثمار أو التعلم أو العلاج أو لأغراض اجتماعية أخرى، تجد لديها دوافع مختلفة لإجراء اتصالات هاتفية بمجتمعاتها الأصلية. وبهذا المعنى فإن حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية الصادرة من مصر إلى البلدان العربية المختلفة يمكنها أن تعكس في شق منها تطور إقامة التجمعات العربية في مصر إلى جانب العلاقات والمصالح المادية والمعنوية التي تربط قطاعات من المصريين بقطاعات أخرى في المجتمعات العربية المختلفة.

وتعبر الاتصالات الهاتفية في الأوقات الطبيعية عن تعامل شعبي، يقل فيه تدخل الدولة. أما في الأوقات الاستثنائية مثل الحرب والتوتر الشديد، فإن المتصور أن تزيد قدرة الدولة على الحد من إجراء هذا النوع من التعامل الشعبي من خلال التدخل المباشر في العملية الاتصالية عبر تقليل خطوط الاتصال المتاحة أو إغلاقها تماماً، تبعاً لما يقتضيه الظرف الاستثنائي، ولكن يظل ذلك ظرفاً استثنائياً.

وقبل تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بحركة الاتصالات الهاتفية بين مصر والدول العربية في السبعينيات، من المهم الإشارة إلى ملاحظتين وهما:

الملاحظة الأولى خاصة بخلو قائمة الدول العربية من «فلسطين»، وهو أمر أسبابه معروفة. ومع ذلك فمن الصعب إنكار وجود اتصالات هاتفية بين مصريين وفلسطينيين في خارج مصر وداخلها، أو بين فلسطينيين يعيشون في خارج مصر وروابطهم القرابية والمصلحية داخل مصر أو العكس. والمتصور أن هذه الاتصالات الخاصة بالفلسطينيين متضمنة في كل الإحصاءات الخاصة بالاتصالات الهاتفية الصادرة والواردة من مصر وإليها من كافة البلدان العربية التي تعيش فيها تجمعات فلسطينية، إضافة إلى بلدان العالم المختلفة، إلا أن حساب إجمالي هذه الاتصالات ونسبها الخاصة بالفلسطينيين يُعد أمراً متعذراً تماماً.

الملاحظة الثانية، أن الإحصاءات المتوافرة لا تظهر فيها أسماء بعض الدول العربية مثل الصومال وجيبوتي واليمن الديمقراطية (سابقاً) وموريتانيا. ويمكن تقديم تفسيرين لهذا الغياب: **أولهما** أنه كانت تجري بالفعل اتصالات هاتفية مع هذه البلدان عبر دول وسيطة عربية وأجنبية، ربما لعدم توافر خطوط مباشرة بينها وبين مصر في تلك الفترة. **والثاني** أن حجم الاتصالات الهاتفية مع هذه البلدان كان ضئيلاً للغاية بحيث تم تجاهله في الإحصاءات الرسمية دون أن يؤثر ذلك في دلالاتها العامة.

وفي ما يلي تحليل للبيانات الخاصة بتطور الاتصالات الهاتفية الخارجية بين مصر والخارج، وسوف يتضمن نقطتين رئيسيتين هما: نظرة كلية للاتصالات الخارجية وأثر المقاطعة العربية في تطور الاتصالات الهاتفية بين مصر والدول العربية.

١ ـ نظرة كلية للاتصالات الهاتفية الخارجية لمصر

تدل بيانات الجدول رقم (٤ ـ ٩) الخاص بإجمالي حركة الاتصالات الهاتفية الصادرة من مصر والواردة إليها في سنوات السبعينيات، على أن الدول العربية استحوذت على نسبة كبيرة منها وصلت إلى ٦٢ بالمئة، في حين لم تزد حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية بشقيها الصادر والوارد إلى باقي بلدان العالم عن ٣٨ بالمئة.

وتظهر بيانات الجدول أيضاً أن الدول العربية استحوذت على الشق الأكبر في كل من حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية الصادرة أو الواردة على حدة. ففي شق الاتصالات الصادرة من مصر إلى الخارج استحوذت الدول العربية على ٦٢ بالمئة من الإجمالي، أما في شق الاتصالات الواردة فقد استحوذت البلدان العربية على ٦٧ بالمئة. وتعكس هذه النسب المكانة الكبيرة لمجموع الدول العربية في حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية لمصر، كما تعكس حجم الروابط والتعاملات الشعبية الكبير بين المصريين والمجتمعات العربية مقارنة بحجم تعاملهم مع المجتمعات الأخرى غير العربية.

الجدول رقم (٤ ـ ٩)

إجمالي حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية (صادر ووارد)،

١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (سنوات مختارة) موزعة على الدول العربية وغير العربية

(مكالمة ترنك خارجية)

مجموعات الدول	إجمالي الصادر	النسبة المئوية	إجمالي الوارد	النسبة المئوية	مجموع الصادر والوارد	النسبة المئوية
الدول العربية	٦٨٣٢٧٢	٦٢	١٤٤٦١٥٢	٦٧	٢٠٢٩٤٢٢	٦٢
الدول غير العربية	٤١٤٣٤٥	٣٨	٧١٩٨١٠	٣٣	١٢٣٤١٥٧	٣٨
الإجمالي الكلي	١٠٩٧٦١٧	١٠٠	٢١٦٥٩٦٢	١٠٠	٣٢٦٣٥٧٩	١٠٠

ملاحظة: النسب المئوية من وضع الباحث.

المصادر: أعداد مختلفة من: مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المواصلات السلكية واللاسلكية في مصر للأعوام ١٩٧٠/١٩٧١؛ ١٩٧١/١٩٧٢؛ ١٩٧٥/١٩٧٦؛ ١٩٧٩/١٩٨٠ على التوالي (القاهرة: [الجهاز]، ١٩٧٢؛ ١٩٧٤؛ ١٩٧٩؛ ١٩٨٢).

وبالنظر إلى الجدول رقم (٤ ـ ١٠) الخاص بحركة الاتصالات الهاتفية بشقيها الصادر والوارد من مصر وإليها من الدول العربية في سنوات مختارة في عقد السبعينيات يتضح الآتي:

أ ـ إن إجمالي حركة الاتصالات الهاتفية للدول العربية أو لباقي العالم يعبر عن

خط تصاعدي يعكس مزيداً من الترابط والتواصل بين المجتمع المصري والمجتمعات الخارجية عربية وغير عربية على السواء. كما يعكس مدى تطور الخدمة الاتصالية في مصر في تلك السنوات (انظر الشكل رقم (٤ ـ ٩)).

ب ـ إن الأرقام المطلقة تدل على حدوث قفزات ملموسة في حركة الاتصال الهاتفي الخارجي بين مصر والمجتمعات الأخرى العربية والأجنبية معاً، حيث زادت الحركة الإجمالية من ١٥٩١٤٧ اتصالاً هاتفياً خارجياً (صادراً ووارداً) في سنة ١٩٧٠/ ١٩٧١ إلى ١,٧٨٠,٠٢٤٨ اتصالاً هاتفياً خارجياً (صادراً ووارداً) في سنة ١٩٧٩/ ١٩٨٠، وهو ما يعني تضاعف الحركة الإجمالية إحدى عشرة مرة خلال عقد واحد. وتزداد هذه النسبة إذا وضعنا في الاعتبار الأرقام المطلقة المسجلة في عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، حيث سجلت حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية إجمالياً قدره ٢١,٨٧١,٦٧٠ اتصالاً، وهو ما يوازي اثنتي عشرة مرة ما تَمّ تسجيله عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، ويوازي ١٣٧ مرة ما تَمّ تسجيله عام ١٩٧٠/ ١٩٧١. بعبارة أخرى، إن حجم التعاملات الشعبية بين مصر والبلدان العربية والأجنبية من خلال مؤشر الاتصالات الهاتفية الخارجية شهد تطوراً هائلاً في عقد ونصف فقط.

ج ـ على الصعيد الخاص بحركة الاتصال الهاتفي الخارجي بين مصر ومجموعة البلدان العربية، فإن الأرقام المطلقة تشير أيضاً إلى حدوث قفزات ملموسة، حيث تضاعفت حركة الاتصالات الهاتفية بشقيها الصادر والوارد مع الدول العربية تسع مرات خلال عقد واحد، وهو عقد السبعينيات. وتزداد نسب التضاعف إذا أخذنا في الاعتبار الأرقام المسجلة في عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، والذي حقق إجمالياً في حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية مع الدول العربية وقدره ١١,٤٠٩,٥٩٠ اتصالاً هاتفياً خارجياً، بما يعني أن حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية مع مجموع الدول العربية تضاعفت ١١ مرة بين عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ وعام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، كما تضاعفت ١٠٧ مرات بين عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ وعام ١٩٧٠/ ١٩٧١، الأمر الذي يدلل على زيادة الترابط والتواصل بين المجتمع المصري والمجتمعات العربية في تلك الفترة الزمنية، أو على الأقل القطاعات ذات الصلة.

د ـ إن اتجاه النمو في الحركة الكلية للاتصالات الهاتفية بين مصر والبلدان العربية، الذي عكس نفسه بوضوح في الفترة التالية للمقاطعة العربية لمصر، يدل على أن حركة التعامل الشعبي (الفردي والمجتمعي معاً) لم تتأثر بإجراءات المقاطعة اللهم إلا في حدود يسيرة وبصورة عارضة، كما سيتم شرحه لاحقاً، وأنها من الناحية العامة أخذت تسير في معدل يتسم بالنمو والزيادة. ويتفق هذا الأمر مع ما أوردته بعض الحكومات العربية في تفسيرها لإجراءات المقاطعة، بكونها تقتصر على مقاطعة النظام المصري وليس الشعب المصري.

الجدول رقم (٤ ـ ١٠)

حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية (الصادر والوارد) بين مصر والدول العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (سنوات مختارة)

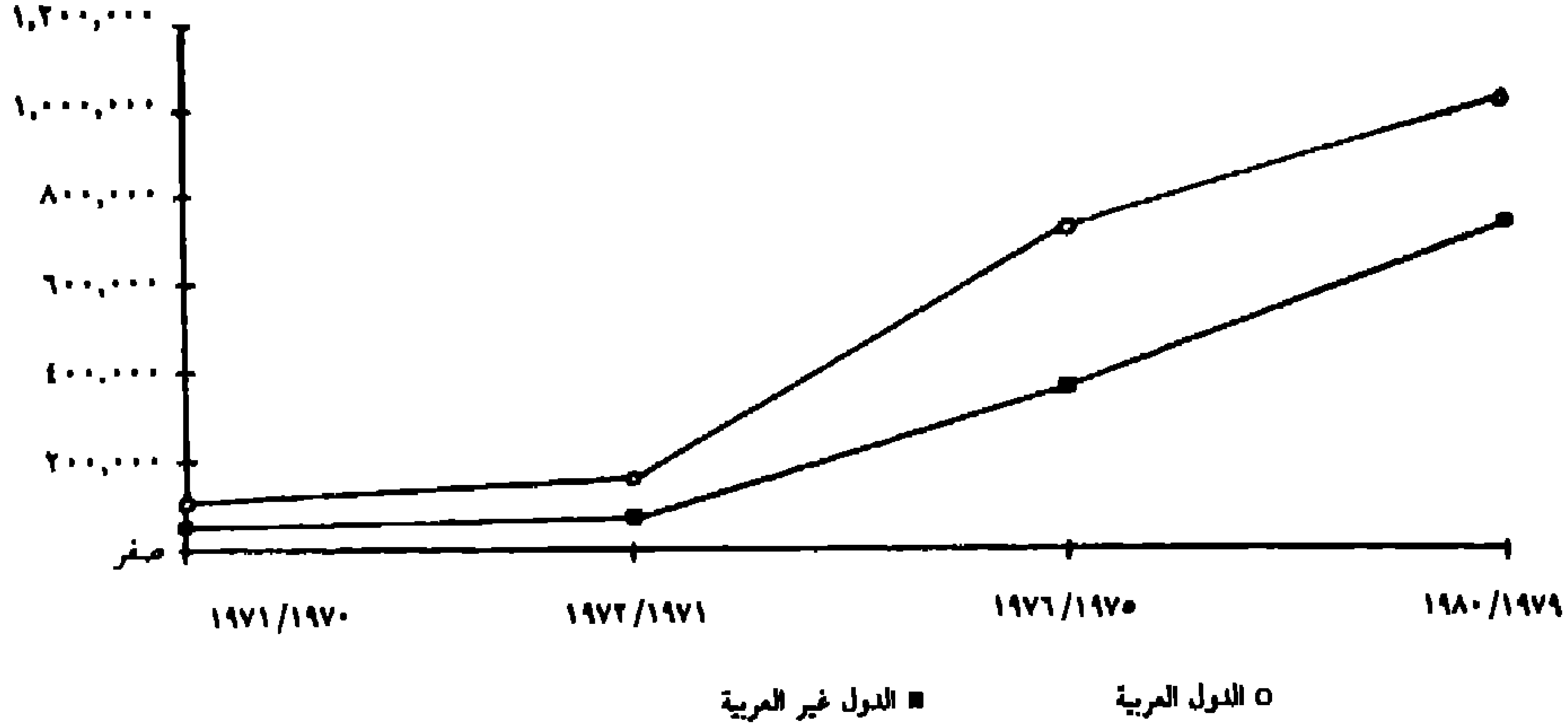
(مكالمة ترنك خارجية)

البلد	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٧١/١٩٧٢	١٩٧٥/١٩٧٦	١٩٧٩/١٩٨٠	الإجمالي	النسبة المئوية
السعودية	١١٤٠٤	١٤١٦٧	١٣١٠٠٨	٤٥٨٥١٥	٦١٥٠٩٤	٣٠
الكويت	١٣١٢٣	١٧١١٧	١٠٤٦٩٥	١٧٢٨١٧	٣٠٧٧٥٢	١٥
ليبيا	٢٨٤٩٠	٥٣٣٤٨	١٧٨٥٠١	٢٦٥٤٣	٢٨٦٨٨٢	١٤
البحرين	٦٧٩٦	٩٠٧٩	١٠٢٠٦١	٧٩٢٦٤	١٩٧٢٠٠	١٠
الإمارات	غ٠م٠	غ٠م٠	غ٠م٠	١٥٦٨٠١	١٥٦٨٠١	٨
لبنان	١٤٦٤٥	٢٤٥٩٧	٨٨١٨٠	٩٥٩٦	١٣٧٠١٨	٧
السودان	١٦٧٦٥	٢٠٢٩٢	٣٥٥٥٠	٣١٢١٩	١٠٣٨٢٦	٥
سوريا	٤٣٩٦	٦١٥٧	٤٩٢٣٢	٦٦٦١	٦٦٤٤٦	٣
الأردن	٥٨٢٢	٦٧٤٣	١٣١٩١	٢٩٢١٣	٥٤٩٦٩	٣
العراق	٢٩٣٢	٢٦٥٤	٥١٢٣	٣٩٥٧٦	٥٠٢٨٥	٢,٣
الجزائر	٧٧٢	٦٨٢	١٠٧٦٨	٦٩٦٥	١٩١٨٧	١
اليمن العربية	٤٣٥	غ٠م٠	١٥٢٥	١٢٨٥٧	١٤٨١٧	٠,٧
تونس	١٠٤١	١٢٦٥	١٠٦٧٢	٤١٤	١٣٣٩٢	٠,٦٥
قطر	غ٠م٠	غ٠م٠	غ٠م٠	٥٧٥٣	٥٧٥٣	٠,٣
الإجمالي	١٠٦٦٢١	١٥٦١٠١	٧٣٠٥٠٦	١٠٣٦١٩٤	٢٠٢٩٤٢٢	١٠٠
باقي العالم	٥٢٥٢٦	٦٩٢٠٩	٣٦٨٣٦٨	٧٤٤٠٥٤	١٢٣٤١٥٧	
الإجمالي الكلي	١٥٩١٤٧	٢٢٥٣١٠	١٠٩٨٨٧٤	١٧٨٠٢٤٨	٣٢٦٣٥٧٩	

المصادر: المصادر نفسها.

الشكل رقم (٤ ـ ٩)

تطور الاتصالات الهاتفية بين مصر والخارج مقسمة على الدول العربية وغير العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (سنوات مختارة)



هـ ـ بالنظر إلى الأرقام الخاصة بالدول العربية ـ كما ورد في الجدول رقم (٤ ـ ١٠) يتضح أن حركة الاتصال الهاتفي (صادر ووارد معاً) مع العربية السعودية حققت النسبة الأكبر وهي ٣٠ بالمئة من إجمالي حركة الاتصال الهاتفي مع مجموع الدول العربية خلال السنوات المختارة في عقد السبعينيات (انظر الشكل (٤ ـ ١٠)). وتلي السعودية دول الكويت وليبيا والبحرين والإمارات، بنسب ١٥ و١٤ و١٠ و٨ بالمئة على التوالي. وتُشكل هذه الدول معاً نسبة ٧٧ بالمئة من إجمالي حركة الاتصالات الهاتفية الصادرة والواردة بين مصر والبلدان العربية في سنوات الدراسة. وإذا أضيف إلى هذه الدول كل من لبنان الذي حقق نسبة إجمالية ٧ بالمئة، والسودان بنسبة ٥ بالمئة، لوجدنا أن سبع دول عربية فقط استحوذت على ٨٩ بالمئة من إجمالي حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية بين مصر والبلدان العربية كلها، مما يعني أن هذه الدول العربية السبع مقارنة بباقي الدول العربية التي حققت أقل من ١١ بالمئة، لها روابط مجتمعية (مادية ومعنوية) أكبر من مصر، والعكس أيضاً صحيح.

و ـ ومن الملاحظ أن دولة الإمارات استحوذت على نسبة ٨ بالمئة من إجمالي حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية بين مصر والدول العربية في السنوات محل الدراسة في عقد السبعينيات، رغم أنها تفتقد إلى الإحصاءات المسجلة في الأعوام الثلاثة الأولى، متفوقة بذلك على باقي الدول العربية التي حققت أرقاماً ونسباً أقل رغم أنها سجلت إحصاءات إجمالية في كل سنوات الدراسة المختارة.

٢ ـ أثر المقاطعة العربية في حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية

من خلال دراسة الجدول رقم (٤ ـ ١١)، وتحليل نسب التغير كما هي موضحة في الجدول رقم (٤ ـ ١٢) الذي يعبر عن تطور حركة الاتصالات الهاتفية عبر ثلاث مراحل، ما قبل المقاطعة مُمثلاً في عام ١٩٧٥ وأثناء إقرارها مُمثلاً في عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، وبعد إقرارها بخمسة أعوام مُمثلاً في عام ١٩٨٥، وبعد استبعاد قطر التي لم تتوافر بشأنها إحصاءات في معظم السنوات، يمكن تشكيل مجموعتين من الدول العربية على النحو التالي:

أ ـ **مجموعة الدول التي لم تتأثر في حركة اتصالاتها الهاتفية بالمقاطعة العربية كإجراءات ومناخ عام**، وعبرت عن اتجاه صاعد من قبل المقاطعة وأثناءها وبعدها حتى منتصف الثمانينيات. وهذه المجموعة تتضمن دول السعودية والإمارات والكويت والأردن والعراق واليمن (انظر الشكل رقم (٤ ـ ١١)).

ب ـ **الدول التي تأثرت مؤقتاً بالمقاطعة**، أو على الأقل تضافرت عوامل أخرى إلى جانب المقاطعة العربية وأدت إلى انخفاض مؤقت في حركة اتصالاتها الهاتفية بشقيها الصادر والوارد مع مصر. وبعد فترة عادت الاتصالات الهاتفية مع تلك البلدان إلى الارتفاع مرة أخرى. وتتضمن هذه المجموعة دول البحرين وليبيا ولبنان والسودان وسوريا والجزائر وتونس. والقول بأن هذه الدول تأثرت سلباً بصورة عرضية ومؤقتة يستند إلى أن هذه المجموعة من الدول العربية عبرت عن اتجاه صاعد في الثمانينيات، مثلما تظهره حركة اتصالاتها الهاتفية الكلية بشقيها الصادر والوارد التي سجلتها في عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، ونسب التغير الإيجابية التي حققتها في هذا العام مقارناً بما حققته من نسب تغير سلبية في عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠.

ج ـ إن كلا المجموعتين من الدول تشترك في أن إجمالي وارد كل منهما على حدة إلى مصر أكبر من إجمالي الصادر من مصر إلى كل مجموعة على حدة. بعبارة أخرى، ان مصر ظلت هدفاً ـ بدرجة أكبر من كونها فاعلاً ـ للاتصالات الهاتفية الخارجية من كل الدول العربية سواء الدول التي تأثرت سلباً بصورة عارضة ومؤقتة أو الدول التي لم تتأثر على الإطلاق. وأهمية هذه الملاحظة هي أنها تدل على أن كل الدول العربية لم تصل إلى حد قطع خطوط الاتصالات الهاتفية ـ الخارجية مع مصر كجزء من إجراءات المقاطعة حتى ولو بصورة غير معلنة، وربما رجع ذلك إلى:

(١) استشعار حكومات الدول العربية المختلفة بخطورة إجراء كهذا ونتائجه السلبية عليها.

(٢) رغبة الحكومات العربية على اختلافها في أن تظل خطوط الاتصال المجتمعية مع مصر دون تدخل أو تضييق.

(٣) معرفة الحكومات العربية بأن هناك ارتباطات معنوية ومادية بين مجتمعاتها والمجتمع المصري يصعب تجاهلها أو إنكارها.

(٤) وجود ضغوط شعبية ظاهرة أو خفية لم تكن تسمح بمثل هذا الإجراء حال حدوثه.

وهكذا وجدت كل الدول العربية أن لها مصلحة في إبقاء الاتصالات الهاتفية كإحدى قنوات الاتصال مع مصر. وبالمقابل فإن مصر من جهتها حافظت على تلك الروابط وقنوات الاتصال، ومن ثم استمرت حركة الصادر منها إلى البلدان العربية.

د ـ ان الاتصالات الهاتفية مع دول المجموعة الأولى شكلت جزءاً يسيراً من إجمالي حركة الاتصالات الهاتفية المصرية ـ العربية في عام ١٩٧٥، حيث حققت نسبة ٣٥ بالمئة فقط، ولكنها استحوذت على الجزء الأكبر من حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية (صادر ووارد) منذ عام ١٩٧٩ وما بعده. إذاً شكلت جملة الاتصالات معها ٨٤ بالمئة و٩٦ بالمئة من إجمالي حركة الاتصالات الهاتفية بين مصر والبلدان العربية في عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ على التوالي. ويقابل ذلك أن حركة الاتصالات الهاتفية مع دول المجموعة الثانية شكلت الجزء الأكبر من إجمالي الحركة في عام ١٩٧٥ بنسبة ٦٥ بالمئة، ولكنها تراجعت في الأعوام التالية لتحقق ١٦ بالمئة، ثم ٤ بالمئة فقط في عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ على التوالي، وذلك لصالح مجموعة الدول الأولى.

وفي ما يتعلق بالمجموعة **الأولى التي لم تتأثر بالمقاطعة** يمكن إبداء الملاحظات الآتية:

الأولى: إن هذه المجموعة من الدول ـ والتي تضم السعودية والكويت والإمارات والأردن والعراق واليمن ـ عبرت عن اتجاه صاعد في حركة اتصالاتها الهاتفية (صادر ووارد) مع مصر قبل المقاطعة وبعدها. وقد تضاعف إجمالي اتصالاتها الهاتفية (صادر ووارد) مع مصر قبل المقاطعة وبعدها. وقد تضاعف إجمالي اتصالاتها الهاتفية في عام ١٩٨٠ ثلاث مرات عما حققته في عام ١٩٧٥. وتضاعف حوالى ١٣ مرة في عام ١٩٨٥ عما حققته في عام ١٩٧٩، الأمر الذي يعكس درجة نمو الروابط المجتمعية بين مصر وهذه البلدان في الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٥.

الجدول رقم (٤ ـ ١١)

تطور حركة الاتصالات الهاتفية بين مصر والدول العربية مقسمة إلى صادر ووارد حسب المجموعات، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ (سنوات مختارة)

(مكالمة ترنك خارجية)

السنوات	١٩٧٠ ـ ١٩٧١		١٩٧١ ـ ١٩٧٢		١٩٧٥ ـ ١٩٧٦		١٩٧٩ ـ ١٩٨٠		١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	
	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد
دول المجموعة الأولى										
السعودية	٤٢٨٩	٧١١٥	٦٠٥٢	٨١١٥	٤٨٠٣١	٨٢٩٧٧	١٥٩٨٦٤	٣٨٨٦٥١	٧٩٦٣٣١	٤٤٢٠١٠٧
الكويت	٦٢١٩	٦٩٠٤	٧٩٤٤	٩١٧٣	٣٨٦٩٤	٦٦٠٠١	٥٣٧٧٢	١١٩٠٤٥	٢٢٠٣٧١	١٢٣٠٣١٤
الإمارات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٩٦٠	١٥١٨٤١	٢٨١٣٧٣	٣٣١٨٨٨٢
الأردن	٢٢١٥	٣٦٠٧	٢٥٨٢	٤١٦١	٩١٠٤	١٢٠٨٧	١٣٨٤٢	١٥٣٧١	١٠١٦٥٥	٢٨١٦١١
العراق	١٢٦٠	١٦٧٢	١٢٤٠	١٤١٤	٢٣٠٩	٢٨١٤	٦٤٦٢	٣٣١١٤	١٥٧٤٣	١٧٠٢٤٤
اليمن	١١٢	٣٢٣	٠	٠	٤٢٠	١١٠٥	٢٠٤٨	١٠٨٠٩	٤٥٨٩١	٨٤٤١٩
الإجمالي	١٤١٠٩	١٩٦٢١	١٧٨١٨	٢٢٨٦٣	٩٨٥٥٨	١٦٤٩٨	٢٤١٩٤٨	٧١٨٨٣١	١٤٦١١٣٦	٩٥١٥٥٧٧
	٥					٤			٤	
دول المجموعة الثانية										
ليبيا	١١٣٧٩	١٧٣١١	١٨١٦٤	٣٥١٨٤	٤٧٢٢٥	١٣١٢٧	٢٦٥٤٣			
						٦				
السودان	٧٢٢٧	٩٥٣٨	٩١١٢	١١١٨٠	١٥٨٣٤	١٩٧١٦	١٤٥٦٩	١٦٦٥٠	١١٩٨٤	٢٦٣٦٨
سوريا	١٨٧٢	٢٥٢٤	٢٧٧٢	٤٣٨٥	١٧٣٣٠	٣١٩٠٣	١١١٣	٥٥٤٨	٠	٠
لبنان	٧٥٦٣	٧٠٨٢	١١٦٢٩	١٢٩٦٨	٦١١٨٧	٢٦٩٩٣	٣٤٩٦	٦١٠٠	٣٤٤٠١	٧٢٥٤١
تونس	٤٣٠	٦٠٣	٣٤٩	٩١٦	٦٦٧	١٠٠٠٥	١٧٩	٢٣٥	١٧١٥٠	٠
الجزائر	٣٧٦	٣٩٦	٢١١	٤٧١	٢٨٩٥	٧٨٧٤	٦٩٢	٦٢٧٣	٧٥٢	١٧٠٧١
البحرين	٢٣٤٩	٤٤٤٧	٣٠٣٨	٦٠٤١	٢٦٠٦٩	٧٥٩٩٢	١٠٨٢٢	٦٨٤٤٢	١٠٢٠٢٤	١٥٠٠٥٧٦
الإجمالي	٣١٢٠٤	٤١٧٠١	٥٤٢٧٥	٧١١٤٥	١٧١٢٠	٣٠٣٧٥	٥٧٤١٤	١٠٣٢٤٨	١٦٦٢٨٤	٢٦٦٥٥٦
					٧	٩				

المصادر: المصادر نفسها، ومصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المواصلات السلكية واللاسلكية في مصر، ١٩٨٤/ ١٩٨٥ (القاهرة: [الجهاز]، ١٩٨٩).

الجدول رقم (٤ ـ ١٢)

إجمالي حركة الاتصالات الهاتفية مع الدول العربية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (سنوات مختارة) حسب مجموعات الدول قبل المقاطعة وبعدها

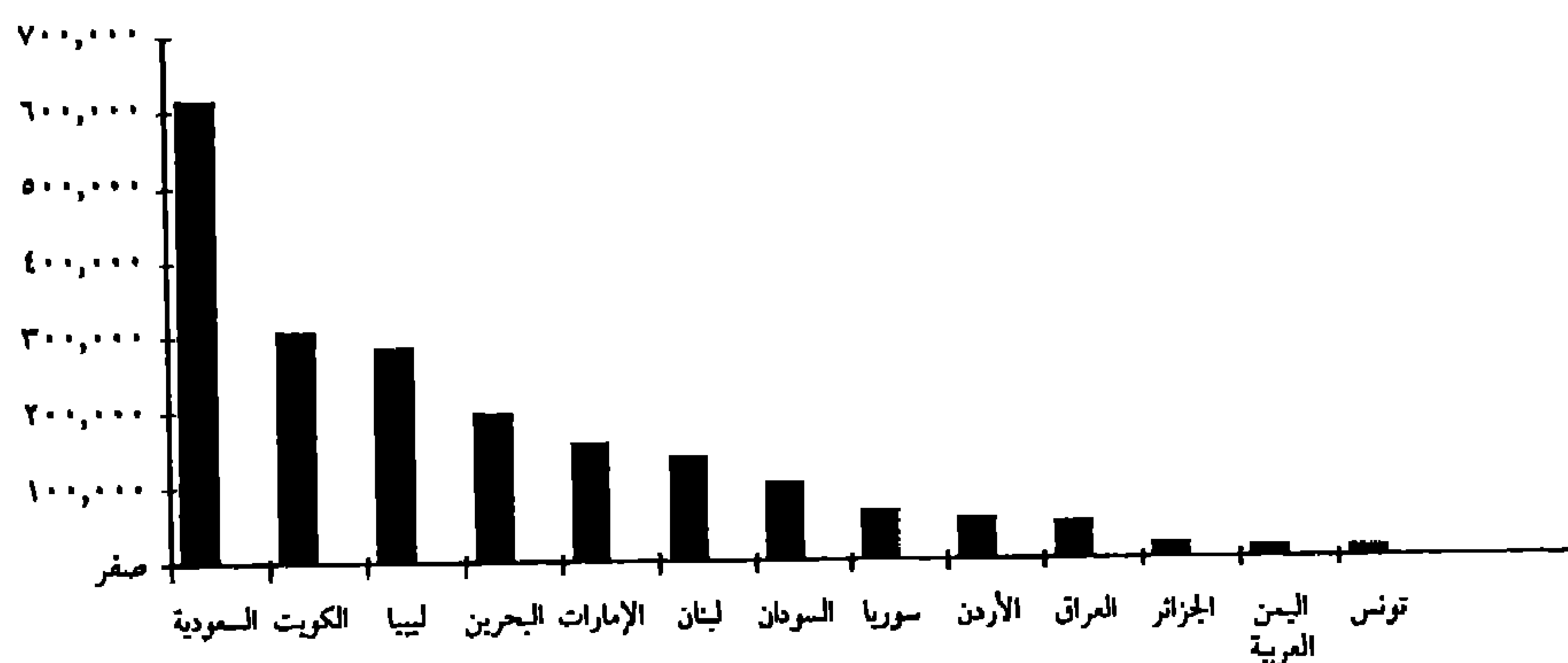
(مكالمة ترنك خارجية)

السنوات	١٩٧٥ ـ ١٩٧٦		١٩٧٩ ـ ١٩٨٠		١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	
	الإجمالي	الأساس	الإجمالي	النسبة المئوية	الإجمالي	النسبة المئوية
دول المجموعة الأولى						
السعودية	١٣١٠٠٨	١٠٠	٤٥٨٥١٥	٣٥٠	٥٢١٦٤٣٨	١١٣٨
الكويت	١٠٤٩٦٥	١٠٠	١٧٢٨١٧	١٦٥	١٤٦٠٥٨٥	٨٤٥
الإمارات العربية المتحدة	٠	٠	١٥٦٨٠١	١٠٠	٣٦٠٠١٥٦	٢٢٩٦
الأردن	١٣١٩١	١٠٠	٢٩٢١٣	٢٢١	٣٨٣٢٦٦	١٣١١
العراق	٥١٢٣	١٠٠	٣٩٥٧٦	٧٧٣	٢٨٥٩٨٧	٤٧٠
اليمن العربية	١٥٢٥	١٠٠	١٢٨٥٧	٨٤٣	١٣٠٣١٨	١٠١٣
الإجمالي	٢٥٥٥٤٢	١٠٠	٨٦٩٧٧٩	٣٤٠	١٠٩٧٦٧٥٠	١٢٦٢
دول المجموعة الثانية						
ليبيا	١٧٨٥٠١	١٠٠	٢٦٥٤٣	ـ ٨٥		٠
السودان	٣٥٥٥٠	١٠٠	٣١٢١٩	ـ ١٢	٣٨٣٥٢	١٢٣
سوريا	٤٩٢٣٢	١٠٠	٦٦٦١	ـ ٨٦	٠	٠
لبنان	٨٨١٨٠	١٠٠	٩٥٩٦	ـ ٨٩	١٠٦٩٤٢	١١١٤
تونس	١٠٦٧٢	١٠٠	٤١٤	ـ ٩٦	١٧١٥٠	٤١٤٢
الجزائر	١٠٧٨٦	١٠٠	٦٩٦٥	ـ ٣٥	١٧٨٢٣	٢٥٦
البحرين	١٠٢٠٦١	١٠٠	٧٩٢٦٤	ـ ٢٢	٢٥٢٦٠٠	٣١٩
الإجمالي	٣٧٣٩٦٤	١٠٠	١٦٠٦٦٢	ـ ٦٦	٤٣٢٨٤٠	٢٦٩

المصادر: المصادر نفسها. والنسب المئوية من وضع الباحث.

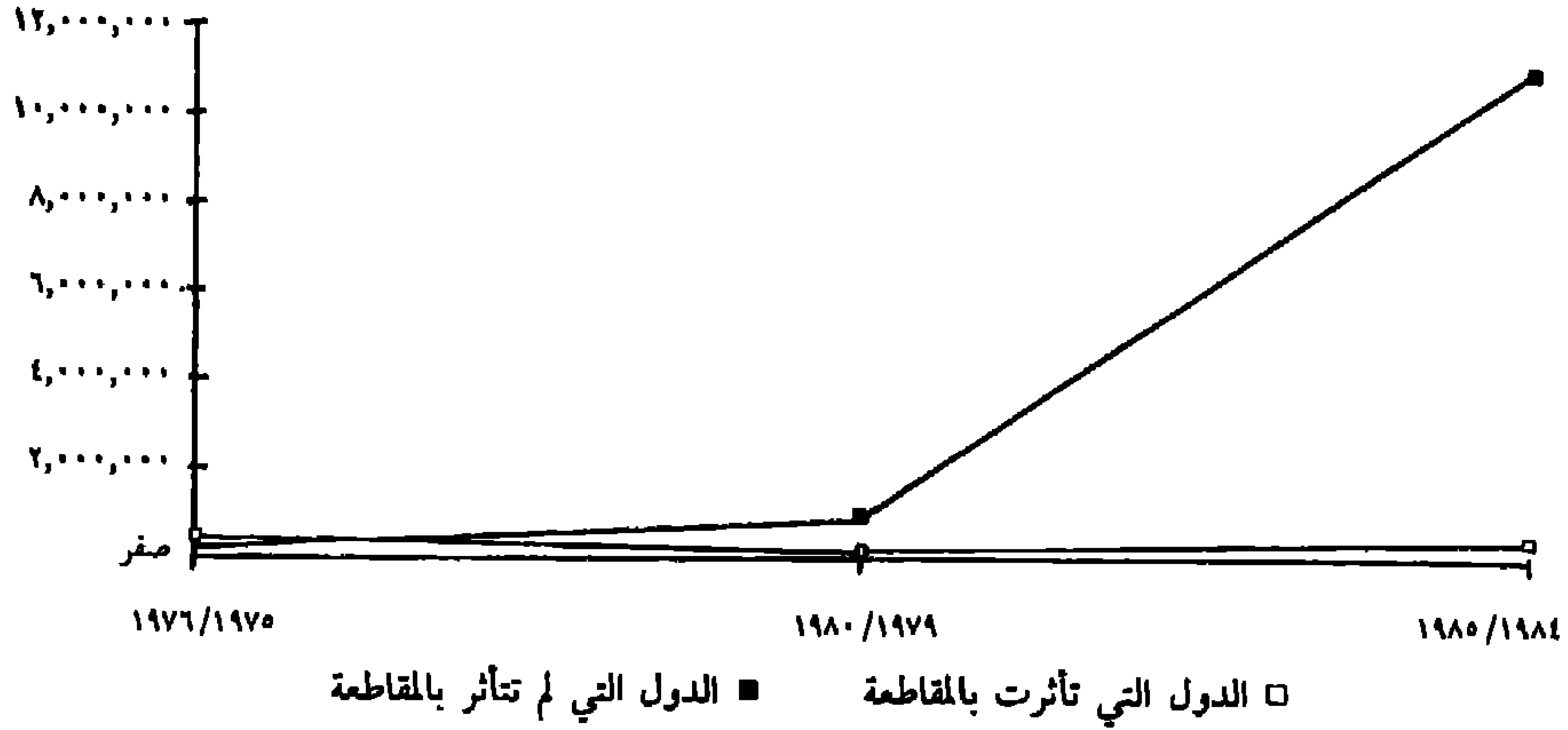
الشكل رقم (٤ ـ ١٠)

الدول العربية مرتبة تنازلياً حسب إجمالي الاتصالات الهاتفية مع مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (سنوات مختارة)



الشكل رقم (٤ ـ ١١)

تطور حركة الاتصالات الهاتفية تبعاً لمجموعات الدول، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥



الثانية: أن السمة الجامعة بينها هي أنها دول مستقبلة للعمالة المصرية، وأنه يغلب على مواقفها السياسية ـ في ما عدا العراق ـ الطابع المحافظ، وأن حجم خلافاتها السياسية مع مصر ظل في إطار أقل حدة من الخلافات التي شهدتها علاقات مصر والعراق، خاصة في الفترة التالية لزيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧. ويمثلون جميعاً منطقتين جغرافيتين في النظام الاقليمي العربي، وهما منطقة الخليج والجزيرة العربية معاً، ومنطقة المشرق العربي. ويقتصر الجوار الجغرافي المباشر بين دول هذه المجموعة ومصر على كل من الأردن والسعودية. أما الدول الأخرى في المجموعة نفسها فبعيدة جغرافياً عن مصر، ومع ذلك كانت لديها روابط مجتمعية نامية مع المجتمع المصري. بعبارة أخرى، ان عامل البعد الجغرافي لا يمنع وجود نمو روابط مجتمعية بين مصر والبلدان العربية.

الثالثة: أن هذه المجموعة تضم أربع دول من كبرى الدول النفطية العربية وهي السعودية والكويت والإمارات والعراق، كما أن الدولتين الأخريين وهما الأردن واليمن كانتا في عقد السبعينيات من أكثر الدول تقارباً مع الدول الخليجية وبخاصة السعودية والكويت، اللتان اهتمتا بتوفير دعم اقتصادي لليمن والأردن ساهم في توفير أساس مادي لاستقطاب العمالة المصرية والعربية عموماً، وتحسين العديد من الخدمات فيهما.

الرابعة: أن العراق رغم تزعمه الاتجاه العربي المناهض للسياسة المصرية بعد زيارة السادات للقدس، ودوره الكبير في اتخاذ قرارات المقاطعة ضد مصر كما حدث في قمة بغداد عام ١٩٧٨، فإن حركة اتصالاته الهاتفية الكلية الصادرة والواردة مع

مصر تضاعفت ما يقرب من ثماني مرات في عام ١٩٨٥ عما تم تحقيقه في عام ١٩٨٠، الأمر الذي يساعد على الاستنتاج أن حركة التعامل الشعبي من خلال متغير الاتصالات الهاتفية كان مختلفاً تماماً عن واقع المقاطعة السياسية الرسمية. ويمكن تفسير ذلك بأنه لم تكن هناك بالفعل قيود مثلما افترضته إجراءات المقاطعة تحد من ممارسة علاقات رسمية بين البلدين وعبر قنوات مختلفة. ففي الشهور الأخيرة من حكم السادات والسنوات الأولى من حكم مبارك، والتي ترافقت مع زيادة حالة التوتر بين العراق وإيران، وما تلاها من اندلاع الحرب بينهما، أعاد العراق صياغة مواقفه السياسية عربياً، بما تضمن انتهاج سياسة جديدة للعلاقات مع مصر لا تستند إلى قرارات المقاطعة، بل إلى ما يمكن أن تقدمه مصر بشقيها الرسمي والشعبي من دعم ومساندة للعراق في حربه ضد إيران. وهي المساندة التي اتخذت أشكالاً عدة سياسية وإعلامية، فضلاً عن المساندة العسكرية من خلال إرسال شحنات من الأسلحة والذخائر التي تنتجها مصر. إضافة إلى ذلك، فقد استقبل العراق أعداداً كبيرة من العمالة المصرية للمساعدة في إدارة الأنشطة المدنية العراقية المختلفة التي تأثرت بالمجهود الحربي.

وفي ضوء هذه الأسباب يمكن تفسير الزيادات التي حدثت في حركة الاتصالات الهاتفية المصرية ـ العراقية. ولعل وجود عمالة مصرية كبيرة العدد في العراق منذ مطلع الثمانينيات وصاعداً يفسر زيادة حجم الاتصالات الهاتفية الواردة من العراق إلى مصر، حيث بلغ حجم الوارد في عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ خمسة أضعاف حجم الصادر من مصر إلى العراق. كما وصل حجم الوارد في عام ١٩٨٥ إحدى عشرة مرة حجم الاتصالات الهاتفية الصادرة من مصر إلى العراق.

وبالتالي فإن ارتفاع حجم الوارد من العراق يدل على أن الحكومة العراقية في تلك الآونة لم تلجأ إلى التضييق على عمل خطوط الاتصالات الهاتفية مع مصر، برغم قرارات المقاطعة التي لعبت في صياغتها وإقرارها دوراً كبيراً وجوهرياً.

فيما يتعلق بالمجموعة الثانية التي تأثرت سلباً بالمقاطعة، فيمكن إبداء الملاحظات الآتية:

الأولى: أن هذه المجموعة من الدول بدا تأثرها السلبي في انخفاض إجمالي حركة اتصالاتها الهاتفية (صادر ووارد) مع مصر بنسبة ٦٦ بالمئة في عام ١٩٨٠ عما حققته في عام ١٩٧٥، ولكنه انخفاض اتسم بكونه عارضاً ومؤقتاً، إذ ما لبثت حركة الاتصالات الهاتفية لهذه الدول أن عادت إلى الارتفاع مرة أخرى في عام ١٩٨٥، حيث تضاعف إجمالي اتصالاتها الهاتفية بـ ٢,٧ مرة عما حققته في عام ١٩٨٠.

الثانية: أن دول هذه المجموعة تمثل مناطق جغرافية مختلفة في النظام الاقليمي العربي، فالبحرين تنتمي إلى الخليج العربي، وكل من سوريا ولبنان ينتمي إلى المشرق

العربي، وليبيا وتونس والجزائر تنتمي إلى شمال افريقيا. كما أن السودان ينتمي إلى منطقة وادي النيل. ومن الصعوبة بمكان جمع هذه الدول في سلة مواقف سياسية واحدة إزاء مصر، فعلى الرغم من التزام هذه الدول بقرارات المقاطعة فقد وُجدت فوارق كبيرة في طريقة التزام كل منها بهذه القرارات. وربما أمكن استنتاج أن البعد السياسي مُمثلاً في سمة الالتزام بقرارات المقاطعة لم يكن مسؤولاً تماماً عن نسب الانخفاض التي حدثت بصورة عارضة في حركة الاتصالات الهاتفية بين هذه الدول ومصر أثناء عام المقاطعة. وقد كانت هناك أسباب أخرى، ولعل لبنان يمثل النموذج في وجود أسباب أخرى وراء الانخفاض المؤقت في حركة اتصالاته الهاتفية مع مصر، مثل الآثار المدمرة للحرب الأهلية والتي أثرت سلباً في أداء الدولة لخدماتها المدنية المختلفة في النصف الثاني من السبعينيات. ومع احتواء الأمر جزئياً في مطلع الثمانينيات بدت تلك الخدمات في حال أفضل نسبياً، ومن هنا حقق لبنان قفزات كبيرة في اتصالاته الهاتفية مع مصر في عام ١٩٨٥ مقارناً بما حققه في عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، حيث سجلت الاتصالات الهاتفية مع لبنان في عام ١٩٨٥ إجمالياً قدره ١٠٦٩٤٢ اتصالاً، وهو ما يوازي ١١ مرة ما تّم تسجيله في عام ١٩٧٩، والذي جاء أقل من عشرة آلاف اتصال.

الثالثة: أن دول هذه المجموعة حققت زيادات إجمالية في منتصف الثمانينيات، إذ تضاعف إجمالي اتصالاتها الهاتفية مع مصر ٢,٧ مرة مقارنة بما حققته في عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠. وقد جاءت تونس في المرتبة الأولى حيث تضاعف إجمالي حركة اتصالاتها الهاتفية ٤١ مرة في عام ١٩٨٥ مقارناً بما سُجل في عام ١٩٧٩، يليها لبنان والبحرين، حيث تضاعف إجمالي الاتصالات الهاتفية للأولى ١١ مرة، وللثانية ٣ مرات بين عامي ١٩٨٥ و١٩٧٩.

وفي ما يتعلق بنسب الانخفاض العارض التي حدثت في عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، فقد جاءت تونس في المرتبة الأولى، حيث حققت نسبة انخفاض قدرها ٩٦ بالمئة، يليها لبنان ثم ليبيا ثم سوريا بنسب انخفاض ٨٩ و٨٦ و٨٥ بالمئة على التوالي. أما أقل نسبة انخفاض فكانت من نصيب السودان، وهي ١٢ بالمئة.

خاتمة

إذا اعتبرنا أن الاتصالات الهاتفية دالة على نمو الروابط المجتمعية ـ بشقيها المادي والمعنوي ـ وعلى التعاملات الشعبية وفق أقل قدر ممكن من تدخل الدول، فإن الاتجاه العام الذي تكشف عنه دراسة الاتصالات الهاتفية الخارجية بين مصر ودول العالم العربية والأجنبية، هو تصاعد تلك الروابط بصورة مطّردة، وأن حجم الروابط مع الدول العربية شكل الجزء الأكبر من الروابط المجتمعية للمصريين مع الخارج.

ويكشف تحليل حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية مع البلدان العربية في عقد السبعينيات عن عدد من الدلالات المهمة منها:

١ ـ أن الروابط المجتمعية بين مصر والدول العربية كانت لها مساراتها الخاصة، والتي لم تتأثر كلية بالمناخ السلبي العام الذي افترضته قرارات المقاطعة العربية ضد مصر، ومن هنا كان تأثر حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية بين مصر وعدد من الدول العربية تأثراً محدوداً وعارضاً ولم يستمر طويلاً.

٢ ـ إن الدول العربية كلها، رغم التزامها بقرارات المقاطعة، فإنها لم تلجأ إلى التضييق على الروابط المجتمعية المختلفة التي تربط مجتمعاتها والمجتمع المصري، وأنها لم تجد لديها الدوافع الكافية لكي تتدخل في عمل الاتصالات الهاتفية مع مصر، بل انها حافظت على مثل هذه القنوات.

٣ ـ إن الدول العربية ـ كالسعودية والكويت وليبيا والإمارات والبحرين ـ التي استحوذت على الشق الأكبر من حركة الاتصالات الهاتفية الخارجية مع مصر في سنوات الدراسة يغلب عليها أنها دول مستقبلة للعمالة المصرية، وهو ما يفسر زيادة حركة الوارد من تلك الدول إلى مصر مقارنة بحركة الصادر إليها من مصر.

٤ ـ إن تفوق الوارد إلى مصر يعكس كونها هدفاً للاتصال الهاتفي مع الدول العربية أكثر من كونها فاعلاً.

الفصل الخامس

التعاون والصراع في علاقات مصر مع الدول العربية ١٩٧٠ ــ ١٩٨١

تمهيد

تضمنت علاقات مصر مزيجاً من التعاون والصراع، ولقد بدا الشق الصراعي أكثر وضوحاً في الفترة التالية لزيارة السادات للقدس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧. وظهر تأثير الزيارة السلبي ليس فقط في بروز الخلافات وتصاعد الصراع، وإنما أيضاً في انخفاض حجم التعاون بين مصر والدول العربية في المجالات المختلفة، ولا سيما الرسمية منها. والمقصود بالصراع هنا تنازع إرادات الدول حول مسألة ما أو قضية محورية بهدف تشكيل أو إيجاد حقائق تعكس رؤية طرف وتخدم مصالحه بدرجة أكبر من رؤية الأطراف الأخرى ومصالحها. ولكي يتم تحديد أثر الصراع في حجم التعاون، يتطلب الأمر أسلوباً لقياس حجم التعاون قبل الزيارة وبعدها، ومقارنة هذا الحجم بتطور واتجاه شدة الصراع في الفترة الزمنية نفسها. وتعد هذه العملية المزدوجة المحور الأساسي لهذا الفصل.

لقد عالجت الفصول الثلاثة السابقة علاقات مصر العربية التعاونية وفق مجالاتها المختلفة كلاً على حدة، وتم توظيف القيم الرقمية بصورتها الطبيعية والخام في التعرف على اتجاهات وأنماط تطور علاقات مصر مع الدول العربية المختلفة في كل مجال على حدة. وكما ظهر، فقد اختلفت مواقع الدول العربية بين مجال تعاوني وآخر. وتعني هذه الملاحظة دلالتين:

أ ـ ان درجة التعاون بين مصر والدول العربية في المجالات المختلفة تخضع لمؤثرات عديدة منها ما هو خاص بمجال التعاون ذاته، ومنها ما هو نابع من مجالات التعاون الأخرى.

ب ـ ان قوة التعاون بين مصر ودولة عربية بعينها في مجال محدد لا تشير بالضرورة إلى قوة العلاقة الكلية بين مصر والدولة نفسها في الفترة الزمنية نفسها.

هاتان الدلالتان تشيران بوضوح إلى أنه لا يمكن الاعتماد على تقدير حجم

التعاون بين مصر والدول العربية المختلفة دون الوضع في الاعتبار علاقات الترابط والتأثير بين هذه المجالات، ودون النظر أيضاً إلى هذه المجالات في صيغة كلية تسمح بوضعها معاً في قالب واحد يعبر عن حجم التعاون بين مصر وكل دولة عربية على حدة، ويسمح أيضاً بعمل ترتيب للدول العربية تبعاً لحجم علاقاتها التعاونية الكلية مع مصر منسوباً إلى حجم التعاون الكلي بين مصر من ناحية، ومجموع الدول العربية من ناحية أخرى. كما يسمح أيضاً بدراسة عدد من علاقات الارتباط الجزئي أو المتعدد بين مجالات التعاون، أو بين الدول.

وكما ظهر سابقاً فإن علاقات التعاون المصرية ـ العربية تأثرت سلباً بحالة التوتر والصراع التي نشأت بين مصر والدول العربية بُعيد حرب اكتوبر ١٩٧٣، ثم تصاعدت بدرجة أكبر بعد زيارة القدس عام ١٩٧٧. وهو ما يعني أن التعاون في علاقات مصر العربية ليس عملية مستقلة بذاتها، ولكنها تخضع بدورها لحالة الصراع القائم في لحظة زمنية معينة. ووفقاً لما تبين في الفصول السابقة فإن حالة التأثر السلبي اختلفت من مجال تعاوني إلى آخر.

وفي هذا الفصل سيتم اتخاذ خطوة أكثر تقدماً في تحليل علاقات مصر العربية في جانبيها التعاوني والصراعي معاً، وذلك من خلال المقارنة بين تطور هذين الجانبين، وكيف أثر أحدهما في الآخر. ولما كانت مثل هذه المقارنات تتطلب نوعاً من التحليل الامبريقي القائم على الوقائع المحددة والقياس الكمي المدقق، فقد تطلب الأمر بناء قياس لتقدير حجم التعاون بين مصر والدول العربية كمرحلة أولى، ثم مقارنة نتائجه بما تم التوصل إليه من قياسات سبق أن صممها باحثون آخرون حول الشق الصراعي في علاقات مصر والدول العربية.

وبناءً على ما سبق من اعتبارات وأهداف تم تصميم قياس تأشيري (Index) لتحديد أحجام التعاون بين مصر والدول العربية في فترة الدراسة. ويستهدف هذا الفصل التعرف على طريقة بناء هذا المقياس، ثم تطبيقه مع عرض نتائجه التفصيلية، وأخيراً دراسة العلاقة بين تطور وقوة التعاون بين مصر والدول العربية من جهة، وتطور شدة الصراع من جهة أخرى.

وسوف يتضمن هذا الفصل المباحث الأربعة الآتية:

أولاً: بناء قياس التعاون لعلاقات مصر مع الدول العربية.

ثانياً: تطبيق القياس ونتائجه.

ثالثاً: الصراع في علاقات مصر مع الدول العربية.

رابعاً: تحليل الارتباط بين التعاون والصراع.

أولاً: بناء قياس التعاون لعلاقات مصر مع الدول العربية

يعالج هذا القسم طريقة بناء قياس تأشيري لتقدير حجم التعاون في علاقات مصر العربية، ويركز على خطوات بناء القياس. ويتضمن المبحث ثلاث نقاط رئيسية وهي تعريف القياس في العلوم الاجتماعية، وقياس التعاون في العلاقات الدولية، ثم محاولة بناء قياس التعاون في علاقات مصر العربية.

١ ـ تعريف القياس

تدخل عمليات بناء المقاييس في إطار الدراسات الإمبريقية التي تدمج بين التعامل مع الوقائع والأحداث والتعبير الكمي عن الظواهر المختلفة. وفي الأعوام القليلة الماضية اتجه العديد من الباحثين المصريين في العلوم السياسية لبناء مقاييس تساعد في عملية التحليل لكثير من الظواهر السياسية المعقدة والتي يتداخل فيها أكثر من متغير. وتعد «عملية بناء المقاييس جزءاً من عملية القياس (Measurement) بصفة عامة، والتي تتيح المقارنة وتحليل العلاقات الارتباطية بأنواعها المختلفة، ورسم خريطة تفاعلات (Mapping) والتقييم وتقدير العلاقات بين المتغيرات والمحددات المختلفة»[١]. كما «تُمكن من استخدام وتطبيق الأدوات الحسابية في تحليل الظواهر المختارة والمقارنة بينها بدقة»[٢]. ويمكن تعريف عملية القياس بأنه «يعني تحديد خصائص الشيء وتقديرها، أي صوغها من خلال مقادير وأرقام وأعداد ورتب وأوزان، وما إلى ذلك من نوعيات ترتبط بطبيعة الشيء المُقاس ـ كأن ترتبط وحدة القياس بالطول أو الوزن أو الكثافة أو الشدة وما شابه ذلك»[٣].

تتضمن عملية القياس «ثلاثة أبعاد أو مكونات أساسية هي: واقعة امبريقية قابلة للملاحظة والقياس قد تكون جماعة أو شخصاً أو شيئاً أو فكرة، ووجود رقم أو عدد أو مقدار، وأخيراً وجود قاعدة أو مجموعة من القواعد تربط منطقياً بين الواقعة والمقدار. ويشير البعد أو المكون الأخير إلى الوسائل التي يتم بها تجريد الواقعة العيانية

---

(١) Chava Nachmias and David Nachmias, *Research Methods in the Social Sciences*, 4th ed. (London: Edward Arnold, 1992), p. 148.

(٢) Thomas Havener and Alan Peterson, «Measuring Conflict/Cooperation in International Relations: A Methodological Inquiry,» in: Edward E. Azar and Joseph D. Ben Dak, eds., *Theory and Practice of Events Research: Studies in International Actions and Interactions* (New York; London: Gordon and Breach Science Publishers, 1975), p. 57.

(٣) عبد الباسط عبد المعطي، **البحث الاجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية في منهجه وأبحاثه**، سلسلة علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع؛ الكتاب السابع (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧)، ص ٢٠١.

في نموذج خاص، يسميه البعض بقواعد التوزيع المُخطط التي تساعد في عرض الوقائع بطريقة مجردة»[٤].

وهناك نوعان من المقاييس، «أحدهما المقياس (Scale) الذي يعتمد على مفهوم واحد، وينتج عنها المُتصل الذي يفترض أنه يعكس مفهوماً أو بُعداً واحداً فقط. والثاني فهو القياس التأشيري المُجمع والذي يربط بين اثنين أو أكثر من المؤشرات، ويشار إليه بـ (Index)، وعادة ما يكون قائماً على التراكم البسيط للنقاط»[٥]. وتعتمد «دقة القياس على ثلاثة شروط وهي الموضوعية (Objectivity)، والصدق (Validity)، والثبات (Reliability). ويقصد بالموضوعية عدم تدخل العوامل الذاتية كالأهواء والمقاصد والنزعات والمصالح في تقدير نتائج القياس. أما صدق المقياس فيعني قدرته على قياس الظاهرة محل البحث. أما ثباته فهي قدرته على إعطاء نفس النتائج باستمرار إذا ما تكرر تطبيق القياس على نفس الحالات وتحت نفس الظروف»[٦].

وتعتمد الطريقة الشائعة لبناء القياسات التأشيرية على المعالجة بواسطة الحاسب الآلي لحاصل جمع القيم للمؤشرات المختارة[٧]. ويأخذ «حاصل الجمع شكلاً بسيطاً أو موزوناً. ويعتمد الأمر على الغرض من القياس التأشيري ذاته»[٨]. ولما كان «حاصل الجمع البسيط قد يخفي التأثيرات النسبية لكل مؤشر في القياس التأشيري، ولمنع سوء التمثيل هذا، فإنه غالباً ما يُستخدم حاصل الجمع الموزون»[٩].

وفي العلوم الاجتماعية يتم توظيف المقاييس والقياسات التأشيرية لعدة أسباب:

«١ ـ أنها تمكن من تمثيل عدة متغيرات في درجة واحدة تؤدي إلى تقليل التعقيد في المادة.

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(٥) Nachmias and Nachmias, *Research Methods in the Social Sciences*, p. 428.

(٦) إحسان محمد الحسن وعبد المنعم الحسن، **طرق البحث الاجتماعي** (الموصل: جامعة الموصل، ١٩٨٢)، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٧) من القياسات التأشيرية الحديثة نسبياً والأكثر انتشاراً «قياس التنمية البشرية» الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنوياً منذ عام ١٩٩٠. وتستند فكرته الرئيسية إلى بناء «دليل مُركب» يتضمن عدداً من المتغيرات المختارة التي تعكس العناصر الأساسية للحياة الإنسانية، وهي طول العمر والمعرفة والدخل الأساسي. وكان قد اقترح إضافة معيار كمي يُلم بالجوانب العديدة للحرية السياسية، كحرية الانتخابات وحرية الصحافة والتقيد بقواعد الديمقراطية وغيرها، إلا أن صعوبة التعبير الكمي عن هذه الظواهر وبعض انتقادات أخرى أدت إلى الاكتفاء بالمؤشرات الثلاثة الأولى. انظر تفاصيل بناء قياس التنمية البشرية في: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠** (نيويورك؛ اكسفورد: مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٠)، وبخاصة الفصل ١: «تعريف التنمية البشرية وقياسها،» ص ٢٠ ـ ٢٨.

(٨) Nachmias and Nachmias, *Research Methods in the Social Sciences*, p. 431.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٣٢.

٢ ـ إن المقاييس والقياسات التأشيرية تمنح قياساً كمياً يكون أقرب إلى الدقة والضبط والمعالجة الإحصائية.

٣ ـ أنها تزيد الثقة في عملية الترجيح بالوزن»[١٠].

٢ ـ قياس التعاون

سبق القول إن هذه الدراسة تعتمد على المفاهيم الأساسية لنظرية الاتصال وتدفق التعاملات بين الدول، وأن المفهوم الضمني لهذه المفاهيم كما صاغها كارل دويتش هو التكامل وبناء المجتمع الواحد بين عدد من الدول في إطار اقليمي معين. وهناك «أشكال مختلفة لقياس المادة الأساسية، وتتوقف الملاءمة على ما هو مطلوب قياسه من اتجاه نسبي، وكثافة نسبية، واستقلالية، والاعتمادية، والمشاركة، والتركز، والتسارع، فضلاً عن العلاقات الأخرى الكمية أو الكيفية للتعاملات»[١١]. ويمكن أن نشير إلى ثلاثة أشكال وهي:

«١ ـ أحجام التعاملات المطلقة (Absolute Transaction Volumes)، والتي ربما تُستخدم في ترتيب وحدات التعامل تبعاً للحجم، الأمر الذي يساعد على تبيان ضخامة أو قلة الناتج لوحدة دولية في النظام الدولي. وعادة ما تُصاغ العلاقة الارتباطية بين حجم مطلق للتعامل مع حجم مطلق آخر يقيس الاتساع الاقليمي، السكان، الدخل القومي، والقدرة العسكرية. ولما كانت هذه المدخلات الأخيرة تقيس القوة بصفة عامة، فإن أحجام التعاملات تقيس بصفة محددة المشاركة في الشؤون الدولية والاعتماد المتبادل»[١٢].

«٢ ـ صيغ التناسب (Proportion) والنسبة المئوية (Percentage)، والتي تعالج الأرقام الخام، أولاً لتوحيد القياس، وثانياً لتوضيح الاتجاه والنمط، وثالثاً لإزالة الإزعاج في التعامل مع الأرقام الكبيرة جداً»[١٣].

٣ ـ صيغ القبول النسبي (Relative Acceptance Transformations)[١٤]، وهي

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٢٨.

(١١) Donald J. Puchala, «International Transactions and Regional Integration,» *International Organization*, vol. 24, no. 4 (Autumn 1970), p. 734.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧٣٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٣٥.

(١٤) تأخذ معادلة القبول النسبي شكل علاقة إحصائية هي حاصل طرح الحجم المتحقق بالفعل من الحجم المتوقع، ثم قسمة الناتج على الحجم المتوقع. وتأتي النتائج الإحصائية وفق ثلاثة أشكال وهي (ـ ١) وتعني أنه لا يوجد تعامل على الإطلاق، وناتج (٠,٠) ويعني أن التعاملات كما هي متوقعة، وصيغة رقمية =

«شبيهة بالنسب المئوية والتناسب في أنها تغير من شكل «الحجم»، وتقلل من ثقل الأرقام المطلقة إلى أرقام عشرية، وتوضح النمط والاتجاه في البيانات المطلقة، كما تقيس هذه العلاقات مدى كثافة التعاملات واتجاهها والمشاركة والاعتماد المتبادل والاستقلالية. وثمة جاذبية خاصة لنقاط القبول النسبي حيث تأخذ في اعتبارها القيم الإيجابية والسلبية لإظهار كلّ من الروابط الاتصالية من ناحية، وفجوات الاتصال بين الفاعلين من ناحية أخرى. ولما كان مؤشر القبول النسبي يمكن حسابه فقط من مصفوفة التعاملات الكلية (على المستوى العالمي أو الاقليمي)، فإن نقاط القبول النسبي تعبر عن التغيرات الثنائية أو الجماعية في التعاملات، عبر التحكم في الزيادة العامة أو النقصان العام للتعاملات داخل النظام الكلي»[١٥].

ورغم جاذبية علاقة القبول النسبي، فإن هناك بعض المحاذير يجب وضعها في الاعتبار عند اختيار هذا القياس، ومنها «ضرورة أن تكون الدول محل القياس متقاربة في الحجم حتى لا تتشوه الأنماط التي تعكسها الأرقام المطلقة»[١٦].

ومن القياسات الشائعة التي تعتمد أسلوب التناسب، «قياس نسبة التجارة الخارجية للدولة إلى إجمالي الدخل القومي، وقياس نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الصادرات»[١٧]. وقد أثيرت في هذه القياسات، بما في ذلك قياس القبول النسبي، مشكلات نظرية حول مدى تماسكها مع المفهوم الذي يُفترض قياسه وهو التكامل، وقدرتها التفسيرية، ومدى كفايتها في الإفصاح عن الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم الغامض. ولمواجهة هذه المشكلات النظرية والمفاهيمية المُشار إليها، طُرح «الحل في قياس التعاون كدرجة أقل من التكامل أو كأحد أبعاده، مع الاعتماد في الوقت نفسه على بيانات تدفقات التعاملات، دون قصرها على التجارة فقط، بل توسيع تلك

= لا نهاية لها عادة ما تكون إيجابية، وتعني أن التعاملات أكثر مما هو متوقع. وتُحسب القيمة المتوقعة من خلال حساب حجم الإسهام الكلي للوحدة في إطار النظام الكلي (التجارة الدولية مثلاً) أو في إطار نظام فرعي (التجارة لمجموعة من الدول تكون نظاماً اقليمياً)، ثم إضافة هذه النسبة الكلية إلى حجم العلاقة بين الدولة وكل الدول الأخرى على حدة، وبالتالي قياس مدى الاقتراب أو الابتعاد عن الحجم المتوقع على أساسها. وتعود صياغة هذه العلاقة إلى كل من ريتشارد سافج وكارل دويتش عام ١٩٦٠، وتعرف باسم «Null Model» نظراً لكونها تعتمد على مصفوفة من التعاملات المتوقعة. ويشيع تطبيقها على بيانات التجارة الدولية. وقد ظهرت هذه المعادلة لأول مرة في: I. Richard Savage and Karl W. Deutsch, «A Statistical Model of the Gross Analysis of Transaction Flows,» *Econometrica*, vol. 28, no. 3 (July 1960), pp. 551-572.

(١٥) Puchala, Ibid., p. 738.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٣٨.

(١٧) Barry B. Hughes, «Transaction Data and Analysis: In Search of Concepts,» *International Organization*, vol. 26, no. 4 (Autumn 1972), pp. 660 - 661.

البيانات لتشمل السياحة والبريد والتعاملات السياسية، والعضوية في المنظمات الدولية والاقليمية الحكومية، والاتجاهات فيما بين الجماهير وبعضها، ووضعها جميعاً في سياق كلي لقياس التعاون بين الدول سواء على الصعيد الكلي العالمي أو الصعيد الاقليمي والمناطقي»[١٨].

ومن هنا جرت محاولات التمييز ـ كما في أعمال ليندبرغ وجوزيف ناي ودونالد بوتشالا ـ بين التكامل باعتباره قاعدة عامة لعدد من المفاهيم الفرعية، وبين هذه المفاهيم الفرعية والتي تمثل في حد ذاتها أبعاداً للتكامل. ومن أمثلة هذه المفاهيم الفرعية: التعاون بين الحكومات في منطقة أو اقليم معين، بناء الدولة، بناء مؤسسات فوق قومية، التمييز بين التكامل السياسي والاجتماعي. كما اقتُرحت قياسات خاصة لهذه المفاهيم الفرعية. وتبدو محاولة ليندبرغ في قياس التكامل السياسي، الذي عرفه بأنه عملية تطور عبر الزمن من أجل تكوين نظام سياسي لصنع القرار بين الأمم، إحدى هذه المحاولات المهمة التي قامت على قياس أبعاد عدة للتكامل السياسي، وبحيث تأخذ في اعتبارها عملية بناء المؤسسات فوق القومية والخصائص العامة للاقليم ودوافع الدول المصلحية والمعنوية والتباينات بين قدرات الدول ذاتها، وكذلك سلوكها أثناء بناء تلك المؤسسات فوق القومية أو بعد إتمام البناء. والفكرة عموماً تقوم على أساس أن التكامل السياسي والذي هو أحد أبعاد أو مكونات عملية التكامل بصفة عامة، هو عملية متعددة المستويات وتحتاج إلى أدوات قياس متعددة المتغيرات[١٩].

إلى جانب التفرقة بين المفاهيم الفرعية للتكامل، والاعتماد على أكثر من مجال للتعامل بين الدول وإدماجه في عملية قياس كلية، فقد استفادت عملية قياس التعاون من التطور الكبير الذي حدث في دراسات التحليل الكمي للأحداث القولية والفعلية كأداة لتحليل السياسات الخارجية للدول أو لدراسة التفاعلات بين أكثر من طرف دولي[٢٠]، وما نتج عنها من بناء مقاييس للتعاون والصراع في العلاقات الدولية[٢١].

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٦٧٢ ـ ٦٧٣.

(١٩) Leon N. Lindberg, «Political Integration as a Multidimensional Phenomenon Requiring Multivarite Measurement,» in: Leon N. Lindberg and Stuart A. Scheingold, eds., *Regional Integration Theory and Research* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971), pp. 45-127.

(٢٠) للتعمق في بعض الأبعاد النظرية لمنهج تحليل الأحداث، ومناقشة لبعض الانتقادات التي توجه إليه، انظر: Warren R. Phillips, «The Theoritical Approaches in the Events Data Movement,» *International Interactions*, vol. 2, no. 1 (January 1975), pp. 3-18.

(٢١) حول تعدد المشروعات التي قامت على فكرة تحليل الأحداث المستقاة أصلاً من مصادر صحفية ومصادر أخرى، يمكن الرجوع إلى عرض مقارن مكثف في صورة جدول لأحد عشر مشروعاً بحثياً، منها =

كما جرى الاهتمام من «منطلق النظرة النظامية بدراسة ليس فقط منافع التعاون، وإنما بالبيئة المطلوبة لدفع التعاون وتنميته عالمياً واقليمياً، وبدلاً من أن يتم الاقتصار على اختبار افتراضات عامة أو محددة، صار البحث الامبريقي له وظيفة استكشافية ووصفية معاً»(٢٢)، كأن يتم البحث في علاقة الخصائص القومية للدولة - كالحجم والسكان والقدرات العسكرية والاقتصادية وموقعها الجغرافي وخصائصها الثقافية، ومدى البعد أو القرب الجغرافي مع الدول الأخرى ومدى استقرارها السياسي وغير ذلك من الخصائص الذاتية للدولة - على نزوعها للتعاون مع الدول الأخرى في الاقليم المباشر المحيط بها أو في النطاق الدولي الأوسع فيما يعرف بنظرية المجال (Field Theory) للأستاذ رودلف روميل(٢٣)، إلى جانب دراسة تساؤلات أخرى من قبيل «إلى أي مدى يصبح التكامل وسيلة لتسهيل التعاون الدولي؟». و«ما

= أحداث التفاعل الدولية (WEIS)، والصراع والتعاون في الشرق الأوسط، وبنك أحداث الصراع والتعاون (COPDAB) ومشروع الشرق الأوسط، وأحداث افريقيا ومشروع مؤشرات العلاقات الخارجية (FRIP) وغيرها. وتشمل المقارنة عناصر عدة مثل عدد الفواعل وأنماط الفاعلين وأهدافهم، الطبيعة الجماعية للحدث، المدى ونوع القياس المستخدم، ومصادر البيانات، وعناصر أخرى، انظر الجدول رقم (٣٣) بعنوان: «ملخص مشروعات تحليل الأحداث،» في: Charles W. Kegley (Jr.), «Introduction: The Generation and Use of Events Data,» in: Charles W. Kegley (Jr.) [et al.], *International Events and the Comparative Analysis of Foreign Policy*, International Relations Series; 4 (Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1975), pp. 104-105.

ومن المشروعات البحثية القائمة على تحليل الأحداث والجاري تطبيقها في معهد البحوث الاجتماعية بألمانيا، مشروع (GLOBUS) والذي يضم تفاعلات ٢٥ دولة مختارة مع باقي دول العالم، في مجالات التجارة والمعونات والصراع والتعاون. وقد تم اختيار هذه الدول بناءً على معايير معينة منها أن تكون الدولة فاعلة في اقليمها، ولها تعاملاتها الدولية الواسعة اقليمياً ودولياً. انظر في أبعاد المشروع: Stuart A. Bremer and Walter L. Gruhn, *Micro-Globus: A Computer Model of Long-Term Global Politics and Economic Processes* (Germany: Wissenschaftzentrum Berlin fur Sozialforschung, 1988).

(٢٢) Dieter Ruloff, «Cooperation, Integration, and National Characteristics: A Comparative Empirical Analysis Using New Indicators,» in: Michael Don Ward, ed., *Theories, Methods and Simulations in International Relations* (Boulder, CO: Westview Press, 1985), p. 466.

(٢٣) من المشروعات البحثية الكبيرة التي استمرت زهاء عقد ونصف، وجرى تطبيقها في عدد من الجامعات الأمريكية، واهتمت بدراسة أبعاد وخصائص الأمم وتأثيراتها على سلوكها التعاوني إزاء بعضها، المشروع الذي أشرف عليه رودلف ج. روميل، استاذ العلوم السياسية في جامعة هاواي، ويعرف اختصاراً بـ (DON). ويمكن الرجوع إلى تقارير مفصلة عن المشروع ومراحله المختلفة وطريقة تنفيذه والعلاقات الإحصائية والعمليات الحسابية وبعض نتائجه الرئيسية، في: Rudolph J. Rummel, «The Dimensionality of Nations Project,» in: Francis W. Hoole and Diana A. Zinnes, eds., *Quantitative International Politics: An Appraisal*, Praeger Special Studies in International Politics and Government (New York: Praeger Publishers, 1976), pp. 149-164.

هو الأثر التعويضي الذي يمكن أن تحدثه الخصائص المشتركة كالتشابه الثقافي بالنسبة إلى العناصر غير الملائمة للتعاون مثل بُعد المسافة الجغرافية؟»، و«ما هو أثر البعد الجغرافي بين الدول على التعاون بينهم؟»(٢٤).

كما تم استخدام بيانات التعاملات والخصائص القومية للدول وعلاقات القبول النسبي في دراسة خصائص الأقاليم المختلفة، والتفرقة بينها واستكشاف خصائصها وهل هي أقاليم متجانسة أم أقاليم للاعتماد المتبادل، والعلاقة فيما بين هذه الأقاليم، وعلاقة كل ذلك بمفهوم التكامل الدولي(٢٥).

ومما سبق يتضح أن قياس التعاون نال اهتماماً بحثياً كبيراً. ولما كان التعاون مفهوماً مُركباً ويتأثر بالعديد من المتغيرات والعوامل، فقد تعددت وسائل القياس وأشكاله، وذلك تبعاً للعلاقة المراد دراستها. ويتضح أيضاً أن الصفة الغالبة على هذه المشروعات البحثية أنها اهتمت بقياس التعاون على النطاق الكلي الاقليمي والدولي. ومن هنا كانت العلاقات الإحصائية المستخدمة تتسم بالتركيب والتعقيد في آن واحد.

لقد أدت التفرقة بين مفهوم التكامل والمفاهيم الفرعية الأخرى، والتطور الحادث في تحليل الأحداث، وأيضاً التطور الكبير في استخدام الحاسبات الآلية، وبالتالي القدرة على القيام بالعديد من العمليات الإحصائية المركبة لعدد كبير من المتغيرات في الوقت نفسه، أدى كل ذلك إلى تطور الاهتمام بقياس التعاون في العلاقات الدولية.

٣ ـ محاولة لقياس حجم التعاون في علاقات مصر العربية

انطلاقاً من الفكرة العامة وهي قابلية قياس التعاون كمياً، تأتي هذه المحاولة لبناء قياس لتحديد حجم التعاون بين مصر والدول العربية يتضمن أكثر من مجال ـ

---

(٢٤) وردت هذه التساؤلات باعتبارها دوافع بحثية لصياغة طريقة حساب كمية لدراسة العلاقة بين التعاون والخصائص القومية للدولة، وذلك كجزء من مشروع بحثي كبير حول التعاون الدولي جرى في جامعة زيورخ بألمانيا تحت إشراف الاستاذ دانييل فري. وتجمع هذه الطريقة بين دراسة التعاون السياسي وفقاً لبيانات تحليل الأحداث وتحليل بيانات التجارة الدولية، والتعبير الكمي عن خصائص الدول القومية. واستهدفت هذه الطريقة صياغة علاقة كلية للقبول النسبي، تحدد مدى نزوع الدولة للتعاون مع الدول الأخرى، ومدى تأثر هذا النزوع بالخصائص القومية للدولة. وقد عرفت الدراسة نزوع الدولة للتعاون بأنه مجموع النقاط لكل الأحداث والتعاملات التعاونية في فترة معينة سواء كانت فاعلاً أو هدفاً. انظر التفاصيل في: Ruloff, Ibid., pp. 463-482.

(٢٥) انظر على سبيل المثال: Bruce M. Russett, «Delineating International Regions,» in: Joel David Singer, ed., *Quantitative International Politics: Insights and Evidence*, International Year Book of Political Behavior Research; v. 6 (New York: Free Press, [1968]), pp. 317-354.

مؤشر معبر عنه كمياً. وهو ـ كما سنرى ـ قياس تأشيري ذو أوزان مرجحة، وليس قياساً تأشيرياً بسيطاً.

تضمن بناء القياس التأشيري لتقدير حجم التعاون في علاقات مصر مع الدول العربية وتطبيقه عدة خطوات وهي:

ـ تحديد المجالات ـ المؤشرات المُعبر عنها كمياً.

ـ جمع المادة في إطار كل مجال ـ مؤشر على حدة.

ـ اللجوء إلى عدد من المُحكمين لترجيح أوزان كل مجال ـ مؤشر.

ـ تجميع المؤشرات المُرجحة بالوزن، واستخدام الحاسب الآلي في تجميع الأوزان.

ـ تحديد حجم الحالات المختلفة ووضعها في سلم ترتيبي مدقق.

ـ القيام بعمل علاقات ارتباط بين المؤشرات واستخلاص النتائج.

وتمثل الخطوات من ١ إلى ٣ عملية بناء القياس ذاته، أما الخطوات من ٤ إلى ٦، فتتعلق بعملية تطبيقه. وفيما يلي بعض التفصيل للخطوات الثلاث الأولى الخاصة بعملية بناء القياس، على أن تبحث النقاط الثلاث التالية الخاصة بالتطبيق في المبحث القسم (ثانياً) من هذا الفصل.

أ ـ تحديد المؤشرات(٢٦)

تم تحديد عدد من مجالات التعامل باعتبارها مؤشرات تعبر عن زوايا مختلفة من التعاون بين الدول، وقد روعي في تحديد المؤشرات الداخلة في بناء القياس التأشيري سمتان أساسيتان وهما: **الأولى** أن يشمل المجال ـ المؤشر على أكثر من نصف عدد

---

(٢٦) يُستخدم تعبير المؤشرات في المتن بالمعنى الاصطلاحي العام الذي يعني قياساً إحصائياً يعكس حالة قائمة لمتغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية واتصالية وعسكرية، والتغيرات التي تعتريها عبر فترة من الزمن، وبما يساعد على تقديم تقرير وصفي للمتغير محل الدراسة، وأوضاعه العامة ومسار هذا التغير. ومن هنا إمكانية النظر إلى مجالات التعاملات باعتبارها مؤشرات تعكس زوايا متعددة لحالة التعاون محل القياس. وبالنسبة لمفهوم المؤشرات وعلاقته بالدراسات الاجتماعية وبالتنمية وقياس الاتجاهات بصفة عامة يمكن الرجوع إلى: ناهد صالح، «المؤشرات الاجتماعية،» في: ناهد صالح، محمود عبد القادر وعاطف خليفة، محررون، **المؤشرات الاجتماعية للتنمية: مسح اجتماعي للأسرة المصرية، التقرير العام** (القاهرة: المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية؛ أكاديمية البحث العلمي، ١٩٩٠)، ص ٣ ـ ٢٦؛ عبد المعطي، **البحث الاجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية في منهجه وأبحاثه**، ص ٢٣٢ ـ ٢٤٥، و Martin Pfaff, «Social Indicator: Problems, Methods, Examples,» paper prepared for National Center for Sociological and Criminological Studies, Cairo, July 1981.

الدول العربية في كل سنوات الدراسة أو في معظمها. **والثانية** أن تقل فيه نسبة المادة المفتقدة (Missing Data) إلى أقصى حد ممكن. واستهدف وضع هاتين السمتين الضابطتين تعظيم قدرة المؤشر على التعبير الكمي عن حالة التعاون في مجال بذاته لأكبر عدد ممكن من الدول العربية في كل سنوات الدراسة، ولكي لا تتأثر سلباً عملية بناء القياس ذاتها وما تتيحه من تقديرات وعلاقات ارتباطية.

بيد أن عملية تعظيم قدرة المؤشرات ارتبطت بالدرجة الأولى بمدى توافر المادة التفصيلية وشمولها. وهنا تبرز واحدة من المشكلات التي واجهت الباحث في بناء قياس تأشيري لتقدير حجم التعاون، يعتمد على أكبر عدد ممكن من المجالات/ مؤشرات التعاون، وهي مشكلة ندرة المادة وصعوبة الحصول عليها، خاصة في المجالات التي لا تخضع للنشر العام جزئياً أو كلياً، أو التي يتطلب الحصول على بياناتها جهداً خاصاً مع الجهات المعنية بها، مثل تدفق الطلاب العرب إلى الجامعات المصرية، والتبادل الثقافي والإعلامي والاتفاقيات التي يتم توقيعها مع الدول الأخرى، وإلى حد ما البيانات المتعلقة بالتدفق السياحي في الفترة محل الدراسة. وفي هذا السياق فإن مجال التعاون العسكري يمثل النموذج الأبرز من حيث صعوبة الحصول على بيانات تفصيلية بشأنه، وكذلك البيانات الخاصة بتطور التمويل العربي للمشروعات الاستثمارية، وتطور إعارات المدرسين المصريين إلى البلدان العربية. ومن ثم لم يكن أمام الباحث سوى البحث والاعتماد على ما هو معلن ومسموح به فقط، دون التطرق إلى ما هو غير ذلك باعتباره يخرج عن نطاق قدرة الباحث، ويثير أمامه مشكلات قانونية في بعض الأحيان، وهو ما حدث بالفعل وأمكن احتواؤه بقدر من المعاناة.

ولمواجهة مشكلة ندرة المادة التفصيلية في مجالات التعاون المختلفة تم التوجه مباشرة إلى عدد من الجهات المعنية بكل مجال على حدة للحصول على البيانات اللازمة، وقد اختلفت درجة التعاون مع الباحث بين جهة وأخرى. وتمثل ذلك في أمرين:

أولهما الموافقة من حيث المبدأ على توفير المادة المطلوبة لغرض التحليل العملي في إطار رسالة عملية محددة الغرض والهدف. وبالنسبة للبيانات التي اعتبرت ذات طبيعة خاصة فقد تم الاعتذار عن توفيرها، مع توجيه الباحث إلى الاعتماد على المواد المنشورة فقط، ومن قبيل ذلك كل ما تعلق بالتعاملات العسكرية والأمنية، والتي قام الباحث بتوصيفها وتصنيفها من مصادر مختلفة على النحو الذي سبق ذكره في القسم (ثانياً) من الفصل الأول. ومن الأمثلة أيضاً اعتذار الجهات البحثية في البنك المركزي عن إمداد الباحث ببيانات تفصيلية عن تطور عوائد العاملين المصريين في الدول العربية للسنوات ١٩٧٥/ ١٩٨١، واعتذار الجهات المعنية بالإعارات في وزارة التربية والتعليم عن توفير إحصاءات خاصة بأعداد المدرسين المصريين الذين تمت إعارتهم إلى الدول العربية.

الثاني مدى السرعة في إمداد الباحث بالمادة الموافق عليها بالفعل. وعلى سبيل المثال فقد تطلب الحصول على البيانات الخاصة بتوافد الطلاب العرب إلى الجامعات المصرية فترة أربعة أشهر كاملة، وخضع الأمر إجمالاً لموافقة الجهات الأمنية حسب تفسيرات إدارة الإحصاء الخاصة بالطلاب الوافدين. واستغرق الحصول على المادة الخاصة بالتبادل الإعلامي من وزارة الإعلام المصرية شهراً كاملاً. كما استغرق الحصول على جزء من المادة الخاصة بالتبادل الثقافي حوالى خمسة أشهر من وزارة الثقافة، في حين لم يستغرق توفير المادة الخاصة بالاتفاقيات من قبل مركز المعلومات بوزارة الخارجية سوى يومين فقط، وأقل من أسبوع بالنسبة للمادة الخاصة بتوافد السياحة العربية على مصر للفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨١ من قبل إدارة الإحصاء بوزارة السياحة.

أدى تحديد الشرطين الضابطين المشار إليهما، إلى استبعاد عدد من المجالات/المؤشرات التي تمت دراستها كيفياً ووصفياً في الفصول الثلاثة السابقة وهي تدفق العمالة المصرية إلى البلدان العربية على الرغم من أهميتها القصوى، والاستثمارات العربية في مصر. وهي مجالات/مؤشرات كان يود الباحث إدماجها في صُلب القياس التأشيري، ولم تحدث عملية الاستبعاد إلا بسبب عدم ملاءمة المادة المتوافرة عن الوفاء بالحد المناسب للقياس الكمي وتحليل العلاقات الارتباطية على النحو الذي سيرد ذكره في الأقسام التالية.

وبتطبيق الشرطين المُشار إليهما تم تحديد ثمانية مجالات/مؤشرات على النحو التالي:

أ ـ المستوى الرسمي تضمن مجالات الاتصالات السياسية، والتعاون العسكري المعلن عنه، وتوقيع الاتفاقيات بأنواعها المختلفة، والتبادل الثقافي باعتباره نشاطاً لأحد وزارات الحكومة المصرية.

ب ـ المستوى المختلط وتضمن مجالات التجارة المصرية ـ العربية وتدفق الطلاب العرب إلى الجامعات المصرية.

ج ـ المستوى الشعبي وتضمن مجالات الاتصالات التليفونية والسياحة العربية.

تنطوي هذه المجالات على عدد من السمات، فهي تعكس تعدد مستويات التعاملات بين مصر والدول العربية، وبالتالي يمكن أن تقدم صورة قريبة إلى حد كبير من الواقع الذي عاشته هذه العلاقات في فترة الدراسة. وحين يتم وصفها بأن لها طابع المؤشرات، فهذا يعني أن كلاً منها يدل بصورة مباشرة أو غير مباشرة على ظاهرة معينة، حالتها وتطورها واتجاه هذا التطور. وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

١ ـ إن التعاملات في مجال الاتصالات السياسية الرسمية هي مؤشر على حجم العلاقة التعاونية بين أعلى سلطة في الدولة المصرية وهي الرئيس، إلى جانب رموز الحكومة المصرية مع نظرائهم في البلاد العربية. بعبارة أخرى ان الاتصال السياسي هو مُؤشر على العلاقة التعاونية الرسمية بشكل عام، وفي المستوى السياسي بشكل خاص.

٢ ـ إن التعاملات في المجال العسكري ينطبق عليها التفسير نفسه الوارد أعلاه، ولكن في إطار التعاملات العسكرية والأمنية. وينطبق الأمر نفسه على توقيع الاتفاقيات، والتي تُعد مؤشراً على عملية تنظيم التعاون وتحديد الالتزامات التعاقدية بين مصر والدول العربية في مجالات التعاون المختلفة.

٣ ـ إن التعاملات الثقافية لا تشير فقط إلى درجة معينة من التعاملات الحكومية، وإنما أيضاً إلى موقع الفنون والثقافة في علاقات التعاون الكلية بين الدول. وبذلك فإن التعاملات الثقافية هي مؤشر مزدوج على العلاقات الحكومية من ناحية، وعلى موقع الثقافة بمعناها الواسع في علاقات التعاون الحكومية من ناحية أخرى.

٤ ـ إن التعاملات التجارية، ورغم وقوعها في المستوى المختلط الذي يجمع بين التنظيم والضبط الحكومي من خلال القوانين والتعليمات المنظمة لحركة الصادرات والواردات، والمبادرات الشعبية ممثلة في القطاع الخاص، إلا أنها في الوقت نفسه تُعد مؤشراً على التعاون في المجال الاقتصادي بين الدول. ولقد سبق القول إن علاقات القبول النسبي التي طُبقت على بيانات التجارة الدولية استخدمت لقياس درجات التعاون والتكامل الاقليمي، كما تستخدم وفق قياسات خاصة لمعرفة علاقات الاعتماد المتبادل أو حالات التبعية بين الدول(٢٧).

٥ ـ إن التعاملات في مجال السياحة تمثل مُؤشراً يُستدل منه على طبيعة وحركة الاتجاهات الجماهيرية في دولة أو مجموعة دول إزاء طرف دولي آخر. ومثل هذه

(٢٧) من المحاولات التي قامت على أساس توظيف بيانات التجارة الخارجية لقياس درجة التبعية للخارج، انظر: ابراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، بخاصة الفصل ٣: «المؤشرات في التطبيق،» فقرة «ثالثاً: مؤشرات التبعية الاقتصادية،» وضمنها «مجموعة مؤشرات الصادرات،» و«مجموعة مؤشرات الواردات،» ص ١٣٣ ـ ١٧٤. انظر أيضاً: محمد أزهر سعيد السماك، «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٦١ ـ ٨١، ومحمد السيد سليم، «رؤية نقدية لدراسة قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١٣٣ ـ ١٣٧.

الاتجاهات هي نتيجة لعملية تنشئة اجتماعية وقدرة اقتصادية وعمليات الجذب والدعاية في آن واحد.

٦ ـ إن حركة الاتصالات الهاتفية تقدم مُؤشراً على تطور العلاقات بين المجتمعات مع أدنى تأثير من الحكومات، وتؤشر أيضاً على مدى التواصل الشعبي وتطور وجود مصالح أو روابط معنوية وقرابية. وفي حالة مصر فإن تطور الاتصالات الهاتفية يمكن أن يشير وان بطريق غير مباشر إلى تطور حجم العمالة المصرية في بعض المجتمعات العربية المستقبلة لها.

٧ ـ إن التعاملات في مجال تدفق الطلاب العرب يمثل الوجه الآخر والمقابل لتدفق العمالة المصرية وإن يكن بطريقة جزئية، كما يشير إلى مدى استمرار جاذبية المؤسسات التعليمية العالية المصرية أمام الطلاب العرب، وكذلك الدور التنموي الذي تقوم به هذه المؤسسات التعليمية المصرية في الإطار العربي الأشمل.

وإلى جانب هذه الدلالات، هناك طبيعة الاتجاه الذي تعبر عنه تدفقات التعاملات في كل مجال على حدة، حيث تبرز ثلاثة أنواع من الاتجاهات:

الاتجاه الأول: اتجاه العرب نحو مصر كما هو وارد في السياحة وتدفقات الطلاب العرب إلى الجامعات المصرية.

الاتجاه الثاني: اتجاه مصر نحو العرب والمتمثل في الشق الأكبر من التبادلات الثقافية.

الاتجاه الثالث: الاتجاه المزدوج الذي يتضمن اتجاهاً مصرياً نحو العرب وفي الوقت نفسه اتجاهاً عربياً نحو مصر، وهو ما يبدو في تعاملات التجارة والتعاون العسكري المُعلن والاتصالات السياسية وتوقيع اتفاقيات التعاون والاتصالات الهاتفية الشعبية.

ب ـ عملية جمع المادة

اعتمد الباحث في توفير المادة الخاصة بهذه المجالات/المؤشرات على نوعين من المصادر.

النوع الأول: الجهات الحكومية المعنية بمجال بعينه، كوزارة الخارجية في ما يتعلق بالاتفاقيات التي وقعتها مصر مع الدول العربية، ووزارة الإعلام في ما يتعلق بالتبادل الإعلامي مع الدول العربية، ووزارة الثقافة بالنسبة إلى جزء من بيانات التبادل الثقافي مع الدول العربية، ووزارة السياحة بالنسبة إلى بيانات تدفق السائحين العرب، ووزارة التعليم العالي في ما يتعلق بالبيانات الخاصة بتوافد الطلاب العرب إلى الجامعات المصرية، وهي البيانات التي خضعت إلى التحليل الرأسي في الفصول الثلاثة

السابقة، وبعض منها حصل عليه الباحث بإذن خاص من الجهة الحكومية المعنية.

النوع الثاني: مصادر منشورة، وتم اللجوء إليها لتحديد تطور علاقات مصر مع الدول العربية في مجالات الاتصال السياسي والتعاون العسكري المُعلن، والتجارة المصرية ـ العربية والاتصالات الهاتفية بين مصر والدول العربية. وفي هذا السياق تجب التفرقة بين طائفتين من هذه المصادر المنشورة، وهما المصادر الصحفية والبحثية، ومصادر حكومية وهي عبارة عن النشرات الإحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول تطور أنشطة الوزارات المختلفة، فضلاً عن الكتب السنوية والنشرات الإحصائية التي تصدرها وزارات بعينها حول ما تقوم به من أنشطة متنوعة. وقد تم الاعتماد على بعض هذه النشرات في توفير البيانات الخاصة بتطور الاتصالات الهاتفية والتجارة المصرية ـ العربية، مثل **نشرة المواصلات السلكية واللاسلكية** في مصر، و**نشرة التجارة الخارجية**، اللتين يُصدرهما الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بصفة دورية منتظمة كما في حالة **نشرة التجارة الخارجية**، وبصفة شبه منتظمة كما في حالة **نشرة المواصلات السلكية واللاسلكية**. كما اعتمد الباحث على سجل الثقافة في توفير جزء من المادة الخاصة بالتبادل الثقافي، أما الجزء الآخر فقد تم جمع وقائعه من خلال المصادر المنشورة الأخرى، وعلى وجه التحديد الصفحات الثقافية والفنية المتخصصة في جريدة **الأهرام**.

وبالنسبة إلى المصادر الصحفية والبحثية فإن الأمر يتطلب بعض التفصيل. فقد اعتمد الباحث على مصدرين رئيسيين في جمع الوقائع والأحداث الخاصة تحديداً بمجالي الاتصالات السياسية والتعاون العسكري المُعلن وجزء من الوقائع الخاصة بالتبادل الثقافي التي لم يرد ذكرها في مصادر وزارة الثقافة الرسمية، وهما ـ كما سبق القول ـ جريدة **الأهرام** وثبت الأحداث في دورية *The Middle East Journal*. وإذا كان اختيار جريدة **الأهرام** يعود إلى كونها مصدراً رئيسياً للوقائع الخاصة بأنشطة المؤسسات والأجهزة المصرية، فإن الهدف من اختيار ثبت الأحداث في الدورية الأجنبية تحدد بأمرين: أحدهما تقليل التحيز الذي يمكن أن تتصف به جريدة **الأهرام** باعتبارها جريدة مصرية شبه رسمية. **والثاني** توظيف مصدر آخر يمكن أن يُعوض ولو جزئياً غياب مصادر عربية أخرى استحال الرجوع إليها بصفة دورية منتظمة كما هو الحال مع جريدة **الأهرام**. وكان الدافع إلى استخدام هذا المصدر الأجنبي تحديداً ما عُرف عنه من الحيادية في عرض الوقائع، وقيام باحثين كثيرين في الاعتماد عليه كمصدر أساسي عند القيام ببناء مقاييس لظواهر يتحدد وجودها من عدمه بتكرارات وقائعية بالأساس، فضلاً عن أنه يتصف بالاستمرارية الزمنية، الأمر الذي يتيح التراكم المطلوب المُناظر للمصدر المصري. وبصفة عامة، وكما أكدت ذلك البحوث الخاصة بتحليل الأحداث، فإن تنوع المصادر يساعد على تنقيح المادة وضبطها وزيادة درجة الشمولية، وإلغاء التحيزات النظامية، والتقليل من سوء التعامل والغموض الذي

يكتنف أحياناً المصادر الوحيدة[٢٨].

في ما يتعلق بطريقة جمع التكرارات فقد التزم الباحث بجمع الأحداث الواردة في جريدة **الأهرام** وفقاً للتصنيفات الفرعية التي حُددت في كل مؤشر رئيسي والتي سيتم الإشارة إليها تفصيلاً فيما بعد. ثم تمت عملية مقارنة بين ما ورد في المصدرين المصري والأجنبي، تلا ذلك إضافة الأحداث التي لم يرد ذكرها في جريدة **الأهرام** بعد التثبت منها في مصادر أخرى تتصف بالثقة والمصداقية سواء كانت بحثية أكاديمية أو منشورات صحفية أو تقارير رسمية. بعبارة أخرى، فإن إضافة الأحداث التي انفرد بذكرها المصدر الأجنبي ارتبطت بمدى وجودها في مصدر آخر موثوق به عزز من صحتها. ولضبط الوقائع وعملية الإضافة على هذا النحو فقد اعتمد الباحث على مصدرين من مصادر توثيق الأحداث الإضافية الأخرى وهما:

أ ـ نشرة *Arab Report & Record* للفترة من ١٩٧١ وحتى ١٩٧٨.

ب ـ **يوميات ووثائق الوحدة العربية** للسنوات ١٩٧٩ و١٩٨٠ و١٩٨١ الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت للسنوات ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ على التوالي.

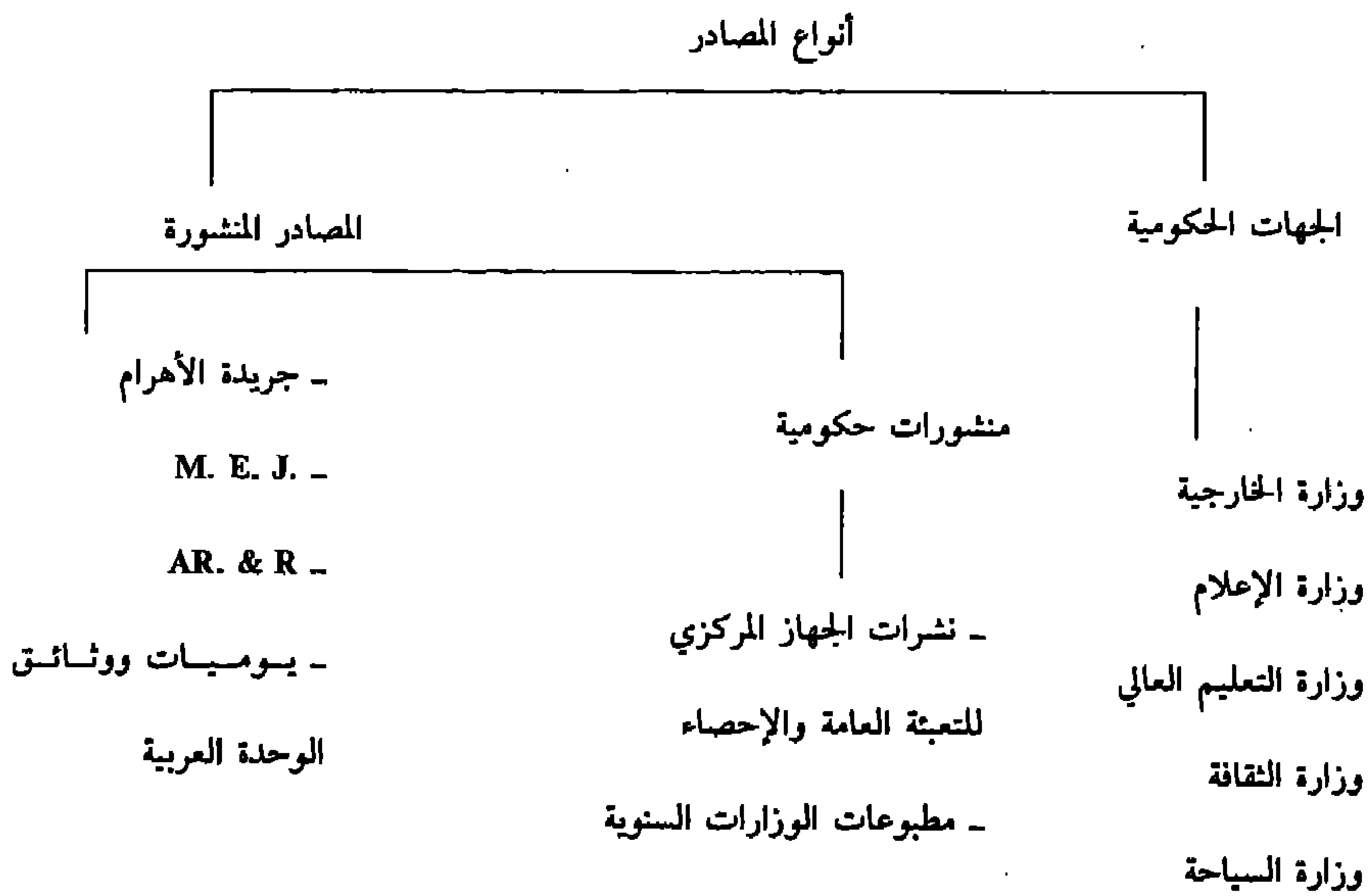
نتج عن عملية الضبط والتدقيق إضافة تكرارات لوقائع لم يرد ذكرها في جريدة **الأهرام**، ومثلت هذه الإضافات ما نسبته ٤ بالمئة من جملة التكرارات التي تم جمعها في مؤشر الاتصالات السياسية، وحوالى ٣ بالمئة بالنسبة لمؤشر التعاون العسكري المُعلن. ولم تكن هناك أية إضافات بالنسبة لمؤشر التبادل الثقافي. وهي نسب صغيرة، وتدل على أن جريدة **الأهرام** اتسمت بالشمول عند عرضها للوقائع والأحداث الخاصة بتفاعلات مصر العربية في الفترة محل الدراسة.

وتلخيصاً لما سبق يمكن القول ان المادة الخاصة بعدد ستة مؤشرات (الاتفاقيات، والطلاب العرب، والسياحة، والاتصالات الهاتفية والتجارة المصرية ـ العربية) تم

(٢٨) حول أهمية تعدد المصادر في دراسات تحليل الأحداث وتنوعها بين مصادر عالمية وأخرى محلية، انظر: Robert Burrowes, «Mirror, Mirror, on the Wall: A Comparison of Event Data Sources,» in: James N. Rosenau, ed., *Comparing Foreign Policies: Theories, Findings, and Methods* (New York Halsted Press; Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1974), pp. 383-405, and John H. Sigler, «Reliability Problems in the Measurement of International Events in the Elite Press,» in: John H. Sigler, John O. Field and Murray L. Adelman, *Applications of Events Data Analysis: Cases, Issues, and Programs in International Interaction*, Sage Professional Papers in International Studies Series (Beverly Hills, CA: Sage Publications, [1972]), pp. 14-27.

توفيرها من جهات حكومية سواء من خلال بيانات حصل عليها الباحث بناءً على طلب خاص، أو من خلال المنشورات الحكومية ذاتها. أما المؤشران الأخيران وهما الاتصالات السياسية والتعاون العسكري المُعلن عنه، وجزء من مُؤشر التبادل الثقافي، فقد تم تكوين بياناتها بالطرق المعتادة نفسها في أبحاث تحليل الأحداث. والنتيجة التي يمكن الانتهاء إليها هي أن المادة المستخدمة في بناء القياس التأشيري لتقدير حجم التعاون في علاقات مصر مع الدول العربية هي مادة متنوعة المصادر، وأن جزءاً منها عبارة عن مادة لم يسبق نشرها من قبل.

ويوضح الشكل التوضيحي المرفق أنواع المصادر التي تم الاعتماد عليها في جمع المادة:



ج - ترجيح الأوزان

تستند الفكرة الرئيسية للترجيح بين المجالات والمؤشرات إلى أن هناك فوارق طبيعية بين كل منها، وأن بعضها يعبر عن درجات قوية من التعاون والتعامل، وبعضها الآخر يشير إلى درجات متوسطة أو ضعيفة. وبالتالي كان من الضروري إظهار الفوارق بين المجالات والمؤشرات، من خلال تحديد قيمة أو وزن ترجيحي يعكس قيمة كل مؤشر، عبر تقييم يأخذ في اعتباره استيعاب الفوارق الحقيقية بين المؤشرات وما يمكن أن يقدمه كل مؤشر لعلاقات التعاون الكلية. ولمنع التحيز الذي يمكن أن يقع فيه الباحث إذا ما قام بعمل ترتيب أو إعطاء أوزان ترجيحية للمؤشرات بنفسه

فقط، فقد تم اللجوء إلى صيغة المحكمين الذين ينتمون إلى خلفيات علمية وبحثية وعملية مختلفة تغطي إلى حد ما المجالات نفسها التي تعبر عنها المؤشرات المستخدمة في بناء القياس التأشيري(٢٩).

تمت عملية الترجيح عبر مرحلتين: **الأولى، مرحلة تمهيدية تجريبية**، وتم فيها اللجوء إلى عدد محدود من أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمهتمين بالقياسات الكمية(٣٠)، وتم توزيع استمارة أولية تضمنت ترتيباً عشوائياً للمؤشرات الكلية. وقد تضمنت بعض المؤشرات التجميعية سلوكيات صراعية ـ محدودة ـ وتعاونية في الوقت نفسه. وطُلب منهم القيام بوضع ترتيب للمؤشرات الكلية، ووضع ترتيب آخر للمؤشرات الفرعية داخل كل مؤشر تجميعي، وإبداء ملاحظات تساعد الباحث على تنقيح الاستمارة وتحسين صيغتها النهائية.

ويمكن وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة استشارات بغية التثبت من القيمة العلمية والعملية من بناء قياس تأشيري لحجم التعاون على النحو المرغوب. وكانت نقطة الاتفاق التي أجمع عليها الأساتذة هي ضرورة التفرقة بين سلوكيات الصراع والتعاون على نحو واضح، ولا سيما في المؤشرات التجميعية التي احتوت بعضها على سلوكيات ذات طابع صراعي. ومن الناحية العملية فقد ساهمت هذه الملاحظات في قصر القياس على مجالات التعاون فقط، واستبعاد كل ما هو متعلق بالصراع باعتباره يدخل في سياق آخر غير سياق التعاون المرغوب قياسه، وحتى لا يحدث خلط.

المرحلة الثانية وهي التطبيق الفعلي وإجراء عملية التحكيم: فبعد تلقيح الاستمارة والانتهاء من صيغتها النهائية بدأ تطبيق المرحلة الثانية، حيث تم تحديد عدد خمسة عشر مُحكماً ينتمون إلى جهات أكاديمية وبحثية مختلفة، ويعكسون خبرات علمية وعملية مختلفة تتوافق مع طبيعة القياس ذاته وما يتضمنه من مؤشرات. وهؤلاء المحكمون هم: د. عبد المنعم المشاط، ود. مصطفى علوي، ود. ودودة بدران، وأ. جميل مطر، ود. إبراهيم عوض، ولواء أركان حرب متقاعد طلعت مسلم، ولواء أركان حرب متقاعد أحمد عبد الحليم، وعميد أركان حرب متقاعد مراد الدسوقي،

---

(٢٩) حول أهمية فكرة المُحكمين في بناء القياس، وكيفية تطبيقها عند بناء قياس د. عازار للتعاون والصراع بين الدول، انظر: Thomas Sloan, «The Development of Cooperation and Conflict Interaction Scales: An Advance in the Measurement and Analysis of Events Data,» in: Azar and Ben Dak, eds., *Theory and Practice of Events Research: Studies in International Actions and Interactions*, pp. 29-39.

(٣٠) هؤلاء الأساتذة هم: أحمد يوسف أحمد، ومحمد السيد سليم، وودودة بدران، ومصطفى علوي، وحسنين توفيق.

ود. عبد المنعم سعيد، ود. محمد السيد سعيد، ود. طه عبد العليم، ود. عثمان محمد عثمان، ود. ألفت آغا، ود. جمال زهران، ود. حسنين توفيق.

تتسم هذه المجموعة من المُحكمين بما يلي:

(١) **تنوع الاختصاصات**، حيث يوجد أساتذة وباحثون في العلوم السياسية بفروعها المختلفة، وفي العلاقات الدولية، والنظام الاقليمي العربي، إلى جانب باحثين عسكريين ذوي خبرة واسعة المدى ناتجة عن عملهم العسكري الميداني لفترة طويلة، فضلاً عن باحثين في المجالات الاقتصادية والاجتماع والاتصال الجماهيري. وجاء توزيع هذه المجموعة على الاختصاصات البحثية وفقاً للبيان المرفق.

بيان بتوزيع المحكمين على الاختصاصات البحثية

المجال البحثي	العدد
العلاقات الدولية	٦
البحوث العسكرية	٣
البحوث الاقتصادية	٣
النظام الاقليمي العربي	٢
الاجتماع والاتصال الجماهيري	١

(٢) **الانتماء إلى مؤسسات علمية وبحثية مختلفة**، وهي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، والمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ومعهد التخطيط القومي، والمركز العربي لدراسات التنمية والمستقبل، وقسم العلوم السياسية بجامعة القناة، ومنظمة العمل الدولية بجنيف. وجاء توزيعهم على المؤسسات وفقاً للبيان المرفق.

بيان بتوزيع المحكمين على المؤسسات العلمية والبحثية

المؤسسات العلمية والبحثية	العدد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة	٤
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام	٥
المركز العربي لدراسات التنمية والمستقبل	١
المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط	١
معهد التخطيط القومي	١
منظمة العمل الدولية بجنيف	١
قسم العلوم السياسية بجامعة القناة	١
باحث مستقل	١

(٣) أن ثمانية من المحكمين لهم إسهاماتهم المباشرة في دراسات القياس الكمي.

بعد الانتهاء من تحديد المُحكمين تم توزيع الاستمارات النهائية عليهم ـ مرفق صورتها في الملحق ـ مُتضمنة ثلاثة عناصر أساسية وهي:

العنصر الأول: وضع ترتيب للمؤشرات الثمانية الرئيسية، بحيث يوضع المؤشر الأكثر تعبيراً عن قوة التعاون من وجهة نظر المُحكم في الترتيب الأول، يليه المؤشر الأقل تعبيراً في الترتيب الثاني، وهكذا حتى الترتيب الثامن، والذي يعكس أقل التعاملات تعبيراً عن قوة التعاون.

العنصر الثاني: أن يحدد المُحكم طبيعة المُؤشر نفسه، وهل هو رسمي أم مختلط أم شعبي خالص.

العنصر الثالث: عمل ترتيب المؤشرات الفرعية داخل ثلاثة من المؤشرات التجميعية الرئيسية وهي الاتصالات السياسية والاتفاقيات والتعاون العسكري المعلن، بنفس طريقة ترتيب المؤشرات الرئيسية كما في العنصر الأول، أي إعطاء المؤشر الفرعي الأكثر قوة الترتيب الأول، يليه المؤشر الفرعي الأقل قوة وهكذا.

استغرقت عملية توزيع الاستمارات على السادة المُحكمين واستعادتها حوالى شهر كامل. وتلا ذلك خطوة تفريغ الاستمارات للحصول على القيم الترجيحية لكل مؤشر رئيسي، وأيضاً للمؤشرات الفرعية داخل المؤشرات التجميعية. وقد رُوعي في طريقة حساب الوزن الترجيحي، أن المؤشر الرئيسي أو الفرعي الذي يُعطى الترتيب الأول يحصل على الوزن الأكبر محدداً بعدد المؤشرات ذاتها. فعلى سبيل المثال إذا أعطى محكم ما الترتيب الأول للمؤشر الرئيسي التعاون العسكري المُعلن، يُعطى وزناً ترجيحياً قيمته ٨، وهو الرقم الأكبر في العدد الإجمالي للمؤشرات الرئيسية كلها. وإذا أعطى المحكم نفسه الاتصالات السياسية الترتيب الثاني يُعطى وزناً ترجيحياً قيمته ٧ وهكذا. أي أن الوزن الترجيحي هو علاقة عكسية بين الترتيب وبين عدد المؤشرات ذاتها. وتم تطبيق القاعدة نفسها على المؤشرات الفرعية داخل المؤشرات التجميعية الرئيسية الثلاثة «الاتصالات السياسية» و«الاتفاقيات» و«التعاون العسكري المُعلن». وعلى سبيل المثال فإن مؤشر الاتفاقيات الذي يتضمن خمسة أنواع من الاتفاقيات، عنى أن نوع الاتفاقية الذي يحصل على الترتيب الأول يحصل على قيمة ٥، ونوع الاتفاقية الذي يحصل على الترتيب الثاني يحصل على قيمة ٤، وهكذا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مؤشر التبادل الثقافي، ورغم أنه يحتوي على مجالات فرعية عديدة، فقد نُظر إليها جميعاً باعتبارها متساوية الدرجة، ومن ثم اعتبرت بمثابة تكرارات في إطار مؤشر التبادل الثقافي، ولذا لم تحدث لها عملية ترجيح فرعية(٣١).

(٣١) قام الباحث باستطلاع آراء بعض العاملين في مجال الفنون والثقافة، حول الأهميات النسبية لتصنيفات التبادل الثقافي، واستخلص نتيجة أن من الصعوبة تقييم نشاط فني أو ثقافي بأنه أكثر أهمية من الآخر، وأن السمة الجامعة بين هذه الأنشطة هي ما تنتجه من إثارة العقل والوجدان بطريقة يصعب التفرقة بينها.

في ما يتعلق بأداء المحكمين فقد لاحظ الباحث ما يلي:

١ ـ إنه في حين مال المُحكمون من ذوي الخلفية الاقتصادية إلى إعطاء القيم الأكبر لمجالات/ مؤشرات ذات الصلة بالتفاعلات الاقتصادية، فإن المُحكمين ذوي الخلفية العسكرية اتجهوا إلى إعطاء القيم الأكبر إلى كل ما هو سياسي رسمي، خاصة ما له صلة مباشرة بالرئيس. وهو ما يعكس من وجهة نظر الباحث إدراك المُحكمين ذوي الخلفية العسكرية بأهمية «التسلسل الهرمي الوظيفي»، إذ ان الرئيس هو نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة، والتي لا تتحرك في مسائل التعاون مع الدول الأخرى إلا بتوجهات وأوامر عليا. وكان ذلك على عكس ما اتجه إليه بعض الباحثين ذوي الخلفية المدنية الذين أعطوا القيم الأكبر إلى التفاعلات العسكرية، يليها التفاعلات السياسية عموماً، وهو ما يعكس الاعتقاد بأن التعاون الأمني يعكس درجة أكبر من التعاون بين الدول، نظراً لأنه يمس قضية الأمن في صورة مباشرة.

٢ ـ إن كل المُحكمين رغم اختلافهم في التقديرات، فقد وضح الاتفاق بينهم كاملاً في ما يتعلق بتصنيف المجالات/المؤشرات إلى رسمية وشعبية ومختلطة. وهو ما يعكس وضوح المعيار الذي استندت إليه الاستمارة في التفرقة بين مجالات التعاون.

٣ ـ عند ترجيح المؤشرات الفرعية للمؤشر التجميعي الاتصالات السياسية، اتفق ١٤ محكماً على إعطاء الوزن الأكبر، أي الترتيب الأول لمؤشر لقاءات الرئيس، ما عدا محكماً واحداً ذا خلفية مدنية، فقد اعتبر أن الاتصال عن طريق مبعوث الرئيس هو الأول ترتيباً.

بعد الانتهاء من تفريغ الاستمارات سواء للمؤشرات الرئيسية أو الفرعية، تم تحديد الوزن الترجيحي الكلي للمؤشرات، وذلك بقسمة الإجمالي الكلي للقيم الذي حصل عليها كل مؤشر على عدد المُحكمين. وجاءت النتيجة على النحو التالي:

أ ـ **بالنسبة للمؤشرات الرئيسية**، ويوضحها البيان التالي:

بيان بالأوزان الترجيحية للمؤشرات الرئيسية

الترتيب	المؤشر الرئيسي	التصنيف	مجموع الدرجات	الوزن الترجيحي
١	الاتصالات السياسية	رسمي	١١٦	٧,٧٣
٢	تعاون عسكري معلن	رسمي	١٠٨	٧,٢٠
٣	تدفق السياحة العربية	شعبي	٩٨	٦,٥٣
٤	التجارة المصرية العربية	مختلط	٩٢	٦,١٣
٥	الطلاب العرب في الجامعات المصرية	مختلط	٩٠	٦,٠٠
٦	اتفاقيات التعاون	رسمي	٨٠	٥,٣٣
٧	التبادل الثقافي	رسمي	٦٦	٤,٤٠
٧م	الاتصالات الهاتفية	شعبي	٦٦	٤,٤٠

ب ـ بالنسبة للمُؤشرات الرئيسية التجميعية، وهي مؤشرات الاتفاقيات والاتصالات السياسية والتعاون العسكري المُعلن، فتوضحها البيانات المرفقة على النحو التالي:

١ ـ مؤشر الاتفاقيات

بيان بالأوزان الترجيحية لأنواع الاتفاقيات

الترتيب	نوع الاتفاقية	مجموع الدرجات	الوزن الترجيحي
١	الأمنية	٦٠	٤,٠٠
٢	السياسية	٥٧	٣,٨٠
٢م	الاقتصادية	٥٧	٣,٨٠
٤	الثقافية/ الإعلامية/ السياحية	٢٩	١,٩٠
٥	التعاون الفني	٢٢	١,٤٦

٢ ـ مؤشر الاتصالات السياسية

بيان بالأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية للاتصالات السياسية

الترتيب	نوع الاتصال	مجموع الدرجات	الوزن الترجيحي
١	لقاءات رئيس الدولة	٧٤	٤,٩٠
٢	مبعوث رئيس الدولة	٥٤	٣,٦٠
٣	مباحثات رئيس الوزراء	٤٢	٢,٨٠
٤	الرسائل والبرقيات الرئاسية	٣٤	٢,٣٠
٥	مباحثات الوزراء	٢١	١,٤

٣ ـ مؤشر التعاون العسكري

بيان بالأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية للتعاون العسكري المعلن

الترتيب	نوع التعاون العسكري	مجموع الدرجات	الوزن الترجيحي
١	قتال مشترك ضد عدو خارجي	١٢٥	٨,٣٣
٢	تدخل عسكري لدعم نظام آخر	١١٥	٧,٦٧
٣	استقبال وإرسال قوات	١١٣	٧,٥٣
٤	تمويل مبيعات سلاح لمصر	٩٧	٦,٤٧
٥	اتفاق أمني مشترك	٩٢	٦,١٣
٦	تدريب أو مناورات مشتركة	٨٨	٥,٧٨
٧	مبيعات سلاح مصرية لطرف عربي	٦٩	٤,٦
٨	إقامة صناعة سلاح مشتركة	٥٩	٣,٩٣
٩	مباحثات وزير الدفاع	٥٥	٣,٦٧
١٠	مباحثات كبار العسكريين	٢٣	١,٥٣

قبل الإشارة إلى الخطوات التي طبقت بشأن ترجيح القيم الخام، يبدو مفيداً إبداء بعض الملاحظات حول الفواصل التي تبرزها القيم الترجيحية المشار إليها آنفاً.

فبالنظر إلى الأوزان **المعطاة إلى المجالات/المؤشرات الرئيسية**، يمكن ملاحظة أن الفروق بينها ليست ثابتة. وقد تراوحت بين حد أدنى قدره ٠,١٣، وهو الفارق بين المؤشرين الرابع (السياحة العربية) والخامس (التجارة). أما الحد الأقصى فقد بلغ ٠,٩٣ وهو الفارق بين المؤشرين السادس (الطلاب العرب في الجامعات المصرية) والسابع مكرر (الاتفاقيات والتبادل الثقافي). وتتصف الفواصل بين المؤشرات الرئيسية بعدم الانتظام، وبساطة الفوارق، وهو ما يعكس تقييماً واقعياً مستنداً إلى وجود قدر من التقارب النسبي بين مجالات التعاون.

وتظهر السمة نفسها ـ أي عدم انتظام الفواصل ـ في أوزان المؤشرات الفرعية، والتي تتراوح كما في توقيع الاتفاقيات بين حد أدنى ٠,٢ بين الاتفاقيات الأمنية من جهة، والاتفاقيات السياسية والاقتصادية من جهة أخرى، وهو ما يعكس التقارب الكبير في قيمة توقيع اتفاقيات في هذه المجالات الثلاثة الأساسية في التعاون بين الدول. أما أكبر فاصل فهو القائم بين نوعي الاتفاقيات السياسية والاقتصادية من جهة، والاتفاقيات في مجال الثقافة والإعلام والسياحة من جهة أخرى، إذ يصل إلى ١,٩. وهنا تُبرز ترجيحات المحكمين القيمة العليا للتعاون في المجالات التي يمكن وصفها بالسيادية مقارناً بالتعاون في المجالات الأخرى التي يمكن وصفها بالمجالات الفنية.

وفي مؤشر **الاتصالات السياسية** تتراوح الفواصل بين حد أدنى ٠,٥، وهو الفاصل بين لقاءات رئيس الوزراء والرسائل والبرقيات الهاتفية الرئاسية. وهو ما قد يشير إلى أن الرسائل والبرقيات الرئاسية لها وظيفة عملية قد تقترب من وزن مباحثات رئيس الوزراء ذاته. أما الحد الأقصى للفواصل فقد وصل إلى ١,٣ بين لقاءات رئيس الدولة ومبعوث رئيس الدولة، وهو ما يعني أنه رغم كون مبعوث رئيس الدولة يمثل امتداداً بشكل أو بآخر لحركة رئيس الدولة نفسه، إلا أنه يقل عنه في القيمة العملية والرمزية وبفارق ملحوظ.

وفي مؤشر **التعاون العسكري المُعلن**، تراوحت الفواصل بين حد أدنى ٠,١٤، وهو الفاصل بين المؤشرين الفرعيين التدخل العسكري لدعم نظام آخر، وبين استقبال وإرسال قوات. ويمكن إعادة هذا الفاصل البسيط إلى الطبيعة المشتركة للعملين، حيث انهما يقومان على فكرة إرسال قوات إلى طرف آخر، أما الفارق فهو نابع من الهدف الذي ينطوي عليه إرسال قوات بهدف دعم نظام سياسي، بما يعني أن قيمته التعاونية أكبر من مجرد إرسال قوات عسكرية لأغراض رمزية أحياناً أو تدريبية. أما الحد الأقصى وقدره ٢,١٤ فقد ظهر بين لقاءات وزير الدفاع ومباحثات كبار العسكريين،

وهو ما يعكس الفارق بين مستويين يتسم أحدهما بمعالجة التعاون العسكري على المستوى الاستراتيجي والبعيد المدى. أما الثاني فيتسم بمعالجة الجوانب الإجرائية والجزئية.

ويبرز عدم انتظام الفوارق على النحو المشار إليه بين المؤشرات الرئيسية وبين عناصر المؤشرات التجميعية ما يمكن تسميته ب «**القيم الواقعية**» للمؤشرات. وفيما تشير الفوارق البسيطة إلى قدر من التداخل بين عدد من المؤشرات، فإن الفواصل الكبيرة والتي ظهرت تحديداً في ما بين بعض المؤشرات الفرعية، فإنها تعبر عن حجم الخلافات في طبيعة هذه المؤشرات الفرعية.

بعد الانتهاء من تحديد الأوزان الترجيحية، صار مُمكناً إجراء **عملية الترجيح** ذاتها، وقد تطلب ذلك أولاً إتمام خطوة تمهيدية تمثلت في تحويل القيم الخام إلى أرقام معيارية. فنظراً لأن القيم الخام التي تحتويها المؤشرات تشير إلى أنواع مختلفة من التعاملات، كحجم التجارة وأعداد الطلاب والسياح والاتصالات الهاتفية، وتكرارات خاصة بالتبادل الثقافي والتعاون العسكري والاتصالات السياسية، فقد تعين تحويل تلك القيم الخام إلى أرقام معيارية لتصبح قابلة للجمع والضرب وكافة صيغ المقارنة الإحصائية البسيطة والمركبة. ولتحقيق هذا الغرض استخدمت المعادلة التالية:

$$\text{الرقم المعياري} = \frac{\text{الرقم المتحصل - المتوسط}}{\text{الانحراف المعياري}}$$

بعد تحويل القيم الخام في كل المجالات/المؤشرات إلى أرقام معيارية، وفي ضوء الأوزان الترجيحية التي تم التوصل إليها من استمارات المُحكمين، أصبح مُمكناً القيام بعملية الترجيح الكلي للمُؤشرات الخمسة الرئيسية وهي التبادل الثقافي والتجارة المصرية ـ العربية وأعداد الطلاب العرب في الجامعات المصرية وأعداد السائحين العرب والاتصالات الهاتفية. أما المؤشرات الثلاثة الأخرى التجميعية فقد تعين تنفيذ خطوة تمهيدية قبل إتمام عملية الترجيح الكلي للمؤشر. وقد تمثلت هذه الخطوة في تحديد قيمة المؤشر التجميعي ذاته عبر عملية ترجيح فرعية في إطار المؤشر، وقد استخدمت لذلك المعادلة الآتية:

$$\text{قيمة المؤشر التجميعي} = \frac{\text{حجم المؤشر الفرعي ١* وزنه الترجيحي+ حجم المؤشر الفرعي ن* وزنه الترجيحي}}{\text{ن}}$$

حيث «ن» هي عدد المؤشرات الفرعية.

بعد إتمام هذه العمليات صار بالإمكان ترجيح المؤشرات من خلال ضرب كل منها في أوزانها الترجيحية التي تم التوصل إليها عبر عملية التحكيم. وعبر جمع القيم المتحصلة، أمكن التوصل إلى أحجام مختلفة من التعاون بين مصر والبلدان العربية خلال وحدة زمنية معينة عادة ما تكون عاماً كاملاً، والتي يمكن التعبير عنها وفق الصيغة التالية:

حجم التعاون خلال عام = (حاصل جمع قيم المؤشرات المتحصلة مرجحة كلياً) / (عدد المؤشرات)

وعند تحديد حجم التعاون في فترة زمنية تزيد على عام، ولتحييد عنصر الزمن، ولعدم الحصول على قيم زائفة، تم استخدام قيم المتوسطات عبر الصيغة التالية:

حجم التعاون في وحدة زمنية = (حجم التعاون في العام ١+ حجم التعاون في العام ٢+ حجم التعاون في العام ن) / (ن س)

حيث (ن س) هي عدد السنوات في الوحدة الزمنية المطلوب دراستها.

ومما سبق يمكن تحديد خطوات بناء «قياس التعاون» كما يلي:

١ ـ تحديد المجالات/المؤشرات المعبرة عن التعاون في مستويات مختلفة.

٢ ـ جمع المادة الخاصة بكل مجال/مؤشر على حدة.

٣ ـ تحويل الأرقام الخام إلى أرقام معيارية تكون قابلة للضرب والجمع والمقارنة بأنواعها.

٤ ـ القيام بعملية تحكيم لغرض التوصل إلى أوزان ترجيحية لكل مؤشر رئيسي أو فرعي على حدة.

٥ ـ التوصل إلى تحديد حجم علاقة التعاون خلال وحدة زمنية معينة من خلال ضرب الأرقام المعيارية لكل مؤشر في وزنه الترجيحي، ثم قسمة الناتج على عدد المؤشرات المستخدمة.

وبتحديد حجم التعاون بين مصر والدول العربية أمكن إحداث مقارنات وإيجاد علاقات ارتباط بسيطة وجزئية أو متعددة، وهو ما سيتم التركيز عليه في القسم التالي.

ثانياً: تطبيق قياس التعاون في علاقات مصر العربية

في القسم السابق تم عرض الخطوات الخاصة ببناء قياس تأشيري مرجح الأوزان بهدف تقدير أحجام التعاون في علاقات مصر مع الدول العربية. وفي هذا القسم سوف يتم تطبيق القياس مع عرض نتائجه. وقبل الخوض في عملية التطبيق تبدو الإشارة مهمة إلى بعض الفروقات بين هذا القياس وكل من القياسات الخاصة بالتعاون المستندة إلى تدفقات التعاملات التي سبقت الإشارة إلى نماذج منها، وكذلك مع منهج تحليل الأحداث وما نتج عنه من مقاييس للصراع والتعاون.

تهتم محاولة تطبيق القياس التأشيري التالية بتقدير حجم تقريبي للتعاون بين دولة

وهي مصر، وعدد آخر من الدول وهي الدول العربية كل على حدة. وهو حجم تقريبي يتمثل في صورة درجات لأغراض المقارنة وتوضيح بعض الاتجاهات والعلاقات الارتباطية بين المجالات ولاختبار بعض الافتراضات. وهو قياس يستند إلى عدد من بيانات التعاملات في مجالات مختلفة، وأيضاً إلى بيانات خاصة بأحداث ووقائع تعاون سياسي وعسكري وثقافي، استند في تحصيلها إلى القواعد الثابتة في منهج تحليل الأحداث كتعدد المصادر وتحصيل التكرارات وترجيح الأوزان عبر محكمين. ومن ثم يجمع القياس المقترح بين تدفقات التعاملات في مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية واتصالية من جهة، وتحليل الأحداث الجارية من جهة أخرى. ويعتمد القياس على تقسيم جديد لمجالات التعاون وفق مستوياتها المختلفة الرسمية والمختلطة والشعبية. وهو تقسيم يسمح بدراسة التفاعلات التحتية بين الدول والمجتمعات، ومدى التأثير المتبادل بينها وبين التعاملات في المستويات الأخرى في الفترات التاريخية المختلفة. ويختلف هذا التقسيم مع ما هو شائع من تصنيف التعاملات إلى اقتصادية وسياسية وعسكرية ورمزية وثقافية. وهو التصنيف الذي اتبعه قياس د. عازار للتعاون والصراع، والذي لا يسمح بمعرفة التعاملات التحتية بين الدول.

ولما كان الهدف هو تحصيل أحجام كلية تقريبية لعلاقة التعاون، فلم يوجه الاهتمام بالتفرقة بين الفاعل والحدث كما هو الحال في منهج تحليل الأحداث. كما لم يتم استخدام معادلة القبول النسبي أو ما شابه، نظراً لأن الهدف ليس تحليل علاقات كلية في إطار نظام اقليمي، وكذلك لعدم القدرة على تحصيل القيمة المتوقعة التي هي أساس معادلة القبول النسبي، وإنما الهدف هو تحليل الفروقات في علاقة طرف وأطراف أخرى يجمع بينهم سمات مشتركة ومساحة جغرافية واحدة ونظام للتفاعلات الاقليمية.

ويدخل القياس في إطار أوسع وهو القياسات التأشيرية (Index)، ومن ثم فلا ينتج عنها متصل ذو درجات معينة محددة سلفاً. وهو قياس تأشيري مستند إلى ما حدث بالفعل بين مصر والدول العربية عبر فترة زمنية معينة، ومن ثم فهو يعكس خصوصية هذه الفترة، ويساعد على وصفها بشيء من الدقة النسبية غير المتحيزة. وربما تعد قيمة القياس المقترح في قابلية تطبيقه على فترات زمنية متباينة وأطراف دولية واقليمية متعددة.

ولما كان القياس مصمماً لدراسة تدفقات التعاملات التعاونية التي تحدث بين الدول، فهو غير ملائم لدراسة العلاقات بين دولة ومنظمة اقليمية أو سياسية مثلاً كما هو الحال بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

في ما يتعلق بقراءة النتائج وتفسير الدرجات الدالة على الحجم الكلي التقريبي

للتعاون، فسوف تظهر الدرجات في صورة أرقام كلية إما موجبة أو سالبة. ولا تعني الأرقام السالبة عدم وجود تعاملات تعاونية، وإنما تعني علاقات ضعيفة ومحدودة المجالات. وكلما كانت درجة التعاون السالبة كبيرة، عنت أن العلاقة ضعيفة ومحدودة المجالات. وكلما كانت درجة التعاون الموجبة كبيرة، عنت أن العلاقات قوية ومتعددة المجالات. وعند تمثيل هذه الدرجات في صورة خط بياني سوف يتضح أن نقطة الصفر هي بمثابة حد فاصل بين مستويين رئيسيين من العلاقات التعاونية: المستوى **الأول** الذي يدل على العلاقات القوية المتعددة المجالات، وهي الدرجات الكلية الموجبة التي سوف تظهر أعلى «خط المعطيات صفر» (Zero Datum Line). أما المستوى **الثاني** فيدل على العلاقات الضعيفة المحدودة المجالات، وهو الدرجات الكلية السالبة التي سوف تظهر أسفل «خط المعطيات صفر».

وفيما يلي خطوات تطبيق القياس ونتائجه.

١ ـ تطبيق القياس

نظراً لأن القياس المقترح مصمم لدراسة تدفقات التعاملات بين الدول، فقد استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية، لعدم جواز المقارنة بينها وبين الدول العربية الأخرى، ولاقتصار التعاملات بينها وبين الدولة المصرية على مجالات محدودة. كما تم استبعاد جيبوتي نظراً لعدم ظهورها كدولة إلا في عام ١٩٧٧، وبذلك يقتصر القياس على مقارنة وتحليل تعاملات مصر التعاونية مع ١٩ دولة عربية.

ولإتمام التطبيق فقد استفاد الباحث من التطور الكبير في مجال التطبيقات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي.

تطلب تقدير أحجام التعاون إجراء عدة عمليات حسابية، تضمنت تحويل الأرقام الخام إلى أرقام معيارية، ثم ترجيحها بالأوزان التي تم تحديدها بواسطة المحكمين. ولذلك تم تصميم ٢٨ جدولاً رئيسياً لكل مجالات التعاون الرئيسية والفرعية، احتوت على تكرارات الأحداث، أو أحجام التعاملات حسب النوع. وبعض هذه الجداول سبق تحليلها رأسياً وفي صورتها الخام في الفصول الثلاثة السابقة، والبعض الآخر تم تصميمه لأغراض القياس، والخاصة بإجمالي المؤشرات التي احتوت على أكثر من عنصر فرعي، وهي الاتصالات السياسية والاتفاقيات والتعاون العسكري المعلن. وبالنسبة للجداول التي تم تحليلها رأسياً وأعيد استخدامها في القياس فبيانها كالتالي:

١ ـ الجدول رقم (٢ ـ ٣) الخاص بلقاءات القمة المصرية ـ العربية.

٢ ـ الجدول رقم (٢ ـ ٤) الخاص بزيارات المبعوثين الخاصين ومهامهم.

٣ ـ الجدول رقم (٢ ـ ٥) الخاص بالبرقيات والاتصالات الهاتفية الرئاسية.

٤ ـ الجدول رقم (٢ ـ ٦) الخاص بلقاءات رئيس الوزراء ونظرائه العرب.

٥ ـ الجدول رقم (٢ ـ ٧) الخاص بلقاءات الوزراء المصريين والعرب.

٦ ـ الجدول رقم (٢ ـ ٨) الخاص بمباحثات وزير الدفاع ونظرائه العرب.

٧ ـ الجدول رقم (٢ ـ ٩) الخاص بمباحثات كبار العسكريين المصريين والعرب.

٨ ـ الجدول رقم (٢ ـ ١٣) الخاص بالاتفاقيات الاقتصادية.

٩ ـ الجدول رقم (٢ ـ ١٤) الخاص باتفاقيات التعاون الفني.

١٠ ـ الجدول رقم (٢ ـ ١٥) الخاص بالاتفاقيات الثقافية والإعلامية والسياحية.

١١ ـ الجدول رقم (٣ ـ ٣) الخاص بإجمالي التجارة المصرية مع الدول العربية.

١٢ ـ الجدول رقم (٣ ـ ٦) الخاص بأعداد الطلاب العرب المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا.

١٣ ـ الجدول رقم (٤ ـ ٧) الخاص بحركة السياحة العربية.

١٤ ـ الجدول رقم (٤ ـ ١٠) الخاص بالاتصالات الهاتفية بين مصر والدول العربية.

تلا تصميم الجداول، التعامل مع كل منها في ثلاث خطوات: **الأولى** وفق صيغة الأرقام الخام، **والثانية** وفق صيغة الأرقام المعيارية، **والثالثة** وفق صيغة الأرقام المعيارية المرجحة بالأوزان الكلية. وبذلك يكون عدد الجداول التي تم التعامل معها ٨٤ جدولاً، كلّ منها يحتوي على ٢٤٤ خلية موزعة على الدول والسنوات. وقد تم التعامل مع هذه الجداول وفق صيغتين: **الأولى** صيغة إجمالي التعاون منسوب للدول العربية، **والثانية** صيغة التعاون منسوبة للسنوات، وبذلك تضاعف عدد الجداول إلى ١٦٨ جدولاً.

تم دمج بيانات الجداول الـ ١٦٨ في جدولين رئيسيين: **أحدهما** خاص بحجم العلاقات التعاونية مع الدول العربية مرتبة تنازلياً وفقاً للصيغة التي تمت الإشارة إليها في القسم السابق، وقوامها أن حجم التعاون خلال وحدة زمنية معينة يساوي حاصل جمع قيم المؤشرات المتحصلة مرجحة كلياً مقسومة على عدد السنوات. والجدول الرئيسي **الثاني** خاص بالتطور الزمني للعلاقات التعاونية مع الدول العربية عبر المجالات المختلفة. وفي حين يفي الجدول الرئيسي الأول بالوصف الكلي للعلاقات التعاونية، وتقدير مساهمة كل مجال رئيسي في علاقة التعاون الكلية للدول مجتمعة،

ولكل دولة على حدة، فإن الجدول الرئيسي الثاني يفي بدراسة تأثير عنصر الزمن في أحجام التعاون، ومواقع الدول في علاقتها مع مصر في المراحل الفرعية المختلفة. ويتكامل الجدولان الرئيسيان معاً في إظهار النتائج سواء الوصفية العامة، أو القائمة على تحليل العلاقات الارتباطية.

وبتحديد الجدولين الرئيسيين على النحو المشار إليه، أصبح بالإمكان استخراج عدد آخر من الجداول الفرعية حسب العلاقة المطلوب وصفها وتحليلها. وقد تم إجراء العمليات الحسابية والإحصائية على هذين الجدولين الرئيسيين، باستخدام الحاسب الآلي.

٢ ـ نتائج القياس

تتيح بيانات القياس إجراء ترتيب عام للدول العربية من منظور درجة تعاونها مع مصر سواء في فترة الدراسة ككل أو في فترات فرعية مختارة، ووضع تصنيف لها، ومحاولة تقدير حجم الأثر الذي أحدثته زيارة القدس على أحجام التعاون بين مصر والدول العربية، فضلاً عن تحليل عدد من العلاقات الارتباطية ذات الصلة بالهدف العام من الدراسة، وهو ما سيتم تحليله في النقاط الأربعة الآتية:

أ ـ تعاملات مصر التعاونية مع الدول العربية حسب درجات التعاون الكلية:

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ١) درجات التعاون للدول العربية خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨١ مرتبة تنازلياً، وموزعة على مجالات التعاون المختلفة. ومن خلال تحليل بيانات الجدول يمكن الإشارة إلى الدلالات والنتائج الآتية:

١ ـ **انه في فترة الدراسة** ١٩٧١ ـ ١٩٨١ يمكن تصنيف الدول العربية من منظور قوة علاقاتها التعاونية مع مصر إلى فئتين رئيسيتين: **الأولى**، الدول التي حققت درجات كلية موجبة، أي الدول ذات العلاقات التعاونية القوية والمتعددة المجالات، ويقتصر هذا النوع على خمس دول وهي السودان والسعودية وليبيا وسوريا والكويت، **والثانية** الدول العربية الأخرى التي حققت درجات كلية سالبة، بمعنى أن علاقاتها التعاونية مع مصر تراوحت بين العلاقات المحدودة والعلاقات الضعيفة. ويبدو هذا الفارق واضحاً في إطار الشكل رقم (٥ ـ ١).

الجدول رقم (٥ ـ ١)

درجات التعاون للدول العربية موزعة على المجالات الرئيسية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

الترتيب	الدول	التعاملات الرسمية	التعاملات الشعبية	التعاملات المختلطة	الإجمالي
١	السودان	٤٨	٧	١٦	٧١
٢	السعودية	٢١	١٧	١٣	٥٠
٣	ليبيا	١٤	٦	٢	٢٢
٤	سوريا	١٣	ـ ٥	٣	١٠
٥	الكويت	٨	ـ ٢	٠	٦
٦	لبنان	ـ ١١	ـ ٣	٩	ـ ٥
٧	الإمارات العربية المتحدة	ـ ١	١	ـ ٥	ـ ٦
٨	المغرب	ـ ١	٠	ـ ٦	ـ ٧
٩	الأردن	ـ ٨	ـ ٤	٤	ـ ٩
١٠	الجزائر	ـ ٢	ـ ٣	ـ ٤	ـ ٩
١١	العراق	ـ ٤	ـ ٨	٢	ـ ١٠
١٢	عمان	ـ ٧	٠	ـ ٧	ـ ١٤
١٣	قطر	ـ ٧	ـ ١	ـ ٦	ـ ١٤
١٤	تونس	ـ ٥	ـ ٣	ـ ٧	ـ ١٤
١٥	اليمن العربية	ـ ١٠	ـ ٢	ـ ٤	ـ ١٧
١٦	الصومال	ـ ١٠	٠	ـ ٧	ـ ١٨
١٧	اليمن الديمقراطية	ـ ١٣	٠	ـ ٥	ـ ١٨
١٨	البحرين	ـ ١٤	٠	ـ ٦	ـ ٢٠
١٩	موريتانيا	ـ ١٩	٠	ـ ٧	ـ ٢٦

الشكل رقم (٥ ـ ١)

درجات التعاون للدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



تعاون محدود تعاون قوي

٢ ـ إن الدول الخمس الأكثر تعاوناً مع مصر تُبرز دور العامل الجغرافي في تشكيل ودفع التعاملات التعاونية، فاثنتين منها تقع على الحدود مباشرة مع مصر كالسودان وليبيا، والدولة الثالثة وهي السعودية فهي قريبة جداً من الأراضي المصرية.

٣ ـ إن الانتماءات الجغرافية للدول الخمس الأكثر تعاوناً تعبر عن امتداد تعاملات مصر التعاونية القوية إلى المناطق الرئيسية في النظام العربي. فالسودان يمثل منطقة جنوب وادي النيل، وليبيا تمثل شمال افريقيا، أما السعودية والكويت فيمثلان الجزيرة العربية ومنطقة الخليج، في حين تمثل سوريا منطقة المشرق العربي. ومن ثم يمكن استنتاج أن علاقات مصر التعاونية في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨١ ـ حين النظر إليها كوحدة زمنية واحدة ـ قد امتدت إلى كل المناطق الجغرافية الفرعية في النظام العربي.

٤ ـ إن حصول سوريا وليبيا على ترتيبين متقدمين طوال فترة الدراسة، رغم ما شاب علاقاتهما مع مصر من قصور ومحدودية في التعاملات التعاونية بعد عام ١٩٧٥، يعني أن قوة علاقاتهما التعاونية وشمولها مجالات عديدة في الفترة الأولى (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) كان يمثل رصيداً كبيراً، صعب على دول عربية أخرى أن تتجاوزه، وأن هذا الرصيد هو الذي مكن البلدين من الاحتفاظ بهذا الموقع المتقدم طوال المرحلة عند النظر إليها كوحدة زمنية واحدة.

وتبدو النتائج العامة السالفة الذكر أكثر وضوحاً عند **تصنيف الدول العربية** تبعاً لدرجات التعاون. فعند الأخذ في الاعتبار نقطة الوسط بين أعلى درجة موجبة أو سالبة ونقطة الصفر، كعلاقة فارقة بين درجات مختلفة من التعاملات التعاونية، يمكن التمييز بين أربع فئات من الدول على النحو التالي:

الفئة الأولى: الدول قوية العلاقات/ متعددة المجالات، وهي الدول التي حققت ٣٥ درجة فأكثر، وتقتصر هذه المجموعة على دولتي السودان والسعودية، اللتين تحتلان الترتيب الأول والثاني. فقد شملت تعاملاتهما مع مصر كل المجالات، وحققتا المراكز الأولى في معظم مجالات التعاملات، وبفارق كبير أحياناً عن الدول التالية لهما في الترتيب. وكانت لكل منهما تعاملات مع مصر يمكن وصفها بالخصوصية، فالسودان هي الدولة الوحيدة التي عقدت مع مصر اتفاقاً للدفاع المشترك عام ١٩٧٦، واتفاقاً سياسياً يسمح بازدواج الجنسية لمواطني البلدين دون أن يتطلب ذلك التنازل عن الجنسية الأصلية، فضلاً عن اتفاقية منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي عام ١٩٧٤. وهي الدولة الوحيدة التي هبت مصر لمساعدة النظام السياسي القائم فيها عسكرياً ضد محاولة انقلاب شاركت فيها قوى معارضة عام ١٩٧١. وهي الدولة الأكثر اتصالاً سياسياً مع مصر، والثانية في التعاملات العسكرية، واحتل سائحوها المرتبة الثانية بعد السائحين السعوديين، وهي الأولى في التبادل الثقافي مع مصر.

وبالنسبة للسعودية فقد تميزت بنمو تعاملاتها السياسية المطّردة، وتعاونها

العسكري والذي شهد أمرين بالغي الخصوصية وهما تمويل بعض صفقات السلاح لمصر بعد حرب اكتوبر، والدخول في تجربة تصنيع سلاح مشتركة. كما تميزت تعاملاتها باتساع التبادل التجاري، وتفوق عدد سائحيها على السائحين العرب، وتحقيق معدلات عالية في الاتصالات الهاتفية الشعبية.

الفئة الثانية: **الدول قوية العلاقات/ محدودة المجالات**، وهي الدول التي حققت درجات كلية ما بين درجة واحدة و٣٥ درجة، والتي تشير إلى علاقات قوية، في مجالات معينة تعوض جزئياً ضعف العلاقة التعاونية في مجالات أخرى. وتقتصر هذه المجموعة على ليبيا وسوريا والكويت. فقد تميزت كل من هذه الدول بتفوقها البارز أو النسبي في عدد محدود من مجالات التعاملات، وكان لهذا التفوق دوره في تعويض ضعف تعاملاتها في المجالات الأخرى. فبالنسبة لليبيا فقد جاءت في الترتيب الأول في كل من التعاملات العسكرية والاتصالات الهاتفية الشعبية، والترتيب الثالث في كل من الاتصالات السياسية والسياحة، والترتيب الرابع في مجال توقيع الاتفاقيات، والخامس في التبادل التجاري. وحققت سوريا المركز الرابع في كل من التعاملات العسكرية والاتصالات السياسية والتجارة والتبادلات الثقافية، والترتيب الخامس في السياحة وتوقيع الاتفاقيات. أما الكويت فحصلت على الترتيب الثاني في مجال توقيع الاتفاقيات، والثالث في الاتصالات الهاتفية الشعبية، والترتيب الخامس في كل من الاتصالات السياسية والتعاون العسكري، والترتيب السادس في التبادلات الثقافية.

الفئة الثالثة: **دول محدودة التعاون/ محدودة المجالات**، وهي الدول التي حققت درجات كلية سالبة بين صفر و(- ١٣). وتضم هذه المجموعة الدول من الترتيب السادس الذي تحتله لبنان، وحتى الترتيب الحادي عشر الذي تحتله العراق. فبالنسبة للبنان فقد حققت أفضل تعاملاتها في مجال التجارة حيث جاءت في الترتيب الثاني، وفي الاتصالات الهاتفية الشعبية احتلت الترتيب الرابع. وجاءت الإمارات في الترتيب الخامس في مجالات الاتصالات السياسية والاتفاقيات والاتصالات الهاتفية الشعبية. أما المغرب فقد جاءت في الترتيب الخامس في التبادلات الثقافية. وحقق الأردن أفضل ترتيب وهو الثالث في مجال توافد الطلاب، وحققت الجزائر أفضل ترتيب وهو السادس في مجال التعاملات العسكرية المعلنة. وأخيراً العراق الذي حقق أفضل ترتيب له وهو الثالث في مجال توقيع الاتفاقيات، والترتيب الرابع في مجال توافد الطلاب. وجاءت هذه الدول في مراكز متأخرة في باقي المجالات.

الفئة الرابعة: **الدول ضعيفة التعاون في كل المجالات**، وهي الدول التي حققت درجات سالبة بين (- ١٣) و(- ٢٦)، وكانت تعاملاتها التعاونية ضعيفة للغاية في كل المجالات، وحققت دائماً المراكز الأخيرة. وتضم هذه المجموعة الدول من الترتيب الثاني عشر الذي تحتله عمان إلى الترتيب التاسع عشر الذي تحتله موريتانيا.

ب ـ تعاملات مصر التعاونية مع الدول العربية حسب مجالات التعاون

يتضمن الجدول رقم (٥ ـ ٢) النسب المئوية لمجالات التعاملات الرئيسية المختلفة، الرسمية والشعبية والمختلطة طوال فترة الدراسة. ومن خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الدول العربية تبعاً لنسبة مساهمة كل مجال رئيسي إلى إجمال الدرجات الكلية للتعاون، وهي:

١ ـ النوع الأول يشير إلى الدول التي تتسم فيها مساهمات المجالات الرئيسية بالتوازن النسبي، بمعنى أنه لا يوجد مجال معين يستأثر بأكثر من ٥٠ بالمئة من إجمالي درجات التعاون الكلية. وتقتصر هذه الفئة على السعودية فقط.

الجدول رقم (٥ ـ ٢)
النسب المئوية لدرجات التعاون منسوبة للدول العربية حسب المجالات الرئيسية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

الدول العربية	التعاملات الرسمية	التعاملات الشعبية	التعاملات المختلطة
السودان	٦٨	٩	٢٣
السعودية	٤١	٣٤	٢٥
ليبيا	٦٥	٢٧	٨
سوريا	٦٥	٣	٣٢
الكويت	٨٢	٣	١٥
لبنان	١	٢٨	٧١
الإمارات	٤١	٥٥	٤
المغرب	٨٦	٠	١٤
الأردن	٤	٢٧	٦٩
الجزائر	٥٤	٣١	١٤
العراق	٢٥	٣	٧٢
عمان	٤١	٠	٥٩
قطر	٩	٧٥	١٦
تونس	٣٣	٥٩	٧
اليمن العربية	٤	٥٤	٤٢
الصومال	١٣	٠	٨٧
اليمن الديمقراطية	٩	٠	٩١
البحرين	١	٦٣	٣٥
موريتانيا	٥	٠	٩٥

٢ ـ النوع الثاني يشير إلى الدول التي استأثر فيها المجال الرسمي بالنصيب الأكبر (٥٠ بالمئة من درجات العلاقة التعاونية فما فوق) وتضم دول المغرب والكويت والسودان وليبيا وسوريا والجزائر. وتشير نسب المساهمة للمجال الرسمي في حالتي المغرب والكويت إلى الدور المهيمن لهذا المجال في مجمل العلاقة التعاونية مع مصر حيث يزيد على ٨٠ بالمئة في الحالتين، في حين يتراوح بين ٥٤ بالمئة و٦٥ بالمئة في الحالات الأربع الأخرى.

٣ ـ النوع الثالث يتعلق بالدول التي استأثر فيها مجال التعاملات الشعبية بالنصيب الأكبر (٥٠ بالمئة فما فوق) وتضم قطر والبحرين وتونس والإمارات واليمن العربي.

٤ ـ النوع الرابع ويعنى بالدول التي استأثر فيها مجال التعاملات المختلطة بالنصيب الأكبر (٥٠ بالمئة فما فوق) وتضم دول موريتانيا واليمن الديمقراطية والصومال والعراق ولبنان والأردن وعمان.

وتشير بيانات الجدول أيضاً إلى أن هناك دولاً قد انخفضت فيها التعاملات في أحد المجالات بصورة ملحوظة، وبالتالي تركزت التعاملات الرئيسية في المجالين الآخرين. وإذا اعتبرنا أن نسبة مساهمة أقل من ١٠ بالمئة إلى إجمالي علاقة التعاون تعني محدودية مساهمة مجال معين، فيمكن الإشارة إلى ما يلي:

ـ الدول محدودة التعاملات الرسمية وهي: لبنان والبحرين واليمن العربية والأردن وموريتانيا وقطر.

ـ الدول محدودة التعاملات المختلطة وهي: الإمارات وتونس وليبيا.

ـ الدول محدودة التعاملات الشعبية وهي: موريتانيا واليمن الديمقراطية والصومال وعمان والمغرب والكويت وسوريا والعراق.

ج ـ أثر زيارة القدس والمقاطعة العربية

على الرغم من أن المقاطعة العربية إزاء مصر تقررت في آذار/مارس ١٩٧٩، فإن نقطة البدء الحقيقية لحالة التوتر السياسي في علاقات مصر مع غالبية الدول العربية تعود إلى تاريخ زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. وكما رأينا في التحليل الرأسي لمجالات التعاون المختلفة، فإن الفترة التالية للزيارة شهدت انخفاضات ملموسة في كافة التعاملات. وبناءً على هذه الملاحظة، سوف يتم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين فرعيتين: الأولى تمتد من ١٩٧١ إلى ١٩٧٧، والثانية تمتد من ١٩٧٨ إلى ١٩٨١. والهدف من هذا التقسيم هو معرفة أثر التوتر السياسي الذي لحق بعلاقات مصر التعاونية مع الدول العربية، والذي يمكن تحديده في مظهرين:

الأول: الأثر الذي أحدثته الزيارة في إعادة ترتيب مواقع الدول العربية.

الثاني: التغير النسبي الذي لحق بحجم مساهمة كل مجال من مجالات التعاملات الرئيسية إلى إجمالي العلاقات التعاونية.

أ ـ بالنسبة إلى الأثر الذي أحدثته الزيارة في إعادة ترتيب مواقع الدول العربية من منظور علاقاتها التعاونية مع مصر، فيتضح من خلال دراسة أحجام التعاون للدول العربية في الفترتين الفرعيتين على النحو التالي:

ففي **الفترة الفرعية الأولى** (١٩٧١ ـ ١٩٧٧)، جاء ترتيب الدول العربية وفقاً لدرجات التعاون كما هو موضح في الجدول رقم (٥ ـ ٣)، ومن مقارنة ما ورد فيه مع بيانات الجدول رقم (٥ ـ ١) الخاص بفترة الدراسة ككل يتضح ما يلي:

(أ) أن التقسيم العام الذي تمت الإشارة إليه، وكذلك التفرقة بين فئتين رئيسيتين من الدول العربية وفقاً لدرجة علاقاتها التعاونية الكلية الموجبة أو السالبة طوال فترة الدراسة (١٩٧١ ـ ١٩٨١)، هو نفسه التقسيم القائم في هذه الفترة الفرعية الأولى، وهو ما يتضح من خلال الشكل رقم (٥ ـ ٢).

(ب) يبرز الشكل المرفق أن الدول الخمس التي حققت درجات إيجابية في العلاقات التعاونية ككل مع مصر (١٩٧١ ـ ١٩٨١)، هي نفسها الدول التي جاءت في المراكز الخمس الأولى وبالترتيب نفسه في الفترة الفرعية (١٩٧١ ـ ١٩٧٧). وقد بدت نقطة الاختلاف في تغير أحجام التعاون المطلقة، وكذلك مشاركة ليبيا دولتي السودان والسعودية فئة الدول القوية العلاقات والمتعددة المجالات. كما استمرت كل من سوريا والكويت في فئة الدول القوية العلاقات في مجالات بعينها، وفي محافظتهما على الفوارق النسبية بينهما.

(ج) إن الدول التي حققت أرقاماً كلية سالبة، والتي تظهر أسفل خط المعطيات صفر، هي نفسها الدول التي حققت أرقاماً كلية سالبة طوال فترة الدراسة. الأكثر من ذلك، فقد حافظت الدول على التصنيف العام الذي انتمت إليه، فمجموعة الدول المحدودة العلاقات هي نفسها دون تغير، وكذلك مجموعة الدول الضعيفة العلاقات طوال فترة الدراسة هي نفسها مجموعة الدول الضعيفة العلاقات في الفترة الفرعية الأولى (١٩٧١ ـ ١٩٧٧). وتبدو الفوارق المحدودة في أمرين: **الأول** اختلاف درجات التعاون التي حققتها كل دولة، **والثاني** حدوث تغير جزئي في ترتيب بعض الدول في داخل كل مجموعة لم يؤثر في الموقع العام للدولة. فعلى سبيل المثال احتل لبنان الترتيب السادس في الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٨١) بحجم علاقات تعاونية (ـ ٥)، ولكنه احتل الترتيب السابع في الفترة الفرعية الأولى (١٩٧١ ـ ١٩٧٧) بحجم العلاقات التعاونية نفسه وقدره (ـ ٥). أما الجزائر فقد جاءت في الترتيب العاشر طوال فترة

الدراسة بحجم علاقات تعاونية وقدره (ـ ٩)، ولكنها جاءت في الترتيب السادس في الفترة الفرعية الأولى (١٩٧١ ـ ١٩٧٧) بحجم علاقات تعاونية وقدره (ـ ٤). كما حافظت الإمارات على درجة علاقاتها التعاونية وقدرها (ـ ٦) في كلا الفترتين، ولكنها جاءت في الترتيبين السابع في فترة الدراسة ككل، والترتيب الثامن في الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٧٧).

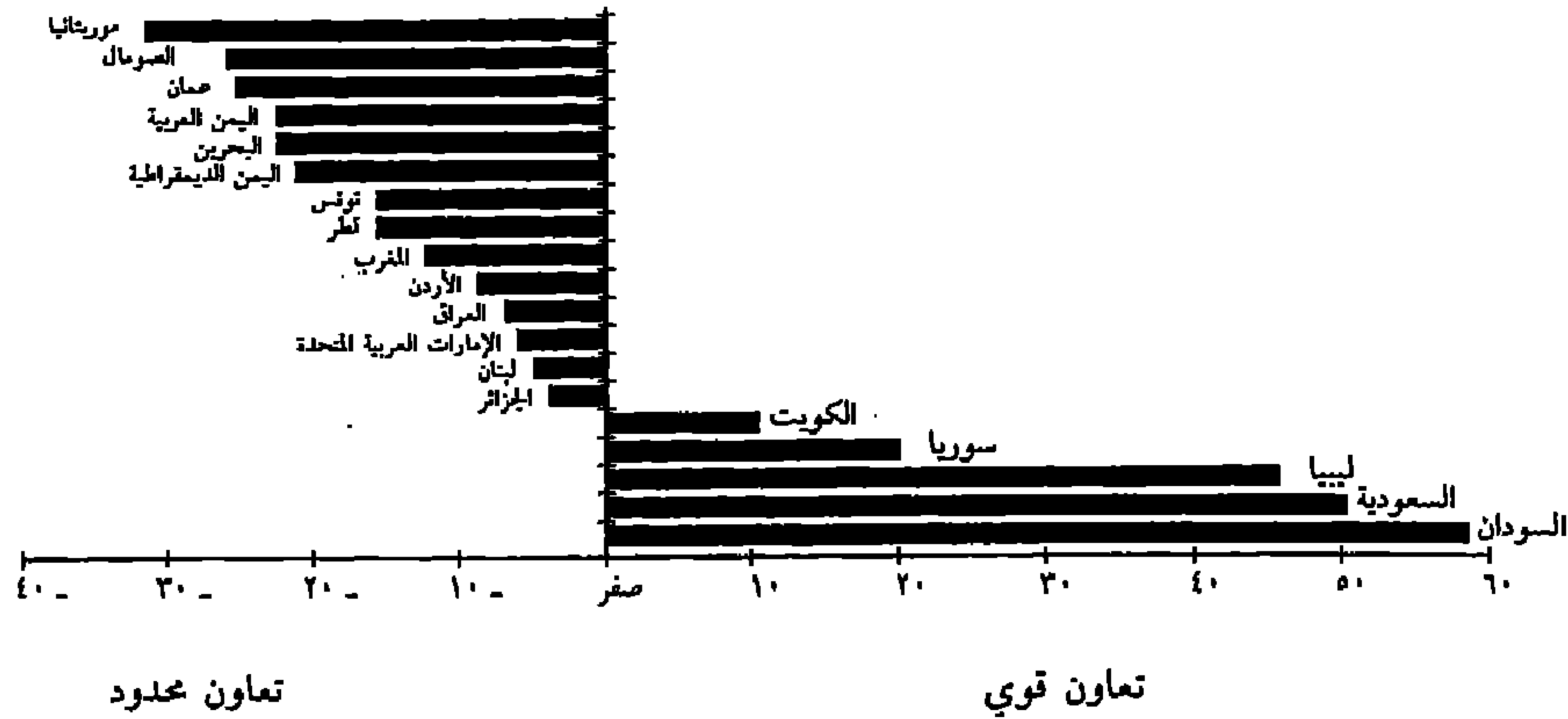
الجدول رقم (٥ ـ ٣)

الدول العربية مرتبة حسب درجات التعاون موزعة على المجالات الرئيسية، ١٩٧١ ـ ١٩٧٧

الترتيب	الدول العربية	التعاملات الرسمية	التعاملات المختلطة	التعاملات الشعبية	إجمالي الدرجات
١	السودان	٤٢	١٣	٥	٥٩
٢	السعودية	٣١	٨	١٣	٥٢
٣	ليبيا	٢٧	٥	١٥	٤٧
٤	سوريا	٢٥	٤	ـ ٤	٢٥
٥	الكويت	١٤	٠	ـ ٣	١١
٦	الجزائر	٢	ـ ٣	ـ ٣	ـ ٤
٧	لبنان	ـ ١٤	١٠	ـ ٢	ـ ٥
٨	الإمارات العربية المتحدة	٠	ـ ٦	٠	ـ ٦
٩	العراق	ـ ٣	٣	ـ ٨	ـ ٧
١٠	الأردن	ـ ١١	٦	ـ ٤	ـ ٩
١١	المغرب	ـ ٦	ـ ٧	٠	ـ ١٣
١٢	قطر	ـ ٩	ـ ٧	٠	ـ ١٦
١٣	تونس	ـ ٥	ـ ٧	ـ ٣	ـ ١٦
١٤	اليمن الديمقراطية	ـ ١٦	ـ ٦	٠	ـ ٢٢
١٥	البحرين	ـ ١٧	ـ ٧	٠	ـ ٢٣
١٦	اليمن العربية	ـ ١٥	ـ ٥	ـ ٤	ـ ٢٣
١٧	عمان	ـ ١٨	ـ ٨	٠	ـ ٢٦
١٨	الصومال	ـ ١٩	ـ ٨	٠	ـ ٢٧
١٩	موريتانيا	ـ ٢٦	ـ ٨	٠	ـ ٣٣

الشكل رقم (٥ ـ ٢)

درجات التعاون للدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٧٧



ومثل هذه التباينات الطفيفة في درجات التعاونية الكلية وفي الترتيب العام، التي لا تغير من التصنيف العام للدولة تنطبق على باقي الدول في مجموعة الدول المحدودة العلاقات التي تقع ما بين صفر و(ـ ١٦)، وكذلك في مجموعة الدول الضعيفة العلاقات التي تقع بين درجة (ـ ١٧) ودرجة (ـ ٣٣).

وهكذا فإن ترتيب الدول وتصنيفاتها في الفترة الفرعية الأولى، لم تتغير كثيراً عن مجمل الترتيب والتصنيف في فترة الدراسة ككل والمشار إليه تفصيلاً من قبل.

إذا انتقلنا إلى **الفترة الفرعية الثانية**، الممتدة بين عامي ١٩٧٧ ـ ١٩٨١، فإن القياس يظهر اختلافاً على نحو يتضمن تعديلات جوهرية في ترتيب الدول، وكذلك في التصنيفات التي تنتمي إليها كل دولة على حدة، وهو ما يبدو من بيانات الجدول رقم (٥ ـ ٤). ومن بيانات الجدول يمكن الإشارة إلى عدد من النتائج كما يلي:

(١) إن الدول التي حققت درجات كلية موجبة، اقتصرت على أربع دول فقط، منها السودان والسعودية واللتين ظلتا محتفظتين بترتيبهما الأول والثاني كما في فترة الدراسة ككل، وفي الفترة الفرعية الأولى، وكذلك بكونهما من الدول قوية العلاقات/ المتعددة المجالات. وقد أضيف إليهما كل من عمان والمغرب كدولة حققت درجات كلية موجبة، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٥ ـ ٣).

الجدول رقم (٥ ـ ٤)

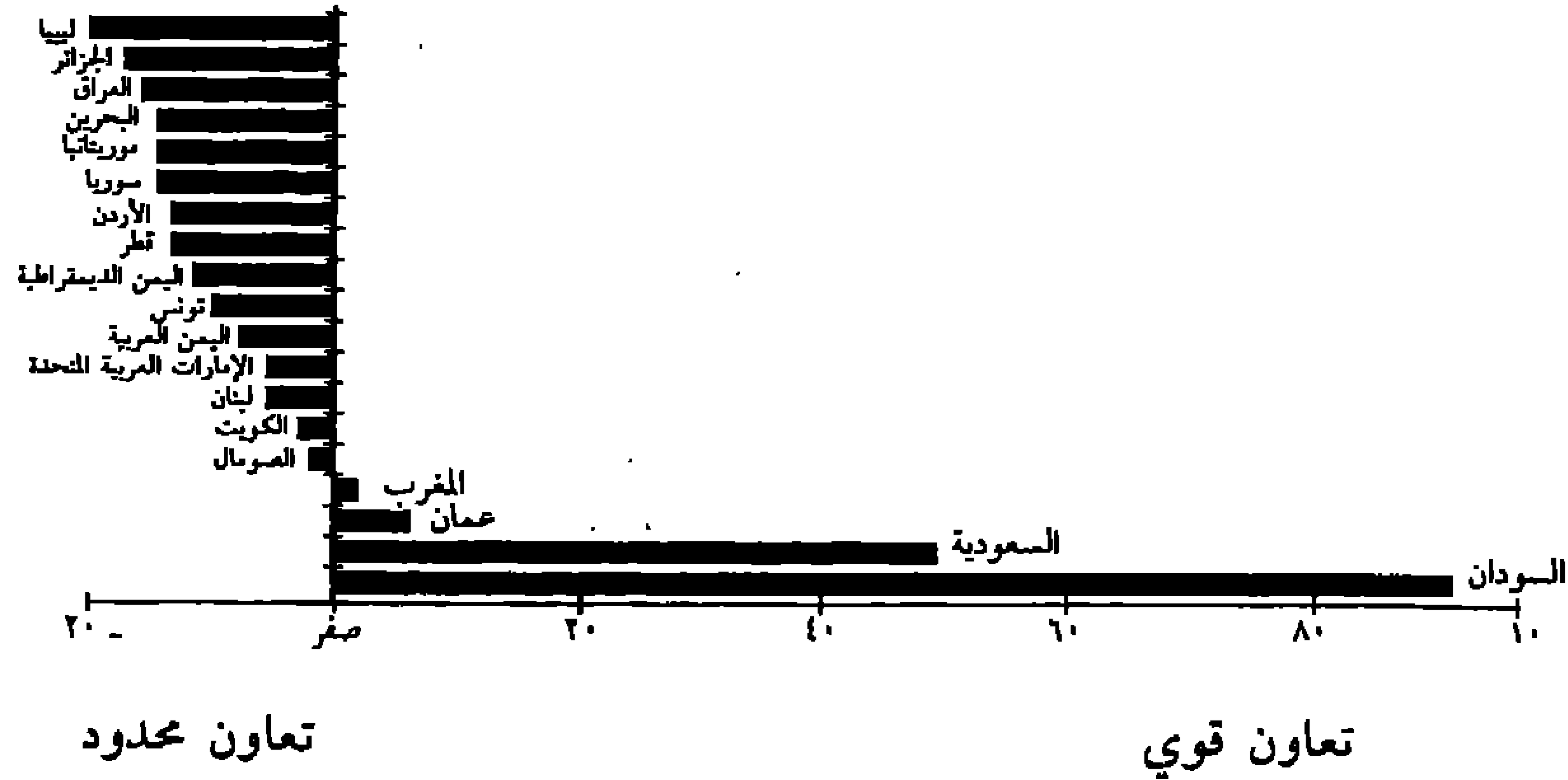
الدول العربية مرتبة حسب درجات التعاون موزعة

على المجالات الرئيسية، ١٩٧٨ ـ ١٩٨١

الترتيب	الدول العربية	التعاملات الرسمية	التعاملات المختلطة	التعاملات الشعبية	إجمالي الدرجات
١	السودان	٦٠	٢٢	٧	٨٩
٢	السعودية	٢	٢١	٢٥	٤٨
٣	عمان	١١	ـ ٦	٠	٦
٤	المغرب	٧	ـ ٥	٠	٢
٥	الصومال	٤	ـ ٦	٠	ـ ٢
٦	الكويت	ـ ٢	ـ ١	٠	ـ ٣
٧	لبنان	ـ ٦	٧	ـ ٦	ـ ٥
٨	الإمارات العربية المتحدة	ـ ٤	ـ ٤	٣	ـ ٥
٩	اليمن العربية	ـ ٢	ـ ٣	ـ ٢	ـ ٧
١٠	تونس	ـ ٢	ـ ٥	ـ ٢	ـ ٩
١١	اليمن الديمقراطية	ـ ٩	ـ ٢	٠	ـ ١١
١٢	قطر	ـ ٥	ـ ٥	ـ ٢	ـ ١٢
١٣	الأردن	ـ ٨	٠	ـ ٤	ـ ١٢
١٤	سوريا	ـ ٨	١	ـ ٦	ـ ١٤
١٥	موريتانيا	ـ ٩	ـ ٦	٠	ـ ١٤
١٦	البحرين	ـ ٩	ـ ٥	٠	ـ ١٤
١٧	العراق	ـ ٨	ـ ١	ـ ٦	ـ ١٥
١٨	الجزائر	ـ ٨	ـ ٦	ـ ٢	ـ ١٦
١٩	ليبيا	ـ ٨	ـ ٤	ـ ٧	ـ ١٩

الشكل رقم (٥ ـ ٣)

درجات التعاون للدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧٨ ـ ١٩٨١



وفي حين قفزت عُمان من الترتيب السابع عشر في الفترة الفرعية الأولى، ومن تصنيف الدول الضعيفة التعاون في كل المجالات، إلى الترتيب الثالث وتصنيف الدول القوية العلاقات/المحدودة المجالات، فإن المغرب قفز من الترتيب الحادي عشر وتصنيف الدول المحدودة التعاون، المحدودة المجالات إلى الترتيب الرابع وتصنيف الدول القوية العلاقات/المحدودة المجالات. وتشير هذه التبدلات في ترتيب دولتي عمان والمغرب في الفترة الفرعية الثانية إلى أنهما صارتا أكثر اقتراباً من مصر وتعاوناً معها، مقارنة بوضعهما في الفترة الفرعية الأولى، وذلك على حساب دول: ليبيا وسوريا والكويت التي كانت في التصنيف نفسه في الفترة الفرعية الأولى.

(٢) إن الدول التي حققت درجات كلية سالبة وفق تصنيفيها الفرعيين التعاون المحدود/المجالات المحدودة، والتعاون الضعيف في كل المجالات قد زاد عددها من ١٤ دولة عربية إلى ١٥ دولة عربية. وهو ما يدل إجمالاً على انخفاض الحجم الكلي للتعاملات التعاونية بين مصر ومجموع الدول العربية في هذه الفترة. أو بعبارة أخرى، ان التوتر السياسي والمقاطعة العربية كان لهما تأثير سلبي عام في التعاملات التعاونية بين مصر والدول العربية.

(٣) إن فئة الدول المحدودة التعاون/المحدودة المجالات والتي تقع بين درجة صفر و(ـ ١٠) قد تعرضت لتغيرات جوهرية بدت في:

(أ) ـ انضمام الكويت إلى هذه الفئة بحجم تعاون كلي وقدره (ـ ٣) والترتيب السادس، الأمر الذي يوضح الانخفاض الكبير في مساحة التعاملات التعاونية المصرية ـ الكويتية في الفترة الفرعية (١٩٧٧ ـ ١٩٨١).

(ب) حصول الصومال على الترتيب الخامس بحجم تعاون كلي وقدره (ـ ٢) متفوقة بذلك على الكويت. وتبدو دلالة هذا التغير في أن الصومال كانت في فئة الدول الضعيفة التعاون في كل المجالات في الفترة الفرعية الأولى (١٩٧١ ـ ١٩٧٧) والترتيب قبل الأخير. ويعني هذا الأمر أن تراجع الدول الرئيسية القوية العلاقات عن تعاملاتها التعاونية قد رافقه تحسن نسبي في وضعية بعض الدول التي كانت محدودة التعاون أو ضعيفة التعاون بوجه عام.

(ج) تغير وضعية دولتي اليمن العربية وتونس من الدول ضعيفة العلاقات كما في الفترة الفرعية الأولى وبالترتيب السادس عشر وحجم تعاون كلي وقدره (ـ ٢٤) والثالث عشر وحجم تعاون كلي قدره (ـ ١٦)، إلى فئة الدول المحدودة التعاون/ المحدودة المجالات وبالترتيب التاسع ودرجة تعاون كلي قدرها (ـ ٧) بالنسبة لليمن العربية، والترتيب العاشر ودرجة تعاون كلي قدرها (ـ ٩) بالنسبة لتونس.

(٤) إن فئة الدول الضعيفة التعاون في كل المجالات والتي تقع بين درجتي (ـ ١٠) و(ـ ١٩) تعرضت أيضاً لتغيرات جوهرية بدت في:

(أ) أن هذه الفئة ضمت تسع دول عربية، أي ما يوازي نصف عدد الدول العربية تقريباً، وبما يوضح أثر التوتر السياسي والمقاطعة العربية في انخفاض عدد الدول العربية التي ظلت محتفظة بدرجات مختلفة من التعاملات التعاونية مع مصر.

(ب) إن هذه الفئة ضمت دولاً مثل ليبيا التي حققت أكبر درجة سالبة وجاءت في المركز الأخير، وسوريا التي حققت حجم تعاون قدره (ـ ١٤) وجاءت في المركز الرابع عشر، بعد أن كانتا تحتلان الترتيبين الثالث والرابع في الفترة الفرعية الأولى.

(ج) إن هذه الفئة ضمت دول الجزائر والعراق والأردن، والتي كانت تنضوي تحت فئة الدول المحدودة التعاون/المحدودة المجالات. ويبدو التغير جوهرياً في ترتيب كل من العراق والجزائر اللتين احتلتا الترتيبين السابع عشر والثامن عشر، بعد أن كانتا في الترتيب السادس والتاسع على التوالي في الفترة الفرعية الأولى، وكذلك في أحجام التعاون التي حققتها كل دولة في الفترة الفرعية الثانية مقارنة بما حققته في الفترة الأولى.

ويلخص البيان التالي التبدلات في مواقع الدول والفئات التي انتمت إليها في الفترات محل الدراسة.

بيان مقارن بحالة الدول العربية حسب درجات التعاون الكلية
في الفترات الزمنية المختلفة

الفئة	درجة التعاون	الدول
فترة الدراسة ككل ١٩٧١ ـ ١٩٨١		
تعاملات قوية/ مجالات متعددة	٣٥ درجة فأكثر	السودان ـ السعودية
تعاملات قوية/ مجالات محدودة	صفر إلى ٣٥ درجة	ليبيا ـ سوريا ـ الكويت
تعاملات محدودة/ مجالات محدودة	صفر إلى ـ ١٣	لبنان ـ الإمارات ـ المغرب ـ الأردن ـ الجزائر ـ العراق
تعاملات ضعيفة في كل المجالات	ـ ١٣ إلى ـ ٢٦	عمان ـ قطر ـ تونس ـ اليمن العربية ـ الصومال ـ اليمن الجنوبية ـ البحرين ـ موريتانيا
الفترة الفرعية الأولى ١٩٧١ ـ ١٩٧٧		
تعاملات قوية/ مجالات متعددة	٣٠ درجة فأكثر	السودان ـ السعودية ـ ليبيا
تعاملات قوية/ مجالات محدودة	صفر إلى ٣٠ درجة	سوريا ـ الكويت
تعاملات محدودة/ مجالات محدودة	صفر إلى ـ ١٧ درجة	الجزائر ـ لبنان ـ الإمارات ـ العراق ـ الأردن ـ المغرب
تعاملات ضعيفة في كل المجالات	من ـ ١٧ إلى ـ ٣٣	قطر ـ تونس ـ اليمن الجنوبية ـ البحرين ـ اليمن العربية ـ عمان ـ الصومال ـ موريتانيا
الفترة الفرعية الثانية ١٩٧٨ ـ ١٩٨١		
تعاملات قوية/ مجالات متعددة	٤٥ درجة فأكثر	السودان ـ السعودية
تعاملات قوية/ مجالات محدودة	صفر إلى ٤٥ درجة	عمان ـ المغرب
تعاملات محدودة/ مجالات محدودة	صفر إلى ـ ١٠	الصومال ـ الكويت ـ لبنان ـ الإمارات ـ اليمن العربية ـ تونس
تعاملات ضعيفة في كل المجالات	ـ ١٠ إلى ١٩	اليمن الجنوبية ـ قطر ـ الأردن ـ سوريا ـ موريتانيا ـ البحرين ـ العراق ـ الجزائر ـ ليبيا

٢ ـ بالنسبة إلى التغيرات التي لحقت بنسب مساهمة مجالات التعاملات قبل حالة التوتر السياسي والمقاطعة العربية وبعدها فيمكن تحديدها من خلال مقارنة نسب مساهمة المجالات الرئيسية للتعاملات التعاونية في الفترتين الفرعيتين، وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم (٥ ـ ٥).

الجدول رقم (٥ ـ ٥)

النسب المئوية لمساهمة مجالات التعاملات الرئيسية في الفترات الزمنية الثلاث

الفترة الزمنية	التعاملات الرسمية	التعاملات الشعبية	التعاملات المختلطة
١٩٧١ ـ ١٩٨١	٣٤	٢٥	٤١
١٩٧١ ـ ١٩٧٧	٣٧	١٨	٤٥
١٩٧٨ ـ ١٩٨١	٢٧	٣٣	٤٠

ومن بيانات الجدول يتضح ما يلي:

١ ـ إنه في فترة الدراسة (١٩٧١ ـ ١٩٨١)، وكذلك في الفترتين الفرعيتين، توجد حالة من التوازن العام بين المجالات الرئيسية للتعاملات التعاونية بين مصر والدول العربية، حيث لم يستأثر أي مجال رئيسي بنسبة أكثر من ٥٠ بالمئة.

٢ ـ إن مجال التعاملات المختلطة حافظ على نسبة مساهمة واحدة تقريباً، تراوحت بين نسبتي ٤٠ بالمئة و٤٥ بالمئة.

٣ ـ إن حالة التوتر السياسي والمقاطعة العربية أدت إلى انخفاض نسبة التعاملات الرسمية إلى إجمالي التعاملات التعاونية، حيث انخفضت نسبة مساهمة المجال الرسمي من ٣٧ بالمئة كما في الفترة الفرعية الأولى إلى نسبة ٢٧ بالمئة كما في الفترة الفرعية الثانية.

٤ ـ إن الانخفاض في نسبة مساهمة المجال الرسمي زافقه ارتفاع نسبة مساهمة التعاملات الشعبية من ١٨ بالمئة في الفترة الفرعية الأولى إلى ٣٣ بالمئة في الفترة الفرعية الثانية. وهو ما يشير إلى أن انخفاض التعاملات الرسمية كنتيجة لأزمة لحالة التوتر السياسي والمقاطعة العربية لم يؤثر في التعاملات الشعبية، التي لم تكن محلاً للمقاطعة العربية، على الأقل كما هو مُعلن من قبل الدول العربية التي قررت الالتزام بقرارات المقاطعة الصادرة في نيسان/ابريل ١٩٧٩. ووفقاً لذلك يمكن الاستنتاج بأن تأثير المقاطعة على التعاملات الشعبية كان محدوداً إن لم يكن «إيجابياً». وسوف تتضح مثل هذه النتائج بصورة أخرى عند تحليل العلاقات الارتباطية بين المجالات الرئيسية للتعاملات التعاونية، مثلما سيأتي شرحه.

ومما سبق يمكن تحديد أثر حالة التوتر السياسي والمقاطعة العربية في التعاملات التعاونية المصرية ـ العربية في ثلاث نتائج رئيسية وهي:

النتيجة الأولى: ان حالة التوتر السياسي والمقاطعة العربية أدت إلى انخفاض التعاملات التعاونية بين مصر والدول العربية، ولكنها لم تصل إلى حد القطيعة الكاملة وعدم وجود علاقات تعاونية على الإطلاق. ويتجلى ذلك في استمرار التعاملات التعاونية القوية مع عدد من الدول العربية مثل السودان والسعودية وعمان والمغرب.

النتيجة الثانية: حدوث تبديل جوهري في مواقع عدد من الدول، فبعض الدول انخفضت تعاملاتها التعاونية كليبيا وسوريا والكويت والجزائر والعراق وبصورة كبيرة. وبعضها الآخر شهد اتساع مساحة تعاملاته التعاونية مع مصر مثل عمان والمغرب والصومال. وتمثل هذه التبدلات نوعاً من تغيير «تحالفات» مصر العربية بالمعنى العام قبل حالة التوتر السياسي والمقاطعة العربية وبعدها.

النتيجة الثالثة: إن انخفاض التعاملات الرسمية في علاقات مصر العربية في الفترة الفرعية الثانية، قابله زيادة نسبة التعاملات الشعبية، الأمر الذي يبرز الطبيعة الجزئية للمقاطعة العربية، وتركيزها على التعاملات الحكومية بالأساس.

د ـ العلاقات الارتباطية بين مجالات التعاون ودلالاتها

يُعد تحليل العلاقات الارتباطية خطوة متقدمة في إطار التحليل الإحصائي بصفة عامة، تساعد على قياس قوة العلاقة القائمة في ما بين المتغيرات واتجاهها. وعند تحليل العلاقات الارتباطية بين مجالات التعاون الرئيسية يصبح من الممكن قياس التغيرات الجوهرية التي لحقت بعلاقة هذه المتغيرات وبعضها، والمقارنة بينها. وينطبق الشيء نفسه على دراسة قوة واتجاه العلاقة بين عناصر كل مجال رئيسي على حدة. تتضمن العلاقات الارتباطية ثلاث علاقات وهي:

معامل الارتباط الخطي البسيط: يقيس قوة واتجاه العلاقة الارتباطية الخطية بين متغيرين فقط. وتتراوح قيمة هذا المعامل بين (ـ ١) و(١). وتشير العلاقة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين محل الدراسة. بينما تشير العلاقة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين محل الدراسة. وتنعدم العلاقة الخطية بين المتغيرين عندما تكون قيمة المعامل تساوي الصفر. وكلما ابتعدت قيمة المعامل عن الصفر واقتربت إلى (+ ١ أو − ١) زادت قوة العلاقة بين المتغيرين. وعلى سبيل المثال يقيس هذا المعامل العلاقة بين التعاملات الرسمية والشعبية، والعلاقة بين التعاملات الشعبية والمختلطة، وهكذا. وعند قياس معامل الارتباط الخطي بين عناصر التعاملات في أحد المجالات، كالمجال الرسمي مثلاً فإنه يقيس العلاقة بين الاتصالات السياسية والتعاون العسكري المعلن، والعلاقة بين توقيع الاتفاقيات والتبادل الثقافي وهكذا. وقس على ذلك العلاقات فيما بين عناصر المجالين الآخرين الشعبي والمختلط كل على حدة.

معامل الارتباط الجزئي: وهو قياس أكثر تقدماً من المعامل السابق، ويقيس العلاقة بين متغيرين مع تثبيت أثر المتغيرات الأخرى(٣٢). ويتطلب وجود أكثر من

---

(٣٢) عبد اللطيف عبد الفتاح وأحمد محمد عامر، **مقدمة في الطرق الإحصائية** (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، ١٩٨٠)، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٥. انظر أيضاً: Nachmias and Nachmias, *Research Methods in the Social Sciences*, p. 416.

متغيرين. وعلى سبيل المثال يقيس هذا المعامل العلاقة بين التعاملات الرسمية والشعبية مع تثبيت أثر المتغير الثالث وهو التعاملات المختلطة، وهكذا.

معامل الارتباط المتعدد: يقيس العلاقة بين المتغيرات التي يكون بينها تفاعلات وتأثيرات متبادلة، مثلما هو الحال بين التعاملات الرسمية والشعبية والمختلطة. وهو «يقيس العلاقة الكلية بين أحد المجالات والمجالين الآخرين معاً. وينتج عنه معامل التحديد والذي يقدر نسبة التغير أو ما يسمى إحصائياً بالاختلاف المفسر الذي يحدث في متغير معين أو مجال معين، والناتج مباشرة عن المتغيرين الآخرين أو المجالين الآخرين معاً. وكلما كان معامل التحديد كبيراً، عنى أن دور المتغيرين أو المجالين الآخرين كبير في تفسير التغير الذي يحدث في المتغير أو المجال محل القياس، والعكس صحيح»[٣٣]. وسوف يتم الاقتصار على تطبيق معاملي الارتباط الخطي البسيط والارتباط المتعدد نظراً لأنهما الأكثر ملاءمة لأغراض هذه الدراسة.

وفي ما يلي عرض لنتائج ودلالات نتائج معاملات الارتباط.

١ ـ الارتباط بين عناصر التعاملات الشعبية وعناصر التعاملات المختلطة: نظراً لأن كلاً من التعاملات الشعبية والتعاملات المختلطة لا تتضمن سوى متغيرين فقط، فإن العلاقة الوحيدة المتاحة هي علاقة الارتباط الخطي البسيط، وقد جاءت نتائجها على النحو التالي:

بيان بنتائج معامل الارتباط الخطي البسيط للتعاملات الشعبية والمختلطة

التعاملات	متغيرات العلاقة	معامل الارتباط	البيان
الشعبية	السياحة والاتصالات الهاتفية	٠,٤٢	إيجابية ـ متوسطة
المختلطة	التجارة وتدفق الطلاب	٠,١٩	إيجابية ـ ضعيفة

ويدل البيان على أن هناك علاقة إيجابية بين عناصر كل مجال على حدة. ويكمن الفارق في قوة العلاقة بين المتغيرات، ففي حين سجلت العلاقة الارتباطية بين عناصر التعاملات الشعبية ٠,٤٢، فإن العلاقة الارتباطية بين عناصر التعاملات المختلطة سجلت فقط ٠,١٩ وهو ما يعني أن عناصر التعاملات الشعبية تتأثر فيما بينها بدرجة أكبر مما تتأثر به عناصر التعاملات المختلطة فيما بينها.

٢ ـ العلاقات الارتباطية فيما بين عناصر التعاملات الرسمية: نظراً لشمول التعاملات الرسمية على أكثر من متغير، أمكن تحليل علاقات الارتباط الخطي البسيط

---

(٣٣) يرمز لمعامل التحديد بالرمز R2، وهي نسبة دائماً ما تكون موجبة. انظر: موراي ر. شبيجل، **نظريات ومسائل في الإحصاء**، سلسلة ملخصات شوم (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ٣٩٢. انظر أيضاً: Nachmias and Nachmias, Ibid., p. 416.

والارتباط المتعدد. وفي ما يلي بيانان بنتائج التحليل: **الأول** خاص بنتائج معامل الارتباط الخطي البسيط بين عناصر التعاملات الرسمية، **والثاني** خاص بنتائج معامل الارتباط المتعدد بين عناصر المتغيرات الرسمية.

بيان بنتائج معامل الارتباط الخطي البسيط بين عناصر التعاملات الرسمية

عناصر العلاقة	معامل الارتباط	البيان
الاتصالات السياسية ـ الاتفاقيات	٠,٧٩	إيجابية ـ قوية
الاتصالات السياسية ـ التعاون العسكري المعلن	٠,٨٩	إيجابية ـ قوية
الاتصالات السياسية ـ التبادل الثقافي	٠,٦٨	إيجابية ـ قوية
الاتفاقيات ـ التعاون العسكري المعلن	٠,٧٣	إيجابية ـ قوية
الاتفاقيات ـ التبادل الثقافي	٠,٧٨	إيجابية ـ قوية
التبادل الثقافي ـ التعاون العسكري	٠,٦٧	إيجابية ـ قوية

بيان بنتائج معامل الارتباط المتعدد بين عناصر المتغيرات الرسمية

عناصر العلاقة	معامل الارتباط	معامل التحديد	البيان
الاتصالات السياسية مفسرة بالاتفاقيات والتعاون العسكري والتبادل الثقافي	٠,٩١	٠,٨٤	إيجابية ـ قوية
التعاون العسكري مفسر بالاتصالات السياسية والتبادل الثقافي والاتفاقيات	٠,٩٠	٠,٨٠	إيجابية ـ قوية
الاتفاقيات مفسرة بالاتصالات السياسية والتبادل الثقافي والتعاون العسكري	٠,٨٦	٠,٧٤	إيجابية ـ قوية
التبادل الثقافي مفسر بالاتصالات السياسية والتعاون العسكري وتوقيع الاتفاقيات	٠,٨٠	٠,٦٤	إيجابية ـ قوية

ومن كلا البيانين السابقين نشير إلى أهم الدلالات التالية:

أ ـ إن كل علاقات الارتباط بين عناصر التعاملات الرسمية إيجابية وقوية في آن واحد، سواء كانت علاقات ارتباط بسيطة أو متعددة. وتعكس هذه النتيجة الترابط والتداخل الكبير بين عناصر التعاملات الرسمية بوجه عام، وهو أمر منطقي نظراً لأن هذه التعاملات مخرجات حكومية بالأساس.

ب ـ إن قوة العلاقة بين الاتصالات السياسية والتعاون العسكري والتي تصل إلى ٠,٨٩ تعبر عن العلاقة الوثيقة بين هذين العنصرين باعتبارهما عملين سياديين لهما طبيعة خاصة، وأن كلاً منهما يؤثر في الآخر بشدة.

ج ـ إن معامل التحديد والذي تراوح بين ٠,٦٤ كحد أدنى، و٠,٨٤ كحد

أقصى يدل على أن التعاملات الرسمية تفسر بعضها ببعض بدرجة كبيرة، وأن العوامل غير الرسمية التي تؤثر في تلك التعاملات تأتي دائماً بدرجة أقل.

٣ ـ الارتباط الخطي البسيط بين مجالات التعاملات الرئيسية، وهو ما يوضحه البيان التالي:

بيان بنتائج معاملات الارتباط الخطي البسيط بين التعاملات الرئيسية

التعاملات محل العلاقة	معامل الارتباط الخطي	البيان
فترة الدراسة ١٩٧١ ـ ١٩٨١		
التعاملات الرسمية والشعبية	٠,٤٥	إيجابية ـ متوسطة
التعاملات الرسمية والمختلطة	٠,٨٥	إيجابية ـ قوية
التعاملات المختلطة والشعبية	٠,٤٥	إيجابية ـ متوسطة
الفترة الفرعية الأولى ١٩٧١ ـ ١٩٧٧		
التعاملات الرسمية والشعبية	٠,٤٠	إيجابية ـ متوسطة
التعاملات الرسمية والمختلطة	٠,٨٢	إيجابية ـ قوية
التعاملات الشعبية والمختلطة	٠,٤٣	إيجابية ـ متوسطة
الفترة الفرعية الثانية ١٩٧٨ ـ ١٩٨١		
التعاملات الرسمية والشعبية	٠,٣١	إيجابية ـ محدودة
التعاملات الرسمية والمختلطة	٠,٧٤	إيجابية ـ قوية
التعاملات المختلطة والشعبية	٠,٣٥	إيجابية ـ محدودة

ومن البيان السابق يتضح ما يلي:

أ ـ إن العلاقات فيما بين المجالات هي علاقات إيجابية في الفترات الزمنية المختلفة، وهو أمر يعكس الترابط بين هذه المجالات في الواقع، وكونها مكونات لعملية تفاعل تعاوني.

ب ـ إن أقوى العلاقات هي بين المجالين الرسمي والمختلط، ولا سيما في فترة الدراسة ككل. ويمكن تفسير ذلك جزئياً بأن المجال المختلط يحتوي في داخله على مكون رسمي.

ج ـ إن العلاقة بين المجال الشعبي وكل من المجالين الرسمي والمختلط على حدة، متوسطة كما في فترة الدراسة ككل وفي الفترة الفرعية الأولى، أو محدودة كما في الفترة الفرعية الثانية.

د ـ إن الانخفاض في العلاقة بين التعاملات الشعبية من جهة، والتعاملات

الرسمية والمختلطة من جهة أخرى، كما في الفترة الفرعية الثانية بالمقارنة بالعلاقة نفسها في الفترتين الأخريين، يدل على أن التعاملات الشعبية صارت أكثر استقلالية نسبياً في هذه الفترة من ناحية، وكذلك على ضعف في العلاقة مع ما هو رسمي من ناحية أخرى، وهو أمر له علاقة بحالة التوتر السياسي والمقاطعة العربية، ويؤيد ما سبق التوصل إليه من نتائج، من حيث عدم تأثر التعاملات الشعبية، بل وزيادة نسبتها إلى إجمالي التعاملات التعاونية ككل، في الفترة التالية للمقاطعة.

٤ ـ **علاقات الارتباط المتعددة بين مجالات التعاملات الرئيسية**: نظراً لطبيعة العلاقة في الواقع التي تحدث بين مجالات التعاملات الرئيسية فسوف نقصر التحليل على علاقة الارتباط المتعددة ومعامل التحديد، نظراً لأن هذه العلاقة الارتباطية هي الأنسب، وهي الأكثر تعبيراً عن علاقات التفاعل والتأثير المتبادل التي تحدث بين مجالات التعاملات المختلفة في الواقع. ويتضمن البيان التالي نتائج التحليل:

بيان بنتائج معامل الارتباط المتعدد بين مجالات التعاملات الرسمية

اتجاه العلاقة	معامل الارتباط	معامل التحديد(*)	البيان
فترة الدراسة ١٩٧١ ـ ١٩٨١			
التعاملات الرسمية (مفسرة بتعاملات مختلطة وشعبية)	٠,٨٣	٠,٦٨	إيجابية ـ قوية
التعاملات المختلطة (مفسرة بتعاملات رسمية وشعبية)	٠,٨٣	٠,٦٩	إيجابية ـ قوية
التعاملات الشعبية (مفسرة بتعاملات رسمية ومختلطة)	٠,٤٧	٠,٢٢	إيجابية ـ متوسطة
الفترة الفرعية الأولى ١٩٧١ ـ ١٩٧٨			
التعاملات الرسمية (مفسرة بتعاملات مختلطة وشعبية)	٠,٨٢	٠,٦٧	إيجابية ـ قوية
التعاملات المختلطة (مفسرة بتعاملات رسمية وشعبية)	٠,٨٢	٠,٦٨	إيجابية ـ قوية
التعاملات الشعبية (مفسرة بتعاملات رسمية ومختلطة)	٠,٤٣	٠,١٩	إيجابية ـ متوسطة
الفترة الفرعية الثانية ١٩٧٨ ـ ١٩٨١			
التعاملات الرسمية (مفسرة بتعاملات مختلطة وشعبية)	٠,٧٤	٠,٥٥	إيجابية ـ قوية
التعاملات المختلطة (مفسرة بتعاملات رسمية وشعبية)	٠,٧٥	٠,٥٦	إيجابية ـ قوية
التعاملات الشعبية (مفسرة بتعاملات رسمية ومختلطة)	٠,٣٦	٠,١٣	إيجابية ـ محدودة

(*) معامل التحديد يعني نسبة التغير التي تحدث في عنصر أو متغير معين، ويتم تفسيرها بالمجالين أو العنصرين الآخرين.

ومن البيان السابق يمكن أن نشير إلى الدلالات التالية:

أ ـ إن العلاقات الارتباطية بين مجال معين والمجالين الآخرين هي علاقات إيجابية في الفترات كلها، بما يعكس الترابط بين المجالات.

ب ـ إن العلاقات الارتباطية بين المجال الرسمي من جهة، والمجالين الآخرين من جهة أخرى، هي علاقة قوية في كل الفترات الزمنية. وتتضح هذه القوة في أن معامل التحديد، أو نسبة التغير التي تحدث في التعاملات السياسية وتجد تفسيرها

المباشر في التغيرات الجارية في التعاملات في المجالين الشعبي والمختلط لم تقل عن ٠,٥٥ كما في الفترة الفرعية الثانية، وكانت قد وصلت إلى ٠,٦٨ كما في الفترة الفرعية الأولى، وكذلك في فترة الدراسة ككل. وتعني هذه العلاقات أن هناك دوراً كبيراً تلعبه التعاملات المختلطة والتعاملات الشعبية معاً، وما ينتج عنهما من مصالح عريضة وارتباطات اجتماعية في تشكيل جزء من التعاملات السياسية بين مصر والدول العربية. أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى كإدراكات القيادة السياسية والعوامل الدولية والاقليمية وهكذا.

ج ـ إن العلاقات الارتباطية بين التعاملات المختلطة من جهة، وكل من التعاملات الرسمية والشعبية من جهة أخرى، هي أيضاً علاقات قوية في كل الفترات الزمنية. كما أن نسبة التغير التي تحدث في التعاملات المختلطة وتجد تفسيرها في التغيرات الجارية في التعاملات الرسمية والشعبية معاً لم تقل عن ٠,٥٦ كما في الفترة الفرعية الثانية، وكانت قد تحددت بـ ٠,٦٩ كما في فترة الدراسة ككل. وتعبر هذه العلاقة بدورها عن مدى التداخل بين التعاملات المختلطة من جهة، والتعاملات في المجالين الآخرين من جهة أخرى. وهو ما يعكس وضوح التعريف الذي تبنته الدراسة للتعاملات المختلطة كمزيج من التعاملات الرسمية والشعبية في آن واحد.

د ـ إن العلاقة بين التعاملات الشعبية وكل من التعاملات في المجالين الآخرين معاً تتراوح بين العلاقة المتوسطة والمحدودة، كما أن نسبة التغير التي جرت في التعاملات الشعبية وتجد تفسيرها المباشر في التغيرات في المجالين الآخرين معاً هي نسبة ضعيفة، تراوحت بين ٠,٢٢ كحد أقصى كما في فترة الدراسة ككل، و٠,١٣ كحد أدنى كما في الفترة الفرعية الثانية. ويدل هذا الانخفاض على أن التعاملات الشعبية صارت أكثر استقلالية وأقل تأثيراً بما يجري في المجالين الآخرين. وأن التعاملات الشعبية الخالصة لها دوافعها الخاصة مثل المصالح الذاتية كما يدركها الأفراد أنفسهم، والتي تدفعهم مثلاً إلى الهجرة للعمل في بلد عربي آخر رغم التزامه بالمقاطعة العربية إزاء مصر، أو أن تدفع بقطاعات من السائحين العرب لزيارة مصر رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين بلدانهم ومصر. ومثل هذه المصالح والدوافع التي يحددها الأفراد بأنفسهم تعد الأكثر تأثيراً في تشكيل مثل هذه التعاملات الشعبية، ومن ثم تصير أقل تأثراً ـ كما تشير إلى ذلك معاملات التحديد الضعيفة ـ بالتعاملات الرسمية والمختلطة معاً. وتتسق هذه الدلالات مع ما سبق قوله من أن التوتر السياسي والمقاطعة العربية لم يؤديا إلى انخفاض التعاملات الشعبية، وأنه تبلورت آليات خاصة بها جعلتها أقل تأثراً بما يجري في مجالات التعاملات الأخرى، ولا سيما الرسمية.

خاتمة

يتضح من التحليل السابق للنتائج الخاصة بقياس التعاملات التعاونية بين مصر والدول العربية أن له جوانب تحليلية مفيدة، تساعد على دراسة بعض المقولات، وإيضاح العديد من علاقات الارتباط دون تحيز مسبق. ويمكن الإشارة إلى بعض هذه الجوانب كما يلي:

١ ـ إن القياس ساعد على تقدير درجات كلية للتعاون بين مصر والدول العربية، ومكن بالتالي من إجراء ترتيب عام للدول من منظور تعاملاتها التعاونية مع مصر في الفترات الزمنية المختلفة.

٢ ـ إن القياس ساعد على توضيح الفروق القائمة في علاقات مصر التعاونية مع الدول العربية من حيث مدى قوة التعاون وشموله أو اقتصاره على مجالات معينة، وأيضاً مدى حجم التعاون في إطار هذه المجالات المحددة.

٣ ـ إن القياس ساعد على إبراز السمات التي تنفرد بها دولة معينة أو عدد معين من الدول العربية في علاقاتها التعاونية مع مصر، ومن هذه السمات مدى التوازن بين مساهمة المجالات الرئيسية للتعاون إلى إجمالي العلاقة التعاونية، وكذلك مدى تأثر هذه العلاقة التعاونية بالعوامل والتغيرات المختلفة من قبيل التوتر السياسي والمقاطعة العربية.

٤ ـ إن القياس وما نتج عنه من بيانات ساعد على معرفة قوة العلاقة بين المجالات واتجاهها، وقوة العلاقة بين العناصر داخل كل مجال واتجاهها، فضلاً عن التغيرات التي تلحق بهذه العلاقات واتجاهاتها عبر الفترات الزمنية المختلفة.

وبالتالي يمكن القول إن قياس التعاون القائم على مزيج من بيانات التعاملات وتحليل الأحداث، له العديد من الجوانب المفيدة في دراسة علاقة طرف بأطراف أخرى، سواء انتمت معه إلى الاقليم نفسه أو انتمت إلى أقاليم أخرى، وذلك في فترة زمنية معينة أو عبر فترات زمنية مختلفة. وسوف تتضح بعض الجوانب الأخرى عند تحليل الصراع والتعاون في علاقات مصر مع الدول العربية في عقد السبعينيات، وهو موضوع القسم التالي..

ثالثاً: الصراع في علاقات مصر مع الدول العربية

يشير مفهوم الصراع إلى «الحالة التي يسعى فيها طرفان ـ سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو منظمات أو مجتمعات ـ أو أكثر إلى امتلاك نفس الأشياء، أو احتلال نفس المساحة أو الموقع، أو القيام بأدوار غير متوافقة، أو الحصول على أهداف

متعارضة، أو يطبقان وسائل غير متوافقة لتحقيق الأغراض نفسها»(٣٤). وبهذا المعنى العام الذي ينطبق على صراعات الأفراد والدول والجماعات والمنظمات، ويتضمن معنى الكفاح من أجل تحقيق مزيد من المكانة أو القوة أو الاستحواذ على الموارد المحدودة، يمكن استخلاص أربعة عناصر تشكل الحالة الصراعية، وهي أطراف الصراع، وموضوعات الصراع، وأدوات الصراع، والتطور الزمني للصراع، فضلاً عن جهود احتوائه إن وجدت، والقائمين بتلك الجهود ومدى نجاحها أو إخفاقها.

ووضعاً في الاعتبار هذا التعريف الإجرائي وما يتضمنه من عناصر، ونظراً لأن علاقات الدول تشكل مزيجاً من الصراع والتعاون في آن واحد، ولا تقتصر على جانب واحد فقط، فإن هذا القسم يركز على دراسة البعد الصراعي في علاقات مصر مع الدول العربية، من حيث تطور الصراع والقضايا التي دارت حولها تلك الصراعات، وما أفضت إليه من نتائج. ويُعد هذا القسم، خاصة في الشق المتعلق بتطور الصراع ودرجاته، مقدمة لتحليل العلاقة الارتباطية بين الصراع في علاقات مصر العربية من جهة، والتعاون من جهة أخرى، وهو ما سيكون محلاً للدراسة في القسم الرابع من هذا الفصل. وفي هذا القسم سيتم بحث نقطتين رئيسيتين وهما:

- تطور الصراع بين مصر والدول العربية ودلالاته.
- موضوعات الصراع.

١ ـ تطور الصراع بين مصر والدول العربية ودلالاته

ينصرف هذا الجزء إلى دراسة تطور الصراع في علاقات مصر العربية في الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٨١)، وسوف يتم الاعتماد على المادة الكلية التي يتضمنها قياس الصراعات العربية ـ العربية للدكتور أحمد يوسف أحمد(٣٥). ويجيء الاعتماد على هذه المادة دون غيرها لعدة أسباب وهي:

أ ـ إن هذا المقياس مصمم لدراسة الصراعات العربية ـ العربية، التي عرفها «بأنها حالة التعارض بين قطرين عربيين، يكون لها تعبيرات سلوكية في مظاهر محددة وليس مجرد تناقضات كامنة»(٣٦). ويعكس المقياس خصوصية هذه الصراعات، دون أن يتعرض إلى الانتقادات التي توجه إلى محاولات القياس الأخرى المصممة لدراسة

(٣٤) *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 17 vols. (New York: Macmillan Company; Free Press; London: Macmillan Publishers, 1972), vols. 3 and 4, p. 226.

(٣٥) أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

الصراعات الدولية بشكل عام، ولا تراعي الخصوصيات الاقليمية أو النوعية لحالات الصراع المختلفة.

ب ـ إنه المقياس الوحيد الذي يشتمل على الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة بصورة كاملة، الأمر الذي يسمح بالمقارنة وتحليل العلاقات الارتباطية بين التفاعلات التعاونية والتفاعلات الصراعية في علاقات مصر العربية(٣٧).

ج ـ إن تصميم مقياس الصراعات العربية ـ العربية يتوافق من حيث الجوهر مع الأساس الذي تم اعتماده عند قياس درجة التعاون بين مصر والدول العربية مثلما تم عرضه تفصيلاً في القسمين السابقين، وهو الأساس الذي ينصرف إلى دراسة درجة العلاقة الكلية (التعاون أو الصراع) دون الاهتمام بدراسة من الفاعل ومن الهدف، وعلى أساس أن هذه التفرقة يصعب تحديدها من الناحية العملية بوضوح وصرامة، وأن التحليل في هذه الحالة وما ينتج عنه من نتائج يمكن أن يتعرض إلى مثالب عديدة.

د ـ وجود قدر من التوافق بين إجراءات تطبيق القياسين، خاصة اعتماد الأسس العملية والعلمية المتوافق عليها في منهج تحليل الأحداث، وكذلك الاعتماد على المصدرين الأساسيين لجمع المادة الخاصة بالأحداث اليومية، وهما جريدة **الأهرام** وثبت الأحداث في دورية *The Middle East Journal*. أما نقطة الاختلاف فهي خاصة باعتماد قياس التعاون على المحكمين في التوصل إلى الأوزان الترجيحية للمتغيرات،

---

(٣٧) يقف المدى الزمني لبنك معلومات التعاون والصراع للدكتور ادوارد عازار «COPDAB»، والذي يتضمن بيانات خاصة بالتفاعلات التعاونية والصراعية بين الدول العربية حتى عام ١٩٧٨ فقط. وهو يستخدم في بيان تكرار التفاعلات التعاونية أو الصراعية وكذلك شدتها أو مجموع أوزانها. ويرتبط بالبنك مقياس (Scale) للتعاون والصراع مكون من ١٥ شريحة، أولها وأكثرها تعاونية الوحدة بين دولتين، وآخرها وأكثرها صراعية الحرب الشاملة بين دولتين. ويتطلب استخدام البنك حاسبات آلية كبيرة (Mainframe Computer)، انظر في ذلك: Edward E. Azar, *The Codebook of the Conflict and Peace Data Bank «COPDAB»: A Computer-Assisted Approach to Monitoring and Analyzing International and Domestic Events* (College Park, Maryland: University of Maryland, Center for International Development, 1980).

وعن الترجمة العربية لشرائح المقياس يمكن الرجوع إلى: عبد الله عبد المحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي ـ الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٧١ ـ ٢٧٣؛ أحمد، المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٢. وعن بعض أوجه الانتقاد التي توجه إلى هذا النوع من البيانات عند تحليل الأزمات الدولية، انظر: عبد المنعم سعيد، «أسلوب تحليل الأحداث في العلاقات الدولية،» في: ودودة بدران، محرر، **البحث الامبريقي في الدراسات السياسية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

في حين اقتصر قياس الصراعات العربية ـ العربية على تقدير أوزان شرائح الصراع من قبل الباحث فقط بعد ترتيبها ترتيباً منطقياً محكماً.

هـ ـ يتفق القياسان على أن التحليل الكمي له حدود معينة تبدو جلية في أن القيم والدرجات الخاصة بأي من التفاعلين التعاون أو عدم التعاون، هي قيم ودرجات استرشادية وليست قيماً نهائية محددة. بعبارة أخرى، إن كلا القياسين يقدم مؤشرات كمية على درجة معينة من الدقة ودون تحيز أو تدخل من قبل الباحث، وهما في النهاية يقدمان جوانب مساعدة قيمة إلى التحليل الكيفي للمادة المتوافرة عن القضايا محل البحث.

و ـ إن قياس الصراعات العربية ـ العربية يتضمن مادة غنية قابلة للتحليل من زوايا عديدة، وان هذه المادة يمكن التعامل معها لإجراء العديد من العلاقات الارتباطية سواء عبر الزمن أو عبر الوحدات الجغرافية.

يتضمن قياس الصراعات العربية ـ العربية عنصرين رئيسيين، وهما تكرارات الأحداث الصراعية، وأوزان هذه الأحداث الصراعية. وفيما يتعلق بالتكرارات فهي تنصرف إلى عملية رصد الأحداث الصراعية عبر السنوات بين الدول العربية بالطرق المعتادة والمستقرة في منهج تحليل الأحداث(٣٨). أما الأوزان فهي ناتجة عن عملية تحديد قيم ترجيحية للأفعال الصراعية وفقاً لقوتها من منظور الباحث واجتهاده الخاص، اعتماداً على قواعد المنطق وترابط الأفعال الصراعية في ما بينها. ويتضمن القياس خمسين شريحة مصنفة ومرتبة تنازلياً، مستمدة من واقع التفاعلات الصراعية الفعلي بين البلدان العربية في فترة الدراسة. وقد رُتبت هذه الشرائح بحيث أعطيت الشريحة الأولى الوزن الأكبر وهو (٥٠ درجة)، والشريحة الثانية فقد أعطيت الوزن (٤٩ درجة)، وهكذا حتى الشريحة الخمسين التي أعطيت درجة واحدة(٣٩).

في ما يتعلق بحساب درجة الصراع فقد تم على مستويين: **أحدهما** ثنائي بين كل دولة عربية على حدة والدول الأخرى، والمستوى **الثاني** فهو جماعي يعكس حالة الصراع الكلية في الوطن العربي. وما يهمنا هو المستوى الثنائي، حيث «تم حساب شدة الصراع بين كل دولتين على حدة في فترة الدراسة، على أساس سنوي برقمين:

---

(٣٨) حول عملية جمع المعلومات عن التفاعلات الصراعية العربية ـ العربية، وتسكين المعلومات وكيفية التعامل مع المصادر، انظر: أحمد، المصدر نفسه، الفصل ٤: «تطبيق القياس المستخدم،» وبخاصة ص ٤٩ ـ ٥٥.

(٣٩) حول ترتيب الشرائح والمنطق المستخدم في ذلك، وعملية حساب وزن الشرائح، انظر تفصيلاً: المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٧. ويمكن الرجوع إلى شرائح المقياس في الملحق رقم (٢) في هذه الدراسة.

الأول يعبر عن تكرار التفاعلات الصراعية في العلاقات بين الدولتين، والثاني يعبر عن وزن هذه التفاعلات. وقد تم التوصل إلى الرقم الأول بطبيعة الحال بمجرد إحصاء عدد مرات التفاعلات الصراعية بين الدولتين في سنة معينة، وإلى الرقم الثاني بضرب عدد مرات تكرار التفاعل الصراعي في كل شريحة في الوزن المنسوب إلى هذه الشريحة وجمع حاصل الضرب الخاص بجميع شرائح المقياس، فتكون النتيجة هي الرقم الذي يعبر عن وزن التفاعلات الصراعية بين دولتين في سنة معينة»(٤٠). وقد رُصد الرقمان المُعبران عن شدة الصراع بشكل الكسر الاعتيادي «بحيث يكون الرقم الأعلى الممثل للبسط هو المعبر عن تكرار التفاعلات الصراعية، والرقم الأدنى الممثل للمقام هو المعبر عن شدتها»(٤١).

وبهذه الطريقة للحساب، فإن شدة الصراع تساوي مجموع أوزان الأفعال الصراعية. وهي طريقة حساب شدة التعاون أو الصراع نفسها كما في مقياس الصراع والتعاون للدكتور ادوارد عازار، وهي طريقة ملائمة للهدف العام وهو قياس الصراعات العربية ـ العربية في الوطن العربي ككل، وفي أقاليمه الفرعية المختلفة والمقارنة بينها عبر المراحل الزمنية المختلفة.

ونظراً لأن الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدراسة التالية يرتبط أصلاً بالمستوى الثنائي، وتحليل العلاقة بين تطور واتجاه التعاون في علاقات مصر مع الدول العربية وتطور الصراع واتجاهه في الفترة الزمنية نفسها، فإن الدراسة الحالية سوف تعيد توظيف البيانات الخاصة بالتكرارات والأوزان الواردة في الجداول الخاصة بالسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١ من دراسة الصراعات العربية ـ العربية للدكتور أحمد يوسف أحمد للحصول على درجة الصراع على المستوى الثنائي وفق الصيغة الآتية:

$$\text{درجة الصراع في عام} = \frac{\text{مجموع الأوزان في العام}}{\text{مجموع التكرارات في العام}}$$

ولحساب درجة الصراع في فترة زمنية معينة تشتمل على عدد معين من السنوات سوف يتم استخدام الصيغة التالية:

$$\text{درجة الصراع في فترة زمنية} = \frac{\text{درجة الصراع في العام الأول+ درجة الصراع في العام الثاني+ درجة الصراع في العام ن}}{\text{ن س}}$$

حيث (ن س) هي عند سنوات الفترة الزمنية محل الدراسة.

وتتلاءم هاتان الصيغتان الإحصائيتان مع الصيغ التي استخدمت لتحديد درجة

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٥٦.

التعاون مثلما تم تطبيقها في القسم السابق، حيث إن تكرارات الأفعال الصراعية تناظر المؤشرات، كما أن مجموع الأوزان للأفعال الصراعية تقابل القيم المرجحة كلياً للمؤشرات. كما أنهما تتيحان قياس درجة الصراع على المستوى الثنائي بين مصر وكل دولة عربية على حد سواء في سنة واحدة أو خلال عدد معين من السنوات، فضلاً عن أنهما تتيحان المقارنة والترتيب بين الدول حسب درجات الصراع، الأمر الذي يُمهد إلى تحليل العلاقات الارتباطية بين درجة الصراع من جهة، ودرجة التعاون من جهة أخرى، لتحديد ما بينهما من قوة واتجاه معاً.

وبناءً على ما سبق، ولتحديد درجة الصراع بين مصر والدول العربية في الفترة ما بين ١٩٧١ ـ ١٩٨١، فقد تم العمل وفق الخطوات التالية:

١ ـ تمّ استخراج جدول خاص بتكرارات الأفعال الصراعية وأوزانها بين مصر والدول العربية للفترة الزمنية (١٩٧١ ـ ١٩٨١) من الجداول الخاصة بهذه السنوات[٤٢].

٢ ـ تَمّ استخدام الصيغة المشار إليها لحساب درجة الصراع بين مصر وكل دولة عربية على حدة، الأمر الذي ساعد على تصميم جدول رئيسي يتضمن درجات الصراع بين مصر والدول العربية عبر سنوات الدراسة، ومن خلال هذا الجدول الرئيسي تم حساب درجات الصراع بين مصر والدول العربية لفترة الدراسة ككل أو للفترات الفرعية المختلفة.

وفي ما يلي تحليل درجات الصراع بين مصر والدول العربية:

أ ـ نظرة كلية على التطور الزمني للصراع بين مصر والدول العربية

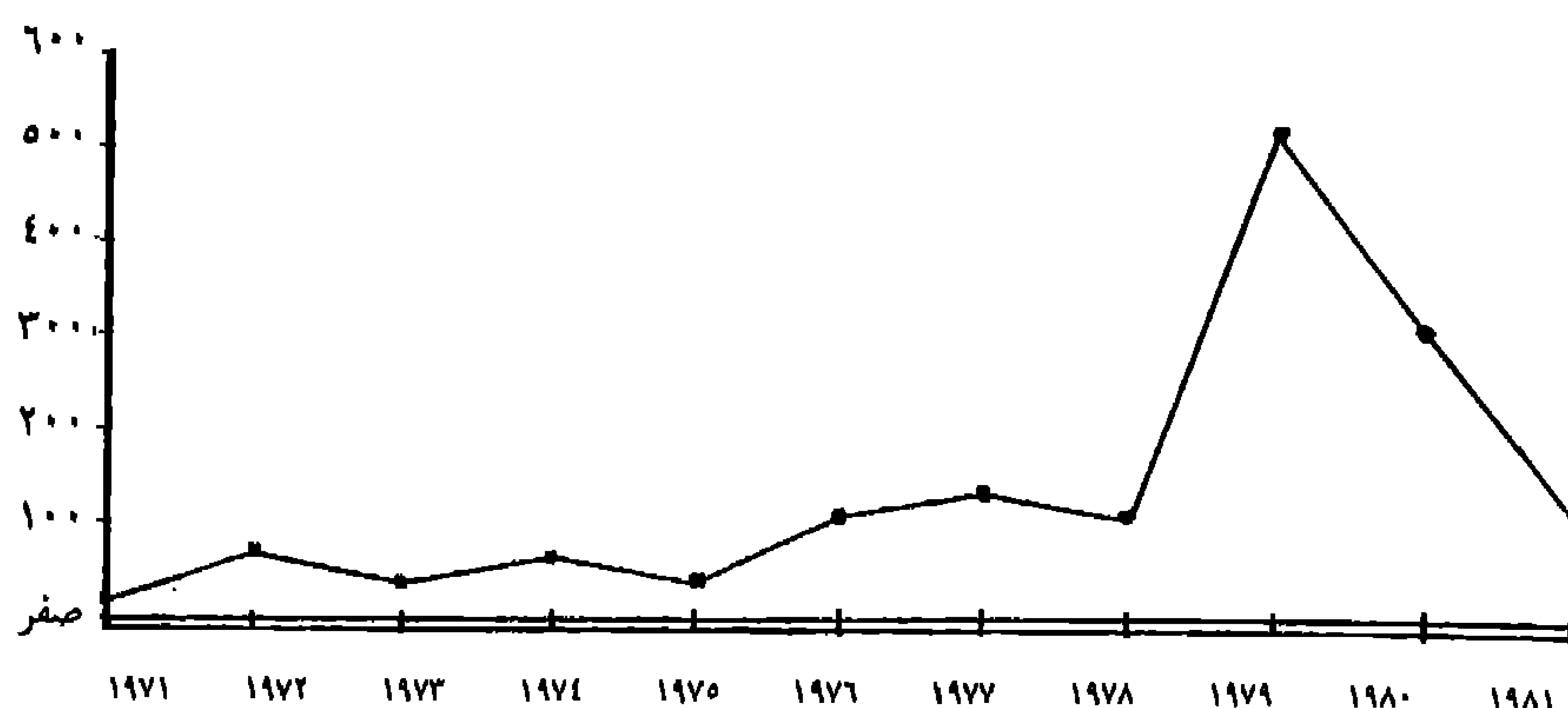
يتضمن الجدول رقم (٥ ـ ٦) درجات الصراع بين مصر والدول العربية في فترة الدراسة ككل، والذي تم التوصل إليه بالطريقة المشار إليها سابقاً، ومن بياناته يمكن استخلاص النتائج الآتية:

١ ـ إن المنحنى العام لتطور الصراع بين مصر والدول العربية كما يوضحه الشكل رقم (٥ ـ ٤) يأخذ شكلاً متعرجاً، صاعداً أحياناً وهابطاً أحياناً أخرى. وهو ما يعني أن قوة الصراع لم تكن ذات وتيرة واحدة عبر السنوات، الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء تغير عدد الدول المشاركة في أفعال صراعية بين عام وآخر، وكذلك بسبب اختلاف حدة الأفعال الصراعية ذاتها ومدى تكرارها.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ١٠٧.

الشكل رقم (٥ ـ ٤)

منحنى تطور درجات الصراع بين مصر ومجموع الدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



٢ ـ إن المنحنى العام للصراع طوال فترة الدراسة يتضمن في داخله ثلاثة منحنيات فرعية: **الأول** بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٥، **والثاني** بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨، **والثالث** بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨١. وإذا اعتبرنا أن كل منحنى فرعي يعبر عن مرحلة بذاتها من مراحل تطور الصراع بين مصر ومجموع الدول العربية، فيمكن التمييز بين ثلاث مراحل فرعية على النحو التالي:

المرحلة الفرعية الأولى، تستمر حتى عام ١٩٧٥، ويمكن وصفها **بمرحلة الصراع الضعيف**. ويبدو هذا الضعف في سمتين بارزتين: **الأولى** انخفاض عدد الدول التي دخلت في أفعال صراعية مع مصر، حيث اقتصر العدد على ست دول وحسب وهي ليبيا، وسوريا والعراق والأردن ولبنان والسودان، أي ما يماثل ٣٠ بالمئة فقط من إجمالي الدول العربية. أما السمة **الثانية** فهي أن الصراع مع هذه الدول اقتصر على جزء من الفترة الزمنية بين عام كحد أدنى، وثلاثة أيام كحد أقصى.

الجدول رقم (٥ ـ ٦)

درجات الصراع بين مصر والدول العربية مرتبة تنازلياً، ١٩٧١ ـ ١٩٨١

الدول	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	المجموع
ليبيا	٠	٠	٢٦	٢٢	٢٤	٢٣	٢١	٥	٢٩	٢٣	٢٩	٢٠٢
سوريا	٠	٠	٠	١١	١٣	٢٦	٢٠	١٩	٢٩	٢٦	٣٧	١٨٠
فلسطين	٠	٠	٠	٠	٠	٣٨	٢٣	٣٨	٣١	٣٠	٢٠	١٨٠
العراق	٠	٢١	٠	١٩	٠	٠	١٨	١٣	٢٩	٣٦	٣	١٣٨
الأردن	١٩	١٨	٠	١٤	٠	٢٠	٠	١١	٢٠	٣٣	٠	١٣٥
لبنان	٠	١١	١١	٠	٠	٠	٠	٠	٤٠	٣٣	٢	٩٧
الجزائر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٢	١٣	٢٠	١٦	١٣	٨٣
السعودية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٢	٣٨	٢	٧٢
اليمن الديمقراطية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٠	٦	٠	٢٩	٠	٦٥
الكويت	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٥	٣٣	٢	٦٠
السودان	٠	١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٠	٠	٠	٥٩
البحرين	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٠	٠	٢	٤٢
اليمن العربية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٠	٠	٠	٤٠
الإمارات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٦	٨	٢	٣٦
تونس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٩	٢	٠	٣١
المغرب	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٩	٠	٠	٢٩
قطر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٦	٠	٢	٢٨
موريتانيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٧	٠	٠	٢٧
عمان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الصومال	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	١٩	٦٩	٣٧	٦٦	٣٧	١٠٧	١٣٣	١٠٣	٥١١	٣٠٦	١١٤	١٥٠٢

ملاحظة: الأرقام مقربة إلى واحد صحيح.

بعبارة أخرى، ان التفاعلات الصراعية مع هذه الدول لم تتسم بالديمومة ولم تستغرق فترة الخمس سنوات كلها.

المرحلة الفرعية الثانية تمتد ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨، ويمكن وصفها **بمرحلة الصراع المحدود**، وفيها تشهد درجات الصراع تصاعداً نسبياً قياساً إلى المرحلة السابقة عنها. ونظراً لأن عدد الدول المنخرطة في أفعال صراعية مع مصر في المرحلة الفرعية ظل محدوداً وهو سبع دول فقط، فمن الممكن إعادة الزيادة النسبية في درجات الصراع إما إلى حدة الأفعال الصراعية ذاتها، الأمر الذي انعكس على زيادة أوزانها، أو زيادة تكرارات الأفعال الصراعية، أو إلى مزيج بينهما. وبالرجوع إلى البيانات الموجودة في قياس الصراعات العربية ـ العربية، فقد وُجد أن هذه الزيادة النسبية تعود إلى مزيج من زيادة تكرارات الأفعال الصراعية وزيادة أوزانها الترجيحية في آن واحد. ففي

المرحلة الفرعية الأولى التي تمتد خمس سنوات كان مجموع تكرارات الأفعال الصراعية ٩٥ تكراراً، أما مجموع أوزانها الترجيحية فقد وصل إلى ١٨٣٥. في حين أن مرحلة السنوات الثلاث ما بين ١٩٧٦ إلى عام ١٩٧٨ فقد وصل إجمالي تكراراتها الصراعية إلى ١٤٧ تكراراً، وكان مجموع أوزانها الترجيحية ٢٩٩٧، الأمر الذي يوضح الزيادة النسبية للصراع في هذه المرحلة. وبالطبع فإن أحد أسباب هذه الزيادة في حدة الصراع يعود إلى دخول متغير القضايا العامة كسبب للصراع بين مصر والدول العربية، ونقصد به التعارض حول سبل التعامل مع نتائج حرب اكتوبر وتوظيفها من الناحية السياسية، والتعارض حول مصير القضية الفلسطينية بصفة عامة.

المرحلة الفرعية الثالثة تمتد بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨١، وفيها يبدو منحنى الصراع صاعداً بشدة، ثم منخفضاً بتدرج نسبي. ويمكن وصفها **بمرحلة الصراع الحاد**. وتشهد هذه المرحلة الفرعية أكبر درجات الصراع بين مصر ومجموع الدول العربية طوال فترة الدراسة، كما في عام ١٩٧٩، والذي شهد بدوره حدثي توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، ومؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب في بغداد الذي أصدر قرارات مقاطعة مصر رداً على خطواتها السياسية المنفردة المتعلقة بالتسوية السياسية.

ومن الناحية الكمية فإن هذه الزيادة الحادة في درجات الصراع ناتجة عن انخراط الغالبية العظمى من الدول العربية، في أفعال صراعية ضد مصر، إذ وصل عددها إلى ١٧ دولة بنسبة ٨٥ بالمئة من مجموع الدول العربية. فضلاً عن زيادة حدة الأفعال الصراعية ذاتها، الأمر الذي أدى إلى زيادة أوزانها الترجيحية. فمن ناحية تكرارات الأفعال الصراعية في هذه الفترة، فقد انخفضت إلى ١٤٠ تكراراً، وهو أقل من عدد تكرارات الأفعال الصراعية التي سجلت في الفترة الفرعية السابقة عنها رغم تماثلهما في عدد السنوات. أما من ناحية الأوزان الترجيحية فقد سجلت هذه الفترة إجمالي وزن وقدره ٣٤٦٦ درجة، وهو ما يزيد على مجموع أوزان الفترة الفرعية السابقة عنها بـ ٤٦٩ درجة، وبما يدل على زيادة حدة الأفعال الصراعية في تلك الفترة عن سابقتيها بطريقة ملحوظة.

٣ ـ إن عام ١٩٧٨ يحتل موقعاً خاصاً بين فترتي الصراع المحدود والصراع الحاد، ويظهر كحد فاصل بينهما. ويمكن أن نعزو هذه السمة إلى أنه شهد محاولات عربية عديدة للتوفيق بين مصر من جانب، وبين الدول العربية التي عارضت بشدة زيارة القدس وما تلاها من المباحثات المصرية ـ الإسرائيلية من جانب آخر. وفي الوقت نفسه فقد اتخذت دول عربية أخرى موقفاً محايداً، على أمل أن تراجع مصر موقفها، وتقرر العودة عن الطريق الذي اختطته لنفسها بدون تراض عربي.

٤ ـ في ما يتعلق بانتشار الصراع وتبعاً لبيانات الجدول، فإن عام ١٩٧٩ هو أكثر الأعوام انتشاراً للصراع في علاقات مصر والدول العربية، أما أقلها فهو عام ١٩٧٢، الذي اقتصر الصراع فيه على دولة واحدة فقط هي الأردن.

ب ـ الدول العربية حسب فئات الصراع

يستهدف تحليل درجات الصراع للدول العربية الوصول إلى ترتيب عام لها من زاوية تفاعلاتها الصراعية مع مصر. وسوف يتم التحليل في الفترات الزمنية الثلاث التي اتبعت من قبل في سياق تحليل درجات التعاون بين مصر والدول العربية، وهي فترة الدراسة ككل، والفترة الفرعية الأولى (١٩٧١ ـ ١٩٧٧)، والفترة الفرعية الثانية (١٩٧٨ ـ ١٩٨١). ويستهدف توحيد التحليل في هذه الفترات الزمنية التمهيد لإجراء العلاقات الارتباطية بين التعاملات التعاونية والتفاعلات الصراعية لاستكشاف قوة العلاقة بينهما واتجاهها.

سبق القول إن الصيغة المستخدمة لتحليل درجات الصراع في الفترات الزمنية المختلفة تتضمن حاصل جمع درجات الصراع للدولة في سنوات الفترة المحددة، ثم قسمته على عدد السنوات. وتتيح هذه الصيغة الحصول على متوسط درجات الصراع في كل فترة بعد تحييد عنصر الزمن المتمثل في عدد السنوات، ويكون قابلاً للمقارنة مع قيم المتوسطات للفترات الزمنية الأخرى.

يتضمن الجدول رقم (٥ ـ ٧) متوسط درجات الصراع للدول العربية، وترتيبها العام تبعاً لكل فترة زمنية على حدة. وفي واقع الأمر فإنه يتضمن ثلاثة جداول فرعية يحتوي كل منها على البيانات الخاصة بكل فترة زمنية. وقبل استخلاص النتائج يبدو ضرورياً توحيد طريقة قراءة البيانات على نحو يتيح مقارنة أكثر دقة.

فالواضح أن كل فترة زمنية لها درجات الصراع الخاصة بها، والتي تتراوح بين صفر كحد أدنى، وبين أعلى درجة حققتها الدولة العربية الأكثر صراعاً في الفترة محل الدراسة. وتشير درجة الصفر إلى أنه لا يوجد صراع أصلاً، ومن هنا يمكن القول إن هناك دولاً عربية لم تدخل في أية صراعات مع مصر، وهي فئة خاصة بذاتها، وقد شملت ١١ دولة عربية في الفترة الفرعية الأولى، ولكنها تقلصت إلى دولتين فقط في الفترة الفرعية الثانية، وهما دولتا عمان والصومال.

الجدول رقم (٥ ـ ٧)

جدول مقارن بدرجات الصراع للدول العربية في الفترات الزمنية الثلاث.

	ليبيا	سوريا	فلسطين	العراق	الأردن	لبنان	الجزائر	السعودية	اليمن الديمقراطية	الكويت	السودان	البحرين	اليمن العربية	الإمارات	تونس	المغرب	قطر	موريتانيا	عمان	الصومال
فترة الدراسة ١٩٧١ ـ ١٩٨١																				
الترتيب	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
درجة الصراع	١٨,٤	١٦,٤	١٦,٣	١٢,٥	١٢,٢	٨,٨	٧,٦	٦,٥	٦	٥,٤	٥,٣	٣,٨	٣,٦	٣,٢	٢,٨	٢,٦	٢,٥	٢,٤	صفر	صفر
الفترة الفرعية الأولى ١٩٧١ ـ ١٩٧٧																				
الترتيب	١	٣	٤	٥	٢	٧	٧م	٩	٩م	٩م	٨	٩م	٩م	٩م	٩م	٩م	٩م	٩م	٩م	٩م
درجة الصراع	١٦,٥	٩,٩٩	٨,٧	٨,٣	١٠	٣,٢	٣,٢	صفر	صفر	صفر	٢,٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الفترة الفرعية الثانية ١٩٧٨ ـ ١٩٨١																				
الترتيب	٣	٢	١	٤	٧	٥	٨	٦	١٤	٩	١١	١٠	١١م	١٣	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	١٩م
درجة الصراع	٢١,٦	٢٦,٦	٢٩,٨	٢٠	١٦	١٨,٨	١٥,٣	١٧,٩	٨,٨	١٤,٩	١٠	١٠,٥	١٠	٩	٧,٨	٧,٣	٧	٦,٨	صفر	صفر

أما باقي الدرجات ما بين درجة واحدة إلى الحد الأقصى فتشير إلى درجات مختلفة من الضعف والقوة في التفاعلات الصراعية بين مصر والدول العربية. وإذا اعتبرنا أن هذه القيم تمثل «متصلاً افتراضياً» يبدأ من درجة واحدة، وينتهي عند أقصى درجة حققتها الدولة الأكثر صراعاً في كل فترة على حدة، فمن الممكن تصنيف أربع فئات للدول العربية حسب درجات صراعها مع مصر. ولتحديد هذه الفئات فسوف نقسم «المتصل الافتراضي» لدرجات كل فترة فرعية إلى أربعة أقسام متساوية، يمثل كل قسم منها فئة صراعية معينة. فعلى سبيل المثال فإن «المتصل الافتراضي» لدرجات الصراع المنسوبة للدول العربية في فترة الدراسة ككل سيتراوح بين درجة واحدة كحد أدنى، و١٨ درجة كحد أقصى، وهو المتوسط الذي حققته ليبيا. وبذلك يمكن تقسيم هذا «المتصل الافتراضي» إلى أربعة أقسام: **الأول** منها بين درجة واحدة وأربع درجات ونصف درجة. والقسم **الثاني** بين أربع درجات ونصف درجة إلى تسع درجات. والقسم **الثالث** بين تسع درجات وثلاث عشرة درجة ونصف. أما القسم **الرابع** فيتضمن الدول التي سجلت أربع عشرة درجة فأكثر. وقس على هذا تحديد درجات كل قسم في «المتصلين الافتراضيين» للفترتين الفرعيتين الأخريين.

وإذا اعتبرنا أن كل قسم يمثل فئة صراعية بذاتها، فيمكن التمييز بين أربع فئات للدول العربية منظوراً إليها من زاوية ضعف أو قوة تفاعلاتها الصراعية مع مصر حسب الفترة الزمنية محل الدراسة، وهذه الفئات هي: فئة **الدول الضعيفة الصراع**، وتبدأ درجاتها من درجة واحدة إلى نهاية الربع الأول من إجمالي درجات «المتصل الافتراضي»، **وفئة الدول المحدودة الصراع** وهي الدول التي حققت درجات تدخل في نطاق درجات الربع الثاني من «المتصل الافتراضي»، **وفئة الدول المتوسطة الصراع**، وهي الدول التي حققت درجات تدخل في نطاق درجات الربع الثالث من «المتصل الافتراضي» **وفئة الدول القوية الصراع**، وهي الدول التي حققت درجات تدخل في نطاق درجات الربع الأخير من «المتصل الافتراضي».

وبتطبيق هذه المعايير على بيانات كل مرحلة زمنية على حدة، يمكن عرض الاستنتاجات التالية:

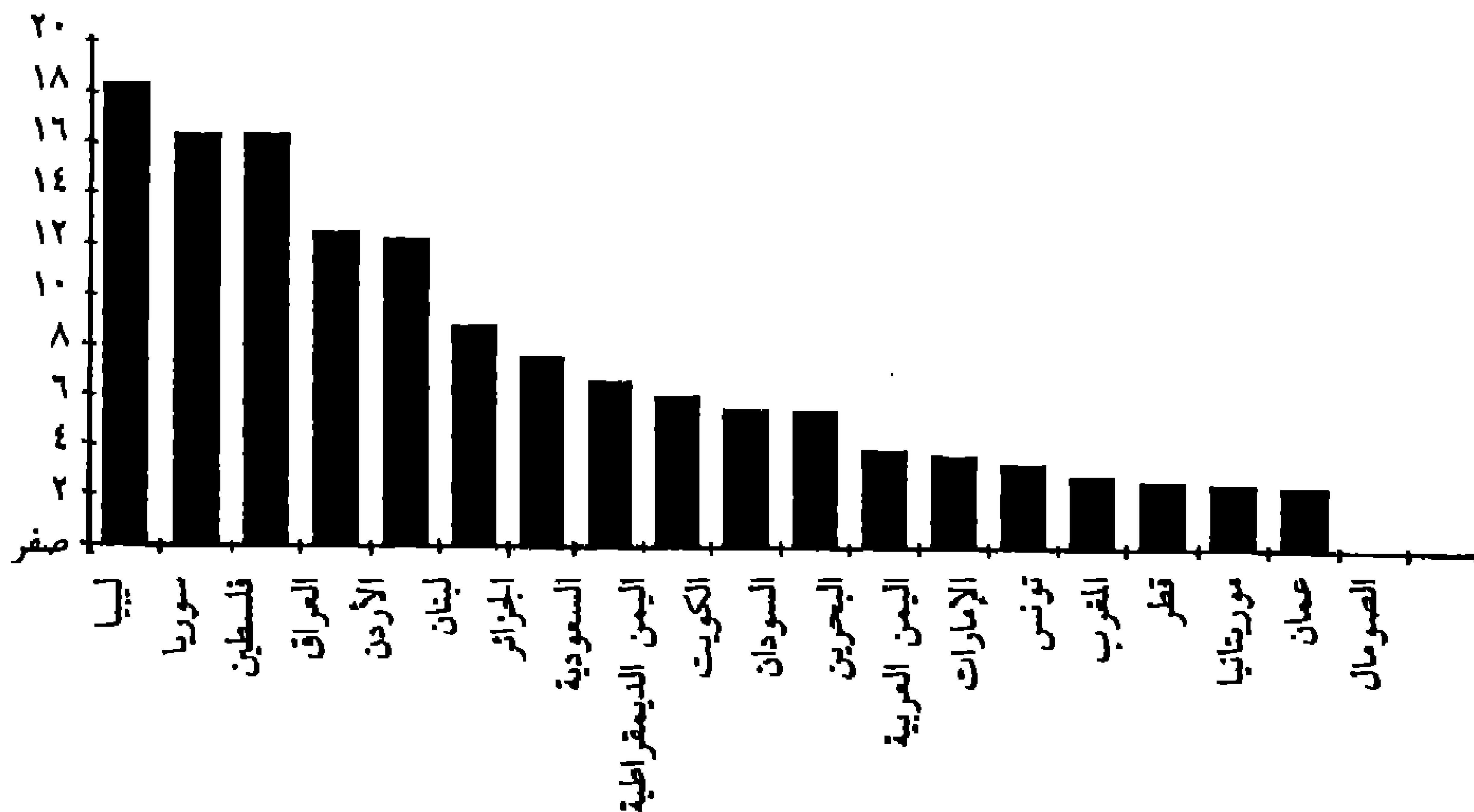
١ ـ **فيما يتعلق بفترة الدراسة ككل**، فقد اقتصرت فئة الدول الشديدة الصراع على دولتين فقط هما ليبيا وسوريا، فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية. أما فئة الدول المتوسطة الصراع فقد اشتملت على دولتين فقط وهما العراق والأردن. في حين أن فئة الدول محدودة الصراع قد ضمت ست دول وهي لبنان والجزائر والسعودية واليمن الديمقراطية والكويت والسودان. كذلك ضمت فئة الدول الضعيفة الصراع سبع دول، وهي البحرين واليمن العربية والإمارات وتونس والمغرب وقطر وموريتانيا، إضافة إلى الدول المنعدمة الصراع والتي لم تحقق أي درجة، وهما دولتا

عمان والصومال. وهو ما يتضح من الشكل رقم (٥ ـ ٥).

ويتضح من التمييز بين هذه الفئات الخمس سمتان أساسيتان: **الأولى** اقتصار الصراع القوي والمتوسط على أربع دول وحسب، إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. والسمة **الثانية** أن الغالبية العظمى من الدول العربية (١٥ دولة بنسبة ٧٥ بالمئة) هي في فئات الصراع المحدود وأقل. وتعني هاتان السمتان إجمالاً، أن الصراع بين مصر والدول العربية في فترة الدراسة ككل (١٩٧١ ـ ١٩٨١) هو صراع محدود.

الشكل رقم (٥ ـ ٥)

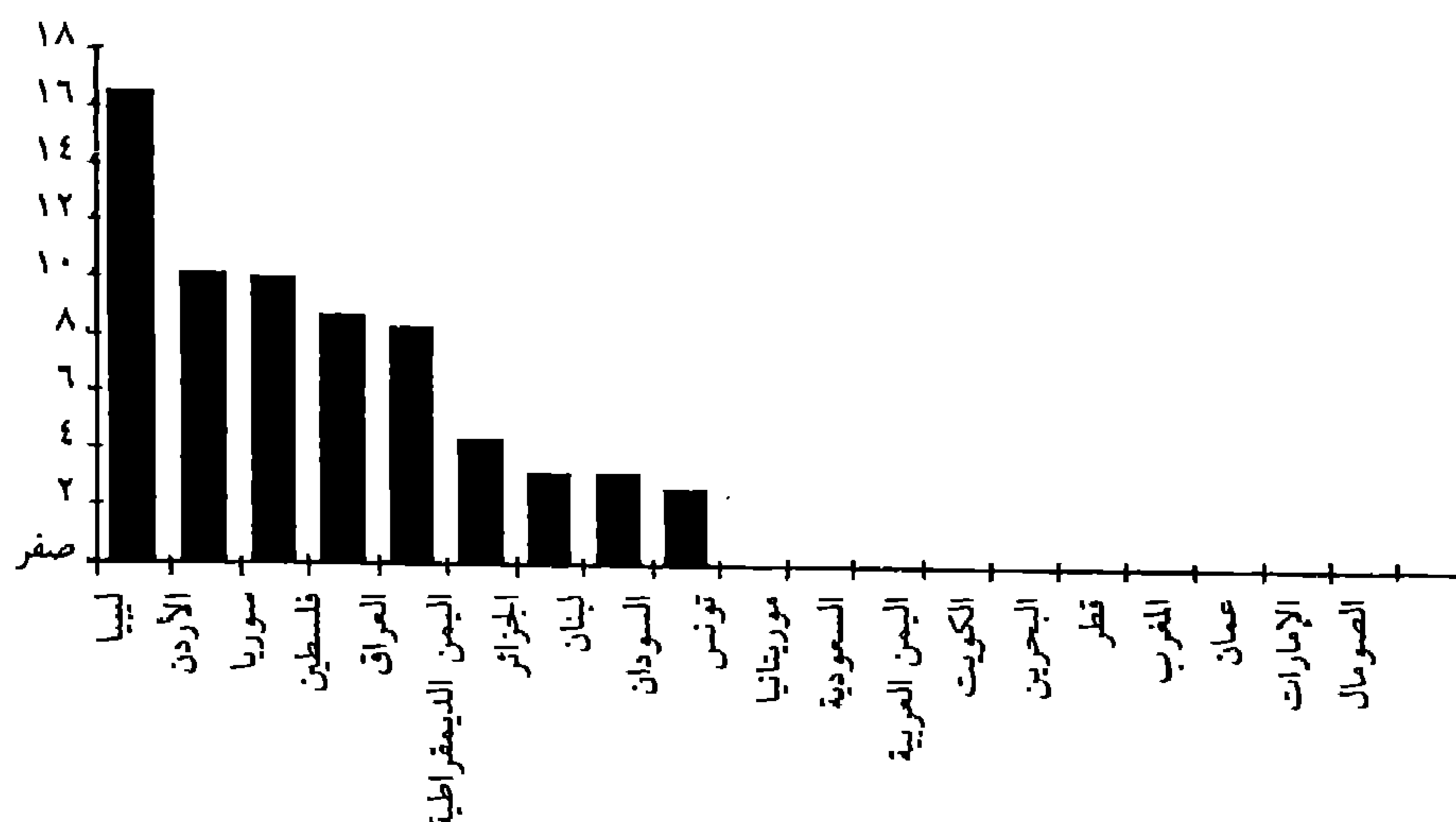
الدول العربية مرتبة تنازلياً حسب درجات الصراع، ١٩٧١ ـ ١٩٨١



٢ ـ فيما يتعلق بالفترة الفرعية الأولى فقد اقتصرت فئة الدول القوية الصراع على ليبيا فقط. وضمت فئة الدول المتوسطة الصراع ثلاث دول وهي الأردن وسوريا والعراق إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. أما فئة الدول محدودة الصراع فقد اقتصرت على دولة واحدة فقط هي اليمن الديمقراطية. وأخيراً ضمت فئة الدول ضعيفة الصراع ثلاث دول وهي الجزائر ولبنان والسودان. أو بعبارة أخرى، ان فئات الصراع الأربع ضمت تسعة أطراف عربية، أي أقل من نصف عددها، وفي الوقت نفسه فإن فئة دول اللاصراع اشتملت على إحدى عشرة دولة، أي ما نسبته ٥٨ بالمئة. وهو ما يعني أن أكثر من نصف عدد الدول العربية لم يعرف أية مواجهات صراعية مع مصر في هذه الفترة الفرعية الأولى. وهو ما يتضح من الشكل رقم (٥ ـ ٦).

الشكل رقم (٥ ـ ٦)

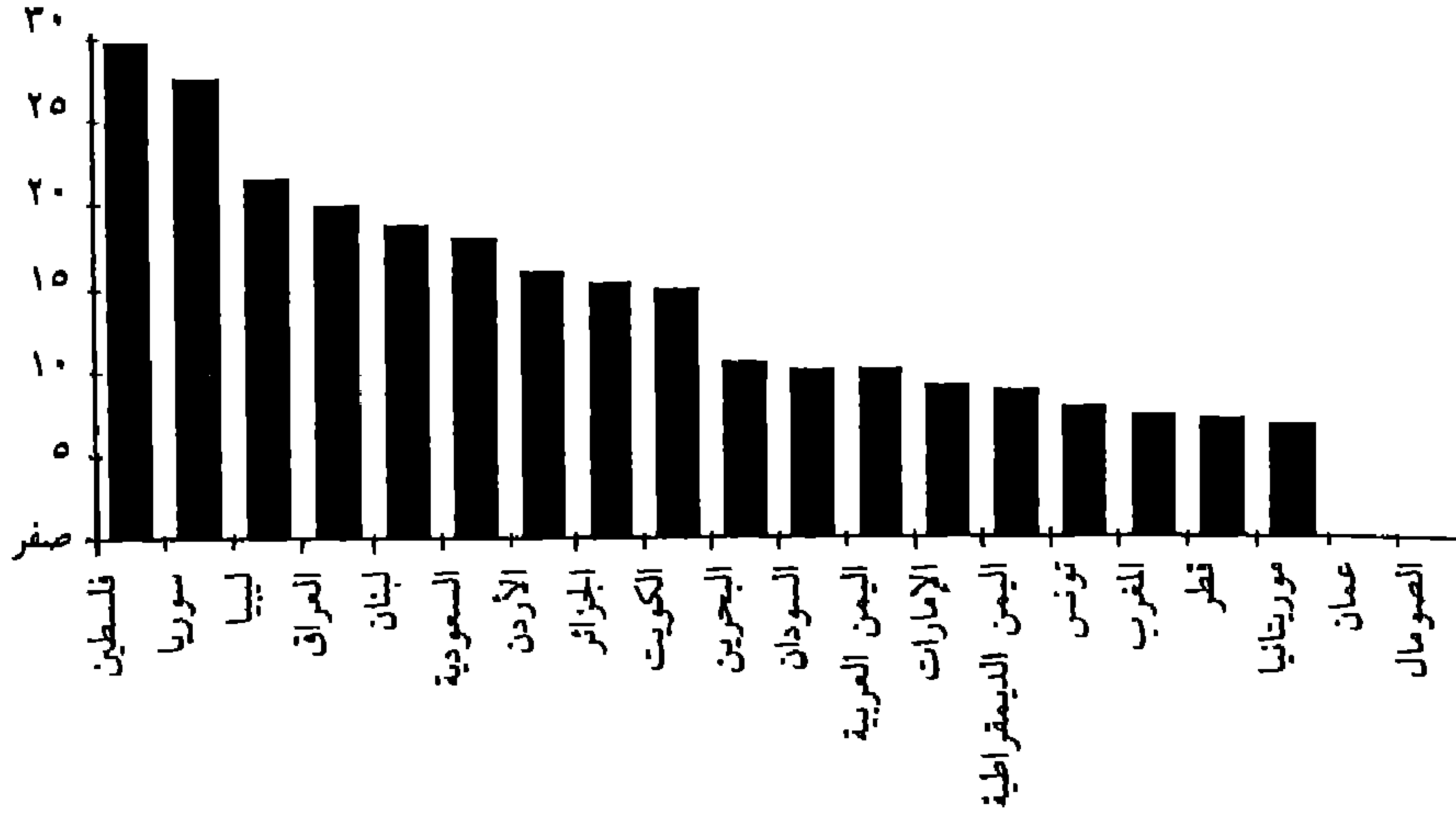
الدول العربية مرتبة تنازلياً حسب درجات الصراع، ١٩٧١ ـ ١٩٧٧



٣ ـ بالنسبة إلى بيانات الفترة الفرعية الثانية (١٩٧٨ ـ ١٩٨١)، فيبدو منها زيادة عدد الدول العربية التي دخلت في تفاعلات صراعية متعددة المستويات. وإذا كانت فئة الدول القوية الصراع قد اقتصرت على دولة واحدة وهي سوريا إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، فإن فئة الدول المتوسطة الصراع زاد عددها مقارنة بالفترة الفرعية الأولى إلى ست دول وهي ليبيا والعراق ولبنان والسعودية والأردن والجزائر. كما زاد عدد الدول المنضوية في فئة الصراع المحدود إلى سبع دول وهي الكويت والبحرين والسودان واليمن العربية والإمارات واليمن الجنوبية وتونس. وبينما تضمنت فئة الدول الضعيفة الصراع ثلاث دول فقط، تقلصت فئة دول اللاصراع من إحدى عشرة دولة إلى دولتين فقط وهما عمان والصومال. وهو ما يتضح من الشكل رقم (٥ ـ ٧).

الشكل رقم (٥ ـ ٧)

الدول العربية مرتبة تنازلياً حسب درجات الصراع، ١٩٧٨ ـ ١٩٨١



تبرز هذه التغيرات في مواقع الدول ثلاث دلالات: **الدلالة الأولى** زيادة عدد الدول المنضوية في فئات الصراع المختلفة لتصبح ١٧ دولة، أي ما نسبته ٨٥ بالمئة من الدول العربية كان لها تفاعلاتها الصراعية مع مصر في تلك الفترة. **الدلالة الثانية** أن زيادة عدد الدول المنضوية في فئات الصراع المختلفة جاء بصورة رئيسية على حساب فئة دول اللاصراع، التي نقصت من إحدى عشرة دولة كما في الفترة الفرعية الأولى إلى دولتين فقط. **الدلالة الثالثة** أن الاستنتاج العام الذي يمكن استخلاصه هو أن الفترة الفرعية الثانية كانت أكثر تفاعلاً صراعياً بين مصر والدول العربية، مُقارنة بالفترة الفرعية الأولى. ويتسق هذا مع حقيقة أن هذه الفترة شهدت زيارة القدس وتوقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وهما الحدثان الرئيسيان اللذان سببا الصراع بين مصر والدول العربية. ويوضح البيان المُقارن التالي التغيرات في مواقع الدول حسب درجات الصراع في كل فترة زمنية على حدة.

بيان مقارن بحالة الدول العربية حسب درجات الصراع

فترة الدراسة ١٩٧١ ـ ١٩٨١		
الفئة الصراعية	**درجة الصراع**	**الدول العربية**
صراع قوي	١٤ درجة فأكثر	ليبيا ـ سوريا ـ فلسطين
صراع متوسط	٩ إلى ١٣,٥ درجة	العراق ـ الأردن
صراع محدود	٤,٥ إلى ٩ درجات	لبنان ـ الجزائر ـ السعودية ـ اليمن الديمقراطية ـ الكويت ـ السودان
صراع ضعيف	١ إلى ٤,٥ درجات	البحرين ـ اليمن العربية ـ الإمارات ـ تونس ـ المغرب ـ قطر ـ موريتانيا
لا صراع	صفر	عمان ـ الصومال
الفترة الفرعية الأولى ١٩٧١ ـ ١٩٧٧		
صراع قوي	١٢ درجة فأكثر	ليبيا
صراع متوسط	٨ إلى ١٢ درجة	الأردن ـ سوريا ـ فلسطين ـ العراق
صراع محدود	٤ إلى ٨ درجات	اليمن الديمقراطية
صراع ضعيف	١ إلى ٤ درجات	الجزائر ـ لبنان ـ السودان
لا صراع	صفر	تونس ـ موريتانيا ـ السعودية ـ اليمن العربية ـ الكويت ـ البحرين ـ قطر ـ المغرب ـ عمان ـ الإمارات ـ الصومال
الفترة الفرعية الثانية ١٩٧٨ ـ ١٩٨١		
صراع قوي	٢٢,٥ درجة فأعلى	فلسطين ـ سوريا
صراع متوسط	١٥ ـ ٢٢,٥ درجة	ليبيا ـ العراق ـ لبنان ـ السعودية ـ الأردن ـ الجزائر
صراع محدود	٧,٥ ـ ١٥ درجة	الكويت ـ البحرين ـ السودان ـ اليمن العربية ـ الإمارات ـ اليمن الديمقراطية ـ تونس
صراع ضعيف	١ ـ ٧,٥ درجة	المغرب ـ قطر ـ موريتانيا
لا صراع	صفر	عمان ـ الصومال

٢ ـ قضايا الصراع بين مصر والدول العربية

من متابعة تطورات الصراعات المصرية مع الدول العربية[٤٣] يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين: **أولهما** القضايا الثنائية، **والثاني** القضايا العربية العامة. ويقصد بالنوع الأول القضايا التي أثارت صراعاً ـ أياً كانت شدته ـ بين مصر ودولة عربية أخرى، ويجد مصادره في العلاقة المباشرة بين البلدين ودون أن يكون عائداً إلى قضية عربية

(٤٣) اعتمد الباحث في كتابة هذا الجزء على المسح الشامل الذي قام به لكل من جريدة **الأهرام** وثبت الأحداث في *Middle East Journal* خلال سنوات الدراسة.

عامة. النوع الثاني القضايا التي كانت محوراً لصراع وتعارض بين مصر ودولة عربية أو أكثر حول قضايا تتعلق بمصير النظام العربي ذاته، كالقضية الفلسطينية والحرب والتسوية السياسية مع إسرائيل، أو تتعلق بأزمة عربية لها امتدادات عربية واقليمية ودولية، كالحرب الأهلية اللبنانية في النصف الثاني من السبعينيات.

وفي ما يلي إشارة مكثفة لكل نوع:

أ ـ قضايا الصراع الثنائية

اقتصرت قضايا الصراعات الثنائية على ثلاث دول، وهي السودان ١٩٧٢ والعراق ١٩٧٢ وليبيا ١٩٧٣. فبالنسبة **للعراق**، كانت القضية محل الصراع هي محاولة اغتيال عدد من اللاجئين السياسيين العراقيين، ومن بينهم اللواء عارف عبد الرزاق رئيس وزراء العراق الأسبق، اتهم فيها رجال أمن عراقيون يحملون جوازات سفر مزورة. وعقب الحادث قدمت مصر احتجاجاً إلى العراق[٤٤]. وسرعان ما اتجه البلدان إلى احتواء هذا الموقف، إذ أرسل العراق وفداً إلى مصر برئاسة نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين بعد أقل من شهر واحد على تقديم الاحتجاج المصري، طرح على المسؤولين فيها فكرة تدعيم العلاقات، واقترح انضمام العراق إلى اتحاد الجمهوريات العربية، أو إنشاء اتحاد ثلاثي يجمع بين العراق ومصر وسوريا[٤٥]. ولم تلبث العلاقات بين البلدين أن تجاوزت هذه الأزمة، وبدا ذلك في رسالة بعثها السادات إلى قادة العراق، أعلن فيها تأييد مصر الكامل لقرارات تأميم شركة نفط العراق، ووضع كل إمكانياتها من أجل الحفاظ على الحقوق المشروعة للعراق[٤٦].

وبالنسبة للصراع الثنائي مع **السودان** فقد انحصر في تباين المواقف حول توصيف الوضع في أوغندا، وهل هو غزو خارجي أم أنه مجرد محاولة انقلاب داخلية. وبينما أيدت مصر التوصيف الذي دعت له ليبيا والقائل بأن ما تتعرض له أوغندا هو غزو خارجي من «تانزانيا»، وأنه يجب مساعدة نظام عيدي أمين بالسلاح، فقد عارضت السودان هذا التوصيف، واعتبرته تدخلاً في الشؤون الداخلية لأوغندا، وأنه يجر المتاعب على السودان نفسه. ومن ثم منع السودان طائرات ليبية كانت تحمل معدات عسكرية لأوغندا من المرور عبر أراضيه، وهو ما احتجت عليه مصر، كما استدعت طلبة الكلية الحربية المصرية من السودان[٤٧]، كتعبير مباشر عن التعارض مع التحرك السوداني.

---

(٤٤) **الأهرام**، ٢٨/٢/١٩٧٢.

(٤٥) **الأهرام**، ٢٦/٣/١٩٧٢.

(٤٦) نص الرسالة في: **الأهرام**، ٣٠/٦/١٩٧٢.

(٤٧) **الأهرام**، ٢١/١٠/١٩٧٢.

في ما يتعلق بليبيا فإن القضية الثنائية التي أثارت التعارض المباشر مع مصر يمكن تلخيصها في التباين الحاد حول «مشروع الوحدة الاندماجية بين البلدين»[٤٨]. فبينما كانت ليبيا تضغط من أجل الإسراع بالوحدة الاندماجية الفورية، كانت مصر ترى أن الوحدة لا بد من أن تتم على مراحل يسبقها تعميق التعاون الثنائي وتوسيع مجالاته. وقد بدت هذه التباينات أكثر ما تكون في صيف ١٩٧٣، وقبل بدء حرب اكتوبر بفترة قصيرة، ووصلت إلى أقصاها مع تصريحات القذافي بضرورة إعلان الوحدة الاندماجية بين البلدين قبل أول أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، ثم بدء المسيرة الليبية إلى الحدود المصرية للضغط على القاهرة لقبول الوحدة الاندماجية فوراً، وهو الإجراء الذي عارضته مصر بشدة، وتم احتواؤه بعد زيارات مكثفة قام بها مبعوثون خاصون حملوا رسائل من السادات حذرت أن تتجاوز المسيرة أهدافها وأن يستغلها أعداء الوحدة، ومن ثم وجه القذافي نداء إلى المسيرة بالعودة إلى ليبيا[٤٩].

جاءت حرب اكتوبر لتضيف مصدراً آخر في التعارضات المصرية ـ الليبية، التي مزجت في الفترة التالية لها بين البعد الثنائي الخالص وامتدادات القضايا العربية العامة، وهو ما ساعد على تأجيج الصراع بين البلدين في الفترة التالية للحرب، إذ اعترض الرئيس القذافي على حرب اكتوبر لكونها «حرباً محدودة»، تضر بالقضية العربية، وأنها خروج على المبدأ المتفق عليه في إطار اتحاد الجمهوريات حول «قومية المعركة»، وأن الحرب بالصورة التي تمت بها منعت ليبيا من المشاركة فيها بجهد عسكري أكبر، فضلاً عن أن ليبيا رفضت الخطوات التالية لوقف القتال المتعلقة بالمباحثات العسكرية لفك الاشتباك على الجبهة المصرية بالرعاية الأمريكية، ورأت فيها تنازلاً عن الانتصارات العسكرية[٥٠].

ورغم المحاولات التي بذلت لاحتواء تلك التعارضات في عام ١٩٧٤ عبر التركيز على إعادة تمتين التعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين، إلا أنها أخفقت نتيجة تمسك كل طرف بموقفه من قضية الوحدة الاندماجية ومن قضية الحرب. قاد هذا الإخفاق إلى تأجج الصراع بصورة غير مألوفة ولا سيما في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧، حيث تواترت الاتهامات المتبادلة، وأغلقت الحدود المشتركة، ومُنع انتقال

---

(٤٨) لمزيد من التفاصيل حول الخلافات المصرية ـ الليبية بشأن الوحدة الاندماجية، انظر:
Ronald Bruce St. John, *Qaddafi's World Design: Libyan Foreign Policy, 1969-1987* (London; Atlantic Highlands, NJ: Saqi Books, 1987), pp. 49-56.

(٤٩) تفاصيل أكثر حول المسيرة الليبية وجهود مصر في وقفها عند الحدود المشتركة، ورسائل الرئيس السادات ونداء القذافي بعودة المسيرة، في: **الأهرام**: ١٨ ـ ٢١/٧/١٩٧٣.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل حول موقف ليبيا والرئيس القذافي من حرب اكتوبر ١٩٧٣، انظر:
St. John, Ibid., pp. 117-118.

الصحف، وقيّد انتقال الأفراد، ووصل الأمر إلى حد الاشتباكات المسلحة على الحدود في تموز/يوليو ١٩٧٧، جرت على أثرها محاولات وساطة فلسطينية وجزائرية أسفرت عن تهدئة الوضع العسكري وتجميد الصراع السياسي. وبعد زيارة القدس وانضمام ليبيا إلى مجموعة الدول العربية التي شكلت «جبهة الصمود والتصدي»، وقرارها تجميد العلاقات الدبلوماسية مع مصر، أعلنت مصر من جانبها قطع العلاقات الدبلوماسية مع تلك الدول في ٥/١٢/١٩٧٧. وبذلك انتقل الصراع المصري ـ الليبي من مستواه الثنائي الممتزج بالتعارض حول قضية عربية عامة، إلى المستوى العربي العام المتعلق بالقضية الفلسطينية ككل، وبجهود التسوية السياسية على وجه التحديد.

ب ـ قضايا الصراع العامة

وتنحصر في قضيتين: **الأولى** القضية الفلسطينية بكل امتداداتها كتداعيات الوجود الفلسطيني في بعض البلدان العربية، وسُبل تحرير الأراضي العربية المحتلة، وعملية التسوية السياسية. **والثانية** الحرب الأهلية اللبنانية وامتداداتها العربية، خاصة التدخل العسكري السوري بدءاً من منتصف ١٩٧٥. وكلا القضيتين أثارت تعارضات كثيرة وممتدة بين مصر والعديد من الدول العربية، وفق مستويين: **أحدهما** جزئي، بمعنى نشوء تعارض بين مصر ودولة عربية بسبب موقف أو اتجاه أو تطور معين اتخذته هذه الدولة إزاء قضية فرعية أو أكثر. والمستوى **الثاني** عربي عام بمعنى تعارض مصر مع عدد من الدول العربية بسبب موقف أو اتجاه أو سلوك معين كان بمثابة خروج عن صيغة التراضي العربي العام.

بالنسبة إلى المستوى الجزئي، فيجد تعبيره في التعارضات التي ظهرت بين مصر وكل من الأردن وسوريا ولبنان في الفترة السابقة على زيارة القدس، كل على حدة، ولفترات محدودة، وتلتها فترات أخرى من احتواء تلك الخلافات. فبالنسبة **للأردن** ظهرت هذه التعارضات في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ حول تنظيم الوجود الفلسطيني بشقيه المدني والعسكري في الأردن. وهي القضية التي أثارت مواجهات مسلحة بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية، كان من نتائجها أن عارضت مصر ودول عربية أخرى السلوك الأردني، واتخذت مواقف مناهضة للأردن بصورة فردية، وكذلك في إطار آليات الجامعة العربية وعلى مستوى دول ميثاق طرابلس، فضلاً عن محاولتها التوسط واحتواء الأزمة بالتعاون مع السعودية في آذار/مارس ١٩٧٢[٥١]. ولعبت

---

(٥١) حول الأزمة بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية وما أثارته من ردود فعل عربية، وتطور الوساطة المصرية ـ السعودية المشتركة، انظر: حسن أبو طالب، **المملكة السعودية وظلال القدس: دراسة في السياسة الخارجية السعودية والصراع العربي ـ الإسرائيلي** (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩١)، ص ٩٠ ـ ١٠١.

مصر دوراً رئيسياً في حشد الموقف العربي المعارض للأردن والمناصر للمقاومة الفلسطينية. وقد اتسعت دائرة التعارض بين البلدين عندما طرح الملك حسين في ١٨/٣/١٩٧٢ مشروعه بإنشاء مملكة متحدة بين «قطر فلسطيني وقطر أردني»، حيث قررت مصر من جانبها قطع العلاقات مع الأردن، «كبداية لعمل عربي موحد ضد المشروع الذي هو في الحقيقة من وضع الجنرال ألون نائب رئيسة وزراء إسرائيل»[٥٢].

استمر قطع العلاقات الدبلوماسية حوالى عام ونصف، هدأت فيها التعارضات بين البلدين، وقبل خلالها الأردن من جانبه «تنشيط الجبهة الأردنية ضد إسرائيل تحت القيادة العسكرية الموحدة برئاسة الفريق أحمد إسماعيل وزير الحربية المصري»[٥٣]. ونتيجة استعداد مصر بمشاركة سوريا للحرب تمت إعادة العلاقات بين البلدين في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ بعد القمة الثلاثية التي جمعت السادات والأسد والملك حسين في الاسكندرية[٥٤].

وبالنسبة للتعارض مع **لبنان** الذي ظهر في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣، فقد دار أيضاً حول قضية تنظيم الوجود الفلسطيني في أراضي لبنان. وجاء التعارض المصري ـ اللبناني نتيجة لما اعتبرته مصر «محاولة لتصفية المقاومة الفلسطينية وضربها في لبنان»[٥٥]، مع إعلان تأييدها الكامل للمقاومة الفلسطينية. وبعد أن توصل الطرفان اللبناني والفلسطيني إلى تسوية بينهما، هدأت التعارضات المصرية ـ اللبنانية، إلى أن بدأت الحرب الأهلية اللبنانية، التي تداخلت فيها أبعاد محلية وأخرى عربية وأخرى اقليمية، وعندها تحولت التعارضات مع لبنان لتصبح جزءاً من قضية عربية عامة.

أما التعارض الجزئي مع **سوريا** فقد بدأ في الظهور مع نهاية حرب اكتوبر، ودخول مصر مباحثات عسكرية للاتفاق على فك الاشتباك في الجبهة المصرية، انتهت بتوقيع اتفاقية لهذا الغرض في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤. وما لبث أن تطور هذا التعارض مع توقيع اتفاقية فك الاشتباك الثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥. وطوال الفترة ما بين توقيع اتفاقية فك الاشتباك الأولى وحتى توقيع الاتفاقية الثانية، جاءت التعارضات المصرية ـ السورية في نطاق ضيق نسبياً، وبدا أن الطرفين حريصان على محاصرة تلك التباينات، ولا سيما أن السعودية بذلت جهوداً للوساطة بينهما. غير أن الخلافات سرعان ما اتسعت مساحتها مع توقيع اتفاق فك الاشتباك الثاني، والذي عبر

---

(٥٢) وفق ما جاء في بيان السادات في افتتاح المؤتمر الوطني الفلسطيني حول قطع العلاقات مع الأردن، **الأهرام**، ٦/٤/١٩٧٣.

(٥٣) **الأهرام**، ٢٩/١/١٩٧٣.

(٥٤) **الأهرام**، ١٢/٩/١٩٧٣.

(٥٥) حسب بيان المتحدث الرسمي المصري إزاء وضع المقاومة في لبنان، **الأهرام**، ٩/٥/١٩٧٣، وبيان آخر لمجلس الوزراء المصري، **الأهرام**، ١٠/٥/١٩٧٣.

عن تباين حقيقي في الرؤى المصرية ـ السورية إزاء عملية توظيف نتائج حرب اكتوبر العسكرية والاستراتيجية[٥٦].

مع اتساع الوجود العسكري السوري في لبنان، واستمرار توجهات مصر الأكثر تركيزاً على جهود الحل السلمي وتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة، حدث تشابك واقعي بين هذه الأبعاد، أو بعبارة أخرى حدث تداخل بين توجهات مصر المتنامية لحل القضية الفلسطينية وتحرير الأرض العربية المحتلة سلمياً برعاية الولايات المتحدة، والأبعاد العربية والاقليمية للحرب الأهلية. وعندما حاولت السعودية التدخل لدى الطرفين لتسوية تلك الخلافات، جاءت جهودها كنوع من التوفيق بين مطالب مصر بإعطاء جهود الحل السلمي ـ ممثلاً في التجاوب مع الجهود الأمريكية ومحاولات عقد مؤتمر جنيف للسلام ـ فرصة أكبر، ومطالب سوريا بالحصول على تأييد عربي لوجودها العسكري في لبنان، وهو ما تم التوصل إليه عبر قمتي الرياض المحدودة، والقاهرة الموسعة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٦[٥٧].

وإذا كانت قمتا الرياض المحدودة والقاهرة الموسعة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٦ قد أنهتا التعارضات المصرية ـ السورية على المستوى الثنائي بشأن قضيتي جهود التسوية والوجود العسكري السوري في لبنان، فإن زيارة القدس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، دفعت بتلك التعارضات للظهور مرة أخرى، وإنما وفق المستوى العربي العام المتعلق بالقضية الفلسطينية ككل، حيث لم يَعُدْ التعارض مع الأسلوب المصري قاصراً على سوريا وحدها، أو ليبيا وحدها، أو عدد محدود من الدول العربية، وإنما صار أكثر اتساعاً ويضم غير طرف عربي في آن واحد. ولقد تعمقت تلك التعارضات مع استمرار مصر في مباحثاتها مع إسرائيل وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ثم توقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية في آذار/ مارس ١٩٧٩.

وما يهمنا في هذا المقام هو التأكيد على أن زيارة القدس قد أنتجت تناقضات وصراعات مصرية مع عدد أكبر من الدول العربية في آن واحد، وأن هذا التعارض بدا في غير مظهر، مثل إقدام دول عربية عدة على تكوين جبهة لرفض الأسلوب المصري ومحاربته، واتخاذ تلك الدول قرارات بشأن تقليص التعاون مع الحكومة المصرية

---

(٥٦) يمكن الرجوع إلى بيانات سورية رسمية وكذلك تصريحات الرئيس الأسد التي تعارض الاتفاق وتعتبره سلبياً بالنسبة إلى الموقف السوري، في: «اتفاقية فك الاشتباك الثاني في سيناء،» (ملف توثيقي)، إعداد وتقديم وتعليق بطرس بطرس غالي، **السياسة الدولية**، السنة ١١، العدد ٤٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٥)، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

(٥٧) حول ملابسات قمتي الرياض المحدودة والقاهرة الموسعة، والدور السعودي في تهدئة التعارضات المصرية ـ السورية، انظر: سامي منصور، **مذبحة لبنان الكبرى: حرب الاستنزاف العربية الجديدة** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١)، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٧.

وتجميد العلاقات معها، والتلويح بعقوبات ـ كما حدث في قمة بغداد تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ ـ أشد في مواجهتها إذا ما استمرت في تنفيذ سياستها المنفردة دون تراض عربي عام. وهو ما قاد عملياً إلى قرارات المقاطعة بالصورة التي حدثت عليها في اجتماع مجلس الدول العربية لوزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب في بغداد في نيسان/ابريل ١٩٧٩، بناءً على توصية مؤتمر قمة بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨. وعلى الرغم من شمول قرارات المقاطعة إجراءات سياسية واقتصادية ورمزية، فقد فرقت بين معاقبة النظام الحاكم في مصر من خلال تطبيق العقوبات عليه، والسعي إلى عزله عربياً ودولياً، وبين ضرورة استمرار التعاملات مع الشعب المصري ومؤسساته التي ترفض التصالح مع إسرائيل، وتستمر في مقاطعتها وترفض التطبيع معها[٥٨].

وبناءً على ما سبق من عرض موجز لقضايا الصراعات المصرية ـ العربية، يمكن استخلاص عدة نتائج على النحو التالي:

١ ـ إن قضايا الصراع الثنائية بين مصر وعدد من الدول العربية كانت قضايا عابرة كما في حالتي السودان والعراق، أو قضايا تحمل مفارقة ظاهرية بين تعميق التعاون من جانب، والصراع على كيفية إنجاز هذا التعميق من جانب آخر. وتبدو حالة الصراع مع ليبيا حتى عام ١٩٧٤ مثالاً حياً لهذه المفارقة الظاهرية والتي أخذت شكل الصراع حول الوحدة الفورية الاندماجية، في حين أن الصراع كان في حقيقته أكثر من مجرد تعارض حول إنجاز الوحدة والمدى الزمني الذي يجب الالتزام به، حيث تضمن في طياته تبايناً عميقاً في الرؤى حول قضايا خاصة ببناء دولة الوحدة، مثل طبيعة النظام السياسي لدولة الوحدة، وتوجهاتها السياسية الخارجية عربياً ودولياً، وقضايا عامة مثل كيفية إدارة المواجهة العسكرية والسياسية مع إسرائيل وموقع هذه المواجهة من الأفكار والشعارات القومية وفقاً للطرح الليبي. بعبارة أخرى، إن الصراع مع ليبيا وإن أخذ الطابع الثنائي حتى عام ١٩٧٤، إلا أنه ضم في جنباته أسس الصراع حول قضايا عربية عامة، ومن هنا كان من اليسير أن يتصاعد هذا الصراع حتى نهاية فترة الدراسة وما بعدها أيضاً، طالما أن السياسة المصرية تعارضت جذرياً مع الشعارات والسياسات الليبية.

٢ ـ يرتبط بالنتيجة السابقة نتيجة أخرى، مفادها أن حالات الصراع بين مصر والدول العربية التي مزجت بين قضايا ثنائية وأخرى عربية عامة، كانت الأشد.

---

(٥٨) انظر نص قرارات مجلس الدول العربية لاجتماعات وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب ١/٤/١٩٧٩، في: **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٧٩** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

ويؤكد الصراع مع ليبيا هذه النتيجة، خاصة وأنه الصراع المصري ـ العربي الوحيد الذي تطور إلى حد الصدام العسكري المحدود على الحدود المشتركة. وحسب درجات الصراع كانت ليبيا من فئة الدول القوية الصراع مع مصر في فترة الدراسة ككل.

٣ ـ إن القضايا العربية العامة كمصدر للصراعات بين مصر والدول العربية تتفق في نتائجها مع القضايا الثنائية من حيث التأثير السلبي في العلاقات الثنائية بين مصر وكل دولة عربية على حدة، أي أن تنوع قضايا الصراع، وبغض النظر عن كونها ثنائية أو عربية عامة، يؤدي إلى النتائج السلبية نفسها المتمثلة في تدهور علاقات التعاون وبروز مظاهر التوتر السياسي والإعلامي. إن حالة الصراع مع الأردن في الفترة السابقة على حرب اكتوبر ولأسباب خاصة بالقضية الفلسطينية، تؤكد هذا المعنى، وهو أنه لا فرق من حيث النتائج سواء أكانت القضية محل الصراع ثنائية بحتة، أو عربية عامة.

٤ ـ إن الصراعات بين مصر والدول الملاصقة لها جغرافياً كليبيا والسودان لم تعرف الصراع بسبب الحدود. أو بعبارة أخرى، إن الجغرافيا ـ على الأقل في فترة الدراسة ـ لم تكن مصدراً من مصادر الصراع بين مصر والدول العربية الملاصقة لها، وهو ما يشير في أحد جوانبه إلى استقرار الحدود بين مصر والدول العربية المجاورة لها[٥٩].

٥ ـ إن عامل الجوار الجغرافي ـ كما في حالة ليبيا ـ سهل تأجيج الصراع والوصول به إلى مواجهات مسلحة مباشرة، ويعود ذلك إلى «أن الجوار الجغرافي يُسهل عمليات تقديم الدعم والمساندة للقوى المناوئة، كما يسهل عمليات التسلل عبر الحدود»[٦٠].

٦ ـ إن الصراعات بين مصر والدول العربية في هذه الفترة لم تكن مُغلفة بعامل ايديولوجي، ويعود ذلك إلى نزوع الدول العربية إلى الواقعية السياسية، وانتفاء الفوارق بين النظم التقليدية الملكية والنظم الجمهورية.

٧ ـ إن الصراعات بين مصر والدول العربية شهدت استخدام الأدوات المعروفة في إدارة الصراعات، بداية من الأدوات الدعائية (الحملات الإعلامية) والسياسية (كتقديم الاحتجاجات وتجميد وقطع العلاقات الدبلوماسية) والأدوات السرية (عمليات

---

(٥٩) تظل هذه النتيجة صحيحة حتى حزيران/يونيو ١٩٨٩ حين تغير النظام في السودان، وبدأ نظام عمر البشير في الادعاء بمطالب حدودية في منطقة حلايب المصرية.

(٦٠) حسنين توفيق ابراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

تخريب) والأدوات العسكرية (مواجهة محدودة على الحدود). كما عرفت أيضاً محاولات الوساطة من قبل أطراف عربية.

خاتمة

أتاحت إعادة توظيف المادة الخاصة بالصراعات العربية ـ العربية الحصول على درجات للصراع بين مصر وكل دولة عربية على حدة، وأمكن بالتالي عمل ترتيب للدول العربية يماثل الترتيب الذي سبق إجراؤه وفقاً لدرجات التعاون. كما أمكن تصنيف الدول العربية إلى أربع فئات، وهي فئة الدول الضعيفة الصراع، وفئة الدول المحدودة الصراع، وفئة الدول المتوسطة الصراع، وفئة الدول القوية الصراع، فضلاً عن فئة خاصة وهي فئة دول اللاصراع. وكما أظهر التحليل فإن انتماءات الدول العربية اختلفت من فترة زمنية إلى أخرى تبعاً لحجم تفاعلاتها الصراعية.

وقد ساعدت الصيغ الإحصائية المستخدمة في اكتشاف أثر زيارة القدس، وما لحق بها من تعارض سياسي بين مصر والدول العربية، وهو ما تجلى في انتشار الصراع وشموله للعدد الأكبر من الدول العربية، وزيادة حدته نتيجة زيادة حدة الأفعال الصراعية ذاتها.

وإلى جانب تحليل الصراع في علاقات مصر العربية من الزاوية الكمية، فقد انتهى التحليل بعد استعراض مكثف لقضايا الصراع، إلى أن هناك نوعين: **الأول** قضايا صراعية ثنائية تجد أصولها في العلاقة المباشرة بين مصر والدولة العربية الأخرى. **والثاني** قضايا عربية عامة لها صلة بمصير النظام العربي أو بأزمة عربية عامة. ورغم الفوارق الجوهرية بين هذين النوعين، فإن النتيجة التي أدت إليها هذه الصراعات كانت واحدة، تمثلت في تدهور العلاقات الثنائية وبروز مظاهر التوتر السياسي والإعلامي. كما تبين أن الصراعات التي اختلطت فيها القضايا الثنائية والقضايا العامة كانت الأشد والأكثر حدة، ودفعت بأطرافها إلى أن يكونوا في فئة الدول القوية الصراع.

رابعاً: تحليل الارتباط بين التعاون والصراع

ينصرف هذا القسم إلى تحليل الارتباط بين الصراع والتعاون في علاقات مصر مع الدول العربية بهدف تحديد الاتجاه وقوة العلاقة بينهما عبر الفترات الزمنية المختلفة[٦١]. وسوف يتم تطبيق معامل سبيرمان للرتب، الذي يُستخدم عندما لا

---

(٦١) يتوجه الباحث بالتقدير والشكر الجزيل للأستاذ الدكتور محمد السيد سليم بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، لما قدمه للباحث من معونة علمية صادقة، وتوجيه لاستخدام معاملات الارتباط الملائمة، وكيفية قراءة نتائجها إحصائياً وتفسير دلالاتها وفقاً للواقع.

تتوافر قيم محددة للمتغيرات، أو تختلف طبيعة المتغيرات المطلوب قياسها. ففي هذه الحالة يمكن استخدام ترتيب المتغيرات وفقاً لأهميتها أو حكمها، ثم قياس العلاقة بين الترتيبين المتقابلين عبر استخدام معامل سبيرمان للرتب، وهو يأخذ الصيغة التالية[٦٢]:

$$\text{معامل ارتباط الرتب} = ١ - \frac{\text{أ} \times \text{مج مربع فروق القيم المتقابلة}}{\text{ن (ن}^{٢} - ١)}$$

حيث ن تساوي عدد الحالات.

وكمعاملات الارتباط الأخرى فإن نتيجته تكون ما بين (- ١) إلى (١). وهو يحدد قوة العلاقة واتجاهها. وفيما يتعلق بقراءة نتائج المعامل، فإن الناتج السلبي يعني وجود علاقة عكسية بين المتغيرين محل القياس، أما الناتج الإيجابي فيعني وجود علاقة إيجابية طردية. وكلما اقترب الناتج من الصفر يعني أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين محل القياس.

وعند قراءة هذه النتائج الإحصائية للارتباط بين التعاون والصراع، وأخذاً في الاعتبار كونهما متغيرين متعارضين بحكم طبيعتهما، فيمكن التفرقة بين ثلاث حالات نظرية اعتماداً على النتائج الإحصائية على النحو التالي:

الأولى: حالة **العلاقة المتسقة**، وهي العلاقة السالبة من حيث الاتجاه، بمعنى أنه كلما زاد أحد المتغيرين نقص الآخر. أي كلما زاد التعاون مثلاً، قل الصراع، أو العكس.

الثانية: حالة **العلاقة غير المتسقة**، وهي العلاقة الإيجابية من حيث الاتجاه، بمعنى أنه كلما زاد أحد المتغيرين زاد الآخر في الوقت نفسه. أي انه كلما زاد التعاون زاد الصراع أيضاً، والعكس صحيح. وهي علاقة غير متسقة نظرياً لأنها ضد منطق العلاقة بين هذين المتغيرين على وجه التحديد.

الثالثة: حالة **العلاقة المحايدة**، التي تظهر نتائجها في صورة قريبة من الصفر سواء بصورة سالبة أو بصورة موجبة، وتعني أنه لا يوجد أي ارتباط بين التعاون أو الصراع، وأن كلاً منهما له الاتجاه الخاص به، وبالتالي لا يتأثر بما يحدث في المتغير الآخر.

وعند الأخذ في الاعتبار حقائق العلاقات بين الدول، وأنها مزيج من التعاملات التعاونية تختلف درجة قوتها من وقت لآخر، وتفاعلات صراعية تختلف شدتها بين الحين والآخر، فإنه يمكن النظر إلى هذه الحالات النظرية من زاوية أخرى، أو

(٦٢) شبيجل، نظريات ومسائل في الإحصاء، ص ٣٩٥.

بالأحرى يُعاد توصيفها بناءً على هذا الاعتبار الواقعي. فحالة علاقة الاتساق ـ أي ذات الناتج السلبي ـ يمكن اعتبارها العلاقة **المثالية واقعياً**، والتي تعني أنه كلما زاد التعاون بين الدول، قل الصراع في ما بينها أو العكس. وحالة علاقة عدم الاتساق ـ أي ذات الناتج الإيجابي ـ فيمكن اعتبارها تعبيراً عن **حالة التداخل والتشابك**، أي العلاقة التي تعبر عن درجات من التداخل الواقعي بين الصراع والتعاون، وهو التداخل الذي يظهر تحديداً عند تحليل علاقات الدول عبر فترة زمنية طويلة يحدث فيها تعاون وصراع معاً. وبالنسبة لحالة العلاقة المحايدة ـ أي ذات الناتج صفر أو القريب من الصفر ـ والتي تعبر عن عدم ارتباط بين المتغيرين، فهي علاقة نادرة الحدوث، ولكنها ليست مستحيلة.

وفي ضوء هذه الفروقات بين التفسير الإحصائي البحت لنتائج معامل الارتباط، وبين تفسير النتائج تبعاً لطبيعة المتغيرين محل الدراسة، سوف يتم دراسة نقطتين رئيسيتين وهما:

- معامل ارتباط الرتب للصراع والتعاون مع مجموع الدول العربية.

- معامل ارتباط الرتب للصراع والتعاون مع الدول العربية منفردة.

١ ـ ارتباط الرتب بين الصراع والتعاون مع مجموع الدول العربية

يلخص البيان التالي نتائج معامل ارتباط الرتب لمجموع الدول العربية في الفترات الزمنية الثلاث:

بيان بنتائج معامل ارتباط الرتب لمجموع الدول العربية

الفترة الزمنية	درجة العلاقة	البيان
١٩٧١ ـ ١٩٨١	٠,٥٢	موجبة ـ متوسطة
١٩٧١ ـ ١٩٧٧	٠,١٣	موجبة ـ ضعيفة جداً
١٩٧٨ ـ ١٩٨١	ـ ٠,٤٢	سالبة ـ متوسطة

ومن البيانات السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

أ ـ إن كلاً من فترة الدراسة ككل والفترة الفرعية الأولى تُبرز علاقة عدم الاتساق النظرية، كما تُبرز حالة التداخل والتعايش بين التعاملات التعاونية والتفاعلات الصراعية من الناحية الواقعية. وهو تداخل متوسط في فترة الدراسة ككل، وتداخل ضعيف كما في الفترة الفرعية الأولى.

ب ـ إن حالة التداخل بين الصراع والتعاون المُشار إليها آنفاً يمكن تفسيرها بارتفاع عدد الدول العربية الداخلة في العلاقة الارتباطية، وبالتالي تنوع مواقفها من مسألة التعاون والصراع مع مصر.

ج ـ إن الفترة الفرعية الثانية تُبرز علاقة الاتساق النظرية أو الحالة المثالية في الواقع، كما تؤكد طبيعة تلك الفترة من حيث غلبة متغير الصراع على متغير التعاون، وكيف أن زيادة التفاعلات الصراعية في تلك الفترة قد أدت إلى قلة التعاملات التعاونية بوجه عام.

د ـ تعكس بيانات الفترات الثلاث مدى التشابك والتداخل بين التعاون والصراع من الناحية الواقعية. وانه في الفترات الزمنية الطويلة تزداد درجة التداخل، والتي تظهر إحصائياً في درجة موجبة. وانه في الفترات الزمنية الأقصر يظهر تشابك أقل، وبالتالي يمكن أن يكشف الناتج الإحصائي ـ الذي قد يظهر في صورة سالبة ـ تأثير أحد المتغيرين في الآخر. ومع ذلك ثمة تحفظ يمكن إبداؤه على هذا الاستنتاج، وهو أن الفترات الزمنية القصيرة يمكن أن تحتوي أيضاً على قدر كبير من التداخل بين الصراع والتعاون في صورة نتائج موجبة، وهو ما سنشير إليه تفصيلاً عند تحليل معامل ارتباط الرتب لكل دولة على حدة في الفترة الفرعية الثانية.

٢ ـ ارتباط الرتب بين الصراع والتعاون للدول العربية منفردة

يستهدف تحليل معامل ارتباط الرتب لكل دول عربية على حدة التعرف على قوة واتجاه التعاملات التعاونية والتفاعلات الصراعية لكل منها منفردة مع مصر في الفترات الزمنية الثلاث. وهي خطوة متقدمة ـ على الصعيد النظري والعملي ـ إذ ستتيح إعادة تصنيف علاقات مصر مع الدول العربية على أسس واقعية يمتزج فيها بُعدا التعاون والصراع في آن واحد.

يتضمن الجدول رقم (٥ ـ ٨) نتائج معامل ارتباط الرتب لكل دولة عربية على حدة، في الفترات الزمنية الثلاث:

الجدول رقم (٥ ـ ٨)

نتائج معامل سبيرمان لارتباط رتب الدول العربية في الصراع والتعاون في الفترات الزمنية الثلاث

الدول العربية	فترة الدراسة ١٩٧١ ـ ١٩٨١	الفترة الفرعية الأولى ١٩٧١ ـ ١٩٧٧	الفترة الفرعية الثانية ١٩٧٨ ـ ١٩٨١
السودان	ـ ١,٣٦	ـ ٠,٥	٠,١٤
السعودية	ـ ٠,٨٧	ـ ٠,٥٦	٠,٦٨
ليبيا	ـ ٠,٢٥	٠,٢	٠,٥٥
سوريا	ـ ٠,٠٤	٠,٣	٠,٦٦
الكويت	ـ ٠,٤٨	ـ ٠,٣٤	٠,٧٨
لبنان	٠,٤٤	٠,٥١	٠,٩٣
الإمارات العربية المتحدة	٠,١٨	٠,٢٩	٠,٨٩
المغرب	٠,٠٧	٠,٥٢	٠,٥٥
الأردن	٠,٢٤	٠,٣٩	٠,٨٥
الجزائر	٠,٠٢	٠,٣٧	٠,٦٥
العراق	ـ ٠,١١	٠,٣٣	٠,٥٦
عمان	٠,١٩	٠,٨٧	٠,٣١
تونس	٠,٣٨	٠,٥٧	٠,٨١
قطر	٠,٥٥	٠,٦٥	٠,٩١
اليمن العربية	٠,٢٦	٠,٧٦	٠,٥١
اليمن الديمقراطية	٠,٢٨	٠,٥٢	٠,٧٦
الصومال	٠,٤٤	٠,٨٧	٠,٥٧
موريتانيا	٠,٩٤	١	٠,٩٤
البحرين	٠,٦٦	٠,٨٧	٠,٧٩

ومن بيانات الجدول رقم (٥ ـ ٨) يمكن استنتاج ما يلي:

أ ـ بالنسبة لفترة الدراسة ككل

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الدول:

* **الأول**: دول العلاقة المتسقة نظرياً والمثالية واقعياً بين الصراع والتعاون، التي حققت نتائج سالبة كالسودان، والسعودية، وليبيا، والكويت، والعراق.

* **الثاني**: دول العلاقة المحايدة التي حققت درجات قريبة من الصفر، وهي دول تنفصل فيها تعاملات التعاون عن تفاعلات الصراع، وتضم سوريا، والمغرب، والجزائر.

* **الثالث**: دول العلاقة غير المتسقة، أو دول التعايش والتداخل بين الصراع والتعاون في آن واحد، والتي حققت درجات موجبة، وبعضها حقق درجة ارتباط

موجبة عالية كموريتانيا، والبحرين، وقطر، والبعض الآخر حقق درجة ارتباط موجبة متوسطة أو ضعيفة، وهي دول الصومال، ولبنان، وتونس، واليمن الديمقراطية، والأردن، واليمن العربية، والإمارات، وعمان.

وفي ما يتعلق بدول **علاقة الاتساق**، فيتضح أن ثلاثاً منها، والتي حققت درجة ارتباط عالية سالبة كالسعودية والسودان والكويت هي من الدول قوية التعاون/ متعددة المجالات، وفي الوقت نفسه من دول الصراع المحدود. أما ليبيا التي حققت درجة ارتباط محدودة وسالبة فهي من دول التعاون القوي في مجالات محدودة، وفئة الدول قوية الصراع. وأخيراً العراق الذي حقق درجة ارتباط ضعيف سالبة فهو من الدول محدودة التعاون وفئة الدول متوسطة الصراع. وتعكس هذه التباينات الجزئية بين دول علاقة الاتساق دلالة مهمة وهي أنه كلما **كان التعاون قوياً ومتعدد المجالات، كان التفاعل الصراعي محدوداً**. وتتضح هذه الدلالة في حالة السودان على وجه التحديد الذي حقق درجة ارتباط سالبة وقوية جداً مقدارها (ـ ١,٣٦)، وهي درجة ارتباط للرتب لا تحدث إحصائياً إلا بصورة نادرة للغاية.

في ما يتعلق بدول **العلاقة المحايدة**، أي التي حققت درجات ارتباط قريبة من الصفر، ودلت على أن هناك دوافع خاصة جداً لكل من التعاملات التعاونية أو التفاعلات الصراعية، وهي دول سوريا، والمغرب، والجزائر. وبالنظر إلى حالة سوريا نجد أنها من دول التعاون القوي في مجالات محدودة، وفي الوقت نفسه من فئة دول الصراع القوي. أما حالتا المغرب والجزائر، فهما من دول التعاملات التعاونية المحدودة في مجالات محدودة، ومن فئتي الصراع المحدود والضعيف. وتعني هذه الخصائص أن العلاقة المحايدة، والتي تنفصل فيها العلاقة بين التعاملات التعاونية والتفاعلات الصراعية، تحدث عند وجود حالة تشابه نسبي في قوة التعاون وقوة الصراع في المدى الزمني نفسه، الأمر الذي يعمل على تحييد الآثار المتبادلة أو جعل عملية التأثير المتبادلة في أقل نطاق ممكن، والذي يظهر إحصائياً في درجة ارتباط للرتب قريبة من الصفر.

وبالنسبة لدول **العلاقة غير المتسقة**، التي حققت درجات ارتباط موجب، فهي تشمل معظم الدول العربية. وفي إطار هذه المجموعة يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات من الارتباط الموجب: **أولها** ارتباط موجب قوي كالذي حققته دول موريتانيا، والبحرين، وقطر. **والثاني** ارتباط موجب متوسط كالذي حققته دول لبنان، واليمن د، واليمن ع، والصومال، وتونس. والمستوى **الثالث** ارتباط موجب ضعيف والذي حققته دولة عمان.

ويلاحظ على هذه المجموعة من الدول ـ بغض النظر عن قوة الارتباط ـ أنها تنتمي إلى فئة دول التعاون الضعيف في ما عدا لبنان الذي ينتمي إلى فئة دول التعاون المحدود في مجالات محدودة. وفي الوقت نفسه فإنها تنتمي إلى فئة الصراع المحدود كلبنان واليمن

الديمقراطية، وإلى فئة الصراع الضعيف كموريتانيا والبحرين وتونس واليمن العربية وقطر، وإلى فئة اللاصراع كعمان والصومال. وبناءً على هذا يمكن استنتاج.

(١) إن علاقة عدم الاتساق تنتج عندما يكون أحد طرفي علاقة الارتباط ـ ممثلاً في حجم التعاون أو درجة الصراع ـ محدوداً جداً، أو غير موجود أصلاً. أو يكون طرفا علاقة الارتباط ضعيفين، ومن ثم يحدث مثل هذا التداخل ويظهر عدم الاتساق ممثلاً في درجة ارتباط موجبة.

(٢) إنه كلما زاد ضعف التعاون بين الدول، وقل حجم تفاعلاتها الصراعية تظهر العلاقة بينهما في صورة غير متسقة. وهي علاقة غير متسقة لأنها تعبر عن تداخل ظاهري بين متغيرين متعارضين بحكم طبيعة كل منهما، وقد لا يكون أحدهما موجوداً أصلاً في الواقع.

ب ـ الفترة الفرعية الأولى

لا تظهر في هذه الفترة سوى علاقتي الاتساق وغير الاتساق، وتختفي العلاقة المحايدة. وبالنسبة لدول العلاقة المتسقة فهي تقتصر على السودان والسعودية والكويت، والتي حققت درجات ارتباط سالبة قوية. وينطبق عليها التفسير نفسه الوارد في دول العلاقة المتسقة في فترة الدراسة ككل، من حيث إنها دول قوية التعاون ومتعددة المجالات، وفي الوقت نفسه انتمت إلى فئة الصراع الضعيف كالسودان، أو اللاصراع كالسعودية والكويت.

وبالنسبة لدول العلاقة غير المتسقة والتي انتمت إليها غالبية الدول العربية في تلك الفترة، فيلاحظ عليها أنها تنتمي إلى ثلاثة مستويات من الارتباط الموجب على النحو التالي:

- **ارتباط موجب قوي** (٠,٥ فأكثر) ويضم هذا المستوى دول لبنان، والمغرب، وتونس، واليمن د، وقطر، واليمن ع، والصومال، وموريتانيا.
- **ارتباط موجب محدود** (٠,٢٥ إلى ٠,٥) ويضم دول سوريا، والإمارات، والجزائر، والعراق.
- **الارتباط الموجب الضعيف** (أقل من ٠,٢٥) ويقتصر على ليبيا وحدها.

وبالنظر إلى انتماءات دول الارتباط الموجب القوي والارتباط الموجب المحدود في الفترة الزمنية محل الدراسة، نجد أنها تجمع بين دول انتمت إلى فئة التعاون المحدود وفئة اللاصراع، أو دول انتمت إلى فئة التعاون المحدود وفئة الصراع المتوسط أو الضعيف. وتؤكد هذه الانتماءات الاستنتاج الذي سبق قوله في ما يتعلق بدول علاقة عدم الاتساق في فترة الدراسة ككل، وهو أن عدم الاتساق يظهر في حالات يكون فيها طرفا العلاقة ضعيفين بما يعني تعايش الضعف، أو متماثلين من حيث القوة النسبية في آن واحد كتعاون محدود وصراع متوسط على سبيل المثال، أو لا يكون أحدهما موجوداً أصلاً.

وتُعد حالة ليبيا ذات الارتباط الموجب الضعيف جديرة بالتفسير. ففي الفترة محل الدراسة جمعت ليبيا بين تعاملات قوية في مجالات متعددة، وبين تفاعلات صراعية قوية. وهو ما يبدو متناقضاً نظراً للطبيعة المتعارضة في الجمع بين تعاون قوي وصراع قوي في وقت واحد. غير أن هذا التعارض يمكن أن يشير إلى أن بعض حالات التعاون القوي بين الدول قياساً إلى علاقاتها مع دول أخرى، يمكن أن يدخل في مواجهات صراعية أحياناً، وأن هذه المواجهات الصراعية تبدو كفترة انتقالية أما لتصفية تفاعلات التعاون القوية أو لمحاصرة أسباب الصراع وتسويتها.

إن خبرة العلاقات المصرية ـ الليبية في الفترة محل الدراسة تؤكد هذا الاستنتاج. ولعل نوعية القضايا التي كانت محلاً للتعارض، وتطور مواقف البلدين نحوها يفسر هذا التعايش بين قوة التعاون وقوة الصراع. فقد كانت إحدى القضايا الصراعية ـ مثلما سبق القول ـ هي قضية الإسراع بتحقيق الوحدة الاندماجية، أو بمعنى آخر الصراع حول تقوية التعاون القائم بين البلدين. ثم جاء التعارض حول دور الحرب في تحرير الأراضي العربية وفي القضية الفلسطينية عموماً، ثم التعارض حول انتهاج السبل السياسية لتسوية الصراع مع إسرائيل. ورغم قوة التفاعلات الصراعية حول هذه القضايا كما في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، فقد بدا أن هناك جهوداً مشتركة من كلا البلدين للإبقاء على قدر من العلاقات التعاونية، مع العمل على تسوية ما بينهما من تعارضات. وعندما أخفق الطرفان في تسوية تلك الخلافات، انتهى الأمر بتصفية العلاقات التعاونية ذاتها، بل والدخول في مواجهة عسكرية محدودة. ومن هنا فإن الارتباط الموجب الضعيف، والذي يعبر عن حالة تعايش مؤقتة بين تعاملات تعاونية قوية وتفاعلات صراعية قوية، يُدلل على مدى التداخل في علاقات البلدين في تلك الفترة، ويدلل أيضاً على أن التفاعلات التعاونية القوية والمتعددة المجالات تكون أحياناً هي ذاتها مصدر لتفاعلات صراعية، خاصة حينما يتعلق الأمر باختلاف الرؤى بصورة جذرية حول تقوية وتمتين العلاقات التعاونية ذاتها.

وعلى الصعيد النظري، فإن حالة ليبيا تضيف حالة رابعة، إضافة إلى الحالات الثلاث التي سبقت الإشارة إليها، يحدث عندها علاقة عدم اتساق، وهي حالة قوة طرفي العلاقة في آن واحد، أي تعايش قوة التعاون وشدة الصراع معاً، في صورة مرحلة انتقالية يتم بعدها تصفية التعاون ذاته أو تهدئة الصراع وتسويته.

ج ـ الفترة الفرعية الثانية

جاءت نتائج معامل الارتباط للرتب في صورة موجبة، والتي تعبر عن علاقة «عدم الاتساق» نظرياً، ولكنها تعكس صوراً عديدة من التداخل بين الصراع بدرجاته والتعاون بدرجاته، على النحو التالي:

١ ـ حالة انتفاء أحد طرفي العلاقة، يقابله درجات من قوة الطرف الثاني. وظهرت هذه العلاقة في صورة انتفاء الصراع مع حالتين من التعاون القوي

والمحدود، وقد تحددت قوة الارتباط بحجم التعاون ذاته، وهو ما يبدو في حالتي:

ـ عمان: إذ انتفى الصراع وقابله تعاون قوي في مجالات محدودة، فكانت علاقة الارتباط الموجبة محدودة (٠,٣).

ـ الصومال: حيث انتفى الصراع وقابله تعاون محدود في مجالات محدودة، فكانت علاقة الارتباط الموجبة فوق المتوسط (٠,٥٧).

٢ ـ حالة تماثل طرفي العلاقة من حيث القوة أو الضعف، وظهرت في حالات عدة:

ـ حالة ضعف طرفي العلاقة معاً، بمعنى تعاون ضعيف يقابله صراع ضعيف، الأمر الذي يؤدي إلى درجة ارتباط موجب قوي جداً قريب من ١ صحيح، وهو يظهر في حالة قطر وموريتانيا (٠,٩١ و٠,٩٤ على التوالي).

ـ حالة تماثل قوة طرفي العلاقة، كأن يكون كل من التعاون والصراع قوياً، أو متوسطاً، أو محدوداً في وقت واحد، الأمر الذي يؤدي إلى درجة ارتباط موجب قوية، وهو ما ظهر في حالات دول الإمارات والكويت وتونس واليمن العربية (٠,٨٩ و٠,٨٧ و٠,٨١)، وفوق المتوسط كما في حالة اليمن ع (٠,٥١).

٣ ـ حالة ضعف أحد طرفي العلاقة، وتأخذ أحد شكلين، أن يكون التعاون ضعيفاً يقابله درجات من شدة الصراع، أو يكون الصراع ضعيفاً يقابله درجات من قوة التعاون، وظهرت كما يلي:

ـ في حالة التعاون الضعيف في كل المجالات، مع درجات مختلفة من الصراع القوي أو المتوسط أو المحدود تظهر علاقة ارتباط موجبة قوية (أعلى من ٠,٥ وتصل إلى ٠,٨). وهو ما ينطبق على حالات سوريا، وليبيا، والأردن، والجزائر، والعراق، والبحرين، واليمن د.

ـ في حالة الصراع المتوسط أو المحدود مع حالات مختلفة من قوة التعاون ظهرت أيضاً علاقة ارتباط موجبة تحددت بمدى قوة التعاون على النحو التالي:

ـ صراع محدود وتعاون قوي في كل المجالات تظهر علاقة ارتباط موجبة ضعيفة كما في حالة السودان (٠,١٤).

ـ صراع محدود وتعاون قوي في مجالات محدودة تظهر علاقة ارتباط موجبة قوية كما في حالة المغرب (٠,٥٥).

ـ صراع محدود وتعاون قوي في مجالات محدودة تظهر علاقة ارتباط موجبة قوية كما في حالة المغرب (٠,٦٨).

ـ صراع متوسط وتعاون محدود في كل المجالات تظهر علاقة ارتباط موجبة أكثر قوة كما في حالة لبنان (٠,٩٣).

وتعكس الحالات الرئيسية أو الفرعية المدى الكبير من تعقد وتشابك العلاقة بين التعاون والصراع في الواقع، وصورها العديدة جداً. ولعل مصفوفة نتائج معامل ارتباط الرتب للصراع والتعاون للدول العربية للفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١)، توضح مثل هذا التداخل بين التعاملات التعاونية والتفاعلات الصراعية على نحو أوضح نسبياً، كما تساعد على استنتاج بعض النتائج ذات الطبيعة النظرية على النحو التالي:

النتيجة الأولى: ان التعاون القوي المتعدد المجالات ارتبط بدرجات من الصراع المتوسط والمحدود. وفي حالة المقارنة بين حالتي السعودية والسودان يمكن استخلاص نتيجة مؤداها أنه كلما قلّ معامل الارتباط الموجب في حالة التعاون القوي المتعدد المجالات، عكس درجة صراع أقل.

النتيجة الثانية: إنه في حالات تماثل المتغيرين من حيث القوة والضعف، فإنه كلما زاد ضعف المتغيرين، اقترب معامل الارتباط من ١ صحيح.

النتيجة الثالثة: إنه في حالات الصراع القوي أو المتوسط أو المحدود مع التعاون الضعيف تكون معاملات الارتباط قوية.

النتيجة الرابعة: إنه في حالات اللاصراع، فإن قوة الارتباط تقل كلما زادت قوة التعاون.

هذه النتائج النظرية، والقائمة على تعدد حالات التداخل بين التعاون والصراع، والمستمدة من خبرة العلاقات المصرية مع الدول العربية خلال عقد السبعينيات، وبصفة خاصة الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١)، تجد تفسيرها الرئيسي في طبيعة قرارات المقاطعة العربية التي فرقت بين النظام المصري وأباحت الدخول في صراع معه من جهة، وبين الشعب المصري الرافض للتطبيع مع إسرائيل والتزمت باستمرار التعامل معه من جهة أخرى. وهذه التفرقة تعد المُفسر الأساسي لتشكيل حالات من الصراع على المستوى الرسمي، وإلى جانبها حالات من التعاون على المستوى الشعبي والمختلط.

ومن ثم فإن العلاقة البسيطة المتصورة نظرياً والقائلة بأنه كلما زاد التعاون قلّ الصراع أو العكس، لا تعدو أن تكون إحدى صور العلاقة بين التعاون والصراع بشكل عام، أو بالأحرى إحدى صور التفاعلات النظرية بين الدول. بيد أن التفاعلات الدولية ـ على الأقل في ضوء خبرة العلاقات المصرية ـ العربية كما في عقد السبعينيات، وخاصة السنوات الثلاث الأخيرة منه ـ تشتمل على صيغ عديدة من التداخل والتعايش بين التعاون والصراع، وأن درجة هذا التعايش والتداخل ـ كما تعبر عنها معاملات الارتباط ـ تتوقف على طبيعة حالة الصراع وحالة التعاون في لحظة القياس، وهو أمر يثبت أهمية البعد المُقارن عند دراسة تفاعلات الدول، ليس فقط مقارنة تفاعلات دولة بدولة أو بمجموعة دول أخرى، وإنما مقارنة تفاعلات الدول التعاونية والصراعية نفسها مع أطراف أخرى في فترة زمنية معينة، أو عبر فترات زمنية مختلفة.

مصفوفة نتائج ارتباط الرتب للدول العربية للصراع والتعاون، ١٩٧٨ ـ ١٩٨١

	صراع قوي	صراع متوسط	صراع محدود	صراع ضعيف	لا صراع
تعاون قوي متعدد المجالات	-	ارتباط موجب قوي (السعودية ٠,٦٨)	ارتباط موجب ضعيف (السودان ٠,١٤)	-	ارتباط موجب ضعيف (عمان ٠,٣)
تعاون قوي في مجالات محدودة	-	-	ارتباط موجب قوي (المغرب ٠,٥٥)	-	-
تعاون محدود في مجالات محدودة	- (الصومال ٠,٥٧)	ارتباط موجب قوي جداً (لبنان ٠,٩٣)	ارتباط موجب قوي (الإمارات ـ الكويت ـ تونس ـ اليمن من ٠,٥ إلى ٠,٩)	-	ارتباط موجب قوي (الصومال ٠,٥٧)
تعاون ضعيف في كل المجالات	ارتباط موجب قوي (سوريا ٠,٦٦)	ارتباط موجب قوي (ليبيا ـ الأردن ـ الجزائر ـ العراق من ٠,٥ إلى ٠,٨٥)	ارتباط موجب قوي (البحرين ـ اليمن الديمقراطية ٠,٧٩ و٠,٧٦)	ارتباط موجب قوي جداً (قطر ـ موريتانيا ٠,٩١ و٠,٩٤)	-

خاتمة

تناولت هذه الدراسة بحث علاقات مصر مع الدول العربية في الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨١)، وهي فترة حكم الرئيس السادات. وقد اهتمت بمناقشة الجوانب المختلفة لهذه العلاقات، الرسمية والشعبية والمختلطة، ولم تقتصر على جانب واحد وحسب. وكان الهدف الرئيسي من وراء المعالجة هو اكتشاف بعض الأبعاد غير المنظورة في العلاقات المصرية ـ العربية، أو التي لا تستقطب اهتمام الباحثين رغم أهميتها القصوى في تقديم صورة كلية، أقرب إلى الواقع الشامل والمتداخل والأكثر تعقيداً، وذلك إلى جانب الأبعاد الأكثر شيوعاً في البحث والدراسة، فضلاً عن اختبار بعض الافتراضات الخاصة بتطور العلاقات المصرية مع الدول العربية ولا سيما المتعلقة بأثر قرارات المقاطعة العربية.

استعانت الدراسة بالمفاهيم الأساسية لاقتراب الاتصال في العلاقات الدولية، وبالمنهج الكمي، وسعت إلى بناء قياس للتعاون يجمع بين عناصر التفاعلات الرسمية والمختلطة والشعبية، فضلاً عن كشف تطور الصراع في علاقات مصر مع الدول العربية، من خلال إعادة توظيف المادة الإحصائية التي يتضمنها قياس الصراعات العربية ـ العربية. وعبر المقارنة بين درجات التعاون التي تم التوصل إليها من خلال قياس التعاون، ودرجات الصراع التي تم التوصل إليها عبر صيغة إحصائية خاصة، أمكن بحث الافتراضات الرئيسية التي سعت الدراسة إلى اختبارها امبريقياً، فضلاً عن اختبار المقولات نفسها في كل مجال من التعاملات على حدة. أو بعبارة أخرى انه تم اختبار الافتراضات وفق مستويين: **أحدهما** فرعي خاص بكل مجال على حدة، **والثاني** كلي خاص بحالتي التعاون والصراع ككل. ووفقاً لهذا جاء تقسيم الدراسة واضعاً في اعتباره ضرورة التكامل بين التحليل الرأسي لكل مجال على حدة، وبين التحليل الكلي لجماع التعاملات معاً.

تضمنت الدراسة تحليلاً كلياً للتفاعلات المصرية ـ العربية بهدف التعرف على الإطار العام الذي يحكم علاقات مصر مع الدول العربية، وهو الإطار الذي يستمد جذوره من التاريخ البعيد، ومن الإدراك الجماعي للمصريين كأفراد وكمجتمع، ومن

التغيرات التي تلحق سلباً أو إيجاباً بالقدرات المصرية، ومن واقع التغيرات التي تجري في البيئة العربية المحيطة مباشرة بها، فضلاً عن واقع النظام الدولي وما يسوده من اتجاهات وصراعات ونزاعات القوى الكبرى المهيمنة عليه وتوازنات كلية.

وتضمنت الدراسة أيضاً تحليلاً للعديد من مجالات التعامل التي عرفتها مصر مع الدول العربية، كظاهرة هجرة العمالة المصرية للدول العربية النفطية، والتدفق السياحي العربي إلى مصر، والطلبة الوافدين إلى دور العلم المصرية. وهي ظواهر مست - وإن بدرجات مختلفة - الروابط المجتمعية ونتج عنها آثار عديدة اجتماعية وسياسية واقتصادية سواء في مصر أو في الدول العربية. ومن بين ما عبرت عنه هذه الظاهرة، ذلك الدور التنموي غير المباشر الذي لعبته مصر عن طريق عمالتها الماهرة والمدربة في تنمية البلدان العربية التي هاجرت إليها وعملت فيها لسنوات متواصلة، وهو دور تكتمل معالمه مع الدور الذي لعبته وما زالت تقوم به دور العلم المصرية المختلفة في تعليم الطلاب العرب وتنمية مهاراتهم في المجالات المختلفة.

تكتمل هذه التفاعلات بكل مضامينها المباشرة وغير المباشرة مع دراسة جوانب معتادة في علاقات الدول كالاتصالات السياسية بمستوياتها المختلفة، والتعاون العسكري، والتبادل الثقافي، وعملية تنظيم التعاون الفني والاقتصادي والإعلامي والأمني، وتحديد الالتزامات التعاقدية، وهي العملية التي تتبلور في شكل الاتفاقيات الملزمة، كأداة لتنظيم التفاعل في مجال بذاته ولفترة معينة. وهي مجالات للتعاملات، حرصت الدراسة على بحثها بشيء من التفصيل الذي يمزج بين الدراسة الكمية والتحليل الكيفي لإظهار اتجاهات التطور في العلاقة، والفوارق بين علاقة مصر والدول العربية في كل من هذه المجالات على حدة، مع إبراز مواقع الدول العربية في كل مجال على حدة. وقد أدت هذه الطريقة في التحليل إلى إعادة هيكلة بعض المجالات وبحيث حملت تطوراً في النظرة إلى دور هذا المجال في علاقات الدول، على الصعيدين التطبيقي والنظري معاً. وتبدو حالة الاتصالات السياسية بارزة في هذا الصدد، والتي أضافت أمرين أساسيين: **أولهما** أهمية التمييز بين قنوات الاتصال السياسي وعدم الاقتصار على قناة دون أخرى، **وثانيهما** النظرة التكاملية بين هذه القنوات، الأمر الذي ساعد على رسم صورة كلية لهذه الاتصالات السياسية باعتبارها دالة للتعاون بين الدول. وهو ما زاد وضوحاً عند ربط هذه القنوات بالموضوعات وقضايا الاتصال ذاتها. وينطبق الأمر من حيث الإضافة النظرية والتطبيقية في توظيف البيانات الخاصة بالاتفاقيات والتمييز بين أنواعها، والتمييز بين أشكال التعاون العسكري، وإبراز أهمية وأنواع التبادل الثقافي والإعلامي.

وفي إطار الحرص على إبراز جوانب عديدة من التعاملات المصرية مع الدول العربية، في مستوياتها الشعبية والمختلطة، أولت الدراسة اهتماماً خاصاً ببحث عدد

من التعاملات المجتمعية والاتصالية، والتي لم تنل حظاً سابقاً من البحث والدراسة رغم أهميتها القصوى، ورغم كونها مكوناً رئيسياً في العلاقات بين الدول، ويحمل كل منها دلالات ورموزاً مهمة، خاصة إذا ما تم بحث تلك المجالات منظوراً إليها من زاوية التحليل السياسي العام، وليس باعتبارها مجالات تفاعلات منفصلة عن المحيط المباشر بها. ومن هذه التفاعلات تطور السياحة العربية إلى مصر، ومدى تأثرها بالجوانب الأخرى للعلاقات المصرية مع الدول العربية، والاتصالات الهاتفية، والتي تعبر عن تطور العلاقات المجتمعية بمعناها الواسع بين المجتمع المصري أو قطاعات عريضة فيه والمجتمعات العربية. ويرتبط بهذه المجالات جزئياً، تطور التبادل التجاري، وتطور الاستثمارات العربية في مصر.

ومن هذه الزاوية يمكن القول إن اعتماد الرسالة على مفاهيم الاتصال وتدفق التعاملات والبحث في السلوك المصري والعربي المتبادل وفق مستويات مختلفة للعلاقات بين الدول، كان اختياراً مناسباً من حيث قدرته على إبراز الدرجات المختلفة لعلاقة مصر مع الدول العربية. وهو اختيار مناسب أيضاً لأنه أسهم في الكشف عن مجمل جوانب خريطة التعاملات المصرية مع الدول العربية ودرجاتها وتطوراتها الزمنية، ودفع إلى دراسة العديد من الجوانب التي لا تستقطب اهتمام الباحثين، الأمر الذي ساهم في وضع خرائط فرعية للتفاعلات في هذه المجالات، وكانت جزءاً أساسياً من عملية رسم خريطة تفاعلات كلية. كما أنها تقدم خبرة بحثية يمكن استخدامها في اختبار بعض الافتراضات حول تطور التفاعلات الاقليمية في مدى زمني معين، أو دراسة العلاقة بين تطور الاتصالات السياسية والتعاون العسكري، أو العلاقة بين الاتصالات السياسية وتوقيع اتفاقيات التعاون وغير ذلك من العلاقات.

ووفقاً لما سبق تكون الدراسة قد استطاعت أن تحقق أهدافها من حيث إنها أبرزت الشمول الذي تنطوي عليه العلاقات المصرية مع الدول العربية، وفي الوقت نفسه أظهرت الفوارق القائمة في علاقات مصر مع كل دولة عربية على حدة، وهو ما سبق تحديده بسمتي المحدودية والتركز في مجالات معينة للتفاعلات مع هذه الدولة أو تلك. ويمثل هذا الأمر جوهر فكرة وضع خريطة تفاعلات بين دولة وعدد آخر من الدول (Map of Interactions)، وهي الخريطة التي تكشف سمات التطور على المدى الزمني أفقياً ورأسياً، كما تسهم في الكشف عن العوامل المؤثرة في العلاقات، والقضايا والمجالات محل التفاعلات ذاتها. ووفقاً لما انتهت إليه الدراسة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١ ـ إن العلاقات المصرية مع الدول العربية ـ كما بدت في فترة السبعينيات ـ تميزت بالشمول في مستويات التعاملات، كما تميزت أيضاً بعلاقات التأثير بين هذه المستويات.

٢ ـ إن هناك تبدلات في مواقع الدول العربية عبر سنوات الدراسة من منظور مدى تفاعلها وتعاملها مع مصر سواء في إطار كل مستوى على حدة، أو في إطار الصورة الكلية للمستويات بعضها مع بعض. وفي هذا الصدد تكشفت ملامح التغير الذي اعترى توجهات السياسة الخارجية المصرية إزاء البلدان العربية وعدد من قضايا النظام الاقليمي العربي، كما تكشفت أيضاً بعض ملامح التغير الذي اعترى سياسات الدول العربية ذاتها إزاء مصر.

٣ ـ إن فترة الدراسة كانت غنية من حيث قضاياها التي مست مباشرة الدور المصري عربياً، وكذلك التي ساهمت بقوة في وضع مراحل فاصلة لتطور العلاقات المصرية مع الدول العربية. ونشير هنا تحديداً إلى حدثين بارزين: **أحدهما** وهو حرب اكتوبر والذي وضع أساساً جديداً للعلاقات المصرية مع الدول العربية قام في شِق منها على التنسيق العالي المستوى بين مصر من جهة، وكل من سوريا والسعودية من جهة أخرى. أما **الحدث الثاني** فهو زيارة السادات للقدس والتي أدت إلى صدور قرارات المقاطعة العربية لمصر، والتي انحصرت في صورة مقاطعة سياسية واقتصادية ولا سيما في التعاملات الرسمية من قبل بعض الدول، وتطورت لتصبح مقاطعة شاملة من قبل دول أخرى.

وهكذا ساعدت خريطة التفاعلات الكلية على إظهار الفوارق التي تمثلت في أمرين جوهريين:

أولهما وجود درجات مختلفة من قوة التعاملات، أو ما اصطلحت الدراسة على تسميته بدرجات أو قوة التعاون، بين مصر والدول العربية. وهي الدرجات التي ساعدت في كشف السمات الأساسية في علاقة مصر مع كل دولة عربية على حدة، من حيث مدى شمول التعاون العديد من المجالات الرسمية والمختلطة والشعبية، ومدى التركيز في التعاون على مجال معين دون آخر.

والثاني هو مدى قدرة التعاملات التعاونية على الحد من إمكانات واحتمالات نشوء صراع أو تعارض حول قضية معينة. وفي هذا الصدد فإن نوعية القضية ذاتها محل التعارض كانت تلعب دوراً في تحديد مسار الصراع وتطوره، جنباً إلى جنب مع عامل قوة التعاون ومدى شمول التعاملات. كما أن كثافة الاتصالات السياسية التي كانت قائمة بين مصر ودول عربية بعينها ـ كليبيا وسوريا قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ ـ لم تمنع عملياً من نشوء توتر سياسي حاد، تطور في الحالة الليبية إلى حد المواجهة العسكرية المحدودة.

ويعني كلا الجانبين أن دراسة العلاقات المصرية مع الدول العربية، وبحث ما يتصل بها من افتراضات، لا يقف عند حد دراسة بحث التعاون وحسب أو الصراع وحسب، إذ ان الجانبين وثيقا الصلة بعضهما ببعضهما الآخر، وكلاً منهما يمثل محدداً

موضوعياً بالنسبة للآخر. ومن هنا حرصت الدراسة على بحث تطور الصراع في علاقات مصر مع الدول العربية، وقضايا هذه الصراعات، ونتائجها المختلفة، فضلاً عن بحث العلاقات الارتباطية بين التعاون من جهة، والصراع من جهة أخرى.

وضعت خريطة التفاعلات، القائمة على تحليل التعاملات بين مصر والدول العربية في مستوياتها المختلفة، الأساس لدراسة التعاون في صورته الشاملة القائمة على تداخل المجالات وتأثيرها المتبادل في ما بينها، وذلك على اعتبار أن التعاون هو في حقيقته أحد مستويات العلاقات الدولية، وأحد أبعاد التكامل الاقليمي في صيغته الشاملة. ولما كان التعاون هو جماع تعاملات وتفاعلات في مجالات مختلفة، فإن تحديد درجة هذا التعاون تطلب استخدام الأسلوب الكمي مثلما سبق القول، الأمر الذي قاد إلى تصميم قياس للتعاون في علاقات مصر مع الدول العربية، وهو القياس الذي استخدم في محاولة تصنيف الدول العربية وفقاً لدرجات التعاون.

وتعد محاولة القياس هذه الأولى من نوعها باللغة العربية، وهي وإن استفادت من بعض المحاولات الرائدة التي قامت بها معاهد علمية ومراكز بحوث وأقسام للعلوم السياسية في الجامعات الأمريكية، من حيث إجراءات بناء القياس والاستفادة من التطور في منهج تحليل الأحداث، فإنها حاولت إبراز خصوصية الظاهرة محل القياس، كما أنها حاولت أن تقدم مفهوماً جديداً لقياس التعاون القائم على المزج بين أنواع من التعاملات وفق تصنيف جديد اعتمد التفرقة بين مستويات التعاون بين الدول، وهي المستويات الرسمية العليا، والمختلطة الوسيطة، والشعبية التحتية، مختلفة في ذلك عن الأساس الأكثر شيوعاً في التفرقة بين العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والرمزية وغير ذلك من المجالات النوعية. وقد أتاحت هذه التفرقة اختبار الفروض على نحو أكثر دقة، وخاصة الفرض المتعلق بأثر المقاطعة العربية في التعاملات بين مصر والدول العربية، فضلاً عن أنها ساعدت على اكتشاف أنماط التأثير المتبادلة بين تلك المستويات.

فضلاً عما سبق، فقد استندت محاولة بناء القياس إلى المزج بين التعاملات في مجالات معينة وتحليل الأحداث في مجالات جارية، لا تتوافر بيانات رقمية وإحصائية بشأنها سوى من المصادر الجارية. بعبارة أخرى، فإن محاولة القياس المستخدمة تمثل إضافة نوعية على مستويين: **الأول** قياس ظاهرة التعاون ذاتها بمستوياتها المختلفة، **والثاني** مستوى المزج بين تحليل التعاملات وتحليل الأحداث الجارية في مجالات معينة.

ولقد أظهر قياس التعاون بالطريقة التي تم استخدامها العديد من أوجه الإفادة العلمية، يمكن تحديدها في ثلاثة رئيسية وهي:

١ ـ الإلمام ببعض عناصر البنية التحتية للعلاقات المصرية ـ العربية، وعلاقتها بالمستويات الأخرى في المدى الزمني نفسه.

٢ ـ أهمية النظرة الشاملة، ليس فقط شمول عناصر التعاون، وإنما من خلال المزج بين تطور التعاون من جهة، وتطور الصراع من جهة أخرى.

٣ ـ أهمية النظرة المقارنة في تحديد درجات التعاون، التي تعكس بدورها التمايزات بين الدول العربية في علاقاتها مع مصر من حيث مدى شمول التعاون، ومدى قوته أو ضعفه.

وعلى الرغم مما سبق، فإن قياس التعاون واجه بعض تحديات تمثلت في عدم شموله لمجالات مهمة مثل تطور هجرة العمالة المصرية إلى الدول العربية، وتطور المساهمات العربية في الاستثمارات المصرية وجنسيات تلك المساهمة، وكذلك تطور إعارات المدرسين المصريين للعمل في البلدان العربية، ولم يكن استبعاد هذه المجالات من القياس إلا بناءً على معايير موضوعية ارتبطت بمدى توافر المادة العلمية في صورة إحصائية عبر فترة من الزمن، وبحيث تعكس تطور الظاهرة مع أكبر عدد ممكن من الدول العربية الداخلة في القياس. وواقع الأمر أن هذا الاستبعاد يثير قضية مهمة، لا تقتصر فقط على هذه الدراسة، وإنما تمس عملية البحث العلمي برمتها. إنها قضية توافر المعلومات، ومدى تعاون الجهات المعنية من حكومية وغيرها مع الباحثين المصريين في إمدادهم بالمعلومات التي تخرج عن نطاق القضايا الأمنية ذات الحساسية، وذلك لأغراض البحث العلمي وتطوير المعارف بوجه عام، وكذلك المساهمة في دفع قضية التطور الديمقراطي في مصر، وتفعيل آليات المجتمع المدني، وذلك انطلاقاً من أن حرية الوصول إلى المعلومات والقدرة على تحليلها، تمثل جوهر المعرفة والنمو والتنمية المخططة والتطور إلى الأمام، وهي الفارق الحقيقي بين المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة.

بعبارة أخرى، إن بناء قياسات تمس ظواهر سياسية واجتماعية واتصالية وتنموية، هو أمر يدخل في صميم عملية أكبر، تتعلق بمدى تطور مؤسسات المجتمع وتجاوز النظرة البيروقراطية والأمنية للمعلومات. ولا شك في أن دفع هذا النوع من البحث العلمي يتوقف في جزء كبير منه على نظرة المجتمع لدور المعلومات وكيفية الوصول إليها. وكم تبدو المؤسسات المصرية الرسمية والخاصة بحاجة قصوى إلى إعادة النظر في أسلوب توفير البيانات والمعلومات، وإيجاد السبل أمام نشرها على أكبر نطاق ممكن.

اختبار الفروض

ساعد قياس التعاون الذي تم بناؤه، وكذلك المنهج الكمي في اختبار الفروض امبريقياً. وقد جاءت النتائج المستمدة من خبرة العلاقات المصرية ـ العربية بشقيها التعاوني والصراعي وفق نوعين: **أولهما** خاص بالعلاقات المصرية ـ العربية ذاتها، أي

النتائج التي تتعلق بالجانب التطبيقي في الدراسة، والنوع الثاني يتعلق بالجانب النظري التجريدي. ويمكن الإشارة إلى كل من هذين النوعين على النحو التالي:

النتائج التطبيقية

١ ـ إن هناك تركيزاً في علاقات مصر العربية التي تتسم بالشمول في المجالات والتوازن بينها. ويبدو هذا التركيز في اقتصار هذه العلاقات التعاونية الشاملة مع كل من السعودية والسودان. ويقابل هذا التركيز نوع من الانتشار للعلاقات التعاونية المحدودة أو المتوسطة مع العدد الأكبر من الدول العربية. وتستحق حالتا السعودية والسودان إشارة خاصة، فنمو التعاملات التعاونية المصرية ـ السعودية عكس في جانب منه إرادة مشتركة بدأت في التبلور منذ مطلع السبعينيات، وتوجهاً مصرياً بتوطيد العلاقات مع مجمل دول الخليج العربية النفطية، سعياً وراء دعم اقتصادي من ناحية، وتعبيراً عن توجهات مصرية للانفتاح على الغرب والولايات المتحدة من ناحية أخرى. ومن هنا تطورت التعاملات المصرية ـ السعودية لتشمل كافة المجالات. وحين تأثرت بالمقاطعة، لم يكن ذلك إلا في حدود دنيا، اقتصرت على التعاملات السياسية.

أما حالة السودان فتعكس اعتبارات استراتيجية وتاريخية وجغرافية في آن واحد، وهو ما بدا في أن السودان هو الدولة العربية الوحيدة التي اشتملت تعاملاتها على شق أمني عسكري لم يتوافر في التعاملات المصرية مع الدول العربية الأخرى.

٢ ـ إن التفاعلات التعاونية المصرية ـ العربية في كل المجالات عرفت التأثر السلبي منذ زيارة القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، إلا أن هذا التأثر السلبي اقتصر على التعاملات الرسمية وجزء من التعاملات المختلطة فيما بعد صدور قرارات المقاطعة، في حين أن التعاملات الشعبية المصرية كالاتصالات الهاتفية والسياحة العربية والعمالة المهاجرة إلى البلدان العربية لم تتأثر سلباً، بل استمرت في تطورها، وزادت نسبة مساهمتها في العلاقات التعاونية الإجمالية بين مصر والدول العربية.

٣ ـ ارتباطاً بالنتيجة السابقة، فإن هناك مفارقة في علاقات مصر العربية، حيث إن كل التعاملات في كل المجالات تأثرت سلباً بمجرد حدوث حالة توتر سياسي، ولكنها اختلفت من حيث التأثر السلبي في ما بعد المقاطعة، بمعنى أن بعض مجالات التعاملات شهدت تطوراً ملحوظاً، بعد احتواء صدمة زيارة القدس.

٤ ـ إن المقاطعة العربية، والتي فرقت بين مقاطعة النظام المصري وبين استمرار التعامل مع الشعب المصري، تعد مسؤولة عن استمرار التعاملات الشعبية وزيادتها، وفي الوقت نفسه عن انخفاض نسبة التعاملات الرسمية وجزء من التعاملات المختلطة. كما أنها تعد مسؤولة عن وجود حالات من التداخل بين الصراع والتعاون في علاقات مصر وعدد من الدول العربية، خاصة التي حافظت على قدر من علاقاتها

التعاونية في المجالين الشعبي والمختلط، وقصرت المقاطعة على المجالات الرسمية فقط، كالسودان والسعودية وعمان والمغرب.

٥ ـ إن تأثير المقاطعة العربية أدى إلى إعادة ترتيب مواقع الدول العربية منظوراً إليه من حيث درجة تعاونها الكلي مع مصر، وهذه العملية عبرت في جوهرها عن نوع من إعادة التحالفات المصرية ـ العربية.

النتائج النظرية

١ ـ إن العلاقة بين التعاملات وفق المجالات الرسمية والمختلطة والشعبية تتسم بالتعقيد الشديد، وبتنوع النماذج العملية في الواقع، وبحيث يصعب الانتهاء إلى استنتاج عام وشامل ينطوي على علاقة وحيدة الاتجاه بين زيادة أو نقصان التعاملات في المجالات الرسمية والتعاملات في المجالين الآخرين الشعبي والمختلط. وفي مقابل ذلك توجد هناك نماذج عديدة للعلاقة بين هذه المجالات، وكل منها يتوقف على مدى شمول العلاقة الكلية للتعاملات من كل مستوى، ومدى هيمنة مجال بعينه على المجالين الآخرين، ومدى التوازن في التعاملات بين المجالات. ووفقاً لحالة كل نموذج، تتبلور علاقة بذاتها. ومن هذه العلاقات ما يلي:

أ ـ إنه في حالة التوازن النسبي بين مجالات التعاملات الرسمية والشعبية والمختلطة، فإن زيادة التعاملات الرسمية التعاونية، قد تؤدي إلى زيادة التعاملات في المجالات المختلطة، ولكنها لا تقود بالضرورة إلى زيادة التعاملات الشعبية.

ب ـ ارتباطاً بالحالة السابقة، فقد ظهر أن انخفاض التعاملات الرسمية، قد يؤدي إلى انخفاض التعاملات المختلطة، ولكنه لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض التعاملات الشعبية. ويمكن تفسير ذلك بكون التعاملات المختلطة تنطوي في داخلها على بعد رسمي ـ حكومي، وذلك على عكس التعاملات الشعبية التي تتميز بالاستقلالية النسبية عن التدخلات الحكومية المباشرة.

ج ـ إنه في حالة عدم التوازن بين مجالات التعاملات المختلفة، فإن اتجاه العلاقة يتوقف على مدى مساهمة المجالات في مجمل علاقة التعاون. فإذا كانت التعاملات الشعبية ـ على سبيل المثال ـ هي المجال الأكثر مساهمة ـ عبرت عنه الدراسة بنسبة ٥٠ بالمئة فما فوق من علاقة التعاون الكلية ـ فإن تأثره بزيادة أو انخفاض التعاملات الرسمية يكون تأثراً محدوداً. وإذا كانت المجالات الرسمية هي المهيمنة على العلاقة التعاونية ككل، فإن التأثر فيها بالزيادة يؤدي إلى مزيد من انخفاض التعاملات الشعبية والمختلطة معاً، أما إذا اتجهت إلى الانخفاض، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة التعاملات الشعبية والمختلطة.

٢ ـ إن العلاقة بين حجم التعاون الكلي وحجم الصراع الكلي تتسم أيضاً بالتعقيد الشديد، وبتنوع النماذج الواقعية، الأمر الذي يجعل من اختبار العلاقة البسيطة والمباشرة بين زيادة التعاون وقلة الصراع، أو العكس مسألة هامشية جداً، فضلاً عن كونها بعيدة عن الواقع ذاته، والذي ينطوي بدوره على حالات عديدة من التداخل بين التعاون والصراع. وهذه الحالات تتوقف على قوة التعاون من ناحية، وشدة الصراع من ناحية أخرى، وكذلك موضوعات الصراع من ناحية ثالثة. وفي هذا السياق تظهر ثلاث علاقات رئيسية على النحو التالي:

أ ـ إنه في حالة قوة التعاون، في كل المجالات، فإن الصراع يمكن أن يؤدي إلى تقليل التعاون في المجالات الرسمية والمختلطة، ولا يؤثر بالضرورة في التعاملات الشعبية. بعبارة أخرى، إن اتجاه العلاقة طردياً أو عكسياً، يتوقف على طبيعة مجال التعاملات التعاونية ذاتها.

ب ـ إنه في حالة محدودية التعاون في كل المجالات أو بعضها، فإن تأثير الصراع الشديد يؤدي إلى انخفاض التعاملات التعاونية بصفة عامة، أي أن زيادة الصراع تؤدي إلى قلة التعاون في حالة محدوديته أصلاً.

ج ـ إنه في حالة ضعف علاقة التعاون ومحدودية حالة الصراع، يصعب تقرير اتجاه معين، بالزيادة أو النقصان بين طرفي العلاقة، وعادة ما يحدث تداخل أو تعايش بين تعاون ضعيف أو صراع هامشي.

في ما يتعلق باختبار الفرض الخاص بأثر المقاطعة العربية في طبيعة التعاون بين مصر والدول العربية، ومن خلال النتائج التي برزت في متن الدراسة تظهر أمامنا ثلاثة أنماط من الدول العربية:

النمط الأول وهو الدول العربية التي اقتصرت في مقاطعة مصر على التعاملات الرسمية سواء السياسية أو الحكومية في المجالات الاقتصادية المختلفة والتعاون الفني، ولكنها لم تطور مقاطعتها لكي تصبح مقاطعة شاملة لكل جوانب التعاملات مع مصر. ومن هنا حدث تحييد جزئي لبعض التعاملات، والتي تركت على حالها ووفق أقل قدر من التدخلات الحكومية المباشرة. ويبدو في هذا الصدد استمرار استقبال العمالة وتدفق السياحة لمصر والتبادل التجاري، والاتصالات الهاتفية، وهي جوانب تمس مباشرة التعاملات الشعبية أو المختلطة. وبصورة موجزة فإن هذا النمط من الدول العربية حاول التركيز في مقاطعته على مقاطعة الحكم في مصر.

أما النمط الثاني فهو نمط الدول التي اتجهت إلى أن تكون مقاطعتها لمصر مقاطعة شبه شاملة، مثل ليبيا وسوريا واليمن الديمقراطية والجزائر. وكما ظهر في متن الدراسة فإن هذه الدول كانت قد تأثرت علاقاتها الكلية رسمياً وشعبياً مع مصر حتى

قبل حدوث زيارة القدس، وبحيث بدت قرارات المقاطعة وكأنها تتويج لهذه السياسة التي بدأت عملياً في حالة كليبيا في عام ١٩٧٤، وسوريا في نهاية عام ١٩٧٦.

وبالنسبة **لنمط الدول العربية الثالث**، فهو نمط الدول العربية محدودة الاتصالات مع مصر، والتي جاءت المقاطعة لتثبت هذا الواقع وتزيد من عمره الزمني. إلا أن بعض هذه الدول، كسرت هذه القاعدة أحياناً، وحاولت أن تنشط بعض جوانب علاقاتها مع مصر بغض النظر عن التزامها بالمقاطعة، وتعد الصومال المثل البارز، فحين واجهت صعوبات سياسية وعسكرية بعد هزيمتها أمام اثيوبيا في حرب عام ١٩٧٨، لجأت إلى مصر للحصول على دعم سياسي وعسكري.

إن دراسة التعاملات المصرية ـ العربية من منظور شامل على النحو الذي تضمنته الدراسة يكشف بالفعل عن درجات مختلفة من قوة العلاقات المصرية مع الدول العربية، وأيضاً عن درجات مختلفة من الضعف أو المحدودية في تلك العلاقات. والمحدودية هنا قد تأخذ شكل الاقتصار على جانب معين في التعامل، أو تعاملات محدودة في غير مستوى.

وكما برز في الدراسة فإن التعاملات المصرية مع الدول العربية عرفت الشق الصراعي، والذي أخذ أشكالاً وتطورات مختلفة، وتراوحت بين مجرد تبادل الاتهامات السياسية إلى الدخول في مواجهة عسكرية محدودة على الحدود مع بلد عربي آخر مروراً بالمقاطعة العربية وقطع العلاقات الدبلوماسية.

الملاحق

الملحق رقم (١)

استمارة تحكيم لرسالة دكتوراه في العلوم السياسية
لغرض بناء قياس للتعاون في علاقات مصر العربية

عنوان الرسالة: العلاقات المصرية ـ العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١

اسم الباحث:

بيانات المحكم:

الاسم:

الوظيفة:

التخصص العلمي:

تتصف العلاقات المصرية ـ العربية بالشمول وتعدد المستويات. وقد اعتمد الباحث المفاهيم العامة للاتصالات وتدفق التعاملات بين الدول، واستخدم الأسلوب الكمي بهدف **بناء قياس للتعاون**، يُمكن الباحث من دراسة عدة مقولات وافتراضات، وتحقيق عدد من الأهداف على النحو التالي:

١ ـ هدف وصفي إجمالي يقوم على محاولة تكوين خريطة تفاعلات مصر مع الدول العربية.

٢ ـ اكتشاف نمط تطور العلاقات بين مصر والدول العربية، وما تعرض له من تحولات.

٣ ـ دراسة أوجه التأثير المتبادل بين مجالات العلاقة.

٤ ـ دراسة أثر المقاطعة العربية التي تقررت في قمة بغداد ١٩٧٨ في التفاعلات التعاونية بين مصر والدول العربية.

٥ ـ دراسة أثر البعد الجغرافي في تطور التعاملات والاتصالات بين مصر والدول العربية.

٦ ـ دراسة العلاقة بين تطور التعاون بين مصر والدول العربية من جهة، وتطور التفاعلات الصراعية من جهة أخرى.

وقد استخدم الباحث عدداً من التعاملات والاتصالات، باعتبارها مؤشرات تحدد درجات معينة من قوة أو ضعف التعاون في المجالات المختلفة، على النحو التالي:

١ ـ تطور عدد الطلاب العرب المقيدين في الجامعات والمعاهد المصرية للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨١.

٢ ـ تطور الاتصالات الهاتفية بين مصر والدول العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١.

٣ ـ تطور تجارة مصر مع البلدان العربية للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨١.

٤ ـ تطور إجمالي السائحين العرب لمصر للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨١.

٥ ـ تطور التبادل الثقافي بين وزارة الثقافة المصرية والوزارات المناظرة لها في الدول العربية ١٩٧١ ـ ١٩٨١.

٦ ـ تطور هجرة العاملين المصريين إلى البلدان العربية.

٧ ـ تطور الاستثمارات العربية في مصر.

٨ ـ تطور الاتفاقيات الموقعة بين مصر والدول العربية للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨١.

٩ ـ التعاملات العسكرية المُعلن عنها.

١٠ ـ الاتصالات السياسية بين مصر والدول العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١.

وتعد التعاملات من ١ إلى ٧ تعاملات محددة بذاتها، أما التعاملات الثلاثة الأخيرة، فكل منها ينطوي على أشكال وأنواع مختلفة، وبيانها كالتالي:

أ ـ التعاملات العسكرية المُعلن عنها، وتتضمن الأشكال الآتية:

(١) لقاءات ومباحثات وزير الدفاع المصري ونظرائه العرب.

(٢) لقاءات ومباحثات كبار العسكريين المصريين والعرب.

(٣) توقيع اتفاق أمني لغرض الدفاع المشترك.

(٤) تدريب أو مناورات مشتركة للقوات.

(٥) الدخول في حرب مشتركة ضد عدو مشترك.

(٦) الاشتراك في إقامة صناعة سلاح مشتركة.

(٧) إرسال أو استقبال قوات بأسلحتها.

(٨) التدخل العسكري لغرض دعم نظام آخر ضد معارضيه.

(٩) تمويل صفقات سلاح لطرف آخر.

(١٠) مبيعات سلاح مصرية لطرف عربي.

ب ـ **الاتصالات السياسية** وتشمل ما يلي:

(١) لقاءات القمة بين الرئيس ونظرائه من الرؤساء والملوك العرب.

(٢) الاتصالات الهاتفية بين الرئيس ونظرائه من الرؤساء والملوك العرب.

(٣) المبعوثون الخاصون الذين يقومون بمهام محددة.

(٤) لقاءات رئيس الوزراء ونظرائه العرب.

(٥) لقاءات الوزراء المصريين ونظرائهم العرب.

ج ـ **الاتفاقيات المصرية ـ العربية** وتتضمن الأنواع الآتية:

(١) الاتفاقيات السياسية.

(٢) الاتفاقيات الأمنية.

(٣) الاتفاقيات الاقتصادية.

(٤) الاتفاقيات الإعلامية والسياحية والثقافية.

(٥) اتفاقيات التعاون الفني في مجالات بعينها.

وقد لاحظ الباحث أن التعاملات تدخل في إطار ثلاثة مستويات رئيسية وهي:

الأول: التعاملات والاتصالات الشعبية الخالصة، أو التي تتأثر بدرجة محدودة للغاية بأية إجراءات حكومية.

الثاني: التعاملات الرسمية (الاقتصادية والعسكرية والسياسية... الخ)، والتي تعبر عن تعاملات حكومية ورسمية صرفة.

الثالث: التعاملات المختلطة التي تعكس مزيجاً من التعاملات الشعبية والحكومية في آن واحد، بمعنى أنها تعاملات شعبية متأثرة بالتدخل الرسمي من قبل الدولة في صورة ضوابط وإجراءات وتشريعات وما شابه.

والمطلوب من السادة المحكمين ما يلي:

١ - تسكين التعاملات والاتصالات في أحد المستويات الثلاثة، الرسمي والشعبي والمختلط.

٢ - عمل ترتيب تنازلي للتعاملات في كل المستويات، يعكس من وجهة نظر المحكم قوة التعاون بين مصر والدول العربية، بحيث يعطى التعامل الأكثر تعبيراً عن قوة التعاون الترتيب الأول، يليه التعامل الأقل، وهكذا.

٣ - عمل ترتيب تنازلي يعكس أهمية التعاملات الفرعية بالنسبة للتعاملات الثلاثة التي تنطوي على أكثر من تعامل فرعي، وهي الاتصالات السياسية والتعاون العسكري المعلن عنه والاتفاقيات، بالطريقة نفسها المستخدمة في الخطوة السابقة.

أولاً: تسكين التعاملات الرئيسية

نوع التعامل	شعبي	رسمي	مختلط
الاتصالات السياسية			
الاتصالات الهاتفية للأفراد			
التعاملات العسكرية المعلن عنها			
توقيع الاتفاقيات			
الاستثمارات العربية			
الطلاب العرب في الجامعات والمعاهد المصرية			
السياحة العربية في مصر			
التبادل الثقافي مع الدول العربية كمخرج لوزارة الثقافة			
التجارة بين مصر والدول العربية			
العاملون المصريون في البلدان العربية			

ثانياً: ترتيب التعاملات المستخدمة في بناء قياس التعاون

التعاملات الرئيسية	الترتيب
الاتصالات السياسية	
الاتصالات الهاتفية للأفراد	
التعاملات العسكرية المعلن عنها	
توقيع الاتفاقيات	
الطلاب العرب في الجامعات والمعاهد المصرية	
السياحة العربية في مصر	
التبادل الثقافي مع الدول العربية كمخرج لوزارة الثقافة	
التجارة بين مصر والدول العربية	

ملاحظة: العدد الإجمالي للتعاملات ٨.

ثالثاً: ترتيب التعاملات الفرعية

أ - الاتصالات السياسية

نوع الاتصال السياسي	الترتيب
لقاءات رئيس الدولة ومباحثاته مع القادة العرب	
لقاءات رئيس الوزراء	
المبعوثون الخاصون لرئيس الدولة	
الاتصالات الهاتفية الرئاسية	
لقاءات الوزراء المصريين والعرب	

العدد الإجمالي: ٥ تعاملات فرعية

ب - ترتيب أنواع الاتفاقيات

نوع الاتفاقية	الترتيب
الاتفاقيات الاقتصادية	
الاتفاقيات السياسية	
الاتفاقيات الأمنية	
اتفاقيات التعاون الفني	
الاتفاقيات الثقافية والإعلامية والسياحية	

العدد الإجمالي: ٥ أنواع

ج - ترتيب التعاملات الفرعية للتعاون العسكري المعلن

نوع التعامل العسكري المعلن	الترتيب
لقاءات ومباحثات وزير الدفاع	
إرسال واستقبال قوات عسكرية	
تدريبات ومناورات مشتركة	
تدخل عسكري لدعم نظام عربي	
اتفاقية للدفاع المشترك	
مباحثات كبار العسكريين المصريين والعرب	
مبيعات سلاح مصرية لبلد عربي	
إقامة صناعة سلاح مشتركة	
الدخول في حرب مشتركة ضد عدو واحد	
تمويل صفقات سلاح لمصر	

العدد الإجمالي: ١٠ تعاملات عسكرية معلنة

الملحق رقم (٢)

شرائح مقياس الصراعات العربية ـ العربية

للدكتور أحمد يوسف أحمد(*)

١ ـ صدامات حدود عسكرية واسعة.

٢ ـ مطالب اقليمية شاملة تنبثق من فكرة الضم.

٣ ـ التمسك بأجزاء من اقليم نتيجة حرب.

٤ ـ مشاركة فعالة من طرف ثالث في صدامات الحدود بين دولتين.

٥ ـ مناوشات عسكرية محدودة.

٦ ـ عدم الاعتراف بالدولة بما في ذلك معارضة انضمامها إلى المنظمات الدولية.

٧ ـ تهديد بالحرب.

٨ ـ مطالب اقليمية جزئية، أو مشروعات حدودية تتضمن تغييرات اقليمية غير مؤاتية.

٩ ـ طلب فصل من الجامعة العربية.

١٠ ـ عدم الاعتراف بنظام الحكم، بما في ذلك سحب الاعتراف.

١١ ـ قطع العلاقات الدبلوماسية.

(*) أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤١ ـ ٤٣.

١٢ ـ اتهام رسمي بأعمال تخريب مهمة.

١٣ ـ هجوم سياسي على مستوى قيادي.

١٤ ـ طرد السفير.

١٥ ـ اتهام رسمي بأعمال تخريب محدودة.

١٦ ـ استقبال الخصوم السياسيين، والسماح لهم بالعمل ضد الحكومة.

١٧ ـ حشود أو مناورات عسكرية على الحدود.

١٨ ـ محاولة المساس بمكانة الدولة (كطردها من منظمة اقليمية أو نقل مقر منظمة دولية منها، أو حرمانها من منصب دولي مهم، ومنع الآخرين من إقامة علاقات معها).

١٩ ـ انتهاك حصانات دبلوماسية.

٢٠ ـ تصفية المصالح الاقتصادية أو إلحاق ضرر شديد بها.

٢١ ـ وقف تقديم مساعدة اقتصادية أو عسكرية كعقاب، أو تقديم مساعدة اقتصادية أو عسكرية للخصم.

٢٢ ـ شكوى لمنظمة دولية، غير الجامعة العربية.

٢٣ ـ شكوى للجامعة العربية.

٢٤ ـ طرد دبلوماسيين، أقل من درجة السفير.

٢٥ ـ استدعاء السفراء.

٢٦ ـ تهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية، أو الإنهاء الكامل لأي نوع من أنواع الوجود الدبلوماسي.

٢٧ ـ إغلاق قنصلية أو مركز ثقافي أو ما بشبهه.

٢٨ ـ مذكرة احتجاج لمنظمة دولية غير الجامعة العربية، أو هجوم على منبر منظمة دولية.

٢٩ ـ مذكرة احتجاج للجامعة العربية، أو هجوم على منبر الجامعة العربية.

٣٠ ـ مذكرة احتجاج ثنائية.

٣١ ـ هجوم سياسي رسمي، دون المستوى القيادي.

٣٢ ـ هجوم إعلامي و/أو منع دخول الصحف.

٣٣ ـ انتهاك اتفاق أو إلغاؤه.

٣٤ ـ رفض تسليم الخصوم السياسيين.

٣٥ ـ منح حق اللجوء السياسي للخصوم السياسيين.

٣٦ ـ إغلاق الحدود.

٣٧ ـ مقاطعة الدولة، برفض حضور اجتماع على اقليمها، أو حضور اجتماع تحضره، أو منعها من حضور اجتماع على أرضها.

٣٨ ـ السماح بتظاهرات شعبية ضد الدولة.

٣٩ ـ وقف الصلات التجارية.

٤٠ ـ اتخاذ موقف سياسي معارض.

٤١ ـ الفشل في التوصل إلى اتفاق.

٤٢ ـ إلغاء أو تأجيل زيارات، أو اجتماعات رسمية، أو القيام بعمل غير ودي، أو طلب تفسير موقف.

٤٣ ـ قطع الاتصالات الهاتفية أو البريدية أو البرية أو عن طريق الطيران.

٤٤ ـ الاتهام بقتل مواطنين.

٤٥ ـ القبض على مواطنين، بما في ذلك احتمال محاكمتهم بتهم سياسية، أو بتهمة التجسس.

٤٦ ـ ترحيل العاملين أو الطلاب.

٤٧ ـ إساءة معاملة مواطنين.

٤٨ ـ وقف انتقال العاملين أو المواطنين عموماً.

٤٩ ـ وضع قيود أمام انتقال العاملين أو المواطنين عموماً.

٥٠ ـ استنكار من منظمات غير رسمية.

المراجع

كتب

ابراهيم، حسنين توفيق. **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٧)

ابراهيم، سعد الدين. **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

ـــــ (محرر). **المشروع القومي لثورة يوليه**. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٤. (سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليه ١٩٥٢؛ ٣)

ـــــ (مشرف). **عروبة مصر: حوار السبعينات**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.

ـــــ [وآخرون]. **مصر والعروبة وثورة يوليه**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣)

أبو طالب، حسن. **المملكة السعودية وظلال القدس: دراسة في السياسة الخارجية السعودية والصراع العربي ـ الإسرائيلي**. القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩١.

أبو عز الدين، نجلاء. **عبد الناصر والعرب: منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية**. ترجمة يوسف الصباغ. القاهرة: دار الوطن العربي؛ مكتبة مدبولي، ١٩٨١.

أبو غازي، بدر الدين (معدّ). **دراسة تحليلية عن التطور الثقافي في الأقطار العربية**. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التوثيق والمعلومات، ١٩٧٧.

أحمد، أحمد يوسف. **الدور المصري في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧**. القاهرة: الهيئة

المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.

ـــــــ. **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

ـــــــ(معدّ). **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية**. إشراف وتقديم أحمد بهاء الدين. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥. (المستقبلات العربية البديلة، الآثار غير المدروسة للثروة النفطية؛ ٧)

ـــــــ، ومحمد زبارة. **مقدمة في العلاقات الدولية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩.

اسماعيل، محمد حافظ. **أمن مصر القومي في عصر التحديات**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧.

الأنصاري، محمد جابر. **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٥)

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس؛ تقديم نبيه أمين فارس. ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦.

بارودي، ليلى ومروان بحيري (مشرفان). **السياسة الأميركية في الشرق الأوسط: نيكسون ـ فورد ـ كارتر ـ ريغان**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤. (سلسلة الدراسات؛ ٦٧)

بدران، ودودة (محرر). **البحث الامبريقي في الدراسات السياسية**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.

البدري، حسن. **التعاون العسكري العربي المشترك: ماضيه، حاضره، مستقبله**. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٢.

البراوي، راشد. **من حلف بغداد إلى الحلف الإسلامي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

برج، محمد عبد الرحمن. **مصر والحركة العربية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢. (سلسلة مصر النهضة)

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠**. نيويورك؛

اكسفورد: مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٠.

البشري، طارق. **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢: مراجعة وتقديم جديد**. ط ٢. القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣.

بكر، عبد الوهاب. **الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨١**. واشنطن، العاصمة: البنك، ١٩٨١.

التلاوي، سعيد. **كيف استقلت سوريا**. دمشق: مطابع مجلة الدنيا، ١٩٥١.

جاد، عماد. **العاملون في الخارج: دراسة سياسية**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٩.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٣**. تحرير صندوق النقد العربي.

الجريتلي، علي. **خمسة وعشرون عاماً: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

جمعة، سلوى شعراوي. **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة**. ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٢)

حامد، رؤوف عباس (محرز). **أربعون عاماً على ثورة يوليه: دراسات تاريخية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢.

ـــــــ. **مصر وعالم البحر المتوسط في العصر الحديث**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩.

حجازي، أحمد عبد المعطي. **رؤية حضارية طبقية لعروبة مصر: دراسة ووثائق**. بيروت: دار الآداب، ١٩٧٩.

حرب، أسامة الغزالي (محرر). **العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل**. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.

الحسن، إحسان محمد وعبد المنعم الحسن. **طرق البحث الاجتماعي**. الموصل: جامعة الموصل، ١٩٨٢.

حسين، عادل. **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**. ط ٢.

القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢. ٢ ج.

حسين، عبد الغفار محمد. **بناء الدولة الحديثة في مصر**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.

الحصري، ساطع [أبو خلدون]. **أبحاث مختارة في القومية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة التراث القومي، الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٧)

حمدان، جمال. **استراتيجية الاستعمار والتحرير**. بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣.

ــــــ. **شخصية مصر**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤. ٤ ج.

ج٢: **دراسة في عبقرية المكان**.

حمروش، أحمد. **قصة ثورة ٢٣ يوليه**. ط ٢. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣. ٥ ج.

حوراني، البرت. **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**. ترجمة كريم عزقول. ط ٢. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥.

حوراني، فيصل. **العمل العربي المشترك وإسرائيل: الرفض والقبول، ١٩٤٤ ـ ١٩٦٧**. نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٩.

خاطر، فؤاد المرسي. **حول الفكرة العربية في مصر: دراسة في تاريخ الفكر السياسي المصري المعاصر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥. (سلسلة مصر النهضة)

دانكوس، هيلين كارير. **السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط (١٩٥٥ ـ ١٩٧٥)**. ترجمة عبد الله اسكندر. ط ٣. بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٣.

الدجاني، أحمد صدقي. **عبد الناصر والثورة العربية**. بيروت: دار العودة، ١٩٧٠.

دروزة، محمد عزة. **عروبة مصر في القديم والحديث أو قبل الإسلام وبعده**. ط ٢. صيدا: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٦٣.

الدوري، عبد العزيز. **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

دويتش، كارل ولفغانغ. **تحليل العلاقات الدولية**. ترجمة شعبان محمد محمود؛ مراجعة وتقديم عز الدين فودة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

دويدار، محمد. **الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير**. الاسكندرية: دار الجامعات

المصرية، ١٩٧٨.

ديف، دونالد. **حرب السويس: كيف دخل آيزنهاور ـ أمريكا إلى الشرق الأوسط.** ترجمة أحمد خضر وعبدالسلام رضوان. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠.

ديني، بروستر ك. **نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية.** ترجمة ودودة عبدالرحمن بدران؛ مراجعة شويكار محمد زكي. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١.

رأفت، وحيد. **العالم العربي... والاستراتيجية السوفييتية المعاصرة.** الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٧. (الكتب السياسية)

الرافعي، عبد الرحمن. **عصر محمد علي.** ط ٣. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١.

رزق، يونان لبيب. **الخارجية المصرية، ١٨٢٦ ـ ١٩٣٧.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

رمضان، عبد العظيم. **تطور الحركة الوطنية في مصر منذ سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦.** القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر؛ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨. (دراسات في القومية العربية)

رياض، محمود. **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨.** القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

ج ٣: **أمريكا والعرب.**

ـــــ. ـــــ. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١. ٢ ج.

ج ١: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط.**

زهران، جمال علي. **السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١: طرد الخبراء السوفييت، زيارة السادات للقدس.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨.

زيتون، مصطفى. **اقتصاديات السياحة.** القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٣. (كتاب الأهرام الاقتصادي؛ ٦٦)

الساحلي، حمادي (معد). **الاتفاقيات الثقافية في المجالين العربي والدولي.** تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩.

السادات، أنور. **البحث عن الذات: قصة حياتي.** ط ٣. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٩.

سعد الدين، إبراهيم ومحمود عبد الفضيل. **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**. ط ٣ مزيدة ومنقحة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

السلطان، عبد الله عبد المحسن. **البحر الأحمر والصراع العربي ـ الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧)

سليم، رجاء إبراهيم. **التبادل الطلابي بين مصر والدول الافريقية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٥: دراسة في إحدى أدوات السياسة الخارجية المصرية**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩.

السيد سليم، محمد. **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣)

ـــــ (محرر). **النظام العالمي الجديد**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

شبيجل، موراي ر. **نظريات ومسائل في الإحصاء**. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠. (سلسلة ملخصات شوم)

الشريف، مصطفى كامل شملول. **عروبة مصر من قبائلها**. القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٦٥.

شقير، محمد لبيب. **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. ٢ ج.

صالح، ناهد، محمود عبد القادر وعاطف خليفة (محررون). **المؤشرات الاجتماعية للتنمية: مسح اجتماعي للأسرة المصرية، التقرير العام**. القاهرة: المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية؛ أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ١٩٩٠.

صايغ، أنيس. **تطور المفهوم القومي عند العرب**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١.

ــــــ. **الفكرة العربية في مصر**. بيروت: هيكل الغريب، ١٩٥٩.

صايغ، يزيد. **الصناعة العسكرية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

صفدي، مطاع. **ناصر والناصرية والثورة العربية**. بيروت: دار العودة، ١٩٧٠.

طربين، أحمد. **الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥: بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، ١٩٥٩.

طه، طه عبد العليم. **الفوائض البترولية العربية وإمكانيات تدفقها إلى مصر**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.

عبد الله، عبد الخالق. **العالم المعاصر والصراعات الدولية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٣)

عبد الله، نبيه بيومي. **تطور فكرة القومية العربية في مصر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

عبد الحكيم، طاهر. **الشخصية الوطنية المصرية: قراءة جديدة لتاريخ مصر**. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

عبد الخالق، جودة (محرر). **الانفتاح: الجذور والحصاد والمستقبل**. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢.

عبد الفتاح، عبد اللطيف وأحمد محمد عامر. **مقدمة في الطرق الإحصائية**. المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، ١٩٨٠.

عبد الفضيل، محمود. **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

ــــــ. **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**. ط ٤ مزيدة ومنقحة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢.

عبد المعطي، عبد الباسط. **البحث الاجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية في منهجه وأبحاثه**. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧. (سلسلة علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع؛ الكتاب السابع)

ــــــ. **الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤.

عبد الملك، أنور. **نهضة مصر: تكون الفكر والايديولوجية في نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ ـ ١٩٩٢)**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

علوبة، محمد علي (باشا). **مبادئ في السياسة المصرية**. ط ٢. القاهرة: الدار المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

عمارة، محمد. **عندما أصبحت مصر عربية: دراسة عن المجتمع المصري في العصر الفاطمي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.

العيسوي، ابراهيم. **قياس التبعية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي)

غالي، بطرس بطرس. **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.

غرين، ستيفن. **الانحياز: علاقات أميركا السرية بإسرائيل**. ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت؛ نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥. (سلسلة الدراسات الفلسطينية؛ ٧٠)

غيث، أسامة. **التكامل الاقتصادي: دراسة تطبيقية للتكامل المصري السوداني**. القاهرة: مركز النيل للإعلام، ١٩٧٩.

فرجاني، نادر. **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

ـــــ. **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

الفلسطينيون العرب في مصر العربية: بحوث ودراسات. تقديم أحمد صدقي الدجاني. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦. (الدراسات والأوراق الفلسطينية العربية)

فؤاد، نعمات أحمد. **شخصية مصر**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٦٨.

فيشر، هربرت أ.ل. **تاريخ أوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩ ـ ١٩٥٠)**. تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع. ط ٧. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٦.

قاسم، منى. **تخطيط هجرة العمالة المصرية من التخصصات النادرة**. [القاهرة]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

ـــــ. **العاملون في الخارج بين الضياع والتنظيم**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٠.

(كتاب الأهرام الاقتصادي؛ ٣٧)

قرقوط، ذوقان. **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

كامل، محمد ابراهيم. **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد**. جدة: الشركة السعودية للأبحاث، ١٩٨٢.

الكعكي، يحيى أحمد. **عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، [د. ت.].

كولومب، مارسيل. **تطور مصر، ١٩٣٤ ـ ١٩٥٠**. ترجمة زهير الشايب. القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.].

ليلة، محمد كامل. **المجتمع العربي والقومية العربية**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٦.

المحافظة، علي. **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩١٤: الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية**. بيروت: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥**. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٦.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٧.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨**. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٩.

مسلّم، طلعت أحمد. **التعاون العسكري العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. **المواصلات السلكية واللاسلكية في مصر** للأعوام ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ على التوالي. القاهرة: الجهاز، ١٩٧١ ـ ١٩٨٢.

ـــــ. **نشرة التجارة الخارجية**، للأعوام ١٩٧٠ إلى ١٩٨٤ على التوالي. القاهرة: الجهاز، ١٩٧١ ـ ١٩٨٥.

مصر، المجالس القومية المتخصصة. **اقتصاديات استخدام مدخرات المصريين**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٣.

مصر، المجلس الأعلى للثقافة، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة. **سجل الثقافة، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.

ــــــ. **سجل الثقافة، ١٩٨١ ـ ١٩٨٢**. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.

مصر، مجلس الشورى. **هجرة العمالة المصرية إلى الخارج**. القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والنشر، [د. ت.]. (سلسلة تقارير مجلس الشورى؛ ٤٠)

ــــــ، لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة والقوى العاملة. **تنمية السياحة في مصر**. القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والنشر، [د. ت.]. (سلسلة تقارير مجلس الشورى؛ ٤)

مصر، وزارة الإعلام، اتحاد الإذاعة والتليفزيون. **الكتاب السنوي لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، ١٩٨٢/١٩٨٣**. القاهرة: [الوزارة]، ١٩٨٤.

ــــــ. **الكتاب السنوي لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، ١٩٨٤/١٩٨٥**. القاهرة: [الوزارة]، ١٩٨٦.

ــــــ. **الكتاب السنوي لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، ١٩٨٥/١٩٨٦**. القاهرة: [الوزارة]، ١٩٨٨.

مصر، وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. **التقرير السنوي، ١٩٨٠**. القاهرة: مطابع الشروق، ١٩٨١.

مصر، وزارة التعليم العالي. **إحصائيات الطلاب الوافدين** للأعوام **١٩٧٠** إلى **١٩٨٥** على التوالي. القاهرة: الإدارة العامة للوافدين، ١٩٧١ ـ ١٩٨٥.

مصر، وزارة الثقافة، الإدارة العامة للبحوث والتخطيط والإحصاء. **النشرة الإحصائية السنوية** للأعوام **١٩٧١؛ ١٩٧٢؛ ١٩٧٥** و**١٩٧٧** على التوالي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢؛ ١٩٧٣؛ ١٩٧٦؛ ١٩٧٨.

مصر، وزارة الثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز المعلومات. **اليوبيل الفضي: معرض القاهرة الدولي للكتاب، ١٩٦٩ ـ ١٩٩٣**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.

مصر، وزارة الثقافة، وكالة التخطيط والمتابعة. **سجل الثقافة، ١٩٧٦؛ ١٩٧٧؛ ١٩٧٨** على التوالي. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧؛ ١٩٧٨؛ ١٩٨٠.

مصر، وزارة الخارجية. **التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان**

الديمقراطية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣. القاهرة: الوزارة، ١٩٨٣.

ـــــ. **مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات، ١٩٧١ ـ ١٩٧٧**. القاهرة: [الوزارة]، ١٩٧٩.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٣ منقحة ومزيدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

مقلد، إسماعيل صبري. **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**. ط ٢. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

مكتب الأمين العام ومركز التوثيق والمعلومات. **مؤتمرات القمة العربية وقراراتها وبياناتها، ١٩٤٦ ـ ١٩٨٥**. تونس: مطابع جامعة الدول العربية، ١٩٨٧.

منصور، سامي. **مذبحة لبنان الكبرى: حرب الاستنزاف العربية الجديدة**. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١.

الموافي، عبد الحميد محمد. **مصر في جامعة الدول العربية: دراسة في دور الدولة الأكبر في التنظيمات الاقليمية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠**. تقديم عز الدين فودة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

مورجنثاو، هانز جي. **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام**. تعريب خيري حماد. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.

موسى، محمد العزب. **وحدة تاريخ مصر**. ط ٢. القاهرة: المركز العربي للصحافة، ١٩٨٠.

ميرل، مارسيل. **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**. ترجمة حسن نافعة. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

نافع، ابراهيم. **نحن والعالم ونحن وأنفسنا**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.

نافعة، حسن. **مصر والصراع العربي ـ الإسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

نصر، مارلين. **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠: دراسة في علم المفردات والدلالة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

النعيمي، أحمد نوري. **تركيا وحلف شمال الأطلسي**. عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٨١.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج العربي والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

هلال، علي الدين. **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢)

ـــــ محرر. **دراسات في السياسة الخارجية المصرية: من ابن طولون إلى أنور السادات**. القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٧.

ـــــ **العرب والعالم**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

هيكل، محمد حسنين. **اكتوبر ٧٣: السلاح والسياسة**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.

ـــــ. **سنوات الغليان**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨.

ـــــ. **ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.

وحيدة، صبحي. **في أصول المسألة المصرية**. ط ٢. القاهرة: مكتبة مدبولي، [١٩٧٤].

ووديز، جاك. **الجيوش والسياسة**. ترجمة عبد الحميد عبد الله. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٧٩. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٠. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

دوريات

ابراهيم، سعد الدين. «أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

ـــــ. «الهجرة الداخلية للعمالة العربية.» عرض وتلخيص محمد السعيد ابراهيم إدريس. **السياسة الدولية**: السنة ١٦، العدد ٦٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠.

أبو طالب، حسن. «السياسة الخارجية للنظام الاقليمي العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٠: دراسة استطلاعية.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٤٠، نيسان/ ابريل ١٩٩٢.

ـــــ. «المقدمات السياسية لحرب اكتوبر، تشرين الأول ١٩٧٣: قراءة جديدة لبعض وقائع ما قبل الحرب.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٣، العدد ١٠، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤.

ـــــ. «مؤتمرات القمة وتحديات العمل العربي المشترك.» **السياسة الدولية**: السنة ٢١، العدد ٨٠، نيسان/ ابريل ١٩٨٥.

أبو العزايم، كمال الدين. «الصناعة الحربية المصرية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى يومنا هذا.» **الدفاع** (مؤسسة الأهرام): العدد ١٤، ١٩٨٧.

«اتفاقية فك الاشتباك الثاني في سيناء.» (ملف توثيقي). إعداد وتقديم وتعليق بطرس بطرس غالي. **السياسة الدولية**: السنة ١١، العدد ٤٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٥.

أحمد، أحمد يوسف. «تجربة الجمهورية العربية المتحدة: مساهمة في قراءة جديدة لها.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١٢١، آذار/ مارس ١٩٨٩.

الأنباء: ١٤/ ٤/ ١٩٧٩.

الأهرام: للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨١.

«تجربة التكامل بين السودان ومصر.» (ملف). **السياسة الدولية**: السنة ١٤، العدد ٥١، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨.

الجبالي، عبد الفتاح. «الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية.» **السياسة الدولية**: السنة ١٩، العدد ٧٣، تموز/ يوليو ١٩٨٣.

الحافظ، ياسين. «تطور الوعي الوحدوي العربي في فكر الرئيس جمال عبد الناصر.» **الفكر العربي**: السنة ٣، العدد ٢٢، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١.

حسين، عادل. «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٥، كانون الثاني/يناير ١٩٧٩.

الدجاني، برهان. «الأبعاد الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي الأخير: تحليل ونظرة مستقبلية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٨، حزيران/يونيو ١٩٨١.

الرأي (الأردن): ١٤/٥/١٩٧٩.

رضوان، سمير. «القوى العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٩، آذار/مارس ١٩٨٨.

السماك، محمد أزهر سعيد. «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

سويد، ياسين. «البعد الاستراتيجي لحملة محمد علي على بلاد الشام.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٣، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

السيد سليم، محمد. «رؤية نقدية لدراسة قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

شكري، نازلي. «ديناميكية الهجرة المعاصرة في الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ١٩، العدد ٧٣، تموز/يوليو ١٩٨٣.

شلبي، السيد أمين. «هنري كيسنجر ودبلوماسية الوفاق الدولي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٢، العدد ٤٦، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٦.

طلبة، صلاح الدين. «السيبرنطيقا أحدث علوم القرن العشرين.» **عالم الفكر**: السنة ٢، العدد ٤، كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٧٢.

طيفور، ماجد. «نشأة وتطور البحرية المصرية في عهد محمد علي، ١٨١٠ ـ ١٨٤٨.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٥، العددان ١٧ ـ ١٨، تموز/يوليو ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦.

عبد الدائم، عبد الله. «تجربة الوحدة المصرية السورية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١.» **شؤون عربية**: العدد ٤٣، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

عزيز، وليد. «التحولات البنيوية في الاقتصاد العربي والجهد التنموي المشترك.» **شؤون عربية**: العدد ٤٥، آذار/مارس ١٩٨٦.

علوي، مصطفى. «الاتجاهات الكمية في التحليل السياسي والواقع العربي.» **المجلة**

العربية للعلوم السياسية: السنة ٣، العدد ٢، ١٩٨٨.

عمار، حامد. «حول التعليم العالي العربي والتنمية.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٠، حزيران/يونيو ١٩٨٢.

العيوطي، ياسين. «رؤية العالم الثالث للوفاق الأمريكي السوفيتي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٣، العدد ٤٧، كانون الثاني/يناير ١٩٧٧.

غالي، بطرس بطرس (مترجم). «سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات.» **السياسة الدولية**: السنة ١٨، العدد ٦٩، تموز/يوليو ١٩٨٢.

قاسمية، خيرية. «مصر في كتابات ساطع الحصري القومية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ٧، أيار/مايو ١٩٧٩.

قرني، بهجت. «أزمة التجمع العربي: بحث في مقدمات ونتائج الاقتصاد السياسي العربي المعاصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٠، شباط/فبراير ١٩٨٤.

الكيلاني، هيثم. «تقييم التجارب الوحدوية السابقة: ظروف قيامها وأسباب فشلها.» **الوحدة**: السنة ٦، العدد ٦٥، شباط/فبراير ١٩٩٠.

ليلة، علي. «الهجرة وقضايا الوحدة العربية: دراسة لاتجاهات المهاجرين العرب في المجتمعات البترولية.» **السياسة الدولية**: السنة ١٩، العدد ٧٣، تموز/يوليو ١٩٨٣.

المجلة الاقتصادية (البنك المركزي المصري): العدد ٢، ١٩٧٨.

محمد، محمود اسماعيل. «استخدام القوة المسلحة في العصر النووي.» **السياسة الدولية**: السنة ٧، العدد ٢٤، نيسان/ابريل ١٩٧١.

مقلد، اسماعيل صبري. «التقارب الأمريكي ـ السوفيتي والحرب الباردة.» **السياسة الدولية**: السنة ٥، العدد ١٧، تموز/يوليو ١٩٦٩.

ـــــ. «الجنرال ديجول وحلف الأطلنطي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢، العدد ٥، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦.

نافعة، حسن. «القومية العربية والتفكك في الوطن العربي: رد على آراء فؤاد عجمي.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

النجار، أحمد السيد. «تجارة مصر مع العرب بين الواقع والممكن.» **السياسة الدولية**: السنة ٢١، العدد ٧٩، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥.

وديع، محمد عدنان. «التعليم العالي والتبعية: الدراسة في الخارج: حالة الوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٦٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

ندوات، مؤتمرات

آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها معهد التخطيط القومي بالقاهرة ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ١١ ـ ١٣ يناير (كانون ثان) ١٩٨٧. تحرير أحمد حسن ابراهيم ورجاء عبدالرسول حسن. القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨٧.

أحمد، أحمد يوسف (محرر). **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية.** القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.

استراتيجية التنمية في مصر: أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثامن للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٤ ـ ٢٦ مارس ١٩٧٧. إعداد اسماعيل صبري عبد الله، ابراهيم العيسوي وجودة عبد الخالق. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية: أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ١٥ ـ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩. تحرير طاهر حمدي كنعان وابراهيم سعد الدين عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. ٢ ج.

الانفتاح الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك: المؤتمر العلمي السنوي الثاني الذي تنظمه كلية التجارة بجامعة المنصورة، القاهرة، ٢٤ ـ ٢٦ ابريل ١٩٨٢. المنصورة: جامعة المنصورة، [د. ت.].

التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي: أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى، القاهرة، ١٥ ـ ١٨ يناير ١٩٨٨. إعداد وتقديم مصطفى كامل السيد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩.

التكامل النقدي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨١.

ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية: أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدت بالقاهرة (نوفمبر ١٩٨٩)، بمشاركة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية والمجلس

الثقافي للبنان الجنوبي. القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٠.

ثورة ٢٣ يوليه: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها دار المستقبل العربي. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧.

جامعة الدول العربية: الواقع والطموح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والجامعة الأردنية. **النظام الاقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية: أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، عمان، ١٥ ـ ١٧ سبتمبر ١٩٨٧.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٩.

ـــــــ. **النظام العربي في بيئة متغيرة: أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني، القاهرة، ٨ ـ ١٠ يناير ١٩٨٩.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠.

الندوة الدولية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ من ٢٧ إلى ٣٠ اكتوبر ١٩٧٥. القاهرة: إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، ١٩٧٦.

ندوة سياسات الهجرة في الدول العربية المصدرة للعمالة، القاهرة، ٢ ـ ٤ أيار/مايو ١٩٩٢، في إطار دعم سياسات الهجرة في المنطقة العربية، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

رسائل، أطروحات

أبو غازي، نادية بدر الدين. «الدولة والثقافة في مصر: دراسة للسياسة الثقافية وانعكاساتها على البيئة الفكرية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣).

أبو كاشف، عبد الله سليمان. «الهوية الوطنية للفلسطينيين في مصر: دراسة ميدانية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).

أحمد، حسن بكر. «سياسات الانفراج الدولي: دراسة تحليلية لدوافعها ونتائجها حتى عام ١٩٧٢.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠).

الأشوح، زينب صالح مصطفى. «الفوائض البترولية ودورها في تحقيق التنمية في جمهورية مصر العربية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية التجارة، ١٩٨٠).

الأهواني، نجلاء أنور. «هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤).

بسيوني، درية شفيق. «تطور العلاقات الأمريكية السوفيتية منذ الستينات وأثر ذلك على الأوضاع العامة للحرب الباردة.» (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٤).

تيم، فوزي أحمد. «الناصرية والفكر القومي.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١).

جودة، محمد صفي الدين محمد. «الفكر القومي والسياسة العربية مع التطبيق على مصر وسوريا والجزائر.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩).

الحديني، أماني مسعود. «هجرة المصريين للبلاد العربية: دراسة للأبعاد السياسية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١).

الدمشاوي، محمد علي. «التعاون الاقتصادي العربي.» (رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية التجارة، ١٩٧٥).

السعيد، هالة حلمي. «دور صناديق التنمية العربية في تمويل التنمية في العالم العربي.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).

السيد حجاج، السيد. «مشروع آيزنهاور للشرق الأوسط في العلاقات الدولية من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٠.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩).

شلبي، السيد أمين. «الوفاق الأمريكي السوفيتي، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٦.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠).

صالح، أماني عبد الرحمن. «التطور الديمقراطي في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١: دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينات.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧).

عبد الله، ثناء فؤاد. «قناة السويس في السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواخر عام ١٩٧٨.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩).

عبد المنعم، أحمد فارس. «القرار المصري بعقد صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠).

عبد المنعم، عالية محمد. «تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادي في قطاع الصناعات الصغيرة في مصر.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤).

قنديل، أماني. «صنع السياسات العامة في مصر مع التطبيق على السياسة الاقتصادية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨١.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

لبيب، سلوى محمد. «جامعة الدول العربية من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٤.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، ١٩٧١).

دراسات

سليم، رجاء ابراهيم (معد). «دراسة عن تقويم سياسة قبول الطلبة الوافدين في الفترة من عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٩.» إشراف محسن توفيق. (دراسة غير منشورة، القاهرة، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالي، ١٩٩٠).

Books

Ahmed, Ahmed Youssef. *The Effects of Egyptian-Arab Relations on the Flow of Egyptian Labour to Arab Countries*. Cairo: Cairo University, 1981. (MIT Technology Adaptation Program)

Ajami, Fouad. *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practic since 1967*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981.

American Assembly. *Cultural Affairs and Foreign Relations*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, [1963]. (A Spectrum Book)

Azar, Edward E. *The Codebook of the Conflict and Peace Data Bank «COPDAB»: A Computer-Assisted Approach to Monitoring and Analyzing International and Domestic Events*. College Park, Maryland: University of Maryland, Center for International Development, 1980.

——— and Joseph D. Ben Dak (eds.). *Theory and Practice of Events Research: Studies in International Actions and Interactions*. New York; London: Gordon and Breach Science Publishers, 1975.

Baker, Raymond William. *Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and*

Sadat. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1978.

Birks, John Stace and Clive A. Sinclair. *Human Capital on the Nile: Development and Emigration in the Arab Republic of Egypt and in the Democratic Republic of the Sudan.* Geneva: International Labour Office, 1978.

———. *International Migration and Development in the Arab Region.* Geneva: International Labour Office, 1980. (World Employment Programme Study)

Bremer, Stuart A. and Walter L. Gruhn. *Micro-Globus: A Computer Model of Long-Term Global Politics and Economic Processes.* Germany: Wissenschaftzentrum Berlin fur Sozialforschung, 1988.

Cantory, Louis J. and Steven L. Spiegel (eds.). *The International Politics of Regions: A Comparative Approach.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970.

Choucry, Nazli, N. Eckaus and Amr Mohie El-Din. *Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development.* Cairo: Cairo University, 1978. (MIT Technology Adaptation Program)

De Melo, Jaime and Arvind Panagariya (eds.). *New Dimensions in Regional Integration.* London: Centre for Economic Policy Research; Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1993.

Dekmejian, Richard Hrair. *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics.* Albany, NY: State University of New York Press, 1971.

Deutsch, Karl Wolfgang. *Nationalism and Social Communication: An Inquiry into the Foundations of Nationality.* Cambridge, MA: MIT Press, 1953.

———. *Political Community at the International Level: Problems of Definition and Measurement.* New York: Doubleday and Company, 1954.

——— [et al.]. *Political Community and the North Atlantic Area; International Organization in the Light of Historical Experience.* New York: Greenwood Press, 1957.

Feld, Werner J. and Gavin Boyd (eds.). *Comparative Regional Systems: West and East Europe, North America, the Middle East and Developing Countries.* Elmsford, NY: Pergamon, 1980.

Gershoni, Israel. *The Emergence of Pan-Arabism in Egypt.* [Tel Aviv]: Tel Aviv University, Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, c1981. (Study Series/The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University)

Glubb, John Bagot. *Britain and the Arabs: A Study of Fifty Years, 1908-1958.* London: Hodder and Stoughton, 1959.

Goldschmidt, Arthur (Jr.). *Modern Egypt: The Formation of a Nation-State*. Boulder, CO: Westview Press, 1988.

Gomaa, Ahmad M. *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1914-1945*. London; New York: Longman, 1977.

Hoole, Francis W. and Dina A. Zinnes (eds.). *Quantitative International Politics: An Appraisal*. New York: Praeger Publishers, 1976. (Praeger Special Studies in International Politics and Government)

International Encyclopedia of the Social Sciences. New York: Macmillan Company; Free Press; London: Macmillan Publishers, 1972.

Jacob, Philip E. and James V. Toscano (eds.). *The Integration of Political Communities*. Philadelphia; New York: Lippincott Company, 1964.

Jones, Walter S. *The Logic of International Relations*. 7th ed. New York: Harper Collins Publishers, 1991.

Katz, James T. (ed.). *Arms Production in Developing Countries*. Lexington, MA: Lexington Books, c1984.

Kegley, Charles W. (Jr.) [et al.]. *International Events and the Comparative Analysis of Foreign Policy*. Columbia, SC: University of South Carolina Press, 1975. (International Relations Series; 4)

Kerr, Malkolm H. and El-Sayed Yassin (eds.). *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order*. Boulder, CO: Westview Press; Cairo: American University in Cairo, 1982.

Korany, Bahgat and Ali E. Hillal Dessouki (eds.). *The Foreign Policies of Arab States*. Boulder, CO: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1984.

Lindberg, Leon N. and Stuart A. Scheingold (eds.). *Regional Integration: Theory and Research*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971.

Markusen, Ann R. *Regions: The Economics and Politics of Territory*. Totowa, NJ: Rowman and Littlefield, 1987.

Messeiha, Suzanne. *Export of Egyptian School-Teachers*. Cairo: American University in Cairo, 1980. (Cairo Papers in Social Sciences; no. 4)

Mohie El-Din, Amr. *The Emigration of University of Academic Staff*. Cairo: Cairo University, 1980. (MIT Technology Adaptation Program)

Nachmias, Chava and David Nachmias. *Research Methods in the Social Sciences*. 4th ed. London: Edward Arnold, 1992.

Quandt, William Baur (ed.). *The Middle East: Ten Years after Camp David*. Washington, DC: Brookings Institution, 1988.

Revilla, Claudio Gioffi, L. Merritt Richard and Dina A. Zinnes (eds.). *Communication and Interaction in Global Politics*. Beverly Hills, CA: Sage Publications, ©1987. (Advances in Political Science; v. 5)

Richards, Alan and John Waterbury. *A Political Economy of the Middle East: State, Class and Economic Development*. Boulder, CO: Westview Press, 1990.

Ro'i, Yaacov (ed.). *The Limits to Power: Soviet Policy in the Middle East*. London: Croom Helm; New York: St. Martin's, 1979.

Rosenau, James N. (ed.). *Comparing Foreign Policies: Theories, Findings, and Methods*. New York: Halsted Press; Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1974.

———. *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory*. Rev. ed. New York: Free Press, [1969].

Russett, Bruce M. and Harvey Starr. *World Politics: The Menu for Choice*. 4th ed. San Francisco: W. H. Freeman and Company, 1992.

St. John, Ronald Bruce. *Qaddafi's World Design: Libyan Foreign Policy, 1969-1987*. London; Atlantic Highlands, NJ: Saqi Books, 1987.

Salem, Tody F. *Reading in Regionalism*. [n. p.]: University of Utah, Department of Political Science, 1988.

El-Sayed Said, Mohamed. *The Political Economy of Migration in Egypt, 1974-1989*. Cairo: Population Council, 1990. (Regional Papers; no. 36)

Sigler, John H., John O. Field and Murray L. Adelman. *Applications of Events Data Analysis: Cases, Issues and Programs in International Interaction*. Beverly Hills, CA: Sage Publications, [1972]. (Sage Professional Papers in International Studies Series)

Singer, Joel David (ed.). *Quantitative International Politics: Insights and Evidence*. New York: Free Press, [1968]. (International Year Book of Political Behavior Research; v. 6)

Taylor, Trevor (ed.). *Approaches and Theory in International Relations*. London: Longman, 1978.

Vatikiotis, Panayiotis J. *Egypt since the Revolution*. London: Allen and Unwin; New York: Praeger, 1968. (Studies on Modern Asia and Africa; no. 7)

Ward, Michael Don (ed.). *Theories, Models and Simulations in International Relations*. Boulder, CO: Westview Press, 1985.

Periodicals

Ajamy, Fouad. «The End of Pan-Arabism.» *Foreign Affairs*: vol. 57, no. 2, Winter 1978-1979.

———. «The Struggle for Egypt's Soul.» *Foreign Policy*: no. 35, Summer 1979.

Arab Report and Record: 1970-1978, and especially issues: 1-15 October 1971; 16-30 September 1972; 1-15 October 1972; 16-31 October 1972; 15-28 February 1974; 16-31 July 1974, and 16-31 July 1977.

Bernstein, Robert A. and Peter D. Weldon. «A Structural Approach to the Analysis of International Relations.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 12, no. 2, June 1969.

Birks, John Stace and Clive A. Sinclair. «Egypt: A Frustrated Labor Exporter.» *Middle East Journal:* vol. 33, no. 3, Summer 1979.

Brams, Steven J. «Transaction Flows in the International System.» *American Political Science Review:* vol. 60, no. 4, December 1966.

Brewer, William D. «The Libyan-Sudanese «Crisis» of 1981: Danger for Darfur and Dilemma for the United States.» *Middle East Journal:* vol. 36, no. 2, Spring 1982.

Christopherson, Jon A. «Structural Analysis of Transaction Systems, Vertical Fusion or Network Complexity?» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 20, no. 4, December 1976.

«Defence Industries of the Middle East: Egypt.» *Middle East Strategic Studies Quarterly:* vol. 1, no. 1, Summer 1988.

Dessouki, Ali E. Hillal. «The Shift in Egypt's Migration Policy, 1952-1978.» *Middle Eastern Studies:* vol. 18, no. 1, January 1982.

Fisher, William E. «An Analysis of the Deutsch Sociocausal Paradigm of Political Integration.» *International Organization:* vol. 23, no. 2, Spring 1969.

Hughes, Barry B. «Transaction Data and Analysis: In Search of Concepts.» *International Organization:* vol. 26, no. 4, Autumn 1972.

JanKowski, James. «Egyptian Responses to the Palestine Problem in the Interwar Period.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 12, no. 1, 1980.

Kegley, Charles W. (Jr.) and Eugene R. Wittkopf. «Structural Characteristics of International Influence Relationships.» *International Studies Quarterly:* vol. 20, no. 2, June 1976.

Al-Nasrawi, Abbas. «The Arab Economies: Twenty Years of Change and Dependency.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 9, no. 4, Fall 1987.

Philips, Warren R. «The Theoritical Approaches in the Events Data Movement.» *International Interactions:* vol. 2, no. 1, January 1975.

Puchala, Donald J. «International Transactions and Regional Integration.»

International Organization: vol. 24, no. 4, Autumn 1970.

Savage, I. Richard and Karl W. Deutsch. «A Statistical Model of the Gross Analysis of Transaction Flows.» *Econometrica:* vol. 28, no. 3, July 1960.

Spain, James W. «Middle East Defense: A New Approach.» *Middle East Journal:* vol. 8, no. 3, Summer 1954.

Papers

Pfaff, Martin. «Social Indicator: Problems, Methods, Examples.» Paper Prepared for National Center for Sociological and Criminological Studies, Cairo, July 1981.

Gause, F. Gregor. «Continuity and Change in the Middle East Regional System, 1945-1988.» Paper Presented at: Middle East Studies Association Convention, Los Angeles, CA, 2-5 November 1988.

فهرس

ـ أ ـ

آغا، ألفت: ٢٩٥
الاتحاد الأوروبي: ١٦٩
الاتحاد العربي (مصر): ٤٨
الاتصالات السياسية المصرية ـ السورية: ١٠١
الاتصالات السياسية المصرية ـ العربية: ٧٧، ٧٨، ٨٢ ـ ٨٧، ٩٨، ١٠١، ٢٩٠ ـ ٢٩٣، ٢٩٦ ـ ٢٩٩، ٣٠٣، ٣١٩، ٣٢١، ٣٦٠، ٣٦٢
الاتصالات السياسية المصرية ـ الليبية: ١٠١
الاتصالات الهاتفية بين مصر والدول العربية: ٩٥، ٩٦، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٦١ ـ ٢٧٤، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠٨، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٧
الاتصالات الهاتفية المصرية ـ العراقية: ٢٧٢، ٣٠٠، ٣٠٤
الاتفاقيات الأمنية/العسكرية المصرية ـ العربية: ١٣٦
اتفاقيات التعاون الإعلامي المصرية ـ العربية: ١٣٤، ١٣٥، ٣٠٤
اتفاقيات التعاون الاقتصادي المصرية ـ العربية: ١٢٩، ١٣٠، ٣٠٤
اتفاقيات التعاون الثقافي المصرية ـ العربية: ١٣٤، ١٣٥، ٣٠٤
اتفاقيات التعاون السياحي المصرية ـ العربية: ١٣٤، ١٣٥، ٣٠٤
اتفاقيات التعاون الفني المصرية ـ العربية: ١٠٠، ١٣٢، ١٣٣، ٣٠٤
الاتفاقيات السياسية المصرية ـ العربية: ١٣٥
اتفاقيات القروض المصرية ـ العربية: ١٣١
اتفاقيات كامب ديفيد انظر معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية (١٩٧٩)
اتفاقية اديس أبابا (١٩٧٢): ١٠٧
اتفاقية إنشاء «اتحاد الجمهوريات العربية» (١٩٧١: بنغازي): ١٣٥
اتفاقية الدفاع العربي المشترك: ١٠٣، ١١٨
اتفاقية الدفاع المشترك (١٩٧٦) (مصر/السودان): ١٠٨، ١٢١، ١٣٦، ٣٠٧
اتفاقية السماح بازدواج الجنسية بين مصر والسودان (١٩٧٧): ١٣٦، ٣٠٧
اتفاقية فك الاشتباك (١: ١٩٧٤) (مصر/إسرائيل): ٣٤٤
ـ (٢: ١٩٧٥): ١٣٥، ١٣٩، ١٦٥، ٢٥٥، ٣٤٤
اتفاقية «منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي» (١٩٧٤) (مصر/السودان): ١٠٨، ١٣٦، ٣٠٧
أحمد، أحمد يوسف: ٣٤، ٣٢٦، ٣٢٩
الاخوان المسلمون (مصر): ٤٨
أزمة مثلث حلايب (السودان): ٢٥٨
الاستثمارات الأجنبية في مصر: ٢٠٠،

٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٤
الاستثمارات العربية في الأسواق الدولية: ٢٠٢
الاستثمارات العربية في مصر: ١٧، ٣٦، ١٦٣، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨ ـ ٢١١، ٢١٣، ٢١٥، ٢٨٨، ٣٦١
الأسد، حافظ: ٨٨، ٣٤٤
الإسلامية: ٤٣
اسماعيل، أحمد: ١٠٨، ١١٠، ١١١، ٣٤٤
الاشتراكية العربية: ٥٤
الاعلام العربي: ٢٣٦
الاقتصاد العراقي: ٢٤٢
الاقتصاد المصري: ٢٠٠، ٢٠٤، ٢١٤
الأمم المتحدة: ٦٧، ٧٢
ـ مجلس الأمن الدولي: ٨٩
ـ ـ القرار رقم (٢٤٢): ٨٩
الأمن العربي: ٥٤، ١٠٣
أمين، عيدي: ١٠٨، ٣٤١
الانتاج التليفزيوني المصري: ١٥٧
الانتاج الثقافي: ١٤٠
الانتاج السينمائي المصري: ١٤٣
الانقلاب العسكري في السودان (١٩٧١): ١٢١
ايلتس، هيرمان: ٧٢

ـ ب ـ

بدران، ودودة: ٢٩٤
بريجنيف، ليونيد: ٦٩
البطالة: ٢٣٠، ٢٣٥
بوتشالا، دونالد ج.: ٢٩، ٣٠، ٢٨٣
بومدين، هواري: ١١٠
بيركس، جون ستايس: ٢٢٢
البيزنطية: ٤٣

ـ ت ـ

تأميم شركة نفط العراق: ٣٤١.
تأميم قناة السويس: ٥٤
التبادل الاعلامي المصري ـ العربي: ١٣٩، ١٥٤ ـ ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ٢٨٨، ٢٩٠، ٣٦٠
التبادل التجاري المصري ـ العربي: ٥٠، ٥٦، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٨، ١٨٠، ٣٠٨، ٣٦١، ٣٦٧
التبادل الثقافي والفني المصري ـ العربي: ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٠ ـ ١٥٤، ١٥٨، ٢٨٨، ٢٩٠ ـ ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٩، ٣٦٠
التبعية التكنولوجية: ٢٠٥
التريك: ٤٦
التجارة الخارجية المصرية: ١٧٠، ١٧١، ١٧٩، ٢١٤
التجارة الدولية: ٣٠، ٣١، ٢٨٩
التجارة العربية البينية: ١٦٨، ١٧٨
التجارة العربية ـ المصرية: ١٦٣ ـ ١٦٥، ١٦٩ ـ ١٧٩، ٢٢٨، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤
التجارة المصرية ـ السودانية: ١٧٧
التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان (١٩٧٩): ٦٧
التسويق التليفزيوني المصري: ١٥٧
التصنيع الحربي: ١١٧
التطبيع الثقافي مع إسرائيل: ١٤٥، ١٥٨
التطبيع الفني مع إسرائيل: ١٤٥، ١٥٨
التطبيع مع إسرائيل: ١٥٩، ٣٤٦، ٣٥٧
التعاون العسكري المصري ـ السعودي: ١١١
التعاون العسكري المصري ـ العربي: ١٢٢، ٢٩٠ ـ ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٨ ـ ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٦٠، ٣٦١

التعددية الحزبية: ٦٠، ٦٢
التعليم العالي المصري: ١٨١، ١٩٥، ٢٠٠
التكامل الاقتصادي العربي: ٢٣٢
التكامل الاقليمي: ٣٠، ٢٨٩، ٣٦٣
التكامل الثقافي المصري ـ السوداني: ١٤٣
التكامل السياسي: ١٦٤
تنظيم جبهة مصر: ٤٨
التنمية الاجتماعية: ١٨١
التنمية الاقتصادية: ٧٢، ١١٧، ١٨١، ٢٠٤
التنمية القومية: ٢٣٢
توفيق، حسنين: ٢٩٥
تومسون، وليام: ٧٨

ـ ث ـ

الثقافة العربية: ٤٧
الثقافة المصرية: ١٣٩
ثورة البراق (١٩٢٩: فلسطين): ٤٧
ثورة سعد زغلول (١٩١٩): ٥٢

ـ ج ـ

الجامعات الفرنسية: ١٩٩
الجامعات المصرية: ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٩، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠٠
الجامعة الإسلامية: ٤٥
جامعة الدول العربية: ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٧، ٨٠، ٩٢، ٩٣، ١١٤، ١١٨، ١٦٨، ٣٤٣
ـ اجتماع مجلس الجامعة (٦٩: ١٩٧٨: القاهرة): ٩٢
ـ ـ لجنة احياء التضامن العربي: ٩٢
جبهة الصمود والتصدي: ٣٤٣
جماعة أدباء العروبة (مصر): ٤٨
جماعة الأمن: ٢٥ ـ ٢٧
جماعة الأنصار (مصر): ٤٨
الجماعة الأوروبية: ٢٩
الجماعة السياسية: ٢٥
جماعة الوحدة العربية (مصر): ٤٨
جمعية الشبان المسلمين (مصر): ٤٧
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (مصر): ٣٥، ٢٩١

ـ ح ـ

الحرب الأهلية في جنوب السودان: ١٠٧، ١٨٩
الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥): ٦١، ٨١، ١٠٩، ١٣٥، ٢٥٥، ٢٧٣، ٣٤١، ٣٤٣ ـ ٣٤٥
الحرب الباردة: ٦٧
الحرب الصومالية ـ الأثيوبية: ٩١
حرب، طلعت: ٥٠
الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ٢٢٤، ٢٤١
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨): ٤٩
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ٥٤، ٨٩
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ٦١، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٨١ ـ ٨٣، ٨٨، ٩١، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٨ ـ ١١٢، ١١٤، ١١٧، ١٢١ ـ ١٢٣، ١٢٥، ١٣٨، ١٩١، ٢٠١، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٥٥، ٢٧٨، ٣٠٨، ٣٣٣، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٦٢
حركة التحرر الوطني العربية: ١٣٩
حركة الضباط الأحرار (مصر): ٤٩
حركة عدم الانحياز: ٦٨
حركة فتح (فلسطين): ١١٢
الحركة الوطنية المصرية: ٤٦
الحزب الشيوعي السوداني: ١٠٧

حزب مصر الاشتراكي: ٤٨
حسيب، خير الدين: ١٨
الحسين بن طلال (ملك الأردن): ٩١، ١١٤، ٣٤٤
حسين، صدام: ٣٤١
حسين، طه: ٥٠
الحصري، ساطع: ٥٠
الحكيم، توفيق: ٦٢، ١٥٨

- خ -

خالد بن عبد العزيز آل سعود (الملك): ٨٨
الخصوصية المصرية: ٥١
خطة روجرز: ٧١، ٨٩

- د -

دالاس، جون فوستر: ٥٤
الدسوقي، مراد: ٢٩٤
دورة مجلس الدفاع العربي المشترك (١٤: ١٩٧٤): ١١٨
دويتش، كارل: ٢٢، ٢٤ ـ ٣٠، ٣٢، ٢٨١

- ر -

الرابطة العربية (مصر): ٤٨
رأس المال الأجنبي: ٢٠٣ ـ ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٤
رأس المال العربي: ٢٠٠ ـ ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨ ـ ٢١٠، ٢١٢ ـ ٢١٥
الرأي العام الدولي: ٦٨
الرأي العام المصري: ٦٢
رشدي، رشاد: ١٥٨
روميل، رودلف: ٢٨٤

- ز -

زهران، جمال: ٢٩٥
زيارة السادات للقدس (١٩٧٧): ٦٢، ٦٧، ٨٢، ١٢٠، ١٢١، ١٣٩، ١٤٦، ١٥٨، ٢٠٦، ٢٤١، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠٥، ٣١٠، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٦٨
زينس، دينا: ٢٤

- س -

السادات، أنور: ٢١، ٦٣، ٦٥ ـ ٧٢، ٧٤، ٨١، ٨٧ ـ ٩١، ٩٧، ١٠٢، ١١٢، ١١٤، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٥، ٢٠٣، ٢٢١، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٤٧، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥٩
سعد الدين، ابراهيم: ٢٢٣
سعيد، عبد المنعم: ٢٩٥
سنكلير، كليف أ.: ٢٢٢
السوق العربية المشتركة: ١٦٤، ١٦٥، ١٧٧، ١٧٨
السياحة الدولية في مصر: ٢٤٩، ٢٥١، ٢٦٠
السياحة السعودية في مصر: ٢٥٨
السياحة العربية في مصر: ٢١٩، ٢٢٠، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣٦٥، ٣٦٧
سياسة الانفتاح الاقتصادي المصرية: ٢٢٠، ٢٢١، ٢٤٧
السياسة الخارجية المصرية: ٥٢، ٥٤، ٦٠، ٣٦٢
السياسة الداخلية المصرية: ٦٣
سياسة عدم الانحياز: ٧٢، ٧٤
السيد سعيد، محمد: ٢٩٥

- ش -

الشركات المتعددة القوميات: ٢٠٤

- ص -

الصحافة العربية: ١٣٩
الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٦٢، ٦٣، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ٩١، ٩٢، ١١٣، ١٤٥
صناعة السلاح المصرية ـ العربية المشتركة: ١١٦، ١٢٠، ١٢١
صناعة السينما: ١٤٦
الصناعة العسكرية المصرية: ١١٧، ١١٨، ١٢١
الصندوق المشترك لتمويل دراسات الجدوى الفنية لمشروعات التكامل الصناعي بين مصر والسودان: ١٣٢

- ع -

عازار، ادوارد: ٣٠٢، ٣٢٩
عبد الحليم، أحمد: ٢٩٤
عبد الرزاق، عارف: ٣٤١
عبد العليم، طه: ٢٩٥
عبد الفضيل، محمود: ٢٢٣، ٢٤٠
عبد القدوس، إحسان: ١٥٨
عبد الناصر، جمال: ٤٩، ٥٣، ٥٥، ٥٨ ـ ٦٠، ٦٣، ٦٦
عثمان، عثمان محمد: ٢٩٥
عرفات، ياسر: ١١٠
العروبة: ٥٠
العلاقات السودانية ـ الليبية: ٩٢، ١٠٧
العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية: ١٧٩
العلاقات المصرية ـ الاماراتية: ١٠٢
العلاقات المصرية ـ الجزائرية: ١٠٢
العلاقات المصرية ـ السودانية: ٩٢، ١٨٠، ١٨٦
العلاقات المصرية ـ العراقية: ١٠٢
العلاقات المصرية ـ القطرية: ١٠٢
العلاقات المصرية ـ الكويتية: ١٠٢
العلاقات المصرية ـ الليبية: ١٠٨، ١٨٠، ٣٥٥
العلاقات المصرية ـ المغربية: ١٠٢
علوي، مصطفى: ٢٩٤
العمالة الآسيوية: ٢٣٨
العمالة العراقية: ٢٤٢
العمالة العربية: ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٧١
العمالة المصرية: ١٣٤، ١٣٨، ١٥٨، ٢١٩ ـ ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٦١، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٨٨، ٢٩٠، ٣٦٧
عوض، ابراهيم: ٢٩٤

- ف -

الفتح العربي الإسلامي لمصر (٦٤١): ٤١، ٤٣، ٤٤، ٥٠
الفرعونية: ٤٣، ٤٥، ٥٠
فيشر، وليام: ٢٩
فيصل بن عبد العزيز آل سعود (الملك): ٨٨

- ق -

قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج (١٩٨٣) (مصر): ٢٢٢
القذافي، معمر: ٨٧ ـ ٨٩، ٣٤٢
القضية الفلسطينية: ٤٨، ٧٤، ٨١، ٢٤١، ٣٣٣، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٥
القطاع الخاص: ١٤٠، ١٤١، ٢١٤، ٢٣٥، ٢٨٩
القطاع العام: ٢١٤، ٢٣٥
القمة الثلاثية (١٩٧٣: الاسكندرية) (الأسد/السادات/حسين): ٣٤٤
قمة طرابلس (١٩٧٠): ١١٣
قمة موسكو (١٩٧٢) (بريجنيف/نيكسون): ٦٩

القومية العربية: ٤١، ٤٣، ٤٧، ٥٢، ٦١، ٦٢

ـ ك ـ

كيسنجر، هنري: ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢

ـ ل ـ

اللاجئون السياسيون العراقيون: ٣٤١
اللقاءات العسكرية المصرية ـ العربية: ١٠٤ ـ ١٠٦
لقاءات القمة المصرية ـ السعودية: ٨٨
لقاءات القمة المصرية ـ السودانية: ٨٨، ٩٢
لقاءات القمة المصرية ـ السورية: ٨٨
لقاءات القمة المصرية ـ الصومالية: ٩١
لقاءات القمة المصرية ـ الليبية: ٨٨، ٩٠
ليندبرغ، ليون ن.: ٢٨٣

ـ م ـ

مبارك، حسني: ٩٣
المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية (مصر): ١٤١، ١٤٢، ١٤٤
مجلس الشعب المصري: ٣٥
المجمع اللغوي العربي (مصر): ٤٨، ١٤١
مجموعة دول شمال أفريقيا: ١٧٦، ١٧٩، ١٩٨
محفوظ، نجيب: ١٥٨
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (مصر): ٢٩٥
مركز دراسات الوحدة العربية: ١٨، ٢٩٢
المركز العربي لدراسات التنمية والمستقبل (القاهرة): ٢٩٥
المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط (القاهرة): ٢٩٥
مسلم، طلعت: ٢٩٤
المشاط، عبد المنعم: ٢٩٤
مشروع «المملكة العربية المتحدة»: ١١٤
مشروع الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا: ٣٤٢
مصر
ـ وزارة الاعلام: ٣٥، ٣٦، ٧٧، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩، ٢٨٨، ٢٩٠
ـ وزارة التعليم العالي: ٣٥، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٩٠
ـ وزارة الثقافة: ٧٧، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٩، ١٥١، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١
ـ وزارة الخارجية: ٣٥، ٢٨٨، ٢٩٠
ـ وزارة الداخلية: ١٩٣
ـ وزارة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين بالخارج: ٢٢٢
ـ وزارة السياحة: ٣٥، ٢٢٩
مطر، جميل: ٢٩٤
معاهدة ١٩٣٦ (مصر/بريطانيا): ٤٩
معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية (١٩٧٩): ٦٣، ٧٢، ٧٣، ١٢٠، ١٥٨، ٢٤١، ٢٥٩، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤٥
معرض دمشق للفن التشكيلي (١٩٧٢): ١٤٨
معرض الدوحة للكتاب (٣: ١٩٨٠): ١٤٨
معرض طرابلس للكتاب (١٩٧٢): ١٤٨
معرض القاهرة الدولي للكتاب (١: ١٩٦٩): ١٤٧
ـ (٩: ١٩٧٧): ١٤٧
ـ (١٠: ١٩٧٨): ١٤٩
ـ (١١: ١٩٧٩): ١٤٩
معرض الكويت للفنانين التشكيليين العرب (٥: ١٩٧٧): ١٤٨

معهد التخطيط القومي (القاهرة): ٢٩٥
المقاطعة العربية لمصر (١٩٧٩): ٢١، ٢٢، ٦٠، ٨٣، ٩١، ١٠٢، ١١١، ١٢٠ ـ ١٢٣، ١٣٣، ١٣٧، ١٤٥، ١٤٨، ١٥١، ١٥٥، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٤، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٨ ـ ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٢ ـ ٢٧٤، ٣١٠، ٣١٥ ـ ٣١٩، ٣٢٣ ـ ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٤٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٥ ـ ٣٦٨
المقاومة الفلسطينية: ٣٤٣، ٣٤٤
المنح المصرية للطلاب العرب: ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٠
منصور، أنيس: ١٥٨
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو): ١٤٩، ١٨٢، ١٩٠
منظمة التحرير الفلسطينية: ٨٢، ٩٣، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١٢١، ١٢٤، ١٨٦، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٣٦ ـ ٣٣٨
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو): ١٤٩
منظمة العمل الدولية (جنيف): ٢٩٥
منظمة العمل العربية: ٢٢٢
المهرجان الافريقي للفن التشكيلي (١٩٧٣: تونس): ١٤٨
مهرجان أفلام فلسطين (بغداد): ١٤٦
مهرجان دمشق للفنون المسرحية: ١٤٥
مهرجان سينما الشباب (دمشق): ١٤٦
مهرجان القاهرة السينمائي (١: ١٩٧٦): ١٤٦
ـ (٣: ١٩٧٨): ١٤٦
ـ (٤: ١٩٧٩): ١٤٦
مهرجان قرطاج السينمائي (تونس): ١٤٥
مهرجان المسرح العربي الحديث (١٩٧٤: الرباط): ١٤٦
المواجهة العسكرية المصرية ـ الليبية (١٩٧٧): ١٢٣
مؤتمر الآثار (١: ١٩٢٦: بيروت): ٤٧
مؤتمر الآداب والفنون (١: ١٩٢٩: القاهرة): ٤٧
المؤتمر الإسلامي العربي (١٩٢٦: مكة): ٤٧
مؤتمر الاعداد الببليوغرافي للكتاب العربي (١٩٧٣: الرياض): ١٤٩
المؤتمر البرلماني العربي (١: ١٩٣٨: دمشق): ٤٧
مؤتمر تاريخ الجزيرة العربية (١٩٧٧: الرياض): ١٤٩
المؤتمر الثقافي العربي (١: ١٩٤٧: بيروت): ٤٧
مؤتمر الجراد العربي (١: ١٩٣٧: دمشق): ٤٧
مؤتمر جنيف للسلام في لبنان: ٨٨، ١٠٩، ٣٤٥
مؤتمر حماية حقوق المؤلف العربي (١٩٧٨: الجزائر): ١٤٩
المؤتمر الصناعي الزراعي (١: ١٩٣٦: القاهرة): ٤٧
المؤتمر الطبي (١: ١٩٢٨: القاهرة): ٤٧
مؤتمر انطلاب العرب (١: ١٩٣٦: دمشق): ٤٧
مؤتمر القمة العربي (٥: ١٩٦٩: الدار البيضاء): ٥٨
مؤتمر القمة العربي (٨: ١٩٧٦: القاهرة): ١٣٥، ٣٤٥
مؤتمر القمة العربي (٩: ١٩٧٨: بغداد): ١٠٢، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٧١، ٣٤٦

مؤتمر القمة العربي الخاص ببحث الأزمة الأردنية ـ الفلسطينية (١٩٦٩: القاهرة): ٥٨
مؤتمر القمة العربي الطارئ (عمّان: ١٩٨٧): ٢١
مؤتمر المحامين العرب (١: ١٩٤٤: دمشق): ٤٧
مؤتمر المسرح العربي (١٩٧٣: دمشق): ١٤٩
مؤتمر المهندسين العرب (١: ١٩٤٥: الاسكندرية): ٤٧
مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب (١٩٧٩: بغداد): ٣٣٣، ٣٤٦
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: ١٣٢
مونكاستر، روبرت: ٢٤

ـ ن ـ

ناي، جوزيف: ٢٨٣
النحاس، مصطفى: ٤٩
النظام الاقليمي العربي: ١٧، ٢٢، ٣٩، ٥٢ ـ ٥٤، ٥٨ ـ ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٦ ـ ٦٨، ٧٣، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٩٥، ٣٠٧، ٣٤١، ٣٦٢
النظام القومي العربي: ٦٦
النظام المصري: ٥٣، ٢٤١، ٣٥٧، ٣٦٥
النفط العراقي: ١٣٢
النميري، جعفر: ٨٨، ٩١، ٩٢، ١٠٧، ١٢١
نيكسون، ريتشارد: ٦٩، ٧١

ـ هـ ـ

هجرة العمالة العربية: ٢٣٧
هجرة العمالة المصرية: ١٧، ٣٥، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٤٦، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٦٥
الهجرة المؤقتة: ٢٣٠ ـ ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٥
الهيلينية: ٤٣
الهيئة العامة للفنون (مصر): ١٤٢
الهيئة العامة للكتاب (مصر): ١٤٢
الهيئة العربية للتصنيع: ١١٩، ١٢٠، ١٢٣
الهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى: ١٤٢

ـ و ـ

الوجود العسكري السوري في لبنان: ١٣٥، ٢٥٥، ٣٤٣، ٣٤٥
الوجود الفلسطيني في الأردن: ٣٤٣
الوجود الفلسطيني في لبنان: ٣٤٤
الوحدة الإسلامية: ٤٧
الوحدة العربية: ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٤، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٨
الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١): ٥٥
وزارة الخارجية الأمريكية: ٧١
ويلسون، هاورد: ١٨٠

د. حسن أبو طالب

- من مواليد الإسماعيلية ـ مصر ١٩٥٥.
- حاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة القاهرة.
- يعمل حالياً رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ورئيس تحرير «ملف الأهرام الاستراتيجي».
- محرر مشارك في التقرير الاستراتيجي العربي الذي يصدره المركز سنوياً منذ عام ١٩٨٥، ورئيس فريق تحرري قسم النظام الدولي والإقليمي منذ عام ١٩٩٠.
- من مؤلفاته المنشورة:

ـ **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة**، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

ـ **عروبة مصر بين التاريخ والسياسة**، ١٩٩٦.

ـ **المملكة العربية السعودية وظلال القدس**، ١٩٩١.

- له عدد من المؤلفات بالاشتراك مع آخرين:

ـ **تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ودور مصر الإقليمي**، ١٩٩٧.

ـ **الأمم المتحدة في خمسين عاماً**، ١٩٩٦.

ـ **آفاق التعاون العربي في التسعينات**، ١٩٩٢.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)